

234290

mu

(32)

﴿ من رد الله به خيراً بفقهاء في الدين ﴾

﴿ الجزء الرابع ﴾ ٣٦٤

﴿ من ﴾

﴿ شرح السير الكبير ﴾

للامام شمس الائمة محمد بن احمد بن ابي سهل السرخسي الفقيه
الحنفى المتوفى سنة (٤٨٣) هجرية كان اماما علامة حجة
متكلماً مناظراً اصولياً مجتهداً عده ابن كمال باشا من المجتهدين

في المسائل * وفيه مسائل كثيرة وفوائد حديثة

غزيرة * وفي كشف الظنون (السير الكبير

والصغير) في الفقه للامام الهمام محمد بن

الحسن الشيباني صاحب الامام

الاعظم ابي حنيفة رضى الله

تعالى عنهما وهو آخر

مصنفاته في

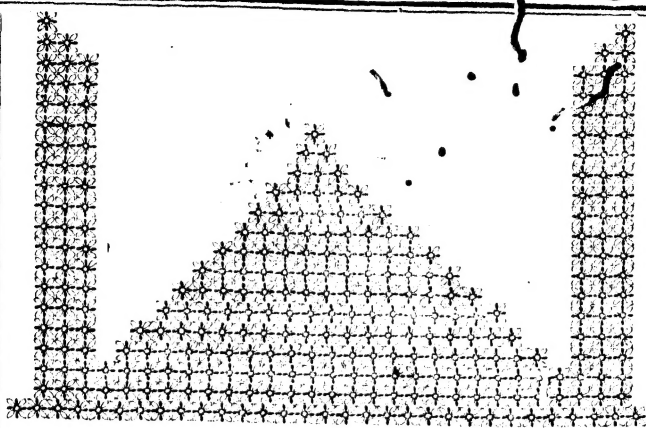
الفقه *

﴿ الطبعة الاولى ﴾

مطبعة دائرة المعارف النظامية في حيدرآباد الهند الجنوبي

* صاحبها الله المولى القوي *

١٨٥٥٣٣٧١



بسم الله الرحمن الرحيم

باب الموادة

(قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه لا ينبغي موادة اهل الشرك اذا كان بالمسلمين عليهم قوة) لان فيه ترك القتال المأمور به او تأخيره وذلك مما لا ينبغي للامير ان يفعله من غير حاجة قال الله تعالى ولا تهنوا ولا تحزنوا وانتم الاعلون ان كنتم مومنين (وان لم يكن بالمسلمين قوة عليهم فلا بأس بالموادة) لان الموادة خير للمسلمين في هذه الحالة وقد قال عز وجل وان جنحو اليكم فاجنح لهما الآية ولان هذا من تدبير القتال فان على المقاتل ان يحفظ قوة نفسه او لا ثم يطالب العلو والغلبة اذا تمكن من ذلك* (الارمى) ان الصغير يحص اللبن ما لم ينبت اسنانه ثم يضع اللحم بهد سبات الاسنان فهذه اثنين ان النظر في الموادة عند ضعف حال المسلمين وفي الامتناع منها والاشتغال بالقتال عند قوة المسلمين واستدل على جواز الموادة لمباشرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك والمسلمين بعده الى يومنا هذا (افقد قال محمد بن كعب القرظي لما قدم رسول الله

باب الموادة

صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وادعته يهودها كلها وكتب بنوه وبينها كتابا
والحق كل قوم بحلفائهم وكان فيما شرط عليهم ان لا يظهروا عليه عدوا ثم لما
قدم المدينة بمدة وقعة بدر بنت يهود وقطعت ما كان بين يها وبين رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم من الميثاق سئل اليهم فجمعهم وقال يا معشر يهود اسلموا اسلموا
فوالله انكم لتعلمون اني رسول الله وفي رواية اسلموا قبل ان يوقع الله تعالى
بينكم مثل وقعة قريش بدر فصار هذا اصلا لجواز الموادة عند ضعف حال
المسلمين والا قدام على المقاتلة عند قوتهم فاذا وادعهم واخذ منهم على ذلك
جمله فلا بأس به لانه لما جاز ان يوادعهم - بغير شيء - ياخذ منهم فالموادة بمال
ياخذهم منهم اجوز وذلك المال بمنزلة الخراج لا الخمس ولكن يضعه موضع
الخراج لانه مال اهل الحرب حصل في ايدي المسلمين لا با نجاف الخيل
والركاب فلا يكون من النعمة في شيء كما اشار الله تعالى بقوله فوالجفتم
عليه من خيل ولا ركاب الآية ولا بأس في هذه الحالة بموادة المرتدين الذين
غلبوا على دارهم لانه لا قوة للمسلمين على قتالهم فكانت الموادة خيرا لهم
ولكن يكره اخذ الجمل منهم على الموادة بخلاف اهل الحرب * لان
ما يؤخذ من الموادة من المال بمنزلة الخراج ولا يجوز اخذ الخراج من
المرتدين بمقدار الذمة فكذلك بالموادة بخلاف اهل الحرب *

(وان اخذ الامام ذلك منهم لم يرد عليهم) لانه لا امان لهم من المسلمين في
نفوسهم ولا في اموالهم وبمدا غلبوا على دارهم فقد صارت دارهم دار الحرب
حتى اذا وقع الظهور عليهم يكون مالهم غنيمة للمسلمين (فكذلك ما يؤخذ
منهم بالموادة يكون سالما للمسلمين لا يرد عليهم وان اسلموا وكذلك لا بأس
بموادة اهل البنى لما يتناو الحاجة الى الموادة في هذا الفصل اظهر) لانهم ربما

الحاصل جواز الموادة عند ضعف حال المسلمين

هذه غزوة الأحزاب واشتداد الحال على المسلمين
 فلا بأس بدفع بعض المال على سبيل الدفع عن البعض اذا خاف ذهاب الكل

يتأملون فيتمون ولا ينبغي ان يؤخذ منهم على ذلك جعل لانهم
 قوتهم وسبلهم لا يجوز اخذ الاخراج من رؤسهم والمال الماخوذ بالموادعة بهذه
 الصفة فان اخذوه رده عليهم اذا وضعت الحرب اوزارها لانهم مسلمون
 لو اصاب منهم مال بالقتال وجب رده عليهم بعدما وضعت الحرب اوزارها
 فكذلك اذا اصاب منهم مال بالموادعة (واذا خاف المسلمون المشركين فطلبوا
 موادعتهم فابي المشركون ان يوادعهم حتى يعطيهم المسلمون على ذلك
 مالا فلا بأس بذلك عند تحقق الضرورة لانهم لو لم يفعلوا وليس بهم قوة دفع
 المشركين ظهروا على النفوس والاموال جميعا فمهم بهذه الموادعة يجملون
 اموالهم دون انفسهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لبعض
 اصحابه اجعل مالك دون نفسك ونفسك دون دينك وحذيفة بن اليمان
 رضى الله تعالى عنه كان يداوى رجلا فقيل له انك منافق فقال لا ولكنى اشتري
 دينى بعضه ببعض مخافة ان يذهب كله ففى هذا بيان انه لا بأس بالمهانة
 ولا بأس بدفع بعض المال على سبيل الدفع عن البعض اذا خاف ذهاب الكل
 فاما اذا كان بالمسلمين قوة عليهم فانه لا يجوز الموادعة بهذه الصفة لان فيها
 التزام الرتبة والتزام الذل وليس للمؤمن ان يذل نفسه وقد اعزه الله تعالى
 ثم اسعد عليه قصة الاحزاب (فانه حصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 واصحابه رضى الله تعالى عنهم يومئذ بضع عشرة ليلة حتى خلس الى كل امرئ
 منهم الكرب وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللهم انى اشدك
 عهدك ووعدك اللهم انك انت تشألا تبدي وبلغ من حالهم ما قال الله تعالى
 واذا غاغت الابصار وبلغت القلوب الحناجر وتظنون بالله الظنونه ثم ارسل
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى عيينة بن حصن فى رواية ارايت لو جعلت

لك ثلث ثمار الانصار اترجع عن ملك من غطفان ونجد
فقال ابن جملت لي الشطر فملت *

(وفي رواية ارسل عينته الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعطينا نمر المدينة
هذه السنة ورجع عنك ونحلي بينك وبين قومك فتقاتلهم فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم لا قال فنصف النمر فقال نعم ثم ارسل رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم الى سعد بن معاذ وسعد بن عباد وهما سيد الحيين
فاستشارهما وقد حضر عينته وقال اكتب بيننا كتابا فدعا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم بصحيفة ودواة ليكتب بينهم فقال لا يا رسول الله اوحى اليك
في هذا فقال لا ولكني رايت العرب قدر متكم عن قوس واحد فقلت
اردم عنكم فقال لا يا رسول الله والله اهم كانوا لياكلون العلهز (١) في الجاهلية
من الجهد وما طعموا منا قط ان ياخذوا ثمرة الابشري او قرى خسين
ابدنا الله تعالى بك واكرمنا وهذا بابك نمطى الدية لا نمطيهم الا السيف
فشق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصحيفة وقال اذهبوا لا نمطيكم
الا السيف وا قبل اسيد بن الحضير وعينه عند النبي صلى الله عليه وآله
وسلم ماذا رجليه فقال يا عينه الحرس اقتبض رجلك اعد رجلك بين
يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والله لو لا رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لا تقذن خصيتيك بالرمح متى طمعت هذا منا ففى هذا
الحديث بيان ان عند الضعف لا بأس بهذه المودة فقد رغب فيها رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم حين احس بالمسلمين ضعفا وعند القوة لا يجوز هذه
المودة فانه لما قالت الانصار ما قالت علم رسول الله عليه وآله وسلم منهم
(١) هو دم يخلطونه باو بار الا بل ثم يشوونه بالنار وياكلونه في سنى المجاعة ١٢ مجمع

القوة فشمل الصحيفة) وفيه دليل ان فيه معنى الاستدلال ولا جله كرهت
الانصار دافع بعض النصارى الاستدلال لا يجوز ان يرضى به المسلمون الا عند
تحقق الضرورة *

وقال (واذا وادع الامام اهل دار الحرب فخرج رجل من اهل تلك الدار
فقطع الطريق في دار الاسلام واخاف السبيل فاخذ المسلمون فليس هذا
بنقض منه للمهد) لان اهل تلك الدار في امان من المسلمين تلك المواقعة
(الآتية) ان من دخل منهم دار الاسلام تلك المواقعة كان آمنا لا يمرض له
فالمستأمن في دارنا يمثل هذا الصنيع لا يكون ناقضا للمهد كما لا يكون به الذي
ناقض للمهد وكما لا يكون المسلم به ناقضا لآيمانه وهذا المنعة له فلا يكون مجاهرا
بما يصنع لكونه غير ممتنع من المسلمين في دار الاسلام وانما يكون نقض المهد
عند المجاهرة بالقتال (وكذلك المدد منهم اذا فعلوا ذلك ولم يكونوا اهل منعة
فهذا والواحد سواء) لان هؤلاء غير ممتنعين واصحابهم يصنع هؤلاء
غير راضين *

(فان كانوا اهل منعة فعلوا ذلك في دار الاسلام عناية بغير امر من ملكهم
واهل مملكته فهو لاه ناقضون للمهد) لانه ليس فائدة المهد الا ترك القتال فاذا
جاءهم والقتال متقررين بمنعتهم كانوا ناقضين بشارتهم ضد ما هو موجب
للمواقعة (فاما الملك واهل مملكته فهم على موادعتهم) لانهم ما باشر واسبب
نقضها ولا رضوا بصنيع هؤلاء فلا يواخذون بذنب غيرهم *

(وان كانوا اخرجوا باذن ملكهم فقد نقضوا جميع المهد فلا بأس بقتلهم
وسبيهم حيثما وجدوا) لان قتلهم باذن الملك كعمل الملك بنفسه واهل
المملكة تبع للملك في المواقعة والمقاتلة لا تقيادهم له ورضاهم بكونه رأسهم

فاذا صار هو نأقضا للمهد صار اهل المملكة نأقضين للمهد تبعاً له سرء علموا
بما صنع ملكهم ولم يعلموا الا رجل خرج الى دار نأقبل اذن ملكهم في الذي اذن فيه
فان ذلك الرجل قد حصل آمناً فيبقى آمناً ما لم يمد الى منفته (وان كانت الجماعة
التي خرجت الى القتال خرجت بملء ملكهم فلم ينههم ولم يخبر المسلمين بامرهم
فهذا الاول سواء) لانهم حشمة يتقادون له والسفيه اذا لم يتهم مأمور ولانه
كان الواجب عليه بحكم الموادة منهم ان قدر على ذلك او اخبار المسلمين
بامرهم ان لم يقدر على ذلك فاذا ترك ما هو مستحق عليه بتلك الموادة كان
ذلك بمنزلة امره اياهم بالقتال *

وقال * (ولو بدا للامام بعد الموادة ان القتال خير فبعث الى ملكهم بنذاليه فقد
صار ذلك نقضاً) لانه ليس على الامام في الحرز عن العدو فوق ما تاتي به من النبذ
الى ملكهم واخباره بانه قاصد الى قتالهم *

(ولكن لا ينبغي للمسلمين ان يغيروا عليهم ولا على اطراف مملكتهم حتى يمضي
من الوقت مقدار ما يبعث الملك الى ذلك الموضع من ينذرهم) لانا نعلم ان
ملكهم بعد ما وصل الخبر اليه لا يتمكن من ابصال ذلك الى اطراف مملكته
الا مدة فلا يتم النبذ في حقهم حتى تمضي تلك المدة *

(وبعد الماضي لا بأس بالاعارة عليهم وان لم يعلم المسلمون ان الخبر اناهم) لانه ليس
على المسلمين اعلامهم وانما عليهم اعلام ملكهم ثم على ملكهم اعلام اهل مملكته
فان لم يفعل هو ذلك فاعلموا ان قبل ملكهم لا من قبل المسلمين (ولكن ان علم
المسلمون يقيناً ان القوم لم يأتهم خبر فالمستحب لهم ان لا يغيروا عليهم حتى
يعلموهم) لان هذه شبيهة بالخديعة وكما يحق على المسلمين التحرز عن الخديعة
يحق عليهم التحرز عما يشبه الخديعة * (وهذا بخلاف ما سبق مما يكون فيه

النقض من قبلهم اما بجندار سلوهم اقبال المسلمين او رسول ارسالوه الى امام المسلمين يندون اليه فان هناك لا بأس للمسلمين ان يغيروا على اطرافهم وان علموا ان الخبر لم يصل اليهم) لان هناك النقض جاء من قبلهم وكانوا اعلم به من المسلمين فقد كان على ملكهم ان لا يعمل ذلك حتى يخبر به اطراف مملكته بقول (فان احاطوا لم لاهل ناحية من المسلمين بان ذلك الخبر لم يصل الى اهل ناحيتهم فليس ينبغي ان يقاتلوهم حتى يندوا اليهم وهذا على سبيل الاستحسان فاما الحكم انه لا بأس بالاغارة عليهم) لانه قد تم نقض العهد بما ضمنه بملكهم ولا يمتد الوقت هاهنا بخلاف ما اذا كان النقض من قبل امام المسلمين لان هناك الاعلام على امام المسلمين فيجب الامهال بقدر ما ياتي فيه الاعلام *

(واذا كان النقض من قبلهم فالاعلام عليهم لا على المسلمين فاعدا يمتد في ذلك حال الملك في الوجهين) لان الدار اعدا تكون دار حرب ودار ذمة ودار امان بالمنمة وذلك انما يكون بسلطانها الذي يحكم فيهم فاذا كان السلطان حربيا كان الدار دار حرب يحل سبي من فيها الا من عرف بالاسلام والذمة * (ولو كان خرج الينارجل من دار غير الموادعين الى دار الموادعين بامان ثم خرج الينا بغير امان لم يكن لنا عليه سبيل) لانه لما حصل آمنة في دار الموادعة فقد التحق باهلها ومن هو من اهل دار الموادعة يكون آمنة فيا وان خرج بغير استئذان جديد فكذلك نحن التحق بهم (وكذلك لو كان اهل داره موادعين لاهل دار موادعينا) لان تلك الموادعة بينهم بمنزلة اعطاء الامان من بعضهم لبعض (الآثرى) انما لدخلنا دار موادعينا فوجدنا فيهم هذا الرجل لم يكن لنا عليه سبيل فاذا كان هو آمنة في دار الحرب لا يجوز ان يخرج من ان يكون آمنة بخروجه

الى دارنا (ولو كان خرج من داره الى دار الاسلام قبل ان يدخل دار موادعينا بالموادعة التي بين اهل داره وبين موادعينا كان فيثا لنا) لانه لا موادعة بيننا وبين اهل داره (الآرى) انالو وجدناه في داره كان فيثا لنا وان لنا ان نغير على اهل دارهم وناسرهم فكذلك اذا خرج هو اليها كان فيثا ولم ينفعه الموادعة التي بينه وبين اهل داره موادعينا *

(ولو دخل رجل من موادعينا دار الذين وادعوهم بتلك الموادعة فقاتلنا اهل تلك الدار فظهرنا عليهم فقال الرجل انامن اهل دار موادعيتكم دخلت الى هؤلاء موادعة بيننا وبينهم لم يقبل قوله الا بحجة) لانا وجدناه في موضع الاباحة فلا يقبل قوله فيما يدعى من الحرمة الا ان يقيم بينة من المسلمين فيثبت يقبل بالينة وكان هو آمنا لان دعواه الموادعة كدعواه عقد الذمة *

(ولو قال كنت ذميا دخلت الى هذه الدار للتجارة فاقام الينة من المسلمين لم يحل اسره وقتله ولوان قومامن اهل دار موادعينا اسرهم اهل دار اخرى فادخلوهم دارهم او اخرجوهم على اهل دارهم فاربوهم والحقوا باهل دار اخرى ثم ظهر المسلمون على اهل تلك الدار كانوا فيثا للمسلمين) لانهم صاروا من اهل دار اخرى حين التحقوا بهم مبارزين اهل دارهم محاربين لهم فلا يبقى بيننا وبينهم حكم الموادعة لان ذلك كان بآبائهم باعتبار دارهم *

(وكذلك الاسراء فقد صاروا مقهورين في يدا اهل دار اخرى لا يملكون من امورهم شيئا وكل حكمهم حكم الدار الاخرى بخلاف ما لو دخلوا اليهم بامان) لان المستأمنين لا يصيرون من اهل الدار التي دخلوها بامان (الآرى) ان اهل الحرب اذا دخلوا اليها مستأمنين كانوا من اهل دارهم على حالهم بخلاف ما اذا اسرناهم فادخلناهم دارنا او اخرجوا اليها منا بذن لاهل دارهم على ان

يكونوا ذمة لنا *

(ولو كانت امرأة من اهل دار الموادة تزوجت في اولئك الاخرين فقلوها اليها وولدت اولادهم ظهر المسلمون على تلك الدار فهي واولادها في المسلمين) لان المرأة تابعة لزوجها من غير اهل دار الموادة (ولا ترى ان المستامنة لو تزوجت فينا مسلما وضمي اليها تصير من اهل دارنا *

ولو كان رجل من اهل دار الموادة تزوج امرأة من اهل الدار الاخرى فولدت اولادهم خرجت اولادها بغير امان لم يكن للمسلمين عليها ولا على اولادها سبيل) لانها صارت من اهل دار الموادة تبعا لزوجها *

(وكذلك لو اشترى رجل من اهل احدى الدارين جارية من اهل الدار الاخرى فهذه والمنكوحه سواء) لان تبعية الامة لمولاهما كتبعية الحره لزوجها واقوى منه *

(ولو ان اهل دار الموادة غلبوا على الدار الاخرى فصاروا عبيدا لهم واجبا لهم ذمة لهم يؤدون اليهم الخراج فليس ينبغي للمسلمين ان يتعرضوا لهم اما اذا صاروا عبيدا لهم فلان الامان بسبب الموادة ثبت للاملاك كما ثبت للمالك * واما اذا صاروا ذمة لهم فلا هم صاروا من اهل دارهم مقهورين تحب ايديهم بمنزلة اهل الذمة مع المسلمين فان دار اهل الذمة تكون من جملة دار الاسلام ومن كان من اهل دار الموادة لا سبيل لنا عليه وان كان الذين لا موادة بيننا وبينهم الذين غلبوا على بلاد الموادعين فلا بأس للمسلمين ان ينسروا على الدارين جميعا) لما بينا ان المقهورين في الدارين القاهرين ولا موادة بيننا وبين القاهرين وهذا الاصل الذي بينا ان المعتبر في حكم الدار هو السلطان في ظهور الحكم فان كان الحكم حكم الموادعين فظهرهم

ان المعتبر في حكم الدار هو السلطان

على الاخرى كانت الدار دار الموادة وان كان الحكم حكم سلطان آخر في الدار
الاخرى فليس لواحد من اهل الدارين حكم الموادة *

قال: (واذا حاصر المسلمون اهل حصن في دار الحرب فاخذوا منهم مالا
على ان ينصرفوا عنهم فهذا المال في وفيه الخمس) لانه مصاب على طريق
القهر والغلبة *

(بخلاف ما اذا ارسلوا الى امام المسلمين قبل ان ينزل الجيش بساحتهم
فوادعوه مدة على مال يعطونه) لان ذلك المال غير المصاب بطريق القهر
ولكن بذلوه على سبيل الرضا فاخذه امام المسلمين لا عزاز الدين وذل المشر كين
فكان بمنزلة الخراج والجزية لا يجب فيه الخمس *

(والذين تقضوا العهد من اهل الذمة اذا وادعوا المسلمين مال يعطونه فلا بأس
باخذ ذلك المال منهم) لانهم يتقض العهد صاروا كثيرهم من اهل الحرب *
(بخلاف المرتدين فانه يكره اخذ الجمل منهم على الموادة على ما بينا) وهذا
لان قتل المرتد مستحق جدا فلا يجوز تاخير مال يؤخذ منه ولا يجوز تركه
بخلاف قتل الذين تقضوا العهد من اهل الذمة (الا ترى) ان هؤلاء لورضوا
بان يكونوا ذمة يؤدون الخراج على ما كانوا عليه من قبل جاز اجابتهم الى ذلك
واخذ الخراج منهم ولا يجوز مثل ذلك في حق المرتدين فكذلك اخذ المال
بطريق الموادة من المرتدين *

(وان صالح الامام المرتدين على ان يعطوه من رجالهم كل سنة مائة رأس فهذا
لا بأس به) لانه ليس في هذه الموادة اخذ مال منهم فان المرتد لا يسترق بحال
ولكن يمرض عليه الاسلام فان اسلم والاقتل فهذا اظهر دليل يتوصل به الى
اقامة حكم الشرع فيهم وذلك مستقيم *

(وان صالحوه على ان يؤدوا اليه كل سنة مائة رأس من نسائهم وصبيانهم فلا بأس بهذا ايضا) لان الحكم في نسائهم الاجار على الاسلام كان الحكم في رجالهم القتل ان لم يسلموا فبهذا الصلح يتوصل الى اقامة حكم الشرع فيهم وليس في هذا الصلح اشتراط المال عليهم وانما قلنا ذلك لان الرؤس التي نأخذهم في كل سنة غير معينين وبالموادعة صاروا جميعا آمنين فلا يجوز استرقاق احد منهم بعد ذلك (ولكننا نجبر من اخذنا منهم بحكم الشرط على الاسلام فان اسلموا كانوا احرار او هذا بخلاف ما اذا صالحوه من نسائهم وصبيانهم كل سنة على مائة رأس باعيانهم فان هذا مكروه) لان الامان لا يتناول هؤلاء المعينين.

(فاذا اخذوا كانوا عبيدا للمسلمين لان النساء والذراري من المرتدين يسترقون بعد ما صاروا من اهل دار الحرب فاشتراط هؤلاء عليهم في الموادعة كاشتراط مال آخر) وقد بينا ان ذلك مكروه ولكن ان اخذهم رد عليهم وكان فينا فكذلك هؤلاء ان اخذوا وكانوا اماليك المسلمين يجبرون على الاسلام.

(وان كان الصلح على مائة رأس من رجالهم المرتدين باعيانهم في كل سنة لم يكره ذلك) لانه لا رق على رجالهم المرتدين بحال وليس في هذا اشتراط خراج عليهم في الموادعة سواء كانوا باعيانهم او بغير اعيانهم.

(ولو ان الامام قاتل قوما من العرب من عبدة الاوثان وطلبوا اليه الموادعة خال هؤلاء في حكم الموادعة كحال المرتدين في جميع ما ذكرنا) لانهم لا يسترقون ولا يقبل منهم الا السيف او الاسلام كما هو الحكم في المرتدين (الا في خصلة واحدة اذا هم قالوا آمنونا على ان نعطيهم مائة رأس من رجالنا في كل سنة فانه لا ينبغي للامام ان يؤمنهم على هذا بخلاف المرتدين فان فعل لم ياخذ مائة رأس

من رجالهم من العرب ولكن ياخذ مائة رأس من ارقانهم فيضاهما موضع الخراج) وبه تبين ان في هذا اشتراط المال عليهم في الموادة فكانت مكر وهاو في المرتدين لا تبين المائة الرأس من الرجال عييدهم فلا يكون فيه اشتراط المال وانما كان كذلك لان العبيد من المرتدين يقتلون كاحرارهم ان لم يسلموا فالفائدة في تبين مائة رأس من عييدهم وعبيد مشركي العرب ليسوا كاحرارهم في استحقاق القتل فاما اذا ظهر ناعلى عييدهم لا تقتلهم فكان في تبين مائة رأس من العبيد فائدة للمسلمين ومقتضى هذا الشرط تلك المسمى على وجه يستدام الملك فيهم وعييدهم محل اذلك دون احرارهم وفي الكتاب اشار في الفرقى الى حرف آخر قد طوله والمقصود ان المرتد راجع عن الاسلام بعد ما تقربه فكان قتله مستحقا جدا (الارى) انه لو دخل الينا بامان رسولا او غير رسول لم ندعه يرجع الى دار الحرب ولكن نعرض عليه الاسلام فان اسلم والاقتل بمنزلة من استحق قتله قصاصا اذا لحق بدار الحرب ثم دخل الينا بامان فاما عبدة الاوثان من العرب فلم يكن لهم اصل الاسلام (الارى) ان من دخل منهم الينا بامان رسولا او غير رسول مكناه من الرجوع الى داره فقد كانوا ياتون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بامان فيؤمنهم ويوفي لهم بالامان فمرفنا ان قتلهم غير مستحق جدا (والدليل) عليه ان الحكيم في النساء والصبيان من المرتدين الجبر على الاسلام اذا تروا وان من يهود منهم او نصر لم يحل للمسلمين اكل ذبيحته ولا وطى النساء منهم بعد الاسترقاق بملك اليمين بخلاف العرب والحكيم في مشركي العرب ان نساءهم وصبيانهم يكونون فيا ولا يجبرون على الاسلام اذا استرقوا ومن كان منهم من اهل الكتاب فانه يوكب ذبيحتهم وبحل وطى نسائهم بالملك بعد الاسترقاق فهذا تبين ان قتلهم غير مستحق جدا

عبيد مشركي العرب ليسوا كاحرارهم في استحقاق القتل
 لم يحل للمسلمين اكل ذبيحتهم وعبيد مشركي العرب ليسوا كاحرارهم في استحقاق القتل

(فاذا وقع الطلح على مائة رأس من رجالهم كل سنة قلنا ينصرف ذلك الى من يكون محلا للثمنك بمد الامان وذلك عبيدهم دون احرارهم بقر وهذا ان في هذا الموضع لو اخذنا مائة رأس من احرارهم لا يمكن ان تقتلهم) لان الامان قد تناولهم وبعد الامان لا يحل قتلهم بخلاف المرتدين فان هناك لا يمنع قتلهم بسبب الامان فلهذا اخذنا مائة الرأس من احرارهم ثم تعرض عليهم الاسلام فان اسلموا والاقتلهم (والحكم في اهل الكتاب من العرب كالحكم في سائر المشركين من غير العرب لا باس بان يؤخذ منهم على الموادة خراج) لان هؤلاء لو طلبوا ان يكونوا اذمة لنا جاز اجابتهم الى ذلك وفيهم زل قوله تعالى حتى يطوا الجزية عن يدهم صاغرون * وصالح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اهل نجران وهم نصارى من العرب على الف ومائتي حلة في كل سنة * واراد عمر رضي الله عنه وضع الجزية على بني تغلب وهم من العرب ثم صالحهم على الصدقة المضاعفة فقال هذه جزية فسموها ماشتم * فاذا تبين هذه النصوص جواز اخذ الخراج منهم جوزنا اخذ المال منهم على سبيل الموادة ايضا بالقياس على الخراج * واستدل بحديث الحسن قال امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقاتل العرب على الاسلام فلا يقبل منهم غيره وامر ان يقاتل اهل الكتاب على الاسلام فان ابوا فالجزية (فان وادع هؤلاء على مائة رأس في كل سنة فهو جائز ثم انما ياخذ المائة الرأس من ارقامهم لا من انفسهم وذرائعهم) لان الامان قد تناولهم فلا يمكنه ان ياخذ شيئا من ذلك منهم (وان اخذه كان عليه رده وان اعطوه قيمة الرؤس من دراهم او دنانير فعليه ان ياخذ ذلك منهم كما هو الحكم في اشتراط الرأس مطلقا في مبادلة مال بمال) *

الحكم في اهل الكتاب من العرب كالحكم في سائر المشركين من غير العرب

(وان عز لواني كل سنة مائة رأس من نسائهم وصبيانهم وقالوا آمنونا على هؤلاء فلا بأس بذلك) لان الامان لم يتناولهم واسترقاقهم جائز *
 (وكل موادة من هذه الموادعات لم ياخذ الامام فيها جملا فله ان ينقضها متى شاء اذ ارأى الخط للمسلمين في ذلك ولكن لا يقتلهم من غير نبذوا مهال حتى يصل الخبر الى اطرافهم للتحرز عن الغدر وان كانت الموادة على جمل فله ان ينقضها متى شاء ايضا ولكن برده عليهم بمحنة ما بقي من المدة من الجمل حتى لو ادعاهم ثلاث سنين على ثلاثة آلاف دينار وقبضها كلها ثم اراد نقض الموادة بمد سنة فمليه رد ثلثي المال (الارضى) انه لو بد العقب الموادة في النقص لزمه رد جميع المال فكذلك اذا بدا له ذلك بعدمضى بعض المدة وان مضت المدة فقد انتهت الموادة وحل قتالهم بغير نبذ الا مان الا ان من كان منهم في دارنا تلك الموادة فهو آمن وان مضت المدة حتى يعود الى مامننا) لانه حصل آمننا في دارنا فاما لم يبلغ مامننا لا يرتفع حكم ذلك الامان * والله تعالى الموفق *

باب

(الموادة مما يصالح عليه المسلمون المشركين فيسبغهم قتالهم بعده او لا يسبغ) قال رضى الله عنه * (ولو ان جنودا من المشركين حاصروا بعض مداين المسلمين فخافهم المسلمون على انفسهم وذرايرهم وقالوا لهم نعطيكم عشرة آلاف دينار على ان نصر فواعنا الى بلادكم فريضوا به وقبضوا الجمل ثم ان المسلمين رأوا منهم عورة قبل ان ينصر فواعناهم او بعد ما نصر فواعناهم ان يتهدوا الى بلادهم فلا بأس بان يغير عليهم المسلمون اغرما كانوا فيقتلون ويسبون من غير نبذ لان المسلمين ما آمنوهم واعنا فدوا انفسهم وذرايرهم بالمال على ان ينصرفوا

باب الموادة مما يصالح عليه المسلمون المشركين فيسبغهم قتالهم بعده او لا يسبغ

منهم فكانوا ظالمين للمسلمين في الاطاعة بهم واخذ ما لهم فلمهم ان يتصرفوا منهم اذا قدروا على ذلك قال الله تعالى ولئن انتصر بعد ظلمه فاوئك ما عليهم من سبيل وقال تعالى اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا وان الله على نصرهم لقدير ثم النبذ اليهم للتعزز عن الغدرو ذلك اذا اخذ المسلمون منهم مالا لا اذا اعطوهم مالا رشوة على ان ينصرفوا عنهم *

(ولو كانوا قالوا لهم نصا لحكم على ان نمطعكم عشرة آلاف دينار على ان تنصرفوا عنا الى بلادكم او قال المشركون للمسلمين صالحونا على ان تعطونا عشرة آلاف دينار على ان ننصرف عنكم والمثلة بحالها فليس ينبغي للمسلمين ان يغيروا عليهم حتى ينبدوا اليهم او يرجع القوم الى بلادهم للصالح والموادعة التي جرت بين الفريقين فان قتالهم بعدها من غير نبد يكون غدا الامان وذلك حرام والمصالحة على ميزان المفاعلة فيتناول الجانبين سواء قال ذلك المسلمون او المشركون وكذلك لو قال احد الفريقين لا اخرج نسالمكم او نشارككم او نوادعكم او تومنونا او نومنكم (الآرى) انهم لو ذكر واشيئا من هذه الالفاظ من غير بدل يشترطه احد الفريقين على صاحبه لم يحل قتالهم بعد ذلك من غير نبد فكذلك عند اشتراط البدل وفي الاول لو لم يذكر او بدلا ولكن قالوا انصرفوا عنا فقموا فلا باس بان تبهم المسلمون فيقتلونهم من غير نبد فكذلك عند اشتراطه اذا اعطوهم مالا على ذلك وعند المصالحة والموادعة انما لا يحل قتالهم من غير نبد الى ان يلقوا ما منهم فاذا بلغوا منهم فلا باس بذلك لان الموادعة كانت على الانصراف عنهم مطلقا وانصرفهم عن المسلمين انما يكون بوصولهم الى دار الحرب وما منهم عادة وفي العادة انما ينصرفون الى ما منهم والمطابق من الكلام يتقيد بدلالة العرف *

المطابق من الكلام يتقيد بدلالة العرف

(وان قالوا نطيطكم كذا على ان لا تقتلونا حتى تنصرفوا عنا فهذا ذكر المصالح
 والموادعة سواء) (لان المقابلة تكون من الجانبين ففي هذه النقطة اشتراط
 ترك القتال من الجانبين وذلك بوجوب الموادعة والتصرف بموجب العقد
 كالتصرف بلفظ العقد (وان قالوا نطيطكم كذا على ان لا تقتلونا منا احدا حتى
 تنصرفوا فلا بأس للمسلمين ان يغيروا عليهم * وكذلك لو قالوا على ان تكفوا عنا
 شهرا) لان في هذين اللفظين المسلمون ماضطروا على انفسهم لاهل الحرب
 اما ناصربمحاو لا دلالة (ولو قالوا نصلحكم او نوادعكم على ان نطيطكم كذا على
 ان تكفوا عنا شهر افليس ينبغي لهم ان يقاتلوه حتى يندوا اليهم او يعضى الوقت)
 لانهم شرطوا لهم الامان على انفسهم في المدة بذكر لفظ المصالح والموادعة
 ولكن الموادعة تحتل التوقيت لان موجبا حرمه القتال والحرمات تحتل
 التوقيت فالجميع الشهر لا يستهي الامان *

(ثم ان كان هذا في غرة الهلال فالمعتبر شهر بالحلال نقص او لم ينقص وان
 كان في بعض الشهر فهذا على ثلاثين يوما) لان الالهة في الشهر واصل والايام
 بدل عنه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صوموا لربته وافطروا
 لربته فان غم عليكم فاكموا اشبايا ثلاثين يوما * والمصير الى البدل عند فوات
 الاصل لا مع قيامه *

(وان كانوا صالحوهم على سنة مستقبلة فان كان ذلك عند غرة الهلال فهو على
 اثني عشر شهرا قال الله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله *
 وان كان في بعض الشهر فانه يعتبر احد عشر شهرا بالالهة وشهر بالايام فينظر
 الى ما بقي من ايام هذا الشهر ثم يحسب من الشهر الثالث عشر تمام ثلاثين يوما
 بهذه الايام) وهذا قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى فاما عند ابي حنيفة

﴿ التصريح بموجب العقد كالتصرف بلفظ العقد ﴾

﴿ المصير الى البدل عند فوات الاصل لا مع قيامه ﴾

﴿ التوقيت تحتل التوقيت ﴾

رضي الله تعالى عنه يعتبر الشهر كله بالايام وقد بينا هذا الخلاف في العدة ومدة
الاجارة في شرح المختصر فها يقولان انما يصار الى البدل عند تحقق فوات
الاصل وذلك شهر واحد وابو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول لا يدخل الشهر
الثاني ما لم يتم الشهر الاول فيكون دخول الشهر الثاني في وسط الشهر كدخول
الشهر الاول وهكذا كل شهر بمذلك *

(ولو قالوا لهم نمطيكهم كراعا وسلاحنا على ان تعطونا الف دينار وتنصرفوا عنا
فلا بأس بان يقاتلهم المسلمون من غير نبذ لان ما ذكرنا وعزلة بيع جرى بينهما
والبيع لا يكون دليل امان بين المتبايعين ثم سألوهم ان ينصرفوا عنهم وليس في
هذا اشتراط امان لهم على انفسهم *

(وان كانوا قالوا انصالحكم او تشارككم او نسا المسكم على ان نمطيكهم الكراع
والسلاح على ان تعطونا الف دينار وتنصرفوا عنا فلا ينبغي للمسلمين ان يقاتلوهم
حتى ينذوا اليهم او يبلغوهم ما منهم) لوجود لفظ هو دليل امان من الجانبين
وبانضمام البيع الى المصالحة لا يتغير حكم المصالحة *

(فان ارادوا ان ينذوا اليهم وهم في دار الاسلام بعد فليس لهم ذلك) لانهم قد
اخذوا منهم مالا والمصالحة اذا كان فيها اخذ مال فالنبذ فيها لا يتم بدون رد
المال اليهم (ولكن السبيل ان يعرضوا عليهم بان يردوا اما اخذوا من السلاح
والكراع ويرد المسلمون عليهم ما لهم ثم يقاتلونهم فان رضوا بذلك رادوا
ثم قد تم النبذ فلا بأس بقاتلهم وان ابي المشركون ان يردوا ما اخذوا فحينئذ لا
أس بان ينذوا اليهم ثم يقاتلوهم ولا يردون عليهم ما اخذوا (لان المشركين
حين امتنعوا امن رد الكراع والسلاح فتعرضوا بان يكون المال الماخوذ منهم
مقابلتها فيبقى المصالحة بين الفريقين متعربة عن البدل والقتال فيه محل بعد النبذ

والبيع لا يكون دليل امان بين المتبايعين

فانما المصالحة لا يتغير حكم المصالحة

من غير رد شيء (ولو صالحوهم على ان يعطوهم الكراع والسلاح على ان ينصرفوا عنهم ففعلوا ذلك وبلغوا ما منهم ثم دخلت سرية دار الحرب وصابوا ذلك الكراع والسلاح فليس لاصحابه عليه سبيل سواء وجدوه قبل القسمة او بعد ما) لانهم اعطوهم ذلك بطيب انفسهم في حال ما كانوا ممتنعين منهم وحق الاخذ لما لك القديم فيما يجده في الغنيمة اعما شئت فيما اخذ منه قهرا لا فيما اعطاه بطيب نفسه طوعا لان ما اخذ منه قهرا قد صار هو فيه مظلوما وعلى الغزاة القيام بنصرته ودفع الظلم عنه باعادته الى يده فاما ما اعطاه بطيب نفسه فهو ليس بممتسا ولا اخذ منه قهرا وحق الاخذ بعد زوال ملكه حكم بيت بالنص بخلاف القياس فلا يتحقق به ما ليس في معناه من كل وجه (الاربي) انهم لو اعطوا في فداء اسارى المسلمين بعض امتعتهم ثم وجدوا ذلك في الغنيمة لم يكن لهم عليه سبيل) لانهم اعطوه بطيب انفسهم وبهذا يتضح الجواب عن الاشكال الذي يقال ان سبب وصول هذا المال الى ايديهم كان ظلما منهم وهو محاصرة المسلمين فكان هذا كالماخوذ على سبيل الاستيلاء قهرا لان هذا المعنى في فداء الاسارى موجود فقد كانوا ظالمين في حبس احرار المسلمين حتى فاداهم المسلمون بمال (ولو كانوا لم يدخلوا بالكراع والسلاح دار الحرب حتى ظفروهم اهل السرية فهذا والاول سواء) لان نفس الاخذ صار الماخوذ مملوكا لهم اذا المالك اعطوا بطيب انفسهم ومثل هذا السبب يتم بالقبض كالتملك بالبيع والهبة بخلاف ما لو اخذوه بطريق الاستيلاء فانهم لا يملكونه قبل الاحراز بداهم لان السبب هناك هو القهر وذلك لا يتم ما لم يحرزوه بداهم (ثم يكون هذا في اهل السرية يخمس) لان اهل الشرك اهل منعة في دارنا فلا امان لهم منا واذا وقع الظهور عليهم كان لما بوخذ

منهم حكم القنينة في ايدينا

(ولو كانوا صالحوا رجلا حربيا او قومنا غير متمتعين في دار الاسلام على ان يبطوهم متاعا في فداء الاسارى من احرار المسلمين ثم اغار عليهم المسلمون وقد دخلوا دارنا بغير امان فاخذوهم ارقاء ومابعهم فان المتاع مردود على صاحبه بخلاف ما اذا كان المشركون اهل منعة) لان حكم قبضهم انما يتم باعتبار منعتهم وذلك بالوصول الى دارهم او بان يكونوا اهل منعة في انفسهم فاذا لم يوجد ذلك لم يتم قبضهم بل كانت المال باقيا على ملك الدافع لانه انما دفعه في فداء اسير حر والاسير الحر لا يملك بحال فلم يكن المقدم بادلة حقيقة حتى يثبت الملك بنفس المقداد بآدني القبض فلا بد من الا حراز لىتم القبض موجبا للملك له في المقبوض (الآرى) ان صاحب ذلك المتاع لو تمكن من اخذه منهم بعد ما خلو اسبيل الاسير كان له ان ياخذه لانهم اخذوه بسبب هو ظلم وهو حبس الاسير الحر فكذلك اذا اخذه غيره من المسلمين كان عليه ان يردده عليه (الآرى) انهم لو اسلموا قبل ان يرجعوا الى دارهم امر واراد ذلك الى اهله بخلاف ما اذا كانوا اهل منعة فاهم بعد الاسلام لا يومرون برده فكذلك اذا وصل الى يد المسلمين في الفصلين *

(ولو كانوا اخذوا المال بطريق الاستيلاء كانت عليهم الرضا اذا اسلموا قبل الا حراز بدارهم سواء كانوا اهل منعة او لم يكونوا) وكذلك اذا وصل الى يد المسلمين كان عليهم الرد في الوجهين فكان المعنى في الفرق بينهما اذا كانوا اهل منعة او لم يكونوا انما اخذوا بطريق الصلح في فداء الاسارى انهم اذا كانوا اهل منعة خضع المسلمين لا يجرى في عسكرهم) لانهم غير ملتزمين لذلك طوعا و لاية الا انهم منقطعة باعتبار منعتهم فلا يورث معنى الظلم في منع ثبوت الملك

لهم بالقبض وان لم يكونوا اهل منعة حكم الاسلام جار عليهم بثبوت ولاية
الانزام بالقهر فلا يصير مملوكا لهم بالقبض اذا كانوا اظالمين فيه وان كان صاحبه
اعطى بطيب نفسه بمنزلة الرشوة والمال الذي يعطى بمض الظلمة على وجه
المضايقة والذي يوضح هذا انهم اذا كانوا اهل منعة قد دخل مسلم عسكرهم
وباعهم الدرهم بالدرهمين كان جائزا ولولم يكونوا اهل منعة لم يجز ذلك فبهذا
الفصل بين ما قررناه من معنى الفرق (ولو ان اهل المنعة منهم اخذوا قوما
من المسلمين وقالوا لهم لتقتلنكم او تطوئنا اموالكم او ندلون عليها فقبلوا ذلك
ثم اسلم المشركون او ظهر عليهم قوم من المسلمين فاستقدوا تلك الاموال
من ايديهم ردوها على اهلها قبل القسمة وبمد القسمة بنير شبي) لانهم اخذوا
امال ما هنا قهر افانهم حين اخذوا المالك وقهر وهم فقد صاروا آخذين
بنير شبي لمامهم من المال وفي مثل هذا السبب لا يملك مال المسلم قبل
الاحراز بدارهم فلهذا وجب عليهم رده اذا سلموا ووجب على المسلمين رده
اذا اصابوه قبل القسمة وبمدها بخلاف ما سبق فهناك صاحب المال اعطى
المال بطيب نفسه في حال ما كان ممتنعا من المشركين فيصير مملوكا لهم بالقبض
اذا كانوا اهل منعة لا يجري عليهم حكم المسلمين*
(ولو ان اهل المدينة الذين احاط بهم المشركون قالوا لهم نخرج عنكم نبيا
وذرنا ونسلم لكم المدينة وما فيها فخرجوا على هذا ولم يخرجوا او خرج
بعضهم ثم راوا عودة للمشركين فلا بأس بان ينبروا عليهم ويقاتلوهم من غير
نبد) لانهم لم يومنوهم وانما اخبروهم انهم يخرجون ويسلمون المدينة اليهم
وليس في هذا ما يبدل على امانيتهم بل فيه ما يبدل على تحقيق القهر فكان لهم
ان يقاتلوهم من غير نبد اذا تمكنوا من ذلك*

لو دخل مسلم عسكرهم وباعهم الدرهم بالدرهمين جاز اذا كانوا اهل منعة

(ولو قالوا لهم نصلحكم على ان نخرج عنكم والمسئلة بحالها فليس لهم ان يقاتلهم حتى ينبذوا اليهم) لان في لفظ المصالحة دليل اشتراط الامان من الجانبين على الشرط الذي وقع الصلح عليه وذلك يمنع القتال من غير نبذ.

(فان خرج المسلمون عنهم بذرايرهم فلما صاروا على باب المدينة رأوا من المشركين عورة فليس ينبغي لهم ان يقاتلهم حتي ينبذوا اليهم) لان المقصود خروجهم بذرايرهم الى موضع يامنون فيه من المشركين بنير صلح وهذا يعرفه كل واحد اذا رجع الى عرف الناس وبمجرد الخروج الى باب المدينة لا يتم هذا المقصود فلا يتهى حكم ذلك الامان (وكذلك اذا كانوا باقرب من المشركين بحيث يخاف بعضهم من بعض لولا الصلح فلما وصلوا الى موضع لا يخاف بعضهم من بعض الا بالرجوع اليهم والصيرورة نحوهم فلا بأس بان يرجع المسلمون اليهم ويقا تلوهم بغير نبذ) لان الامان الثابت من الجانبين بذلك الصلح قد انتهى بوصول المسلمين الى موضع يامنون فيه من المشركين فان المقصود بذلك الصلح ان يتميز احسد الفريقين من الآخر وقد حصل التميز حقيقة وحكما بهذا القدر.

(ولو كان المسلمون دخلوا دار الحرب فاحدق بهم المشركون ثم اصطلحوا على ان يسلم لهم المسلمون ما في العسكرية على ان يرجع المسلمون عنهم او يرتحلوا فليس ينبغي للمسلمين ان يقاتلهم من غير نبذ حتى يدخلوا دار الاسلام) لان الارتحال اعانتهم بالخروج من دارهم وبوصول المسلمين الى مامنهم وما منهم دار الاسلام وفي الاول اهل الحرب كانوا في دار الاسلام فارتحال المسلمين عنهم اعانتهم بوصولهم الى موضع يامن فيه احد الفريقين عن الآخر فكان قولهم في دار الحرب على ان يرجعوا عننا بمنزلة قولهم حتى يرجعوا عننا الى بلادكم) لان

المعروف بالمعرف كالمشروط بالنص *

(ولو كان اهل المدينة المحصورين في دار الاسلام صالحوا المشركين على ان يخرجوا عنهم بنسائهم وذرايعهم الى موضع كذا فلا ينبغي لهم ان يشاءوا لهم من غير نية حتى يلبثوا اذالك المكان) لان الشرط هكذا جرى بينهم والشرط املك (فان خرجوا عنهم الى موضع يامن فيه بعضهم من بعض ثم اقام المشركون في ذلك الموضع قدر المسير الى الموضع الذي كانوا شرطوا لهم ثم ارادوا ان يغيروا عليهم بغير نية فلا بأس بذلك) لان مقصودهم ليس عين ذلك المكان ولكن الامان لهم من جهةهم في مدة المسير الى ذلك المكان وقد حصل ذلك وانما يبتى الحكم على المقصود لاعلى ظاهر اللفظ لان المعتبر ما يكون مفيداً دون ما لا يكون مفيداً فقد ذكر في الكتاب قدر المسير الى ذلك الموضع فقط قال الشيخ رحمه الله (والاصح عندي انه يعتبر من المدة مقدار المسير الى ذلك الموضع ومقدار الانصراف من ذلك الموضع الى الموضع الذي هم فيه) * لان مقصود اهل الحرب في ذكر ذلك الموضع في شرط الامان ان لا يتمكنوا من الرجوع اليهم بعد الوصول الى ذلك الموضع الابعدة مد يدته وهذا المقصود لا يحصل الا بما ذكرنا * فان قال * الا ترى انهم لو شرطوا الخروج عنهم الى الكوفة فاتوا البصرة او مكة او الشام وذلك ابعدهم عن الكوفة فانه يكون لهم ان يرجعوا اليهم فيقاتلوه بغير نية وفي هذا اشادة الى ما ذكرنا انه لا فائدة لهم في اعتبار عين المكان المسمى وانما فائدتهم في اعتبار المدة (الا ترى) انهم لو صالحوهم على ان يخرجوا عنهم على ان لا يقاتلوه شهر او على ان لا يذهبوا في بلاد المسلمين شهر افلما كانوا منهم على مسيرة ايام اقاموا في ذلك المكان شهراً ثم اغاروا عليهم من غير نية لم يكن به بأس لحصول المقصود بمضي المدة المذكورة

المعروف بالمعرف كالمشروط بالنص

انما يبتى الحكم على المقصود لاعلى ظاهر اللفظ

ولكن هذا كله بعد ان يصلوا الى موضع يامن فيه احد الفريقين من الاخر فاما قبل ذلك فالحلم كحال ما لو كانوا في المدينة لم يخرجوا عنهم وبدوا في كل موضع من هذه المواضع كرهنا فيه لاهل المدينة ان يقاتلوهم من غير نبد فكذلك يكره ذلك لغيرهم من المسلمين واهل الذمة لانهم في امان من جهة اهل المدينة بالصلح الذي جرى بينهم وامن بعض المسلمين نافذ في حق جماعة المسلمين واهل ذمتهم قال صلى الله عليه وآله وسلم ويسمى بذمتهم ادناهم وفي كل موضع جاز لاهل المدينة ان يكرهوا عليهم فيقاتلوهم من غير نبد فكذلك جائز لغيرهم من المسلمين واهل الذمة بطريق الاول والله اعلم بالصواب واية المرجع والمآب *

﴿باب﴾

﴿من فداء المشركين في الموادعة وما يكون محرزا بنصب المشركين وما لا يكون﴾

(واذا وادع المسلمون المشركين على ان يؤدوا الى المسلمين مائة رأس في كل سنة على ان يكونوا آمنين في دارهم لا يجري المسلمون عليهم احكامهم ولا يغيرون فليس ينبغي للمسلمين الموادعة على هذا الخوف من المشركين) لان المقصود بالموادعة ما هو المقصود بمقتضى الذمة وهو الدعاء الى الدين بآفاق الظرفيتين والتزام اهل الحرب ببعض احكام المسلمين وهذا لا يحصل اذا شرطوا ان يكونوا متقررين في دارهم لا يجري المسلمون عليهم احكامهم فلا يجوز الا جابة الى ذلك الاعند الضرورة) وعند ذلك المائة الرأس عليهم من اوساط الرؤس في كل سنة ان اؤا بالرؤس او بالقيمة وجب قبولها منهم كما هو الحكم في اشتراط الرؤس مطلقا في مبادلة مال بالمال وان اعطوا

باب من فداء المشركين في الموادعة وما يكون محرزا بنصب المشركين وما لا يكون

بالرهوس التي اوجبت عليهم حنطة او كراعا او سلاحا او براكا لان المسلمين ان لا يقبلوا ذلك منهم) لان قبول هذه الاشياء تكون بطريق المباينة وهو ينتمد الرضاء من الجانبين بخلاف القيمة دراهم او دنانير فان القيمة تقوم مقام الرأس باعتبار المالية وهي المستحقة بهذه التسمية *

(ولا يكون امتناع المسلمين من اخذ جنس آخر منهم نقضاً لما كان بينهم من الموادة) لانهم امتنعوا من مباشرة عقد الشراء وهو عقد آخر سوى الموادة فلا يبطل ذلك بالموادة اصلاً *

* قال (والرهوس الاوساط من رقيق اولئك الحربين ليس عليهم ان يعطوا الرهوس من غير رقيقهم) لان مطلق التسمية ينصرف الى ما هو المعروف بالعرف والعرف انظارهم انما ياتزمون تسليم الرهوس من رقيقهم الا ان يسمى المسلمون شيئاً آخر معروفان العرف بسقط اعتباره عند وجود التسمية بخلافه (فان اؤهم بمائة رأس من ابنائهم او نسائهم فليس ينبغي للمسلمين ان ياخذوا ذلك منهم) لان الامان قد تناولهم فصاروا به معصومين عن الاسترقاق *

(الآثرى) ان رجلاً منهم لو باع من مسلم ابنة بعد هذا الامان لم يجز هذا البيع ولم يملكه المسلم لاجل الامان فكذلك في الموادة لا يجوز اخذهم بعد ما تناولهم الامان ولكن لو كان الملك قاهرهم وهم جميعاً مقرون له بالملك بيع ويهب من شاء منهم فاعطى الملك منهم مائة رأس فلا بأس بذلك (لان القوم مقرون له بالعبودية وبهذا الاقرار صاروا عبيداً له بنفذ تصرفه فيهم بالبيع وغيره فذلك يجوز اخذهم منه في الرهوس المشروطة عليهم في الموادة) ولو لم يكونوا له مقرين بالعبودية فجاء مائة رأس وقال هم عبيدي

هذا هو الذي ينصرف اليه من التسمية

هذا هو الذي ينصرف اليه من التسمية بخلافه

نخذوهم وقال القوم بل نحن احرار فان كانت المائة الرأس مقهورين بحشم الملك
في ايديهم حين اتوا بهم فلا بأس باخذهم لانهم ان كانوا عبيد لهم فاخذهم
حلال لنا وان كانوا احرار افقد صار قاهر لهم بقوة السلطنة وقوة الحشم فكانوا
عبيد له ايضا وهذا لان ملكهم اذا كان هو الذي يفعل بهم هذا وهذا عندهم
جائز في حكمهم ان من قهرنا فاستعبده كان عبدا له اجزنا عليهم من ذلك
ما اجاز واعلى انفسهم لانهم شرطوا في اصل الموادعة ان احكامنا لا تجرى
عليهم بهذا الشرط كان الجارى عليهم احكام الشرك فيجرب عليهم من ذلك
ما اجاز واعلى انفسهم وبهذا الطريق قال ايضا (وان علمنا ان المائة رأس من
احرارهم قهروهم في بلادهم واستعبدوهم ثم جاؤا بهم مقهورين فلا بأس
باخذهم لما قررنا ولو كانوا ادخلوا جميعا دارنا بغير امان الا بتلك الموادعة كانوا
آمنين بهم في دارهم) فكذلك بعد دخولهم الى دار الاسلام (فان قهر وامسهم مائة
رأس بعد ما خرجوا اليها لم يسئنا ان نأخذ ذلك منهم ولكننا عندهم من قهرهم)
لان حكم الاسلام ظاهر في دارنا ومن حكم الاسلام ان لا يسترق من
المستأمنين احد وهذا لان هذا القهر ظلم من القاهرين للمقهورين وعلينا دفع
الظلم عن المستأمنين على الوجه الذي ندفع به عن المسلمين واهل الذمة
(الارمن) انهم بعد هذا القهر والا استعباد في دارنا واسلموا امرنا هم تخليّة
سبيل المقهورين ولو فعلوا ذلك في دارهم ثم اسلموا كانوا عبيد لهم ومنعة
المسلمين في دار الحرب في هذا الحكم بمنزلة دار الاسلام لان معنى وجوب
دفع الظلم موجود في النفاين *

واستدل عليه بحديث طاوس قال في كتاب معاذ بن جبل رضى الله عنه من
استخمر قوما اولهم احرار او جبر ان مستضعفون فان كان قصرهم (١) في بيته

حتى يدخل الاسلام بيته فهم له عبيد ومن كان مهملاً يخطئ الخراج فهو عتيق،
ومعنى قوله استغفرا استعبد فهم ذابن انهم اذا تم قهره اياهم قبل ظهور وحكم
الاسلام في دارهم فهم عبيده وان كان بعده فهم الحرار فان كان الموادعون
خرجوا اليها ومهم ما تراهم لا يدري امة مهجورون هم ام غير مهجورين وقالوا
هو لاء عبيدنا جئناكم بهم لتأخذوهم في الفداء وقال القوم كذبوا نحن احرار
مشاهم فالقول قول المسألة الرأس لان هذا الخلاف بينهم في دار الاسلام وحكم
المسلمين ومن حكم المسلمين ان من لا يدري كيف كانت حاله فالقول قوله في
دعوى الحرية لنفسه حتى قوم عليه حجة الرق (فان شهد شاهدان انهم عبيد
لهم قبلت الشهادة سواء كان اليهود من المسلمين او من اهل الذمة او اهل
الحرب) لانها تقوم عليهم بالرق وهم اهل الحرب وشهادة اهل الحرب على
اهل الحرب حجة اذا كانوا عدولا في دينهم.

(وان قال الذين جاؤا بهم كانوا احرارا ولكننا نهزناهم باذن ملكنا
في دارنا حتى صاروا عبيدا لنا وقال القوم ما نهزناهم ولا عرضوا لنا الا عندكم
فالقول ايضا قولهم) لان قهرهم اياهم حادث في حال مجرده على اقرب الاوقات
ولا نهز يدعون عليهم سبب الرق وهم ينكرون ذلك ودعوى السبب
كدعوى الحكم الثابت بالسبب لان الاسباب تتراد لاحكامها الا عايناهم فلا
يقضى برقمهم حتى تقوم الحجة للمدعى كما في الفصل الاول (وهذا كله بخلاف
ما اذا ادعى بعضهم على بعض دينا او عقدا جرى بينهم في دار الحرب واقام البيعة
على ذلك فالانحكم بينهم في شيء من ذلك ما لم يسلموا او يصيروا ذمة) لان
هناك المنازعة بينهم في معاملة جرت حيث لم يكن حكمنا جاريا عليهم فلا يسمع
القاضي الخصومة في ذلك ما لم يلتزموا احكام الاسلام بان يسلم الخصامات

او يصير اذمة فان اسلم احدهما او صار ذمة لم تسمع فيه الخصومة ايضا اما على
الذي لم يسلم فلانه غير ملتزم بحكم الاسلام واما على الذي اسلم فلو جوب التسوية
بين الخصمين وقضية التسوية ان لا يقضى عليه لخصمه في حال لا يقضى له على
خصمه فاما في مسألة الرق المنازعة في سبب باشره في دار الاسلام وهو قهر
الذين جاؤا بهم وفي مثله القاضى يسمع الخصومة بينهم ﴿الآثرى﴾ ان بعضهم
لو اقر عند البعض انه كان عبد الله في دار الشرك ثم انى ان يتقادله اجبرناه على
الانقياد له كما يتقاد العبد لمولاه لانه زعم انه عبد له في دار الاسلام وبمثله
لو اقر احدهم لصاحبه بدين كان عليه في دار الحرب ثم انى ان يقضيه لم يقض
القاضى في ذلك بشئ حتى يسلم الخصمان او يصير اذمة * فهذه يتضح الفرق
(ولو قبلنا قول الذين يدعون الرق على المائة رأس في دارنا ادى الى تضاد الاحكام
فان المائة رأس لو ادعوا على اولئك القوم بل اشم عبيد لنا فليس الرجوع الى
قول احد الفريقين باولى من الرجوع الى قول الفريق الآخر فلو قال القوم هذه
المائة رأس عبيد لنا وقالت المائة رأس بل نحن احرار وولكننا رضينا ان تأخذونا
في الفداء لم يسمعنا ان نأخذهم) لانهم صاروا في دارنا آمنين والحر الآمن في دارنا
لا يجوز استرقاقه بحال رضينا بذلك او لم يرض *

﴿الآثرى﴾ ان الذين جاؤا بهم لو قالوا هم احرار مثلنا ولكن خذوهم فم
راضون بذلك لم يسمعنا اخذهم لهذا المعنى فكذلك في الاول) لانهم في حكم
المسلمين احرار في الوجهين فلا يصيرون ممالك بمجرد دعوى الرق عليهم من
غير حجة *

(فان قالوا حين رأوا المسلمين لا ياخذونهم نحن عبيدهم كما قالوا. قد كذبنا في
ادعائنا الحرية يسمع للمسلمين ان ياخذوهم) لانهم اقرؤا بما نكروا دعوى

الافرار بعد الانكار صحيح

تقييد المطلق لا يجوز الا بدليل

الذين ادعوا عليهم الرق والافرار بعد الانكار صحيح بمنزلة مجرور الحال - اذا ادعى انسان انه عبده فكذبه ثم صدقه كان عبدا له (وان قال الذين جاؤا بهم اول مرة هم احرار فخذوهم فهم راضون بذلك فلما راوا ان المسلمين لا ياخذونهم قالوهم عبيد لنا وصدقهم المائة الرأس فليس يسع للمسلمين ان ياخذوهم) لان حريتهم قد اثبتت في دارنا بتصادقهم علينا ولا ولائهم على احد الوجهين ان كانوا عبيدا لهم فقد كانوا اعتقوا بقولهم الاول انهم احرار وان كانوا احرارا فابعد (وان قالوا بصدقهم هم احرار كذبناهم عبيد للملك بنهم من قبلنا فصدقهم بذلك المائة الرأس وسع للمسلمين ان ياخذوهم بحجةهم) لانهم اقرؤا بالرق على انفسهم لغير من اقر بحريتهم وحريته مجرور الحال باقرار المقر انما اثبت في حقه خاصة لان حجة الافرار لا تمد والمقر ثبت الرق عليهم باقرارهم به للملك فلهذا جاز اخذهم في الفداء .

(فان صالحوهم في الوادعة على مائة رأس ولم يسموا ذكورا ولا اناثا وجب القبول منهم ان جاؤا بذكور او اناث او مختطين لا طلاق التسمية عند الاجاب فان تقييد المطلق لا يجوز الا بدليل) ولانه ليس في تسمية الرأس ما ينشئ عن وصف يتوجه المطالبة عليهم بالا داء بذلك الوصف وهو نظير الرقبة في الكفارات فان التكفير يحصل بتحرير رقبة ذكر اكان او انثى لهذا المعنى .

(وان جاؤا بصغار فان كانوا صغارا قد استغنوا عن الاهداء فاحتاجوا الى الالب كان مقبولا منهم وان جاؤا بمرضع او فطم لم يقبل منهم وهذا لانه ليس في الاسم ما ينشئ عن صفة البلوغ فيستوى فيه البالغ وغير البالغ الا ان المقصود باشتراط الرأس عليهم من يكون صالحا للاستخدام فاذا كان بحيث

لا يأكل وحده ولا يلبس وحده ولا يتوضأ وحده فها هو المقصود لا يحصل
 ولا يتيمهم) لأنهم يحتاجون الى من يخدمهم ولا يقومون في الحال بخدمة غيرهم
 (واما اذا استغنوا عن الامهات فالقصد وهو الاستخدام يحصل بهم وكذلك
 من حيث المالية فان انتقاص المالية بسبب الصغار انما تكون قبل استغناء الصغير
 عن الام فاما بعد الاستغناء عن ذلك فالمالية لا تنقص بالصغار عادة فاذ اجاءوا
 بهذا النوع من اوساط رقيقهم وجب القبول منهم ولا يمنع من القبول لما كان
 امهاتهم في دار الحرب) لان التفريق بين الصغار والامهات هاهنا ليس من
 جهة المسلمين وانما فمل ذلك المشركون *

(وهو نظير مستامن في دارنا له جارية ولها ابن صغير فباع الام دون الابن
 او الابن دون الام من المسلمين جاز الشراء منهم) لان الحربي هو الذي
 يفرق بينهما دون المسلم ولو لم يشترا احدهما منه رجع بهما الى دار الحرب فكان
 في ذلك عون للمشركين اما بها او بنسائها ومراعاة هذا الجانب اولى
 من مراعاة جانب التفريق بين الام والولد الصغير فكذلك ما سبق *

قال: (واذا شرطوا في الموادة ان يعطوهم مائة رأس من رقيق المسلمين الذين
 عندهم فجاءوا برقيقهم او بقيمة مائة رأس من رقيق المسلمين فلامسامين ان
 لا يقبلوا ذلك منهم ولا يكون هذا الا بانه نقضاً منهم للامد) لان المنفعة المشروطة
 للمسلمين لا تتم بما جاؤا به فاتهم شرطوا ذلك لتخليص رقيق المسلمين من
 ذلهم وبما جاؤا به من القيمة او رقيقهم لا يحصل هذا المقصود *

(وان كانوا رهنوا عند المسلمين رهناً بذلك فهم في سعة من ان لا يدفعوا
 اليهم رهنهم حتى يأتوا بما شرطوا بمنزلة ما لو شرطوا الجياد ثم جاءوا بالزئوف
 ففي هذا اللفظ اشارة الى ان حكم الجنس يثبت في الرهن بالرهن وس) وهذا

لأن الرءوس ثبتت في المودعة باعتبار المألية دينا والرهن بمثله صحيح *
وان كانوا بالعين فقد بينا أن مثله جائز فيما بين المسلمين وأهل الحرب في الإحراز
فقى المال كالأولى (فإن علم المسلمون أنه ليس عندهم مائة رأس من رقيق المسلمين
خفيته فيقبلون منهم قيمة مائة رأس من رقيق المسلمين أو ساط منهم) لأن المعجز
عن تسليم المسمى قد تحقق مع بقاء السبب الموجب للتسليم فيجب تسليم
القيمة قال: (ولو كانوا اشتراطوا في الصلح مائة قوس أو مائة درع حديد أو
ومائة سيف فهذا واشتراط مائة رأس سواء في أنه قبل منهم ما جاء به من
غير المسمى أو قيمته * وكذلك إن شرطوا ذلك من كراع المسلمين وسلاحهم
بخلاف ما سبق فإن هناك إذا شرطوا ذلك من رقيق المسلمين لم قبل القيمة) *
لأن رقيق المسلمين من أهل دار الإسلام وفي اشتراطهم منفعة تخلصهم من
أهل الحرب وهذا المقصود لا يحصل بالقيمة فأما الكراع والسلاح فليس
من ذلك في شيء سواء شرطوه مطلقا أو مما كان للمسلمين *

والأثرى أن الحربى لو دخل الينا بأمان ومعه كراع وسلاح وقد كان للمسلمين
فأحرزوه لم يكن ممنوعا من رده إلى دار الحرب * ولو كان معه عبد مأسور من
مسلم أو معاهد قد أحرزوه لم يكن له أن يردّه وأجبر على بيعه * فيه يتضح الفرق بين
الفصاين (ولو كانوا اشتراطوا في المودعة مائة ثوب في كل سنة أو مائة دابة كانت
المودعة فاسدة) لأن الثياب اجناس مختلفة والدواب كذلك فلا تتم حقيقة
يتناول كل ما يدب على الأرض وحكما يتناول الخيل والبغال والحمير ومع جهالة
الجنس لا يصح التسمية في شيء من العقود بخلاف تسمية الرأس فالجنس
هناك معلوم فأبما بقيت الجهالة في الصفة وهي لا تمنع صحة التسمية فيما بين أمره
على التوسع كالتكاح وأخواتها فينبغي للمسلمين أن يبتدؤا إليهم حتى يوادعهم

مع جهالة الجنس لا يصح التسمية في شيء من العقود

على امرين وان لم يفعلوا ذلك حتى مضت السنة ووجب الفداء كان ذلك الى
المشركين يطوبونهم من اى صنف شاء واوسطا من ذلك النوع لان المال عليهم
فيكون القول في بيان الجنس الواجب قولهم كمن اقر لانسان بثوب كان
بيان الجنس فيه الى المقر *

ولو اوصى لانسان بثوب كان بيان الجنس فيه الى الوارث القائم مقام
المورث وهذا لان بعد مضي المدة يمين منفعة المسلمين في الرجوع الى
بيانهم في الجنس اذ لو لم يرجع الى ذلك واعتبر بالجهالة لم يسلم للمسلمين شئ
وبه فارق النكاح فان هناك وان دخل به الزوج لا يرجع بشئ في بيان
جنس الثوب اليه لان هناك قد وجب ما هو البديل الا صلى المملوك بالنكاح
وهو مهر المثل فاندفع الضرر عنها به فلا حاجة الى الرجوع الى بيان الزوج *
(ولو كانت المودعة على مائة رأس فاقروم من اهل الحرب من احرارهم
انهم عبيد الملك فبعت بهم الملك الى المسلمين لحقهم وقد علم المسلمون انهم احرار
الاصل فان كانوا اقر وابذل في دار الاسلام لم يلتفت الى اقرارهم) لانهم
حصلوا آمنين في دارنا وقد اكدت حريتهم المعلومه بذلك فلا يبطل ذلك
باقرارهم بالرق (بخلاف ما اذا لم يعرف حالهم فان هناك بدخولهم الى
دار الاسلام لا يتأكد حريتهم لانها لم تكن معلومة) (الارى) ان مجهول
الحال في دار الاسلام اذا اقر بالرق على نفسه كانت ذلك مقبولا منه بخلاف
ما اذا كان معلوم الحرية في الاصل فافر على نفسه بالرق (وان كانوا اقرؤا
بهذا في دار الحرب طوعا فهذا والا ول سواه الا ان يكون في حكم
المشركين ان من اقر منهم بالرق لانسان فهو عبده فاذا كان كذلك كانوا
عبيدا يقبلهم في الفداء) لان حريتهم في دار الحرب ليست بحرية قوية (الارى)

(الأتري) أنها تستقضى بالاسترقاق اذالم يكن بيننا وبينهم موادة وبعدها الموادة
 بيننا وبينهم لا موادة فيما بينهم للبعض مع البعض فالمقر له يتم ايمتر قاته
 للمقرن بالرق اذا كان ذلك من حكمهم فصاروا عبيدا له ولا يتم استرقاقه
 لهم اذالم يكن ذلك من حكمهم كما لا يتم ذلك في دار الاسلام لانه ليس من حكم
 الاسلام استرقاق الحر (الأتري) انهم لو اسلموا بعدهم الاقرار فان كان
 من حكمهم الاسترقاق بسبب الاقرار كانوا عبيدا للمقر له واذا لم يكن ذلك
 من حكمهم كانوا احرار اعلى ما علم من اصاهم ووضح هذا بقوم من حكم ملكهم
 ان السارق يجمل عبد للمسروق منه حكم بذلك بينهم ثم اسلموا فانه يكون
 السارق عبدا على ماجرى الحكم به سواء كانوا موادة لنا حين حكم بذلك
 اولم يكونوا (لان حكم الاسلام كان لا يجري في ديارهم بالموادة كما شرطوا
 ذلك والاقرار في حق المقر يازم كقضاء القاضي واذا كان هذا الحكم ثبت
 قضاء قاضيه فكذلك ثبت باقرار المقر على نفسه بالرق (وعلى هذا لو كانت
 الموادة بيننا وبين اهل الدارين من المشركين كل دار لها ملك على حدة ثم اغار
 بعضهم على بعض فجاكل فريق بمائة رأس ممن اسروهم من الفريق الآخر فانا
 نأخذ ذلك منهم لانه لا موادة فيما بين الدارين وانما الموادة بيننا وبينهم وهم
 فيما بينهم على ما كانوا عليه قبل الموادة بملك بعضهم بعضا بالاسر حتى لو اسلموا
 او صاروا ذمة كان ذلك سالما لهم ولو ارادوا بيعهم في دار الاسلام جاز الشراء
 منهم فكذلك يجوز اخذهم في الفداء (وكذلك ان كانوا اهل دار واحدة وفي
 حكمهم ان من قهر صاحبه كان عبدا له على ما هو المعروف بين الديلم فانهم
 اهل دار واحدة ثم يغير بعضهم على بعض) وهذا لانه لا موادة فيما بينهم
 للبعض مع البعض فالقاهر يملك المقهور اذا تم قهره باعتبار حكم ملكهم ويصير

الاقرار في حق المقر يازم كقضاء القاضي

بالمقهور عبدالله * وعلى هذا لو غصب بعضهم مالا ثم اسلموا واختصموا في
 ذلك فان القاضي ينظر في حكمهم قبل ان يسلموا فان علم ان من حكمهم ان
 الغاصب يملك المنصوب بالغصب لم يامر الغاصب برد شي * وان علم ان ذلك
 ليس من حكمهم ولكنهم لم يأمروه بالرد لانهم لم يعلموا به ولان المالك
 لم يخاصمه فان القاضي لم يأمره بالرد لان المباح يملك بالاحراز واحراز
 الغاصب باعتبار يده يتم اذا كان من حكم ملكهم ان الغصب من اسباب الملك
 ولا يتم احرازه اذا لم يكن ذلك من حكم ملكهم لتمكن المنصوب منه من ان
 يخاصمه الى ملكهم ليسترده منه والاسلام بعد تمام الاحراز يقرر الملك وقبل
 نبوت الملك لو جود شبهه - لا يوجب الملك (الآرى) انهم لو اخذوا مالا
 من المسلمين ثم اسلموا قبل الاحراز بدارهم امروا برده بخلاف
 ما لو اسلموا بعد الاحراز بدارهم ولو كان استهلكه قبل ان يسلموا ثم اسلموا
 لم يكن عليه في ذلك ضمان في الوجهين لان وجوب الضمان باعتبار العصمة
 والتقويم في المحل وذلك لم يكن موجودا ما وجوب رد العين لا يستدعي
 العصمة والتقويم في المحل (الآرى) ان مسلما لو غصب من مسلم خراجا امر بردها
 عليه اذا كانت قائمة بمينها ولو كان استهلكها لم يضمن له شيئا من مثل اوقية
 (فان كان القوم لا موادة بينهم وبين المسلمين فخرج الغاصب بالمنصوب الى
 دارنا وهو مسلم او ذمي ثم جاء صاحبه مسلما او ذميا او مستمنا خصاصمه في ذلك
 لم يكن له عليه سيل، في الوجهين) لانه وان لم يكن من حكم ملكهم ان الغصب
 سبب الملك فن حكم المسلمين ان احراز مال اهل الحرب الذين لا موادة
 لهم بدار الاسلام سبب تام للملك *
 (وان كان القوم في موادة من المسلمين والمثلة بخلافات كانا خراجا لينا

بتلك المودعة او خرج احدهما بتلك المودعة وخرج الآخر مسلما او ذميا لم يحكم القاضي بينهما بشئ^(١) لانهم لم يلتزم احكام الاسلام وهذه معاملة كانت جرت بينهم في دار الحرب فهو بمنزلة المعاملة التي جرت بينهم في دار الحرب (وان خرجا مسلمين فحينئذ يامر الغاصب بالرد) لانه لم يكن من حكم ملكهم ان الغصب من اسباب الملك فلم يتم احرازه عند الاخذ (وكذلك لا يتم احرازه حين اخرجه الى دارنا) لانه اخرج مال من هو من اهل مواد عينا وذلك غير موجب للملك فلهذا امره بالرد * قال * بلغنا ان اناسا من المسلمين استعاروا عوارى من المشركين فلما افتتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مكة هموا ان لا يردوا عليهم تلك العوارى فخطب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس وقال العارية مودعة والمبيحة مردودة والزعيم غارم * فصار هذا اصلا فيما ذكرنا انه اذا لم يتم احرازه قبل ان يصير ذلك الموضع دار الاسلام فانه يومر برده بعد ما صار ذلك الموضع دار الاسلام (ولو ان المنصوب منه خاصم الغاصب الى ملكهم فزعم الغاصب ان العين له وانه لم ينصبه اياه فاقروه ملكهم في يده وكلف المدعى اقامة البينة فلم يات ببينة حتى اسلم اهل الدار او صاروا ذمة يسلم للغاصب ما كان غصبه من ذلك) لان احرازه قد تم بتقرير ملكهم ليدفعه في ذلك العين فانه لا ينبغي للمنصوب منه سبيل الى العين ما لم يقيم البينة ولا ندرى يتقدر على ذلك او لا يتقدر وبعد اقامة البينة يمدل شهوده او لا يمدلون (فان قال المنصوب منه بعد ما اسلموا انا اقيم البينة على حتى من المسلمين لا يقبل ذلك منه) لانه لما تم احرار الغاصب قبل الاسلام فلكه تقرر بالاسلام (وهذا الفقه وهو ان منع ملكهم المنصوب منه من اخذ مناعه من يد الغاصب بمنزلة اخذه منه قهر او دفعه الى الغاصب ولو فعل ذلك لم يشكل انه يتم احرار

الناصب له) لانه اذا كان يتم احرازه باعتبار حكم ملكهم فلا يتم بقوته حين اخذه فدفعه اليه او منعه منه كان اولى *

(وكذلك لو كان الناصب اخذنا صغير الانسان منهم لا يعبر عن نفسه فقال هو عبدى وقال الاب هو ابنى فهذا وفصل غصب المال سواء في جميع ما ذكرناه وكذلك لو كان ذواليد يزعم انه عبده وادعى رجل انه ابنه ورأى ملكهم ان يصدق مدعى البنوة فاخذه ودفعه اليه حتى يأتي الاخر بالبينه انه عبده ثم اسلموا او صاروا ذمة فاقام المولى البينه انه عبده فان قاضى المسلمين بحمله حر البنا للذى ادعاه لان حكم ملكهم قد اخرجهم من يده وابطل ملكه فيه وجعله حر بالبنا لاخر فلا يتمكن من ان يثبت بالبينه ملكا فدا بطله حكمهم حين كانوا احر بالبنا او مواعين لا يجرى عليهم احكامنا *

(وعلى هذا حكم الميراث فانه لو مات منهم رجل ومن حكم ملكهم نورث البنين دون البنات او البنات دون البنين فحكم بذلك ثم اسلموا بجميع ما صنع ملكهم في ذلك ماض) لانهم كانوا ملتزمين لحكمه راضين به حين حكم بينهم بذلك وكان هو سلطانا غالبا عليهم فتم ماصنعه بينهم فلا يشتغل بابطال شئ منه بعد الاسلام *

(وكذلك لو اخذه البنون بغير حكم من ملكهم الا ان ذلك معلوم من حكمه فهذا وما لو اخذوه لحكمه سواء) لانهم لو خاصموا في ذلك عنده قرره في ايديهم فبمجرد الاخذتهم احر ازهم لذلك باعتبار حكمه وقوته *

(ولو كان الاخذ استهلاك الماخذ من حكم ملكهم انه لاحق له في ذلك فاقتصموا عنده وقضى بقيمته للمدعى فلم يدفعها اليه حتى اسلموا فلا شئ له عليه) لان القيمة دين في الذمة ولا يتم الاحر از فيه قبل القبض باعتبار الحكم

فكان وجود القضاء به وعدمه سواء ولو اسلموا بعد الاستهلاك قبل
القضاء لم يقض القاضي على المستهلك بشئ لانعدام العصمة والتقوم في المستهلك
فكذلك هاهنا *

(وان كان المنصوب عبدا فاعتقه الناصب حين سلمه له ملكهم وخلي سبيله
ثم اقام المدعي البينة على حقه فاخذه بقضاء ملكهم ثم اسلموا جميعا كان عبدا
للمدعي وكان عتق المدعي عليه باطلا) اما لان اعتناق الحرابي عبده في
دار الحرب غيرنا فذا كان من حكم ملكهم ان لا يمنع العتق من استرقاق
المتق * اولاه صار مقهور الحكم ملكهم لكونه عبدا للمدعي ولو كان
حر الاصل فاخذه احدوا قام البينة انه عبد له فقضى به ملكهم له كان عبدا له
فكذلك اذا كان ممتقا فقضى الملك بانه عبد للمدعي وسلمه اليه *

(ولو ان حريا من غير اهل الموادة اسر عبدا من عبيد المسلمين واحرزه
بدارهم ثم غصبه منه غاصب فقال هو عبدي واعتقه ثم اسلموا فاقام الذي
احرزه البينة على حقه ومن حكم ملكهم رده عليه فان عتق الذي اعتقه باطلا
لانه لم يملكه حين لم يتم الاحراز بخلاف ما اذا كان من حكم ملكهم ان يملكه
الناصب بالغصب فان اعتاقه هناك نافذ لهما احرازه ثم لا يرد قيقا بعد ذلك
(وان كان من حكم ملكهم رده فاخصما الى ملكهم فقال الناصب هو عبدي
واقره الملك في يده حتى ياتي الآخر بالبينة فاعتقه الذي هو في يده فهو حر)
لان احرازه قد تم حين اقره ملكهم في يده ومنع الآخر من اخذه منه (فان
جاء الآخر بالبينة بعد ذلك فقضى به ملكهم له ودفعه اليه ثم اسلموا او صاروا
ذمة فهو حر بالبينة) لانه بعد ما نفذ العتق فيه فحكم ملكهم بالرق على المسلم
باطل * ولان الحرية لما تأكدت بالاسلام لم يكن يحمل النقص فلا يستقص بحكم

ملكهم بركة بعد ذلك بخلاف ما سبق *

(ولو كان الغاصب انما اعتق المأسور قبل ان يقره ملكهم في يده والمسئلة محالها
ثم اسلموا فللمأسور عهد) لان اعتاقه قبل ان يتم احرازه له كان باطلا *

* قال * (ولو دخل مسلم دار الحرب بامان فقصبه حربي مالا ثم اسلموا
او صاروا ذمة فان كان من حكم ملكهم ان الغصب سبب التملك سواء كان
للمغصوب منه مستامنا او مسلما او حريبا فلا سبيل للمسلم على متاعه) لان احراز
الغاصب قد تم باعتبار حكم ملكهم وسلطنته في دارهم فكان هذا والمال الذي
ياخذه من المسلم في دار الاسلام فيحرزه بدار الحرب في الحكم سواء *

(وان كان من حكم ملكهم رد ذلك المال على صاحبه فلم يختصما حتى اسلم اهل
الدار رد ذلك على المستامن) لان احراز الغاصب لم يتم فانه مقهور ممنوع مما صنع
لحكم ملكهم وفي الاول هو قاهر مقرر على ما صنع بحكم ملكهم *

(وان لم يسلم كيف كان حكمهم في ذلك فالمال مردود على المسلم المستامن) لان
الملك له في الاصل معلوم وسبب التملك عليه وهو الاحراز التام غير معلوم
ولانا نعلم ان الغصب ليس بموجب للملك بنفسه فما لم يعلم خلاف ذلك من
قوم على وجه يكون ذلك معتبرا بينهم يجب بناء الحكم على المعلوم *

(فان اختلف الى ملكهم فجحد الغاصب وقال هذا ملكي ما اخذته منه فافره
ملكهم في يده حتى ياتي المسلم بحجة ثم اسلموا فذلك سالم للغاصب) لان
احرازه فيه قد تم بتقرير ملكهم ليده في ذلك العين *

(وان اقام المسلم البيعة فاخذه حاكمهم من الغاصب ودفعه اليه كان له ولاخس
فيه) لانه اعاده الى ملكه بحكمه وقد كان السبب لخروجه عن ملكه مثل هذا
اذا شئ بنفسه يخبر بما هو مثله * ولان المسلم صار محرزا لذلك المال حين اخذه وتم

ان الغاصب ليس بواجب للمالك بنفسه

الشيء بنفسه يخبر بما هو مثله

أحرازه بقوة ملكهم فكان ملكاله ولهذا لا يجب الخس فيه لأنه ما يملكه
بسبب فيه اعزاز الدين *

(وكذلك لو ادعى المسلم المستامن عبدا في يد بعضهم باطلا و أقام بينة فاخذوه
ملكهم من الحربي ودفعه اليه ثم أسلم فهو له تمام أحرازه بحكم ملكهم ولكن ينبغي
له أن يرده على صاحبه) لأن هذا غدر منه بمنزلة ما لو أخذ مال بعضهم سرا
فاخرجوه وهناك يفتى بالرد لأنه أئمة غدر بآمان نفسه فهذا مثله *

* قال «(وإن كان أهل تلك الدار مواعين للمسلمين أخذها كالمسلمين ذلك
المال ورده على صاحبه) لأنه غدر الأمان بآمان المسلمين وفي هذا الموضع
يثبت ولاية الإجماع على الرد بخلاف الأول *

(وعلى هذا لو غصب متاعا من بعضهم خفا صممه إلى الحاكم فجعله وقال
هو ملكي فأقره حاكمهم في يده حتى يأت الحربي بالبينة ثم أسلموا فهو للمسلم
ويفتى برده من غير أن يجبر عليه إذا لم يكونوا مواعين وإن كانوا مواعين
للمسلمين أخذوه منه فردوه على صاحبه) لأن معنى الغدر منه هاهنا أظهر منه
في الفصل الأول فإنه جار بالانصب والاخ من يده

(ولو أن حربيا من المواعين أو غير المواعين كاتب عبدا ثم أسلموا كانت
الكتابة جائزة) لأن الكتابة بمنزلة البيع والشراء من حيث أنه تصرف بمقتد
المرضاة (فإن قهره بعدما كاتبه وأبطل مكاتبته ثم أسلموا فإن كل من حكم ملكهم
أن من قبل هذا مكاتبه بطلت مكاتبته قضى قاضى المسلمين بذلك) لأن ملك
اليد الثابت للمكاتب بمقدار المكاتب لا يكون فوق حقيقة الحرية التي ثبتت بالاعتاق
وقدينا أن هناك إذا استعبده بعد الاعتاق نظر إلى حكم ملكهم في ذلك فيبتنى
الحكم على ذلك بعد ما أسلموا فكذلك في المكاتبه (وإن كان حين أبطل مكاتبته

وليس من حكم ملكهم ابطال ذلك اخرجه الى دار الاسلام قاهره فان كانوا مواعدين للمسلمين منعه القاضي منه وان كانوا غير مواعدين للمسلمين فهو عبده يصنع به ما يحب لانه احراره اياه بدار الاسلام يتم اذالم يكونوا مواعدين لنا ولا يتم موجبا ملكه اذا كانوا مواعدين لنا *

(ولو كان عبده قد اسلم ثم اعتقه او كاتبه ثم استعبده بعد ذلك لم تبطل كتابته وعتقه باطلا له) لان الحرية وملك يد المكاتب قد تاكد باسلامه فلا يتمكن الحربي من ابطال ذلك ولا ملكهم لما بينا ان حكمه على المسلم باطل فيما لا يحتمل الا بطل وهو نقض الحرية ولانه حكمه انما ينفذ فيما يحتمل النقل من ملك الى ملك والمتق والمكاتب المسلم غير محتمل لذلك *

(ولو كان دبر هذا العبد قبل ان يسلم العبد فتديره باطل) لان المدبر بالتدبير لا يخرج من يدمولاه بل هو في يده على حاله مقهور في حكم الاسلام بعد التدبير كما كانت قبله بخلاف الاعناق والمكاتب فانها يسقطان يد المولى عن المملوك بحكم الاسلام واذا لم يكن من حكم ملكهم تمكن المتق من استعباد المتق فقد تم خروجه من يده فلهذا اذا اسلم بعد الاعناق او الكتابة كان على حاله واذا اسلم بعد التدبير كان عبدا لمولاه بيعة ويصنع به ما يحبه *

(ولو كان دبره بعد ما اسلم العبد كان مدبرا) لان حق الحرية قد تاكد باسلام المملوك لما ذكره ومن حكم الاسلام ان المدبر لا يحتمل التملك فباثبات اليد عليه بعد ما صح التدبير واستحق به الولاء قلنا بانه لا يبطل تدبيره بخلاف ما سبق (الا ان المولى اذا صار ذميا بعد ذلك فان المدبر يستسمى في قيمته) لان اخر اوجه من ملكه مستحق وذلك بالبيع متعذرا فيصير الى اخر اوجه من ملكه بالاستسعاء *

(ولو كان الحربي اخرج عبده مع نفسه بامان الى دارنا ثم دبره جاز تدبيره) لانه

فعل ذلك حيث يجري عليه حكم المسلمين وقد ألزم هذا الحكم حين خرج البينا
بأمان فهاذا لا يقدر على سببه *
(ولو عاد به إلى دار الحرب بطل تدبيره) لأن حكم ذاك الأمان قد بطل فصار
حاله وحال ما لو فعل ذلك في دار الحرب سواء (وهذا بخلاف الاستيلاء فإنه
إذا استولد أمة في دار الحرب أو في دارنا بعدما خرج بأمان فهي أم ولد على
كل حال) لأن الاستيلاء دسع للنسب والنسب يثبت في دار الحرب على الوجه
الذي يثبت في دار الإسلام (فكذلك ما يبتنى عليه وهو الاستيلاء دسع كما لا ينبغي
للمسلم أن يشتري منه ابنه بحال فكذلك لا ينبغي أن يشتري منه أم ولد بحال
بخلاف التدبير على ما قررنا) والله أعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ الرهن يأخذه المسلمون والمغركون منهم ﴾

* قاله (وإذا طلب المشركون في المواعدة أن يعطيهم رهنا من رجال المسلمين
على أن يعطوا من رجالهم رهنا مثل ذلك فهذا مكروه لا ينبغي للمسلمين أن
يجيبوهم إليه بدون تحقق الضرورة) لأنهم غير مأمونين على رجال المسلمين
والظاهر أن مخالفتهم في الاعتقاد يحملهم على قتالهم ولا زاجر من حيث الاعتقاد
يزجرهم عن ذلك وإليه أشار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله ما خلا
يهودي مسلم إلا حدثته نفسه بقتله * فان اصطاحوا على ذلك لا مرخافه
المسلمون لم يجدوا منه بدائم ابتداء المشركون فاعطوا المسلمين رهنهم فلمسلمين
أن يمتنعوا من دفع رهنهم إليهم وذلك أفضل لهم) لأن الضرورة قد اندفعت
بوصول رهن المشركين إلى يدا المسلمين وهم غير مأمونين على المسلمين * فان
قيل * فهذا غدر من المسلمين أن يأخذوا الرهن ولا يعطوا الرهن كما شرطوا

﴿ الاستيلاء تبع للنسب ﴾ ﴿ باب الرهن يأخذه المسلمون والمغركون منهم ﴾ ﴿ ما خلا يهودي مسلم إلا حدثته نفسه بقتله ﴾

ومن حاف علي بن وراي غير هاهنا منها فلبات الذي هو خير ولي كفر عنه

قلنا لا كذلك ولكن كان جواز الشر طلمني الضرورة وقدارتعت (الآرى)
ان في اصل الموادة اذ زال المني الذي احوج المسلمين اليها بان بقوا على قتال
المشركين وقد وادعوه مدة معلومة فانه يجوز النبذ اليهم قبل مضي تلك المدة
ولا يكون ذلك غدر او الاصل فيه قوله صلى الله عليه وآله وسلم من حاف
علي بن وراي غير هاهنا امنها فلبات الذي هو خير ولي كفر عنه وتلك
الموادة لا تكون انتهى من البين

(فان قالوا فرد واعلينا رهننا ان لم تعطونا رهنهم حتى نأمن مما كنا نخافه)
لان في ردهم قوتهم علينا وتمكينهم من استيصال بعض المسلمين وذلك لا يجوز
(فاذا وقع الامن مما كنا نخافه فحينئذ رد عليهم رهنهم) لانهم بمنزلة المستامين فينا
فنجبهم الى ان نأمن مما نخافه منهم ثم نبلغهم ما منهم (فان اسلم الرهن في ايدينا ثم
طلب المشركون ان ياخذوهم فلا سبيل لهم عليهم) لانهم صاروا اكثرهم من
المسلمين (والكفار غير مأمونين على المسلمين الا انهم ان كانوا عبيدا للمشركين
باعهم الامام ودفع عنهم الى مواليهم بمنزلة المستامين في دارنا اذا اسلم عبده وكذلك
ان اعطوا الرهن من الجانبين ثم قدر المسلمون على ان ياخذوا منهم الرهن فلا بأس
بان ياخذوه منهم) لان الضرورة قد ارتفعت وباعتبارها كان لهم حق المنع فيكون
لهم حق الاخذ ايضا لانه لا ينبغي للمسلمين ان يتركوا تخلص احدهم المسلمين
وهو مقنوز في يد المشركين اذا تمكنوا منه

(فان امتنعوا منهم فلا بأس بقتالهم عليهم اذا طلب ذلك رهن المسلمين)
لانهم ظالمون في حبسهم ودفع الظلم واجب بحسب الامكان ولكن ان قدروا
على اخذهم بغير قتل فلا ينبغي ان يقتلوا احدا منهم للموادة التي بيننا وبينهم
(وان قال رهن المشركين نحن نكون لكم ذمة للمسلمين ولا يرجع الى دار

الحرب اجابهم الامام الى ذلك اذا كانوا احرارا لان الذمة خلف عن الاسلام
في التزام احكام الاسلام به في الدنيا وهو احد ما يتهى به القتل فكما
انهم لو طلبوا عرض الاسلام عليهم و جب اجابتهم الى ذلك فكذا
لو طلبوا اعطاء الذمة الا ان يكونوا عبيدا للمشركين فان العبد تبع لمولاه
وقد صاروا مستأمنين فينا فباعتبار الامان صار ملك الموالى فيهم محترما وبدون
ازالة الملك لا يمكن جعلهم ذمة للمسلمين فلماذا ردوا الى مواليهم (فان اختلفوا
فقال الرهن نحن احرار وقال المشركون هم عبيد لنا فاقول قول الرهن)
لانهم في ابدى انفسهم فيكون القول قولهم في حريةهم ما لم تقم البينة على رقبهم
ولا تقبل فيه شهادة اهل الحرب عليهم لانهم صاروا ذمة لنا فام يشهد عليهم
قوم من المسلمين او من اهل الذمة لم يردوا الى مواليهم وان كانوا اسلموا فام
يشهد عليهم بالرق شهود مسلمون لم يعطهم الامام لهم *

(ولو كانوا شرطوا في اصل الموادة انهم ان غدروا فقتلوا رهن المسلمين فدماء
رهنهم لنا حلال ثم قتلواهم رهنا فان دماء رهنهم لا يحل لنا الماروي ان هذه
الحادثة وقعت في زمن معاوية رضي الله تعالى عنه فاجمع هو والمسلمون معه على
ان لا يقتلوا رهن المشركين لانهم مستأمنون فينا فلا يحل دماؤهم بجنابة
كانت من غيرهم والشرط الذي جرى يخالف لحكم الشرع فيكون باطلا
(ولكن الامام يحلهم ذمة ان لم يسلموا فان اسلموا فهم احرار لا حبيث لهم عليهم
كما لو كانوا اسلموا قبل ان يقتلوا المشركون رهنا فلوان رهنهم حين اسلموا
قال لهم المشركون ان لم تردوا علينا رهنا قتلنا رهنكم واجعلناهم عبيد لنا فكره
الرهن ان يردوهم عليهم فانه لا يحل للامام ان يردهم وان علم انهم يقتلون رهن
المسلمين) لان حرمة نفس هؤلاء كحرمة نفس اولئك *

(فان قتل اهل الحرب رهنا لم يكن الامام شريكا في ذلك الظلم ولو سلم اليهم
ورهنهم بعد ما اسلموا وقتلواهم كان شريكا في الظلم مع رضا المسلمين من قتل
المشركين اياهم وذلك لارخصة فيه (الآرى) ان رهنهم لو ماتوا في ايدينا
فقالوا ان لم تطو نأبد مددهم من المسلمين قتلنا رهنكم لم يسمننا ان نعطيههم ذلك)
فكذلك رهنهم اذا اسلموا *

(وان قال رهنهم بعد ما اسلموا ادفونا اليهم وخذوا رهنكم فان كان اكبر
الرأى من الامام انهم يقتلونهم لم يجز ان يدفعهم اليهم ايضا) لان اذن المرء غير
معتبر في قتله في حكم الاباحة فكذلك في ترريضه لاقتل (وان كنا لا ندرى
ما يصنعون بهم فلا بأس بدفعهم اليهم) لانه ليس في دفعهم برضاهم ظلم منا
اياهم و الدفع ليس بسبب هلاكهم والظاهر انهم لا يرضون بذلك الا اذا كانوا
آمنين على انفسهم * ولا نأقود وعدنا لاولئك المسلمين ان نخلصهم بردهم رهنهم
عليهم فيترجع بذلك الوعد جانبهم من هذا الوجه *

(وان قال رهن المشركين نكون ذمة لكم فقال المشركون ان قبلتم ذلك
منهم قتلنا رهنكم اوجعلناهم عبيدا فان الامام لا يقبل هذا من رهنهم ولكن
يردهم على المشركين وياخذ المسلمين بخلاف ما اذا اسلموا الان الاسلام يتم بهم
فامللذمة لاتم الابا بالرضا من المسلمين فاذا كان فيها اتلاف المسلمين حقيقة
او حكاية فلا ينبغي للمسلمين ان يرضوا بها) لان استتقاذ المسلمين من ايدي
المشركين والوفاء لهم بالمرعود خير لهم من ان يصير الرهن ذمة للمسلمين
والامام ناظر فيختار ما فيه الخير للمسلمين *

(وان كان يعلم انه اذا قبل ذلك منهم خلى المشركون سبيل الرهن الذي عندهم
فحينئذ يعطيهم الذمة وينضع عليهم الخراج كالمسألوه) لانه ليس فيه اتلاف

اذن المرء غير معتبر في قتله في حكم الاباحة

المسلمين) ومالم يعلم ذلك لا ينبغي له ان يحملهم ذمة) لان البناء على الظاهر واجب مالم يعلم خلافه والظاهر انهم لا يخلون سبيل المسلمين اذا صار رهنهم ذمة لنا *

(فان اعطاهم الذمة ثم طلب اخذ رهن المسلمين قابوا ذلك حتى يرد عليهم رهنهم فليس ينبغي له ان يخفف ذمته وينقض العهد الذي عاهد عليه الرهن في ردهم بغير رضاهم) لانهم لما صاروا ذمة لنا فقد ثبت لنفوسهم من الحرمة ما لنفوس المسلمين فكان هذا ومالوا اسلموا اسواء *

(فان طابت انفس الرهن بالرد عليهم فلا بأس بذلك الا ان يكون اكبر الراي من الامام انهم يقتلونهم خيفة لا يدفعهم اليهم على قياس ما ذكرنا فيما ان اسلموا) لان هذا بمنزلة مفاداة المسلمين باهل الذمة (وقدينا ان ذلك يجوز برضاء اهل الذمة ولا يجوز بغير رضاهم) (الآري) انه لو مات رهنهم فقالوا لا نرد عليهم رهنهم حتى تعطونا من اهل الذمة فلانا وفلانا فان رضوا بذلك جاز دفعهم اليهم وان لم يرضوا به لم يجوز دفعهم اليهم وكذلك ان كان فيمن طلبوا نساء من نساء اهل الذمة) لان حال نساءهم كحال رجالهم في الحرمة بسبب عقد الذمة وتأثير الرضاء من النساء كتأثيره من الرجال *

(ولو كان في الذين طلبوا اصبيانا من اهل الذمة وطابت بذلك انفسهم وانص واليهم فلا ينبغي للامام ان يدفعهم اليهم) لان هذا مظلمة يظلم بها العبيتي ولذنه في هذا الباب غير معتبر ورضاء ابويه فيما يضر بالصبي غير معتبر ايضا فوجوده كعدمه) ارايت لو استعبده اهل الحرب اليس كان الامام ميتا لهم على استعباد حر بغير حق وهذا لا رخصة فيه) *

(ولو كان الرهن الذين اسلموا من رهن المشركين فيهم نساء وصبيان وطابت

حر رضاء الابوين فيما يضر بالصبي غير معتبر

انفس النساء والصبيان واباؤهم بردهم عليهم ليس للامام ان يردهم * اما الصبيان فلما ذكرنا في حق اهل الذمة * واما النساء فلان في ردهن تعريضهن على الحرام ولا اذن لهن في ذلك فلا وجه لرده امرأة مسلمة على المشركين يستحلون فرجها وهي لا تحل لهم بحال ولا يوجد مثل ذلك في حق اهل الذمة (الآرى) ان الذميمة اذا تزوجها مستامن في دارنا جاز النكاح وحلت له * ولو اراد ان يتزوج مسلمة لم يتمكن من ذلك ولا يحل له بحال * الا ان تكون المرأة عجوزة لا تشتهى ولا يخاف عليها ان ترجع عن دينها فحينئذ لا بأس ان تطابت نفسها بالرد رجوت ان لا يكون ردها لا خذرها المسلمين بأس كافي في حق الرجال ولكن بشرط ان يكون معها ذو محرم لها من المسلمين (لان المرأة ممنوعة من المسافرة الى دار الحرب بغير محرم وان كانت عجوزة ومع المحرم لا بأس به اذا كانت عجوزة لحاجة لها فكذلك هذا)

(فان لم يكن بالمسلمين قوة على المشركين وطلبوا مائنا في المودعة ان نعطيهم رهنا فقال الرهن لا رضى بذلك لانهم غير مأمونين علينا فلا بأس بان يجبرهم الامام على ذلك على وجه النظر للمسلمين) لان الخوف من جهة هم على جماعة من المسلمين ظاهر وعلى هؤلاء الرهن اذا دفعتهم اليهم ليس بظاهر بل الظاهر في التماس الوفاء بالمودعة وقد بينا ان الامام اذا ابتلى بليتين فانه يختار اهنهما ويدفع اعظم الضررين باهون الضررين *

(فان كان اكبر الرأي عنده انهم اذا اخذوا الرهن قتلوه فحينئذ لا يحل له ان يدفعهم اليهم) لانه اذا دفعهم كان شريكا في دمائهم معينا على هلاكهم واذا لم يدفعهم ويظفر المشركون بالمسلمين لم يكن الامام شريكهم فيما يصنعون بالمسلمين واكبر الرأي في هذا كاليقين *

يدفع اعظم الضررين باهون الضررين

(الآرى) ان الامام لو احتاج الى ان يرسل اليهم رسولاً في مهم للمسلمين
 فيه منفعة فابى المسلمون ان يدخل اليهم رسولاً فان الامام ان يجبره على ذلك
 الا ان يكون اكبر الراى منه انه ان يمش اليهم رسولاً ولا تملوه فحينئذ لا ينبغي له
 ان يمش من المسلمين احداً ولا يكرهه على ذلك فكذلك الرهن (فان جرت
 الموادة على ثلاث سنين ثم ظهر للمسلمين قوة فارادوا ان يئذوا اليهم وقال
 المشركون استأدع الموادة ولا رد عليكم رهنكم فانه ينبغي للمسلمين ان
 لا يطلو الموادة لا لآباء المشركين ذلك ولكن لما كان الرهن في يد المشركين
 لا هم ان فعلوا ذلك كان هذا منهم احبار الرهن وامتناعا من الوفاء بالموعود لهم
 وذلك لا يحل فيفون لهم بما اعطوهم حتى يستقذوا الرهن منهم *
 (وكذلك ان كانت الموادة مؤبدة فليس ينبغي لهم ان يطلو الموادة
 وان قدروا على قتالهم حتى يستقذوا الرهن او يموت الرهن اجموع
 او يرضون بذلك فحينئذ لا بأس بقتالهم) لان المانع من التدمير اعادة حق الرهن
 ووجود احدى هذه الخصال يزول هذا المانع *
 (ولو مضت مدة الموادة فقال المشركون ان قاتلتمونا قتلنا رهنكم فلا بأس
 بقتالهم) لانه ليس في هذا اخفار للهد بينهم وبين اهل الرهن فقد انتهى ذلك
 بعض المدة فلا يتمذرع علينا قتالهم بسبب الخوف على الرهن كما لو تروا اياهم فقالوا
 المسلمون لم يكن بقتالهم بأس وكذلك ان كان في ايديهم اسرا من المسلمين فقالوا
 ان قاتلتمونا قتلنا الاسارى فانه لا بأس بقتالهم لهذا المعنى * وكذلك ان ارسل
 اليهم رسلاً الحاجة برضاء الرسل او بغير رضاهم فحبسوه وقالوا للمسلمين ان
 قاتلتمونا قتلنا رسلنا فلا بأس بقتالهم وهذا لانه ليس في شئ من ذلك اخفار من
 الامام لقوم من المسلمين انما فيه مظلمة يظلم المشركون بها المسلمين وللخوف من

ذلك لا يتمدح على المسلمين القتال معهم*
 * وقال* (ولو طالب بعض مدائن الشراك ان يكون ذمة لهم فكره ذلك
 ملك الموادعين وقال ان فعلتم ذلك قتلنا رهنكم او استعبدناهم وان لم تفعلوا
 ردنا عليكم رهنكم فان الامام والمسلمين ينظرون في ذلك فان كان الامتناع
 من اعطاء الذمة الى ان ياخذوا رهنهم خيرا للمسلمين امتنعوا من ذلك وان
 كان قبول الذمة من الذين طلبوا ذلك خيرا فمل ذلك الامام) لانه ناظر
 للمسلمين فيختار ما كانت المنفعة فيه اظهر وهذا لانه ليس في قبول الذمة
 من هؤلاء اخفار في حق الرهن لان هذا لم يكن مما وقع عليه الرهن ولو كان
 وقوعه معلوما عند ذلك بخلاف ما تقدم من التبذ اليهم قبل مضي المدة
 (و لكن الافضل ان يختار ما فيه استنقاذ المسلمين من ايدي المشركين
 ﴿الآرى﴾ انه لو طالب اهل مدينة منهم ان يكونوا ذمة فقال ملك
 المدوان ايتهم عليهم ذلك خلت سبيل اسرائكم وان قبلتم ذلك منهم قتل
 اسراءكم فانه يختار ما هو الانفع للمسلمين فان كان استنقاذ الاسراء خيرا انفع
 فعل ذلك وهو اولى الوجهين وان كان قبول الذمة من اولئك خيرا لما يرى
 فيه من قوة المسلمين عليهم بشوكة هؤلاء الذين طلبوا الذمة فان الامام يقبل
 الذمة منهم ولا يلتفت الى جانب الاسراء ﴿الآرى﴾ انه لو حاصر اهل مدينة
 عظيمة واشرف على فتحها فقال له ملك المدوان انظر فوا على ان تعطيك اسراءكم
 الذين في ايدينا فان الامام ينظر في ذلك فيفعل الذي هو خيرا للمسلمين فكذلك
 ما سبق (فان غدر اهل الموادة قتلوا رهن المسلمين وفي رهنهم صبيان ليس
 معهم آباؤهم ولا امهاتهم فانه لا يحكم باسلامهم حتى يلبثوا فيصفوا الاسلام)
 لانهم كانوا في ايدي المسلمين وفي دار الاسلام كفارا على دين آباؤهم قبل ان

يقدر المشركون بالرهن فلا يتحولون عن ذلك حتى يصفوا الاسلام وهذا لا يه
 ليس في غدرهم الارهمهم به قد صاروا فينا عزلة اهل الذمة واولا داهل
 الذمة وان لم يكن منهم آباؤهم ولا امهاتهم بان كانوا ماتوا او تقضوا المهد
 لا يحكم لهم بالاسلام ما لم يصفوا الاسلام قبل البلوغ او بمده خال هؤلاء كذلك
 فاذا كان في رهنهم مما يليك ثم غدروا فقتلوا رهننا فان الامام لا يرد عليهم
 مما يليكهم بيدهم ويقف الثمن في بيت المسال حتى يرضى المشركون المسلمين
 من رهنهم لانهم احتبسوا عندنا ولكن لم يسقط حرمة تلك المالك فيهم لاجل
 الامان فالسبيل بيدهم ووقف عنهم كالمسلمين (فان قال المشركون للمسلمين
 ان اقد اسأ نافي قتل رهنكم فحين تفرم لكم دياتهم فلا بأس بان يقبل الامام ذلك
 منهم) لانه وقع الياس عن رد الرهن ورد القيمة عند تمرد الدارين كرد العين
 وقيمة النفس الدية) فاذا قبل ذلك سلم الديات الى ورثة المقتولين ورد عليهم
 عن العبيد وان كان العبيد لم يباعوا قالوا ردوا علينا عبيدنا وردد عليكم ديات
 رهنكم فان الامام لا يفعل هذا) لان عبيدهم قد احتبسوا عندنا فمذا ان فعله يكون
 في معنى مفاداة الاسارى منهم بالمال وذلك لا يجوز ولا لهم لم يردوا رهننا
 باعيانهم فاذا كانوا ياخذون رجالهم باعيانهم ويردون علينا الديات كان فيه
 وهن شديد يدخل على المسلمين (ولا ينبغي لامام المسلمين ان يجبرهم الى مثل
 هذا فاما بدمع العبيد لا يوجد مثل هذا الوهن في رد الامان عليهم) لانه يؤخذ
 منهم بدل الرهن مال ويرد عليهم بدل رهنهم مثل ذلك (الآثر) ان الامام لو
 رأى الخط للمسلمين في ان ياخذ منهم الديات ويرد عليهم عبيدهم فيشتد لا بأس بان
 يفعل ذلك لمنى النظر (فان كانوا قالوا للمسلمين ندفع اليكم الذين قتلوا رهنكم
 لنحكموا فيهم بما شئتم وردوا علينا رهننا فان الامام يراعى في ذلك معنى النظر

ورد القيمة عند تمرد الدارين كرد العين

للمسلمين فان لم يرفي ذلك حظا للمسلمين لم يقبل ذلك منهم ارايت لو كان رهننا
 خمسين رجلا قتلهم انسان واحدا كنا اخذنا منهم ذلك القاتل الواحد وردد عليهم
 خمسين من احرارهم وواي وهن يكون اشد من هذا وان رأى الحظ للمسلمين في
 ان يقبل ذلك منهم قبله فاخذ القاتلين وردد عليهم: ههنا هم هو بالخيار في القاتلين ان
 شاء قتلهم بهم لا بطريق القصاص فان الحربى لا يستوجب القصاص بقتل
 المسلم في دار الحرب ولكن لانهم اسارى مهجورون في ايدينا لا امان لهم وللامام
 فيهم الخيار ان شاء قتلهم وان شاء جعلهم عبيدا فاذا اختار ذلك اعطى وارث كل
 مقتول العبد الذي قتل مورثه) لانه اخذهم عوضا عن الرهن المقتولين ولذلك
 رد عليهم رهنهم فاذا صاروا مملوكين كان حكمهم حكم الديات * ولان الجناية
 على النفس اذا وجد ممن يحتمل التملك ولم يكن موجبا للقصاص كان موجبا
 استحقاق نفس الجاني بالمجنى عليه ملكا (الترى) ان العبد اذا قتل قتيلا
 خطأ فانه يجب دفع نفسه الى ولي القتل الا ان يختار المولى الفداء فهذا
 كذلك *

(وان قالو الامام ان شئت اعطيناك ديات اصحابك وان شئت اعطيناك
 الذين قتلوا اصحابكم فهذا انصاف منهم) لانه ليس في وسعهم فوق هذا
 فمابرجع الى الوفاء بتلك المودعة *
 (ثم ينبغي للامام ان يختار ما فيه الحظ للمسلمين فان اختار اخذ الديات دفعها
 الى الورثة وان اختار اخذ القاتلين كان الرأي اليه في قتلهم كما ينال ولا يتمتع عليه
 قتلهم بمفوا الورثة ان عفوا عنهم لما ينالونه لا يقتلهم على وجه القصاص بل لانهم
 محاربون والعفو في قتل المحاربين غير مضر) لان العفو انما يسهط ما كان مستحقا
 لافي خاصة *

(وان كان الذي قتل رهن المسلمين رجلا من غير اهل تلك الدار فان كانوا دخلوا اليهم بامان فهذا اول سواء) لان من عندهم بامان فهو في ايديهم وهو ممن يجرى عليه حكم ملكهم فالحكم كحال اهل دارهم ولا ترى انه لو دخل من دارهم اليها لم يحتج الى استئذان جديد بمنزلة من كان من اهل دارهم *
 (وان كانوا دخلوا دارهم مغيرين بغير امان فقتلوا الرهن فان ظفر بهم اهل دار الموادة ودفعوهم الى المسلمين ليس عليهم غير ذلك وياخذون رهنهم) لانه ليس في وسعهم فوق هذا فيما يرجع الى الوفاء بالموادة *
 (وان كانوا امانا او قتلوا في حربهم او اخذهم ملك الموادة عين فقتلهم بما فعلوا بالرهن او هربوا فاعلى المسلمين ان يردوا عليهم رهنهم) لان القاتل ليس وامن اهل دار الموادة عين فلا يجوز ان ياخذ اهل دار الموادة بجناية من غيرهم فكان هذا في حقهم بمنزلة ما لو مات رهننا في دارهم فمينا ان نرد عليهم رهنهم *
 (ولو كان الذين اصابوهم من اهل دارهم فقتلهم ملكهم حين قتلوا الرهن او ماتوا حين اخذهم قبل ان يقتلهم فللامام ان لا يرد رهنهم حتى يعطوهم ديات رهن المسلمين) لان الجناية كانت منهم والظاهر انهم ما تمكنوا من ذلك الا بقوة ملكهم فيكون فعلهم ذلك كعمل ملكهم بنفسه (ولو كان هو الذي قتل رهن المسلمين فانكر ذلك اهل مملكته فقتلوه او مات كان للمسلمين ان لا يردوا عليهم رهنهم حتى يردوا ديات رهننا فكذلك ما سبق وان اخذوا الملك فقالوا للمسلمين ندفعه اليكم بمن قتل من رهنكم وتردوا علينا رهننا فان الابام ينظر في ذلك فان رأى الخط في ان يابي ذلك حتى ياخذ ديات الرهن فعل ذلك * وان رأى الخط في ان ياخذ الملك فيقتله او يجمله عبد الوردية الرهن فعل ذلك * وان كان الملك حين قتل الرهن هو الذي قال لامام المسلمين اعطيك ديات اصحابك

لترد علي رهنى فليس ينبغي للامام ان يفعل ذلك لما فيه من الوهن على المسلمين ولا يلتفت الى رضا ورثة الرهن ان رضوا بذلك لان مراعاة جانب دفع الوهن والذل على المسلمين اوجب وذلك ليس من حقهم في شئ حتى يعتبر فيه رضاهم الا ان يرى الامام الحظ في ذلك للمسلمين فيشدد لا بأس بان يفعله لتوفير المنفعة عليهم *

(فان غدر المشركون وقتلوا رهن المسلمين ثم قتل المسلمون رهنهم اعتمادا على ظاهر الشرط فقد اخطأوا في ذلك) لانهم كانوا مستامين فينا وينبغي لمن قتلهم ان يفرم ديارهم كما هو الحكم في المسلم يقتل المستامن *

(فان قيل) قد صاروا من اهل الذمة حين احتبسوا في دارنا فينبغي ان يجب القصاص على من قتلهم لان المسلم يقتل بالذمة عندنا (قلنا) قبل ان يضع الامام الخراج عليهم لا يكونون من اهل الذمة حتى لو ارضى المشركون المسلمين ردوا عليهم رهنهم وان صاروا بمنزلة اهل الذمة فقد تمكن شبهة في هذا القتل وهو الاعتماد على ظاهر الشرط والمشروط في عقد صحيح وذلك يكفي لاسقاط القود (ثم الديات تكون موقوفة في بيت المال فان اعطى المشركون ديات رهن المسلمين قبل ذلك منهم الامام ودفعها الى ورثة المقتولين وسلم اليهم ديات رهنهم) لان حكم البدل من الجائين حكم البدل ولوردوا علينا رهننا ردنا عليهم رهنهم فكذلك اذا ردوا ديات رهننا ردنا عليهم مثل ذلك (ولا ينبغي للامام ان يابي ذلك عليهم) لانه قد صار ما لا من الجائين بخلاف ما قبل قتل رهنهم فان الامام هناك رأيا في اخذ الديات لما فيه من صورة الوهن بان يقتلوا خيارنا و اشرفنا ثم ياخذون رهنهم ويعطونا الديات *

(فان قالوا نمطيكم الديات ونمطيكم مكان كل مسلم قتلناه منكم اسير اسلمنا في ايدينا

وتردون علينا رهنتنا فلي الامام ان يقبل ذلك منهم) لانهم ردوا بدل نفوس
المقتولين وردوا مثل ما قتلوا من اسارى المسلمين وليس في وسعهم فوق
ذلك ثم يخلى سبيل الاسراء ويدفع الديات الى ورثة المقتولين (وان قالوا ليس
عندنا اسراء منكم ولكننا نعطيكم لكل قتيل من رهنكم دينين او ثلاث ديات
و تردون رهنتنا فان الامام يرى في ذلك رأيه سواء رضى به ورثة الرهن
اولم يرضوا) لان المال وان كثر لا يكون مثلاً للمسلمين فربما يكون في هذا
معنى التوهين بشئ من امر المسلمين فله ان لا يقبله (فان رأى ذلك خيراً لم يقبله سلم
الديات كلها لورثة المقتولين) لانه بدل نفوسهم بمنزلة مال وقع الصلح عليه من
القصاص فانه سلم لورثة المقتولين قل ذلك او كثر (ولو قالوا لا نعطيكم الدية ولكن
نعطيكم مكان كل مسلم قتلناه سيرا او اسيرين او ثلاثة فاني اولياء الرهن المقتولين
ان يقبلوا ذلك لم يفتت الامام الى ابايهم ولكن ينظر الى معنى الخيرية للمسلمين فان
رأى النظر في قبول ذلك اخذ الاسارى فخلى سبيلهم ورد عليهم رهنتهم وعوض
ورثة الرهن المقتولين دياتهم من بيت المال) لانه كان عليه ان يفدى الاسارى
من بيت المال فاذا توصل الى تخلص الاسارى المسلمين باعتبار دم المقتولين
كان عليه ان يدفع الى ورثتهم عوض ذلك وهو ديات المقتولين بمنزلة مال وفدى
الاسارى بمبيد منهم بمداق سمهم بين الغامعين بغير رضاهم فانه يموض الملاك
قيمته من بيت المال *

(وان طالبت انفس ورثة الرهن بهذا وسألوا الامام ان يقبل منهم اسراء
المسلمين مكان الرهن المقتولين والمسئلة بحالها ثم طلب ورثة الرهن ديات رهنهم
لم يعطهم شيئاً) لانهم تطوعوا بحجهم على المسلمين فكأنهم تبرأوا بغفادة الاسارى
بحالهم فلا يستوجبون الرجوع على احد بشئ *

(وان لم يستأمرهم الامام في ذلك حتى قبل من المشركين ما اعطوه ورد عليهم رهنهم فانه ينبغي له ان يعوض ورثة الرهن المقتولين ديانتهم من بيت المال) لان حقهم انما يسقط اذا رضوا بذلك وتطوعوا بحقهم على المسلمين وهذا المعنى لا يتحقق اذا لم يملوا به *

(وان لم يعط المشركون المسلمين شيئا بمد قتل رهنهم فانه لا ينبغي للامام ان يمدب رهنهم بالضرب والحبس كما لا يقتلهم لانهم مستامنون فينا ولكنه يخلى عنهم في موضع من دارنا لا يقدر ان يهربوا فيه على الرجوع الى بلادهم) لانهم احتبسوا في دارنا حين احتبسوا رهننا عندهم *

(فان اسلموا فهم احرار وان ابوا جعلهم الامام ذمة لما بيننا ولكن ينبغي ان يؤجل اهل الحرب في امرهم سنة فان ارضونا والاجلناهم ذمة ووضعنا عليهم الخراج فاذا مضت السنة اخذنا منهم الخراج) لان ارضاء المشركين المسلمين ببعض الوجوه الذي ذكرنا موهوم وبعد ارضاءه يجب رد رهنهم عليهم فلهمذاتنا في الامام في ذلك والحول حسن لا بلاء العذر كما في اجل العتق وغيره وهو نظير المستامن اذا اطال المقام في دارنا فلان الامام يقدم اليه ويقول ان اقمت سنة من يومك هذا جعلتك ذمة ثم ان خرج قبل مضي السنة تركه وان مضت السنة قبل ان يخرج اخذ منه الخراج ولم يمكنه من الرجوع بمد ذلك فكذا حال الرهن *

(فان قالوا بمد مضي السنة نحن رضيكم باعطاء الاسارى والديات فردوا علينا رهننا فان الامام لا يردهم بالديات بمد ما صاروا ذمة لنا و بعد اعطاء الاسارى ان كره الرهن ذلك لم يردهم وان طابت نفوسهم بذلك رددهم على قياس ما ذكرنا في مفاداة الاسراء باهل الذمة) لان هؤلاء صاروا من

الجل حسن لا بلاء العذر كما في اجل العتق وغيره

اهل الذمة (وهو نظير مالواسر الامام القوم من المشركين وقسمهم ثم ان
مواليهم اعتقهم فصاروا ذمة للمسلمين يؤدون الخراج ثم طلب المشركون ان
يقادروا باسراء المسلمين بهم فان الامام لا يفعل ذلك بغير طيبة نفس المعتقين
فان طابت نفوسهم بذلك فملوه فكذلك ما سبق ولو قالوا نطيطكم الديات
ونطيطكم من قتل الرهن فليس ينبغي الامام ان يرد عليهم رهنهم بعد ما جعلهم
ذمة) لان هذا بمنزلة مفاداة اهل الذمة بالمال واهل الحرب منهم وذلك
لارخصة فيه انما الذي يرخص فيه اعادة الذمي الى دار الحرب ليكمن حربا
للمسلمين اذا كان فيه تخليص المسلمين من اسر المشركين فقط *

(فلو اعطى المسلمون المشركين رهنا من المسلمين واعطاهم المشركون
رهنا من جواهر او ثياب ثم غدروا فقتلوا الرهن فان الامام يحمل رهنهم
موقوفاً في بيت المال لا يعطى ورثة الرهن المقتولين شيئاً من ذلك) لان حقهم
مقصور على بدل نفوس المقتولين وهذا ليس من بدل نفوسهم في شيء
ولكنه مال اهل الحرب قد دسبت فيه حكم الامام في ديارنا فيجمله الامام
موتة في بيت المال (وان خاف الفساد على شيء منه باعه ووقف عنه في
بيت المال فان قالوا للمسلمين نطيطكم الديات وتردوا علينا رهنتنا فان الامام
ينظر في ذلك فان كانت الديات مثل الرهن او اكثر فلا بأس بان ياخذ ذلك
منهم) لان الكل مال وانما يتبر فيه المائلة في صفة المالية ليندم به معنى الرهن
ثم يدفع الديات الى ورثة الرهن (وان كانت الديات دون رهنهم في المالية
منهم الا امام ذلك اشد المنع) لان معنى الرهن يتحقق هاهنا من وجهين احدهما
من جهة قتالهم الرهن والآخر من جهة أنهم ياخذون من المال اكثر
من ما يطون *

(وان قالوا ان الرهن قتلوا بغير رضاء منا فنحن نعطيك المقاتلين وديات المقتولين وتردوا علينا رهننا) وقالوا اختر ان شئت المقاتلين ندفعهم اليك وان شئت الديات فان علمنا انهم صدقوا فبقا قالوا انهم قتلوا بغير رضاء من جماعة فليس الامام ان ياتي هذا عليهم) لانه ليس في وسعهم فوق ما عرضوه عليه ولكنه يختار افضاها للمسلمين في اخذوه ويرد عليهم رهنهم *

(وان كان قتل الرهن برضاء من جماعة فليس الامام ان لا يقبل ذلك منهم باعتبار ان رضاء الجماعة بذلك كمبا شرهم وفي قبول ذلك منهم معنى الوهن ولو انهم قتلوا رهن المسلمين ثم اسلموا او صاروا ذمة فليس عليهم غرم في ذلك) لانهم فعلوا اذ ذلك وهم محاربون فساكن هذا او ما لو قتلوا المسلمين في القتال ثم اسلموا او صاروا ذمة سواء ثم رد عليهم رهنهم لانه مال كان مملوكا محترما لهم في ايدينا (فاذا اسلموا وجب رده عليهم عملا بقوله عليه الصلوة والسلام من اسلم على مال فزوله * وحالهم الآن كحال الخوارج اذا قاتلهم اهل العدل واصاب كل فريق مالا من الفريق الآخر ثم استهلك الخوارج اموال اهل العدل فان اهل العدل لا ينبغي لهم ان يستهلكوا شيئا من اموالهم ولكنهم يقفون ذلك الى ان يتوب الخوارج فاذا تابوا ورد عليهم اموالهم ولم يفرموا شيئا مما استهلكوا ولو لم يسلم اهل الدار بعد قتل الرهن ولكن ظروهم اسلموا على اهل تلك الدار وقتلوا من فيها او سبواهم كان رهنهم من الاموال فيا للمسلمين الذين ظهروا على تلك الدار) لانه قد سقطت حرمة نفوس الملاك بوقوع الظهور عليهم وهذا عين مال لهم بمنزلة ما في ايديهم فيكون فيا للغانين *

(وان استهلك رجل من المسلمين رهنهم فان الامام يضمنه مثله لبقاء

حكم الا مان في ذلك المال في يد الامام ثم حكم المثل الماخوذ في يد الامام
ما هو حكم الاصل ولا يشبه هذا في هذا الوجه ما صاب المسلمون من اموال
الخوارج فان من استهلك ذلك من اهل العدل لم يضمن شيئا فانه لا امان
للخوارج في ذلك المال منا ووجوب الضمان باعتبار الا مان فاما وجوب
رد الدين باعتبار بقائه على ملك صاحبه فلهذا اقلنا رد عليهم ما كان قائما
ولا يضمن المستهلك لهم شيئا مما استهلكه بخلاف رهن اهل الحرب
في ايدينا فان حكم الا مان نابت في ذلك المال فيغرم المستهلك قيمته ويجب
رده عليهم ان اسلموا (واذا اخذوا الرهن من الجائسين في الموادعة
واشترطوا فيها ان من غدر منهم فدماء رهنهم حلال ثم قطع المشركون ايدي
رهننا وفاقوا اعيانهم ثم قالوا للمسلمين خذوا رهنكم فمما احياء واعطوا رهننا فان
الامام ينظر في ذلك فان كان الحظ في اخذهم ولم يكن فيه توهين لشيء من
امور المسلمين وابرأهم الرهن مما صنعوا بهم وقالوا اخذونا منهم فملى الامام ذلك
وان كان فيهم توهين لا امر المسلمين لم ياخذ ذلك منهم) لانه نصب ناظر او قد
سلم اليهم قوما اصحاء فله ان لا ياخذ منهم قوما عيانا مقطوعين ويطيهم رهنهم
اصحاء

(وان قال الرهن الحق حقنا ونحن نرضى بذلك فخذونا منهم فانا لانؤمن بالبلاء
على انفسنا لم يلتفت الامام الى مقاتلتهم) لان في هذا توهينا للدين وخديعة من
المشركين لاهل الاسلام والضرر في ذلك الى جميع المسلمين فلا يترك الامام
مرافعة هذا الجانب بقول الرهن (وارأيت) لو كان الرهن بآخر الرمي مقطعي
الابدي والارجل فقالوا اخذونا منهم اكان ينبغي للامام ان يطيههم رهنهم
اصحاء مسلمين وياخذ المسلمين بآخر رمق لما صنعوا بهم هذا مما لا ينبغي ان يقول

به احد) لانه رضا بالدية في الدين ونود بالله تعالى من ان نمطى الدية في ديننا
فان الذليل يمطى ماسئل ولوجاز هذا الجاز ان يقال اذا قتلوا رهنتناهم قال وردتهم
قد عفونا عنهم فردوا عليهم رهنهم ان يردوهم عليهم لان ورة المقتولين يقومون
مقامهم هذا ليس بشيء ولا ينظر الى قول الرهن ولا الى قول ورثته وانما
ينظر الى توهين الدين وجرأة المشركين *

(فان لم يكن فيما سألوا توهين للدين اجابهم الامام الى ذلك وان كان
فيه توهين للدين وجرأة المشركين عليهم لم يقبل ذلك منهم (الآرى) ان رهنتنا
لو كانوا امانة فقتلوا هم كلهم الارجل واحد فقال ذلك الرجل خذوني منهم
وردوا عليهم رهنهم فاهم قاتلي ان لم يفسدوا ذلك لم ينفقت الامام الى قوله
لما في ذلك من معنى توهين الدين كما بينا) *

(فان كانوا حين فقوا واعين الرهن قالوا للمسلمين رد عليكم رهنكم ونمطكم الدية
فما صنعنا برهنكم فلا بأس بان يقبل الامام منهم هذا) لانه ليس فيه توهين الدين
فاهم يردون الرهن ويردون عرض ما اتفقوا منهم وليس في وسعهم فوق ذلك *
(ولو قتلوا بعض رهنتنا وبقي البعض كان للامام ان لا يرد عليهم رهنهم حتى يردوا
علينا الاحياء ويخبرون في القتل بين الديات وبين دفع القاتلين اليه اعتبار الابيض
بالكل ولو انهم ضربوا رهنتنا وشجوه فبرأوا على وجه لم يبق اثره فقالوا للامام
اخرجنا من ايديهم وادفع اليهم رهنهم فلا بأس للامام ان يفعل ذلك) لان
المظلوم قد رضى بترك المطالبة لحقه وليس في اخذهم ورد الرهن عليهم معنى
توهين الدين فلا بأس بان يجيبهم الامام الى ذلك *

(وكذلك ان مات الرهن في ايديهم من غير ذلك بعد ما برأوا ذمته
فقال ورة الرهن قد تركناه لهم فردوا عليهم رهنهم) لان الورثة بدموت

المورث يقومون مقامه فيما هو من حقه *

وقال فاذا اعطوا الرهن من الجاهلين في الموادة ولم يعطوا مع رهن المشركون نفقة لهم فنفتهم ماداموا رهنان من بيت مال المسلمين وهذا من اعجب المسائل فان نفقة المرهون تكون على الراهن دون المرتهن في الموضع الذي وجد فيه الرهن بصورته ومعناه وحكمه فكيف يجب النفقة على المرتهن في موضع وجد فيه الرهن صورة فكيف يجب نفقة اهل الحرب في بيت مال المسلمين وهم اهل حرب في ايدينا بمنزلة المستامين ولكننا نقول ان اقامتهم فينا لمنفعة المسلمين وقد بيناه انه لا يجوز الاجابة الى هذه الموادة الا اذا كان فيها منفعة للمسلمين فلمذا يجب نفقتهم في مال المسلمين بمنزلة المستامين بالمستامين لما كانت المنفعة له فيه كان نفقته عليه بخلاف الرهن الذي هو حقيقة فالمنفعة هناك للراهن من حيث ان دينه يصير مقضيا بلاك الرهن فان قتلوا رهن المسلمين يلزم الامام رهنهم الى سنة وينفق عليهم من بيت المال ايضا لانه ما لم يرض السنة فالحكم الذي كان ثابتا فيهم بامان باق فان مضت السنة ولم يرضوا جاءهم ذمة ولم ينفق عليهم بعد ذلك من بيت المال شيئا لانه ما لم يرض السنة حالهم كحال غيرهم من اهل الذمة *

(ولو لم يقتلوا رهننا وقد كانت الموادة موقته فانقضت المدة وطلب المسلمون من المشركين رد الرهن فابوا فان الامام يقول لرهنهم لا اردكم الى بلادكم حتى يردوا اصحابكم الي رهنى وقد اجلتكم في ذلك حولا فاكثروا لهم فان ردوا رهنى والاجلتكم ذمة ويكتب اليهم بنفسه ايضا تحقيقا لابلاء الغدر فان لم يردوا الرهن حتى مضى الحول جعلهم ذمة ثم ان عر ضوا رد الرهن بعد ذلك لم يرد عليهم رهنهم الا برضاهم) وقد بينا هذا والنفقة في هذا الا نذار

المورث يقومون مقامه

نفقة المرهون تكون على الراهن دون المرتهن

انه لا يجوز للامام ان يترك المشرک في دار نامدة مديدة ليصنع ما يصنع من غير ذل الخراج فكان التقديم اليهم والتأجيل بحول لهذا المعنى *

وان اعطى المسلمون المشرکين رهنا من الرجال الاحرار واخذوا منهم رهنا من جوهر او لؤلؤ او عبيد فاشترطوا عليهم انهم ان غدروا واخذوا المسلمون منهم من مال فهو لاسلمين * ثم غدروا فان المال لا يكون لاسلمين ولكن يكون موقوفا في بيت المال لهم الى ان يسلموا ويرضوا في رهنتهما (رضى به) لان هذا شرط باطل قد ثبت بطلانه بالنص وهو قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يفتق (١) الرهن * فان تفسير هذا اللفظ على ما نقل عن ائمة التابعين ان يقول الراهن لائتمتهن ان جئتكم بمالك الى وقت كذا والا فالرهن لك بمالك * فاذا ثبت ان هذا لا يجوز في الموضع الذي يكون عوضا عن مال قفى الموضع الذي يكون عوضا مما ليس بمال اصلا احرى ان لا يجوز وهذا لما فيه من تعليق سبب المالك بالخطر واسباب ملك الاعيان لا يحتمل التعليق بالخطر فاذا تبين بطلان هذا الاشرط كان ذكره والسكوت عنه سواء والله الموفق *

ح [باب الشروط في المودعة وغيرها]

قال واذا تواعد المسلمون والمشركون سنين معلومة فانه ينبغي لهم ان يكتبوا بذلك كتابا لان هذا عقد يتدو الكتاب في مثله ما موربه شرعا قال الله تعالى اذا كذبتم بدت الى اجل مسمى فاكتبوه * وادنى درجاته وجب الامر اللدب كيف وقد قال في آخر الآية الا ان تكون تجارة حاضرة تدبر ونها بينكم فليس عليكم جناح ان لا تكتبوها (قضى هذا الاشارة الى ان ما يكون ممتددا يكون الجناح في ترك الكتاب فيه *

(١) في المغرب غلق الرهن من باب ليس اذا استحقه الرهن وفي مجمع البحار

لا يفتق الرهن بما فيه من غلق الرهن غلوقا اذا اتي في يد المرهن لا يقدر رهنه على تحليصه ١٢ م

باب الشروط في المودعة وغيرها

(ثم الاصل فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانه صالح
 اهل مكة عام الحديبية على ان وضع الحرب بينه وبينهم عشرين سنة وامر بان
 يكتب بذلك نسختين احدهما تكون عند رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم والاخرى عند اهل مكة وكان على رضى الله عنه هو الذى يكتب
 فلما كتب بسم الله الرحمن الرحيم قال سهيل بن عمرو لا ندرى ما الرحمن
 الرحيم اكتب باسمك اللهم ثم كتب هذا ما اطلق عليه محمد رسول الله
 قال سهيل بن عمرو ولوعرفناك رسول الله ما قالنا لك او نرغب عن اسم ابيك
 اكتب محمد بن عبد الله فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليا رضى الله
 تعالى عنه ان يحرم ما كتب فابى علي ذلك حتى نحاه رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم بيده وقال انا محمد بن عبد الله ورسوله اكتب هذا ما اطلق
 عليه محمد بن عبد الله وسهيل بن عمرو على اهل مكة واملى عليه الكتاب
 الى آخره وامره بان يكتب بذلك نسختين فصار هذا اصلافي هذا
 الباب) ولان كل واحد من الفريقين يحتاج الى نسخة تكون في يده حتى
 اذا نازعه الفريق الآخر في شرط رجع الى ما في يده واحتج به على الفريق
 الآخر ثم المقتضود به التوثيق والاحتياط فينبى ان يكتب على احوط الوجوه
 ويبرز فيه من طمن كل طاعن اليه وقمت الاشارة في قوله تعالى ولا ياب
 كتاب ان يكتب كما علمه الله ومعلوم ان ما علمه الله يكون صوابا عموما
 عليه فينبى ان يكتب على وجه لا يكون لاحد فيه طمن ثم بدأ الكتاب
 فقال هذا ما تواعد عليه الخليفة فلان ومن معه من المؤمنين وفلان ومن
 معه من اهل مملكته

و ابو زيد البغدادى قال في شروط الاختيار عندى ان يكتب هذا كتاب فيه

ذكر ما تواعد عليه ليكون صادقا حقيقة فان هذا اشارة الى البياض والبياض
لا يكون ما تواعد عليه بل يكون فيه ذكر ما تواعد عليه ولكن ما اختاره محمد
رحمه الله موافق لكتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب
كما روينا وكذلك في غير هذا الباب فانه حين امر بكتاب في شراء عبد
كان صفته هذا ما اشترى محمد رسول الله من العداء بن خالد بن هوزة
واشارة الكتاب تدل على هذا قال الله تعالى هذا ما تواعدون ليوم
الحساب * والمراد الوعد بالبرار والوعيد للفجار ثم لم يقل هذا كتاب فيه
ذكر ما تواعدون ليوم الحساب *

* ثم قال (تواعدوا كذا وكذا سنة اولها شهر كذا من سنة كذا وآخرها
شهر كذا من سنة كذا) وانما يبدأ بذكر التاريخ لان موجب العقد الذي
يجرى حرمة القتال في مدة معلومة فلا بد من ان يكون اول تلك المدة
وآخرها موجب معلوم وذلك ببيان التاريخ * وانما اختار لفظ المواعدة
لانه لا مسالة ولا مصالح حقيقة بين المؤمنين والمشركون وانما يكون بينهم
المعاملة كما قال الله تعالى الا الذين عاهدتم من المشركون * والمواعدة هي
المعاملة ثم ذكر ما بالفرقين حاجة الى ذكره في الكتاب الى ان قال (وجعل كل
فرق منهم لصاحبه بالوفاء بجميع ما في هذا الكتاب عهد الله تعالى وميثاقه
وذمة الله وذمة رسوله وذمة المسيح عيسى ابن مريم) وهذا اللفظ بذكره
في كل كتاب في هذا الباب لانه انما بنى عليه على ما كان حال الخليفة في
وقته وانما كانوا قاتلون الروم في ذلك الوقت واعظم الانفاظ في باب
التزام العهد عندهم هذا فلهذا ذكره * فان قيل * كيف يجوز كتابة هذا اللفظ
وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وان ارادوكم ان تمطوهم ذمة الله

وذمة رسوله فلا تعطوهم ولكن اعطوهم ذممكم وذمم آبائكم فانكم ان تخفروا
ذممكم وذمم آبائكم كان اهون قلناه ليس مراد محمد رحمه الله من اللفظ المذكور
اعطاء ذمة الله وذمة الرسول فذلك منهي عنه كما ورد في الحديث ولكن
المراد بهذا اللفظ تأكيد الموادة بالقسم ببارات مختلفة *

والأرى أنه قال واشد ما اخذ الله على النبيين والصدّيقين والصالحين من عهد
او ذمة او ميثاق فالمراد ما وقعت الاشارة اليه في قوله واذا اخذ الله ميثاق الذين
او تو الكتاب وفي قوله تعالى واذا اخذ الله ميثاق النبيين والمراد الإلزام على
ابلق الوجود فهذا مثله والأرى أنه ذكر بمد هذا بيان وجوه العذر بجمع هذه
الآمان عليه الله عليه به اداع كليل والذمة منه برؤية فهذا تبين ان مراده بما
سبق ذكر القسم *

ثم ختم الكتاب بذكر التاريخ وقد بين التاريخ في اول الكتاب وذلك كاف
الا انه اعاده في آخر الكتاب للتأكيد فليس المقصود الاحرمة القتال في مدة
مملوكة وابتداءها من وقت تمام الكتاب والاشهاد فلما كفى بما ذكره في
اول الكتاب ربما يدعي احد الفريقين مضي مدة بين اول الكتاب وآخره
بما رضى وقد يكون ذلك فلهذا ختم الكتاب بذكر التاريخ ايضا والاصل في
التاريخ ما روى ان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه كتب الى عماله اذا
كتبتم الى فاذكروا التاريخ في الكتاب ثم جمع الصحابة رضوان الله عليهم
وشاورهم في ابتداء مدة التاريخ فقال بعضهم يجعل التاريخ من وقت مولد
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكانه كره ذلك لما فيه من بعض التشبه
بالنصارى وقال بعضهم يجعل التاريخ من حين قبض رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فكانه كره ذلك لما فيه من معنى المصيبة للمسلمين كما قال

والأرى أنه قال واشد ما اخذ الله على النبيين والصدّيقين والصالحين من عهد او ذمة او ميثاق فالمراد ما وقعت الاشارة اليه في قوله واذا اخذ الله ميثاق الذين او تو الكتاب وفي قوله تعالى واذا اخذ الله ميثاق النبيين والمراد الإلزام على ابلق الوجود فهذا مثله والأرى أنه ذكر بمد هذا بيان وجوه العذر بجمع هذه الآمان عليه الله عليه به اداع كليل والذمة منه برؤية فهذا تبين ان مراده بما سبق ذكر القسم *

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم ان تصابوا بمثل ما فافقوا على ان
 جعلوا التاريخ من وقت هجرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان ظهور
 اعلام الدين كالجمع والاعياد وا من المسلمين من اذى المشركين انما كان من
 ذلك الوقت جعلوا التاريخ من وقت الهجرة لهذا (فان اراد المسلمون ان
 يوادعوه على ان لا يردوا عليهم من خرج مسلما كتب الكاتب ذلك عقيب ذكر
 الكف عن القتال وعلى ان من خرج من اهل مملكته فلا ت الى دار الاسلام
 من رجل او امرأة مسلما او ما هذا لم يكن على الخليفة ولا على اهل الاسلام رده
 على فلان وهذا حكم ايت شرعا من غير شرط ولكن القوم ينكرون هذا
 الحكم فبدون هذا الشرط يعدونه عدوانا على اعتقادهم وقد بينا انه ينبغي ان
 يكتب الكتاب على وجه يكون حجة على الخصمين ولا يطمئن فيه احد من
 الطاعين * وبمذكر هذا الشرط ان خرجت امرأة ذات زوج فاراد زوجها
 ردها لم يكن له ذلك وهذا منصوص عليه في قوله تعالى فلا ترجعوا
 الى الكفار الا من حل لهم ولا هم يحلون لهن * الا ان الرد كان مشروطا بالصالح
 الذي جرى عام الحدية فلما نسخ ذلك الحكم بنزول الآية امر الله تعالى
 بردها اعطاها الزوج كما قال الله تعالى وآتوهم ما نفقوا * للوفاء بذلك الشرط
 فاما المشرط الا ان لا يرد فلا يجب ايضا رد شيئا مما آتاها وان لم يكن هذا
 مشروطا ايضا لا يجب رد شيئا لان هذا الحكم قد نسخ بدليل الاجماع (وان
 خرج منهم عبد معلوم او امة مسلمة الى دار الاسلام لم يفتق) لان المواعين
 بمنزلة المستأمنين يجب مراعاة حرمة ما لهم (الا ترى) ان المسلمين لو استولوا
 على اموالهم لا يملكونها فكذلك المرائم منهم لا يفتق ولكن يباع ويدفع عنه
 الى مولا بمنزلة المستأمن في دارنا ان اسلم عبده وقال على ان من خرج من

المسلمين او من اهل ذمتهم الى فلان الملك تارك الدين الاسلام اولدمة المسلمين
فلى فلان واهل مملكته رده على المسلمين حتى يرده الى ما كان عليه وهذا شرط
لا ينبغي ان يترك ذكره في الكتاب) لانه اذا اخرج اليها منهم مسلم او ذمى لا يجوز
لنا ان رده عليهم فالظاهر انهم يطالبون بالمناصفة ويقولون كما لا تردون
انتم فنحن لا نرد وبمد ذكر هذا الشرط نقطع هذه الحاجة *

(فاذا ائتمروا من الرد كان ذلك نقضا منهم لا عهد ويحل للمسلمين القتال معهم
من غير نبد) ثم ذكر وثيقة المودعة بموض وهو على قياس ما تقدم وانما زاد فيها
ذكر البذل فالحاصل فيه (انه ينبغي له ان يعلم البذل على وجه لا يبقى فيه منازعة
في الثاني وذلك بان يكتب على ان يؤدى فلان الملك واهل مملكته الى فلان
الخليفة في كل سنة خراجا معلوما كذا وكذا دينار شامية نقالا وكذا وكذا رأسا
جيا داء من النساء البوالغ كذا - ومن اترجال كذا - ومن الوصاف الاتقي لم يبلغن
كذا - ومن الوصفاء الذين لم يبلغوا كذا - على ان يكون ذلك من ارقائهم دون
احرارهم - وعلى ان يكون ذلك من ياب البريون (١) في كل سنة كذا وكذا جيا داء
جددا طول كل ثوب منها كذا ذراع او عرض كل ثوب كذا منها كذا ثوب
احمر - ومنها كذا ابيض - ومنها كذا اصفر - وعلى ان يؤدوا في كل سنة كذا برزونا
جيا دافره من الجذاع كذا ومن الشبان كذا - وهذا لان المال انما يبرمونه
ها هنا عوضا عما ليس بمال ومثله مبني على التوسع فلهذا اكتفى فيه ببيان الجنس
والنوع ومن الاوصاف ما يمكن اعلامه من غير حرج (فان كان المال مؤجلا
منجما فينبغي ان يبين في الكتاب عدد النجوم ومدة الاجل على ما هو الرسم
في باب المدائنة) ثم بين وثيقة المودعة للرسل اذا ارادوا ان يدخلوا دار الاسلام
والحاصل فيه (ان الرسل آمنون وان لم يستامنوا يbane فيماروى ان رسول

قوم تكلم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عالم يكن ان يتكلم به
فقال لولا انك رسول لامرت بقتلك وما زال الرسل امنون حتى بلغوا
الرسالة في الجاهلية والا سلام لان ما هو مة تصود الفريقتين من الصلح والقتال
لا يتم الا بالرسول وما لم يكونوا آمنين لا يتمكون من اداء الرسالة على وجهها
فكانوا آمنين من غير شرط *

(ولكن ان شرط لهم ذلك وكتب به وثيقة فهو احوط فان كان مع الرسل
اسراء جاءوا بهم للمفاداة فشرطوا على المسلمين ان يردوهم ان لم ينق المفاداة
فهذا مما لا ينبغي للمسلمين ان يصالحوهم عليه وان يكتبوا به وثيقة) لانهم ظالمون
في خبس احرار المسلمين ولا وجه لردهم الى اهل الحرب بعد تمكنهم من
الانزعاج من ايديهم *

(وما يتعدر الوفاء به شرعا الا بمجوز اعطاء المهاد عليه فان فعلوا ذلك فليقتضوا
هذا المهاد وليأخذوا منهم الاسراء على كل حال سواء احتاجوا الى قتال على
ذلك او لم يحتاجوا) لان هذا شرط مخالف لحكم الشرع وقد قال صلى الله عليه
وآله وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وقال ردو الخبال الى
السنة * الا ان الاسراء ان كانوا عبيدا فينبغي للمسلمين ان يبيموهم ويردوا
عليهم امانهم لانهم ملكوهم بالا حراز وقد استفادوا الايمان بهذا الشرط في
ماليتهم فيجب مراعاته بحسب الامكان وذلك في رد المالية عليهم بطريق
البيع لما تندرد العين عليهم *

(فان وجد المسلمون رجلا من اهل الحرب في بلاد المسلمين فقال انار رسول
الملك دخات بنير امان فان كان مروفا بالرسالة او اخرج كتاب الملك معه
الى الخليفة فهو آمن) لان ما لا يمكن من الوقوف فيه على الحقيقة يجب العمل

فيه بغالب الرأي *

(والذى يسبق الى وهم كل واحد في هذه الحالة انه رسول وتحكيم العلامة في مثل هذا اصل قال الله تعالى ولو ارادوا الخروج لاعذر اله عدة * وقال الله تعالى تمر ففهم لسياهم * فان لم يكن معه دليل على انه رسول فهو في * وقد بينا الخلاف في الحربي اذا دخل دارنا بغير امان فهذا قد ثبت فيه حق المسلمين اوحق الاخذ وهو بما يدعى يريد ابطال الحق الثابت فيه من غير حجة فلا يتمكن منه *

(فان كان معروف بالرسالة فمر على عاشر المسلمين فانه ياخذ منه المهر بمنزلة النفي من المستامين) والحاصل ان الاخذ منهم بطريق المجازاة على ما روى ان عمر رضي الله عنه لما امر العشار باخذ ربع المشر من تجار المسلمين ونصف المشر من تجار اهل الذمة قال كم ياخذ اهل الحرب من تجارنا قالوا المشر قال نخذوا منهم المشر * (وان لم يعلم كم ياخذون من تجارنا فنحن ياخذ منهم المشر ايضا) لان المستامين من اهل الذمة بمنزلة اهل الذمة من المسلمين فكما انه يوخذ من اهل الذمة ضعف ما يوخذ من المسلمين فكذلك يوخذ من المستامين ضعف ما يوخذ من اهل الذمة (فان كانوا لا ياخذون من تجارنا شيئا لم ياخذ من تجارهم ايضا شيئا) لان الاخذ بطريق المجازاة (فان شرطوا في امان الرسل ان لا ياخذ عاشر المسلمين منهم شيئا فان كانوا يعملون رسلنا بمنزلة هذا فينبغي للمسلمين ان يشترطوا لهم هذا ويوفوا به) لان هذا شرط موافق لحكم الشرع فيجب الوفاء به *

(وان كانوا يشترطون ارسلنا مثل هذا هم لا يفون به فينبغي لنا ان لا نقبل هذا الشرط لرسولهم فان قبلناه فينبغي لنا ان نفي لهم بذلك) لانه لا رخصة في غدر الامان وما يملونه برسلنا بعد الشرط غدر منهم وبغدرهم لا يباح لنا ان نقدر بهم

بمنزلة الملو قتلوا رهنتا فانه لا يحل لنا ان نقتل رهنهم وقد قررنا هذا*
 (فان حاصر المسلمون اهل حصن فطلبوا الامان على ان يكون للمسلمين
 الثلث مما في الحصن لهم الثلثان سوى بني آدم فهذا جائز) لان اعطاء الامان
 على بدل مسمى معلوم جائز فكذلك على جزء شائع من مال معلوم بيان محله
 وهو ما في الحصن وما يحزر*

(فاذا فتحوا الحصن على ذلك صار الثلث مما فيه مشاعا للمسلمين فينبغي للامام
 ان يقسم ما في الحصن بين المسلمين وبينهم فيجزى ذلك ثلاثة اجزاء والحاصل
 فيه ان القسمة يبتنى على التسوية قال صلى الله عليه وآله وسلم خير اصراء السرايا
 زيد بن حارثة اقسمة بالسوية واعده له في الرعية فيعتبر فيها المساواة في المنفعة
 والمساوية فان امكن تحصيل ذلك بقسمة العين فهو الاصل فيهما فان تضر ذلك
 بان كان شيئا لا يمكن قسمته اما اقلته او لا اختلافه فينبغي ان يقوم قيمة عدل
 ثم يقول الامام لاهل الحصن ان شئتم فخذوه واعطونا ثلث قيمته دنائير او دراهم
 وان شئتم اخذنا ذلك واعطيناكم ثلثي قيمته والاصل فيه ما روى ان عبد الله بن
 رواحة كان يخرص النخيل بخير بامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم كان
 يقول لليهود ان شئتم اخذتم ولنا عندكم الشطر وان شئتم اخذنا ولكم عندنا
 الشطر فقالوا بهذا قامت السماوات والارض اى بالعدل ففرقنا ان القسمة بهذه
 الصفة قسمة بالعدل ثم بد قسمة العين فينبغي للامام ان يسهم على الاجزاء هكذا
 كان يفعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قسمة الغنائم وكان اذا اراد سفرا
 اقرع بين نسائه فصار هذا اصلا ان في كل ما يجوز فعله بغير اقراره فالاولى للامام
 ان يقرع تطيبا للقلوب ونفيا لتهمة الميل عن نفسه وان اعتبر بالمعادلة بين الاعيان
 بالتقويم فذلك حسن ايضا وهو ان يكون من جانب برذون ومن جانب

جواب القرعة بين النساء والرجال طيب القلب

لؤلؤه فيجعل مع البرذون من المتاع ما يساوى اللؤلؤه ومع اللؤلؤه من المتاع ما يساوى البرذون ان كان افضل فيستوى الاجزاء الثلاثة بهذه الصفة ثم يقرع بينهما فالجزء الذي يخرج بالقرعة للمسلمين يأخذونه ويسلم لهم ما بقي وان شرط لاحد الفريقين على الآخر دراهم او دينار بقدر ما يحصل به المبادلة فذلك جائز بتراضى الفريقين * فاما بدون التراضى لا ينبغي له ان يفعل ذلك الا عند مذكر قسمة المئين لان في هذه القسمة معنى البيع والتراضى معتبر في البيع * (وان كانوا شرطوا في الصالح للمسلمين ثلث ما في الحصن لم يدخل في ذلك المنازل والدور) لان ما في الحصن غير الحصن والمنازل والدور من الحصن لا مما في الحصن *

(ثم لا ينبغي للمسلمين ان يصالحوهم مما في الحصن على الثلث مطلقا لان مما في الحصن انفسهم وذرايعهم وقد يتنازلوا لئلا يكون لنا ان نملك من رقابهم انثلاث بدمائنا ولهم الامان) ولان صفة الرق والحرية لا تجتمع في شخص واحد ابين الصفتين من التضاد (ولكن ان ارادوا الصالح على ثلث السبي مما في الحصن فليصالحوا على ذلك مقسوما وذلك بان يعزل الثلث منهم قبل الامان ثم يقولون نصالحكم على هؤلاء وعلى ذلك ما في الحصن سوى السبي فيجوز حينئذ لان الامان لا يتناول السبي لما جعلوا بدلا في الصالح (وان صولحو على ثلث ما في الحصن من ارقائهم دون احرارهم فهو جائز بمنزلة سائر الاموال سوى السبي * وان صولحو على مائة رأس منهم فان كانوا يعطون المائة رأس من ارقائهم فذلك جائز وان كانوا يعطون ذلك من انفسهم وذرايعهم فهذا لا يجوز) لانهم صاروا آمنين بالصالح وبالايمان تاكيد حريةهم على وجه لا يحتمل الابطال ولا وجه لملكهم بعد هذا بالاخذ

الذي لا ينبغي للمسلمين ان يصالحوهم مما في الحصن على الثلث مطلقا

على وجه بدل الصلح *

(فان وقع الصلح على الثالث من السبي ودخل المسلمون الحصن على ذلك فليس ينبغي لهم ان ياخذوا منهم شيئاً) لان الامان يتناول بعض كل واحد منهم والامان لا يحتمل الوصف بالتجزى في شخص واحد فاذا ثبت في البعض نسب في الكل (فلما تمذر عليهم الوفاء بالشرط وجب على المسلمين ان يخرجوا عنهم حتى يعودوا الى منعتهم في حصنهم ثم يبنذوا اليهم) لانهم صاروا في امان من المسلمين فلا يجوز قتالهم ولا استمراقهم قبل البنذ ولا يتحقق البنذ الا بعد اعادتهم الى ما كانوا عليهم من العز والمنعة وكل هذا لا تحرز عن العدو * (وان وقع الصلح على ثلث ما في الحصن من السبي وغيره من قليل او كثير فان رضى المسلمون بان لا يعرضوا للسبي وياخذوا الثالث من سائر الاموال فذلك جائز) لان هذه القسمة يجمع ما في الصلح ان يكون بدلا وما لا يصلح والحكم في مثله ثبت ما لا يصلح ان يكون بدلا دون ما لا يصلح (فان قالوا لا رضى بهذا فافهم ذلك ولكن لا يحمل لهم ان يردوا شيئاً مما في الحصن من مال او سبي بل يخرجوا عنهم حتى يعودوا الى منعتهم كما كانوا ثم يبنذ اليهم وان قالوا ناخذ الثالث سوى السبي ثم يبنذ اليهم لم يكن لهم ذلك) لانهم اذا اخذوا المال تقر به امانهم فلا يجوز البنذ اليهم بدون رد المال وقد تقدم نظائره ثم بين انه كيف يكتب الوثيقة في ذلك *

فالواصل ان الوثيقة اما تكتب للاحتياط فينبغي ان يكتب على احوط الوجوه وهي حكاية ماجرى فينبغي للكاتب ان يكتب ويبين ماجرى بين الفريقين على ابلغ الوجوه وبهذا الصلح انما يسلم لهم حصتهم من الاموال التي في الحصن لم يخرجوها المسلمون بالمسكر فاما ما احرزوه قبل هذا فهو

سالم للمسلمين) لان ذلك ليس من جملة ما في الحصن حين وقع الصلح *
 (وان وقع الاختلاف بين المسلمين والمشركين في شيء من الرقيق. فقال
 اهل الحصن هؤلاء احرار من نساؤنا وذرارينا قد بناولهم الاستثناء وقال
 المسلمون هؤلاء من ارقائكم فلنا منهم الثالث فالقول في ذلك قول المشركين)
 لانهم لم يكونوا بالاصل والاصل في الناس الحرية * ولان ايديهم فيما في حصنهم
 فالظاهر انهم اعرف بحال ما في الحصن *

(فان اقام المسلمون بيعة على رق او لك من المسلمين او من اهل الذمة لو من
 اهل الحرب فالثابت بالبيعة كالثابت باتفاق الخصوم وهذه البيعة تقوم عليهم
 فهذا قبل شهادة اهل الحرب في ذلك فان شهد الشهود بانهم ارقاء لهذا
 الرجل بعينه فقال ذلك الرجل ليسوا بارقائي ولكنهم احرار فقد عتقوا بقوله)
 لان الثاني من كل واحد منهم مملوك له لزعم المسلمين فينفذ اقراره فيهم بالحرية
 (ثم لا ضمان عليه للمسلمين ولا سعاية عليهم ايضا) لان الثالث من كل واحد
 منهم في غير محرز بدار الاسلام والغنيمة قبل الاحراز لا يضمن بالاستهلاك
 كالثامن كان المستهلك لها *

(وكذلك لو كان المشهود عليه قال هم ارقائي وقد اعتقتم الا ان للمسلمين
 الخيار ان شاء ارضوا باخذ الثالث مما سوى هؤلاء وانما الصالح وان شاء ائوا
 ذلك وخرجوا عنهم ثم يبنوا اليهم) لانه لا يسلم لهم جميع الشروط *
 (فان ارادوا الرد فقال اهل الحصن نحن نعطيك قيمة ذلك الثالث فينبغي للمسلمين
 ان يفوا لهم بصلحهم) لان القيمة خلف عن العين وتسليمها عند مذرر الدين
 تسليم العين عند التمكن منه *

(وما يخص المسلمين من رقيق اهل الحصن من الرجال اذا اراد الا ميرقتله

لم يكن له ذلك بخلاف الاسراء من اهل الحرب فان الامام ان يقتلهم (لان اولئك لم يجز فيهم القسمة وهو لا قد جرى فيهم القسمة بين المسلمين واهل الحصن * ولا هم ائمة ياخذون هؤلاء بطريق الصلح فبنفس الوصول الى المسلمين يستفيدون الامن من القتل بمنزلة ما لو باع الامام السبي في دار الحرب (وان طالب اهل الحصن الصلح على شئ معلوم على ان يخليهم من الحصن حتى يلقوا امامهم فذلك جائز) لان الامام ان يفعل هذا منهم من غير عوض يتفع به المسلمون فمع العوض اولى * ثم بين انه كيف يكتب وثيقة هذه المودعة وهو قياس ما سبق انما يحتاج في هذه الوثيقة الى كتابة هذا الشرط خاصة وكذلك في كل وثيقة فيها مقصود فلا بد من بيان ذلك المقصود *
 * قال * (وينبغي للكاتب ان يكتب ابتداء على اشد ما يكون من الاشياء يعني على احوط الوجود فان كره المسلمون من ذلك شيئاً القوه من الكتاب) لان القاء ما يريدون القاء ما هو عليهم من زيادة ما يريدون ريادة واهل الحرب لا يقبلون الا الاشد فلهذا يكتب في الابتداء هذه الصفة فان قبلوا السير منه القى المسلمون منه ما احبوا *

* قال * (واكره للمسلمين ان يمطوا المشركين ذمة الله تعالى وذمة رسوله للحديث المعروف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فان ارادوكم ان تمطوهم ذمة الله وذمة رسوله فلا تمطوهم ذلك ولكن اعطوهم ذمتكم وذمة آبائكم فانكم ان تخفروا ذمتكم وذمة آبائكم اهوون من ان تخفروا ذمة الله تعالى وذمة رسوله الا ان باخر الحديث بين ان النهي ليس لحزمة هذا الشرط شرعاً بل لاندراجاً يتعذر عليهم الوفاء به فكان بمنزلة النهي عن اليمين على امر في المستقبل كما قال الله تعالى ولا تجعلوا الله عرضة لآيمانكم وذلك ليس بحرام بل النهي انتم الخلف *

(فان ابى المشركون ان يرضوا الا ان يعطيهم ذمة الله تعالى وذمة رسوله فينبغي ان يعطيهم ذلك عند الحاجة ثم يفي لهم بذلك وان دعت - الضرورة الى النقص لم يكن به بأس ايضا بمنزلة اليمين على ما قال صلى الله عليه وآله وسلم من حلف على عين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير ولا يكفر عن عينه) (و ان قال اهل الحصن تو منون منا كذا وكذا انسانا عالمهم من الاموال والامتعة يختارهم البطريق فذلك جائز) لان عقدا لا مان مبنى على التوسع وفيما يبنى على الضيق يجوز شرط الخيار لانسان بعينه باعتبار الحاجة الى ذلك كالبيع فقبها هو مبنى على التوسع اولى ثم بين وبينة هذه المواقعة كيف تكتب فقال فيما بين (على ان القول في ذلك قول فلان البطريق فان ائمه المسلمون على شئ من ذلك استحلوه بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية يعلم خائبة الاعين وما تخفى الصدور الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام وجملة بشير او نذير اوجه له وامه آية للعالمين) لان الامر على ما قال وانه لم يزد شيئا ولم ياخذ لنفسه شيئا سوى المشروط اما الاستحلاف فلانه متهم فيما بين والمتهم وان لم يكن امينا شرعا فالقول قوله مع اليمين فكذلك اذا صار امينا شرعا ثم المقصود بالاستحلاف النكول وانما يحصل هذا المقصود اذا غلظ عليه اليمين ولا وجه للتغليظ بالاستحلاف بغير الله تعالى فينبغي ان يغلظ في الاستحلاف بالله على الوجه الذي ذكره ويكتب ذلك في الوثيقة حتى لا ينسب المسلمون الى النذر اذا عرضوا عليه اليمين بهذه الصفة *

(فان فهو الحصن على هذا ثم قال البطريق انالا اختار احدا منهم ولا اور بعضهم على بعض في ذلك اومات البطريق او هرب قبل ان يختار منهم احدا

فعلى المسلمين ان يخرجوا عنهم ثم يبيذوا اليهم) لان الامان تناول بعضهم بيقين ولا يعرفون باعيانهم والاصل انه متى احتلط المستامن بغير المستامن لم يحل التمرض لاحد منهم لاجتماع معنى الحظر والاباحة في كل واحد منهم وعند الاجتماع يغلب الحظر *

(وان حضر البطريق فان اختار من المتاع - شيئا كثيرا فالقول فيه قوله مع عينه ان اتهمه المسلمون وصفة اليمين كما شرط عليه بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الشرط املك * ثم ان وقع الصلح على ان الذين تناولهم الامان ممن يمينهم البطريق مع اموالهم فالل اسم لكل متمول متبذل يملك وذلك ما بدخل لوقت الحاجة اليه الا ان يكون الشرط المال المعين وهذا يكون على جنس النقود المضروب والمصوغ - في ذلك سواء الا ما يكون معوها بالذهب والفضة فان التمييز لون الذهب والفضة لا عينها وهو مستهلك لا يتخلص ولهذا لا يثبت باعتباره حكم الربا ولا يجب الزكاة فيه) *

(وكذلك ان شرطوا المال الصامت فهو واشترطوا المال المعين سواء) وهذا بخلاف حكم الزكاة والصدقة فاسم المال عند ذكر الصدقة لا يتناول الامال الزكاة يعنى اذا قل مال صدقة وذلك استحسان اخذناه للتخصيص على ايجاب الصدقة ولا يوجد مثله في الامان فيؤخذ فيه بالقياس بمنزلة الوصية بثالث المال فانه يدخل فيه كل متمول صفته ما ذكرنا *

* قال * (وان كانوا اشترطوا المتاع والمتاع ما يستمتع به مع بقائه من الثياب والاواني فلهذا لا يدخل في المتاع المكيل والموزون) لان الاتماع به يكون بعد استهلاك العين فلا يكون المتاع الا اواني الذهب والفضة والسراير من الذهب والفضة من جملة المتاع لانه منى الذى ذكرنا (فاما الجواهر واللالى فليس بمتاع)

لان هذا يتناول اسم الحلي والحلي غير المتاع *
 (وكذلك ما يكون من الاسلحة فهو من المتاع) لانه يستمتع به مع بقاء العين
 وليس له اسم اخص من اسم المتاع (فان اسم السلاح ليس باسم العين ولكن
 التسمية به باعتبار صفة الاستعمال) والخاتم ليس من المتاع (لانه من جملة الحلي
 * فان قيل * اليس انه قال في الجامع الصغير خاتم الفضة ليس من الحلي * قلنا *
 مراده في حكم الاستعمال انه يحل للذكر لبسه فاما في الحقيقة يتناول اسم الحلي
 كما يتناول خاتم الذهب واسم الحلي اسم العين وهو اخص من اسم المتاع وكل
 ما يتناول هذا الاسم لا يكون داخلا في اسم المتاع *

(وان كانوا شرطوا السلاح فالسلاح كل ما يقاتل به السيف والبيضة والدرع
 والترس والقوس والنشاب وما شبه ذلك مما يكون الغالب عليه انه يستعمل
 استعمال السلاح فاما السكين فهو من المتاع لامن السلاح) لان الغالب عليه
 انه يستمتع به في الحوائج سوى القتال *

(فاما الخنجر والبرك فهما من السلاح) لانه لا يستعمل غالب الا في القتال
 (والجباب والاقبية المشوذة واقبية اللبود من المتاع لامن السلاح الا ان يكون
 على وجه لا يستعمل الا في الحرب فيشتد يكون من السلاح) بمنزلة الخفئات *
 (وكذلك اقبية الدياج والحرير من المتاع لامن السلاح الا ان يكون
 بحيث لا يلبس الا في الحرب والاعلام والطرادات (١) والجواشن من التسلح)
 والحاصل انه يعتبر في كل موضع عرف اهل ذلك الموضع فيما يطلقون عليه
 من الاسم اصله ما روي ان رجلا سأل ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - الى عنها قال ان
 صاحبنا اوجب بدنة اقتجزه البقرة فقال مم صاحبكم فقال من بني رباح فقال
 ومتى اقتت بنو رباح البقرة انما هوهم صاحبكم الابل *

(فان اشترطوا الكراع مع السلاح فالكراع اسم الخيل والبغال والحمير فاما الابل والبقر والغنم فليس من الكراع) لان الاسم لها لانعام وقال عز وجل والانعام خلقها لكم والفقه فيه ان الكراع ما يكون لمنفعة الركوب خاصة وذلك الخيل والبغال والحمير قال الله تعالى لتركبوها وزينة * فاما الابل والبقر والغنم فقد تكون للركوب والحمل عليها وقد تكون للاكل قال الله تعالى ومنها تاكلون *

(فان اشترطوا السلاح والخيل فاسم الخيل يتناول العرب (١) والبراذين والاناث والذكور ولا يدخل فيه البغال والحمير قال الله تعالى ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم) وقد بينا انه يسهم للعراب والبراذين في الغنيمة دون البغال والحمير استدل لا بهذه الآية (وان اشترطوا الماشية لم يدخل في ذلك الخيل والبغال والحمير) لان اسم الماشية غير اسم الكراع فانما يتناول اسم الماشية ما لا يتناول اسم الكراع من الابل والبقر والغنم لانها تسام غالبا واصحاب السوائم يقال لهم اصحاب المواشي *

(وان اشترطوا السلاح فكان في بعض السلاح فضة او ذهب او جوهر فذلك تبع للسلاح فالتبع يستحق باستحقاق الاصل فاما السروج واللجم فهي من المتاع لامن السلاح) لانه يستمتع بهامع بقاء المين في غير الحرب عادة وكذلك الاكف (٢) والجلال واما التجايف فهي من جملة الاسلحة لا تستعمل الا في حالة الحرب *

(ولو ضاحوا على ان يكون للمسلمين الصفراء والبيضاء الالحقة فاسم الصفراء والبيضاء يتناول الذهب والفضة التبر والمصوغ والمضروب في ذلك سواء بمنزلة اسم المال الممين والضامات فان كان مصوغا قدر كسب فيه جوهر فليس

(١) يقال فرس عربي وخيل عراب فرقوا في الجمع بين الاناسى والبهائم ١٢

(٢) الاكف جميع اكاف وهو معروف ١٢ المغرب للمسلمين

للمسلمين ذلك الجوهر) لان اسم الصفراء والبيضاء لا يتناولها واستحقاقهم باعتبار هذا الاسم *

(وان كان قد حاط مضيا بالذهب والفضة فللمسلمين ما فيه من الذهب والفضة) لان ذلك من الصفراء والبيضاء وليس لهم اصل القدح *

(فان كان نزع ذلك لا يضر بالقدح ينزع وان كان يضر بالقدح فالخيار لهم ان شاءوا رضوا بالنزع وان شاءوا اعطوا المسلمين قيمة الذهب مصوغا من الدراهم وقيمة الفضة مصوغة من الدنانير) لان الاصل لهم (وخياؤه التملك عند الحاجة الى دفع الضرر ثبت لصاحب الاصل الا ان عند الحاجة الى التوقيف يقوم بخلاف الجنس) لانه لا قيمة للصنعة والجودة من الذهب والفضة عند المكافحة بالجنس (فاما الحلقة فهي اسم للسلاح) وقد بينا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صالح بنى النضير على ان يجليهم ولهم ما حملت الابل سوى الحلقة ثم اخذ الاسلحة منهم بهذا الاستثناء *

(وان صالحوها على ان يترك لهم المسلمون متاع بيوتهم فهذا على الفراش والوسائد والستور وغير ذلك مما يبتذل في البيوت من الامتعة فاما ما كان من ثياب غير مقطعة فلا شيء لهم من ذلك) لان متاع البيت اسم خاص لما هو مبتذل في البيوت استمسا لاو ذلك لا يوجد في الثياب التي هي غير مقطعة وملبوس بنى آدم من الرجال والنساء ليس من متاع البيت في شيء *

(وان كان الصلح على ان يكون للمسلمين الثياب فذلك اسم للملبوس بنى آدم مما يكون من الكتان والقطن والصوف والقز والحريز ﴿ الا ترى ﴾ ان بايع هذا كله يسمى ثيابا) فاما الستور والاعنات والحجبال فهو من متاع البيت دون الثياب) لانها لا يلبسها الناس عادة وانما يستمتعون بها في البيوت *

قال: (والبر والسياب المتخذة من الكتان والقطن خاصة) وهذا بناء على عاداتهم بالكوفة فإن البراز فيهم من بيع هذين النوعين خاصة فاما بائع الخبز والمرعى (١) والصوف وغير ذلك لا يسمى برازا فاما في ديارنا فاسم البر يتناول السياب المتخذة من البرسم لأن بائع ذلك يسمى برازا فينا واليه اشار بقوله (الا ان يكون من اهل بلاد البر يكون عندهم الصوف او غيره فيكون الصالح على ما هو عندهم) وهذا الاصل الذي قلنا انه يعتبر في كل موضع ما يتعارفه من اهل ذلك الموضع *

(فان شرط المحصورون في المواعدة الامان للمقاتلة منهم لم يسلم لهم شيء من اموالهم ولا من ذرا ربهم ولا من نساءهم) لان المحصور موقوف صدوده من هذا الشرط تحصيل النجاة لنفسه وفي مثله لا يتبعه شيء من ماله الا سياب بدنه والطعام الذي ياكله في الحال فان ذلك يسلم له استحسانا لانه لا يتحقق النجاة له الا بهذا *

(ثم المقاتلة كل من بلغ مبلغ الرجال والبلوغ قد يكون بالامامة كالاختلام والاحبال وقد يكون بالسن) وفيه خلاف معروف فلي قول ابى يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى التقدير فيه خمس عشرة سنة بحديث عبد الله بن عمر رضى الله عنهما على ما رواه في الكتاب وهو معروف (فاذا علم انه لم يحتلم وهو ابن اقل من خمس عشرة سنة فهو من الذرية دون المقاتلة قاتل او لم يقاتل وكذلك النساء) لان المقاتلة من له بنية صالحة للقتال اذا اراد القتال وليس للنساء والصغار (١) المرعى اذا شدت الزاى قصرت واذا خففت مددت والميم والمين مكسورتان وقد يقال برعاه بفتح الميم مخففة ممدودة وهى كالصوف تحت شعر البر ١٢ المغرب *

بيان المقاتلة وهو حد البلوغ

بنية صالحة للقتال فلا يكونون من المقاتلة وان باشر وقتا لا بخلاف
العادة (الآثرى) ان من لا يقاتل من الرجال البالغين فهو من جملة المقاتلة
باعتبار ان له بنية صالحة للقتال وان كان لا يباشر القتال لمعنى (وذو الاعذار
من العميان والزمنى ومقطوعى الابدى والازجل ان كانوا يباشرون
القتال فهم من جملة المقاتلة وان كانوا لا يباشرون ذلك فليسوا من المقاتلة)
لانه كانت لهم بنية صالحة للقتال وانما خرجوا عن ذلك بحلول الآفة
فان لم تعجزهم الآفة عن القتال كانوا مقاتلة باعتبار الاصل (وبالمرضى
والمعنى عليه من جملة المقاتلة) لان له بنية صالحة للقتال وما حل عارض على
شرف الزوال فلا يخرج به من ان يكون من المقاتلة وان كان لا يقاتل في
الحال بخلاف العميان فان ما حل بهم ليس على شرف الزوال فاذا عجزهم عن
القتال خرجوا من ان يكونوا من جملة المقاتلة *

(ومن كان في الحصن من الرجال الزارعين الذين لم يتأثروا قط فهم من جملة
المقاتلة) لان لهم بنية صالحة للقتال فان قيل * فقد ذكرتم قبل هذا ان هؤلاء
منزلة المسفاه لا يقتلون قتلنا * قد بينا ان هناك لا يستحب قتلهم اذا كان يعلم
انه لا يهجمهم امر الحرب اصلا ولكن مع هذا يجوز قتلهم لكونهم من المقاتلة
وتأويل هذا في قوم من الزارعين يكثرون سواد المقاتلين ولهذا كانوا معهم
في الحصن فلماذا جعلهم من المقاتلة *

(والشيخ الكبير الذى لا يطبق القتال ولا رأي له في الحرب فهو ليس من
المقاتلة ولهذا لا يجوز قتله منزلة الاعمى والمعمد * فان كان احدهم هؤلاء رأس
الحصن ويصدرون عن رأيه فهو من جملة المقاتلة وان كان لا يباشر القتال ولهذا
جاز قتله اذا اسر فيتناوله الامان ايضا * واما العبيد ففى القياس هم ليسوا من

المقاتلة وهم في اجمعون اذا وقع الامان للمقاتلة) لانه لا يملك ما به يكون القتال من نفس او مال ولكنه استحسن فقال (ان علم انه كان يقاتل مع مولاه فهو من جملة المقاتلة وان كان لا يقاتل مع مولاه فهو ليس من المقاتلة فكان فينا وهو دليل لا بي حنيفة رضي الله تعالى عنه في الفرق بين الماذون في القتال وغير الماذون في صحة الامان منه الا ان محمدا يقول صحة الامان لا يعتمد كونه من المقاتلة فان امان المرأة صحيح وكذلك امان ذوى الآفات صحيح وليسوا من جملة المقاتلة ولكن وجه هذه المسئلة ان المملوك له بنية صالحة للقتال الا انه وقعت الحيلولة بينه وبين القتال باعتبار الملك الثابت فيه لغيره وينعدم هذه الحيلولة بوجود الاذله في القتال حكما فقلنا اذا كان يقاتل مع مولاه فهو من المقاتلة باعتبار البنية الصالحة للقتال واذا كان ممن لا يقاتل مع مولاه فهو ليس من المقاتلة باعتبار الحيلولة * وان كان الذي يملك العبيد قد جعلهم في ذلك الموضع للقتال فهم من المقاتلة قاتلو او لم يقاتلوا قال (الانرى) ان عامة عجم اهل خراسان من اهل الحرب عبيد للملوكهم يبيعونهم ويحكمون فيهم ماشاؤا وبهم يقاتلون العدو فن كان من العبيد هذه المنزلة فهو من المقاتلة قاتل او لم يقاتل *

(واذا اختلف المسلمون والمشركون في بعض من في الحصن فقال المشركون هم احرار وقال المسلمون هم عبيد كانوا في خدمة الموالى فالقول قول المشركين لتسكتهم بالاصل * فان قيل * حاجتهم الى اثبات الامان لهم والتمسك بالاصل لا يصاح حجة لاقضاء ما كانت على ما كان لا لاثبات استحقاق ما لم يعرف * قلنا * التمسك بالاصل لا يثبت الامان لهم وانما يثبت كونهم من المقاتلة ثم ثبوت الامان للمقاتلة بانص لا بالظاهر وان اتفق القوم انهم عبيد فقال المشركون كانوا يقاتلون معنا وقال المسلمون كانوا عبيدا في خدمة المولى

فالقول قول المسلمين وهم في^١ لانه قد ثبت بانقاتهم ما يوجب الحيولة بينهم وبين القتال وهو الرق فالظاهر بعد ذلك انما يشهد للمسلمين فهم في^٢ الا ان يقوم البيعة على ما قال المشركون (ولا يقبل في ذلك الا شهادة المسلمين) لانهم يقوم على المسلمين (وان كانوا اهل الحصن الغالب منهم انهم عبيد للملك وهم الذين يلون القتال والمسئلة محالها ففي القياس القول قول المسلمين وهم في^٣ لما ذكرنا) وفي الاستحسان هم من المقاتلة فيأمنون حتى تقوم البيعة للمسلمين انهم كانوا خدما لمواليهم (ويقبل في ذلك شهادة اهل الحرب) لانهم يقوم على اهل الحرب في هذا لان الظاهر انهم من المقاتلة والبناء على الظاهر واجب فيما لا يمكن الوقوف فيه على الحقيقة فاما كل بلد مثل الروم وغيرهم مما يكون الغالب فيه ان الاحرار هم المقاتلة فيسبهم ليسوا من المقاتلة حتى يعلم منهم القتال للبناء على الظاهر في كل فصل (وان وقع الصلح على الامان للمقاتلة وذرايرهم واموالهم ثم قالت المقاتلة لجيد المتاع وخيار السبى هذا متاعنا وهو لاء ذرايرنا فالقول في ذلك قولهم مع اليمين) لانه لا يمكن الوقوف على ذلك الا من جهتهم ويتمنر عليهم اثبات ذلك بالبيعة من المسلمين فيجب قبول قولهم في ذلك بمنزلة ما يخبر به المرء عن نفسه مما يكون في باطنه وفي امان المقاتلة يدخل الجرحى وان كان اصابتهم الجراحة في هذا القتال كيف ما كانت الجراحات وان كانت الجراحات انما اصابتهم قبل هذا فان كانت تحتل البرأ من ذلك فهم من المقاتلة ايضا بمنزلة المريض المشرف على الهلاك وان كانت لا تحتل البرأ من ذلك نحو قطع اليدين والرجلين فهو لاء ليسوا من المقاتلة وهم في^٤ الا ان يكونوا اصحاب رأى يصدر اهل الحصن عن رأيهم في القتال فلهذا

احضر وهم للبأس فيكونون من المقاتلة حينئذ

(وان قال اهل الحصن آمنونا على ان تختار من السبي كذا او كذا رأسا فإذا ليس في الحصن سوى ذلك البعد دفعهم آمنون سواء قالوا في الصالح ولكم ما بقي اولم يقولوا لان الامان لهم بالتصيص على المدد فكان حالهم كحال اصحاب الفرائض مع العصابات فاذا لم يبق شيء بعد اصحاب الفرائض فلا شيء للعصابات ثم ذكر انهم اذا اشتروا الامان لاهل بيوتهم وقد تقدم بيان هذا في ابواب الامان الا انه قال (هاهنا اهل بيت الرجل من يموله وينفق عليه في بيته بمن بينه وبينه قرابة ومن لا قرابة بينه وبينه) وفيما سبق (قال اهل بيته قرابته من قبل الاب الذين يناسبونه الى اقصى اب يعرفونه) وقد ذكرنا هاهنا (١) ايضا هذا التفسير فالحاصل انه ان كان المراد بالبيت المذكور بيت السكنى فكل من يموله في بيته فهو من اهل بيته وان كان المراد منه بيت النسب فكل من يناسبه الى اقصى اب فهو من اهل بيته فاذا لم يعلم مراده بذلك دخل الفريقان في الامان لان باب الامان مبني على التوسع وكل من يردح له بين ان يكون آمنا ولا يكون فهو آمن لتقلب الحظر على الاباحة بخلاف الوصية على ما عرف

(وان وقع الصالح على الرجال واهليهم فاهل الرجل من يموله في بيته) وهو استحيان وفي القياس اهله زوجته خاصة وقد ينالها هذا الا ان في اسم الاهل لا يدخل غير عياله بخلاف اسم اهل البيت

ثم بين مفاداة الاسير بالاسير وطريق كنية الوثيقة في ذلك (واذا وقع الصالح على ان يعطيهم المسلمون مائة رأس ويعطى المشركون المسلمين مائة رأس ايضا فان نظر المسلمون الى ما في ايدي المشركين من الاسراء فاذا هم لا يتنون مائة

(١) كذا في النسخ والظاهر هناك ١٢ المصحح

رأس فانه لا ينبغي للمسلمين ان يتقضوا الصالح ولكنهم يطوونهم من الاسراء
بمدد ما في ايديهم قلوا او كثروا) لان الشرط هكذا جرى والبعض معتبر
بالكل ولا يستحب للمسلمين ان يدعوا اسيرا واحدا من المسلمين لا يفادونه
وان لم يجدوا غيره *

(فان خبا المشركون اقوياء الاسراء و اظهروا المشيخة و اهل الزمانة
منهم فانه لا ينبغي للمسلمين ان يمتنعوا من المفاداة بهم) لان حرمة هؤلاء
كحرمة الاقوياء اذا اظهروا و المفاداة بهم لحرمة المسلمين (الالذيرجو
المسلمون انهم اذا ابوا عليهم ان يفادوا المشيخة اظهروا و اما كتبوا من اسراء
المسلمين فحيث لا بأس بان يمتنعوا من المفاداة بما اظهروا والمعنى النظر * و ان ابوا
اظهار ذلك فلي الامام ان يفادي ما اظهروا والا ان يكون في ذلك توهمين
بين لامر المسلمين و جراءة عليهم فحيث لا للمام ان لا يفاد بهم لدفع المذلة
عن المسلمين (الآرى) انهم لو قالوا لا نفادي رجلا من المسلمين الا بمائة رجل
من المشركين فانه يكون للامام ان يمتنع من ذلك و ان كان الرجل الواحد
من المسلمين خيرا من مائة رجل من المشركين ولكن لدفع التوهمين كان له ان
يتمنع من ذلك فكذلك ما سبق (فان طلب الرسل الامان لانفسهم على
اهليهم و اموالهم على ان يكتفوا من الحصن فامتاعهم على ذلك فاذا هم لاهل
لهم و لا مال فهم آمنون خاصة دون من سواهم) لان اعطاء الامان يكون
للموجود دون الممدوم فاذا لم يوجد في الحصن شي من الاموال و الاهلين
فالايمان في انفسهم صادف الموجود و فيما سوى ذلك صادف الممدوم (وان
ادعوا جميع ما في الحصن من الاموال انهم لم يلقوا على ذلك فاقول
لهم) لما بينا انه لا يمكن الوقوف على ذلك الا من جهتهم (وان او منوا على ذرايرهم

قد بينا فيما سبق ان اسم الذرية يتناول الاولاد والاولاد والاولاد والاولاد البنين
والاولاد البنات في ذلك سواء ﴿ الا ترى ﴾ ان الله تعالى سمى عيسى ابن مريم
صلوات الله عليهما من ذرية آدم عليه السلام واسم النساء لا يتناول الا الازوج
خاصة قال الله تعالى يظاهرون من نسايتهم * وقال تعالى للذين يولون من نسايتهم
والمراد الازوج خاصة (والنسل بمنزلة الذرية فاما اسم الاولاد لا يتناول
الا اولاد الصلب في قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه) لان الاسم لهم حقيقة
ولا اولاد الاولاد مجازا فاذا صارت الحقيقة مراد الم يطلق على المجاز وان لم يكن
لبعض من صالح ولد لصلبه فولد بته يدخلون الآن) لانهم اولاده مجازا
ويجب العمل بالمجاز اذا تمذر العمل بالحقيقة *

(فاما ولد البنات فليسوا امن ولده) وفي الفصل روايتان ايضا قد تقدم
بيانها في ابواب الامان * (واسم البنين في الامان يتناول المختلطين) في
قول محمد رحمه الله تعالى * قال (وفي قياس قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه
لا يتناول الا الذكور خاصة) وانما اراد القياس على الوصية لبني فلان وقد بينا
هذا في ابواب الامان ان قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه كقول محمد
رحمه الله في الامان استحسانا لانه مبني على التوسع وليس في ادخال الانثى مع
الذكر فيه بحسن لحق الذكر بخلاف الوصية *

(وفي اسم الولد يدخل البنون والبنات) لانه اسم لكل من ينسب
اليه بالولادة (واذا دخل المسلمون ارض الحرب بنير امان فمروا
بكيسة من كنايتهم فلا بأس بتخريبها وتجرعها وقضاء الحاجة فيها
وكذلك وطى الجوارى فيها) لان هذا بمنزلة غيره من مسماكتهم بل هو
اهون على المسلمين من المساكن لكثرة ما يعصى الله تعالى فيها وانما اراد بهذا

يقان من يشمله اسم الذرية واسم النساء والبنين والولد
النسل بمنزلة الذرية

الفرق بين البيع والكنائس وبيوت النيران وبين المساجد فان المساجد مصل
للمسلمين مبنى لاقامة الطاعات فيه فكان محرزاً من حق المباد وخالصاً
لله تعالى قال الله تعالى وان المساجد لله عزلة الكعبة فلم يذال لا ينبغي
ان يدخله جنبا فيه او يبطأ الرجل فيه امراته او يقضى فيه حاجته من بول
او غائط فاما هذه المواضع فهي معدة لعبادة غير الله تعالى فيها فكان حكمهم وحكم
مساكنهم سواء *

(فان طلب حربى الامان لاهله وولده ونفسه على ان يدل المسلمين على
اهل قرية فيها اهله وولده فذلك جائز) وبين في الكتاب وثيقة هذه المواقعة
ثم قال * فاذا دلهم على قرية فيها سبي قليل او كثير فقد وفى بما قال فهو آمن لانه ائى
بالمشروط وان لم يكن في القرية غير اهله وولده فهو فيئى واهله وولده للمسلمين
لانه ضمن بالمقد الدلالة على قرية فيها سبي واهله وولده فيهم وانما علق المسلمون
الامان بذلك فاذا لم يوجد منه الدلالة على مثل هذه الموضع لم يستفد الامان *
(وكذلك ان كان فيهم واحد او اثنان من غير اهله وولده) لان الشرط ان
يكون في القرية سبي سوى اهله وولده وسبي ائمه جمع وادنى الجمع
المتفق عليه ثلاثة *

(وان قال قد كان في هذه القرية سبي فذهبوا فلا امان له) لان الامان انما علق
بدلالته على قرية فيها سبي وهذه قرية لا سبي فيها الآن * ولان المقصود
ان يتمكن المسلمون من اخذ السبي بدلالته وبالذين كانوا فيها فذهبوا قبل
دلالته لا يحصل هذا المقصود *

(وان كانوا آمنوه حين دخلوا السكر ثم قال بعد ذلك تومنوني على نفسي
واهل وولدى على ان ادلكم على اهل هذه القرية فان لم اوف فلا امان بيني

ان المساجد لله عزلة الكعبة

اذنى الجمع المتفق عليه ثلاثة

وبينكم ثم دلم على قرية ليس فيها غير اهله وولده فاهله وولده فيئ وهو آمن
 لان امانه كان ثابتا قبل هذا الشرط فاما امان اهله وولده فاما علقه المسلمون
 بدلالته ولم يوجد فلا امان لهم وبقي امانه على ما كان من قبل لانه بعد ما ثبت
 الامان له فما لم يبلغ مامنا كان آمنا وبقوله فلا امان بيني وبينكم لا يوجد تبليغه الى
 مامنه فلا يبطل ذلك الا مان بخلاف الاول فان هناك الا مان له معاق بشرط
 الدلالة على قرية فيها سبي كالا هله وولده فاذا لم يدل على ذلك لم يكن آمنا *
 (فان كان يسمى للمسلمين عددا من السبي يدلم على ذلك على ان يومنوه
 على نفسه فان وفي بذلك والا فلا امان له ثم ان دلم على اقل من ذلك العدد
 فهو في) لان الشرط الذي علق به امانه لم يوجد *

(وفي القياس للمسلمين ان يقتلوه كما قبل هذا الاستحسان في الاستحسان
 ليس لهم ان يقتلوه) لانه وفي لهم بعض الشروط ولو في جميع الشروط
 كان امان من القتل والاسترقاق جميعا فوافؤه ببعض الشروط يورث شبهة
 والقتل يندري بالشبهات وهذا لان فيما شرط عليه معنى الموض باعتبار المنفعة
 للمسلمين ومعنى الشرط باعتبار الظاهر فان اعتبرنا معنى الشرط كان لهم ان
 يقتلوه لان الشرط يقتضي ابل الشروط جملة وان اعتبرنا معنى الموض كان هو آمنا
 فقيما يندري بالشبهات رجحنا معنى الموض وهو القتل وفيما ثبت مع
 الشبهات رجحنا اعتبار معنى الشرط فجواز استرقاقه * ثم بين الوثيقة في
 الموادعة المشروطة فيها الرهن من الجاني او من احد الجانبين وقد استقصينا
 بيان هذه الفصول فيما تقدم والله اعلم *

باب من نكاح اهل الحرب مما لا يجوز في دار الاسلام
 (واذا اسلم الحربى وعنده اختان فان كان تزوجها في عدة واحدة فنكاحها

باب من نكاح اهل الحرب مما لا يجوز في دار الاسلام

باطل وان كان تزوجهما في عقدتين فتكاح الاولى منها صحيح وتكاح الثانية باطل اذا اسلمتامة) في قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمهما الله تعالى وهو قول ابراهيم وقتادة وعند محمد رحمه الله تعالى سواء تزوجهما في عقد واحدة او في عقدتين فانه ينجز فيختاروا ايها شاء وبفارق الاخرى (ولو كان الذي فعل ذلك ذميا في دار الاسلام ثم اسلم واسلمتامة فالجواب كما هو قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه) لان الذي ملتزم احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات وحرمة الجمع من حكم الاسلام فلم يقع اصل نكاحهما صحيحا اذا كان المباشرا ملتزما بحكم الاسلام فاما اهل الحرب فهم غير ملتزمين بحكم الاسلام وكانت اصل النكاح منهما صحيحا باعتبار قصور الخطاب بغيرهم الجمع عنهم فاذا اعترضت الحرمة في البعض بعد صحة النكاح وجب التخيير لا التفريق بمنزلة المسلم يطلق احدى نساءه الاربع ثلاثا بغير عينا وعلى هذا قال محمد رحمه الله تعالى (اذا تزوج الذي امرأه بغير صداق ثم اسلمها فلها مهر مثلها بخلاف الحربى) وقد قررنا هذا الكلام في الكتاب فقال (اختصاص الابتغاء بالمال من حكم الاسلام ثابت في حق الامة دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة حرمة ما زاد على الاربع فانه من حكم الاسلام ثابت في حق الامة دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم لا يثبت احد الحكمين في حق اهل الحرب فكذلك الحكم الآخر) وابو حنيفة وابو يوسف رضى الله تعالى عنهما قالا وجوب الاعتراض بمد الاسلام بسبب الجمع فالجمع حصل لهما جميعا والاستدامة على ما يستدام كالانشاء فيجمل في الحكم كان المقداما وجد منه بمد الاسلام فان كان تزوجهما في عقد واحد بطل نكاحهما وان كان تزوجهما في عقدتين بطل نكاح الثانية

وكذلك الحسم في الزيادة على الأربع (الآرى) ان في اهل الذمة اثبتنا الجزية بهذا الطريق وكما ان اهل الحرب غير ملتزمين لحزمة الجمع فاهل الذمة غير ملتزمين لذلك ولهذا لا يتعرض الامام لهم اذا فعلوا ذاك قبل المرافعة اليه فلهذا سوى ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه بين اهل الذمة واهل الحرب في النكاح بغير صداق *

ثم استدلل محمد رحمه الله تعالى عليه لاثبات مذهبه بما نازدكرها في الكتاب بالاسناد (فنهبا) حديث عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما ان غيلان بن سلمة الثقفي اسلم ونحوه عشرة نسوة فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اختر منهن اربعا فلما كان زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه طلق نساءه و قسم ماله بين بنيه فدعاه عمر رضى الله عنه فقال طلقت نساءك وقسمت مالك بين بنيك قال نعم قال انى لارى الشيطان فيما يسترى من السمع سمع لموتك فقد فقه في نفسك فلما لك ان لا تمكث الا قليلا و ايم الله تعالى ان لم تراجع نساءك وترجع في مالك ثم مت لا ورثتهن من مالك ثم لا مرت قبرك ان يرجم كما يرجم قبر ابي رغال قال محمد رحمه الله تعالى اظنه فعل هذا في مرضه *

(وروى) عن محمد بن عبد الله ان اباة سمود بن عبد اليل بن عمرو بن عمير الثقفي اسلم ونحوه ثمان نسوة فخير منهن اربعا قال محمد اخبرنا الثقة عن عبد الله ابن لهيعة عن ابي وهب (١) الجيشاني ان الضحاك بن فيروز الديلمي يروي عن ابيه قال اسلمت وعندى اختان فامرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان افارق احداهما قال محمد رحمه الله تعالى وفيروز الديلمي كان من اهل فارس الذين كانوا (١) ابو وهب الجيشاني قيل اسمه ديلم بن هوشع وقال ابن يونس هو عبيد ابن شريحيل مقبول من الرابعة ١٢ كنى التقريب

بصنماء اسلم فحسن اسلامه *

قال الشيخ وتاويل هذه الآثار عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه من وجهين (احدهما) ان اصل هذه النكحة كانت قبل نزول تحریم الجمع ومثله لا يوجد في زماننا (والثاني) انه اراد بقوله اختر احداهما واختر منهن اربما بتجديد العقد عليهن لالا مساك لحكم ما تقدم من المقدمه و ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه قائل بهذا *

ثم ذكر اسلام احد الزوجين في دار الحرب * فالخاصل فيه انه ان اسلم الزوج والمرأة من اهل الكتاب فهي امرأته لان ابتداء النكاح بينهما على هذه الصفة جائز فالبقاء اجوز *

(فان كانت من غير اهل الكتاب او كانت المرأة هي التي اسلمت فانه يتوقف وقوع الفرقة بينهما على انقضاء ثلاث حيض) لان بعد صحة النكاح لا بد من تقرير السبب الموجب للفرقة واسلام من اسلم منهما لا يصلح لذلك فهو سبب لتقرير الملك وكفر من اصر منها كان موجودا قبل هذا الاولا ولا ارله في الفرقة وقد تمذراستدامة النكاح بينهما فقلنا بانه يتوقف وقوع الفرقة بينهما على انقضاء مدة العدة لان لا تقضاء مدة العدة تأثيرا في الفرقة بعد الطلاق الرجعي ولو كانا في دار الاسلام لكان يعرض الاسلام على المصير منهما ثلاث مرات ويفرق بينهما ان ابى الاسلام فاذا تمذر عرض الاسلام بسبب انقطاع ولاية الامام عنها اثنتا ثلاث حيضات مقام ثلاث عرضات في ذلك *

(فان خرج الذي اسلم منهما الى دار الاسلام قبل انقضاء ثلاث حيض فكذلك الجواب عند اهل الحجاز وعند اهل العراق تقع الفرقة بينهما بتباين

الدارين حقيقة وحقها) لان من في دار الحرب من اهل الحرب في حق من هو
 من اهل دار الاسلام كالميت قال الله تعالى او من كان ميتا فاحييناه * (واختلفت
 الرواية في رد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابنته زينب رضى الله
 تعالى عنها على ابي العاص * فروى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه صلى الله
 عليه وآله وسلم ردها عليه بنكاح جديد * وروى عامر الشعبي انه ردها عليه
 بالنكاح الاول * فان كان الرد بنكاح جديد فهو حجة لنا وان كان الرد بالنكاح
 الاول فتاويله ما قاله الزهرى ان ذلك كان قبل نزول الفرائض * وقال قتادة
 كان ذلك قبل نزول سورة براءة * وقال الشعبي كان ذلك قبل نزول قوله تعالى
 ولا تمسكوا بعصم الكوافر * وفيما ذكر هؤلاء بيان ان هذا الحكم منسوخ
 بنزول هذه الآيات وانه لا عصمة بين الزوجين بعد ثبوت الدارين حقيقة وحقها
 والذي يقوله الزهرى ان نساء من قريش اسلمن يوم الفتح وهربن ازواجهن
 ثم رجعوا الى الاسلام فاقرهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند
 ازواجهن بتلك النكاح على ما روى من حديث ام حكيم امرأة عكرمة رضى الله
 تعالى عنها ابن ابي جهل وحديث امرأة حكيم بن حزام هؤلاء قوم قد هربوا
 الى الساحل وهي من حدود مكة قد صارت مفتوحة بفتح مكة فلم يوجدهن
 الدارين بينهن وبين ازواجهن * والذي يروى ان اباسفيان اسلم عمر الظاهران في
 معسكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وزوجته هند مشركة بمكة ثم اسلمت
 فردها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالنكاح الاول فقد تكلم الناس انه متى
 حسن اسلام ابني سفيان بعد اتفاهم انه لم يحسن اسلامه يومئذ وانما اجازته
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بشفاعته عمه العباس رضى الله عنه (الآرى) الى
 ما روى انه قال للعباس رضى الله عنه ان ابن اخيك اصبح في ملك عظيم فقال ليس

ذكر اسلام ابني سفيان وزوجته رضى الله عنها

ذلك ملك وانما هو نبوة قال اوذاك * ومثل هذا لا يكون كلام من حسن
اسلامه ثم ذكر حديث عبد الله بن ابي بكر رضى الله عنهما (ان اميمة بنت
بشر فرت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي مسلمة وزوجها كافر مقيم
بارض الكفر فلما انقضت عدتها زوجها رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم سريلا بن حنيف ثم قدم زوجها بعد ذلك مسلما فلم يرد اليه) وفي هذا
دليل ان الفرة وقعت بينهما بتباين الدارين وبه يستدل محمد رحمه الله تعالى
على وجوب المدة على المهاجرة وابو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا يرى على
المهاجرة المدة وجماها في ذلك كالمسيية لان وقوع الفرة في الموضعين كان
بتباين الدارين حكما وليس في الحديث انها اعتدت بامر رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم وذكر عن سعيد بن جبير (قال اذا لحقت المرأة بارض الحرب
فلا تمتد بها في نسائك - وبه نأخذ فنقول اذا لحقت مرتدة عن الاسلام
او كانت ذمية فلهقت ناقضة للمهد فقد بان من زوجها لتباين الدارين حقيقة
وحكما حين صارت حربية ولكن لا عدة لها ههنا) لان المدة من حكم الاسلام
والحربية لا تخاطب بذلك بخلاف المهاجرة على قول محمد رحمه الله عليه وعند
ابي حنيفة رضى الله تعالى عنهما سواء في حكم المدة الا ان المهاجرة
اذا كانت حاملا فليس لها ان تزوج ما لم تضع حملها لا لوجوب المدة عليها
ولكن لان في بطنها ولدا ثابت النسب بمنزلة ام الولد اذا حبلت من مولاهما
فقد روى الحسن عن ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه انها ان تزوجت جاز
النكاح ولكن لا يقربها زوجها حتى تضع حملها - كي لا يكون ساقيا ماء زرع
غيره بمنزلة المسيية اذا كانت حاملا فتزوجها مولاهما *

(واذا تزوج الحربي في دار الحرب امرأة وابتها في عدة واحدة او عمتين

ثم اسلموا قبل ان يمس واحدة منهما فمندانى حنيفة رضى الله تعالى عنه ان كان تزوجهما في عقدة واحدة فنكاحهما فاسدا وان كان تزوجهما في عقدتين فنكاح الثانية فاسد) لان وجوب الاعتراض لمنى الجمع هاهنا بمنزلة نكاح الاختين * وعلى قول محمد رحمه الله نكاح الابنة صحيح في الوجهين ونكاح الام فاسد لان الحرمة بسبب الجمع لا يثبت في حقهم عنده قبل الاسلام كما في حق الاختين فكان نكاح البنت صحيحا تقدم او تاخر (وبعجرا المقدد الصحيح على الابنة تحرم الام وبعجرا المقدد على الام لان تحريم الابنة فلهاذا اصح نكاح البنت في الوجهين وبطل نكاح الام) وهذا لان حرمة المصاهرة نظير حرمة الرضاع والنسب وذلك ثبت في دار الحرب عند تقريره كما ثبت في دار الاسلام فهذا مثله *

﴿ وان ﴾ كان دخل بهما فنكاحهما باطل على كل حال بالاتفاق (لان الدخول بكل واحدة منهما يحرم الاخرى بسبب المصاهرة على التأييد) ﴿ وان كان دخل باحدهما دون الاخرى فعلى قول محمد رحمه الله تعالى ان كان دخل بالام بعد ما تزوج الابنة فنكاحهما باطل (لان العقد الصحيح على الابنة يوجب حرمة الام والدخول بالام يوجب حرمة البنت) *

﴿ وان ﴾ كان دخل بالام قبل ان يتزوج الابنة فنكاح الام صحيح (لان الدخول بها يوجب حرمة الابنة ثم العقد على الابنة بمد ذلك غير صحيح والعقد الفاسد على الابنة لا يوجب حرمة الام) *

(وان كان دخل بالابنة فنكاحها صحيح) لانه لم يوجد في حق الام الا مجرد العقد وذلك لا يوجب حرمة الابنة وعلى قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه وابى يوسف رحمه الله تعالى ان كان تزوجهما في عقدة فنكاحهما باطل

حرمة المصاهرة نظير حرمة الرضاع والنسب

ثم له ان يزوج التي دخل بها اما كانت او بنتا وليس له ان يزوج
 الاخرى لان الدخول بمن دخل بها محرم للاخرى اما كانت او ابنة
 (وان كان تزوجها في عقدتين فان كان تزوج الابنة اولاد دخل بها
 فنكاحها صحيح ونكاح الام باطل لاجل المصاهرة وان كان دخل بالام
 فنكاحها باطل لان العقد على الابنة كان صحيحا وذلك يوجب حرمة
 الام وقد دخل بالام وذلك يوجب حرمة الابنة * وان كان تزوج الام اولاد فان
 دخل بها فنكاحها صحيح وان دخل بالابنة بطل نكاحها جميعا لان العقد على
 الابنة لم يكن صحيحا المعنى الجمع والدخول بالابنة يبطل نكاح الام ثم له ان
 يزوج الابنة دون الام لان الوجود منه في حق الام مجرد العقد والعقد
 على الام لا يوجب حرمة الابنة فلماذا كان له ان يزوجها *

قال * (ولو تزوج الحربى امة وحره ثم اسلموا جاز نكاحهما في قول محمد
 رحمه الله) لان حرمة الجمع بين الامة والحره لم يكن ثابتا في حقهما عنده
 وبعد الاسلام الحال حال استدامة النكاح واستدامة النكاح على الامة
 والحره من حكم الاسلام ولم يذكر قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه في
 هذا الفصل وقيل الجواب هكذا على قوله لان حكم الخطاب انما ثبت في
 حقهم بعد الاسلام وقيل بل عنده يبطل نكاح الامة ويحمل كالجدد للعقد
 عليهما بعد الاسلام كما في حق الاختين *

قال * (واذا تزوج الحربى اربع نسوة في عقدة او عقدتين ثم سبي وسبين معه
 فملى قول محمد رحمه الله تعالى يختار اثنين منهن) لان ما زاد على الثنتين في حق
 العبد ينزلة الزيادة على الاربع في حق الحر وعلى قول ابى حنيفة وابى يوسف
 رحمهما الله تعالى يبطل نكاحهن جميعا ما هنا ما انه ان تزوجهن في عقدة واحدة

فمؤ غير مشكل لانه بمنزلة الحر يتزوج خمس نسوة في عقدة واحدة ثم يسلم
 ويسلمن معه وان كان تزوجهن في عقدة متفرقة فالفرق بين هذا الفصل وبين ما
 اذا سلم واسلمن معه ان هناك نكاح مازاد على الاربع ما وقع صحيحا بحكم
 الاسلام فاذا وجب الاعتراض بحكم الاسلام يتعين الفساد ما لم تقع صحيحا
 بحكم الاسلام وهاهنا نكاح الاربع وقع صحيحا بحكم الاسلام لانه كان
 حرا حين تزوجهن فلم يكن البعض بافساد نكاحها باولى من البعض فلهذا فرق
 بينه وبينهن *

(ولو تزوج حربى رضيعتين ثم ارضعتهما امرأة ثم اسلموا فهدا مالو كانتا اختين
 حين تزوجهما سواء على الخلاف الذى بينا) لانهما صارتا اختين قبل الاسلام
 بالرضاع *

(وان كانت انما ارضعتهما بعد ما اسلموا فهدا نكاحهما جميعا) وبه استدل
 ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه على محمد رحمه الله تعالى الا ان محمد يقول
 لما اسلموا قبل الارضاع فخالهم وخال مالو كانوا مسلمين حين تزوجهما سواء
 والمسلم اذا تزوج رضيعتين ثم ارضعتهما امرأة وقعت القرعة بينهما لان
 المفسد هو الاختية وجدفيهما جميعا بخلاف ما سبق *

(وكذلك لو اسلم الزوج وهم من اهل الكتاب ثم ارضعتهما امرأة) ولو كان
 زوج الحربى كبيرة ورضيعة وللكبيرة ابن فارضمت الصغيرة ثم اسلموا ففى
 قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه نكاحهما فاسد لانه صار جامعا بينهما بعدما
 صارتا اما وابنة فكانه تزوجهما ابتداء بعد الارضاع وفي قول محمد رحمه الله نكاح
 الابنة جائز لانه وجد المقد الصحيح على الابنة وذلك يوجب حرمة الام
 ومجرد المقد على الام لا يوجب حرمة البنت *

(ولو كان الارضاع بعد الاسلام بطل نكاحهما بالا اتفاق بمنزلة مالو تزوجهما بعد الاسلام) وكذلك لو اسلم الزوج ثم ارضعت الكبيرة الصغيرة فقد فسد نكاحهما) لان المخاطب بحرمة الجمع بين الام والبنت الزوج *
(ولو كانت الكبيرة اسلمت وحدها ثم ارضعت الصغيرة ففسد نكاحها والله يفسد نكاحها ويجوز نكاح البنت) لان الزوج حربي حين ارضعتها فكان هذا ومالو ارضعتها قبل اسلامها - واه *

(ولو كان الذي اسلم ابو الصغيرة ثم ارضعت الكبيرة الصغيرة فقد فسد نكاحهما جميعا) اما عند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه لا اشكال واما عند محمد رحمه الله فلان الابنة صارت مسلمة باسلام الاب فلا يجوز نكاحها مع امها بحكم الاسلام فبطل نكاحها لهذا المعنى وقد بطل نكاح الام بسبب العقد على الابنة فلهذا قال يفسد نكاحهما جميعا واوضح هذا بما لو تزوج رضية ثم طلقها ثم تزوج كبيرة فارضعت الصغيرة فان الكبيرة تحرم عليه لان الصغيرة صارت ابنة لها وقد كانت في نكاحه في وقت بمقد صحيح ومجرد العقد على الابنة يوجب حرمة مؤبدة في حق الام *

(ولو ان زوجين مستأمنين في دار الاسلام واسلم الزوج وهي من اهل الكتاب فارادت الرجوع الى دار الحرب لم يكن لها ذلك) لان بعد اسلام الزوج النكاح مستدام بينهما فهي مستأمنة تحت عسلم فتصير ذمية لان المرأة في المقام نائمة لزوجها بمنزلة مالو تزوجت بمسلم ابتداء * .

(وكذلك اذا صار الزوج ذميا) لان الذمي من اهل دارنا كالمسلم (فان جحدت ان تكون امرأته فالقول قولها وعلى الزوج البينة ولا يقبل عليها بالنكاح شهادة اهل الحرب) لان في زعم الزوج والشهود انها ذمية وشهادة اهل الحرب

على الذي لا تكون حجة *

(ولو كانت انكرت النكاح قبل ان يسلم الزوج او يصير ذمياً لم يقض القاضي عليهما بشيء وان اقام بينة من المسلمين انهما مستامنان فلا يقض القاضي بين المستامين بحقوق معاملة جرت في دار الحرب) لانها لم يلتزم احكم الاسلام وهو انما يزعم ان النكاح بينهما كان في دار الحرب فلهذا لا يقض بينهما باعتبار زعمه *

(ولو لم تكن المرأة كتائية فان القاضي يعرض عليها الاسلام فان اسلمت والافرق بينهما لانها تحت ولايته الا فيمكن من عرض الاسلام على الذي ياتي منها وبناء التفريق عليه ثم يكون لها ان ترجع الى دار الحرب بعد انقضاء عدتها لان النكاح غير مستقرها هنا بعد اسلام الزوج فان ابتداء العقد بينهما على هذه الصفة لا يجوز فلا تصير ذمية الا ان المدة تلزمها لحق الزوج المسلم فلا تمكن من الخروج قبل انقضاء المدة لاني لا ادري لعلها حامل وولدها مسلم باسلام ابيه فلهذا لا تمكن من الرجوع الى دار الحرب قبل انقضاء المدة *

(ولو لم يسلم زوجها ولكنه صار ذمياً فليس لها ان ترجع الى دار الحرب) لان النكاح بينهما مستقرها هنا فتصير ذمية تبعاً لزوجها *
(ولو كانت المرأة هي التي اسلمت فانه يعرض الاسلام على الزوج ويفرق بينهما اذا اتى وله ان يرجع الى دار الحرب) لان الزوج في المقام لا يتبع امراته *

قال (ولو ذهب الى دار الحرب قبل عرض القاضي عليه الاسلام فقد وقعت الفرقة بينهما بتباين الدارين حقيقة وحكما وهذه فرقة بغير طلاق والمرتد ليس

من اهل النكاح لان النكاح يتمد الملة ولا ملة للمرد وقد قررنا هذا في
 ﴿ شرح المختصر ﴾ *

ثم فرع * على فصل المهاجرة وقال (اذا طلقها زوجها وهو في دار الحرب لم يقع
 طلاقه عليها) اما عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه فلا نه لعدة عليها واما عند
 محمد رحمه الله تعالى فلا نه حربي ولا عصمة بين الحربي والمسلم وفي الحكم بوقوع
 طلاقه عليها اثبات معنى العصمة بينهما ولهذا قال محمد رحمه الله تعالى (ولو كان
 اسلم ثم طلقها وقع طلاقه عليها) لانها في عدته ويجوز الحكم بالعصمة بين
 المسلمين وان كان احدهما في دار الحرب وقاس هذا بالرمد الا لاحق
 بدار الحرب اذا طلق امرأته لم يقع طلاقه عليها وان كانت في عدة منه ولورجع
 مسلما او اسلم في دار الحرب ثم طلقها وقع طلاقه عليها لانها في عدته *
 (ولو كان الحربي دخل الينا بامان ثم طلق المهاجرة التي تمتد منه لم يقع طلاقه
 عليها) لانه حربي بمسك فكان حاله وحال مالهو كان في دار الحرب
 صورة سواء *

(الا ترى) ان امرأة حرة لو كانت تحت عبدا فاشتريه بمدمادخل بها فافسد
 النكاح وعليها العدة وان طلقها وهو عبد لها لم يقع طلاقه عليها) لانه لاعدمة
 بسبب النكاح بين المملوك وبين المالك (وان اعتقته او باعته ثم طلقها وقع
 طلاقه عليها) لانها في عدته *

(ولو كانت المهاجرة حاملا فلزوجهما في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ان
 يزوج اختها) لانه لاعدمة عليها (وانما لا يجوز لها ان تزوج بزوج آخر) لان في
 بطنها ولدت ثابت النسب فكان حالها كحال ام الولد اذا حبلت من مولاها وهناك
 للمولى ان يزوج اختها ولكن لا يوطأها حتى تضع (ا) حملها كيلا يصير جامعا

فساد نكاح الحرة التي تحت عبدا واشترت بمدمادخل بها
 ثم أصبحت ازايا مولاها حتى استأجرها

ماءه في رحم اختين فهذا مثله وكذلك الحكم في المسبية *
 ﴿ولو أسلم﴾ الزوج وخرج النساء وترك زوجته في دار الحرب فقد وقعت
 الفقرة بينهما بتبساين الدارين ولكنه ليس لها ان تزوج بزواج آخر اذا كانت
 حاملا وهذه لاعدة عليهم ولكن في بطنها ولد نابت النسب الا ان نسب ولدها
 لا يلزم الزوج الا ان تاتي به لاقل من ستة اشهر لا نهابات الى عدة تبين
 الدارين (١) فكان ذلك بمنزلة الطلاق قبل الدخول في الحكم *

﴿ولو أسلمت﴾ المرأة في دار الحرب ثم وقعت الفقرة بينهما بمضى ثلاث
 حيض فهذا في حكم المدة ومالو وقعت الفقرة بينهما بخروجها الى دار الاسلام
 سواء لان في الموضوعين قد وقعت الفقرة بينهما وهي حرة مسلمة مخاطبة بحكم
 الاسلام سواء كانت في دار الحرب او في دار الاسلام *

قال ﴿حربية أسلمت في دار الحرب ثم خرجت وزوجها معها اباما فهي
 امرأته حتى تحيض ثلاث حيض او يمرض عليه السلطان الاسلام) لانه
 من وجه كالذي فان السلطان يتمكن من عرض الاسلام عليه وهو في الحقيقة
 حربي حتى يتمكن من الرجوع الى دار الحرب فلكونه حربي اقنا
 الفقرة تقع بينهما بمضى ثلاث حيض ولكونه بمنزلة الذي من وجه قلنا يفرق
 بينهما بعد ابراء الاسلام وباي الوجهين وقعت الفقرة بينهما فليها ان تمتد ثلاث
 حيض *

(ولو طلقها في المدة وقع عليها طلاقه) لانه معها في دار الاسلام وقد بينا انه
 كالذي من وجه *

﴿الآرى﴾ انه لو خلعها قبل ان يفرق بينهما السلطان ثم طلقها في المدة ثلاثا
 او طلقها قبل الخلع ثلاثا وقع طلاقه عليها فكذلك بعد التفريق بينهما لان تلك

فرقة بطلاق (وهذا بخلاف ما لو خرجت وحدها ثم خرج الزوج بعدها
مستأمنافاه لا يقع طلاقه عليها) لان هناك قد بقي الزوج في دار الحرب
بعد خروجها فانقطعت العصمة بينهما وصار بحال يقع طلاقه عليها فلم يصر
من اهل دارنا بعد ذلك لا يلحقها طلاقه وهاهنا حين وقعت الفرقة كان هو
مهما في دار الاسلام فلم يكن في حاله من الحالات بحال لا يقع طلاقه عليها فلماذا
قلنا ما دامت في العدة يقع طلاقه عليها والله اعلم بالصواب

باب

تزوج الاسير والمستامن في دار الحرب

قال رحمه الله ويكره لامسلم ان يتزوج في دار الحرب كتابية منهم حرّة
كانت او امة هكذا نقل عن علي رضي الله عنه وهذا لانها بما بقي له نسل في
دار الحرب وفيه تمرّض ولده للرق فانها الوسييت وهي حبل منه صار ما في
بطنها رقيقا وورعها يتخلق اولاده باخلاق الكفار الا ان هذه الكراهة ليست
لمنى في عين النكاح في محله او شرطه فلا يمنع صحة النكاح بعد ان كان بشهود
مسلمين في قول محمد رحمه الله وفي قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه يستوى
ان كان الشهود مسلمين او كفارا هي معروفة (فان كان يخشى العنت على نفسه
فلا بأس بان يتزوجها) لان التحرر عن الزنا فرض ولا يتوصل اليه الا بالنكاح
وهو نظير ما لو تزوج امة لمسلم او ذمي في دار الاسلام فان ذلك مكروه له
الا ان يخشى العنت على نفسه فهذا مثله (ولو اسروا حرة مسلمة او ذمية
فلا بأس لهذا المسلم ان يتزوجها وان لم يخف العنت على نفسه) لانها حرة من
اهل دارنا ولم يملكوها بالاسترقاق فيجوز لامسلم ان يتزوجها برضاها في دارهم
كما يجوز في دارنا

(فان كانت امته فكذلك مكروه له الا ان يخشى الفتى على نفسه) لانهم
 بالاحراز ملكوها حتى لو اسلموا كانت امتهم فولده منها يكون عبدالم
 وفرق بين هذا وبين ما اذا تزوج فيهم بغير شهود فانه لا يجوز وان كان
 يخشى الفتى على نفسه وكذلك اذا لم يجد شهودا مسلمين على قول محمد
 رحمه الله تعالى لان النكاح اذ لم ينع هناك لانعدام شرط الجواز وهو الشهود وذلك في
 معنى منع لمنى في عين النكاح او لمنى في المحل بان كان لا يجد الامجوسية
 او وثنية وهناك لا يجوز له نكاح اسواء كان يخشى عليه الفتى او لا يخشى
 فلما هو المانع لما فيه من تريض ولده للرق وهو غير متصل بالنكاح شرطا
 ولا محلا فاذا ظهر ما هو الاولى بالاعتبار منه قلنا يجوز النكاح من غير كراهة *
 (وان كانوا اسروا مكاتبه او مدبرة او ام ولد ثم تزوجوها من هذا المسلم لم يحز
 ذلك) لانهم لم يملكوها بالاحراز ولا نكاح الابوي وولى المكاتبه مولاها *
 (فاذا اذن لها مولاها في التزوج بكتاب كتبه من دار الاسلام فلا بأس بان
 يتزوجها) لانها باقية على ملكه والكتاب ممن تأى كالخطاب ممن دنا *

(فان دخل مولاها دارهم بامان فلا بأس بان يطأ مدبرته وام ولده اذا خلاها
 ولم يكن الحربى وطئها) لانها باقية على ملكه *

(فان وطئها الحربى فليس لمولاها ان يطأها بعد ذلك) لان فيه اجتماع رجلين
 على امرأة واحدة في طهر واحد الا ان يترك الحربى وطئها فينشئ للمولى
 ان يطأها اذا استبرأ رحمها * فاما المكاتبه فليس له ان يطأها كما لم يكن له ذلك قبل
 الاسر لانها بالكتابة صارت كالخارجة عن ملكه *

(وكذلك لو زوجها اياه الحربى) لانها باقية على ملكه حقيقة فلا يثبت النكاح
 بينه وبينها بخلاف المدبرة وام الولد فهناك اذا زوجها الحربى منه جاز له

وطئها) لانه انما يطأها بالملك لا بالنكاح (والأرى) ان قبل الزوج كان
وطئها حلالا له *

(ولو اسروا امرأته وهي حرة او امة ثم دخل اليهم بامر فلان فلا بأس بأن يطأها
لبقاء النكاح بينهما) *

* فان قيل * هذا في الحرة صحيح وامافي الامة فهو غير صحيح لانها صارت
مملوكة لهم حتى لو اسلموا كانت لهم والمملوك سيج لمولاه فقد صارت بهذا
الطريق من اهل دار الحرب وبيان الدارين حقيقة وحكما موجب للفرقة
بينهما قلنا * لا كذلك فانها كانت من اهل دارنا لكونها مسلمة او ذمية وذلك
لا يتقضى بملكهم اياها بالا حرازا كالاتقضى بملكهم اياها بالشراء والادخال
في دار الحرب فكما لا يفسد النكاح بينهما هناك لا يفسدها هنا الا ان يكون
مولاه الحربى قد وطئها فحينئذ لا يحل للزوج ان يطأها حتى يستبرأها
بحيضة *

(وان كانت حرة فوطئها الحربى لم يكن لزوجها ان يطأها حتى تمتدبثلاث
حيض) لان ما كان من الحربى في معنى الوطى بشبهة فالتساويل الباطل منهم
معتبر بالتاويل الصحيح في الحكم *

(وعلى هذا لو وطئها الحربى ثم جاءت بولد فان جاءت به لاقل من سنتين منذ
وطئها الحربى فان نسب الولد ثبت من الزوج وان جاءت به لاكثر من
سنتين لم يثبت نسب الولد منه) لانها حرمت عليه بوطى الحربى اياها فيجعل
بمنزلة ما لو حرمت عليه بان طلقها تطليقة بائنة *

(ولو كانت المسيية امة لمسلم ثم دخل مولاه اليهم بامان فليس له ان يطأها)
لانهم ملكوها بالا حرازا فيكون هو واطئها ملك غيره لو فعل ذلك وذلك

لارخصة فيه بحال بخلاف ام الولد والمدة فان زوجها الحر في منه جاز النكاح وان كان ذلك مكرها للمسلم منزلة ما لوزوجه امة اخرى له مسلمة او كتابية (ولو ان حربيا (١) في دار الحرب من المسلمين تزوج امة من امانتهم فولدت له ولادانهم ظهر المسلمون على الذراري فالصغار من اولاده احرار مسلمون باسلام ابيهم لانهم كانوا عمو كين لمولى الام وقد قتل او هرب حين ظهر المسلمون على الدار فصاروا عرزين انفسهم عنمة المسلمين والمملوك المسلم للحر في اذا احرز نفسه عنمة الجيش كان حرا كلراغم *

(واما الكبار من اولاده فمردون) لانهم وصفوا الكفر بعد البلوغ (وقد كانوا مسلمين باسلام الاب فصاروا مردين ارقا من احرزهم رجلاهم او نساءهم لان مع ردتهم لا يتحقق احرار انفسهم على الموالى فلا يفتنون ويجهرون على الاسلام ولا يقتلون) لانه ما وجد منهم الاسلام بعد كمال حالهم بالبلوغ ومن ثبت له حكم الاسلام تبعه الابوين لا يقتل اذا بلغ مرد المني الشبهة وامامهم فهي في ثمن اخذها وان كان في بطنها ولد فهو رقيق مملوك لان مافي البطن جزا من اجزائها فيكون رقيقا بماله وان كان مسلما بماله * ولانه لا يتحقق منه احرار انفسه مادام مخفيا في بطنها *

(ولو كان تزوج حرة منهم والمثلة بحالهم انهم احرار الاول سواء الا في فصل واحد وهو ان الكبار من اولاده ما هانا احرار بخلاف الاول) لانهم انفصلوا من حرة فكانوا احرار احرارها ولكنهم مردون *

(فن كان منهم رجلا فهو لا يصير رقيقا بالسبي ومن كان منهم امرأة فقد صارت امة بالسبي وتجبر على الاسلام كما هو الحكم في المرتدات ولا يكون زوج المسلم اياها ما نالها) لانه في دار الحرب لو آمنها نصالح منه فكذلك بالدلالة

المملوك المسلم للحر في اذا احرز نفسه عنمة الجيش كان حرا كلراغم *

من ثبت له حكم الاسلام تبعه الابوين لا يقتل اذا بلغ مرد

(وليس الاولا دان بوالوا احدا ولا يعقل عنهم بيت المال ان بوالوا احدا) لان لهم عشيرة وهم قوم ابيهم فيعقلون عنهم ويرزقونهم ومن كان بهذه الصفة فليس له ان يوالى احدا (واو كانوا سبوا من دار الاسلام حرة مسلمة او ذمية ثم زوجوها من هذا العربي فهذا وما سبق سواء الا في خصلة واحدة لا تكون هي ولا مافي بطنها فإياها هنا) لانهم احرة من اهل دارنا فلا تملك بالسبي والاولى حرة حربية فملكك بالسبي *

(وان كانت امة مسلمة او ذمية مسلمة والمسئلة بحالها فالاولادها ارقاء هاهنا لا يمتقون بالسبي الصفار والكبار في ذلك سواء) لان حق المسلم الماسور منه قائم فيهم وذلك يمنع ثبوت العتق لهم بطريق المراجعة فقلنا ان وجد هم الماسور منه اخذهم قبل القسمة بغير شيء وان وجد هم بعد القسمة اخذهم بالقيمة *

(فان كان الماسور منه ذميا اجبر على بيعهم بعد ما ياخذهم) لان الصفار منهم مسلمون باسلام ابيهم والذمي يجبر على بيع العبد المسلم اذا حصل في ملكه والكبار منهم مردون وللمرتد حكم الاسلام في هذا الفصل لكونه مجبر على العود الى الاسلام (ولو كانت امة الماسورة من دار الاسلام لم يزوجه المسلم ولكن مولاهما الحربي وطئه فولدت له اولاد اثم ظهر المسلمون على الدار فهي حرة بلا سبيل عاينها) لانهم مسلمة او ذمية وقد صارت ام ولد للحربي فاذا سقط حق الحربي عنها كانت حرة (واولادها احرار بمنزلة ان كانت مسلمة او ذمية) لانهم صاروا محريزين انفسهم بمنعة المسلمين (ولهم ان يوالوا من احبوا) لان اباهم لا ولاء له هاهنا ولا عشيرة بخلاف ما سبق (فان كبروا كفارا محاريين للمسلمين قلنا ان كانت امهم مسلمة فهم مردون لانهم كانوا مسلمين تبعها

(فإذا بلغوا مرتدين أجبروا على الاسلام وكأثوا أحرارا وإن كانت أمهم ذمية فهم فيهم أجمعون) لأنهم كانوا من أهل الذمة تبعها لها وقد صاروا ناقضين للعهد حين حاربوا المسلمين *

(فإن قال الماسور منه أنا أحق بالامه لأنها أسرت من يدي وملكي لم ياتفت إلى قوله) لأن الحربي كان ملكها حتى لو أسلم عليها كانت له وقد استولدها فلا يبقى للمالك القديم فيها حق الاخذ بحال (الآرى) أن الحربي لو كان اعتقها تفدعتة فيها فكذلك إذا استولدها *

(ولو كان مولاه القديم أعاز وجهها من الحربي والمسئلة بحالها فالامه وأولادها للماسور منه هاهنا) لأنها إنما ولدت من زوج لا تنصير به أم ولد وقيام حق الماسور منه فيها وفي أولادها يمنع ثبوت العتق لهم بطريق المراجعة والأحرار بمنعة المسلمين فلهذا كان له أن يأخذهم قبل القسمة بغير شيء وبعددها بالقيمة ومن كبر من أولادها فكان على دين أبيه *

(فإن كانت هي مسلمة فهي مجبرة على الاسلام) (١) لأنه كان مسلما تبعها لها * (فإذا بلغ كافرا كان بمنزلة المرتد وإن كانت ذمية لم يجبر هـ هذا الولد على الاسلام) لأنه مولود بين كافرين في دار الحرب *

(ولو كانت الماسورة حرة والمسئلة بحالها فهي وأولادها أحرار لا سبيل عليها) لأنها حرة من أهل دارنا والأولاد يتبعون الأم في الرق والحرية وقد عرفت الجواب أنه الولد يتبع خير الأبوين ديناً في حكم النكاح والذبيحة حتى إذا كان أحد هـ من أهل الكتاب كان الولد مثله بمنزلة ما لو كان أحد الأبوين مسلماً كان الولد مسلماً تبعاً له *

(١) كذا في النسخ ولا ارتباط بين المتن والشرح فله سقط بعض العبارة ١٢ م

(ومن بلغ منهم كافرا فالحكم فيه ما هو الحكم فيما سبق من الفرق بينهما اذا كانت المرأة مسلمة او ذمية) والفرق بين الرجال والنساء في حكم الاسترقاق كما هو الحكم في المرتدين * والله الموفق *

باب

آيات النسب من اهل الحرب من السبايا

* قال رحمه الله * (ولو ان اهل الحرب سبوا مسلمة حرة او مملوكة او ذمية حرة او مملوكة فاشتراها من السبايا رجل منهم فاستولدها ثم اسلم اهل الدار او صاروا ذمة فان كانت مسلمة او ذمية حرة في الاصل فهي حرة على حالها) لان الحرية المتأكدة في دارنا لا ناقض لها واولادها احرار بطريق التبعية لها (والنسب ثابت من المشتري) لانه وطئها على وجه الملك بشبهة فتاويلهم الباطل بمنزلة التاويل الصحيح في الحكم (ولا صداق عليه لها) لان المستوفى بالوطي في حكم جزء منها وقد كان حريا حين استوفى ذلك الجزء فلما لا يفرم شيئا اذا استهلكها لا يفرم بوطئها ايها شيئا ايضا *

(وان كانت مدبرة او ام ولد في الاصل فهي مردودة على مولاهما) لانهم لم يملكوها بالا حراز (واولادها احرار) لانهم كانوا مسلمين تبعها لهما ان كانت مسلمة وذميين تبعها لهما ان كانت ذمية ولان هذا بمنزلة ولد المفرور على ما بينا ان المشتري استولدها بتاويل الملك وولد المفرور حر ثابت النسب من ابيه الا انه ليس على الاب من قيمة الاولاد هاهنا شيء للطريق الذي قلنا في العرفي الفصل الاول فهذا لان المشتري كان محاربا حين استولدها وذلك يمنع وجوب الضمان عليه باستهلاك جزء منها فكذلك اذا صار مستهلكا للولد بحكم الفرور * فان قيل * المفرور اما يضمن قيمة الولد وقت الخصومة وعند

الخصوصية القوم مسلمون او اهل الذمة * قلنا نعم * ولكن انما يضمن وقت
الخصوصية بسبب الاستيلاء المتقدم وذلك السبب تحقق منه حين كان حربيا
غير موجب للضمان عليه فلا يجب الضمان بمذلك وان اسلموا *
(وان كانت مكتوبة فالجواب فيها وفي اولادها انها زمة مكتوبة على حالها) لان
المكتوبة لا تملك بالاسر واولادها احرار بحكم الفرور وليس على الاب من
المقرول من قيمة الاولاد شيئا * لما قلنا ولم يبق آخر وهو انه لو غرم قيمة الولد
ها هنا انما يغرم لها وهي انما تسمى لتحصيل الحرية لنفسها واولادها ففي هذا
تحصيل بعض مقصودها *

(وان كانت امة والمسئلة بحالها فهي ام الولد لمن استولدها واولادها احرار)
لانهم ملكوها بالاحراز وقد ملكها المشتري منهم بالشراء فصح استيلاؤه
ثم تقرر ملكه فيها بالاسلام فكانت ام ولد له (وان كان المستولد ذمة للمسلمين
فكذلك الجواب الا انها تخرج الى العتق بالسماحة) لانها مسلمة والمسلمة
لا تترك في ملك الذمي وقد تمذرا خراجها من ملكه بالبيع لاجل الاستيلاء
فيجب اخراجها من ملكه بطريق الاستسماة في قيمتها والحكم في المرتدين
اذ اغلبوا على دارهم وفي اهل الذمة اذا انقضوا المهد وغلّبوا على دارهم بمنزلة الحكم
في اهل الحرب في جميع ما ذكرنا *

(وكذلك الحكم في اهل البني اذا كانوا اسبوا من اهل المدل في جميع هذه
الفصول على ما ذكرنا) لان التاويل الفاسد في حق اهل البني اذا انضم الى المنمة
كان بمنزلة التاويل الصحيح في الحكم *

(والا صل فيه حديث الزهري قال وقعت الفتنة واصحاب رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كانوا متوافرين فانفقوا على انه لا نفود في دم استحل بتاويل

القرآن ولا حد في فرج استحل تساوى القرآن ولا ضمان في مال استحل
بتاويل القرآن الا ان يوجد الشيء بينه فيرد على اهله ولهذا قلنا هاهنا اذا كانت
المسئلة وجب ردها على مولاه اذا تاب اهل النبي بخلاف ما سبق لانهم
ما ملكوها ولم تصر هي ام ولد لمن استولدها واهل الحرب ملكوها بالا حراز
فصارت ام ولد لمن استولدها *

(ولو ان قوما من نصوص المسلمين غير المتاولين اخذوا النساء والمسئلة بحالها
فقول لا حكم للمنة اذا تجردت عن التاويل كما لا حكم للتاويل اذا تجردت عن
المنة قالوا طي بهذا الطريق يكون زانيا مستوجبا للحد ودو لا يثبت نسب
الولد منه اصل بظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر *
ثم الولد يكون تبعا للام على صفة امه مملوك لمن هو مالك للام بخلاف جميع ما سبق
واوضح هذا الفرق بالاستملاك قال (الآرى انهم لو استملكو الاموال هاهنا
كانوا اضا من بخلاف ما سبق ذكره) وقد ذكر بعد هذا باقداستقصينا شرحه
بما املينا من شرح الزيادات * والله اعلم *

باب

الحدود في دار الحرب

* قال رحمه الله تعالى قد بينا في المبسوط (ان المسلم اذا ارتكب شيئا من الابواب
الموجبة للمقوطة في دار الحرب فانه لا يكون مستوجبا للمقوطة لانعدام
المستوفي فانه لم يكن تحت ولاية الامام حين باشر ذلك ولو ارتكب ذلك
في المسكر فليس لامير السرية ان يقيم عليه الحد ايضا) لانه لم يفوض اليه
اقامة الحدود وانما فوض اليه تدبير الحرب *

(الا ان يكون الخليفة غزا نفسه او امير المراق فحينئذ لانه يقيم الحد في

لا يثبت نسب الولد من الزنا ويكون الولد تبعا للام

باب الحدود في دار الحرب

عسكره كما يقيم في دار الاسلام واستدل على انه لا يقام الحدف في دار الحرب
(الحديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه - فانه كتب الى عماله ان لا يجلدن امير
الجيش ولا سرية احد حتى يخرج الى الدرب قافلا لئلا يلحقه حمية
الشیطان فيلتحق بالكفار)

(وهكذا نقل عن ابي الدرداء رضي الله تعالى عنه انه كان ينهى ان يقام
الحدود على المسلمين في ارض المد ومخافة ان تلحقهم الحمية فيلحقوا بالكفار فان
تاوا تاب الله عليهم والا كان الله تعالى من ورائهم)

(ثم ذكر عن عطية بن قيس الكلبي ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
قال اذا هرب الرجل وقد قتل اوزني او سرق الى المدون ثم اخذ امانا على نفسه
فانه يقام عليه ما فر منه واذا قتل في ارض المد واوزني او سرق ثم اخذ امانا
لم يقم عليه شيء مما احدث في ارض المد) فهو الاصل لما اثار حرمهم الله تعالى في
اعتبار المواضع التي يرتكب فيها السبب الموجب للحد.

وقد بينا في البسوط ان المستامن في دارنا اذا ارتكب شيئا من الاسباب الموجبة
للمقوبة فانه لا يقام عليه الا ما فيه حق الديار من قصاص او حد قذف
وقول ابي يوسف رحمه الله في ذلك معروف انه يقام ذلك كله عليه الاحد
المختار في حق اهل الذمة والله اعلم.

﴿ باب ﴾

﴿ ما يجب من النصرة للمستامين واهل الذمة ﴾

قال الشيخ الامام رحمه الله تعالى (الاصل انه يجب على امام المسلمين ان ينصر
المستامين ماداموا في دارنا وان ينصفهم ممن يظلمهم كما يجب عليه ذلك في حق
اهل الذمة لانهم تحت ولايته ماداموا في دار الاسلام فكان حكمهم حكم

باب ما يجب من النصرة للمستامين واهل الذمة

اهل الذمة (الا انه لا يجب القصاص على الذي يقتل المستامن ولا على المسلم
لا نعدام المساواة بينهما في حق صفة الحقن وعليه يبتنى حكم القصاص فاما
المستامن اذا قتل مستامنا في دارنا فعليه القصاص وبسبب وفه وارث المقتول
اذا كان معه وكذلك اذا قطع طرفه فعليه القصاص بوجود المساواة بينهما
في صفة الحقن) * فان قيل * فقد بقى في دم المستامن شبهة الاباحة لانه محارب
ممكّن من الرجوع الى دار الحرب وذلك مانع من وجوب القصاص عليه بقتله
على كل حال قلنا * لا كذلك فان هذه الشبهة اءتت بظهور في حق من يمتد ذلك لا
في حق من لا يمتدده وكما ان معنى المحاربة مبيح ففسد الكفر مهدر بدليل ان
النساء والصبيان من اهل الحرب لا يضمن قاتلهم شيئا من كفارة ولا دية لوجود
المهدر *

(ثم الذي اذا قتل ذميا يلزمه القصاص بالانفاق) لانه لا يمتد كون كفره
مهذرا فلم يورث ذلك شبهة في حقه فكذلك معنى المحاربة فيما بين المستامين
لا يورث شبهة في حقه ولكن لتحقيق المساواة بينهما في صفة الحقن
يجب القصاص على بعضهم بقتل البعض سواء كانوا من اهل دار واحدة
او من اهل دارين) لان وجوب القصاص باعتبار ان على امام المسلمين
نصرهم ماداموا في دارنا وفي هذا لا فرق بين ان يكونوا من اهل دار واحدة
او من اهل دارين *

(ولو كانوا اهل منعة دخلوا اليها بامان ليجتازوا الى لوز اخرى
فيقاتلوا اهلها ثم اغار عليهم في دار الاسلام اهل حرب آخرين فاسروهم فليس
علينا نصرتهم وان قدرنا على ذلك بخلاف اهل الذمة) لان اهل الذمة صاروا
أمناداروا قد التزموا احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات (فيجب على الامام

نصرتهم كما يجب عليه نصرة المسلمين فاما المستامنون فهم من اهل دار الحرب
الا انهم للعالم في دارنا بامان وانما يجب علينا نصرتهم ودفع ظلم من هو من اهل
دارنا عنهم والذين ظلموهم هناك ليسوا من اهل دارنا ولا تحت ولايتنا
فلا يجب علينا دفع ظلمهم عنهم) وهذا لان لدار الاسلام دار امادية وهي
دار الحرب فمن هو من اهل دار الاسلام انما يتمكن من المقام فيها بدفع ظلم اهل
دار الممادية عنه فاما من ليس من اهل دارنا فهو انما دخل دارنا مجتازا اولي قضى
حاجته ثم ليمودالى داره ففى تحصيل هذا المقصود لا حاجة الى دفع ظلم اهل
دار الممادية عنه وانما تحقق الحاجة الى دفع ظلم من فى دارنا عنه وما يثبت
من الحكيم باعتبار الحاجة فثبوته بحسب الحاجة *

(والدليل على الفرق ان الذين ظهروا على المستامين فاحرزوهم بدارهم لو اسلموا
كانوا عبيد لهم والذين ظهروا على اهل الذمة واحرزوهم لو اسلموا كانوا احرارا
وكذلك لو ظهروا عليهم مما اخذوا من المستامين فيكون لنا ملكهم عليهم
بالاحراز ولا يملك اهل الذمة عليهم بالاحراز بل يكونوا احرارا يرده عليهم
اموالهم قبل القسمة بغير شئ وبعد القسمة بالقيمة) فمرقنا ان اهل الذمة فى
وجوب القيام بنصرتهم كالمسلمين بخلاف المستامين *

(والذى يقرر ما قلنا ان الذين ظهروا على اهل الذمة لو مروا باهل منعة من
المسلمين فى دار الحرب كان عليهم ان يقوموا باستنقاذ اهل الذمة من ايديهم
لا يسعهم الا ذلك بمنزلة ما لو وقع الظهور على المسلمين ولو كانوا انما ظهروا على
المستامين فى دارنا ثم مروا بهم على قوم ممتنعين من المسلمين فى دار الحرب لم يكن
عليهم القيام باستنقاذهم من ايديهم) *

(ولو كانوا فى امان من اهل الحرب لم يكن لهم ان ينقضوا الهدلا مستنقاذ

المستأمنين من أيديهم بخلاف أهل الذمة فهناك عليهم أن ينقضوا العهد ويقاتلوا
عن ذراري أهل الذمة كما يقاتلون عن ذراري المسلمين وإنما حال المستأمنين في
دارنا كحال الموادعين

(ولو أن الإمام وأدع أهل بلدة من أهل الحرب بمال أو بغير مال ثم قصدهم
مسلم أو ذمي بظلم فلي الإمام دفع ذلك عنهم * ولو أغار عليهم قوم من
أهل الحرب لم يكن على إمام المسلمين أن يدفع ظلمهم عنهم) فبه يتضح ما ذكرنا
من الفرق بين الموادعين وبين المستأمنين في دارنا في فصل وهو أنه (لو قتل
رجل من الموادعين رجلاً منهم في دار الموادعة لم يكن عليه القصاص *
ولو قتل المستأمن من مستأمننا في دارنا يجب عليه القصاص) لأن أهل
دار الموادعة ملزمون بشيئنا من حكم الإسلام فلهم وأدعونا على أن
لا يجري عليهم أحكامنا فكانت دارهم دار حرب على حالها والقتل في
دار الحرب ليس بواجب للقصاص فاما المستأمنون فهم في دار الإسلام وحكم
الإسلام يجري عليهم ما داموا في دارنا فيمانيه حق العباد والقصاص بهذه الصفة
* قال * (ولو أن قوماً من أهل الحرب لهم منعة دخلوا دارنا بأمان فشرطوا
عليان أن نمنعهم مما نمنع منه المسلمين وأهل الذمة فعملينا الوفاء لهم بهذا الشرط * إذا
أغار عليهم أهل الحرب فعملينا أن نقيم بدفع الظلم عنهم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم
المؤمنون عند شروطهم) وهذا لأن الالتزام بسبب الأمان التزام بالشرط
فينظر إلى الشرط كيف كان *

(وكذلك لو وأدعونا على مال معلوم بهذا الشرط فلي الإمام أن يفي لهم
بالمشروط عليهم أن قدر على ذلك وأن لم يقدر عليه فليس له أن يطالبهم
بشيء من مال المشروط عليهم) لأنهم التزموا ذلك بمقابلته الحامية فإذا عجز

عن حمايتهم لم يكن لئان ياخذهم شيئا من المال كالا ياخذ من ارباب
المواشي من المسلمين الزكوة ولا ياخذ من اهل الذمة الجزية والخراج
اذا كان ما جزا عن حمايتهم بان غلب عليهم اهل البنى *

(ولو كان المستامنون في دارنا قوما لا منعمة لهم والمسئلة بحالها على
الامام ان يدفع عنهم من الظلم ما يدفعه عن اهل الذمة حتى اذا ظهر اهل
الحرب عليهم ثم ظهر عليهم المسلمون ردوهم احرارا وان كانوا اخذوا
اموالهم فوجدوا ذلك في الغنيمة قبل القسمة ياخذونه بغير شيء وبعد القسمة
بالقيمة بخلاف ما سبق لان هؤلاء في منعة المسلمين والحريه المتاكدة بمنعة
المسلمين لا تتقض بالقهر *

(و كذلك المال الماخوذ من منعة المسلمين لا يبطل حق المالك القديم
عنه وفي الاول هم كانوا امتنعتهم بمنعتهم لا بمنعة المسلمين) وقد بينا انهم
اهل حرب وان كانوا في امان من اهل حربهم متاكدة بمنعة المسلمين
فلهذا كان الحكم فيهم ما بينا *

(ولو ان الذين ظهر واعليهم من اهل الحرب في هذا الفصل مروا بهم على
منعة للمسلمين في دار الحرب كان عليهم القيام بنصرتهم وتخليصهم من ايديهم
كما في حق اهل الذمة بخلاف ما سبق) والله اعلم *

باب

في دخول الامام دارا الحرب مع العسكر اذا دخل معه عسكر من اهل
الحرب بامان *

(ولو ان الامام دخل دار الحرب مع العسكر فدخل معه عسكر من اهل الحرب
له منعة بامان فان كانوا دخلوا بغير امر الامام ثم قاتلهم قوم من المشركين فليس

باب دخول الامام دار الحرب مع العسكر اذا دخل معه عسكر من اهل الحرب بامان

على الامام ولا عليهم نصرتهم الا ان يشاءوا ذلك) لان المسلمين بالامان
المطلق التزموا ترك التعرض لهم وماللتزموا الدفع عنهم *

(وان كان الامام امرهم ان يدخلوا المنفعة المسلمين من القتال معهم او التجارة
او لداواة الجرحى فلهيهم نصرتهم) لانهم حين امرهم بالدخول لمنفعة المسلمين
فقد التزم حفظهم على الوجه الذي يحفظ المسلمين وعليه القيام بنصرة

المسلمين اذا قصدهم العدو وعلى هذا قل في الفصل الاول اذا اخذهم اهل

الحرب فاحرزوهم ثم ظهر عليهم المسلمون كانوا فيا وفي الفصل الثاني كانوا

احرارا على حالهم (ولو كذلك احرزوا متاعهم ثم وقع في الغنيمة لم يرد عليهم في

الفصل الاول ويرد عليهم في الفصل الثاني قبل القسمة بغير شيء وان اسلم اهل

الحرب الذين اسروهم كانوا عبيدا لهم في الفصلين) وهذا مشكل في الفصل الثاني

فان المسلمين لو ظهروا عليهم كانوا احرارا كما بينا فلي هذا ينبغي اذا اسلم

الذين اخذوهم ان يكونوا احرارا ايضا كما لو اسروا المسلمين او اهل الذمة ثم

اسلموا ولكن الجواب ان نقول هذا حكم ثبت باعتبار التزام الامام فاما يظهر

في حق الامام وفي حق من كان تحت ولايته حين التزم والذين اسلموا

ما كانوا تحت ولايته يومئذ وقد ملكوهم بالاحراز فاذا اسلموا كانوا عبيدا لهم

لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اسلم على مال فعوله *

(وان لم يامرهم الامام بالدخول ولكنهم سألوه ان يدخلوا ليتجروا مع العسكر

خالفهم كحال الفريق الاول) لانهم دخلوا المنفعة انفسهم والامام بمجرد الاذن

لا يكون ملتزما نصرتهم كما لا يكون ملتزما ذلك بمجرد الامان *

(والذي دخل من المسلمين دار الحرب بامان فلهيهم ان لا يندبرهم وان لا ياخذ

شيئا من اموالهم بغير رضاهم) لانه التزم الوفاء لهم بحسب ما يفون له بخلاف

الاسير فيهم *

(ثم كما لا يجوز للمستامن ان يقتلهم او ياخذ مالهم بغير رضاهم لا يجوز له ان يامر الاسير بذلك) لان فعل المأمور من وجه كانه فعل الامر وان كان المستامن مفتيا فاستفتاه الاسير يحل لي ان اقتلهم وَاخذ مالهم فله ان يفتيه بذلك) لان في الافاء بيان حكم الشرع وليس فيه من معنى الامر شيء وهو بمقتضى الامان ما التزم الامتناع من بيان احكام الشرع (الآرى) ان المحرم ليس له ان يقتل الصيد ولا ان يامر به الحلال ثم لو كان مفتيا فاستفتاه حلال يحل لي قتل الصيد مطلقا كان له ان يفتيه بذلك * فمر فنان الافاء ليس بامر *

(ولو ان قومامن اهل الحرب وادعوا المسلمين بخراج معلوم كل سنة على ان لا يجري المسلمون عليهم احكامهم وعلى ان ينعوهم من عدوهم ثم ظهر عليهم قوم من اهل الحرب ففسبوا النساءهم وذرا ربهم ثم استنقذهم المسلمون بعد ذلك فان كان الاستنقاذ في سنى الموادة ردوهم احرارا كما كانوا وان كان بعد انقضاء سنى الموادة كانوا في المسلمين) لانهم التزموا نصرتهم في سنى الموادة لا بعد ما وعليهم الوفاء بما التزموا خاصة *

(وعلى هذا لو وقع الظهور على اموالهم ثم وقعت في الغنيمة فان كان بعد انقضاء سنى الموادة لم يجب رد شيء من ذلك عليهم وان كان في سنى الموادة فان وجدوها قبل التهمة اخذوها بغير شيء وان وجدوها بعد التهمة اخذوها بالقيمة ان احبوا كما هو الحكم في اموال اهل الذمة ولو اسلم اهل الحرب في سنى الموادة او بعد ما لم يكن عليهم رد شيء من اموالهم ولا من ذرا ربهم) لان حكم التزام الامان بالموادة لم يثبت في حقهم اذ لم يكونوا تحت ولايته يومئذ

(ثم في كل موضع ذكرنا اوان العدو قاتلهم في سني المودة وعجز الامام عن نصرتهم فليس له ان ياخذ شيئا من الخراج المشروط ولو كان اخذ كان عليه ان يرد عليهم ما عطوه الا ان استنفذ ذلك من ايديهم في سني المودة فاما اذا سلم الذين قهرهم فلي الامام رد ما اخذ منهم ايضا لما بيناه انما اخذ الخراج على النصرة فاذا عجز عن النصرة حسا او حكما كان عليه رد ما اخذ منهم) والله الموفق *

باب

بيان الوقت الذي يتمكن المستامن فيه من الرجوع الى اهله والوقت الذي لا يتمكن فيه من الرجوع *

* قال رضي الله تعالى عنه * (قد بينا ان المرأة تابعة للزوج في المقام والزواج لا يكون تابعا لمرأته فاذا تزوجت المستامنة في دارنا مسلما او ذميا صارت ذمية لا يتمكن من الرجوع الى دار الحرب بخلاف المستامن اذا تزوج ذمية وعلى هذا لو دخل رجل مع امرأته اليانابا مان ثم صار الزوج ذميا فليس له ان يرجع الى دار الحرب وكذلك لو اسلم وهي من اهل الكتاب) لان النكاح بينهما مستقر بعد اسلامه (بخلاف ماذا اسلم وهي مجوسية فالنكاح هاهنا غير مستقر بينهما فاما اذا فرق بينهما بعد عرض الاسلام عليها او بعد مضي ثلاث حيض كان لها ان ترجع الى دار الحرب وبوقوع الفرة هاهنا بعض ثلاث حيض بين انهما لم تصر ذمية) لانها لو صارت ذمية لم تقع الفرة باباء الاسلام بغير قضاء القاضي كما لو كانا ذميين في الابتداء *

(وعلى هذا لو تزوج مستامن مستامنة في دارنا ثم صار الرجل ذميا كانت ذمية مثلها) لان النكاح الذي باشره في دار الاسلام لا يكون دون نكاح

باب بيان الوقت الذي يتمكن المستامن فيمن الرجوع الى اهله والوقت الذي لا يتمكن فيه من الرجوع
المرأة تابعة للزوج في المقام والزواج لا يكون تابعا لمرأته

بأشراه في دار الحرب *

(و كذلك لو دخل أحد الزوجين اليها بامان ثم تبعة صاحبه بامان) لان

النكاح بينهما قائم فلم يتباين بهما الدار حكما *

(وان دخل احدهما قبل صاحبه بامان فهذا هو الدخول معافيا ذكرنا من

التفريع سواء فان كانت المرأة هي التي اسلمت في جميع هذه الفصول فللزواج

ان يرجع الى دار الحرب الا انها ان طالبت بالصداق ان كان زوجها في

دار الاسلام فلها ان تمنعه من الرجوع حتى يوفيه امهرها وان كان زوجها

في دار الحرب فليس لها ذلك وهذا بناء على اصل معروف ان المستامن لا يطالب

بموجب المعاملة الموجودة منه في دار الحرب وهو مطالب بموجب المعاملة

الموجودة منه في دار الاسلام ووجوب الصداق بمقتد النكاح فاذا كان اصل

المقدي دار الحرب فليس لها ان تطالبه بموجبه في دار الاسلام) لانه مستامن

على حاله * وان كان اصل المقدي دار الاسلام كان لها ان تطالبه بموجبه في

دار الاسلام ونحوه لاجله *

(ولو اسلم الزوج وهي كناية ثم انكرت اصل النكاح بينهما فاقام الزوج بينة

من المسلمين او من اهل الذمة على اصل النكاح او على اقرارها به في دار الحرب

لم يثبت القاضي الى هذه البينة) لانها مستامنة في الظاهر فانها منكرة للنكاح

والقول قول المنكر وباعتبار النكاح تصير ذمية فهذه بينة تقوم على مستامنة

لمعاملة كانت منها في دار الحرب والقاضي لا يقبل البينة في ذلك عليها * فان

قيل * الشهود يشهدون عليها انها قد صارت ذمية لكونها تحت مسلم او ذمي

فينبغي ان يقبل القاضي البينة لاثبات هذا الحكم * قلنا * هذا الحكم انما ثبت

ضمننا بثبوت الحكم المشهود به وهذه البينة ليست بحجة للقضاء بما هو

الاصل وما ثبت ضمنا للشيء فثبوته بثبوت الاصل وهو نظير المشتري للجارية اذا ادعى على البائع انها منكوحه فلان الغائب واراد اقامة البينة ليقضي القاضي عليه بالرد بالعيب لم يسمع القاضي منه هذه البينة قبل حضور الزوج لهذا المعنى *

(وان اقام الزوج عليها البينة انها اقرت بالنكاح في دار الاسلام قبل القاضي بيته ومنه ما من الرجوع الى دار الحرب بمنزلة ما اقرت به بين يدي القاضي) لانهم يشهدون باقراره كان منها في دار الاسلام * فان قيل * كان ينبغي ان لا يقبل هذه البينة ايضا لان السبب المزمع للعقد ليس هو الاقرار بل السبب المزمع هو العقد لا الاقرار وانما كان ذلك في دار الحرب بمنزلة ما ادعى مسلم عاها ديننا سبب معاملة كانت في دار الحرب واقام البينة على انها اقرت في دار الاسلام بالمعاملة التي كانت بينهما في دار الحرب فان القاضي لا يقبل هذه البينة * قلنا * الفرق بينهما ظاهر فان النكاح مستدام بين الزوجين ومن الاحكام ما يتعلق باستدامته كالنفقة فانها تجب شيئا فشيئا فاقرارها به في دار الاسلام بحمل بمنزلة ابتداء المعاملة في بعض الاحكام بخلاف المداينة (الآثرى) انها لو تزوجت زوج آخر في دار الاسلام واقام الزوج الاول البينة على اقرارها بالنكاح له في دار الاسلام قبل ان تزوج بالزوج الثاني الم يكن القاضي يفرق بينهما وبين الثاني * (ارأيت) * لو كانت المرأة هي التي خاصمت في النفقة او زعمت انه طلقها ثلاثا واقامت البينة عليه بذلك اما كان القاضي يقبل منها هذه البينة هذا كله لا بد من القول به للنفقة الذي بينا *

(واذا اطال المستامن المقام في دارنا تقدم اليه الامام في الخروج ويوقت له في ذلك وقتا ولا يبرهقه على وجهه يؤدي الى الاضرار به) لانه ناظر من

الجانين فكما يمنه من اطالة المقام بغير خراج نظر امنه للمسلمين لم يرهقه في التوقيت نظر امنه للمستأمن *

(فان اشترى ارضا من ارض الخراج او من ارض العشر فزرعها فوجب عليه فيها خراج او عشر اخذ ذلك منه واخذ منه خراج رأسه ايضا) وانما ينشأ هذه الفصول على قول محمد رحمه الله تعالى فان عنده اذا اشترى الكافر ارضا عشرية بقيت عشرية على حالها نعم ظن بعض اصحابنا رحمهم الله تعالى انه انما يصير ذميا باعتبار ما باشر من الصنع وهو شراء الارض الخراجية فانه دلالة الرضاء بالانعام الخراج وليس كذلك فان هذا الحكم في الارث والشراء سواء وفي الميراث يدخل في ملكه بغير صنعه شاء او ابى ولكن انما يصير ذميا اذا وجب عليه خراج ارضه بان زرعا او تمكن من الزراعة حتى يتمكن من الرجوع الى دار الحرب بعد شراء الارض قبل التمكن من الانتفاع بها او كان المعنى فيه ان خراج الرأس في حكم التبع بخراج الارض فان ولاية المان للامام بعد فتح البلدة عنوة باعتبار منفعة خراج الارض لا باعتبار منفعة خراج الرأس لان ذلك غير مستدام فانه يسقط عن الذمي بموته واسلامه فمر فنان الاصل خراج الارض وثبوت التبع بثبوت الاصل فاذا لم يزرعه خراج الارض لزمه خراج الرأس تبعاً فان استأجرها واقام حتى زرعا فاخذ منه الخراج كان ذميا ايضا وهذا غلط بين فان الخراج لا يجب على المستأجر وانما يجب على الآجر الا ان يكون مراده خراج المقاسمة وذلك جزء من الغراج بمنزلة العشر فيكون على المستأجر عند محمد رحمه الله تعالى كالعشر فاما خراج الوظيفة فدراهم في ذمة الآجر تجب باعتبار تمكنه من الانتفاع بالارض *

قال (وكذلك لو استأجر ارضا عشرية فاقام حتى زرعا) وهذا مستقيم ها هنا

ان اندراج الآجر على المستأجر وانما يجب على الآجر

فان العشر على المستاجر عند محمد رحمه الله تعالى والعشر والخراج كل واحد منهما مئونة الارض النامية فكما ان بوجوب الخراج عليه يصير ذمياً فكذلك بوجوب العشر عليه قلنا يصير ذمياً *

(ولو دخل حربى الينا بامان ومعه رقيق من اهل الحرب فاسلموا اجبر على بيعهم ولم يترك بخرجهم) لان حالهم في هذا لا يكون فوق حال الذى ولا يصير هو ذمياً بالاسلام لان المالك لا يكون سباً للمملوك في المقام كما لا يكون الزوج سباً لامرأته (فان قالوا نصر ذمة للمسلمين لم يلتفت الى ذلك) وهذا بخلاف المرأة فان لها ان تصير ذمة للمسلمين بدون للزوج وفي الموضعين لا يحصل للمسلمين منفعة الخراج اذ لا جزية على المرأة كما لا جزية على العبد ولكن الفرق ان المرأة حرة تستبد بمباشرة العقود فصحت منها مباشرة عقد الذمة فاما العبد مملوك لا يقدر على شئ فلا يصح منه مباشرة عقد الذمة لانه يعتمد المرأاة * قال: (ولو دخل حربى مع امرأته دارنا بامان ومعها اولاد صغار وكبار فاسلم احدهما فالصغار من الاولاد صاروا مسلمين تبعاً للذى اسلم منها واما الكبار منهم لا يكونون مسلمين ولهم ان يرجعوا الى دار الحرب ذكورا كانوا واناثا) لان معنى التبعية ينتهى بالبلوغ عن عقل ولا يكون للوالدين منهم من الرجوع الى دار الحرب كما لا يكون لهما منع سائر القربات من ذلك (ولو صار احدهما ذمياً كان الصغار من الاولاد ذميين تبعاً له) لان عقد الذمة فيه التزام احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات والصغير في مثل هذا تابع خير الوالدين *

(الا ترى انهم لو كانوا مجوسيين فتصرا احدهما كان الصغير نصرانياً يوكل ذبحته تبعاً له فكذلك اذا قبل احدهما الذمة كان الصغير ذمياً تبعاً له سواء كانت المرأة

هي التي قبلت الذمة والرجل (الآثرى) انهما لو كانا مسلمين فارتد الزوج وولحق
بالصغير دار الحرب ثم سبي لم يكن فينا وجعل حرام من اهل دارنا باعتبار حال امه
فهمذا قياسه (ولو ان غلاما صغيرا اخرج به اخوه او عمه بامان ثم اسلم الذي اخرجه
او صار ذميا فالغلام لا يكون تبعا له في ذلك ولكن يستأنى به حتى يبلغ فان شاء
رجع الى دار الحرب وان شاء التزم عقد الذمة فينا) لان الذمة خلف عن الاسلام
فبما يرجع الى الماملات والصغير لا يتبع اخاه في الاسلام فكذلك في حكم
الذمة وانما ادخله من ادخله بامان وذلك يمنع صيرورته من اهل دارنا حتى
يحكم له بالا سلام تبعا للدار بخلاف الصغير اذا سبي وليس معه احد ابو به
(ولو كان الذي اخرجه قال آمنوني على ان اصير ذمة لكم انا وهذا الغلام فآمنوه
على ذلك صار اذمين) لان لمن اخرجه ولا به حفظه فكان له ولا به عقد الذمة عليه
ايضا لما فيه من محض المنفعة للصغير وهو بمنزلة قبول الهبة والقبض في ذلك
(ولو ان جد الصبي اب ابيه ادخله اليه بامان ثم اسلم او صار ذميا فالجواب كذلك
سواء كان اب الصغير حيا او ميتا) وهذا بناء على ما ذكر في ظاهر رواية
الاصول ان الصغير لا يصير مسلما باسلام جده فاما على رواية الحسن عن ابى
حنيفة رضى الله تعالى عنه يصير مسلما باسلام جده كما يصير مسلما باسلام الاب
وانما يفارق الجد الاب في ظاهر الرواية في اربعة احكام - حكم الاسلام -
وحكم صدقة الفطر - وحكم الوصية لاقرباء فلان - وحكم جبر الولاة - وفي رواية
الحسن الجد كالاب في القبول كمالا والصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية فان
الصغير لو صار مسلما باسلام الجد لا يذوق لصا مسلما باسلام الجد الا على فيؤدى
الى القول بلزوم حكم الردة لكل كافر لانهم او لا دآدم ونوح عليهما السلام
(فان خرج بالصغير احد ابويه مستمنا بعد اسلام الجد او خرج

﴿ يفارق الجد الاب في ظاهر الرواية في اربعة احكام ﴾
﴿ لمستلاد الاطيف على الفرق بين الجد الاب ﴾

به اخوه كان له ان رده وليس للجدان بمنه من ذلك) لانه لا ولاية
للجد عليه باعتبار المخالفة في الدين فكان وجوده كعدمه والاخ ان رده الى
دار الحرب كما جاء به *

(ولو جاء اخوه ليا خذه فيرده وابوه حي لم يكن له عليه سبيل) ومراده اذا
كان الاب حيا مستامنا في دارنا لانه لا ولاية للاخ مع قيام الاب *

(و كذلك لو خرج عمه ليا خذه واخوه حي فآلم في حكم الولاية
كالا جنبي مع الاخ) * ولو خر جئت امه لتا خذه وابوه حي او قد
مات وله اخ فان كان الولد صغيرا لم يستغن عن امه كان لها ان تاخذه (لانها

احق بالحضانة ما لم يستغن عنها ولا تتكن من ذلك الابان رده الى دار الحرب
(فان كانت جارية فآلم تحض كانت الام احق بحضانتها فلها ان ردها) * وان كان
الغلام قد استغنى فليس لامه ان تاخذه والاخ احق به اذا كان الاب ميتا)

لان مدة الحضانة تنتهي في حق الغلام اذا اكل او شرب وحده (وكذلك ان
حاضت الجارية فليس للام ان ترجع بها ولكن الرأي اليها ان شاءت رجعت
وان شاءت صارت ذمية فان كانت الام قد تزوجت فليس لها ان ترجع
بالصغير) لان هذا الحق كان لها بناء على حق الحضانة وليس لها ذلك بعد

ما تزوجت (وان اسلمت الام او صارت ذمية فليس لاحد من اقرباء الصغير
ان يرجع به الى دار الحرب سواء كانت المرأة ذات زوج او لم تكن) لان

الصغير صار مسلما او ذميا تبعها لها فبوجود الزوج لها لا ينقطع معنى

التبعية وهو نظير ما قال اذا سبوا جميعا ثم اسلم احدا لا يوبن فان الصبي يصير

مسلمًا بآله وابن كان الذي اسلم منها مملوكا ليس له من امر الصغير شيء

فكذلك اذا كانت الام ذات زوج (ولو ان قوما من اهل الحرب دخلوا اليها

بأمان ثم أرادوا أن يخرجوا إلى دار حرب أخرى ليكونوا معهم يقتلون
 أهل الإسلام فلا ينبغي للمسلمين أن يمكنوهم من ذلك لأنهم بالأمان التزموا
 ترك التعرض لهم وتمكينهم من الرجوع إلى دارهم فقياماً بذلك كان
 لهم حق المنع مما يؤدي إلى الأضرار بالمسلمين (الآرى) أنهم لو جاءوا بأسلحة
 من دارهم فأرادوا إدخال ذلك دار حرب أخرى للبيع فيها كان لهم أن يمنعوا
 من ذلك وإن كانوا لا يمنعون من الرجوع بهم إلى دارهم فكذلك حال
 المقاتلة لأن آلة القتال في معنى الضرر دون المقاتل وكان المعنى فيه وهو أن
 بعض الأسلحة قد يكثر وجوده في دار الحرب ويعز وجوده في دار حرب
 أخرى فإذا حمل من دار إلى دار حتى صار موجوداً في الدارين يقوى الفرقان
 به على المسلمين وفيه من الضرر ما لا يخفى بخلاف ما إذا رجعوا به إلى دارهم
 (وإن كان الداخل واحداً أو اثنين لم يمنع من الرجوع إلى دار حرب أخرى
 للتجارة معهم) لأن بهذا القدر لا يزداد قوة أهل هذه الدار على قتالنا بخلاف
 ما إذا كانوا أهل منعة (ولو أسلم المستامن في دارنا وله أولاد صغار في دار حرب
 لم يكونوا مسلمين بإسلامه لا تقطاع العصبة بتباين الدار فإن دخل بهم عنهم بأمان
 صاروا مسلمين) لأنهم حصلوا في دارنا بأمان ولهم أب مسلم فينا فكان هذا
 ومالوا أسلم وهم معه سواء (وليس للذي خرج بهم أن يردهم إلى دار الحرب
 بعدما صاروا مسلمين) لأنهم صاروا من أهل دارنا ولم يبق للذي أخرجهم
 عليهم ولا به (ولو كان والدهم الذي أسلم مات ثم خرج العم بهم لزيارة قبره
 فله أن يردهم إلى دار الحرب) لأن الأب إذا كان ميتاً حين خرج بهم فحكم
 الإسلام لا يلزمهم بطريق التبعية له فإن قيل (الآرى) أنه لو مات أحد
 الأبوين في دارنا ثم الآخر لحق بالصغير دار الحرب مردافسي لم يكن فينا

وجعل مسلمان اهل دارنا تبعاً للاب الميت في دارنا فلما ذا لا يجعل كذلك
 هاهنا قلنا لان الصغير كان محكوماً بالاسلام هناك تبعاً له قبل موته
 فيبقى ذلك الحكم بعد موته وههنا ما كان محكوماً باتباعه قبل موته تبعاً له
 فلا يجوز ان يثبت له حكم الاسلام ابتداء بعد موته تبعاً له لان الشيء انما يقدر
 حكمه اذا كان يتصور حقيقة فاما اذا كان لا يتصور حقيقة فلا يجوز اتباعه حكماً
 (ولو كان الذي اخرجهم رجلاً لا قرابة بينه وبينهم فاخرجهم على انه عبيده
 قاهرهم وصار ذمة لتافان كان ابوهم حياً مسلماً عندنا الجبر على بيعهم) لانه صار
 مالاً لهم بالا حراز ولكنهم صاروا مسلمين تبعاً لابيهم فيجبر الذي على بيعهم
 (وان كان الاب متاحين اخرجهم لم يجبر على بيعهم) وكذلك لو كان خرج
 اليه ابان الا ان في هذا الفصل له ان يرجع بهم الى دار الحرب ان شاء وعلى هذا
 لو صار احداً ابوين ذمياً فابن الصغير في دار الحرب لم يكن ذمياً تبعاً له كما
 لا يكون مسلماً تبعاً له فان خرج بالصغير عمه لزيارة ابيه لم يكن له ان يرجع به الى
 دار الحرب اذا كان الاب حياً لان الصغير صار ذمياً تبعاً له بمنزلة ما لو كان
 معه (الآثر) انه لو كان جوسياً فصار كتاباً ثم خرج العم بالصغير كان الصغير
 كتاباً تبعاً لابه فكذلك يصير من اهل دارنا تبعاً لابه) هكذا ذكر في بعض
 النسخ وفي بعض النسخ قال (له ان يرجع به الى دار الحرب وليس
 للاب منعه من ذلك) لان معنى التبعية يكون في حكم الدين فاما في حكم المقام
 في الدار يعتبر قيام ولايته عليه واذا كان الصغير معه حين صار ذمياً فقد كانت
 ولايته قائمة فصار الصغير ذمياً تبعاً له فاما اذا كان الصغير في دار الحرب حين
 صار هو ذمياً فقد كان هو منه كالاجنبي في حكم الولاية فبعد ذلك لا يصير
 الصبي ذمياً تبعاً له لانه لا ولاية له عليه (الآثر) ان الام لو اسلمت ثم خرج

ان الشيء انما يقدر حكمه اذا كان يتصور حقيقة

الاب بالصغير اليها صار مسلماً تبعها لم يكن له ان يردده الى دار الحرب
ولو صارت الأم ذمية ثم خرج الاب بالصغير بامان كان له ان يردده الى
دار الحرب و كانت المعنى فيه ما ينشأ من اعتبار معنى الولاية في التبعية في
الدار دون الدين *

* قال * (ولو خرج الابوان الينا ذميين ثم خرج المم بالصغير لزيارة الابوين فله
ان يردده الى دار الحرب) لما بينا انه لا ولاية للابوين عليه هنا حين صار اذميين
فكان في حقه كسائر الاجانب (و كذلك لو كان الصغير ممن كان يعبر عن نفسه
فدخل اليها بامان لزيارة ابويه الذميين كان له ان يرجع الى دار الحرب بخلاف ما اذا
كانا مسلمين او احدهما فان هناك يصير مسلماً تبعاً للمسلم منها) لان الذي يعبر عن
نفسه في حكم التبعية في الاسلام كالذي لا يعبر عن نفسه * وبهذا بين خطاء
من يقول من اصحابنا ان الذي يعبر عن نفسه لا يصير مسلماً تبعاً لابويه فقد
نص هاهنا على انه يصير مسلماً ويمنع من الرجوع الى دار الحرب (ولو كان
هذا الكلام اعلم استامان يلحق بابويه وهما ذميان كان ذمياً) لان في كلامه
دلالة على الرضا عنه بان يكون مثل ابويه وهما ذميان فكان هذا واستيمانه
ليكون ذمياً سواء وهذا اذا كان عالماً بالهما فان لم يعلم انهما صار اذميين لم يكن ذمياً
لان دلالة الرضا عنه لا تتحقق اذا لم يكن عالماً بصيرورتهما ذميين *

﴿ قال ﴾ (ولو اسلم الحربى في دار الحرب وله اولاد صغار كانوا مسلمين باسلامه
فان خرج اليها وخلفهم كانوا مسلمين على حالهم) لان ما ثبت يكون باقياً ما لم يوجد
الدليل الزيل فان البقاء لا يستدعى دليلاً مبقياً انما اثبات الشئ ابتداً يستدعى
دليلاً مثبتاً (ولو لم يسلم ولكنه بعث الى الامام اني ذمة لكم اقيم في دار الحرب
وبعث بالخراج كل سنة فذلك جائز وولده الصغير يكون ذمياً بمنزلة تقيام

ههنا يتكلمون باقيا ما لم يجدوا دليل الزيل

ولايته عليه حين صار ذميا فان خرج الى دار الاسلام وخاف ولده ثم استامن عليهم مستامن فاخر جهم قاهر الهم او غير قاهر فلا سبيل له عليهم فكان الاب احق بهم) لما بينا ان بقاء الشيء لا يستدعي دليلا مبقيا وقد كان الولد ذميا فلا يخرج من ان يكون ذميا الابتنى المهدوم لم يوجد ذلك منه والذمي لا يملك بالقر فلهذا كان الاب احق بولده في الوجهين جميعا (ولو ان الاب حين اسلم فبئنا رجوع الى دار الحرب فكان مع الصغار من اولاده حتى ظهر المسلمون على الدار كانوا مسلمين لا سبيل عليهم * وكذلك ان صار ذميا ثم رجع الى دار الحرب) لانه لما حصل معهم في دار الحرب كان حاله كحال ما لو كان معهم حين اسلم او صار ذميا فان الاستدامة فيما يستدام كالانشاء *

* قاله (وان وادع المسلمون اهل تلك الدار فدخل اليهم لياخذوا اولاده فمنعوه لم يكن الا ولا دما هدين ولا ذمة بايهم في هذا الفصل) لانه لم يثبت له عليهم ولاية هذا الدخول فان الموادعين لا تجرى عليهم احكام الاسلام وقد حالوا بينه وبين الولد وذلك يمنع ثبوت ولايته عليهم فكان هذا ما لو لم يدخل اليهم سواء بخلاف ما اذا لم يحولوا بينهم وبينه وهذا لان دار الحرب ليس بدار احكام فانما يستبرئ تمكنه من اخذهم مساو ذلك يوجد اذا لم يحولوا بينهم وبينه وينعدم اذا حالوا وهما هنا قد حالوا بينه وبين الاولاد * والله الموفق *

باب

معاملة المسلم المستامن مع اهل الحرب في دار الحرب

(ولو ان مستامنا في دار الحرب اشترى من حرني عبدا ثم من معلوم وتقابضا ثم اسلموا او صاروا ذمة ثم وجد المشتري بالعبد عيبا فان القاضي لا يسمع

باب معاملة المسلم المستامن مع اهل الحرب في دار الحرب

الخصومة في ذلك في الرد ولا في الرجوع بنقصان العيب بعد تدمير الرد سواء كان المشتري هو المسلم أو الحربي (لأن هذه خيانة وتدليس كانت في دار الحرب والاسلام يجب ما قبله) (الا أنه ان كان المسلم هو الذي باع فانه يفتى فيما بينه وبين الله تعالى بان يطلب رضا خصمه وان كان الحربي هو الذي باع فليس عليه ذلك وهو نظير ما لو اخذ احدهما مالا من صاحبه بغير رضاه فاستهلكه او لم يستهلكه او وادع احدهما صاحبه مالا فأنفقه وهناك ان كان بمخانة فانه يفتى بطلب رضا الخصم ولا يجبر عليه في الحكم) (لأنه غدر بامان نفسه خاصة) *

(وان كانت الجنابة من الحربي لم يكن عليه ذلك) (لأنه لم يكن ملتزم ما حكم الاسلام حين اكتسب سبب هذه الجنابة وعلى هذا الوتيا بما عبدوا تجارية وتقاضا مقام احد المملوكين البينة انه حر مسلم بعد اسلام الحربي واستحققه مسلم لا قامة البينة على انه مدره او مكاتبه فان الآخر لا يجبر على رد المملوك الذي قبضه ولكن ان كان الآخر هو المدم في الاصل يفتى بالرد فان كان هو الحربي فليس عليه ذلك فان لم يرده المسلم بعد ما فتى به ولكنه اراد بيعه فانه يكره للمسلمين ان يشتروا ذلك منه) (لأنه ملك خبيث له بمنزلة المشتري شراء فاسدا اذا اراد بيع المشتري بعد القبض يكره شراؤه منه وان كان مالكا ينفذه بيعه وعقده لأنه ملك حصل له بسبب حرام شرعا) *

(ولو كان الذي عابهم بهذا مسلما كان اسير افهيم او كان اسلم منهم والمسئلة محالها لم يور بالرد بطريق الفتوى) (لأنه لم يكن بينه وبينهم امان خاص ولا عام حتى يكون هذا غدرامنه) *

(ولو كانت المباينة بين مستامن فيهم وحربي منهم بشرط الخيار لاحدهما

بشرط
شراء
مال
فصل
بسبب
حرام
شرعا

ثلاثة ايام ثم اسلم الحربى قبل مضى مدة الخيار فلمن له الخيار ان يقضى البيع
 وردما اخذوا ياخذ ما اعطى) لان حالهما بعد اسلامه كحالهما قبله ومن له الخيار
 ينفر دبالفسخ كما ينفر دبالاجارة من غير ان يحتاج فيه الى قضاء او رضا فكلما ان
 اجارته بعد اسلامه يحمل كاجارته قبل اسلامه فكذلك فسخه *
 (وكذلك لو كان للمشتري منها خيار روية) لانه ينفر دبالفسخ بحكم هذا الخيار
 من غير رضا او قضاء *

(وكذلك لو وجد بالمشترى عيبا قبل ان يقبضه) لان قبل القبض المشتري
 ينفر دبالعيب من غير قضاء ولا رضا لانعدام تمام الصفقة *
 (ثم بعد فسخ البيع قد بقي ملك احدهما في يد صاحبه وقد كان سلمه اليه طوعا
 فكان له ان يسترده بمنزلة مال او ادع احدهما صاحبه مالا ثم اسلم الحربى
 والوديعة قائمة بينهما بخلاف ما سبق فان الرد بالعيب بعد القبض لا يكون
 الا برضاء او قضاء تمام الصفقة بالقبض والقاضى لا يقضى بشئ هاهنا بينهما
 لان الخيار — التى جرت بينهما بمنزلة مال استهلكه احدهما على صاحبه قبل
 اسلام الحربى (ولو لم يسلم الحربى ولكن خرج الينا بامان ثم اختصما فيما جرى
 بينهما فان القاضى لا يقضى بينهما بشئ من نقض بيع ولا غيره) لان هذه معاملة
 جرت بينهما فى دار الحرب والحربى ما التزم حكم الاسلام مطلقا حين دخل
 الينا بامان وفي مثله القاضى لا يسمع الخصومة (بخلاف ما اذا اسلم او صار ذميا)
 لانه التزم احكام الاسلام فى المعاملات مطلقا *

(وكذلك لو كانت هذه المعاملة بين الحربيين ثم دخلا الينا بامان نخاصم فيه
 احدهما صاحبه لم يسمع القاضى خصومته بخلاف ما اذا اسلم او صار اذمة وهو
 نظير ما لو اقرض احدهما صاحبه مالا او دابة ثم خر جا الينا بامان فان القاضى

لا يسمع الخصومة بينهما في ذلك بخلاف ما اذا اسلما او صار اذمة الا ان في جميع هذه الوجوه اذا لم يسمع القاضي الخصومة فيما كان مستهلكا بعد الاسلام فان كانت المعاملة بين حربيين لا يفتى الخائن منهما يطالب برضاء الخصم ايضا فان كانت بين مسلم وحربي افتى المسلم فيما بينه وبين ربه بان يرضى خصمه من غير ان يجبر عليه في الحكم لانه غدر بامان نفسه * قل * (ولو كانا مسلمين في دار الحرب بامان فعامل احدهما صاحبه فهذا وما لو كانت المعاملة بينهما في دار الاسلام على السواء) لان المسلم ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون ومال كل واحد منهما مال معصوم متقوم في حق صاحبه لبقاء الاحراز فيه حكما وان كان دخل اليهم بامان فلقد كان حالهما في دار الحرب كحالهما في دار الاسلام في كل معاملة تجري بينهما الا في خصال ثلاث ان قتل احدهما صاحبه عمدا لم يجب على القاتل قصاص اقيام الشبهة بكونه في دار الاباحة * ولا يمتنع من استيفاء القصاص بقوة نفسه عادة والقاتل ليس في يد الامام لتعيينه على استيفاء القصاص فلا يجب القصاص ولكن تجب الدية في ماله * (وكذلك ان قتله خطأ لان التعاقل باعتبار التناصر ولا تناصر بين من في دار الحرب وبين من في دار الاسلام فلقد لا يكون على عاقلته من الدية شيء *)

وكذلك ان ارتكب احدهما شيئا وجبا للحد لم يلزمه الحد لانه لم يكن به ملتزما بالحد * فاما فيما سوى هذه الثلاثة حال المستامن في دار الحرب كحال اله في دار الاسلام * وفي الاسير بن كذلك الجواب عند النبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وفي قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه لا تجب الدية على القاتل هاهنا وحال الاسير بن عنده كحال حربيين اسلم في دار الحرب ثم قتل احدهما صاحبه قبل الخروج الى دار الاسلام وقد

السلام ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون

بيناهم في كتاب الديات في شرح المختصر *

(وعلى هذا لو استهلك احد هما مال صاحبه ففى الدين اسلما في دار الحرب لا ضمان على المستهلك بالاتفاق وان كان آتيا في الاستهلاك وفى المستأمنين هو ضامن بالاتفاق وفى الاسيرين خلاف كما بينا) وهذا لان وجوب الضمان بالاحراز والتقوى وذلك يكون بالدار لا بالدين فالمصمة بسبب الدين انما ثبت فى حق من يعقده لافى حق من لا يعقده وتام الاحراز يكون بما يظهر حسا فى حق من يعقده وفى حق من لا يعقده ذلك انما يكون بالدار فلهذا كان الحكم فيه على ما ذكرناه قال (ولو غصب احد هما من صاحبه مالا ولم يستهلكه حتى خرجا الى نفاق القاضى يقضى على الغاصب برد المقتضى سواء كانا مستأمنين او اسيرين او رجلين اسلما في دار الحرب) لان صاحب المال وجد عين ماله فى يد الاخذ وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم من وجد عين ماله فهو احق به * ولان للغاصب منها ما اخذ مال صاحبه بطريق القهر ومال المسلم لا يكون غنيمة للمسلم وهو نظير اهل العدل مع اهل البغى اذا اقتتلوا ثم اخذ احد هما مال صاحبه فانه يجبر على الرد بعدما وضعت الحرب اوزارها اذا كان المالك قائما بعينه واذا كان مستهلكا لم يكن المستهلك ضامنا له للمعنى الذى ذكرنا فهذا مثله (وهو بخلاف المستأمن فيهم اذا غصب مالا من حربى ثم اسلم الحربى ووجد ماله قائما بعينه فى يد المسلم فان القاضى لا يجبره على الرد فى الحكم ولكن يفتيه بذلك فيما بينه وبين الله تعالى ويقول اتق الله تعالى ورد ما اخذت) لان مال الحربى هناك محل التملك بالقهر حين اخذه المسلم لكن كان عليه التحرز عن القدر الامان الذى بينه وبينهم فاما غدر بامان نفسه خاصة فلهذا يامر بالرد على سبيل الفتوى ولا يجبره عليه فى الحكم *

(ولو ان حرب الاسلام في دار الحرب ثم باع من مسلم مستامن عبدا واشترى منه عبدا ممن معلوم وتقابضا ثم خر جالي دار الاسلام ثم وجد المشتري بالمشتري عيبا واستطاع من يده مجزية او غيرها فان القاضي يقضى على صاحبه برد الثمن ان كان قائما بعينه في يده وان استهلكه لم يضمنه شيئا في الحكم وكذلك ان كان تباعا عرضا بعرض فاستحق احدهما والعرض الآخر قائم بعينه فان القاضي يقضى برده ولو كان مستهلكا لم يضمن المستهلك شيئا لان هذه جنابة جرت بينهما في دار الحرب وقد كانا مسلمين يومئذ (الا ان الذي اسلم منهما في دار الحرب كان ماله موصوفا في الاثم دون الاحكام فقتلنا فيما اذا كان قائما بعينه القاضي يقضى بالارد وفيما كان مستهلكا لا يقضى بشيء بمنزلة مالوكا مسلمين تباعا بعدما اسلما قبل ان يخرجوا الى دار الاسلام) وهذا لانه لما ثبت هذا الحكم في حق الذي اسلم منهما ثبت في حق الآخر ايضا وجوب التسوية بين الخصمين شرعا*

* قال (ولو ان مسلما مستامنا فيهم اشترى مملوكا منهم بقيمة فابيع فاسد بجهالة الثمن كما لو كانت هذه المبايعه في دار الاسلام وهذا لان المستامن فيهم انما يتمكن من اخذ ماله بطيب انفسهم وعليه يبنى ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه حكم عند الربا فيما بينه وبين الحرابي واما فيما سوى ذلك فالعلماء لم يفرقوا في دار الحرب ودار الاسلام سواء في حق المسلم لانه ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون*.

(فان قبض المشتري العبد واعطى القيمة ثم خرج الحرابي مسلما او ذميا فاراد احدهما نقض البيع فان القاضي لا يسمع الخصومة في ذلك) لانها تقابضا بالتراضي على وجه التملك والتملك فتم الملك في البيع لكل واحد منهما بطريق

التماطي وان كان اصل البيع فاسدا *

(ولو كان المشتري منها قبض المملوك ولم يدفع القيمة حتى اسلم الحربى فان القاضى يقضى برد المملوك على البائع) لان المعاملة ما اتمت هاهنا بالتقايض والمشتري انما اخذ العبد على ان يعطى صاحبه عنه وهو لا يتمكن من ذلك لاجباله المتفاحشة في القيمة فكان عليه رد ما اخذ منه *

(ولو دخل الحربى اليها بامان لم يسمع القاضى الخصومة في ذلك) لان اصل المعاملة كانت في دار الحرب والمستامن ما التزم احكام الاسلام مطلقا (بخلاف ما اذا اسلم او صار ذمة وعلى هذا الوتيا بعد ابعاد ابطال من خروا تقايضا ثم اسلم الحربى فان القاضى لا ينقض شيئا من بيعهما) لانها المعاملة بالتقايض وتأم الملك في العبد المشتري للمشتري بالتقبض *

١٥ ان قبض المشتري العبد ولم يعط صاحبه الحر حتى اسلم الحربى فان القاضى ينقض البيع ويرد العبد الى البائع لقيام حكم المعاملة بينهما وعجز المشتري عن تسليم الثمن بعد اسلام الحربى منها والاجارة قياس البيع في ذلك حتى اذا استاجر احدهما صاحبه شهر العمل معلوم باجر معلوم او بخرم فان عمله له ذلك ثم اسلم الحربى قبل انفاء الاجر فعلى المستاجر اجر المثل للمامل فيما عمله له وان كانا تقايضا لم يكن على المستاجر شيء للفقهاء الذى ذكرنا فان كان المشتري هالك في يد المشتري او استهلكه ثم اسلم الحربى قبل قبض الثمن فعلى المشتري قيمة المشتري للبائع) لانه اخذه على ان يعطيه ثمنه ولم يكن اخذه بطريق الغصب والخيانة - فلهذا كان المقبوض مضمونا عليه بالقيمة عند تمرد العبد بخلاف ما اذا اشتراه بمئة او دم وقبض المشتري ولم يعطه ما شرطه حتى اسلم الحربى فان المشتري يسلم للقايض منها (ولا يلزمه رد شيء من

عنه ولا قيمته) لان هذا لم يكن بيعا بينهما فالبيع يستدعي المالية في البدلين والميتة
ليس فيها شبهة المالية وانما ملك احدهما صاحبه مالا بغير عوض فكان هذا
والمو هو ب سواء في الحكم *

(ولو كانت البايعة بين مسلم مستامن فيهم وبين رجل اسلم من اهل الحرب
والمسئلة محالها فان القاضى ينقض ما بينهما من البيوع الفاسدة ويكون حالهما
في ذلك كحال المستامين) وهذا قول محمد رحمه الله تعالى فاما عندنا في حنيفة
رضى الله تعالى عنه فيما يجب فيه ضمان القيمة ينبغي ان يكون حالهما كحال ما
لوجرت المعاملة بين المسلم والحربي بمنزلة عندنا اذا جرى بين هذين فان
الحكم فيه عندنا في حنيفة رضى الله عنه كالحكم فيما اذا جرى بين المسلم والحربي *
(ولو جرت هذه المعاملة بين الحربين ثم اسلما او صار اذمة كان الحكم فيه كالحكم
فيما اذا جرى بين مسلم وحربي) لانهما ما كانا ملتزمين حكم الاسلام حين
جرت المعاملة بينهما *

(قال ولو دخل عسكر من المشركين دار الاسلام ثم دخل اليهم مسلم بامان
فما ملهم بهذه الصفة كان هذا ومالو كان مستامنا في دار الحرب حين عاماهم
سواء) لان العسكر اذا كانوا اهل منعة فحكم الاسلام لا يجزى في معسكرهم
كما لا يجزى في دار الحرب * وبناء هذه الاجوبة على الحكم فيما اذا كان حكم
الكفر في الموضع الذي جرت المعاملة فيه كان الحكم فيه على ما ذكرنا *
واذا كان الحكم حكم المسلمين فانه لا يجوز من المعاملة في ذلك الموضع الا ما يجوز
في دار الاسلام (الارنى) ان عسكر المسلمين لو دخلوا دار الحرب ثم جرت
هذه المعاملة في المعسكر فان حكمها وحكم مالو جرت في دار الاسلام سواء
(الارنى) انه لو قتل رجل رجلا في المعسكر عمدا وجب عليه القصاص بمنزلة

مالوقته في دار الاسلام فعرفنا ان المعتبر جريان الحكم في ذلك الموضع واذا
ظهر هذا في حكم القتل فكذلك في حق الماملات والله الموفق *

باب

من يجب على المسلمين نصرته وما لا يكون فيئ اذا اخذن دارنا
او من غيرها

(ولو ان قومنا من اهل الحرب لا منعة لهم دخلوا اليها بامن فاغار اهل
دار حرب اخرى على دار الاسلام واصابوا لك المستامين فاخرزهم
بدارهم واستبدوهم ثم ظفر المسلمون عليهم فماليهم تخليعة سبيل المستامين) لانهم
سبوا من دار الاسلام وقد كانوا في حكم اهل الاسلام حين سبوا والحرية
لا تبطل بثل هذا السي (ثم قد بينا ان المستامين فينا اذا لم يكونوا اهل منعة
خالفهم كحال اهل الذمة في وجوب نصرته على امير المسلمين ودفع الظلم عنهم)
لانهم تحت ولايته والارى انه كان يجب على الامام والمسلمين اتباعهم
لاستقاذهم من ايدي المشركين الذين قهرهم ما لم يدخلوا حصونهم ومدائنهم
كما يجب عليهم ذلك اذا وقع الظهور على المسلمين او على اهل الذمة وبهذا
تبين ايضا وجوب تخليعة سبيلهم اذا اصابتهم فهل رأيت قوم ما يجب على
المسلمين نصرته اذا اخذوهم كانوا في اهلهم هذا مما لا يجوز لقلوبه
(وكذلك لو ان هؤلاء المستامين كانوا من اهل دار الموادة دخلوا اليها تلك
الموادة) لان تلك الموادة توجب الامان لهم في دارنا فكانوا بمنزلة المستامين
في وجوب نصرته (وعلى هذا لو اسلم اهل الدار الذين اسروهم فان الامام يحكم
عليهم بان يخلوا سبيلهم فيكونوا احرارا على ما كانوا عليه قبل ان يسبوا سواء
كانت مدة الموادة قائمة او انقضت) لانهم حين كانوا في دارنا بامن

باب من يجب على المسلمين نصرته وما لا يكون فيئ اذا اخذن دارنا او من غيرها

ولا منعة لهم فلهم كحال اهل الذمة في وجوب نصرتهم واهل الحرب لا يملكونهم
بالسبي لتاكدهم بدار الاسلام فاذا اسلموا كانت عليهم تخلية سيلاهم
(وكذلك لو لم يسلموا ولكن دخل اليهم مسلم بامان فاشترى اهل مال او فداهم كان
هذا وما لو فدى الحر المسلم او الذي الاسير بماله في جميع ما ذكرنا سواء
وكذلك لو ان الذين اسروهم خرجوا اليها بامان وممهم بعض هؤلاء الاسراء
فانهم يؤخذون منه مجانيا لانه ظالم في حبسهم وحالهم في ذلك كحال اهل الذمة
اذ لا يجوز اعطاء الامان على التقرير على الظلم بحبس الحر المأسور *

(واو كان في المستامين المأسورين عبد مملوك والمسئلة بحالها لم يجبر المسلم
الذي اسره على بيعه اذا دخل اليها بامان وهو معه بخلاف ما اذا كان العبد
مسلم او ذميا) لانه يملكه بالاحراز في النقصول كلها (الا ان المسلم والذمي لا يقر
في ملك الحربى فكان يجبر على بيعه لذلك فاما اذا كان العبد حربيا فالحربى
يقر في ملك الحربى وقد تم ملكه بالاحراز فلهذا لا يجبر على بيعه) وتوضيحه انه
انما يجبر على بيعه ايمود كما كان وهما هنا كان حربيا قبل ان يوسر ولو اجبر على
بيعه في دار الاسلام باعه من المسلمين او من اهل الذمة فلا يوسر حربيا كما كان
فلهذا لا يجبر على بيعه *

* قال (ولو ان الموادعين لم يخرجوا اليها حتى اغار عليهم اهل حرب اخرى في
دارهم فاسروهم اسيرتهم ظهر المسلمون عليهم فاستنقذوهم من ايديهم كانوا
عبيدا للمسلمين) لا لهم ما كانوا اصابوهم من دار الاسلام فان دار الموادعين
دار الحرب لا يجرى فيها حكم المسلمين وانما كانت الموادة بيننا وبينهم
ولم يكن فيما بينهم موادة فتم احراز القاهرين لهم ثم وقع الظهور عليهم فكانوا
مما يليك للمسلمين ثم قد بينا انهم لو كانوا اهل منعة في دارنا بامان فظهر عليهم

اهل حرب آخر و احرزوهم كانوا معك اياك لهم فاذا كانوا في دار الموادة
ومنة انفسهم حين وقع الظهور عليهم اولى وهذا لاننا انما التزمنا للموادة
ترك التعرض لهم لان نصرهم من عدوهم (وهذا بخلاف ما اذا دخل بعضهم
دارنا بحكم الموادة) لان الداخلين لما لم يكونوا اهل منة فقد التزمنا نصرهم
بالامان الثابت لهم في دارنا حكما *

(ولو كان الذين اغاروا على الموادعين قوم من الخوارج ثم ظهر عليهم اهل
العدل ردوهم الى ما منهم احرار الا سبيل لهم عليهم * اما اذا اغاروا عليهم في
دار الاسلام فهو غير مشكل * واما اذا اغاروا عليهم في دار الموادة فلا نقصد
التزمنا لهم بالموادة ترك التعرض وان لا يظلمهم احد من المسلمين والخوارج
منهم فكان على امام اهل العدل دفع ظلمهم عن الموادعين اذا تمكن منهم كما
عليه دفع ظلم اهل العدل عنهم اذا تمكن منهم بخلاف اهل الحرب فانه
يس على امام المسلمين دفع ظلم اهل الحرب عنهم بسبب الموادة لانه
ما التزم ذلك لهم) والذي يوضح الفرق ان امان الخوارج ثبت في حق
اهل العدل فكذلك امان اهل العدل ثبت في حق الخوارج عملا بقوله
صلى الله عليه وآله وسلم يسمى بذمتهم ادناهم * واذا ظهر حكم امامهم في حق
الخوارج لم يملكوهم بالاسر فلهذا وجب ردوهم احرارا كما كانوا *

قال (ولو ان حربا دخل الينا بامان ومعه عبده فاسر عبده اهل حرب آخر و
واحرزوه ثم وقع العبد في الغنيمة ومولاه في دار الاسلام او قدرجع الى دار
الحرب فان حضر قبل القسمة اخذه بغير شيء وان حضر بعد القسمة اخذه
بالقيمة ان شاء) لانه لما كان حاله كحال الذمي مادام مستامنا فينا في نفسه اذا
صا مقهورا فكذلك في ماله اذا وقع الظهور عليه فان حكم الامان يعم المال والنفس

ثم انما انتهى حكم الامان برجوعه الى دار الحرب وفيما برده مع نفسه فاما فيما لم يبرده حكم الامان قائم كانه لم يرجع الى دار الحرب فلهذا كان الحكم فيه ما بينا وعلى هذا لو كان الميبد دخل اليها بامان ولم يكن مولاه معه (لان حكم الامان ثابت فيه ما لم يرجع الى دار الحرب فانا قد التزمنا بتبليغه مامنه وقد انعدم ذلك حين احرزه اهل حرب آخر ولهذا اذا وقع في الغنيمة وجب برده على مولاه قبل القسمة بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة *

(وكذلك لو كان الميبد من اهل دار الموادعين دخل اليها تلك الموادة وحده او مع مولاه منهم اسره اهل الحرب) لانه كان آمنا في تلك الموادة فهو في الحكم كالمستأمن فيها (وكذلك لو دخل مسلم دار القاهرين بامان فاشتراه منهم كان لمولاه ان يأخذه بالثمن ان شاء في جميع هذه الفصول لانه الآن بمنزلة عبد المسلم والذي وقد اصيب من دارنا وانما الفرق بينهما في الحرف الذي قلنا ان الاسير اذا دخل اليها بامان وهو معه لم يكن جبراعا على بيعه بخلاف ما اذا كان لمسلم او ذي بامان فاما فيما سوى ذلك فالحكم سواء والله اعلم *

باب ما ارث القتل اذا لم يد رايهم قتل اولاه

وارث القتل اذا لم يد رايهم قتل اولاه

(واذا قتل جماعة من المسلمين ذوى القرابة ولا يعلم ابهم قتل اولاه فانه لا يرث بعضهم من بعض ولكن ميراث كل واحد منهم لورثته الاحياء) لان كل امرئ من احدنا ولا يعرف التساوي بينهما فانه يجعل كأنهما احدا مالم يقف وهو انه بحال بالحدث على اقرب الاوقات فان التاريخ لا يثبت الابحجة ثم شرط التورث بقاء الوارث حيا بعد موت المورث فمالم يعلم هذا الشرط يقينا لا انسان بعينه لا يجعل وارثا (الا ترى) ان المفقود لا يرث احدا من اقاربه مالم يعلم حياته بعينه بعد موت

باب ما ارث القتل اذا لم يد رايهم قتل اولاه

المورث (والاصل فيه حديث خارجة بن زيد عن ابيه زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه قال امرني ابو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه بجورث اهل البهامة فورثت الاحياء الاموات ولم اورث الاموات بعضهم بمضا قال وامرني عمر رضي الله تعالى عنه بتورث اهل طاعون عمواس كانت القبيلة تموت باسرها فورثت الاحياء الاموات ولم اورث الاموات بعضهم بمضا قال خارجة بن زيد وانا اورثت اهل الحرة فورثت الاحياء الاموات ولم اورث الاموات بعضهم بمضا) وذكر آتافي الكتاب بالاسناد عن الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم لاثبات الاصل الذي قلناه قال (وكل نسب ادعاء السبي اذا تصادقوا عليه ولم يعرف الا بقوله لهم فاهم لا يتوارثون بذلك ما خلا الابوة والبنوة الان تقوم البينة من المسلمين على ذلك النسب فيشذ مجرى التوارث) وهذا بناء على ما عرفناه في الدعوى ان اقرار الرجل يصح باربعة نفر بالاب - والابن - والزوجة - والمولى - واقرار المرأة يصح بثلاثة نفر بالاب - والزوج - والمولى - ولا يصح اقرارها بالابن لانها لا تحمل نسبه على غيرها وهو صاحب الفراش فاما الاقرار بما سوى ذلك من القربات لا يصح من واحد منهما لان المقر انما يحمل النسب على غيره والاصل فيه ما روى ان امرأة سبيت ومهاجبي حاملته وكانت تقول ابني فاعتقه او كبر الغلام فمات وترك مالا فقبل لها اخذني ميراثك فتخرجت من ذلك وقالت لم يكن ابني انما كان ابن دهمقان القرية وكتب ظن الله فكتب في ذلك الى عمر رضي الله تعالى عنه فكتب رضي الله تعالى عنه ان لا يورث الحليل الابينة فصار هذا الاصل فيما قلناه لان الحليل محمول النسب على الة فعيل بمعنى المفعول او حامل نسبه على غيره فعيل بمعنى فاعل وكل ذلك جائز

(واذا مات الرجل في دار الحرب فقسم ميراثه على غير قسمة ميراث اهل الاسلام بان اعطي الذكور من الاولاد دون الاناث او الولد دون الابوين او دون الزوجة ثم سلّموا ابعدا عام القسمة فالقسمة ماضية على ما صنعوا ولو لم يقسموا حتى اسلموا فاما بقسم الميراث بينهم على حكم الاسلام) لانهم بالاسلام يلتزمون احكام المسلمين فذلك يلزمهم في تصرف مباشرونه في المستقبل دون مباشره قبل الاسلام بنزلة المعاملة بالحر والخير وغير ذلك والاصل فيه حديث عمرو بن دينار رحمه الله تعالى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا امير ائتسم في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية وما ادرك الاسلام فهو على قسمة الاسلام * يعني ما ادرك الاسلام بان اسلم المستحقون قبل القسمة (وهذا بخلاف ما اذا اقتسم اهل الذمة موارثهم على غير قسمة المسلمين ثم اختصموا في ذلك فان الامام يبطل قسمتهم ويقسم الميراث بينهم على قسمة المسلمين) لان اهل الذمة قد انزمو احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات فكان حكمهم كحكم المسلمين الا ما صار مستثنى لمكان عقد الذمة كالتصرف في الحر والخير ونكاح المحارم فاما اهل الحرب ما كانوا يلتزمين لحكم الاسلام قبل ان يسلموا * كان الحكم فيهم على ما بينا *

(ولا توارث اهل الحرب واهل الذمة وان دخلوا الى ايمانهم لانهم هم من مختلفين فان المستامن فيهما من اهل دار الحرب وتباين الدار تأثيره في قطع العصمة والولاية فوق تأثير تباين الدين فكما لا توارث اهل ملتين فكذلك لا توارث اهل الدارين *

(وعلى هذا اهل الحرب فانهم لا يتوارثون فيما بينهم اذا كانوا اهل دور مختلفة) لان حكم اختلاف الدار فيهم باختلاف المنفعة فان دارهم ليست بدار احكام حتى

بجمعهم حكم بخلاف دار الاسلام (فاما اذا صاروا اهل الذمة فانهم يتوارثون بالقرابة) لانهم صاروا من اهل دار الاسلام وهم اهل ذمة واحدة فان الكفر كله ملة واحدة فلذا جرى التوارث فيما بينهم * والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ الاسير والمفقود وما يصنع بمالهما ﴾

قال الشيخ الامام رضی الله تعالى عنه اعلم بان اكثر مسائل هذا الباب قد بيناه في شرح المختصر في كتاب المفقود وانما نذكرها هنا مالم يبينه فمن ذلك (ان امرأة الاسير اذا ثبت عندها الرتد اذ زوجها الى دين الكفر اعتدت ثلاث حيض وتزوجت * واذا ثبت عندها موته اعتدت باربعة اشهر وعشرا ثم تزوجت ولها الميراث في الوجهين) لان حاله بعدما اسر وفقد كحاله اذا كان معها الى ان ارتدا ومات فان الاسر لا يورث في قطع عصمة النكاح الا ان موت الزوج ثبت عندها بخبر الواحد اذا كان عدلا فامارة الزوج لا تثبت عندها الا بشهادة شاهدين رجلين او رجل وامرأتين على رواية هذا الكتاب وعلى رواية كتاب الاستحسان سوى بين الفصاين وقال ثبت ذلك بخبر الواحد اذا كان عدلا لانه بخبرها بامر ديني فان حل الزوج وحرمة امر ديني (الآثرى) ان ردة المرأة عند الزوج ثبت بخبر الواحد لهذا المعنى فاما في هذه الرواية ففرق فنقول ان ردة الرجل يتماق بها استحقاق القتل فكان حكمه اغلظ من حكم ردة المرأة فلذا لا تثبت بخبر الواحد الا انها ثبت الآن بشهادة رجل وامرأتين وبالشهادة على الشهادة) لان المقصود هو القضاء بقسمة الميراث وذلك ثبت مع الشبهات فلذا اثبتنا بحجة فيها شبهة (الآثرى) انهم لو شهدوا به عند القاضي قضى بقسمة ماله بين ورثته المسلمين فكذلك اذا شهدوا به عندها

قلنا يكون لها ان تزوج بعد انقضاء عدتها (فان رجع بعد ذلك مسلما وقال قد كذبت علي البينة لم يقبل ذلك منه وكان ذلك بمنزلة اسلامه ابتداء فلا ترد عليه امراته الا بنكاح جبر يدسواء تزوجت اولم تزوج ولو شهد هذان الشاهدان برده عند قوم ثم غابا او مانا فليس يسمع اولئك القوم ان يشهدوا على رده) لانهم لم يشهدا على شهادتهما فان اشهدا على ذلك فحينئذ يسمهم ان يشهدوا على شهادتهما كما في سائر الاحكام.

(فاما اذا خبر بموته مسلم عدل فلا خلاف انه يسمها ان تمتد وتزوج) لانه لا يتعلق بما اخبر به حق يطلب الرجل به بخلاف الردة الا ان هذا الخبر انما يعتمد اذا قال عاينته ميتا او شهدت جنازته (فاما اذا قال اخبرني به مخبر فانه لا يعتمد على ذلك) فاما اذا اخبر به قوما عن معاينة يسمهم ان يشهدوا على موته عند القاضي لانهم اذا بينوا للقاضي انهم سمعوا ذلك من واحد فان القاضي لا يقضي بشهادتهم كما لو جاء ذلك المخبر فاخبر القاضي به وهو بمنزلة الشهادة على الملك باعتبار اليد يجوز ولكن اذا اخبر القاضي انه يشهد بالملك له لانه رآه في يده لم يعتمد القاضي بشهادته والذي يخبر عن موته معاينة انما يعتمد خبره اذا لم تكن متهمافي ذلك الخبر فاما اذا كان متهمابان كان احد ورثته او موصى له مال فانه لا يعتمد خبره فانه يخبر بذلك الى نفسه معينا فيكون متهمافي خبره كالفاسق.

(ثم القاضي يقضي لامرأة الاسير والمفقود بالنفقة في ماله اذا كان النكاح معلوما ليهما سواء كانت مسلمة او كفاية) لان استحقاق النفقة بالنكاح لا يعتمد الموافقة في الدين فان سبب الاستحقاق الولاد بالنص (فان استوفوا النفقة زمانا ثم قامت البينة على قتل الاسير او المفقود قبل النفقة

جواز الاشهاد على الشهادة في سائر الاحكام ﴿

عليهم فان الامام - يضمنهم ما اخذوا) لانه تبين انهم اخذوا ذلك بغير حق ولا يمكن ان يحسب ذلك من ميراثهم اذ لا يجري التوارث مع اختلاف الملة فلهذا ضمنهم ذلك (فكذلك ان قامت البيعة على ردة الاسير في دار الحرب قبل النفقة) لان ذلك كموته في حكم استحقاق النفقة (فان قالت الزوجة حاسبوني بما اخذت من نفقتي لعدتي لم يلتفت الى قولها) لانها انما تستوجب نفقة العدة على المرتد مادام في دار الاسلام فاما بعد اللاحاق بدار الحرب فلا (عنزلة ما لو طلقها ثلاثا لم تحق بدار الحرب مرتدافانها لا تستوجب النفقة عليه بعد ذلك) لان لحوقه بدار الحرب مرتدا كموته (واذا كان للاسير مال ودية في يد انسان هو مقربه ومال دين على انسان هو مقربه فاما يفرض القاضي النفقة لزوجته واولاده ووالديه في الوديعة دون الدين) لان الوديعة امانة ان قال من في يده ضاعت صدق والدين مضمون في ذمة الغريم فكان النظر للاسير في ان يحبل النفقة في الوديعة ويشهد على اقرار المديون حتى يامن فوات الدين بمجوده * (وان رأى ان ياخذ الوديعة من يده من في يده وان يضعها على يدي نفسه ويامر بالانفاق من الدين الغريم لم يكن به بأس ايضا) لانه ناظر لكل من عجز عن النظر لنفسه *

(ثم لا يصدق المديون فيما يدعي انه انفق من الدين الا بيعة تقوم له على ذلك بخلاف المودع فانه يصدق فيما يدعي انه انفق من الوديعة مع يمينه) لان المديون انما ينفق من ملك نفسه على ان يكون ذلك مضمونا له في ذمة صاحب الدين ثم يصير قصاصا وهو لا يصدق فيما يدعي من الدين لنفسه في ذمة غيره الا بحجة فاما المودع امين يثق من ملك الغير بامر او بامر من يقوم مقامه وهو القاضي والقول قول الامين مع اليمين (الآ ترى) ان المديون لو ادعى قضاء

الدين لم يصدق الا بحجة والمودع اذا ادعى رد الوديعة كان مصداق مع اليمين (فان جاء الاسير بعد ما اتفق الغريم والمودع بامر القاضي فجدد نكاح المرأة ولم يكن لها على ذلك بينة وحلف الاسير ما هي له بامرأة على قول من يرى الاستحلاف في باب النكاح فله ان يرجع على الغريم والمودع بماله) لان ولاية الامر للقاضي بالانفاق كان بسبب النكاح نظر امنه للغائب ولم يثبت النكاح فتبين انه اتفق ملكه على غيره بغير امر صحيح شراء فصار ضمانه له ذلك ويرجع بما يضمن على من اتفق عليه) لانه اخذ المال منه لنفسه فكان ضمانا للماخوذ (فان كان المتفق معسرا فاراد الاسير تضمين المرأة ماله فله ذلك في الوديعة دون الدين) لانها اخذت عين ماله من المودع وانفقت على نفسها فكانت ضامنة له وانما اخذت من المديون مال المديون (فابا دين الاسير في ذمة المديون فلا سبيل له على تضمين المرأة وانما يطالب الغريم بماله وفي الوديعة اذا اختار الاسير تضمينها ثم اراد الرجوع عن ذلك وتضمن المودع لم يكن له ذلك) لانها في حقه كالغاصب مع غاصب الغاصب فبعد ما اختار تضمين احد هالم يكن له ان يرجع عن ذلك ويضمن الآخر لان اختياره تضمين احدهما يكون ابراه منه للآخر (ولو كان الاسير لم يجد نكاح المرأة ولكنه اقام البيعة كان اعطاها النفقة لمدة معلومة قبل ان يوسر او كان طلقها وانقضت عدتها قبل ان يوسر فلا ضمان له على الغريم والمودع فيما اتفق بامر القاضي ولكنه يرجع على المرأة بما اخذت) لان في الفصل الاول وجوب الضمان عليهما كان باعتبار اقرارهما باصل النكاح فانهما لو انكرا ذلك لم يامرهما القاضي بانفاق شي عليها وقد ظهر الآذان انهما كذبا فيما اقرار به على الاسير فلهذا ضمن وهاهنا لم يظهر كذبهما فيما اقرار به من اصل النكاح وانما ثبت الزوج عا رضامسة طال النفقة عنه

وهو نظير الشاهدين بالقتل خطأ اذا قضى القاضي بالدية بشهادتهما واستوفى
ثم جاء المشهود بقتله حيا كانا ضامين للمال وبمثله لو اقام المشهود عليه البينة انه كان
المجروح عفا عن الجراحة وما يحدث منها قبل موته لم يكن على الشهود ضمان
في ذلك فهذا قياسه *

(فان كان الغريم او المستودع قال اني قد شهدت نكاحا حين تزوجها واست
ادري اطلاقها او لم يطلقها فان القاضي يأمره بالانفاق) لان ما عرف شيوة فالاصل
بقاؤه حتى يوجد الدليل المزيل (وكذلك لو قال هي امرأته للحال فان اقام الاسير
البينة انه كان طاقها ثلاثا قبل ان يوسروا نقضت عدتها فلا ضمان له على الغريم
والمستودع في الفصلين وليس له ان يحتج عليهما في الفصل الثاني فيقول انها قد كذبنا
في اقرارهما انها زوجته للحال فانا اضمنهما بهذا الاقرار من قبل ان هذا غير محتاج
اليه فانه بعد ما اقر باصل النكاح سواء هي امرأته في الحال او قال لا ادري ما حالها
الآن فان القاضي يأمره بالانفاق وما لا يكون محتاجا اليه فالشهادة به وجودا
وعدا بمنزلة واحدة وقد كان في اصل الاقرار بالنكاح صادقين فانه لم يضمنا
شيئا وهذا نظير رجل مات فادعت امرأته انها امرأته واقامت البينة فوريها
القاضي ميراث النساء ثم قامت البينة ان الزوج كان طلقها ثلاثا في صحته فليس
للورثة تضمين الشهود شيئا سواء شهدوا على اصل النكاح او شهدوا على انها
امرأته يوم مات (لان المعتبر شهادهما باصل النكاح وقد كانا صادقين في ذلك
الشهادة) وبمثله لو اسلم حربي ووالى رجلا ثم مات فشهد شاهدان ان هذا
الرجل مولاه ووارثه لا يعلمون له وارثا غيره وقضى القاضي له بالميراث ثم
اقام رجل آخر البينة انه كان ناقض الاول الولاء ووالى هذا الثاني وعاقده
ثم مات وهو مولاه ووارثه فان القاضي يحمل الميراث للثاني دون الاول ويكون

لأنني أخشى أن شاء ضمن الشاهد بن الأولين وإن شاء ضمن القابض للمال
لأنهما الوشه على أصل الولاء لم يقض القاضي بالميراث للأول ما لم يشهد على أنه
مولاه ووارثه يوم مات، وقد بين أنهما كذبا في هذه الشهادة فكانا ضامنين
وهذا هو الحرف الذي يدور عليه الفصول أنه متى ظهر كذب الشاهد فيما
كان الاستحقاق به بعينه كان ضامنا للمشهود به وإذا لم يظهر كذبه فيما كان
الاستحقاق به بعينه لم يكن ضامنا والله أعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ ميراث القاتل من أهل الحرب وأهل الإسلام ﴾

(وإذا التقى الصفان من المسلمين والمشركين فرمى مشرك أخاه من المسلمين
فأصابه ثم أسلم المشرك ثم مات المسلم ولا وارث للمقتول غير أخيه فبأنه لا خيه
وكذلك لو كان المسلم هو الذي رمى المشرك ثم أسلم المجروح ثم مات) أمافي
هذا الفصل فلا نه فله بحق والقول بحق لا يوجب حرمان الميراث كما لو قتل
مورثه قصاصا أو رجما أو أمافي الفصل الأول فلا نه قتلوه وهو محارب له وقد بينا أن
التأويل الباطل ملحق بالتأويل الصحيح في الحكم وإن كان مخالفا له في الإنم
(الآثر) أن الكافر لا يستوجب قصاصا ولا دية بقتل المسلم وإن أسلم بمذ ذلك
كما لا يستوجب المسلم ذلك (وعلى هذا أهل الأئمة مع أهل العدل فإن العادل إذا
قتل مورثه الباغي لم يحرم الميراث بالاتفاق) لأن قتله بحق والباغي إذا قتل مورثه
العادل فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ومحمد رضي الله تعالى عنهما لأن التأويل
الفاسد إذا انضم إليه المنفعة كان ملحقا بالتأويل الصحيح إلا أن أبا يوسف
رحمه الله تعالى يقول هاهنا لا يرثه بخلاف الكافر لأن الباغي مسلم مخاطب
بأحكام الإسلام فكان قتله العادل قتلًا محظورا وحرمان الميراث جزء القتل

هذا هو الوجه في ميراث القاتل من أهل الحرب وأهل الإسلام

﴿ القتل بحق لا يوجب حرمان الميراث ﴾

المحظور فاما الكافر غير مخاطب باحكام الشرع فلا يتعلق حرمان الميراث بقتله (لان ذلك من احكام الشرع ولكن ماقاله ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى اصح فان القتل الموجود من الباغي كالموجود من الكافر في انه لا يجب عليه به قصاص ولادية لوجود التاويل والمنعة فكذلك في حكم الميراث بل اولى لان حكم القصاص والدية ثابت بنص يلى وحرمان الميراث بالقتل ثابت بخبر يروى ولا شك ان ما ثبت بنص التنزيل فهو اولى (وهذا بخلاف ما اذا سلم الاب والابن في دار الحرب ثم قتل احدهما صاحبه قبل الخروج الى دار الاسلام فان القاتل لا يرث من المقتول شيئا وان كان لا يتعلق بذلك القتل قصاص ولادية وكذلك في الاسيرين على قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه) لان امتناع وجوب القصاص والدية هناك ليس بتاويل ناوله القاتل بل لانعدام الاحراز الذي هو مقوم للدم وبه لا يخرج القتل من ان يكون محظورا من كل وجه فاما هنا امتناع وجوب القصاص والدية لا اعتبارا وتاويل ناوله القاتل ولما جعل ذلك التاويل بمنزلة التاويل الصحيح في حكم القصاص والدية فكذلك في حكم حرمان الميراث.

(ولو ان قوما من اللصوص او من اهل المصيبة اقتتلوا مع قوم من اهل العدل فان قتل العادل مورته من اللصوص فانه يرثه لانه قتله بحق وان قتل اللص مورته من اهل العدل لم يرثه شيئا) لان هذا القتل محظور من كل وجه حتى يتعلق به القصاص اذا كان عمدا والدية والكفارة اذا كان خطأ.

(ولو كان الفريقان من اللصوص فقصده كل فريق قتل الفريق الآخر لم يرث واحد منهما صاحبه اذا قتله شيئا) لان هذا القتل محظور من كل وجه حتى يتعلق به القصاص اذا كان عمدا والكفارة اذا كان خطأ والحاصل ان الكفارة

وحرمان الميراث كل واحد منهما جزاء القتل المحذور فيثبت احدهما بثبوت الآخر وفي الاسيرين الذين اسلموا في دار الحرب القتل موجب للكفارة اذا كان خطئاً فيكون موجبا حرمان الميراث ايضا واما القتل الموجود من الباغي لا يوجب عليه الكفارة فلا يوجب حرمان الميراث ايضا والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ المرتد في دار الحرب ومعه ولده ﴾

قال (واذا ارتد الاب مع بعض اولاده ولحقا بدار الحرب فرفع ميراث المرتد الى الامام فانه يقسم ميراثه بين ورثته المسلمين ولا شيء من ميراثه للذي ارتد من اولاده) لان الارث طريقه الولاية والمرتد لا يلي احدا فلا يرث من احد شيئا وهذا لان المرتد لا مله له وفي الميراث يعتبر الملة ولهذا لا يجري التوارث عند اختلاف الملة فلها لا يرث المرتد احدا شيئا (وبورث عنه ما اكتسبه في دار الاسلام حين كان مسلما) لان القاضي حين قضى بالحرقة بدار الحرب فقد قضى بموته لان من هو من اهل دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كاليت وانما يستند حكم موته الى وقت رده لانه بالردة يصيرها لكا حكما فلها يرثه المسلمون من ورثته ما اكتسبه في حال الاسلام (وما اكتسبه بعد الردة قبل ان يلتحق بدار الحرب فكذلك الجواب فيه في قول محمد رحمه الله تعالى وفي قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه هو في) لانه لا يمكن استناد التورث فيه الى وقت اسلامه اذ لم يكن موجودا في ملكه يومئذ (فالوقضى به لو ارثه كان تورث المسلم من الكافر) فاما ما اكتسبه في دار الحرب فهو لانه الذي ارتد ولحق معه بدار الحرب اذا مات مرتدا

﴿ باب المرتد في دار الحرب ومعه ولده ﴾

لأنه اكتسب ذلك المال وهو من اهل دار الحرب واهل الحرب يتوارثون فيما بينهم دون اهل الاسلام *

(فان لحق معه بدار الحرب احد من اولاده مسلما فإنه يرث من كسب اسلامه ولا يرثه شيئا مما اكتسبه بعد الردة) لان حاله في دار الحرب كحاله في دار الاسلام فالمسلم من اهل دار الاسلام حيث ما يكون *

(وعلى هذا لو نقض الذي المهد ولحق بدار الحرب مع بعض اولاده فان الذي من اهل دارنا فاذا نقض المهد ولحق بدار الحرب مع بعض اولاده صار حربيا فكان الجوب فيه وفي المسلم الذي ارتد ولحق بدار الحرب سواء) لان اختلاف الدارين يقطع التورث باختلاف الدينين *

(قال ولو لحق المرتد بدار الحرب وله امرأة مسلمة واولاده بعضهم مسلم وبعضهم ذمي وبعضهم مرتد فلم يقض القاضي بلعاقه حتى انقضت عدة امرأته واسلم اولاده الكبار ومات بعض اولاده فان القاضي يقضى بميراثه لامرأته المسلمة التي انقضت عدتها ولولده الذين كانوا مسلمين يوم لحق بدار الحرب * وامام من اسلم من ولده بعد لحاقه فلا شيء له من ميراثه) وهذا بناء على ما بينا في السير الصغير ان في ظاهر الرواية يعتبر من كان وارثا له يوم لحاقه * وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنها يعتبر من كان وارثا له يوم رده * لان حكم التورث يستند الى ذلك الوقت حتى يتحقق تورث المسلم من المسلم * وفي رواية اخرى عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه يعتبر من كان وارثا له يوم قضى القاضي بلعاقه بدار الحرب * لانه انما يصير محكوما بموته عند قضاء القاضي بلعاقه والتورث يكون من الميت ولكن الاصح ما ذكرنا في ظاهر الرواية فان اصل السبب بنقض رده ولكن تمامه يكون

ان الزيادة المنفصلة في المييم بعد العقد قبل القبض بحمل كالوجود في وقت العقد في حكم اقسام الثمن

لحقاقه والموجود بعد انقضاء أصل السبب قبل تمامه بحمل كالوجود عند ابتداء السبب (الارى) ان الزيادة المنفصلة في المييم بعد العقد قبل القبض بحمل كالوجود في وقت العقد في حكم اقسام الثمن فهذا مثله فاما ما يكون حادنا بعد تمام السبب باللاحق وقبل قضاء القاضي به لا يحمل كالوجود عند ابتداء السبب وهو نظير المكاتب يموت عن مال كثير ثم يسلم ابن له كافر او يمتق ابن له كان عبدا او يموت ابن له ثم يؤدى بدل كتابته فان ما يفضل من بدل الكتابة يكون ميراثا لورثته الذين كانوا من اهل الارث عند موته ولا ميراث لمن كان عبدا او كافرا يومئذ * ومعلوم ان قضاء القاضي بمقتضى كان عنداؤه بدل الكتابة ثم نظر في التوريث الى وقت تمام السبب لا الى وقت القضاء فكذلك في حق المرتد *

(وان لم يلحق المرتد بدار الحرب حتى انقضت عدة امرأته ثلاث حيض ثم لحق بعد ذلك او قتل فلا ميراث لها) لان المعتبر وقت لحاقه ولا سبب بينهما عند ذلك بخلاف الاول فقد كانت هناك في عدته حين لحق بدار الحرب (وهو باردة صار في حكم الفار) لانه ثم منه اكتساب سبب الفرقة وهو مشرف على الهلاك والعدة في حق امرأة الفار قائمة بمقام أصل النكاح في حكم التوريث *

* قال (وان ارتد امعائمه اسلم الزوج بعد ذلك بان المرأة منه بنير طلاق ولا توارثان) لانه يحال بالفرقة على اصراره على الكفر بعد اسلام الزوج وهي ليست بمشرقة على الهلاك حتى يرث الزوج منها بسبب القرابة وهي لا ترثه ان مات لان الفرقة كانت من قبلها *

(وان كانت المرأة هي التي اسلمت فالفرقة تكون بنير طلاق ايضا) الا في

قول محمد رحمه الله تعالى (وهي ترثه اذا مات قبل انقضاء عدتها) لان اصراره على الردة بعد اسلامها كان كانشاء الردة منه *

قال * (وان ار تداما ولحقا بن صغير لهما في دار الحرب وكانت المرأة حاملا فوضعت لاقل من ستة اشهر فيرثها للمسلمين من ورثتها ولا يرث هذا الصغير ان منها شيئا) لانه حكم لهما بالردة بما لا يورث حين كانا معهما في دار الحرب (الآثرى) لانهما يسبيان ويكونان فيثا وقد بينا ان المرتد لا يرث احدا (واستدل على جواز سبيهما ماروي ان بنى ناجية لما اردوا عن الاسلام سبي علي ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه فزيتهم ثم باعهم من مصقلة بن هيرة بمائة الف درهم قال *) (ولو اكتسب في دار الحرب مالا ثم ما سلم اهل الدار فيرثها للمهذين والوالدين) لانها صار احريبين حكما والحربي يرث الحربي * (ولو لم يقض القاضي بلحقها حتى اسلمت المرأة ورجعت بولدها الصغير الى دار الاسلام او كانت حاملا فوضعت لاقل من ستة اشهر ثم رفع الامر الى القاضي فان القاضي يجعل ميراث المرتد لورثته المسلمين ولا يجعل لامراته ولا لهذين الولدين من ذلك شيئا) لان المتبر وقت لحوقه والمرأة كانت مرتدة عند ذلك وكذلك ما في بطنها فانه تبع لها والصغير الذي لحقها به دار الحرب كان في حكم المرتد ايضا فلهذا لا يرثونه شيئا مما اكتسبه في حالة الاسلام (ولو لحق المرتد بدار الحرب وامراته حبلى في دارنا سلمة فان جاءت بولد لاقل من سنتين مندارتد الاب يثبت نسبه منه فكان من جملة ورثته) لان النكاح قد انقطع بينهما بالردة فهو كما لو انقطع بالطلاق البان وفي مثله انما يستند الملق الى ابداد وقات الامكان فلهذا يثبت النسب منه فيكون من جملة الورثة ايضا *

(وان كانت ارتدت بعد ردة الزوج والمسئلة محلها فان نسب الولد ثبت
اذا جاءت بولد لائل من سستين ويرته هذا الولد دون المرأة) لانها ارتدت
قبل لحاقه وقد وجد للحاق منه وهي مرتدة فلا ترثه شيئا * واما الولد فهو
محكوم له بالاسلام تبع للدار بمدار تداد الابوين فلهذا كان هو من ورثته *
(وان كانت انما ارتدت بعد ما لحق الزوج بدار الحرب فهي من ورثته ايضا)
لان ردتها بمد لحق الزوج بمنزلة موتها وذلك لاسقاط ميراثها عنه *
قال * (ولو ان مسلما تحت امرأة نصرانية ارتد فبانت المرأة منه ثم جاءت
بولد لائل من سستين من وقت ردة فنسبه يثبت منه ويكون هو وارثه
دون امه) لانها بان برة فاعا يستند الملق الى ابد الاوقات وظهر انه كان
محكوما بالاسلامه قبل ردة اباه فيبقى مسلما مادام في دار الاسلام (والام نصرانية
فهي لا ترث المرتد شيئا) لان المرتد في حكم الميراث عنه كالسلم (ولو كانت له
جارية نصرانية فاستولدها بعد الردة لم يرث هذا الولد شيئا منه) لانها نصرانية
علقت به في حال ردة الاب فلم يكن محكوما بالاسلام حتى يبلغ فيصف
الاسلام والكافر لا يرث من المرتد شيئا *

قال * (واذا ارتدا الزوجان معا ثم جاءت بولد لائل من ستة اشهر منذ ارتدا
فهذا الولد من جملة ورثة المرتد) لانا يقنا ان الملق حصل قبل ردتها فيثبت
له حكم الاسلام بذلك *

(ولو جاءت به احسنة اشهر فصاعدا لم يكن وارثا) لان الملق حصل هاهنا بعد
ردتها فلا يكون الولد محكوما بالاسلام حتى اذا مات في صفره لم يصل
عليه وانما جعل الوقت هاهنا ستة اشهر لقيام النكاح بينهما فانه يستند الملق
الى ابد الاوقات عند الحاجة ولا حاجة اذا كان النكاح قائما بينهما *

(وان مات هذا الصغير عن مال فلا ميراث لابويه منه لانهم امرتدان والمرتد لا يرث احدا ولكن ميراثه لا خوته المسلمين) لان الابوين حين لم يرثاه كانا كيتين *

(ولو هلك احدا خويه المسلمين عن مال فليس للابوين ولا للصغير من ميراثه شيء) لانه محكوم برده اذا جاءت به ستة اشهر بمدردة الابوين وان كانت جاءت به لاقل من ستة اشهر فهو مسلم يرث اخاه مع اخوته المسلمين * قال * (ولو لحق الابوان بدار الحرب ثم ولدته لاقل من ستة اشهر منذ ارتداهم مات الصغير من مال ثم اسلم اهل الدار فيرثه للابوين المرتدين دون اخوته المسلمين) لان الولد كان حربيا هنا (الآرى) انه ولو ولدته في دار الاسلام ثم لحق بدار الحرب كان حربيا مرثما مثلها فاذا ولدته في دار الحرب اولى ان يكون حربيا واهل الحرب يتوارثون اذا كانوا اهل دار واحدة * (وكذلك لو مات الابوان عن كسب اكتسباه في دار الحرب ثم اسلم اهل الدار فذلك ميراث للمولود في دار الحرب دون اخوته المسلمين) (الآرى) انه لو وقع الظهور على ذلك المال كان فيئا وكل مال فيه عرصة ان يكون فيئا فانه لا يكون فيه عرصة كونه ميراثا للمسلمين فيكون ميراثا لاهل الحرب من اولاده وابويه اذا كانوا من اهل دار واحدة وان كانوا من اهل دار اخرى فلا شيء لهما من ذلك لما بينا ان اختلاف الدارين فيما بين اهل الحرب يمنع التوريث بمنزلة اختلاف الدينين (وعلى هذا لو ارتد اهل دار وظهروا بالحكام الشرك في دارهم حتى صارت دار حرب ثم مات بعضهم عن مال كثير فيرثه لو رثه الذين هم في مثل حاله) لانه كان حربيا اذا لفرق بين هذه الدار اذا صارت دار حرب وبين دارهم في الاصل دار حرب (الآرى) انه لو وقع

الظهور على هذا المسال كان فينا فهذا كان ميراثا لاهل الحرب من ورثته دون المسلمين والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب *

باب

ما يوقف من امر المرتدين وما لا يوقف من ذلك

قال الشيخ رضي الله تعالى عنه قد بينا في المبسوط ان تصرفات المرتد على اربعة اوجه منها ما هو نافذ بالاتفاق كالا ستيلاد ومنها ما هو باطل بالاتفاق كالنكاح ومنها ما هو موقوف بالاتفاق كالمفاوضة ومنها ما اختلفوا فيه كالبيع والهبة والعق على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه يقال يكون موقفا لتوقف نفسه وعلى قول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يكون نافذا الا ان عند ابي يوسف رحمه الله تعالى ينفذ كما ينفذ من الصحيح وعند محمد رحمه الله تعالى ينفذ كما ينفذ من المريض حتى يعتبر برعايته من الثلث ولا يصح اقراره لو ارثه كما لا يصح ذلك من المريض (الآثرى) ان امرأته ترثه بحكم الفرار اذا مات وهي في العدة والتوريث بحكم الفرار لا يكون الا من المريض (واما المرتدة ينفذ تصرفاتها في مالها بالاتفاق كما ينفذ من الصحيحة) لانه ما يوقف نفسها بالردة فانها لا تقتل بالحربية بخلاف الرجل (وان كان لو قتلها قاتل لم ينرم شيئا حرة كانت او امة) لانها بمنزلة الحربية في ذلك ولهذا لو قاتلت مع المسلمين قتلت *

(ولو لحق المرتد بدار الحرب فلم يقض القاضي باحاقه حتى اعتق عبيده الذين في دار الاسلام او باعهم من رجل مسلم كان معه في دار الحرب ثم رجع ثانيا قبل ان يقضى ببراءته ولحاقه فماله مردود عليه كله وجميع ما صنع فيه باطل) لان بالحق بدار الحرب زال ملكه وانما يوقف على قضاء القاضي دخول المسال

باب ما يوقف من امر المرتد وما لا يوقف من ذلك

تصرفات المرتد على اربعة اوجه

في ملك ورثته فتصرفه في المال بعد اللحاق صادف مالا غير مملوك له فلا ينفذ .
وان عاد الى ملكه بعد ذلك كالبايع بشرط الخيار للمشتري اذا تصرف في
المبيع ثم عاد الى ملكه لنفسه المشرى البيع لم ينفذ تصرفه (ولو اقر المرتد لاحق
بدار الحرب في عبد خلفه في دار الاسلام انه حر الاصل او انه عبد لفلان
غصبته منه فذلك جائز اذا عاد مسلما) لانه ليس بانشاء تصرف منه بل هو
اقرار والاقرار لازم في حق المقر لكونه مخاطبا سواء صادف ماله ملكه او ما
لا يملكه اذ ملكه بعد ذلك (الآرى) انه لو اقر بحرية عبد الغير او بكونه مملوكا
لفلان ثم اشتراه من ذى اليد بعد ذلك الاقرار وجعل ذلك كالمجدد له بعد
الشري فهذا مثله .

(ولو لم يثبت حتى قضى القاضى بلحاقه وجعل المال لورثته ثم جاء ثابثا فانه يعاد
اليه ما كان قائما بينه من ماله في يد ورثته فان كان الوارث باع هذا العبد الذي
اقر المرتد بحريته كان يمه فيه نافذ المصادفته ملكه ولكنه متى عاد الى ملك
المرتد بسبب من الاسباب بعد اقراره السابق فيه على اعتبار انه كالمجدد
لذلك الاقرار ولو كان القاضى قضى بلحاقه وقسم ماله ولم يقسم حتى جاء مسلما
ثم اعتق بعض عبيده قبل قضاء القاضى برد المال عليه كان عتقه باطلا لان
بقضاء القاضى بلحاقه صار المال ملكا لورثته فلا يعود الى ملكه الا بقضاء القاضى له
بذلك (الآرى) ان الوارث لو اعتق هذا العبد بعد رجوع المرتد قبل قضاء
القاضى برد المال عليه نفذ عتقه ولم يكن ضامنا للمرتد بمنزلة مالوا عتقه قبل
رجوع المرتد فانه باق على ملك الوارث وبهذا الفصل يستدل ايضا
على انه لا ينفذ عتق المرتد فيه في هذه الحالة لانه اذا كان بحيث يمتق كله باعتاق
الوارث اياه لا يجوز ان يمتق باعتاق المرتد اياه فان العتق يستدعى حقيقة

المالك ولا يجوز ان يكون المبدل الواحد في الوقت الواحد كله مملوكا كالزبد
وكله مملوكا معروفا

(ولو كان الوارث اعنته قبل ان يقضى القاضي بلحاق المرتد ثم قضى القاضي
بذلك لم ينفذ عتق الوارث) لانه سبق ملكه (وكذلك اذا عنته المرتد بعد
رجوعه قبل قضاء القاضي له بذلك قلنا لا ينفذ عتقه) لانه سبق عتقه *
(ولو بعت المرتد الا لحق بدار الحرب وكلا ليبيع عبدا له في دار الاسلام
او يعتقه ففعل الوكيل ذلك ثم رفع الى القاضي فانه يبطل جميع ما ضمنه الوكيل
ويقضى به ميراث الورثة المرتد) لانه بعد الحقوق لا يملك انشاء هذا التصرف
فلا يملك التوكيل به ايضا ولان وكيله قائم مقامه في التصرف وهو في هذه
الحالة لو تصرف هو بنفسه يبطل تصرفه سواء قضى القاضي بلحاظه او رجع
مسلميا قبل قضائه فكذلك اذا باشر وكيله كان باطلا سواء قضى القاضي بلحاظه
او رجع مسلما قبل قضائه (ولو كان وكله بذلك في دار الاسلام قبل ان يرتد
او بعد ما ارتد قبل ان يلحق بدار الحرب والمسئلة بحالها فان قضى القاضي بلحاظه
جمل ذلك المبدمير ان الورثة وان لم يقض بلحاظه حتى رجع مسلما فجميع ما ضمن
الوكيل من ذلك جائز) في رواية هذا الكتاب وفي رواية كتاب الوكالة
يقول الوكالة تبطل بردة الموكل ولحقه بدار الحرب لان ذلك بمنزلة موته
وموت الموكل مبطل للوكالة * ولانه حين لحق بدار الحرب فقد صار بحال
لا يصح منه انشاء التوكيل بهذا التصرف فلا يبقى الوكيل على واكلته ايضا
ووجه هذه الرواية انه ليس في لحوقه بدار الحرب الا زوال ملكه عن المبدل
وبعد صحة الوكالة لا يبطل بزوال ملكه *

(الآثرى) انه لو وكل بعت عبده ابيه ثم وهبه لانسان وسلمه ثم رجع

في الهبة كان الوكيل على وكالته فكذلك هاهنا قلنا لا يبطل الوكالة وان
زال ملكه بالاحق بدار الحرب (لانه زال زوالا موقوفا فيمرد اليه اذا
جاء مسلما قبل قضاء القاضى بلحاظه وقد دخل في ملك الوارث اذ قضى
القاضى بلحاظه فيتوقف تصرف الوكيل في هذه الحالة ايضا لتوقف ملكه *
(فان قضى بالميراث للورثة فقد تم زوال الملك وتبين ان تصرف الوكيل
لم يلاق ملك الموكل فكان باطلا وان عاقب قضاء القاضى بقرره ملكه ونفذ
تصرف الوكيل له وهذا بخلاف ما اذا تصرف الموكل بنفسه بعد اللحاق بدار
الحرب فهناك انما لا ينفذ تصرفه لتباين الدارين حقيقة وحكما بين المتصرف
والتصرف فيه وهذا غير موجود فيما اذا تصرف الوكيل وهو في دار الاسلام
مع العبد وان قضى القاضى به للوارث ثم جاء المرتد مسلما وذلك المبدقائم في
يدوارته فرده القاضى عليه فان كان الوكيل اعتمه او دبره فنذلك وان كان باعه
او وهبه او كاتبه لم ينفذ شيء من ذلك) لانه عاد اليه على قديم ملكه وباعتبار
ملكه بنفذ المتق والتدبير (الآثرى) انه لو رجع قبل قضاء القاضى بلحاظه نفذ
المتق والتدبير فيما صار مستحقا من المتق والتدبير لا يحتمل الانتقاض بعد ذلك
وقضاء القاضى به للوارث لا يكون مبطلا لذلك التصرف بمذلك بخلاف
البيع والهبة والكتابة فان ذلك يحتمل النقض فيكون قضاء القاضى بالملك
للوارث مبطلا لهذه التصرفات وهي بعدما بطلت لا تعود الا بالتجديد) وهذا
لاز بالمتق والتدبير يستحق الولاء فيكون في منى انهاء الملك لا ابطاله واذا
عاد اصل ملكه في القائم بمدرجوه مسلما بقضاء القاضى يعود ما نهيه فاما البيع
والهبة قاطع للملك فعود الملك اليه بقضاء القاضى لا يتضمن عود ما هو قاطع
للملك بعدما بطل بقضاء القاضى به للوارث *

(ولو كان الوارث اخرجه من ملكه حين قضى القاضى له به ثم جاء المرتد مسلماً فاشتري ذلك العبد ممن في يده فانه ينفذ عتق الوكيل والتدبير الذى كان فله بمداخلة وهذا مشكل فانها لم يمد اليه ذلك الملك الذى وجد فيه التدبير والعتق وانما هذا ملك حادث له بسبب احداثه فينبغى ان لا ينفذ ذلك العتق والتدبير ولكنه قال هذا وان كان ملكا حادثا من وجه فهو من وجه كانه ذلك الملك وما يعطى يحمل بمنزلة الفداء لذلك الملك كمولى العبد المأسور اذا اخذه بالثمن من يد المشتري جمل معيداله الى قديم ملكه وما دى يحمل في حكم الفداء فمن هذا الوجه يكون هذا ومالو كان في بدو ارثه فرده القاضى عليه سواه) ولان الاستحقاق كان يشب بالعتق والتدبير وذلك لا يحتمل النقص فيظهر عند ظهور ملكه في المحل لقيام الاستحقاق كمن اقر بحرية عبد انسان ثم اشتراه وهو نظير ما قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه فيما اذا اعتقه المرتد بنفسه او دبره ثم لحق بدار الحرب وقضى القاضى بلحاظه فانه يقضى به ميراثا للوارث ثم اذا جاء المرتد مسلماً بمد ذلك فرجع العبد الى ملكه بوجه من الوجوه اما من يد الوارث بالرد عليه او من يد المشتري منه بشراء مستقبل فانه ينفذ ذلك العتق والتدبير كذلك ها هنا) وكذلك لو كاتب الوارث عبدا للمرتد بعد قضاء القاضى بلحاظه ثم جاء المرتد مسلماً فان ذلك العبد ما داليه مكاتباً ويحمل في الحكم كان الوارث كان كاتبه بامر فليكون مكاتباً للذى جاء مسلماً وادام المملوك ماله يحمل في الحكم كان الزوال لم يكن من يده اصلاً

قال (ولو لحق المرتد بدار الحرب ثم وكل مسلماً بان ياتي رقيقه الذين خلفهم في دار الاسلام فيعتقهم او يدبرهم فلم يفعل الوكيل شيئاً من ذلك حتى رجع المرتد مسلماً ثم فعل الوكيل ذلك فهو باطل لان اصل التوكيل ها هنا كان باطلاً منه فانه

وكله في حال كان لا مالك مباشرة التصرف فيه بنفسه أصلا وبمداين جهة
البطلان في الوكالة لا تنقلب صحيحة أبدا *

(ولو كان وكله في دار الاسلام قبل الردة او بعدها والمسئلة محالها نفذ تصرف

الوكيل فيهم) لان اصل التوكيل كان صحيحا ولم يبطل بمجرد لحوق الموكل

بدار الحرب فاذا عاد مسلما قبل قضاء القاضي صار كان اللاحق لم يكن أصلا *

(ولو كان قضى القاضي بإحقاقه وقسم ميراثه ثم جاء مسلما فان تصرف

الوكيل في رقيقه قبل قضاء القاضي بردهم على المرتد كان تصرفه باطلا وان

تصرف فيهم بعدما قضى القاضي بردهم على المرتد كان تصرفه نافذا لان

الوكالة بعد صحته لا تبطل بزوال المالك الان المالك انما يعود اليه بقضاء القاضي

بالرد عليه فاذا سبق تصرف الوكيل قبل فضله القاضي به لم ينفذ) لانه لم يصادف

محله (الآرى) ان الموكل لو باشره بنفسه لم ينفذ واذا تصرف بعد قضاء القاضي

بالرد عليه فقد صادف تصرفه محله فكان نافذا وهو نظير رجل وكل رجلا

بيعه عبده او بعتقه ثم باعه الموكل بنفسه ثم رده المشتري بخيار شرط او روية

او عيب قبل القبض او بعده بقضاء القاضي ثم تصرف الوكيل فيه نفذ تصرفه

لبقاء الوكالة بعد زوال المالك ورجوع العبد الى الموكل على المالك الاول

(بخلاف ما اذا رجع اليه بشراء جديد مستقبل فان هذا ملك حادث من كل

وجه) وهذا لانه انما وكله بالتصرف في المالك الذي كان موجودا في ذلك

الوقت فلا يتصرف فيه في ملك حادث بعده (ولو كان الوكيل تصرف

فيه بعدما باعه الموكل قبل ان يرده المشتري عليه بخياره لم ينفذ تصرفه) لانه

تصرف وهو خارج عن ملك الموكل (الآرى) ان المشتري لو اعقته في هذه

الحالة عتق من جهته فكيف يمكن تنفيذ حق وكيل البائع في حال اعاقته

المشترى بعد العتق من جهة * قال * (ولو ان المرتد كان وكل بعته وكيلا في دار الاسلام ثم لحق بدار الحرب فاعتقه الوكيل ثم رجع المرتد مسلما فجميع ما صنع الوكيل من ذلك جائز) لان الحقوق بدار الحرب اذا لم يتصل به قضاء القاضي في حكم النية وذلك لا يمنع نفوذ تصرف الوكيل فيه وهذا بخلاف بيع الموكل العبد بنفسه فان هناك بعد البيع صار العبد بحال ينفذ العتق فيه من جهة غير الموكل فلا ينفذ عتق وكيل البائع في هذه الحالة فيه واما هاهنا بمجرد اللحاق قبل قضاء القاضي ما صار العبد بحال ينفذ فيه عتق غيره فان الوارث لو اعتقه في هذه الحالة لا ينفذ عتقه فلهذا اتفق عتق وكيل المرتد فيه اذا رجع المرتد مسلما بخلاف ما بعد قضاء القاضي بلحاظه فقد صار هناك بحال ينفذ العتق من الوارث فيه فلا ينفذ العتق من وكيل المرتد فيه في هذه الحالة * قال (ولو ان مسلما او مرتدا في دار الاسلام اذن لعبد في التجارة ثم لحق بدار الحرب مرتدا فتصرف العبد فان تصرفه موقوف فان لم يقض القاضي بلحاظه حتى رجع مسلما كان التصرف نافذا وكان العبد ماذونا على حاله وان قضى القاضي بلحاظه بطل تصرف العبد وخرج من ان يكون ماذونا) لان بلحاظه زال ملكه زوالا موقوفا والاذن بالتجارة يتوقف بحال قيام ملكه فاذا توقف زواله عن ملكه يتوقف الاذن للعبد ايضا وتوقف تصرف العبد لتوقف حكم الاذن فاذا عاد مسلما قبل قضاء القاضي فقد تقرر ملكه على ما كان فينفذ تصرف الماذون ويكون ماذونا على حاله واذا قضى القاضي بلحاظه فقد تقرر حكم زوال ملكه في تقرر حكم الحجر عليه ايضا ثم اذا عاد مسلما وعاد العبد الى ملكه لم يكن ماذونا الا ان ياذن له اذا ما مستقبلا لان هذا تصرف محتمل للنقض فينتقض بقضاء القاضي بلحاظه لا يعود الا بالتجدد واما ما ورد هذا

ايضا حال السابق من الوكالة *

(وعليه رتب فصل المضاربة ايضا انه اذا تصرف المضارب بمخلاق رب المال ثم رجع مسلما قبل قضاء القاضي بلعاقه فقد التصرف على المضاربة وكان الربح بينهما على الشرط وان قضى القاضي بلعاقه لم ينفذ شي من تصرفه على المضاربة وكان متصرفا لنفسه له الربح وعليه الوضيمة ويكون ضامنا لرأس المال ثم اذا جاء المرتد مسلما بعد ذلك لا يتغير هذا الحكم لحينه لان المضاربة بطلت بقضاء القاضي بلعاقه كما ينال (ولو لم يقض القاضي بلعاقه حتى عاد الى دار الاسلام مرتدا على حاله فقد صار في الحكم كان للهوق بدار الحرب لم يوجد منه اصلا وقبل لحاقه اذا تصرف المضارب فقد على المضاربة) في قول محمد رحمه الله تعالى وكان موقوفا في قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه بناء على الخلاف الذي ينال في تصرفات المرتد بنفسه بعد الردة قبل لحاقه *

(وان كان القاضي قضى بلعاقه ثم رجع مرتدا فلا سبيل له على ماله) لانه صار بقضاء القاضي كالميت حكما وسبب ذلك رده فابقي هذا السبب يتي هو ميتا حكما وان رجع الى دارنا ولهذا كان المال لورثته على حاله لا سبيل للمرتد عليه (الانرى) انه لو رجع مسلما كان المال للوارث الى ان يقضى القاضي برده عليه فاذا رجع مرتدا اولى ان يكون المال باقيا على ملك الوارث ولا يقضى القاضي برده عليه ولكنه يمرض عليه الاسلام فان ابي قتله وان قال رد على مالى واجعل لى في الاسلام اجلا حتى انظر في امري فان القاضي يؤجله في الاسلام ثلاثة ايام لا يزيد على ذلك شيئا وقد بينا هذا فيما سبق وروينا فيه حديث عمر رضى الله تعالى عنه حيث قال هلا طيتم عليه الباب ثلاثة ايام واعطيتموه كل يوم رغيفا فلم يبرأ حتى راجع الحق ولا يرد عليه ماله ما لم يسلم لما بيناه

هالك قضاء القاضي وحياته حكما تكون باسلامه فالذي يظهر ذلك لم رد عليه شيئا من ماله والتأجيل عندنا مستحب وليس بلازم حتى ان للقاضي ان يقتله في الحال ولا يؤجله ان ابنه ان يسلم بخلاف ما يقوله بعض الناس ان عليه ان يؤجله وقد بينا هذا فيما سبق *

(ولو لحقت المردة بدار الحرب فقضى القاضي ميراثها الورثتها ثم جاءت ماردة بامان وطلبت مالها لم رد عليها شيء من ذلك) لانها اصارت هالكة قضاء القاضي فالذي يظهر فيها سبب الحياة حكما لا يردها شيء من ذلك المال *

(ولو جاءت ماردة قبل قضاء القاضي بالحقا فان جاءت بغير امان كانت غيا للمسلمين) لانها بالحق بدار الحرب صارت حربية والحربية اذا دخلت دارا بغير امان كانت فيا (وقسمت ميراثها بين ورثتها) لانها اصارت هالكة حكمها حين جعلت فيا (فالحرية تلف والحربية حياة) لانها بالحق خرجت من ان تكون اهلا للملكية المال فهذا كان المال لورثتها *

(وان جاءت بامان صنعت في مالها ما احببت وحبست واجبرت على الاسلام) لانها اذا رجعت قبل قضاء القاضي بامان فصار للحاق كان لم يكن وقبل لحاقها بدار الحرب كان يفقد تصرفها في مالها فكذلك بعد ما رجعت الا ان في الفصل الاول انما كانت لا تسترق قبل اللحاق لكونها من اهل دار الاسلام وهي ليست بدار الاسترقاق فاذا لحقت صارت من اهل دار الحرب فقلنا بانها تسترق اذا دخلت دارا بغير امان واذا دخلت بامان فاعطاه الا مان يمنع استرقاقها فقد عادت به كما كانت قبل اللحاق *

(واذا قال المسلم لبيده اذا جاء يوم النحر فانت حر وقل ذلك بعد ما ارتد ثم لحق بدار الحرب ولم يقض بميرانه للوارث حتى جاء يوم النحر فان حكم

العتق يكون موقوفاً) لأن العتق لا ينفذ بدون قيام المالك في المحل عند وجود الشرط وقد بينا أن زوال ملكه قد توقف بلحوقه فكذلك يتوقف بحكم العتق (فإن جاء مسلماً قبل القضاء بلحاظه نفذ ذلك العتق وإن كان القاضي قضى بلحاظه قبل مجيئ فجر يوم النحر ثم جاء يوم النحر فإن كان بعد ما قضى القاضي رد العبد عليه عتق من جهته) لأن التمليق كان صحيحاً وقد وجد فالعبد في ملك الوارث ثم عاد المرتد مسلماً ينفذ ذلك العتق وإن رد القاضي العبد عليه) لأن المعلق بالشرط عند وجود الشرط كالمنجز وقد بينا أنه لو نجز اعتاقه بعد ما قضى القاضي بلحاظه كان العتق باطلاً على كل حال فهذا مثله *

(ولو رجع المرتد مسلماً قبل مجيئ يوم النحر ثم جاء يوم النحر فإن كان بعد ما قضى القاضي رد العبد عليه عتق من جهته) لأن التمليق كان صحيحاً وقد وجد الشرط وهو مملوك له *

(فإن جاء يوم النحر قبل أن يقضى القاضي رد العبد عليه لم يمتق العبد) لأنه وجد الشرط والعبد ليس في ملكه فإن العبد لا يعود إليه إلا بقضاء القاضي فلهذا لا ينفذ ذلك العتق (فلو جاء يوم النحر بعد لحاقه قبل قضاء القاضي به ثم قضى القاضي به لو أنه فانه ينفذ تصرف الوارث فيه) لما بينا أنه يقرر زوال ملكه بقضاء القاضي من وقت اللحق وأما وجد الشرط بعد ذلك فلهذا لا يمتق من جهته وكان مملوكاً للوارث ينفذ تصرفه فيه (فإن لم يتصرف فيه حتى رجع المرتد مسلماً ورد عليه العبد فانه يمتق من جهته) لأن الشرط وجد في حال توقف ملكه فإن تمام زوال ملكه يكون بقضاء القاضي فثبت به استحقاق العتق في ملكه إذا رجع إليه وقد رجع إليه على ذلك المالك * (وكذلك لو كان الوارث كاتبه) لأنه رجع إلى قديم ملكه بعد كتابة الوارث

فينفذ ذلك العتق ويسقط بدل الكتابة لاستغناؤه عنها *
 (ولو كان قال لامته اذا جاء يوم النحر فانت حرة ثم لحق بدار الحرب مرتدا
 فقتل القاضى بها فاعتقها الوارث ثم لحقت بدار الحرب مرتدة فسميت
 كانت فيئا واجبرت على الاسلام بمنزلة الحرية الاصلية اذا ارتدت ولحقت
 بدار الحرب فان اسلمت ثم جاء المرتد مسلما فاشتراها ثم جاء يوم النحر وهى
 فى ملكه لم تمتق بخلاف جميع ما سبق) لان هذا العتق كان منها المملوك وقد
 بطل ذلك الملك اصلا حتى ينفذ العتق من الوارث فيها فكان هذا مملوكا حادنا
 من كل وجه وهذه زفريه واصلا فيها اذا قال لامته ان دخلت الدار فانت
 حرة ثم اعتقها فارتدت بدار الحرب ثم سميت فملاكها ودخلت الدار
 لا تمتق الا على قول زفر رحمه الله تعالى * والله الموفق *

﴿ باب ﴾

﴿ المرتدين كيف يحكم فيهم ﴾

﴿ قال رحمه الله تعالى ﴾ (المرتد يقتل ان لم يسلم حرا كان او عبدا لقوله صلى الله عليه
 وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه * وهو يعم الاحرار والعبيد ولمولى العبد ان
 يقتله بنفسه ان شاء فمل ذلك ابن عمر رضي الله تعالى عنهما بعبد له تنصر
 ولا به بالردة صار كالحرى فى حكم القتل ولسلك مسلم قتل الحرى
 الذى لا امان له الا ان الافضل له ان يرفعه الى الامام ليكون هو الذى يقتله)
 لان فيه معنى الحدود واستيفاء الحدود الى الامام *

(والمرتدة لا تقتل حرة كانت او امة ولكنها تحبس وتجير على الاسلام
 ان كانت حرة وان كانت امة واهلها محتاجون الى خدمتها دفعت اليهم
 يستخدمونها او يجبرونها على الاسلام) لان حبسها حتى الله تعالى وحق المولى فى

باب المرتدين كيف يحكم فيهم
 لكل مسلم قتل الحرى الذى لا امان له

خدمتها يقدم على حق الله تعالى في حبسها *

(وان استتيب المرتد فتأب ثم ارتد حتى فعل ذلك مرارا قبلت توبته ابدا وهو قول ابراهيم رحمه الله تعالى وكان على وعمر رضي الله تعالى عنهما يقولان يستتاب ثلاثا فان عاد يقتل لظاهر قوله تعالى ان الذين آمنوا ثم كفروا الآية ولان الظاهر انه مستهزئ غير نائب ولكننا نستدل بقوله تعالى ان يستهوا يغفر لهم ما قد سلف * ثم توبته بعد الثلاث تعرف بما يعرف به في المرة الاولى لانه لا يمكن الوقوف على ضميره وانما يعبر عما في قلبه لسانه ولا حاجة لهم فيما استدلوا به لانه قال ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم * واذا تاب فقد ازدادوا كفرا وعن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه يقتل غيلة ولا يستتاب اذا تكرر ذلك لان الظاهر انه مستهزئ وبناء الحكم على الظاهر جائز فيما لا يوقف على حقيقته *

* قال * (وامرأة المرتد تمتد ثلاث حيض سواء قتل بعد الردة او لم يقتل الا على قول سعيد بن المسيب رحمه الله تعالى فانه يقول اذا قتل فمدها اربعة اشهر وعشرا وهذا ليس بقوى) لان الفرقة وقعت بالردة ثم لا يتغير حكم تلك الفرقة بالقتل بعد الردة فلا يتغير العدة ايضا بمنزلة ما لو ابان امرأته في صحته ثم مات او قتل *

(ولو اصاب مالا او قذف انسانا قبل الردة او بعدها ثم لحق بالدار ثم جاء تابيا اخذ بجميع ما صنع بخلاف ما اذا اصاب ذلك بعد ما لحق بدار الحرب) لانه بالحق صار حربيا والحربي اذا اصاب شيئا من ذلك ثم أسلم لم يكن مواخذا به والاول اصابه في حال هو من اهل دار الاسلام وهو مخاطب على حاله فيقرر موجه في ذمته الا ان باعوقه يتعذر اقامته لان يد الامام لا تصل اليه فاذا

وصلت اليديه كان مواخذاً بجميع ذلك * والله اعلم *

باب

من ارتد من المسلمين او نقض العهد من المهادين

قال (ولو ان اهل بلدة ارتدوا حتى صارت دارهم دار حرب ثم وقع الظهور عليهم فانه يقتل رجالهم ويسبي نساؤهم وذرايرهم كما فعله الصديق رضي الله تعالى عنه بنى حنيفة حين ارتدوا فان قالت النساء حين ظفر المسلمون بهن ما ارتدنا قط وانا مسلمات على ديننا فالقول قولهن لتسكنن ما هو الاصل وهو الاسلام ولا يسيبن واولادهن الصغار بمنزلتهن) لان الام اذا بقيت مسلمة فالصغير يكون تبعاً لها (الا ان تقوم البيعة من المسلمين عليهن بالردة ولا يقبل في ذلك شهادة اهل الذمة) لان الشهود يزعمون انها مرتدة والمرئد كالمسلم في ان لا تكون شهادة الذمي عليه حجة (وشهادة من له في الثيمة نصيب من المسلمين عليهن بذلك لا تقبل قياساً لما فيه من المنفعة للشاهد وتقبل استحساناً) لان الشركة عامة وهي لا تمنع قبول الشهادة وقد تقدم نظائره *

(ولو قلن كذا قد ارتدوا ولكننا سلمنا قبل ان نظفروا بنا لم يقبل قولهن) لانهن يدعين اسلاً ما حادنا فلا يقبل قولهن في ذلك الا بحجة بمنزلة اهل الحرب اذا وقع الظهور عليهم فزعموا انهم اسلموا قبل ان يقع الظهور عليهم لم يقبل قولهم في ذلك وجعل كلهم للحال اسلموا فكذلك في المرتدات * وعلى هذا لو نقض اهل الذمة العهد كان الجواب فيهم كالجواب في المرتدين الا ان شهادة اهل الذمة عليهن (١) بنقض العهد هاهنا مقبولة لانهن ذميات * واستدل عليه عاروى ان علقمة بن علاثة ارتد في زمن الصديق رضي الله تعالى عنه فلما اخذت امرأته (١) هكذا في الاصل والظاهر ان شهادة اهل الذمة عليهم بنقض العهد مقبولة

باب من ارتد من المسلمين او نقض العهد من المهادين

قالت ان كان علقمة ارتد فاني لم اكفر بالله نخلي سييلا وسيل ولدها ثم هذا اذا علم ان النساء في الاصل كن مسلمات فان لم يعلم ذلك فهن فتياء واولادهن (لانهن وجدن في دار الحرب ومن وجد في دار الحرب فهو حر بن ما لم يعلم له اصل الاسلام الا ان يكون عليهن سياء المسلمات فقد بينا ان تحكيم السياء اصل في باب الاسلام فاذا وقع في قلب المسلمين انهن صادقات وجب تخليتها سييلا وسيل واولادهن *

(فان كان في حجر امرأة منهن صبي وقد قتل زوجها او لا يعلم هل كانت ذات زوج ام لا فقالت هذا ابني صدقت في اسلام الولد وانه لا يكون فيثا) لان هذا امر ديني فخير الواحد في مثله مقبول رجلا كان او امرأة (ولكن لا يتوارثان الابلية وهو الحميل الذي كتب فيه عمر رضى الله تعالى عنه الى شريح رحمه الله تعالى ان لا يرث الحميل الابينة ولكن يحمل مسلما لكونه في يد مسلم يحكم باسلامه) وكذا لك لو قالت هو ابن امرأة مسلمة او دعنته وان قالت هو ابن امرأة كانت من اهل هذه الدار او دعنته وماتت وهي حرة مسلمة لم تصدق على ذلك) لانه لم يعرف اصل الاسلام لتلك المرأة فلا يكون هذا منها اخبارا باسلام الولد وحرية ولكنه يكون فيثا لكونه موجودا في دار الحرب *

ثم بنى محمد رحمه الله تعالى مسائل الاصل الذي بينا (ان من وجد في دار الاسلام اذا زعم انه من اهل الذمة فانه يكون القول قوله ولا يتعرض له ومن وجد في دار الحرب لا يقبل قوله في ذلك الابحجة) لان دار الاسلام دار امن فن وجد فيها يكون آمنا باعتبار الظاهر فيكون مقبول القول بشهادة الظاهر له ودار الحرب دار سبي واسترقاق فن وجد فيها يكون فيثا الا ان

ثبت سبب الامن والعصمة انفسه بالبينة *

(ولو ان اهل الدار نقضوا العهد وحاربوا فلما ظهر عليهم المسلمون قال رجل منهم ما نقضنا العهد فيمن نقض فان كان اصل العهد معلوما لهم قبل النقض فالقول قولهم) لان ما عرف ثبوته فالاصل بقاؤه حتى يعلم ما زيله *

(فان شهد قوم من المسلمين او من اهل الذمة بانهم قاتلوا المسلمين فقد ثبت بالحجة سبب نقضهم العهد فان قالوا اكرهوا على ذلك لم يقبل ذلك منهم) لانهم يدعون معنى خفيا لغيره وبه حكم ما ظهر بحجة فلا يقبل قولهم في ذلك الا ان يقيموا عليه بينة من المسلمين *

(فان شهدوا انهم قالوا لنقتلكم اولتنا قتلون معنا كانوا احرار الاسييل عليهم) لان الثابت بالبينة كالثابت بالمعينة فيخرج قتالهم به من ان يكون دليل الرضاء بنقض العهد وان كان لا يحل لهم ما صنعوا باكره (وان شهدوا انهم كانوا قالوا هذا لهم في دارهم لافي دار الحرب وانهم كانوا يقدرون في دار الحرب على ان ينصرفوا عنهم الى المسلمين فالاكراه لا يثبت بمنزل هذه الشهادة) لانهم شهدوا بذهاب الاكره عنهم (وان لم يعلموا اصل الذمة الذين قالوا هذه المقالة كانوا فينا الا ان يقيموا بينة على اصل الذمة لهم) لانهم وجدوا في دار الحرب *

(وان رآهم المسلمون في صف المشركين ومعهم السيوف قد شرروها الا انهم لم يقاتلوا احدا فقالوا اكرهوا على ذلك فالقول قولهم) لان ما ظهر للمسلمين منهم لا يكون نقضا للعهد فان مثله لو ظهر من المسلم لا يكون نقضا لايامانه فكذلك اذا ظهر من الماهد *

(وان قال قد كنت نقضت العهد معهم ولكن كنت رجعت عن ذلك لم يقبل

قوله (لا بحجة) لأنه اقرب زوال ما عرف من اصل الذمة له ثم ادعى امرا حادنا لا يعرف سببه فلا يقبل قوله فلا بحجة *

(ولو ان المسلمين رأوا رجلا من النصارى في دار الاسلام يتجرو ولا يعرفون حاله ثم فتحوا مدينة من دار الحرب فوجدوه فيها فقال انارجل من اهل الذمة اسرني اهل الحرب او كنت تاجر افهم فالقول قوله) لانهم عرفوه من اهل دار الاسلام (الآرى) انه حين رأوه في دار الاسلام لو اردوا التعرض له فقال انا ذبي كان القول قوله في ذلك فكذلك اذا وجدوه بعد ذلك في دار الحرب وهذا لأنه لو قال لهم انا ذبي قبل ان ياخذوه كان القول قوله في ذلك فكذلك لو قال لهم بعد ما اخذوه (وعلى هذا لو لم يكونوا رأوه قبل هذا الا انه شهد له شاهدان من المسلمين انهما رآياه في دار الاسلام فهو ذبي) لان الثابت بالبيينة كالثابت بالمعاينة (وكذلك لو ادعى انه مسلم في جميع هذاتان كان عليه سياء المسلمين فلا اشكال في ان القول قوله وان كان عليه سياء اهل الكفر فقال اكرهوني حتى تزيت هذا الذي فالقول قوله ايضا) لأنه قد علم اصل الاسلام له او الذمة باعتبار كونه في دار الاسلام ثم لا يرتفع ذلك بمجرد الذي لان ما قاله يشهد له الظاهر فان من بقى بين قوم يخالفون له في الطريقة قد يتزيا بزيمهم تقيّة فلماذا كان القول قوله *

(ولو ان اهل الحرب صالحوا وصاروا ذمة وقع ذلك عليهم وعلى نسائهم) لان النساء تبع للرجال * ولانهم انما يقبلون الذمة ليسكنوا في مساكنهم وسكنائهم انما يكون بالنساء والذراري *

(فان قالوا للمسلمين انا اخذ المهد لا تفسدنا دون نسائنا كان نسائهم فينا الا من دخل منهم في المهد) لان الدليل انما يعتبر اذا لم يوجد التصريح بخلافه

فلهذا يستترق واما الصغار من الاولاد فهم تبع للآباء الذين اخذوا المهد ولا سبيل عليهم.

(ولو دخل حربى دارا بامان ثم غلب اهل الشرك على تلك الدار حتى صارت دار حرب ثم ظهر المسلمون عليهم فوجدوا ذلك فيهم فان كان الذين غلبوا على هذه الدار من اهل الدار التي كان المستامن منها فهو في المسلمين لان الامانة قد انتقضت بينه وبين المسلمين حتى حصل هو في دار الحرب واهلها يوافقون (الارى) انه لو كان رجع الى داره لكان انتهى به الامان وقد صار هذا الموضع في حكم دار حربي غلب عليه اهل الشرك.

(وان لم يكونوا من اهل دارا بامان كان المستامن من اهل الروم والذين ظهروا على هذه الدار قوم من الترك فان كانوا اسرود ومنعوه من الخروج فهو في ذمة المسلمين على حاله حتى اذا ظفروا به المسلمون كان حرا) لانه ما وصل الى مامنهم وانما انتهى الامان بهذا لانه اسير فيهم فكأنهم اسرود ومن دار الاسلام واحرزوه بدارهم فان كان الذين غلبوا لم يمنعوه من الخروج الى دار الاسلام فقام بين اظهروا اختيارا فهذا انتقض منه للمهد لانه رضى بالمقام في دار الحرب والراضى بالمقام في دار الحرب من اهل دار الحرب لا يكون في امان من المسلمين اذا كانوا آمنوه في دار الاسلام (الارى) انه لو تزوج فيهم واشترى المسكن ثم وقع الظهور عليه كان فينا كثيره من اهل تلك الدار.

(وكذلك لو ان مستامنا من الروم في دارا بامان فخرج الى الترك بامان او بنير امان كان مبطالا للامان الذي كان بينه وبين المسلمين فكذلك ما سبق الا ان في هذا الفصل ان اسرود ولم يأسرود فالجواب سواء) لانه دخل اليهم باختياره (ولو ان رجلا من الروم سأل المسلمين ان يدخل اليهم بامان فيتجر ثم يخرج الى

الارض بالتمام في دار الحرب من اهل دار الحرب

الترك فيأتي بالا مئة الى دار الاسلام من ذلك الموضع ويتجر فيه افا عطوه
الامان على ذلك فهو آمن مالم يدخل بلاد الترك فاذا دخلها بغير امان له من
المسلمين مالم يرجع الى دار الاسلام لان المسلمين انما اعطوه الامان في دار
الاسلام لا في دار الترك الا ان يكونوا قتلوا له انت آمن اذا دخلت دار الاسلام
الى ان تعود اليها وارجع الى دارك خفيئذ هذا تصريح باعطاء الامان له في دار
الترك (ثم انبذ اليه المسلمون وهو في دار الترك فنبذهم باطل وهو آمن حتى
يرجع الى بلاده) لانهم انما نبذوا اليه في داره مستامن فيها فكان هذا ونبذهم اليه
في دار الاسلام سواء وقد عرف ان انبذ لا يصح الا بنبذ المستامن مامنه
واعادته الى ما كان عليه * والله اعلم بالصواب *

باب

اسر العبد وغيره ثم يرجع الى مولاه او لا يرجع *

* قال * (العبد الماسور اذا مات، وولاه ثم وقع في الغنيمة فخر ورثته بعد ما وقع في
الغنيمة فان وجدوه قبل القسمة اخذوه بغير شيء وان وجدوه بعد القسمة اخذوه
بالقيمة) لانهم قائمون مقام مورثهم وهذا الاخذ اعادة الى قديم الملك بطريق
القضاء فيكون بمنزلة القداء للعبد الجاني من الجناية والورثة يقومون في ذلك
مقام المورث (وهذا بخلاف الشفعة فان الشفيع اذا مات لم يكن لورثته حق
الاخذ بالشفعة ولا يقومون في ذلك مقامه) لان حق الاخذ بالشفعة باعتبار
الجوار الذي كان للمورث من الجوار قد زال بموته وجوار الوارث حادث
فلا يكون له حق الاخذ فاما هنا حق الاخذ باعتبار الملك القديم ولا
تغير ذلك بموت المورث والورثة بخلافه في ذلك الملك لو كان قائما فكذلك
في حق ثابت باعتبار ذلك الملك *

باب اسر العبد وغيره ثم يرجع الى مولاه او لا يرجع *

(وان اراد ذلك بعضهم) وكره بعضهم بعد القسمة فليس لهم الا ان ياخذ واجيما او يدعوا) لانهم بالاخذ يعيدونه الى قديم ملك الميت حتى اذا ظهر عليه دين بيع فيه وهو في حياته لو اراد ان ياخذ البعض دون البعض لم يكن له ذلك فكذلك الورثة بعد موته *

(وان ابي بعضهم ان يفديه وقال بعضهم نحن نفديه بالقيمة فلم ذلك ولكنهم يكونون متطوعين في الفداء) لان العبد يعود الى قديم ملك الميت فيكون ميراثا بين ورثته وهم تبرعوا بالقيمة بالفداء في نصيب من ابي منهم اذ ليس لهم ان يلزموا ديناشاءوا او اوافوا فكان هذا نظير الفداء من الجناية (وكذلك ان كان فيهم موصى له بالثلث) لانه شريك الورثة في التركة بما له من الوصية فهذا كاحد الورثة في حكم الفداء *

(ومن حضر من موص او وارث او موصى له فاراد ان يفديه فله ذلك وان غاب عامة الورثة) لان الحاضر خصم عن الميت وانما يعيده بالاخذ الى قديم ملك الميت والحاضر خصم في ذلك عن الميت كما في الفداء من الجناية *

(وان حضر الموصى له بالثلث خاصة فجحد الذي وقع العبد في سهمه ان يكون العبد للميت فاقام الموصى له البيعة عليه بذلك قبلت بيئته وكان خصما له) لانه شريك الورثة في التركة فيكون خصما عن الميت كأحدهم *

(واذا فاداه بجميع القيمة واخذه اعطاه القاض الثلث من العبد وجعل الثلثين محبوسا للورثة الى ان يحضر واذا اخذوا فان حضر او جحدوا وصية الموصى له لم بلغت القاضى الى جحدهم) لان الذي وقع العبد في سهمه كان خصما للموصى له عن الورثة في اثبات الوصية عليه فهو وما لو ابته الورثة سواء *

(ولو كان الذي حضر غريم من غرماء الميت لم يكن خصما لمن وقع العبد

في سهمه) لانه يحتاج الى اثبات دينه في ذمة الميت (ومن وقع العبد في سهمه ليس بمخصص في ذلك عن الميت فاما الموصى له ثبت حق الاخذ لنفسه في العبد الذي وقع في يده بمنزلة الوارث فهذا كان خصم له وال الذي وقع العبد في سهمه انه غريم الميت لم يامر القاضى بدفع العبد اليه بقيمته) لان الدين باقراره لا يثبت في ذمة الميت (ولكن ان حضر وارث او وصى فاني ان يفدى فاراد الغريم ان يفديه جعل القاضى الوارث والوصى خصما للغريم حتى يثبت الدين عليه) لانه قائم مقام الميت في اثبات الدين بالبينة ثم كان للغريم ان يفديه حتى يباع له في الدين *

(وان كان الوصى حين حضرا قر له بالدين لم يتفع الغريم بذلك وقيل له هات بينة على دينك ولا يخرج الوصى من خصوصته باقراره بالدين) لانه قائم مقام الميت فبما يرجع الى النظر والاقرار بالدين عليه ليس من ذلك في شئ فهو كالاجنبي في ذلك فاذا بطل اقراره بالدين صار كانه لم يوجد اصلا (فان كان المقر بالدين احدا الورثة كان للغريم ان يفديه بقيمته) لان الدين قد ثبت باقراره في نصيبه *

(ثم اذا اخذ العبد فان القاضى يعزل نصيب سائر الورثة حتى يقدم وافيقر واوينسكروا ويبيع حصه الوارث المقر للغريم في دينه) لان اقراره حجة في حقه و الدين الثابت باقراره في حصته كالاثبات بالبينة *

(فان حضر الموصى له بالثلث فاقرب بالدين ووقع العبد في سهمه نصيبته فله ان يفديه بالقيمة) لان الثابت بالاقرار في حق المقر كالاثبات بالبينة *

(ثم اذا حضر الورثة فجحدوا وصيته فالقول قولهم ويقال للورثة ادوا للموصى له ثلث الفداء وخذوا العبد) لانه في مقدار الثلث انما ادى الفداء على

ان يفدى ملكه به فلا يكون متطوعا في ذلك فاما في الثلثين اما ادى الفداء
على انه يفدى ملك الورثة فكان متطوعا في ذلك *

(وكذلك لو ادعى الوصية بالعبد له والمسئلة محالها فان الورثة ياخذون العبد
هناك اذا اعطوه جميع الفداء ان احبوا ذلك) لانه في الكل هاهنا يفدى ملك
نفسه فالعبد كله له وصية بزمعه اذا كان يخرج من ثلث ماله فلهذا لم يكن متطوعا
في شئ من الفداء *

(وان كان الوارث او الموصى له اما حضر قبل القسمة فليس له ان ياخذ حتى
يقيم البيعة على ذلك) لان الحق لعامة المسلمين فلا ثبت الاستحقاق عليهم
الاجبة (ثم اذا اقام البيعة اخذه بغير شئ فماد الى قدس ملك المورث وكان ميراثا
عنه * ولو وقع العبد في سهم رجل في مرض الماسور منه فسلمه له كان ذلك جائزا
سواء كان من وقع في سهمه وارث الميت او اجنبيا او سواء كان فيه محابة
او لم يكن * وكذلك ان سلمه للمشتري من العدو فان المحابة لا يظهر في هذا
الفصل) لانه بهذا التسليم لا يملكه شيئا انما يبطل حقه ليس بمال ولا يجوز
الاعتراض عنه بالمال محال فكان هذا بمنزلة تسليم الشفعة وتسلم المريض
شفعته بسبب من الاسباب يكون صحيحا على الاطلاق فهذا مثله *

(وكذلك لو ساومه بالعبد بعام مستقبلا) لان هذا دليل التسليم منه فيكون
كالتصريح بالتسليم كافي الشفعة * فار قيل * قد قلتم ان الاخذ بالقيمة بمنزلة الفداء
من الجناية فعلى هذا ينبغي ان لا يصح ذلك من المريض في حق وارثه
فلا يسلم له المحابة التي تكون باعتبارها * قلنا * هذا اذا كان يتصرفه بملك الوارث
مالا وهو هاهنا ليس بملك الوارث شيئا فقد ملك الوارث العبد بالشراء
او بوقوعه في سهمه فلهذا صح تسليمه في حق الوارث وهو نظير الابراء عن

الاسباب يكون صحيحا

الكفـة بالنفس والنفو عن دم المبيد فان ذلك صحيح من المريض مع واريه
كما يصح مع الاجنبي * والذي يوضح ما قلنا ان من وقع العقب في سهمه يتمكن من
امسقاط حق الاخذ بالاعتاق والتدبير فلا يصير به ضامنا شيئا فتيين به ان هذا
الحق ضعيف واي فرق بين ان يسقط الحق بتصرف من وقع في سهمه وبين
ان يسقط باسقاط المريض *

(ولو مات الماسور منه ولا وارث له فيرانه لجماعة المسلمين والامام نائب عنهم
في ذلك فان عرف حاله قبل القسمة اخذه لبيت المال بغير شيء وان عرفه
بعد القسمة فان شاء اخذه لبيت المال بقيمته وان شاء تركه * وان وجدته في يد
رجل اشتراه من العد ونحوه بمائة وقيمه الف فالاولى له ان ياخذه بالتمن لمائة
من الحظ للمسلمين * فاما اذا وجدته في يد من وقع في سهمه فحق الاخذ انما
يكون بقيمته وليس فيه منفعة ظاهرة للمسلمين) لان حقهم في المالة دون العين
فلا يستقل باخذه الا ان يرى ان فيه حظا للمسلمين *

(ولو ان الماسور منه وجدته في يد رجل اشتراه من العدو ولم يطلبه حتى مضى
زمان ثم جاء يطالب اخذه بالتمن فله ذلك بخلاف الشفعة فان الشفع اذا لم يطالب
بعدماعلم بالبيع تبطل شفيعته) لان سكوت الشفع انما جمل تسليمادفعا للضرر
عن المشتري فان الشفع يتمكن من نقض تصرف المشتري بالاخذ بالشفعة
فلو لم يجمل سكوته تسليماتطل ملك المشتري وتعذر عليه التصرف فيه فلماذا
جعلناه تسليميا وهذا المني لا يوجد هاهنا فان الماسور منه ياخذه ممن يجده في
يده ولا ينقض شيئا من التصرفات (الا ترى) انه لا ينقض القسمة لياخذه مجانا
فلا حاجة هاهنا الى ان يجمل سكوته تسليميا *

(ولو كان المبيد الماسور لصبي صغير له اب او وصي فاشتراه رجل منه بنحو مائة

الشفيع اذا لم يطالب بعد ما علم بالبيع تبطل شفيعته

وقيمة الف فسلم الاب او الوصى حق الصبي في ذلك جاز التسليم) في قول ابي حنيفة وابي يوسف رضي الله تعالى عنهما ولم يحز في قول محمد و زفر رحمهما الله تعالى على قياس الشفعة فان في الموضعين جميعا بهذا التسليم لا يخرج من مالك الصبي شيئا ولو كان المشتري من العدو واشتراه بالف درهم و قيمته خمس مائة فاراد الاب او الوصى ان ياخذ ذلك للصبي بالنمى لم يكن لهما ذلك لما فيه من القبح الشديد على الصبي بخرقه ما لو اشترى له عبدا يساوى خمس مائة بالف درهم (الا ان هناك يكون مشتريا لنفسه وها هنا لا يكون اخذ لنفسه) لانه غير مالك للاخذ لنفسه هاهنا بغير رضى المشتري من العدو فانه بالاخذ يعيده الى قديم الملك له ولم يكن له فيه الملك في الاصل وانما كان ذلك للصبي فلهذا لا يجعل اخذ نفسه *

(وان ظهر المشركون على الارض من اراضي المسلمين فصارت دار شرك ثم غلب المسلمون عليها فن حضر من اصحابها قبل القسمة اخذها بغير شيء ومن حضر بعد القسمة اخذها بقيمتها ان احب) لان الارض مال المسلم كمائر الاموال (فان بناها من وقفت في سهمه ثم حضر المالك القديم فليس له ان ياخذها) لان البناء استهلاك وليس له ان ينقض البناء كما لا يكون له ان ينقض سائر التصرفات بخلاف البيع وانما هذا نظير موهوب له بنى في الارض الموهوبة ثم يريد الواهب الرجوع فيها فهناك لا يتمكن من ذلك لان البناء استهلاك فهذا مثله *

(و كذلك قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه في مشتري الارض بشراء فاسد اذا بناها فليس للبائع حق الاسترداد بعد ذلك ومعلوم ان حق البائع او جب من حق المالك القديم هاهنا فان لم يقض القاضى له بالاخذ لاجل البناء ثم هدم الباني بناءه حتى عاد كما كان فللمالك القديم ان ياخذها بالقداء هاهنا)

لان المانع كان هو البناء وقد زال المانع فيتمكن من الاخذ بمنزلة الواهب
يريد الرجوع فيها بعد ما رفع الموهوب له البناء وكذلك لو كانت ايمانى فيها
اهل الحرب حين احرزوها لان المالك القديم اعمى شئت له حق الاخذ فيما كان
مملوكه و هذا البناء لم يكن مملوكه قط فلا يشبث له حق اخذ البناء ويتعذر
عليه اخذ الارض بدون البناء فان هدم من وقع في سهمه البناء كان له ان ياخذ
الارض بقيمتها الزوال المانع *

(ولو كانت الارض مبنية حين اخذها المشركون فووقت في سهم رجل من
المسلمين كان للمالكها الاول ان ياخذها بقيمتها مبنية يوم ووقت في سهمه) لانها
كانت له في الاصل بنائها فله ان يعيدها بالاخذ الى ملكه كما كانت (فان
لم ياخذها حتى جعلها من وقت في سهمه مسجد للمسلمين فصلوا فيها ولم يزد
فيها شيئا او كانت ارضا فجعلها صدقة موقوفة للمساكين او جعلها مقبرة
او جعلها خانا للمسلمين ثم جاء صاحبها الاول فليس له ان ياخذها) لانهم انحرزت
عن ملك العباد ما احدث فيهم من التصرف فكان هذا قياس العباد اذا اعتقه
من وقع في سهمه وهذا لان المالك القديم ياخذ من غير ان ينقض التصرف
وبدون نقض التصرف ما هنا لا يتمكن من اخذها بالقيمة فانها لم يصرف
ملك احد حتى ياخذها منه بالقيمة وبه فارق الشفعة فان الشفيع يتمكن من
نقض تصرف المشتري فاذا نقض تصرفه رجعت الى ملكه كما كانت فكان له
ان ياخذها منه * فان خرب ما حول المسجد وانتقل عنه اهله فقد رجع الى ملك
صاحبه على اصل محمد رحمه الله تعالى لانه زوال المانع فكان للمالك الاول ان
ياخذها بالقيمة *

(وكذلك لو كان الماسور فرسا فجعلها من وقع في سهمه حيسا ثم حضر ماله

فان خرب ما حول المسجد وانتقل عنه اهله فقد رجع الى ملك صاحبه على اصل محمد رحمه الله تعالى

يجوز الوقف في العقار والمقول فيما فيه العادة

الاول فلا سبيل له عليه وهذا قول محمد رحمه الله تعالى فانه يجوز الوقف في العقار والمقول فيما فيه العادة فاما على قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه الوقف لا يتماق به الزوم ولا يخرج العين من ملك صاحبه فكان للمالك الاول ان يأخذه الا في المجد خاصة فان ذلك يتماق به الزوم فيمنع المالك الاول من الاخذ باعتباره لا يمكن من نقض التصرف ولهذا لا ينقض القسمة ولا بيع من وقعت في سهمه وان كان له في ذلك منفعة متفاوت بكون بين الثمن والقيمة الا ان بعد البيع من غيره هو محتمل للنقل من ملكه الى ملك وكان حقه في الاخذ باقيا وبعد التصرفات التي بيننا ليس يحل للمالك اموس ولا يغير عوض فلا يكون له ان يأخذ الا ان يعود محلا للملك والتملك بمنزلة المبدأ اذا كاتبه من وقع في سهمه فليس لمالكه ان يأخذه فان عجز المالك كان لمالكه ان يأخذه بقيمته لزوال المانع *

(وكذلك لو جله من وقع في سهمه رهنا عند اسات يدين له عليه فابس للمالك الاول ان يأخذه حتى يفك الرهن) لانه تماق بالمرهون حق لازم للمرهن فان افكته كاره ان يأخذه منه بالقيمة لزوال المانع (وان قال المالك الاول انا اؤدى الدين واخذه بالقيمة اجبر الرهن والمرهن على ذلك لو صول كمال حق المرهن اليه ويكون متطوعا في اداء الدين لا يرجع على الرهن بشئ منه) لانه لم يكن مجبرا على اداؤه ولا احتجاليا له فقد كان يتمكن من ان يصير الى ان يفك الرهن ثم يأخذه *

(فلو آجره من وقع في سهمه من رجل مدة معلومة وقبض الاجر ثم حضر المالك الاول فله ان ينقض الاجارة ويأخذه بالقيمة) لان الاجارة تنقض بالاعذار وبوت حق المالك الاول في الاخذ عند ينقض به الاجارة وان

كان لا ينقض به سائر التصرفات فان نبوت حق المشتري في الرد بالعيب يكون عذرا في نقض الاجارة دون سائر التصرفات بمنزلة حق البائع في الاسترداد بفساد البعيع يكون عذرا في نقض الاجارة دون سائر التصرفات • (ولو كان الذي وقع عليه الظهور ناقة لمسلم فجعلها من وقت في سهمه بدنة وقلدها واشمرها وجعلها اضية ثم حضر المالك الاول فله ان ياخذها بالقيمة) لان ملك من وقت في سهمه لم يزل بهذا التصرف (الا ترى) انه لو باعها جاز بيعه فيها بخلاف ما تقدم من الوقف والحبس فقد زال ملكه هناك وبهذا بين خطأ من يجوز الاستبدال بالوقف بالقياس على الاضية والبدنة فاذا اخذها بالقيمة اشترى الذي وقت في سهمه بدنة فجعلها مكان الاولى) لان القيمة في حقه عوض عما وجب فيه حق الله تعالى وحكم العوض حكم الموضع في الوقف بخلافه *

(ولو كان الماسور عبدا فاشتراه رجل منهم باقل من قيمته او باكثر فلها حضرة الموت اوصى به لرجل كان للمالك الاول ان ياخذ من الموصى له بالقيمة) لان الوصية تبرع بالعين بعد الوفاء فيكون قياس ما تبرع به في حياته بالهبة منه وهناك المالك الاول ياخذ من الموهوب له بالقيمة فكذلك هاهنا (ولو لم يوص به الاخذ كان له ان ياخذ من الوارث بالثمن الذي اشتراه به المورث) لان الوراثة خلافة والمالك الثابت للوارث هو المالك الذي كان للمورث ولهذا رد بالعيب على بائع مورثه ويصير منورثا فيما اشتراه مورثه ثم كان له ان ياخذ من المورث بالثمن فكذلك من الوارث فاما الموصى له فاعلم ان يملك العين بسبب جديد ولهذا لا يرد على بائع الموصى بالعيب ولا يصير منورثا فيما اشتراه الموصى *

(قال وان كان الميت لم يوص بربيته لاحد ولكنه اوصى بخدمته او بفلته
 لرجل فليس للمالك الاول ان ياخذ به بالثمن ولا بالقيمة) لآب للموصى
 له فيه حق لا زما وله هذا الايمالك الوارث بهه ولا ابطال حقه فهو لا يتمكن
 من الاخذ من الوارث لقياس الحق للموصى له فيه (ولا بمن الموصى له) لانه
 لا يملك العين وحق الاخذ بالبدل انما يكون ممن يملك العين بخلاف
 الاول فالموصى له هناك مالك لامين فلذا يمكنه الاخذ بالقيمة *
 (فان مات الموصى له بالثقة او الخدمة كان له ان ياخذ من الوارث بالثمن)
 لان حق الموصى له قد بطل بالموت وزال المانع من الاخذ فكان له ان ياخذ *
 (ولو كان العبد الماسور مشتركا بين رجلين حضر احدهما وغاب الآخر كان
 له ان ياخذ نصفه ممن وقع في سهمه بنصف قيمته) لان حق الاخذ باعتبار
 المالك القديم وقد كان كل واحد منهما مالكا للنصف واعتبار الكل بالجزء باعتبار
 صحيح) فان حضر افعال احدهما آخذ وقال الآخر اسلم فللذي اراد الاخذ
 ان ياخذ نصفه) لان لكل واحد منهما رأيا في نصيبه فكما لا يملك الذي يريد الاخذ
 ابطال خيار شريكه لا يملك الذي يسلم ابطال خيار شريكه (وليس للذي وقع في
 سهمه ان يقول انكم تفسدون علي العبد وتلحقون بي ضرر ببيع المالك) لان
 وجوب دفع الضرر عن المالك الاول مقدم على وجوب دفع الضرر عن من وقع
 في سهمه ولهذا يتمكن من اخذه منه شاء او ابى (وهذا بخلاف ما اذا كان الماسور
 منه واحدا ومات عن ابنين فان هناك لا يملك احدهما اخذ النصف بغير
 رضى من وقع في سهمه) لان اصل المالك هناك للمورث والورثة يقومون
 مقامه وهو في حال حياته كان لا يملك اخذ البعض دون البعض ولكن امان
 ياخذ الكل او يسلم الكل فكذلك الورثة بعد موته * فان قيل فعلى

هذا ينبغي اذا سلم احد الوارثين ان يكون ذلك تسليما منها كالموثر
حيث اسلم النصف وسكت عن النصف الثاني قلناه لا فرق هناك لو قال
الموثر اسلم النصف على ان اخذ النصف بنصف القيمة لم يكن ذلك تسليما
منه كما لا يكون تسليم احد الوارثين هاهنا تسليما في حق الآخر الا ان
هناك الموثر كان متمكنا من التسليم في الكل فيجعل تسليمه البعض مطلقا
كتسليم الكل كما في الشفعة وهاهنا احد الوارثين لا يملك التسليم في حق صاحبه
فيكون هذا بمنزلة تسليم الموثر النصف بشرط ان ياخذ النصف الباقي
(ولو غلب المشتركون على دارهم ثم وقعت في سهم رجل من المسلمين فهدم بعض
بناهم حضر صاحبها الذي كانت له فاراد اخذها فانه ياخذها وياخذ البعض
ان كان قائما بينه بقيمتها يوم وقعت في سهمهم لان البعض كان يملكه كالاصل
(الترى انه لو حضر قبل ان ينقض من وقعت في سهمه البناء كان له ان ياخذ
الاصل والبناء جميعا فهذا مثله ولا يسهط عنه شيء من القيمة بهدم من وقعت
في سهمه) لان ما يهبطه من القيمة فداء للملكه والفداء يكون بمقابلة الاصل
فلا يسهط منه شيء بنقصان يتمكن فيه بفعل مكتسب او لا بفعل مكتسب
(وكذا الاستهلاك من وقع في سهمه البعض لم ينقض شيء من الفداء عن المالك
الاول فهذا بخلاف الشفعة فان المشتري اذا هدم البناء ثم حضر الشفيع
فلا سبيل له على النقص وانما ياخذ الارض بحصتها من الثمن) لان حق الاخذ
بالشفعة يختص بالمقار دون المنقول والنقض منقول (ثم لا يخذ بالشفعة بمنزلة
الشراء) لان الشفيع يملك الماخوذ بالثمن ابتداء والبناء بمنزلة الوصف فاذا فات
بصنع مكتسب يسقط حصته من الثمن عن الشفيع فاما المالك الاول
هاهنا بالاخذ يميده الى قديم ملكه بالفداء وقد بينا ان الفداء يقابل الاصل دون

الوصف) وعلى هذا لو كان مكان الدار ارض فيها نخل قائم ثم حضر المالك الاول فله ان ياخذ الكل بقيمة الارض والنخل يوم وقعت في سهم الرجل * فان كان من وقت في سهمه قدا كل الثمر او باعه او قطع النخل او باعه على ان يقطع فكذلك الجواب) لان ما يبطيه من قيمة الارض والنخل فداء بمقابلة الاصل فلا يسقط شيء منه بفوات الوصف والبيع ولكنه ياخذ النخل والثمر من المشتري اذا كان قائما بينه في يده بالثمن الذي اشتراه به ان شاء بخلاف الشفيع فالشفعة تختص بالمقار دون المنقول وللشفيع ولاية تقض تصرف المشتري ما بقي حقه فلهذا قلنا اذا حضر قبل ان يقطع المشتري النخل كان له ان يستقض البيع وياخذ الكل من المشتري الاول بالثمن ان شاء *

* قال (ولو ان رجلا اشترى عبدا فلم يقبضه حتى اسره المدونم وقع في سهم مسلم فحضر البائع والمشتري فالبائع احق به ان ياخذه بالقيمة ان شاء) لان قبل الاسر كانت اليد له (وكان هو احق بحبسه حتى يستوفي الثمن) وهذا لان المبيع قبل القبض في ضمان ملك البائع (ولهذا لو هلك كان هالكاً على ملكه فاذا اخذه بالقيمة قلنا هو لا يكون متبرعا فيما ادى من القيمة فانه لا يتوصل الى احياء حقه الا بذلك فيكون للمشتري الخيار ان شاء اخذه بالثمن الاول منه او بالقيمة وان شاء تركه وانما يثبت له الخيار) لانه لزمه زيادة في الثمن لم يرض بالتزامها (فان ابى البائع ان ياخذه بالقيمة فللمشتري ان ياخذه بالقيمة ان شاء) لان الاسر كان على ملكه فكان له ان يميده بالاخذ الى ملكه كما كان (ثم عليه ان يؤدي الثمن الى البائع) لان المبيع قد سلم له فان قال * البائع انا اخذ العبد منه حتى يؤدي الثمن لم يكن له ذلك لانه قد اسقط حقه في الحبس حين ابى ان ياخذه بالقيمة في الابتداء فكان هذا بمنزلة ما لو سلم المبيع الى

الى المشتري ثم اراد ان يسترده ليحسبه بالثمن *
ولومات الماسور منه العبد وترك ابنا صغيرا واوصى الى رجل ثم وقع العبد في
الغنيمة فان وجده الوصى قبل القسمة اخذه للصبي بغير شيء وان وجده بعد
القسمة ياخذه بالقيمة ان شاء لما بينا ان الوارث هاهنا بالاخذ يقوم مقام المورث
وان هذا الحق لا يسقط بموت المورث بخلاف الشفعة ثم الوصى قائم مقام
اب الصبي ان كان قائما فان اخذه بالقيمة وليس للميت مال وللصبي مال ورثته من
امه فالقيمة في مال الصبي) لانه دين عليه فيؤدى من ماله ولا يكون على الوصى
في ذلك عهدة كما لا يكون على الوكيل بالاخذ من جهة المالك القديم في هذا
عهدة لان هذا بمنزلة الفداء من الجنابة وهناك يكون الوكيل نائبا محضافا
يلزمه العهدة فهذا مثله (بخلاف الشفعة فالوصى او الوكيل اذا اخذ بالشفعة
يلزمها العهدة ويتوجه عليهما المطالبة بالثمن ثم يرجع ما به) لان الاخذ بالشفعة
تملك بطريق الشرى ابتداء في حق الشفيع *

(فان كان الوصى ضمن القيمة للذى وقع في سهمه كان مطالبا به بحكم الضمان
وله ان يرجع به في مال الصبي لقيام ولايته عليه في الزام الدين اياه بخلاف الوكيل
بالاخذ اذا ضمن القيمة فانه يكون متطوعا في ذلك لا يرجع به على الموكل)
لانه ليس له ولاية الزام الدين لغير من تناوله الامر فكيف يلزمه دين نفسه
(الا ان يكون امره بالضمان فيشذر جمع عليه بالامر فان فدى الوصى العبد
للصبي بالقيمة من مال الصبي ثم اقام رجل البيعة على دين له على الميت محيط
بالية العبد فانه يباع له العبد في دينه) لانه اعادة الى قديم ملك المورث وحق
الغريم فيه مقدم على حق الوارث (ثم يكون الوصى متطوعا في الفداء يغرم
للصبي ما اداه من ماله) لانه تبين انه ما اخذه للصبي هاهنا فان استغرق التركة

بالدين يمنع ملك الوارث فلهذا كان ضامنا للصبي مالم يدر من ماله وصار هذا بمنزلة ماله وكان الدين ظاهرا فاخذ الوصي وادى الفداء من مال نفسه وهناك هو التطوع في الفداء ويبيع العبد للغيرم بدينه فكذلك هاهنا وشبه هاهنا لما لوجنى العبد جناية ففداه الوصي من مال الصغير بان رأى فيه النظر له ثم ظهر على الميت دين والمعنى يجمع الفصلين فالحكم فيهما سواء كما بينا (ثم لا يكون الوصي بالتطوع في الفداء نظير اجنبى آخر فهناك لمن وقع في سهمه ان يابى ذلك عليه وهاهنا ليس له ذلك) لان الوصى قائم مقام الموصى وهو قد كان مجبرا على التسليم الى الموصى بقيمته فكذلك الى وصيه بدموته (وان لم يفد الوصى العبد للصبي حتى رفع ذلك الى القاضى فامر القاضى ان يفديه او كان القاضى هو الذى فداه او امين من امثاله بامره ثم ظهر الدين فالغرماء بالخيار ان شاءوا ادوا القيمة الى الصبي ثم يبيع العبد لهم في دينهم فان ابوا ذلك رد العبد الى من وقع العبد في سهمه واخذ منه القيمة فيرد على الصبي) لان المؤدى للفداء هاهنا لا يمكن ان يحمل متطوعا من قبل ان هذا حكم حكم به القاضى للصغير فلا ينفذ حكمه الا باعتبار النظر له وحكمه يمنع ان يكون المؤدى للفداء متطوعا فيه بخلاف الاول (فلو كان الوصى اخذه بالقيمة للصبي بغير امر القاضى ثم ظهر دين يكون مثل نصف قيمة العبد فان العبد يبيع فيستوفى الغريم دينه وما فضل من الثمن فهو للصبي ارث له من ابيه ويكون الوصى متطوعا فيما اعطى من القيمة) لان تصرفه هذا ليس فيه نظر للصبي فانه يفدى جميع العبد بقيمته ولا يسلم للصبي منه الا النصف واذ لم ينفذ تصرفه على الصبي باعتبار هذا المعنى كان متطوعا في الفداء (فان كان القاضى امره بذلك والمسئلة بحالها فان القاضى يقول للغرماء ان شئتم فالغرماء امن الفداء بقدر حصصكم حتى ابيع العبد في دينكم

والارددت على من وقع في سهمه) لان الوصى هناك لا يمكن ان يجعل متطوعا في الفداء فانه فدى باسمه القاضى وذلك حكم منه فداء يستند في حق الصبي بشرط النظر له فان قال الغرماء لا فدى فالعبد مردود على من وقع في سهمه الا ان يرى القاضى النظر للصبي في ان يجعل الفداء من قبله بان كان حدث في العبد زيادة في بدنه او قيمته بعد ما وقع في سهم الرجل فحيثئذ يجعل الفداء من مال الصبي لتوفير المنفعة عليه (وان كان الذى فدى به القاضى العبد من مال الميت والدين يحيط بتركته فقالت الغرماء لا نرضى ان نفدى العبد بذلك ولكننا نأخذ الفداء قضاء من ديننا كان لم ذلك) لان الحق في التركة لهم خاصة وانما مضى الحكم على مرادهم سواء كان فيما اختاروا ومنفعة لهم او ضرر عليهم (وليس للوارث ان يفدى العبد هاهنا) لان استغراق التركة بالدين يمنع ملك الوارث *

قال (ولو ان المشركين اسروا العبد ممن وقع في سهمه ثم وقع في سهم مسلم فحضر مولاه الاول فليس له ان يأخذه) لان الاسرائاني لم يكن على ملكه وانما كان على ملك من وقع في سهمه فيكون حق الاخذ للماسور منه خاصة وانما ثبت حق الاول في ملك الماسور منه فيما اذا لم يفد ذلك الملك باخذه قبل القسمة بغير شئ وبمده بالقيمة ولا سبيل للمولى الاول على اخذه (واذا اخذه الماسور منه بالقيمة كان للمولى الاول ان يأخذه بقيمتين ان شاء) لان الماسور منه ما ادى من القيمة احيا ملكه وكان محتاجا الى ذلك فلا يكون متبرعا فيه فلهذا يأخذه المالك الاول بالقيمة الاولى وعاداه الا ان شاء وكذلك لو كان مكان الذى وقع في سهمه مشتر اشتراه من العدو ثم اسره منه ثانيا فهو نظير الاول في جميع ما ذكرنا لا يكون للمولى الاول ان يأخذه

ما لم يأخذه المشتري الاول بالثمن الثاني ممن اشتراه من العدو وبمذلك يأخذ
 بالثمن ان شاء او يدع (فان طلب المالك القديم اخذه ممن وقع في سهمه بالقيمة
 او من المشتري بالثمن فقبض له القاضي بذلك او سلمه له بدون القضاء
 ثم قال لا اعطيه حتى تعطيني ما وجب لي عليه فذلك له) لان ملكه حي فيه بما لزمه
 من الفداء له فيكون محبوسا عنده حتى يؤدي ذلك الفداء ولا يكون هذا
 دون راد الا بقى وهو يستوجب الحبس بالجمل الواجب له فها هنا اولى •
 (فان باعه المالك الاول قبل ان يقبضه من انسان آخر فيبعه باطل اما اذا لم يكن
 ادى الواجب عليه فلا نه عاجز عن تسليمه وان كان ادى الواجب عليه
 فلان المبيع مضمون في يد من يده بالفداء الذى يوجب له الا ترى انه
 لو هلك لزمه رد ذلك الفداء وكان هذا بمنزلة المبيع في يد البائع اوفى
 يد المشتري بمدفع البيع بحكم الاقالة او الرد باليب بغير قضاء او بقضاء
 القاضي وهذا اقرب الاشياء فقد ذكرنا هنا انه لو باعه ممن في يده يجوز
 فرفنا انه بمنزلة المبيع في يد المشتري بمدفع البيع فانه مضمون بالثمن
 هناك في يده بعدما عاد الى اصل ملك البائع كما ان هاهنا هو مضمون بالفداء
 بعدما عاد الى قديم ملك الماسور منه ثم هناك يجوز بيعه ممن في يده ولا يجوز بيعه
 من غيره فكذلك هاهنا ولهذا لو وجد الماسور منه عيا حادنا كان له ان يردّه قبل
 قبضه بقضاء او بغير قضاء وبمدقبضه بقضاء القاضي بمنزلة البائع الاول اذا وجد
 به عيا حادنا بعد ما انقسخ البيع بينه وبين المشتري بالرديب بقضاء القاضي •
 (ولو ان الماسور منه اخذه بالفداء ولم يكن رآه قبل ذلك قط فلما رآه لم يرض
 به لم يكن له ان يردّه) لانه بالاختصاص يبيده الى قديم ملكه وخيار الروية يختص
 بالشراء المبتدأ وهذا اذا لم يكن به تغير عن الحال الذى كان عليه في يده وان

كان تغير الى نقصان فله ان يردّه) لانه انما رضى بالفداء ليعيده الى قديم ما كان
كما كان وبمد التغير يتمكن الخلل في مقصوده فكان له ان يردّه لهذا *
قال * (ولو كان العبد الماسور يساوي الف درهم فاشتراه رجل بمائة درهم
فاخرجه وقدمات الماسور منه وترك ابن صغيرا وعليه من الدين خمس مائة فخصر
الفرماء والوصى فاني الفرماء ان يفدوه فلو وصى ان يفديه بالمائة من مال الصبي)
لان فيه منفعة ظاهرة فانه يبيعه بالالف ويقضى دين الميت بخمس مائة فيبقى
للصغير خمس مائة بالمائة التي اعطاها الوصى وفي الموضع الذي يتحقق النظر
فيه للصبي لا يكون الوصى متطوعا في الفداء وهو قياس الفداء من الجناية *
(فان نقص سعر العبد بعد ما اخذه الوصى حتى صار يساوي خمس مائة فانه
يباع العبد للفرماء وليس على الوصى من ذلك شيء) لان معنى النظر للصبي كان
ظاهرا يومئذ فند تصرفه للصبي ثم لا يتغير ذلك بما حدث من نقصان
السعر (الآثرى) انه لو مات العبد بعد ما اخذه الوصى لم يكن على الوصى
من ذلك شيء فهذا مثله *

(ولو كان مكان الغريم اخ للصبي غائب لم يعلم به الوصى حتى فداء بالمائة من
مال الصبي ثم حضر الغائب فان كان الوصى فداءه بغير امر القاضى فهو
متطوع في نصف الفداء) لانه في النصف احياء ملك الغائب ملك للصغير فكان
متطوعا فيه (بخلاف الاول فهناك احياء ملك الصغير في جميع العبد)
لان الدين اذا لم يكن محيطا للتركة كلها يدخل في ملك الوارث (الآثرى) ان
لوارث ان يستخلص التركة لنفسه بقضاء الدين من موضع آخر وليس لاحد
الوارثين ان يستخلص الملك لنفسه باداء نصيب الشريك من موضع آخر *
(وان كان الوصى فداءه بامر القاضى يقول للغائب ان شئت فادفع نصف الفداء

ويكون العبد بينك وبين الصغير نصفين والاردناه على المشتري من المدو لان الوصى لا يكون متطوعا فيما يودى من الفداء بامر القاضى وهذا التصرف وان كان فيه حظ للصبي فذلك لا يفوت عليه لانه اذا كبر كان له ان يفديه بالمائة ان شاء فيكون متطوعا في نصف الفداء عن اخيه *

قال * (ولو ان المشتري من المدو اشتراه بأثنى درهم وعلى الميت دين تسع مائة فليس للوصى ان ياخذ للصبي بالمائتين) لانه لا يبقى للصبي بمد قضاء الدين من ثمنه الا مائة درهم وفيه من الخسران على الصبي ما لا يخفى (فان فعل ذلك الوصى بغير امر القاضى فهو متطوع في الفداء لما بينا انه لا نظر للصبي في هذا التصرف فان بيع العبد بضعف ثمنه كان ما بقى من الثمن بمد قضاء الدين للصبي وكان للوصى متطوعا في الفداء) لان المعتبر وقت الاخذ ولم يكن هذا الاخذ بصفة النظر له يومئذ فلا يتغير حكمه بما يحدث من الزيادة بعد ذلك (وان كان الوصى فداء بامر القاضى بان لم يكن الدين معلوما للقاضى حين امر به فالوصى ههنا غير متطوع في الفداء ولكن القاضى بخير الغريم فان شاء كان عليه من الفداء بقدر دينه وذلك تسعة اعشار الفداء والارد العبد على ما اخذ منه فان رضى الغريم بذلك يسلم الثمن للمشتري ويبيع العبد فاخذ الغريم دينه وكان ما بقى من الثمن للصغير *

(فان نقص العبد في بدن او سمر فلم يبع الا بقدر الدين او اقل منه لم يرجع الصبي على الغريم بشئ من حصته من الفداء) لان المعتبر وقت الاخذ ثم لا يتغير الحكم بما ظهر من الزيادة والنقصان بعد ذلك (عزلة ما لو مات العبد بعد الفداء فانه لا يرجع بعضهم على بعض بشئ) وشبه هذا بما لو شجع عبد من التركة رجلا موصحة وفيها دين فحكم الفداء من الجناية كحكم فداء الماسور

في جميع ما ذكرنا والله اعلم *

باب

اسر عبد المرتد قبل الردة وبعدها

قال محمد رحمه الله تعالى (اذا اسر المشركون عبد الرجل من المسلمين فاحرزوه بدارهم ثم ان مولاه ارتد والعياذ بالله عن الاسلام ولحق بدار الحرب فاخذ المسلمون العبد الماسور من المشركين فهو في لمن اصابه) قال الشيخ الامام رحمه الله تعالى قد بينا ان لحوق المرتد بدار الحرب اذا لم يتصل به قضاء القاضى في حكم الغيبة واذا اتصل به قضاء القاضى بحكم الغيبة فهو كالموت فكما ان بدموت الماسور منه ورثته يخلقونه في اخذ العبد الماسور قبل القسمة بغير شيء وبعد القسمة بالقيمة فكذلك ما بعد قضاء القاضى بلحاظه ويستوى فيه ان اسر المشركون العبد قبل ردته او بعد ردته قبل لحاقه او بعد لحاقه قبل ان يقضى القاضى به *

(ولورجع المرتد مسلما قبل ان يقضى القاضى بلحاظه ثم وقع عبده في النعمة فان وجدته قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجدته بعد القسمة اخذه بالقيمة بمنزلة الغائب اذا رجع واذا رجع المرتد مرتدا على حاله ثم لم يسلم حتى اسر العبد وعبده ووقع في النعمة فقي قياس قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه ان وجدته قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجدته بعد القسمة لم يكن له ان ياخذ به بالقيمة حتى ينظر اسلم ام يقتل فان اسلم كان له ان ياخذ به وان قتل كان لورثته ان ياخذوه بالقيمة) لانه يقول يتوقف تصرفات المرتد الا انه يصح قبوله الهبة والاخذ قبل القسمة في معنى ذلك لانه يبيده الى قديم ملكه بخلاف قول محمد رحمه الله تعالى له ان ياخذ به بالقيمة بعد

القسمة ايضا فانه يقول بنفوذ تصرفاته بمدار دة بموض وبغير عوض وان
لم يأخذه بمد العلم به حتى قتل فلورثته ان يأخذه لقيامهم بمقامه بمد موته *
(فان رجع المرتد الى دار الاسلام مرتدا بمد ما قضى القاضى بلحاظه فلم يسلم
حتى وقع عبده المأسور في الغنمة فلا سييل له عليه) لانه ميت في قضاء
القاضى ما لم يسلم فيكون حق الاخذ لورثته لاله (حتى اذا وجدوه قبيل
القسمة اخذوه بغير شئ وبمدها بالقيمة ان احبوا فان اداوا القيمة من مال
ورثته من المرتد ثم اسلم كان له ان يأخذ ما بقي في ايديهم من الميراث وكان له ان
يأخذ العبد ايضا يعطيهم القيمة التي غرموا فيه) لانهم اءادوه بالاخذ الى ملكه
الاول (ولكنهم ما كانوا متبرعين فيما اءادوا من الفداء) لانهم قصدوا به استخلاص
الملك لانفسهم *

(فان قال انما اعطوا القيمة من مالى فان لا اعطيهم ذلك لم يكن له ذلك) لان ما
اعطوه مستهلك وحقه لا يعود في المستهلك فكان اعطاء ذلك من ماله او من
مال آخر لهم سواء (الآ ترى) انه لو اشترى العبد من العمد وبعض الورثة
وادى الثمن من مال ورثته من المرتد ثم جاء المرتد بمذالك مسلما فاراد ان يأخذ
العبد بغير شئ لم يكن له ذلك ولكنه يأخذه بالثمن ان شاء او يدع *

(ولو سلم الورثة العبد لمن وقع في سهمه ثم جاء المرتد بمذالك مسلما فاراد
الاخذ بالقيمة لم يكن له ذلك) لان الورثة صاروا كالمستهلكين لهذا
الحق بالتسليم وفي المستهلك لا يعود حق المرتد * ولانه لم يرجع الى الورثة
على الميراث من المرتد (الآ ترى) ان الورثة لو اشتروه من الذى وقع في سهمه
ثم جاء المرتد مسلما لم يكن له ان يأخذه منهم لانهم اخذوه بملك مستقبل وكان
ذلك دليل التسليم منهم فعند التصريح اولى *

(ولو ان المسلمين اخذوا المرتد وعبداه الماسور جميعا قبل ان يقضى القاضي بلحاظه فاسلم المولى فلا سبيل له على العبد) لانه حين وقع في الغنيمة كان هو حربيا ماسورا فلا يثبت له الاخذ في غنائم المسلمين ولا يثبت لورثته ايضا لان القاضي لم يقض بلحاظه بعد فينفذ ذلك *

(وان اسلم المولى لا يثبت له الحق فيه) (الا ترى) انه لو لحق بعبد له الى دار الشرك مرتدا مثله فاسرا جميعا كان العبد فيئا ولم يكن للمولى عليه سبيل فهذا اولى من ذلك فقد كان تملكه في دار الحرب هنا والماسور قبل الحاقه ما كان تملكه في دار الحرب وان اراد الورثة اخذه ولم يجزى المرتد مسلما حتى اخذ اسيرا فان القاضي يقضى بلحاظه كما كان يقضى به قبل ان يوسر) لان بالاسر لا يخرج هو من ان يكون حربيا وانما يجعل كالميت عند قضاء القاضي باعتبار كونه حربيا *

(فاذا قضى القاضي لهم ميراثه كان لهم ان ياخذوا العبد قبل القسمة بغير شيء وبملها بالقيمة) وان جاء المرتد مسلما قبل قضاء القاضي ميراثه او بعبد فليس له ولا لورثته على اخذ العبد سبيل هاهنا) اماله فلا نه كان حربيا حين وقع العبد في الغنيمة واما الورثة فلا نه ان اخذوه اعادوه الى قديم ملكه فكان هو احق به منهم وقدينا انه لاحق له هاهنا (بخلاف ما اذا لم يات هو مسلما فان الورثة هناك ياخذونه لانفسهم وهم من اهل ان يثبت لهم الحق في الغنيمة ولو كانوا اخذوه قبل ان يجزى المرتد مسلما جاء هو مسلما كان احق به منهم) لانهم اعادوه الى قديم ملكه فهذا مما هو قائم من تركته في ايديهم (الا انه يعطيهم ما غرموا فيه من الغنيمة) لانهم ما كانوا متبرعين فيما ادوا *

(وان كان المرتد جاء مسلما قبل وقوع العبد في الغنيمة ثم وقع في الغنيمة فهو

أحق به قبل القسمة بغير شيء وبمدها بالقيمة) لانه حين وقع في القسمة كان هو من أهل ان يثبت له الحق فيها فيمكن من اعادته الى قديم ملكه بالاخذ (ولو اخذ المولى مع ان بعد خبسه الامام حتى ينظر في امره جلاء ورثته يطلبون العبد فان كان الامام قضى بلحاظه فلهم ان ياخذوه) لانه ميت بقضاء القاضي مالم يسلم (فان اخذوه وباعوه ثم اسلم المردا وجاء مسلما بعد هذا التصرف ليس له ان ياخذوه من المشتري) لانهم صاروا مستهلكين بالبيع وقد بينا ان حق المرد لا يعود في المستهلك *

(و لو كان مكان المرتد مرتدة والمسئلة بحالها لا سبيل لها على مالها ولا على عبدها الماسوران كان اسر مملها او قبلها او بعدها) لانها حين اسرت فقد سارت فينا وذلك بمنزلة موتها في حكم المالك اسلمت او لم تسلم فكان حق الاخذ لورثتها (فان جاءت مسلمة ولم توسر خالها كحال المرتد في جميع ما بينا) لانها بقيت حرة كما ان المرتد يبقى حرا سواء جاء مسلما او اسيرا فاسلم * والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ شفعة المرتد ﴾

(واذا بيعت دار بجانب دار المرتد او كان البيع قبل رده ثم ارتد فلم يسلم بالبيع حتى لحق بدار الحرب ثم جاء مسلما قبل ان يقضى القاضي بلحاظه فلم يسلم بالبيع وطلب الشفعة فله ان ياخذها) لان الحقوق اذا لم تتصل به القضاء بمنزلة الغيبة والغائب على شفيعته اذا حضر * وان قضى القاضي بلحاظه فلا شفعة لورثته لان الشفعة لا تورث (وانما كان البيع قبل وجوب الحق لورثته ولا شفعة للمرتد اذا جاء مسلما) لان القاضي حين قضى بلحاظه فقد جعل داره ملكا لورثته وذلك

باب شفعة المرتد

يزيل جوازه فتبطل به شفعة *

قال (ولو كان المرتد لحق بدار الحرب قبل ان يباع الدار التي له فيها الشفعة ثم كان البيع بعد ذلك وجاء المرتد مسلما قبل ان يقضى القاضى بلحاظه او بعده فلا شفعة له) لان الدار بيعت وهو حربى لا امان له ولا شفعة للحربى فيما يباع في دار الاسلام (الترى) انه بعد اللحاق لوباع داره التي بها يطلب الشفعة او وكل بيدها لم يجز ذلك فيه بين انه صار حربيا وانه لا يستحق الشفعة باعتبار هذا الملك (فان طلب ورثته ان ياخذوا بالشفعة فان القاضى يقضى لهم غير ائنه ويقضى لهم بالشفعة ايضا) لان عند قضاء القاضى يثبت الملك لهم مستندا الى وقت لحوق المرتد بدار الحرب فظهر ان بيع الدار كان بعد ما وجب الحق لهم فكان لهم الشفعة وهو نظير ما قال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه فيمن اشترى دارا بشرط الخيار ثم بيعت دار بجنب داره ثم اسقط خياره وعلم بالبيع فطلب الشفعة كان له ذلك *

فان قيل * هناك المشتري كان متمكنا من التصرف في المشتري وهاهنا الورثة ما كانوا يتمكنون من التصرف في مال المرتد قبل قضاء القاضى بلحاظه قلنا نعم ولكن استحقاق الشفعة باعتبار الملك لا باعتبار التمكن من التصرف وفي الموضعين الملك لم يكن موجودا لمن يطلب الشفعة وقت البيع ولكن سبب الملك كان تاما وحق الغير كان منقطعا ثم هناك استحقاق الشفعة بها اذا تم الملك له فيها فكذلك هاهنا *

(الترى) ان المكاتب لومات عن وفاء وله ورثة اخرار ثم بيعت دار الى جنب داره فلم يعلموا بالبيع حتى ادبت المكاتبه ثم علموا به كان لهم الشفعة وان لم يكونوا متمكين من التصرف فيه عند البيع *

من اشترى دارا بشرط الخيار لم يمت دار بجنب داره ثم اسقط خياره وعلم بالبيع فطلب الشفعة كان له ذلك *

(واذا بيعت دار بجانب دار الحربى المستامن فى دارنا فله ان ياخذها بالشفعة) لانه مادام فى دارنا بامان فهو فى المعاملات كالذمي (فان لم يعلم بالبيع حتى رجع الى داره ثم عاذه مستامنا فلا شفعة له) لانه لما رجع فقد صار كحربى لم يدخل فى دارنا حتى الآن ولا شفعة للحربى فى دار الاسلام ابتداء ولا بقاء وكذلك لو بيعت الدار بعد ما رجع هو الى دار الحرب فلا شفعة له لهذا المعنى (قال ولو بيعت دار بجانب دار المرتد قبل لحوقه بدار الحرب وطلب اخذها بالشفعة فله ذلك) فى قول محمد رحمه الله تعالى وفى قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه لا شفعة له حتى يسلم بخلاف المرتدة وهذا بناء على تصرفات المرتد كما بينا (ولو علم بالبيع فى حال ردته فلم يسلم ولم يطلب عند ذلك الشفعة بطلت شفעתه لترك الطلب بعد التمكن بان يسلم) والله اعلم *

باب

﴿ من المرتدين وغيرهم من مشركى العرب فى دار الحرب من يجزى عليه السبي ومن لا يجزى ويكون حرا بالاسلام ومن لا يكون ﴾ (واذا ارتد الزوجان ولحقا بدار الحرب فجبنا منه هتاك وولدت ثم ظهر المسلمون على الولد صغيرا فانه فى ويجزى على الاسلام) لانه قد كان اصل الاسلام لابويه والولد تابع الابوين فى الاسلام ولو كان له اصل الاسلام بنفسه كان يجزى على الاسلام اذا سبي فهذا مثله *

(فان ولد لولد هما ولد ثم ظهر المسلمون على ولد الولد كان فيئا ولم يجزى على الاسلام) لان اصل الاسلام انما كان لجده وقد بينا ان النافلة لا يكون مسلما بما بالاسلام الجد فلهذا لا يجزى على الاسلام ويكون حكمه كحكم سائر الكفار *

ولا شفعة للحربى فى دار الاسلام ابتداء ولا بقاء ﴿ باب من المرتدين وغيرهم من مشركى العرب فى دار الحرب ﴾

﴿ قال ﴾ (وإذا لحق المرتد بآله ثم ظهر ناعلى ذلك المال فهو في ولا يكون للورثة) لأنه هذا مال حربى وحق الورثة إنما يثبت في المال الذى خلفه في دار الاسلام واما ما لحق به معه في دار الحرب فلا يثبت فيه حق الورثة *

(وان كان لحق بدار الحرب ثم رجع فاخذ مالا من ماله وادخله دار الحرب ثم ظهر ناعلى ذلك المال رددناه الى الورثة كما يرد على غيرهم) في قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه ﴿ وقال محمد رحمه الله تعالى ان رجع قبل قضاء القاضى بلعاقه فلا سبيل للورثة على هذا المال ﴾ وان رجع بعد قضاء القاضى بلعاقه كان للورثة ان ياخذوه اذا وجدوه في الغنمة قبل القسمة بغير شىء وبمدها بالقيمة * ولا خلاف بينهما في الحقيقة ولكن اطلق ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه الجواب وقسم محمد رحمه الله تعالى * فان كان عوده قبل قضاء القاضى بلعاقه فاللاحق الاول في حكم الغنية وانما المعتبر للحاق الثانى والمال فيه معه و كانه لحق بدار الحرب بآله * واما اذا قضى القاضى بلعاقه فقد صار المال ميراثا للورثة وهو حربى خرج فاستولى على مال الورثة واحرزه ولو استولى غيره على هذا المال ثم وقع في الغنمة كان لهم ان ياخذوه قبل القسمة بغير شىء وبمدها بالقيمة فهذا مثله * والمكاتب المرتد الا لحق بدار الحرب اذا اكتسب المكاتب فهو حق لمولاه وبمدخله بدار الحرب الكتابة باقية فاذا كان المولود الحقيقى لا يبطل الكتابة فالموت الحكمى اولى وقيام حق المولى في كسبه يمنع كونه فياً فلذلك كان ما اكتسبه في دار الاسلام وفي دار الحرب سواء فاما الحربى فقد صار حربيا حين لحق بدار الحرب ولا حق لاحد من المسلمين فيما يكتسبه بمد ذلك فاذا وقع الظهور عليه كان فينا للمسلمين * (ولو اسلم عبد الحربى فقد بينا انه ان رجع الينامر انما واخذه المسلمون اسيرافهم وحرلا حرازه نفسه * وان

خرج اليثا بامان في تجارة لمولاه لم يمتق) لانه ما قصد احراز نفسه عن مولاه ولكنه لا يترك يرجع الى دار الحرب لاسلامه بل يبيعه ويوقف عنه حتى يحمى مولاه في اخذ (ولو لم يسلم العبد ولكن خرج مراغما لمولاه ليكون ذمة لنا كان حرا) لانه يصير محرزا نفسه عن مولاه بهذا الطريق والذمة بمنزلة الاسلام في حصول الاحراز بها *

(وان خرج بامان كان عبد المولاه لا يقبل منه الذمة ولكن يومر بالرجوع الى دار الحرب للوفاء بالامان) وبعد ما قضى القاضي بلحاق المرتدي بعتق امهات اولاده ومدبره من ثلث ماله والموئجل من الديون عليه يصير حالا) لان ذلك بمنزلة موته فيما ثبت من الحكم اذا مات حقيقة يثبت هنا *

(واذا لحق المرتد بدار الحرب ومعه عبد مسلم او امة مسلمة فطأ وعاها في الخروج او اجبر ههالم يمتق واحد منهما فكأنما مملوكين له) وقيل هذا قول محمد رحمه الله فاما عندنا في حنيفة رضى الله تعالى عنه ينبغي ان يحكم بحريةها بمنزلة المستامن في دارنا اذا اشترى عبدا مسلما وادخله دار الحرب لان المرتد بالحق صار حربيا لا امان له * وقيل بل هذا قولهم جميعا وابو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا يفرق ويقول هناك المستامن كان مجبرا على ازالة العبد المسلم عن ملكه ولكن كانت الازالة بالبيع لحرمة الامان فاذا زال ذلك بلحقه تم الزوال الذي كان مستحقا فاما هذا المرتد لم يكن مجبرا على ازالة هذا العبد عن ملكه قبل ان يلحق به دار الحرب فلا يزول ملكه ايضا اذا دخله دار الحرب لانه صار حربيا وله عبد مسلم فهو بمنزلة الحرابي اذا اسلم عبده (فان اخذ المرتد ومملوكه معه مسلم فالملوك حر) لان احرازه نفسه سبق احراز المسلمين له لكون يده في نفسه اقوى (ولو كان مكان المرتد المرتدة فكذلك الجواب في

الرقين وأما الفرق في نفسها فالمرتدة تكون فيا بخلاف المرتد (ولو دعا المرتد مملوكه الى الردة فاجابه اليها ثم وقع الظهور عليهما فمملوك في) لانه ماصار محرزا نفسه هاهنا فانه حربي ولكنه ان كان عبدا يقتل ان ابى الاسلام وان كانت امة لم تقتل ولكنها تحبس وتجر على الاسلام بمنزلة الحر المرتدة (ولو لحق المرتد بام ولده او مدبرته او مكاتبه مسلمة كرها او مطاوعة ثم ظهر المسلمون عليهم فمن حرائر على كل حال) لانه قد كان جرى فيهن العتق وقد بينا ان الامة التي لم يجر فيها العتق اذا وقع الظهور عليها في هذه الحالة كانت حرة فالتى جرى فيها العتق اولى *

(وان كان حين ادخلهن دعاهن الى دينه فارتدن والمسئلة محالهن فهن في وما جرى فيهن من العتاق لا يبطل عنهن النفي) لانه حالهن الآن لا يكون اعلى من حال الحر المرتدة والحر المرتدة تسبي (ولو كان لحق معه مدبرا ومكاتب فارتد امه او بعدما ادخلها ثم سبيامه فان المولى يعرض عليه الاسلام فان ابى قتل وعتق مدبره) لان عتقه كان معلقا بموته وقد وجد (وعتق مكاتبه ايضا) لان حق المولى قد سقط عن بدل الكتابة حين قتل (ولم يصير ذلك فيئ للغانمين) لانه دين في الذمة والدين لا يكون فيئ فيسقط عن المكاتب اصلا وبراءته عن بدل الكتابة توجب عتقه *

(وان اسلم المولى كان حرا ويعرض على المكاتب والمدبر الاسلام فان ابيا قتلا وان اسلما فهما على حالهما لمولاها) لان التدبير والمكاتب في المنع من التملك بالاسترقاق كالحرية ثم الحر المرتد لا يملك بالسبي فكذلك المكاتب والمدبر (وان كانا مسلمين على حالهما فهما حرا ندين وقوع الظهور عليهما اسلم المولى او قتل) لان العبد القن في مثل هذه الصورة يعتق فالمدبر والمكاتب اولى (ولو لحقت

المديرة بمدير او مكاتب لها وهما مسلمان فالمولاة في ان اسلمت او لم تسلم وهما حران لانها حرزا انفسها عنهما (ولو كانا ارتداهما فها حران ايضا بخلاف ما سبق في المديرة) لان المولاة هنا قد صارت امة بالسبي فكأنها ماتت والمرتد لم يصير عبدا بالسبي فيكون عبيده على حالهم ووزان المرتدة المرتد اذا قتل وقد بينا انها يمتقان هناك *

(ولو ان اهل بلدة ارتدوا وصارت دارهم دار حرب ثم ظهر المسلمون عليهم فاسلموا فالرجال احرار والنساء من الخرائر وامهات الاولاد والمكاتبات في للمسلمين امان من حكم بحريتها فهي بمنزلة الحرة الاصلية فتكون فيئا بالسبي بعد الردة واما المماليك الرجال المرتدون فهم على حالهم مدبرون مكاتبون) لانهم من لا يجري عليهم السبي بخلاف المبيدوا والاماء (وان كان الرقيق لم يرتدوا فهم احرار كاهم) لانهم صاروا محرزين انفسهم على اموالهم *

(فن كان منهم عبدا وامة لم يجر فيه عتاقه فله ان يوالى من شاء) لانه حر لا ولاء عليه (وقد ثبت من اصلنا ان المرائع لا يكون عليه ولاه لاحد فاما المدبرون وامهات الاولاد ولاههم لمواليهم) لانه قد جرى فيهم عتاقه وكانوا مستحقين للولاء بذلك والولاء كانسب لا بحتمل الا بطل بمعدبوه (يوضحه) ان المرتدين بمنزلة مشركي العرب من حيث ان لا يجري على رجالهم السبي وانه لا يقبل منهم الا السيف او الاسلام وهذا الحكم ثبت في حق من اسلم من المدبرات وامهات الاولاد والمكاتب كمشركي العرب *

(ولو ان قوما من المرتدين او مشركي العرب سبوا جوارى مسلمات من المسلمين فاقسموهن ثم استول كل واحد منهن جارية او دبرها او كاتبا ثم اسلموا كن اموالهم ملكوهن بالا حراز به فالجوارى كاهن حرار) لانهم

الاولاء كانسب لا بحتمل الا بطل بمعدبوه

أحرزوا أنفسهم على مواليتهم وقد كان الموالى أهل الحرب فتملكوا أنفسهم
بالأحرار وهذا لأنه ليس فيهم حق للماسور منه بعد التدبير والاستيلاء
والكتابة من الموالى فيتم أحرارهم لأنفسهم (وكذلك لو كانوا مدبرين
أو مكائنين لنساء مرتدات) لأن المواليات صرن فينا وذلك بمنزلة موتهن *
(ولو كان الرقيق ارتدوا والمسألة محالها فمن كان منهم أمة لرجل أو امرأة
فهو في ونجبر على الإسلام ومن كان منهم عبد فهم أحرار يعرض عليهم الإسلام
فإن أسلموا أو أقتلوا) لأن المرتد لا يبقى على حكم الإسلام * ومن كان منهم
عبد الرجل مرتد عرض عليه الإسلام بعدما يقتل مولاه فإن أسلم فهو
حروان أبى قتل فإن أسلم المولى والعبد أيضا وهو مدبر أو مكاتب فهو مملوك
لمولاه على حال وحالهم الآن كحال الذين ارتدوا مع الموالى في جميع ما بيننا
(ولو اشترى المرتد أمة حربية فاستولدها ثم وقع الظهور عليها فهي تكون فينا)
لأن ما جرى فيها من العتاقة لا يقوى إذا كانت حربية ولا يكون حالها أقوى
من حال حربية أصلية والحررة الأصلية تسترق إذا كانت حربية فأم الولد أولى
(فإن أسلمت قبل ظهور المسلمين عليهم فهي حرة حين ظهر المسلمون عليهم)
لأنها صارت محررة نفسها على مولاه *

(ولو تزوج مسلم أسير في دار الحرب أمة حربية وولدنا فهو مسلم عبيد لمولى
الامة) لأن الولد يتبع خير الأبوين دينا ويتبع الأم في الحرية (فإن أسلم أهل
الدار فالابن عبد لمولاه على حاله) لأنه كان مالكا قبل الإسلام والإسلام
سبب لتقرير ملكه *

(وان ظهر المسلمون على الدار فالابن حر من عشيرة أبيه) لأنه صار
عمرز نفسه على مولاه بمنعة المسلمين فكان ردأ (ثم إن كان الأب عربيا

هو الذي يتبع خير الأبوين دينا ويتبع الأم في الحرية

فليس له ان يوالى احدا وان لم يكن عريافله ان يوالى من احب * ولو كان
ابوه حربيا فاشتراه الله لمون واعتقه من وقع في سهمه فان ولأه يتحول عنه
لما بيناه في كتاب الولاء ان المتأقاة اقوى من ولأه الموالاته وان الاب يجر
ولأه الولد اذا عتق الى * واليه اذا لم يكن على الولد ولأه عتاقة مقصودة *

ثم استدل على ان المرائع لا يكون عليه ولأه بحديث عبيد اهل الطائف فاتهم
حين خرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مائة من فاعتقهم رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم ثم جاء مواليهم فطلبوا ردهم فقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم اولئك عتقاء الله تعالى * وهذا نصيص على انه لا ولأه عليهم لاحد
والذى روي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد ولأههم الى مواليهم * فالمراد
ولأه الموالاته لهم ان يوالى من احبوا او يكون ولأههم لمواليهم الذين والوهم
(عبد الحربى في دار الحرب ثم باعه من مسلم او ذمى او حربى وسلمه فهو
حرفى قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه) وقد بيناه هذه المسئلة في السير
الصغير الا ان هناك ابهم الجواب وههنا فسر فقال بمجرد البيع لا يمتق ولكن اذا
قبضه المشتري حينئذ يمتق وهو الصحيح لان المعتبر خروجه من يده ليمتق
وانما يتم ذلك بالتسليم لا بالعقد قبل التسليم وحكم دار الحرب ليس كدار
الاسلام ثم هنا اشار الى الفرق بينهما اذا كان المشتري مسلما او ذميا وبيننا اذا كان
حربيا فقال المسلم والذي من اهل دارنا فاذا اصاب العبد المسلم في يد من هو
من اهل دارنا فكانه خرج الى دار الاسلام فيكون حربا غزلة المرائع واذا كان
المشتري حربيا فلم يصرف في يد من هو من اهل دار الاسلام فلا يمتق واما
على رواية السير الصغير لا فرق بينهما لان العبد المسلم متى زال عن ملك مولاه
الحربى يزول الى الحرية * وقد تم زواله عن ملكه بالبيع والتسليم في الفصلين

والاصح ما ذكره نالان المشتري اذا كان حربيا فهو بمنزلة البائع وقد كان هو
مملوكا في ملك البائع فكذلك في ملك المشتري *
(ولو لحق المرتد بمسئذني له طائفا او كارها فوقع الظهور وعليهما فالعبد حر لا
سبيل عليه) لان للمسئذني من الحرمة ما للمسلم وقد بينا انه لو كان مسلما عتق
باحراره نفسه فكذلك اذا كان ذميا *

(وان نقض مع مولاه العبد كان هو فيئا) لانه صار حربيا لانه لا امان له في ملك
الحربي فاذا وقع الظهور عليه كان فيا فان كان مملوكا العبد مدبرا ومكاتب او ام
ولد فان لم ينقضوا العبد حتى وقع الظهور عليهم فهو لا ما حرار فان نقضوا العبد
فهم في * لانهم لما نقضوا العبد صاروا اكاهل الحرب (وهذا بخلاف ما اذا ارتدوا
مع الموالى) لان المرتد لو كان حربيا لا يكون فيئا فكذلك اذا كان مدبرا او
مكاتب او الناقض للعبد من اهل الذمة لو كان حربيا كان فيئا فاذا وقع الظهور
عليه بعد اللحق بدار الحرب فكذلك اذا كان مدبرا او مكاتب *

(ولو ان مدبرا او مكاتب او ام ولد لمسلم لم يبق الى دار الحرب مرتدا او مسلما
فاستعبدوه ثم ظهر المسلمون عليهم فهم رقيق لمولاهم على حالهم) لانهم ليسوا
بمضة للتمالك بسائر الاسباب فكذلك بالقهر واذا لم يملكهم المسلمون
ايضا فن كان منهم رجلا يرض عليه الاسلام فان اسلام دفع الى مولاه والا
قتل ومن كان منهم اثني اجبروه على الاسلام ولم يقتل * وان كان الآبق
عبد اذ فيه خلاف معروف (واذا ارتد المسلم وارتد معه عبد له فلحقا جميعا بدار
الحرب ثم عتق المرتد عبده هذا اودبره او كاتبه او كاتب امة فاستولد هاتم
وقع الظهور عليهم فالمملوك في * لمن اخذه) لانها صار احريين واعتاق الحربي
عبد الحربي باطل اذ لم يخرج من يده فكذلك التدبير والكتابة والاستيلاء

فيه لا يكون موجبا للمتنق ولا يخرج منه من ان يكون عرضة للتملك بالقهر *
 (ولو كان اهل الجريب اسروا عبدا فاحرزوه فصار لرجل منهم فاعتقه او دبره
 او كاتبه ثم وقع الظهور عليه وحده او مع مولاه كان حرا لا سبيلا عليه) لانه مسلم
 او ذمي على حاله بعد الاسر وقد صار محررا نفسه بمنة المسلمين فكان حرا *
 (وان لم يقع الظهور عليه حتى لان ذلك بعد ما مضى فيه مولى ما مضاه
 فكذلك الجواب) لازاء ائناق الحربى وتدييره فى عبده المسلم صحيح فان المسلم
 ليس بمحل الاسترقاق بعد الحرية بخلاف الحربى فكان ما جرى فيه من
 العتاق فى دار الحرب وفى دار الاسلام سواء فى منع جريان السبي عليه
 واذا لم يجز عليه سبى كان حرا لا سبيلا عليه ان سبى معه مولاه او لم يسب
 فكانه خرج مراغما لمولاه فكان حرا (ولو كان انما مضى فيه المولى ما مضاه بعد
 ارتداد العبد فجميع ما مضى فيه باطل وهو فى يجر على الاسلام) لانه بالردة صار
 حربيا وعتاق الحربى عبده الحربى باطل (والحاصل انه اذا سترق من رجال
 المرتدين من له حرية الاصل فاما من لم يكن حرا الاصل فهو محمل للتملك
 بالقهر) لان حرية لم تترك بالاسلام وانما لا ينعض بالاسترقاق الحرية المتاكدة
 بالاسلام او بدار الاسلام *

(ولو كان عبيد المرتدين قهروا وواليهم واستعبدوهم فى دار الحرب ثم وقع
 الظهور عليهم فهم احرار كهم اما الى فلاحهم كانوا احرار الاصل ولو سباهم
 غير عبيد فكذلك اذا اسرهم عبيد هم واما العبيد فلاحهم حين قهروا وواليهم
 وغلبوا على الدار صاروا احرار بمنزلة المرائغين لمواليهم وهذا بخلاف اهل
 الحرب اذا قهرهم عبيدهم وغلبوا على دارهم) لان اهل الحرب عرضة للتملك
 بالقهر اذا اسرهم غير عبيدهم فكذلك اذا اسرهم عبيدهم كانوا ارقاء لهم وكان العبيد

أحرار أقهرهم ومواليهم وأحرارهم أنفسهم عليهم *
 قال (ولو أسلم عبد الحربى ثم ارتد وكان أسره من المسلمين وهو مسلم ثم ارتد
 فاعتقه فان عتقه باطل) لانه بالردة صار حرييا *

(فان خلى سبيله حين اعتقه صار بمنزلة عن مولاه و مولاه غير قاهر له فهو
 حر الآن) لانه تم خروجه من يد مولاه وانما كان لا يحكم بعتقه اذ لم يخرج
 من يده لكونه معتق له بلسانه مسترقا بيده وقد زال هذا المعنى (فان وقع
 الظهور عليهما فالمولى في لمن اخذه) لانه حربى محل للتملك بالقهر (واما العبد
 فهو حر) لانه قد نفذ العتق فيه وهو مرتد وللمرتد حكم المسلم في انه
 لا يملك بالقهر فان اسلم كان حرا وان ابى قتل (ولو لم يخرج المولى من
 يده حين اعتقه ثم وقع الظهور عليهما فالمولى في كما بينا وامام العبد فان كان اسلم
 في دار الحرب فهو في ايضا) لان حريته لم يثبت حين لم يخرج المولى من يده
 ويمرض عليه الاسلام فان اسلم والاقتل *

(وان كان ماسورا من دار الاسلام فان وجدته مولاه قبل القسمة اخذه
 بغير شئ وان وجدته بعدها اخذه بقيمته ان احب) لان اعتاق الحربى اياه بعد
 رده كان باطلا حين لم يخرج من يده *

قال (وان اعتق الحربى عبده الحربى وخلى سبيله ثم اسلم اهل الدار فهو حر)
 لانه تم خروجه من يده فصار حرا ثم يتأكد حريته باسلامه (وان قهره مولاه
 بعد العتق فخاصمه العبد الى ملكهم فتحكم بعتقه ومنع مولاه منه فهو حر ايضا
 وان حكم برقه ورأى العتق باطلا فهو عبد لمولاه) لانه اذا حكم ملكهم بعتقه فقد
 صار العبد محررا نفسه على مولاه بقوة ملكهم فيتأكد بعتقه *

(ولو ان قوما من اهل الحرب لهم عبيد مسلمون فارتدوا ثم هربوا منهم الى

دار حرب اخرى وكانوا فيها لا يقدر عليهم مواليهم فهم احرار لانهم صاروا
كلراغمين فانه كما يتم احرار المبدنفسه بدار الاسلام يتم احراره نفسه
بدار حرب اخرى على ما بينا ان اهل الحرب اهل دور باختلاف المنعاه لهم *
(فاذا ظهر عليهم المسلمون كانوا احرار ايمرض عليهم الاسلام فان اسلموا
والاقتلوا) لان قبل هذا الاسر كانوا احرار والرجال من المرتدين الاحرار
لا يجرى عليهم سبي بقهر المسلمين اياهم *

(ولوم يخرجوا الى دار حرب اخرى ولكن سباهم اهل تلك الدار
واحرزهم ثم ظهر المسلمون عليهم كانوا فيئا) لانهم كانوا مماليك قبل
ظهور المسلمين عليهم فكذلك بعده وهذا لانهم اهل حرب فلا يكونون
محززين انفسهم بمنة المسلمين *

(ولو اعتق المسلم المستامن فيهم عبدا حريا فهو حر لا سبيل عليه) لان المسلم
لا يكون مسترقا لمثقه وهذا بناء على قول محمد رحمه الله تعالى فاما عند
ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه كما لا ينفذ العتق من الحربي في عبده الحربي لا ينفذ
من المسلم لانه يعتبر جانب المعتق ويقول هو عرصة للملك بالقهر في
الوجهين فلا ينفذ فيه العتق *

(وان ظهر عليه المسلمون قلنا ان كان العبد حربي الاصل فهو في لمن اخذه
كغيره من اهل الحرب والولاء الثابت للمسلم عليه لا يمنع ثبوت الملك فيه
للسابي) لان الولاء كالنسب وثبوت النسب من المسام لا يمنع ثبوت الملك الحربي
بالقهر فالولاء اولى *

(وان كان العبد مرتدا في الاصل فهو حر) لان المرتد بعد ما نفذ فيه العتق
لا يحتمل التملك بالقهر *

(وان اسلم اهل الدار فولأؤه لمولاه) في قول محمد رحمه الله تعالى لان العتق كان نافذا فيه عنده والولاء لمن اعتق ثم يتأكد حكم ذلك الولاء باسلا مهم فلا يكون له ان يوالى احدا * واما على قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه كان عتق مولاه اياه باطلا * فاما اعتق حين اسلم اهل الدار فله ان يوالى من احب * وهذا مشكل لانه ان لم ينفذ فيه العتق عند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه فينبغى ان يكون عبد المولاه على حاله وان نفذ فيه العتق فينبغى ان يكون ولأؤه لمولاه وقد ذكر الطحاوى رحمه الله تعالى ان الخلاف بين ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى في ثبوت الولاء بهذا العتق لافي اصل نفوذ العتق وقد بينا هذا في كتاب العتاق *

(فاما الحربى اذا اعتق عبده الحربى في دار الحرب فذلك لا يكون موجبا للولاء له وله ان يوالى من شاء اذا اسلم) خلافا لما قاله ابو يوسف رحمه الله فانه يحمل الولاء كالنسب واذا كان النسب يثبت في دار الحرب فكذلك الولاء * وهما يقولان الولاء بالعتق من حكم الاسلام واحكام الاسلام لا تجرى في دار الحرب * فان قيل * فقد جاء الاسلام ولاناس موالى اعتقوهم في الجاهلية وكانوا موالى لهم في الاسلام * قلنا * اولئك عتقوا قبل بيان الدار وقبل ان يكون للمسلمين حكم غير حكم الكافرين فاما الآن فقد تفرقت الدار وصار لاهل كل دار حكم على حدة فما كان من حكم المسلمين وهو الولاء بالعتق لا يثبت فيما بين اهل الحرب *

* قال * (ولو كان للمسلم في دار الحرب مدبرة او ام ولد حربية فظهر المسلمون عليهما لم تكن واحدة منهما فيئا) لان الرق فيهما باق للمسلم بخلاف ما اذا كان اعتقهما فانه لم يبق فيهما رق لمسلم بعد الاعتاق وكانوا فيئا بمنزلة سائر الخرائر من

اهل الحرب *

* قال * (ولو مات مسلم في دار الحرب وله ممالك مرتدون ثم ظهر عليهم المسلمون فن كان منهم مدبراً فهو جراح لا سبيل عليه) لانه عتق عوت المولى والمدبر بعدما عتق لا يملكه المسلمون بالقهر (واما المدبرة وام الولد فهما في) لانها عتقتا بموته ايضا فكان حالهما كحال الحرة المرتدة *

* قال * (واذا لحق المرتد بدار الحرب ومعه عبد له مسلم ثم رجع العبد الى دار الاسلام مراغماً لمولاه فهو حر) لان حق ورثته لم يثبت في هذا العبد وقد صار المولى حربياً * وعبد الحربى اذا خرج مسلماً او ذمياً مراغماً لمولاه كان حراً (فان خرج في دار الاسلام فكذلك الجواب) لانه مراغم لمولاه غير محارب للمسلمين (وان كان خرج ليقاتل المسلمين فظهر واعليه فان كان مسلماً فهو حر) لانه مراغم لمولاه *

(ولو كان ذمياً فهو في لمن اخذه) لان قتاله المسلمين نقض منه لهده وقد كان عتق بالمراغمة فهو حربى فيكون فيئال من اخذه (وان لم يظفر بهما حتى رجعا الى مولاهما ثم اسلم اهل الدار كائنا عبيد لمولاهما) لانها ما كانا مراغمين له حين ما داه اليه *

(وان خرجا بائناً الى دار الاسلام فانهما لا يتركان ليرجعا الى مولاهما ولكنهما يباعان فيوقف ائمانهما) لانها ما خرجا مراغمين له ولا جل الامان يجب مراعاة حرمة مبالية الحربى فيها *

(واذا خرج العبد الحربى بائناً مراغماً لمولاه فقد عتق بالمراغمة وهو ذمة لنا قصد احراز نفسه بدارنا وذلك دليل رضاه بان يكون ذمة لنا وان خرج اصلاً او مقاتلاً فظفر بانه فهو في لمن اخذه) لانه حربى لا امان له فاذا حصل في دارنا

عبد الحربى اذا خرج مسلماً او ذمياً مراغماً لمولاه كان حراً

فهو في جماعة المسلمين في قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وفي قول محمد
رحمه الله تعالى هو في لمن أخذه * والله اعلم *

باب

(ما يجوز عليه الشهادة بالردة وما لا يجوز)

* قال رضي الله عنه: (قد بينا أنه لا يقسم مال الأسير ولا تزوج امرأته حتى
يأتيهم ببيان خبره) لأنه بمنزلة المفقود (وإذا كان لا يوقف على إرضاءه فإن جاء
ورثته بالبينه أنه ارتد في دار الحرب فإنه لا يقبل في ذلك إلا شهادة عدلين
من المسلمين) لأن سلامه كان معلوما وشهادة غير المسلم لا تكون حجة على
المسلم ما هو دون الردة في الردة الأولى *

* قال: (فإذا شهد بذلك مسلمان قضى القاضي بوقوع الفرقة بينه وبين امرأته
وقسم ماله بين ورثته) لأنه كاليت حكماء عند قضاء القاضي (فإن فعل ذلك ثم
جاء الرجل مسلما فأنكر ما شهد به عليه الشاهدان من الردة لم يبطل القاضي
قضائه بانكاره) لأنه قضى بالحجة على من هو خصم (ولكنه يحمل إنكاره هذا
إسلاما مستقبلا منه فلا يرد عليه امرأته ولا ماله إلا ما كان قائما بعينه في يد
وارثه كما هو الحكم في المرتد المعروف *

(وكذلك لو كان مكان المسلم ذمي قامت البينة عليه بنقض العهد إلا أن شهادة
أهل الذمة هاهنا مقبولة) لأنها تقوم على الذي يخالف الأول (وإن سمع
القاضي الشهادة بردة الأسير فلم يقض بها حتى جاء مسلما وجهدان يكون
ارتدا فإنه يكون ماله له) لأنه ما لم يتصل قضاء القاضي بلحق المرتد
بدار الحرب لا يصير المال لورثته *

(فإذا جاء مسلما كان المال له على حاله إن كان ارتدا ولم يرتد ويسأل عن الشاهدین

فان عدلا بان منه امرأته (لان ذلك حكم يثبت بنفس الردة) ولا يحكم بمقتضى
امهات اولاده (لان ذلك لا يثبت بنفس الردة بل بالموت وانما يكون للردة
حكم الموت اذا اتصل بها قضاء القاضى * فان قيل * فاذا قضى القاضى بالفرقة
ها هنا بينه وبين امرأته فقد قضى برده في دار الحرب وذلك يوجب عتق
امهات اولاده * قلنا * لا كذلك فالمرء وان لحق بدار الحرب لا يعتق امهات
اولاده ما لم يقض القاضى بلحاظه وها هنا القاضى لا يقضى الا بالقدر المحتاج
اليه وهو ما يقع به الفرقة بينه وبين امرأته وذلك لا يوجب عتق امهات
اولاده (فاما الذي اذا شهد عليه الشهود بنقض المهد فرجع غير استيمان جديد
وقال لم نقض المهد فان ظهرت عدالة الشهود عند القاضى جعله فيئالا للمسلمين)
لانه تبين امرأته بهذه الحجة لامحالة وذلك لا يكون الا بعد نقض المهد
وتبائن الدارين حقيقة او حكما فكان هذا منه نقضا للمهد لامحالة ثم هو حربى
في دارنا لا امان له فيكون فيئالا وماله لورثته (وان كان دخل بامان مسة قبل فالقاضى
يقضى بينه وبين امرأته لثبوت نقض المهد بالحجة عنده ولكن يرد ماله عليه
بمنزلة ماله لو كان نقض المهد منه معلوما ثم عاد الى ما كان عليه قبل ان يقسم القاضى
ميراثه بين ورثته ولا يحكم ها هنا بمقتضى امهات اولاده ومديره) لان ذلك
لا يثبت بتبائن الدارين بدون الموت بخلاف الفرقة بينه وبين امرأته *
* قال * (ولو شهد مسلمان على الاسير انه طلق امرأته ثلاثا فان القاضى لا يقضى
بشهادتهما) لانه غائب ولا يقضى على الغائب باليئنة بالطلاق والعتاق كما لا يقضى
عليه بالمال (ولكن يسع للمرأة فيما بينها وبين الله تعالى ان تمتدفتزوج) لان هذه
حجة يقضى القاضى بالفرقة لو كان الخصم حاضرا فيجوز لها ان تمتدفتزوج لان هذه
وتزوج بعد انقضاء عدتها (فان تزوجت ثم قدم الاسير فانكر الطلاق فان

اعادت البينة بذلك انفذ القاضي عليه الطلاق واجاز نكاحها والاردها على الاسير وفرق بينهما وبين الثاني (لانه لا يمكن من القضية بالترفة بتلك البينة قبل الاعادة فانها قامت على غير خصم *

* قال (ولو شهد الشاهدان بأنه مات او قتل فان للقاضي يقضى بذلك) لان هذه البينة قامت على خصم فالورثة خصم هاهنا كما في فصل الردة بخلاف الطلاق *

(وان شهد عدل واحد بموته لم يقض القاضي بشهادته ولكن للمرأة ان تمتد وتزوج) ثم ذكر فصولا فيما يجوز عليه الشهادة بالتسامع من الموت والنسب والنكاح وقد تقدم بيان هذه الفصول *

* قال (ولو شهد على الاسير واحد انه ارتد عن الاسلام فهو ذباله منها فليس لامرأته ان تمتد وتزوج على رواية هذا الكتاب) بخلاف ما ذكر في كتاب الاستحسان وقد بينا وجه الروايتين *

(وان شهدانه طلقها ثلاثا فكذلك الجواب في القياس) لان اصل النكاح لا يثبت الا بشهادة الشاهدين فكذلك ما زيله *

(وفي الاستحسان هذا وشهادته بالموت سواء) لانه شهد بحل الزوج لها وذلك خبر ديني وقد بينا ان خبر الواحد حجة في امر الدين ما لم يحضر خصم بحجده بخلاف الردة على هذه الرواية لان ذلك خبر مستنكر فاما الاخبار بالطلاق ليس بخبر مستنكر ولان ردة الرجل يتعلق بها استحقاق القتل فلا يكون خبر الواحد حجة فيها بخلاف الطلاق والاول اصح فقد ذكر انه اذا شهد رجل وامرأتان عليه بالردة او شهد شاهدان على شهادة شاهدين فان القاضي يقضى به الا في حكم استعلال القتل خاصة وكما ان بشهادة الواحد

لا ثبت القتل فكذلك بال شهادة على الشهادة وبشهادة النساء مع الرجال
 (وكذلك ان شهد رجل وامرأتان على الذمي بنقض المهد وهو يجحدان
 يكون نقضه فان الامام لا يقتله بهذه الشهادة ولكنه يجمله ناقضا للمهد فيما سوى
 القتل من الاحكام حتى يجمله فيئسا) لا زهادة الرجال مع النساء حجة فيما
 يثبت مع الشبهات لا فيما يندرى بالشبهات كمالو شهدوا بالسرقه *
 (وكذلك لو شهد رجل وامرأتان على نصراني انه اسلم ثم ارتد وهو يجحد ذلك
 فانه يجبر على الاسلام ولكن لا يقتل بملك الشهادة لتمكن الشبهة في الحجة) *
 * قاله (ولو شهد ذميان على ذمي انه اسلم ثم ارتد لم تقبل هذه الشهادة اصلا)
 لان في زعم الشاهدين انه مرتد والمرتب بمنزلة المسلم في ان شهادة غير
 المسلمين عليه لا تكون حجة واذا كان في زعم الشاهدين انه لا شهادة لهما
 عليه لم يجز القضاء بشهادتهما اصلا والله اعلم *

باب

المرتد يصيب الحد وغيره

* قال الشيخ الامام رضي الله عنه (الاصل ان ما لا ينافي الكفر وجوبه ابتداء
 لا ينافي بقاء بطريق الاولى وما ينافي الكفر وجوبه ابتداء من العقوبات ينافي
 بقاء) لان العقوبات تندرى بالشبهات واكوى الشبهة المذاني فكما ان اقترانه
 بالسبب الموجب ينافي وجوبه فاعتراضه بمد الوجوب قبل الاستيفاء ينافي
 نحو هذا وبمدان عدم التملك من الاستيفاء لا يقي واجبا اذا عرفنا هذا فنقول
 اذا اصاب المسلم ما لا او شيئا يجب به القصاص او حدا اقرب ثم ارادوا اصابه
 وهو مرتد في دار الاسلام لم يلحق بدار الحرب وحارب المسلمين زمانا ثم جاء
 تابا فهو ما خود بذلك كله لان كونه محاربا للمسلمين لا ينافي وجوب هذه

باب المرتد يصيب الحد وغيره

الحقوق عليه باكتساب اسبابها في دار الاسلام (الآرى) ان المستامن اذا اصاب شيئاً من ذلك في دار الاسلام كان مستوجباً لهذه الحقوق لما فيها من حقوق العباد فكذلك المرتد اذا اصاب ذلك (ولو اصاب ذلك بعد ما لحق بدار الحرب مرتداً ثم اسلم فذلك كله موضوع عنه) لانه اصابه وهو حربي في دار الحرب والحربي بعد الاسلام لا يواخذ بما كان اصابه حال كونه محارباً للمسلمين عملاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الاسلام يحجب - ما قبله - وقد بينا ان التأويل الباطل في حق اهل الحرب يلحق بالتأويل الصحيح في الاحكام فكما ان المسلم لا يستوجب شيئاً من ذلك بما يصيبه من اهل الحرب فكذلك الحربي لا يستوجب ذلك والمرتد بعد الحقوق حربي *

(وما اصاب المسلم من حد لله في زنا او سرقة او قطع طريق ثم ارتد او اصابه بعد الردة ثم لحق بدار الحرب ثم جاء ثانياً فذلك كله موضوع عنه) لان كونه حربياً يمنع وجوب الحدود التي هي لله تعالى عليه بار تكاب سببها في دار الاسلام كما في حق المستامن فيمنع البقاء اذا اعترض ايضاً لانه يضمن المال في السرقة *

(وان اصاب دماً في قطع الطريق فمليه القصاص وحاله في ذلك كحال المستامن) لان ما كان فيه حق العباد فهو ما خوذ به *

(وما اصاب في قطع الطريق من القتل خطأ فقيه الدية على عاقلة ان اصابه قبل الردة وفي ماله ان اصابه بعد الردة) لان التعاقب باعتبار التناصر وواحد من المسلمين لا ينصر المرتد (فان النزم المسلم حد الحزب والسكر ثم ارتد ثم اسلم قبل الحقوق بدار الحرب فانه لا يواخذ بذلك) لان الكفر يمنع وجوب هذا الحد ابتداء ولهذا لا يجب على الذمي والمستامن فكذلك اعراضه بعد

وجوبه بمنع البقاء وكذلك ان اصابه وهو مرتد محبوس في يد الامام ثم تاب فانه لا يؤخذ بخداية والسكر) لانه اصابه وهو كافر وهذا لان الكافر لا يتقدم اباحة الخمر والحد ودشعرت زواجر عن ارتكاب اسبابها فلا بد من ان يكون المرتكب معتقدا حرمة السبب حتى شرع الزواجر في حقه (وهو ماخوذ بمسأوى ذلك من حدود الله تعالى) لا اعتقاده حرمة سببه ويمكن الامام من اقامته لكونه في يده.

(وان لم يكن في يد الامام حين اصابه ثم اسلم قبل الحقوق بدار الحرب فذلك موضوع عنه ايضا) لانه اصاب وهو محارب وهذا لانه بنفس الردة لا يتقدم محاربة المسلمين اذا تمكن من ذلك الا انه مادام محبوسا عند الامام لا يتيأله المحاربة فلا يحمل حربه اذ كان بالبعد من الامام بحيث لا يصل يده اليه فالمحاربة يتيأله وهو معتقد لذلك فكان شاربا حكما كاللاحق بدار الحرب (فان النزم قصاصا او حد قدنف ثم ارتد وخلق بدار الحرب ثم قال للمسلمين اصالحكم على ان تؤمنوني على ما اصيب فليس ينبغي لاحد من المسلمين ان يؤمنه بذلك) لان هذا شرط مخالف لحكم الشرع قال صلى الله عليه وآله وسلم كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ولان فيما لزمه حق العباد فالقصاص محض حق الولي ليس لغيره ولاية الاسقاط فيه وفي حد القذف حق المقذوف واذا كان هو لا يمكن اسقاطه عنه فكيف يمكن لغيره ذلك فظاهر ان من يؤمنه على هذا فهو ملزم بما لا يمكن الوفاء به.

(فان آمنه الامام على هذا فليس ينبغي ان يفى له به لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ردوا الجملات الى السنة وقد كان هذا جهلا منه حيث شرط ان يترك له ما هو من مظالم العباد فينبغي ان يقيم عليه ما لزمه اذا طلب الخصم ولا يلتفت الى هذا

الشرط (فان قال ان لم تقوا الى بما آمنتموني عليه فردوني الى مامني لم يفعل ذلك ايضا به) لانه مرتد تمكن منه الامام فلا يجوز له ان يمكنه من ان يفود حربه بالمسلمين بحال* (وان دعا الى هذا الصلح وعلم المسلمون انه لا يخرج اليهم الا بالاجابة الى ذلك فينبغي لهم ان ياملوه على امر لا يكذبون فيه وهو يرى انهم ان قد اعطوه ما اراد) يعني ينبغي ان يستعملوا معارض الكلام فان في المعارض مندوحة عن الكذب وذلك جائز في حق المحاربين قال صلى الله عليه وآله وسلم الحرب خدعة* وقد بينا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل ذلك يوم الخندق بقوله فلعلنا امرناهم بذلك وهذا لان الكذب لا رخصة فيه فلا ينبغي للمسلم ان يعتمد الكذب بحال من الاحوال (فان ابى الا ان يعطوه ذلك نصا اعطوه ذلك وزادوا في الصلح كلمة تنقض الصلح على وجه لا فطن المرتد بها فيحصل المقصود بهذا الطريق) والاصل فيه ما روي ان وفد شيف لما جاؤا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا نؤمن بشرط ان لا ننجي اى لا نركع ولا نسجد فصالحهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وكتب في آخر كتاب الصلح على ان لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين ثم امرهم بالصلاة ورأى هذه الكلمة ناقضة للكلام الاول (فان لم يقدرُوا على هذا اعطوا الصلح على ما اراد فليس ينبغي لهم ان يفوا بذلك ايضا) لان ذلك حرام شرعا وما تقدم منهم من الشرط كان حراما ايضا وارتكاب حرام لا يطرق الى ارتكاب حرام آخر شرعا (وكذلك لو طلب قوم من المرتدين ان يؤمنوا على ان يكونوا ذمة يؤدون الخراج فلا ينبغي ان يؤمنوا على ذلك) لان قتل المرتد مستحق حدا ولا يجوز ترك اقامة الحد ولا تأخيرها لالان المقصود من عقد الذمة مع اهل الحرب ليس هو المال بل التزام الحربي

فلا ينبغي للمسلم ان يعتمد الكذب بحال من الاحوال ﴿

احكام الاسلام فيما يرجع الى المعاملات واحكام الاسلام لازمة على المرتد فلا يكون في اعطاء الامان له غرض سوى اظهار الرغبة في المال وذلك لا يجوز*

(فان اعطوهم ذلك حتى خرجوا اليها عرض عليهم الاسلام فان ابوا قتلوا ولا يجوز ردهم الى ما منهم بحال) لان القتل مستحق عينا على المرتد ان لم يسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم من بدل دينه فاقتلوه (وان طلبوا المودة فقد تقدم بيان هذا الفصل انه لا ينبغي الامام ان يوادعهم الا عند الضرورة بان كان لا يقوى على قتالهم وعند ذلك لا ناخذ منهم جملا على المودة) لان ذلك يشبه الخراج (فان اخذه منهم جعل ذلك في بيت المال) لانه مال المرتد وكل مال المرتدين هو فارغ عن حق ورثة فمصبه بيت المال (وهذا بخلاف الخوارج فانه اذا اخذ منهم على المودة ما لا جعل ذلك المال مجبوسا عنده حتى يتوبوا ثم رد عليهم) لان مال الخوارج لا يكون غنيمة لاهل العدل بحال بخلاف اموال المرتدين بعد ما صاروا محاربين (وعلى هذا المستامن في دارنا اذا التزم ذلك ثم رجع الى دار الحرب وسأل المسلمين ان يؤمنوه على ان يسلم فلا ياخذ به ذلك) لان هذا من مظالم العباد فالمستامن فيه والمترد سواء *

(ولو اخذه المسلمون اسيرا بعد ما عاد الى دار الحرب فقد بطل عنه كل شيء اصابه الا القصاص في النفس) لانه صار رقيقا والرق ينافي وجوب القصاص في الطرف ابتداء فبنا في البقاء ايضا بخلاف القصاص في النفس فالرق لا ينافي وجوبه ابتداء* (واما ما كان اصاب من مال فالدين لا يجب في ذمة العبد الاشغال المالية رقبته فلا يبقى الا بهذه الصفة ولا وجه لشغل مالية رقبته بهذا الدين) لانه حادث للسابق بعد اكتساب سبب وجوب الدين فلم يذم بسقط عنه

(و كذلك الخوارج اذا اصابوا شيئا من ذلك قبل ان يكون لهم منعة ثم صاروا اهل منعة فسالوا الصلح على ان لا يواخذوا بشيء مما اصابوا فلا ينبغي ان يصالحهم على شيء من ذلك الا ان في هذا الموضع ما كانوا اصابوا من حد الخمر او غيره من الحدود فذلك موضوع عنهم بعد ما صاروا محاربين اذا تابوا ولا بأس بان يصالحهم الامام على ان يضع ذلك عنهم) لانه شرط موافق لحكم الشرع *

(و كذلك ما اصابوه بعد ما ظهر لهم المنعة فذلك موضوع عنهم اذا تابوا الا انهم يطالبون بردها كان قائما بعينه في ايديهم من الاموال فان طلبوا الصلح على ان يترك ذلك لهم فلا ينبغي للامام ان يصالحهم على ذلك ولو فعل لم يف لهم بهذا الشرط وامرهم بردها وجدوه قائما بعينه في ايديهم من مال مسلم او معاهد وانما لا يواخذهم بالحدود التي هي لله تعالى لان تقادم المهادنة اقامة هذه الحدود على ما اشار اليه عمر رضي الله تعالى عنه بقوله ايما قوم شهدوا على حد لم يشهدوا عند حضرته فاما شهدوا عن ضمن * ومن ابين اسباب التناول خروجه من حكم اهل العدل *

(ولو كان المرتد اذا اصاب شيئا مما فيه مظالم العباد في حصن من حصون اهل الحرب فطلب الامان على ان يترك ذلك له ليفتح الحصن للمسلمين فهذا ما سبق سواء) لانه لا رأى للامام في اسقاط ما هو من مظالم العباد ويستوى فيه حالة الحاجة وغيرها (الا انه ان كان استهلك مالا ولم يصب دما فرأى الامام النظر للمسلمين في ان يعطيه ذلك فلا بأس باعطاء الامان له على ذلك ثم يؤدى ذلك المال الى صاحب الحق من غنيمة المسلمين) لان الامام ولاية التخصيص بشيء من الغنيمة لمن يفتح الحصن للمسلمين فكان

له ان يفعل ذلك بالمر تداو وعدان يسلم او يفتح الحصن للمسلمين (بخلاف القصاص و حد القذف فان الامام لا يتمكن من ايقاع ذلك عنه من مظالم المسلمين لصاحب الحق فلا ينبغي له ان يعطيه الامان على ذلك) والله اعلم بالصواب

باب

(ما يصدق فيه الرجل من الردة فلا تبين منه امراته وما لا يصدق)

قال (واذا رجع الاسير الى دار الاسلام فخاصمته زوجته الى القاضي وقالت انه ارتد عن الاسلام فبنت منه وقال الاسير اكرهني ملكهم وقال لا تقتلك اولئك كفرن فقامت ذلك مكرها فالحق في ذلك قول المرأة ولا يصدق الاسير الابينة) لان السبب الموجب للفرقة وهو اجراء كلمة الشرك على اللسان قد ثبت بتصادقهما عليه ثم الاسير يدعى سبيا خفيا ليعير به حكم السبب الظاهر فلا يصدق على ذلك الابحجة (بوضعه) انه اضاف السبب الموجب للفرقة الى حالة غير معهودة وهو الاكراه وفي مثله لا يقبل قوله الابحجة) كما هو قال كنت طلقتهما اثلاثا وانا مجنون وهو لم يعرف جنونه في وقت قسطل يقبل قوله الابحجة فان شهد الشهود ان الملك قال له لا تقتلك اولئك كفرن ولا يدري اكفر عند ذلك او لم يكفر وقال الاسير فاني انما اجريت كلمة الكفر عند ذلك لا قبله ولا بعده فالقول قول الاسير) لان بشهادة الشهود صارت تلك الحالة معهودة ومتى اضاف الزوج سبب الفرقة الى حالة معهودة يمنع وقوع الفرقة كان القول قوله كما لو قال طلقتهما اثلاثا وانا ناصي وهذا لان الحالة اذا كانت معهودة فالظاهر يشهد له وهو في الحقيقة منكر للفرقة فالقول قول المنكر الذي يشهد له الظاهر وان لم تكن الحالة معهودة فهو مدع للمانع وذلك حادث فلا يقبل قوله الابحجة (وكذلك ان كان خاصمه في ذلك غير امرأته من المسلمين) لان هذه

باب ما يصدق فيه الرجل من الردة فلا تبين منه امراته وما لا يصدق

الحرمه حق الشرع فلكل مسلم ان يتكلم فيه على وجه الحسبة *
 * قال * (ولو ادعت امرأة على زوجها انه طلقها اثنانا وقال الزوج اصابعني برسام
 او وجع اذهب عقلي او جنون فكان ذلك مني في هذه الحالة فان لم يعرف ان
 ذلك اصابعه فالقول قولها وان عرف ان ذلك اصابعه فالقول قوله فان شهد
 الشهود انهم رأوه مجنوناً مرة فالقول قوله ايضاً) لان الجنون له صاممه ودا
 هذه الشهادة ومتى كانت الاضافة الى حالة معهودة تنافي القرعة كان مقبول
 القول في ذلك مع يمينه *

(وكذلك لو قال طلقها وانا انا ثم فالقول قوله هاهنا) لان حال النوم حال معهود
 لكل واحد كحالة الصغر فاضافته الى تلك الحالة تكون انكاراً بمعنى (الآثرى)
 انه لو قال كنت طلقها قبل ان اخلق او قبل ان أزوجه كان القول قوله ركان
 ذلك منه انكار الطلاق فكذلك ما سبق *

(ولو قال شربت حتى سكرت فذهب عقلي فطلقها او اردت عن الاسلام
 ففي باب الطلاق هي باين منه صدقته في ذلك او كذبه) لان السكر لا يمنع
 وقوع الطلاق فالحالة التي اضاف الطلاق اليها غير مؤثرة في المنع من القرعة
 بخلاف النوم وهذا لان السكر ان عقله معه الا انه يغلب عليه السرور فيمنعه من
 استعمال عقله وذلك لا يخرج من ان يكون عاقلاً بخلاف ما اذا شرب البنيج
 حتى ذهب عقله فان ذلك يزيل عقله بخلاف النائم فانه في حال نومة في حكم
 من لا يعقل شرعاً واليه اشار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في قوله رفع
 القلم عن ثلاثة الحديث * وحال السكر ان كحال ابن السبيل المنقطع عن ماله فان
 الزكوة تجب في ماله وان كانت يده لا تصل اليه بخلاف من هلك ماله حقيقة
 او حكماً بان غصبه غاصب وجعده *

(فاما في الرد فان عرف منه السكر في وقت بهذه الصفة فالقول قوله وان لم يعلم لا يقبل قوله في ذلك) لان السكر يمنع وقوع الفرقة بالردة والسكران الذي يهذي قل ما ينجو من ذلك وحكم الردة يثبت على الاعتقاد فالسكران لا يكون ممتقدا لما يقوله فتى اضاف الى حالة غير معهودة لا يقبل قوله ومتى اضاف الى حالة معهودة كان مقبول القول فيه ولا ينظر الى تصديق المرأة وتكذيبها في ذلك لان هذه الحرمة محض حق الشرع *

(ولو ان امرأة قالت للتأضي اني سمعت زوجي يقول المسيح ابن الله وقال الزوج انما قلت ذلك حكاية عن يقول هذا فان اقر انه لم يتكلم الا بهذه الكلمة بانته منه امراته) لان ما في الضمير لا يصلح ان يكون ناسخا لحكم ما تكلم به فان ما في ضميره دون ما تكلم به والشئ لا ينسخه الا ما هو مثله او فوقه (والا ترى) انه او طلق امرأته ونوى الاستثناء بقلبه كان الطلاق واقعا لهذا المعنى ويستوى ان صدقته المرأة عاملا او كذبة *

(ولو قال اني وصات كلاي فقلت النصارى يقولون المسيح ابن الله او قلت المسيح ابن الله قول النصارى ولم تسمع المرأة الابيض كلاي وقالت المرأة كذب فالقول قول الزوج مع يمينه بخلاف ما سبق) لان الزوج هاهنا ما اقر بالسبب الموجب للفرقة فان عين هذه الكلمة لا تكون موجبة للفرقة فيكون هو في الحقيقة منكر المائدة عيه من السبب الموجب وهو نظير ما لو قال كنت قلت لها انت طالق ثلاثا ان شاء الله وكذبه في الاستثناء فهناك القول قول الزوج للمعنى الذي بينا فهذا مثله *

(وكذلك لو قال قد اظهرت قولي المسيح ابن الله واخفيت ما سوى ذلك الا اني تكلمت به موصولا بكلاي فالقول قوله في ذلك الا ان شهد الشهود عليه

الشئ لا ينسخه الا ما هو مثله او فوقه

انهم سمعوه قال المسيح ابن الله ولم يقل غير ذلك فحينئذ القاضي يبين منه امر أنه ولا يصدق على ذلك في الحكم لان الشهود ائبتوا السبب الموجب للفرقة وقوله غير مقبول فيما يبطل شهادة الشهود بخلاف الاول فهناك السبب للفرقة انما ظهر بقوله وقد ظهر موصولا بكلامه ما بنا في وقوع الفرقة فلهذا جعلنا القول قوله فان قيل كيف يقبل قول الشهود انه لم يقل شيئا غير ذلك وهذه شهادة منهم على النفي والشهادة على النفي لا تقبل قلنا لان وقوع الطلاق ليس بهذه الشهادة بل بما سبق مما هو اثبات وهو بمنزلة شهادة الشهود على ان هذا الخ الميت ووارثه لا نعلم له وارثا غيره (يوضحه) ان قولهم لم يقل شيئا غير ذلك فيه اثبات ان ما يدعى من الزيادة في ضميره لا في كلامه فذلك لا يصلح ناسخا لما وجب كلامه ولا منهم في شهادتهم ائبتوا سكوتهم بقولهم لم يقل شيئا غير هذا والسكوت له امر مثبت مما ينحى حتى لو قال الشهود لا ندرى اقال ذلك او لم يقل الا اننا لم نسمع منه غير قوله المسيح ابن الله فالقول قوله ولا يفرق بينه وبين امر أنه لان هاهنا الشهود ما ائبتوا ان الزيادة في ضميره لا في كلامه وانما قالوا لم نسمع وكلم بسمعوا ذلك منه فالقاضي لم يسمع ايضا وهم نسبوا انفسهم الى الغفلة وعدم السماع فكان القول قوله وعلى هذا لو ادعى التكلم بالاستثناء في الخلع والتكلم بالشرط او الاستثناء في الطلاق موصولا كان القول قوله فان شهد الشهود عليه بخلع او طلاق بغير ذكر الاستثناء نحو ان شهدوا وقالوا خالع او طلق بغير ذكر الاستثناء او طلق ولم يستثن لم يقبل قوله في ذلك

(وان قال الشهود لم نسمع منه غير كلمة الطلاق او الخلع فالقاضي لا يفرق بينهما وكان القول قوله في ذلك الا ان يظهر منه ما يكون دليلا صحة الخلع من

تقبض البدل اوسبب آخر فحينئذ لا يقبل قوله في ذلك) وانما بيتي هذه
الفصول كلها على الحرز الذي بينا *

* قال * (ولو ان رجلا عرف انه جن مرة فقالت امرأته انه ارتد البارحة او
طلقني ثلاثا فقال الرجل عاودني الجنون البارحة فقلت ذلك وانا مجنون فاقول
قوله مع يمينه) لان الجنون اذا وجد مرة فهو لازم ابدوا لهذا كان عيالا لازما اذا
وجد مرة في حالة الصغر او الكبر ومن امل في محاليق (١) عيني الذي جن مرة
تبين له بقاء اثر الجنون فيه فهو بهذه الدعوى انما يضيف كلامه الى حالة معهوده *
(وان لم يعرف بالجنون قط لم يقبل قوله لما قلنا فان لم يفرق القاضي بينه وبين
امرأته حتى جن ثم افاق فقال قد كنت هكذا قبل اليوم لم يصدق على ذلك
وبانت منه امرأته) لان الجنون مما يحدث لحدهونه لا يكون دليلا على انه
كان موجودا فيما مضى فاما بعد ما علم وجوده فهو لا يزول على وجهه لا يبقى له
اثر فلماذا قبلنا قوله هناك ولم تقبله هاهنا وكذلك النوم *

(ولو ادعت انه طلقها وقت العصر ثلاثا فقال الزوج كنت نائما في تلك الحالة
فاقول قوله) لان النوم يمتري المراجعة في كل وقت وهو ما يذهب ويمود
كالجنون فيكون به مضافا الى حالة معهوده *

(ولو عجل انه سكر منذ شهر حتى ذهب عقله فقالت المرأة انه ارتد البارحة
وقال الزوج قد سكرت البارحة كما سكرت منذ شهر فارادت وانا
لا اعقل فانها تبين منه ولا يصدق على ما قال) لان السكر لا يعود بمدزوال سببه
الا باكتساب سبب جديد لذلك واكتساب ذلك السبب منه البارحة غير
معلوم فلا يقبل قوله الا بحجة *

(وعلى هذا لو علم ان الشر كين اكر هو على الكفر فكفر مرة ثم ادعت عليه انه

الجنون اذا وجد مرة فهو لازم ابدوا

كفر بمد ذلك فصدقها بالكفر الثاني وذكر انهم اكرهوه تأيلا لا يقبل في ذلك قوله) لانه يدعى سبياً متجدداً غير معلوم *
 (وكذلك لو علم انه كان مبر سباً منذ سنة ثم قال اصابني ذلك مرة اخرى او علم انه شرب البنج منذ سنة ثم قال قد شربته اليارحة فذهب عقلي لم يصدق على ذلك الا بحجة) لان هذا كله مما لا يعود الا باكتساب سبب مستقل بخلاف الجنون ولان هذا كله مما يزول على وجهه لا يبقى له اثر على وجهه لا يعود قط بخلاف الجنون والنوم فهذا الحرف يبين الفرق بين هذه الفصول والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ الكفالة بالمستامن والاسير في دار الحرب ﴾

﴿ قال ﴾ (واذا خلوا سبيل الاسير في دار الحرب على ان يطهيم كفيلة بنفسه على ان لا يخرج من بلادهم فكفله به مسلم او ذمي او حر بي ثم قدر على الخروج فليس ينبغي له ان يخفر المسلم والذي وله ان يخفر الحربى فيخرج) لانهم يقتلون الكفيل او يذنبونه اذا خرج هو وقد كان له ان يقتل الحربى وياخذ ماله فيخرج فيكون له ان يعرضه للقتل ايضا بالخروج وما كان له ان يقتل المسلم والذي لينجو بنفسه فكذلك لا يكون له ان يعرضها للقتل بخروجه *

(وان كان الاسير مستامناً فيهم فمنه بعضهم من الخروج حتى اعطاه كفيلة بهذه الصفة فليس ينبغي له ان يخفر كفيلة حربياً كان او غير حربى) لانه ليس للمستامن ان يقتل الحربى وياخذ ماله فيخرج فلا يكون له ان يعرضه للقتل ايضا وهذا لانه لا امان بينهم وبين الاسير وقد ثبت بينهم وبين المستامن الامان فانهم آمنوه وهو قد التزم لهم ان لا يخونهم فكانوا في امان منه ايضا

ولكن هذا الامان مقصور عليه خاصة فلماذا لا يكون له ان يخفر كفيله *
(وان كان المسلم مظلوما فيهم فكفيل به مسلم او ذمي او حر بنى على ان يحضره يوم
كذبا يقتلوه فلا باس بان يخفر كفيله ويخرج سواء كان امره بالكفالة او لم يامر به
بذلك) لانه في الحضور يكون معينا على نفسه ملقيا بيده الى التهلكة ولا رخصة
في ذلك (واذا خرج هو فقتلوا كفيله لم يكن هو معينا فان لم يخرج حتى
يحضره الكفيل فيقتلوه كان معينا على نفسه فلماذا كان له ان يخرج) واكثر
ما فيه انه قد تحقق خوف الهلاك على احدهما والمسلم في هذا مأمور بان يبدأ
بدفع سبب الهلاك عن نفسه *

(ولو قالوا اعطنا كفيلا بنفسك حتى يحضرك يوم كذا فناخذ منك المال او حبسناك او قيدناك فاعطاهم كفيلا مسلما او ذميا على هذا الشرط فليس له ان يخفر كفيله هاهنا) لانه ادخله في هذه المدة والتزم له الوفاء حين امره بالكفالة عنه والمؤمنون عند شروطهم بخلاف ما سبق فهناك انما يخاف على نفسه شيئا لا يحل له ان ياذن فيه بحال وان يباشره اختيارا بنفسه فلا يجوز له ان يمينهم على ذلك بترك الخروج بعد التمكن منه وهاهنا انما يخاف ما يجوز له ان ياذن فيه من نفسه وان يباشره من بذل مال او رضاء بالحبس او بالقيء فلهذا لا ينبغي له ان يفدر بكفيله *

(وعلى هذا لو ان مسلمة فيهم اعطت كفيلا مسلما او ذميا على ان يحضرها اغدا
 بالمفجر بها رجل منهم او يتزوجها وهي ذات زوج فلا بأس بان تخفر كفيلا)
 لان ما تخاف منه امر لا يجوز ان تاذن فيه محال فكان هذا والقول سواء
 (وان لم تكن ذات زوج فارادوها على ان يتزوجها رجل منهم فان كان ذلك
 الرجل مسلما فليس لها ان تخفر كفيلا وان كان ذلك الرجل كافرا فلها ان تخفر

كفيله) لان الزوج اذا كان مسلما فهذا المقدم يجوز له ان يباشره وان ياذن فيه واذا كان الزوج كافرا فليس له ان يباشره ولا ان يرضي به بحال * (ولو ارادوا منه ان يكفر بالله او يقتلوه فاعطاهم كفيله بنفسه على ان يوافي به غدا فلا بأس بان يخقر كفيله هاهنا) لان حرمة الكفر حرمة باقية مصمتة لا تنكشف بحال فهذا مما لا يحل ان ياذن فيه من نفسه ويرضى به بمنزلة القتل (الآثرى) انه لو قيل له لتكفرن بالله اولئك قتلان هذا الرجل لم يسعه ان يكفر بالله اذا خاف القتل على غيره وانما يسعه اجراء كلمة الكفر مع طمأنينة القلب بالآمان اذا خاف القتل على نفسه وكذلك هاهنا ان يخاف القتل على غيره فلا بأس بان يهرب من الشرك ويدع كفيله *

(ولو قالوا قتل هذا المسلم او المأهول لقتلتك فاعطاهم كفيله بنفسه على ان يحضره غدا ليفعل به ذلك كان له ان يخقر كفيله فهذا اولى) لان الاقدام على قتل المسلم لا يحل له اصلا سواء كان يخاف الهلاك على نفسه او على غيره (واو قال الاسير نخلي سبيك على ان تومننا فلا تقتل احدا منا ولا تاخذنا احد منا مالا ولا تخرج من بلادنا فاحلف لهم على هذا واخلوا سبيله فلا بأس بان يخرج ويكفر بعينه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فليات الذي هو خير وليكفر بعينه * الا انه لا ينبغي له ان يقتل احدا منهم او ياخذ له مالا) لانه حين اعطاهم المهد على هذا فقد صار بمنزلة المستامن فيهم وقد بينا ان المستامن لا يحل له ان يقتل على احدهم ولا ان ياخذ شيئا من اموالهم ولكن يجوز له ان يخرج من دارهم بغير علمهم ورضائهم فكذلك الاسير اذا اعطاهم المهد على هذا فان اعطى الاسير مسلما او ذميا كفيله بنفسه على ان لا يخرج ثم طأوعه الكفيل فخرج جاجيما فلا بأس بهذا) لانه انما كان ممنوعا من

الخروج لحق الكفيل فانه غير ملتزم لاهل الحرب شيئا فاذا ساعده الكفيل على الخروج فقد زال المانع فان قيل كيف يلزمه مراعاة حق الكفيل وقد كان اهل الحرب ظالمين في حبسه وللمظلوم ان يدفع الظلم عن نفسه بما يقدر عليه قلنا نعم ولكن ليس للمظلوم ان يظلم غيره فاذا اخفر كفيله كان ظالما له فانه اعتمد في الكفالة امره (الآثرى) ان مسلما في دار الاسلام لو قصده ظالم بظلم فاعطاه كفيل بنفسه لم يحل له ان يخفر كفيله وان كان يعلم انه مظلوم فهذه مثله (ولو قالوا له تخلي سبيلك ونومنتك وتومنتا على ان لا تخرج من بلادنا فاعطاهم ذلك ثم قدر على الخروج فلا بأس بان يخرج) لانه منزلة المستامن فيهم الآن (ولكن لو اعطاهم كفيل حريبا بنفسه لم يجوز له ان يخفر كفيله بخلاف الاول) لانه هاهنا لا يسهل ان يقتل احدا منهم وياخذ ماله فلا يسهل اخفاره كفيله ايضا (وان ساعده الكفيل على الخروج معه فلا بأس بالخروج) لان المانع حقه لاحق اهل الحرب بدليل انه لو لم يقطعه كفيل كان له ان يخرج (فان خرج الكفيل معه بامان ثم قال له ارجع معي الى دار الحرب فليس على الاسير ذلك) لان حكم ذلك الامان قد انتهى بخروجه الى دار الاسلام فكذلك حكم الكفالة (الآثرى) ان هذا الحربى لو رجع الى دار الحرب كان خارجا من امان الاسير وحل له ان يقتله ولا بأس بان يرشوا الاسير المسلم ببعض اهل الحرب ليركه حتى يخرج الى دار الاسلام) لانه يجعل ماله وقاية لنفسه وبه امر قال صلى الله عليه وآله وسلم لبعض اصحابه اجعل مالك دون نفسك ونفسك دون دينك والاصل فيه حديث عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه فانه حبس بالجبهة فرشاهم دينارين حتى خلوا سبيله فمرفئان هذا ليس من جملة السحت في حق للمطى وان كان من جملة السحت في حق الآكل وانه غير داخل تحت قوله

للمظلوم ان يدفع الظلم عن نفسه بما يقدر عليه لكن ليس للمظلوم ان يظلم غيره

صلى الله عليه وآله وسلم الراشى والمرتشى في النار. انما قال ذلك في حق المعطى اذا قصده الظلم او الحاق الضرر بغيره فاما اذا قصد دفع الظلم عن نفسه او تحصيل منفعة لنفسه من غير ان يلحق الضرر بغيره فلا بأس به وكذلك الجواب في دار الاسلام اذا قصده ظلم فلا بأس بان يعطى شيئاً من ماله اليه ليدفع الظلم عن نفسه. قال بلغنا عن ابي الشفاء جابر بن زيد قال ما وجدنا في زمن الحجاج شيئاً خيراً من رشي. وفي وصفه ذلك بالخيرية دليل على انه لا يتم على المعطى في الاعطاء وان كان الآخذ انما في اخذه. والله الموفق.

باب ما يستل به الاسير في دار الحرب

(اذا استخلف ملكهم الاسير بالامان المظان ان لا يخرج الى بلاد المسلمين خاف على ذلك فاليمين لازمة) لانه مخاطب وان كان مقهوراً في ايديهم فلا كراه لا يمنع لزوم اليمين والاصل فيه حديث حذيفة رضي الله تعالى عنه فان المشركين اخذوه وحاقوه ان لا ينصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال فلهم ايمهم ودمهم ونحن نسميهم الله تعالى عليهم (فان كان حلف ان لا يخرج الا باذن الملك ثم خرج باذنه لم يحنث) لان هذا الخروج بالصفة المستثناة (وان خرج بغير اذنه فهو حائث الا ان يكون ذلك الملك قد مات) فان في لفظه ما يوجب توقيت اليمين بحياته (وكذلك ان عزل ذلك الملك) فان ابراء اذنه حال قيام سلطنته فتوقيت اليمين به الا في قول ابي يوسف رحمه الله تعالى واصله في المديون اذا حلف ان لا يخرج من البلدة الا باذن صاحب الدين او المرأة اذا حلف ان لا يخرج الا باذن زوجها فانه بتوقيت اليمين بحال قيام الدين وحال قيام النكاح الا في رواية ابي يوسف

ولا بأس باعطاء الرشوة اذا قصد دفع الظلم عن نفسه. ويجاب ما يستل به الاسير في دار الحرب.

رحمه الله تعالى (وكذلك ان اعيد على ملكه بعد ما عزل) لان اليمين قد بطلت حين عزل ذلك الملك وهي بعد ما بطلت لا تعود الا بالجدد (الآثرى) انه لو قال لجاريته عبيدى حران خرجت من هذه الدار الا باذن فباء انهم اشتراها ثم خرجت او قال لزوجته فاباء انهم تزوجوا ثم خرجت لم تحث لما قلنا *
(وكذلك لو حلف السلطان رجلا لترفن الى كل داع تعرفه في محلتك فمزل ثم اعيد على حاله فلم داعيا فاقيس عليه ان يرفعه) لان اليمين بطلت حين عزل (ولو كان علم به قبل عزله فلم يرفعه اليه حتى عزله كان حائشا في يمينه ولا ينفعه ان يرفعه اليه بعد المزل او بعد الاعادة الى الساطنة) وهذه فصول ذكرناها في شرح الزيادات *

(وان كان حلف الاسير لهم ان لا يخرج الا باذن ملكهم ولم يصمد بملك يمينه فنزل ذلك الملك وولي غيره ثم خرج الاسير كان حائشا) لان يمينه انما وقعت هاهنا على استيذان ابي ملك ولوه امرهم (فان مات ملكهم او عزل ولم يولو غيره حتى خرج الاسير فلا حث عليه) لانه لا ملك عليهم الا ان وهو يمينه انما استلزم استيذان الملك فاذا لم يكن عليهم ملك لا يكون هو بالخروج مرتكباً محظوراً ليمين فلا تحث بهذا الطريق لان يمينه انتهى بعزل الاول حتى لو لم يخرج حتى ولو اغيره ثم خرج بغير اذنه كان حائشا لانه قد ارتكب محظورا ليمين *

(قال ولو حلف ان لا يخرج الا باذن الملك ولا يمينه له في يمينه على ذلك الملك خاصة) لانه ادخل الالف واللام في كلامه هاهنا وهو المعهود فاما يتناول يمينه الملك المعهود خاصة وصار تعينه بهذا الطريق كمينه بالاشارة اليه *
(قال واذا احرم السير في ايديهم وهو يرجوان يبلغ المسلمين ذلك ويفدون)

فلم يفعل المسلمون ذلك ومنه المدوفو بمنزلة المحصر) لانه تمدد عليه المضي
لاداء النسيك بسد صحة احرامه فكان محصرا وقد بينا حكم المحصر في شرح
المختصر وذكر هنا (انه اذا كان لا يقدر على هدى يمشي ليتحل به فان عطاء من
ابي رباح كان يقول يتحل بصوم عشرة ايام بالقياس على هدى النعمة واهل
المدينة كانوا يقولون يتحل بغير شيء اما المذهب عندنا انه لا يتحل الا بالهدى
لان حكم المحصر منصوص عليه في القرآن وهو التحلل بالهدى خاصة وكون
الصوم بدلا عن الهدى في النعمة والقرآن منصوص عليه هنا ولا يقاس
المنصوص على المنصوص عندنا بما يقاس على التنزيل واما التنزيل لا يقاس
بمنه بهضه على بعض لان الحكم المعلوم بالتنزيل مقطوع به وما ثبت بالرأى
لا يكون مقطوعا به وقد استقصينا هذا فيما علمناه في تفسير النصوص في
الاصول والله الموفق *

باب

المين يصيه المسلمون

قال (واذا وجد المسلمون رجلا ممن يدعى الاسلام عينا للمشركين على
المسلمين يكتب اليهم بغير اثم فاقرب بذلك طوعا فانه لا يقتل ولكن الامام
بوجه عقوبة) وقد اشار في موضعين في كلامه الى ان مثله لا يكون مسلما حقيقة
فانه قال ممن يدعى الاسلام وقال يوجع عقوبة ولم يقل يعزى وقد بينا انه
في حق المسلمين يستعمل لفظ التزير في هذا الموضع وانما يستعمل هذا اللفظ
في حق غير المسلمين الا انه قال لا يقتل لانه لم يترك ما به حكمنا باسلامه فلا
نخرجه من الاسلام في الظاهر ما لم يترك ما به دخل في الاسلام ولانه انما عمله
على ما صنع الطمع لا خبث الاعتقاد وهذا احسن الوجهين وبه امرنا قال الله

باب المين يصيه المسلمون

ولا يقاس المنصوص على المنصوص

في حق المسلمين يستعمل لفظ التزير لا المقاربة

لا تظلمن بكلمة خرجت من في أخيك سواء وانت تجد لها في الخير محملاً

﴿فضيلة أهل بدر وضوان الله عليهم أجمعين﴾

تعالى فيقبولون أحسنه» وقال صلى الله عليه وآله وسلم لا تطعن بكلمة خرجت من في أخيك سواء وانت تجد لها في الخير محملاً» واستدل عليه بحديث حاطب ابن أبي بلتعة فإنه كتب إلى قريش أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يغزوكم فخذوا حذركم الحديث إلى أن قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «يا أيها الناس يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا عهداً بغيري ولا تأخذوا عهداً بغيري» وكان هذا حديثاً من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقامت عليه فيمنزل قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا عهداً بغيري ولا تأخذوا عهداً بغيري» وقد ساء مؤمنوا عليه دل قصة أبي إمامة حيث استأذنه بنو قريظة فأمر أصحابه على حلقه فحرقوه ثم أوزلوا على حكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتالهم» وفيه نزل قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تأخذوا عهداً بغيري ولا تأخذوا عهداً بغيري»

(وكذلك لو فعل هذا ذي فإنه يوجب عقوبة ويستودع السجن ولا يكون هذا تضامنه للمهد) لأنه لو فعل ما لم يكن به ناقضاً إمامه فإذا له ذنب لا يكون ناقضاً إمامه أيضاً (الآثر) أنه لو قطع الطريق فقتل واخذ المال لم يكن به ناقضاً لمهد وإن كان قطع الطريق مجازية مع الله ورسوله بالحق فهذا أولى (وكذلك لو فعله مستامن فينا) فإنه لا يصير ناقضاً إمامه بمنزلة ما لو قطع الطريق» (إلا أنه يوجب عقوبة في جميع ذلك) لأنه ارتكب ما لا يحل له وقصد بفعله الحاق الضرر بالمسلمين»

(فإن كان حين طلب الأمان قال له المسلمون قد آمناك إن لم تكن عيناً للمشركين على المسلمين أو آمناك على أمك إن أخبرت أهل الحرب بمودة المسلمين

فلا امان لك والمسئلة محالها فلا بأس بقتله لان المماق بالشرط يكون معدوما
قبل وجود الشرط فقد علق امانه ههنا بشرط ان لا يكون عينا فاذا ظهر انه عين
كان حريه الا امان له فلا بأس بقتله (وان رأى الامام ان يصلبه حتى يعتبر به غيره
فلا بأس بذلك *

وان رأى ان يجمل فينا فلا بأس به ايضا كغيره من الاسراء الا ان الاولى ان
يقتله هاهنا ليعتبر به غيره *

فان كان مكان الرجل امرأة فلا بأس قتلها ايضا) لانها قصدت الحاق الضرر
بعمامة المسلمين ولا بأس بقتل الحربية في هذه الحالة كما اذا قتلت (الا انه يكره
صلبها) لانها عورة وستر الدورة اولى *

(وان وجدوا غلاما يبلغ هذه الصفة فانه يجمل فينا ولا يقتل) لانه غير مخاطب
فلا يكون فعله خيانة يستوجب القتل بها بخلاف المرأة وهو نظير الصبي
اذا قتل فاخذ اسيرا لم يجز قتله بعد ذلك بخلاف المرأة اذا قتلت فاخذت
اسيرا فانه يجوز قتلها *

(والشيخ الذي لا قتال عنده ولكنه صحيح العقل بمنزلة المرأة في ذلك) لكونه
مخاطبا (وان جعد المستامن ان يكون فعل ذلك وقال الكتاب الذي وجدوه
معه انما وجدته في الطريق واخذته فليس ينبغي للمسلمين ان يقتلوه من غير
حجة) لانه آمن باعتبار الظاهر فلما ثبت عليه ما ينفي امانه كان حرام القتل
(فان هددوه بقيد او ضرب او حبس حتى اقر بانه عين فاقراره هذا ليس بشيء)
لانه مكره واقرار المكره باطل سواء كان الاكراه بالحبس او القتل (ولا
يظهر كونه عينا الا بان يقربه عن طوع او شهد عليه شاهد ان بذلك ويقبل
عليه بذلك شهادة اهل الذمة واهل الحرب) لانه حربي فينا وان كان مستامنا

وشهادة اهل الحرب حجة على الحربى *

(وان وجد الامام مع مسلم اودمى او مستامن كتابا فيه خطه وهو معروف الى ملك اهل الحرب يجبر فيه بعورات المسلمين فان الامام يحبسهم ولا يضربه بهذا القدر) لان الكتاب محتمل فلهذا مقتضى الخط يشبه الخط فلا يكون له ان يضربه بنقل هذا المحتمل (ولكن يحبسهم نظرا للمسلمين حتى يتبين له امره فان لم يتبين خلى سبيله ورد المستامن الى دار الحرب ولم يدعه ليقيم بمد هذا في دار الاسلام يوما واحدا) لان الرية في امره قد عكست وتطهير دار الاسلام عن مثله من باب اماطة الاذى فهو اولى * والله اعلم *

باب ما

﴿ ما يختلف فيه اهل الحرب واهل الذمة من الشهادات والوصايا ﴾

(قد بينا ان شهادة اهل الحرب المستامين في دارنا بعضهم على بعض مقبولة اذا كانوا اهل منعة واحدة ولا تقبل عند اختلاف المنعة) لان المانع تبين الدارين لا اختلاف النحلة وتبين الدارين فيهم باختلاف المنعة (وعلى هذا حكم التوارث بينهم وحال اهل الذمة مع المستامين كحال المسلمين مع اهل الذمة) لانهم من اهل دار باختلاف المستامين ولهذا لا يترك المملوك الذمى في ملك المستامن مدة مقامه فينالون لكن يجبر على بيعه كما لا يترك المسلم في ملك الذمى * (ووصية المستامن بجميع ماله لمسلم اودمى تكون صحيحة وليس لو ارثه فيها حق الرد) لان حرمة ماله لحقه لا لحق وارثه الذى في دار الحرب * ولان بطلان الوصية فيما زاد على الثلث عند عدم اجازة الورثة من حكم الاسلام والمستامن غير ملزم لذلك ولهذا ثبت هذا الحكم في حق الذمى لانه ملزم بحكم الاسلام فيما يرجع الى المعاملات (ووصية الذمى للحربى المستامن بالثلث تكون صحيحة

الكتاب محتمل والخط يشبه الخط ﴿ باب ما يختلف فيه اهل الحرب واهل الذمة من الشهادات والوصايا ﴾

لم يبين منه بخلاف ما اذا خرجت قبل اسلامه (ولو كان اوصى له وهو حربي
ثم اسلم قبل موت الموصى او بعد فوصيته باطلة) لانها وقفت لانسان
بمينه فانما يعتبر حاله يوم اوصى له وقد كان ميتا عند ذلك حكما فبطلت الوصية
له والوصية الباطلة لا تنتقل صحيحة باسلامه (وكذلك ان اجازت الورثة
وصيته) لان الاجازة انما تلحق الموقوف لا الباطل (وعلى هذا الوفاة اوصيت
له لان ابن اخي فلان) لانه حين سباه بمينه فكانه اشار اليه (بخلاف ما اذا
قل اوصيت لابن اخي بكذا ولم يسم الابن بمينه فاسلم الابن قبل
موت عمه فالوصية له جائزة) لانه لما لم يصمد لشخص بمينه كانت الوصية لمن
هو موجود عند موت الموصى اعتبارا للموصى له بالموصى به (لا ترى) انه
اولم يكن لاختيه ابن ثم ولد له قبل موت الموصى استحق ذلك الابن الوصية
بهذا الطريق فكذلك اذا كان كافرا فاسلم *

قال (ولو وهب المستامن في مرضه ماله كله لابنه الذي هو موهبه وسلمه اليه ثم
جاء ابن آخر له من دار الحرب بعد موت ابيه واراد نقض الهبة لم يكن له ذلك)
لانه ما كان لهذا الابن الذي جاء حرمة عند موهبة ابيه فالوصية للوارث انما
لا يجوز لحق سائر الورثة فاذا ائتم ذلك الحق عند موت الموصى تمت الوصية له
وليس لمن يحضر بعد ذلك ان يحمله (وان كان مجيء هذا الابن قبل موت والده
فله ان يبطل هبته) لانه كان يدعى الحق عند موت ابيه فكان ان تصرف الاب
اينار البعض ورثته على البعض وذلك لا يجوز (ثم ان جاء ابن آخر له بعد هذا
شاركه في الميراث) لان الهبة حين بطلت صار المال ميراثا عن الميت *

(ولو كان الابن الذي جاء قبل موت ابيه اجاز الهبة لاختيه بعد موت الاب قبل
مجيء الآخر او بعده جازت الهبة في نصيبه) لانه حين مات الاب قبل اجازته

﴿ الوصية الباطلة لا تنتقل صحيحة بالاسلام ﴾
﴿ الاجازة اذا تعلق الموقوف لا الباطل ﴾

﴿ لا يخرج من نصيبه الا ما كان له من نصيبه ﴾
﴿ لا يخرج من نصيبه الا ما كان له من نصيبه ﴾

فقد صار المال ميراثا بين البنين الثلاثة اثلاثا تم انما تعمل اجازة المجيز في نصيبه لا في نصيب غيره وهو بمنزلة ما لو اخذ الابن الحاضر الميراث فاستهلك بهبة او غير ذلك ثم جاء الابن الآخر فانه يكون له ان ياخذ نصيبه من الميراث (وكذلك لو كان للمستأمن هاهنا اثنتان فاوصى لهما بجميع المال او هب لكل واحد منهما نصف المال قسموا وقبضه ثم اجاز كل واحد منهما صاحبه بموت ابيه ثم جاء ابن آخر فله ان ياخذ ميراثه من النصيبين لان الثالث من المال صار ميراثا له بموت الموصى قبل اجازة الابن فلا يبطل ذلك باجازتهما *

(ولو كان مستأمن واحد فاوصى له بجميع ماله واجاز الابن الوصية لنفسه بموت ابيه ثم جاء ابن آخر فله ان ياخذ نصف المال بخلاف ما اذا كان وهب له وسأله اليه) لان الهبة قديمة الملك الموهوب له بالقبض في حياته اياه ولم يكن للابن الآخر حق مرعى عند ذلك فلا يثبت فيه حكم الارث عند موته فلما الوصية انما تجب بالموت كالميراث وباعتبار المقارنة لا يبقى الارث لابن آخر فلهذا كان له نصف الميراث ولا تعمل اجازة المجيز في حقه (الا ترى) ان الابن الموصى له او اخذ المال بطريق الميراث بموت ابيه كان للابن الآخر ان ياخذ منه نصفه فكذلك اذا اخذ بطريق الوصية *

(ولو ان حربيا في دار الحرب حضره الموت فوهب ماله لمسلم فيهم بامان وسأله فاني وارثه بموته ان يجزله فيما زاد على الثلث كان المستأمن في سعة من منع جميع المال منه ان امكنه ذلك) لان الميت ملكه بطبيعة نفسه وبمقتضى الملك منه لا يثبت فيه حق ورثته ولا حق غرماؤه بموته وان اسأموا (وان كان الحربى اوصى له بماله كله والمثلة بحاله فان كان من حكم اهـل الحرب ان الموصى له احق بالموصى به طاب له ذلك كله) لان الورثة

والفرماء أئمة من أحكام أهل الحرب * (وان لم يكن ذلك من حكمهم
لم ينطبق له الا الثالث بعد الدين) لانه فيهم بامان فلا يحل له ان ياخذ ما لهم او ما لا
لهم فيه حق الا بطيئة انفسهم *

(ولو ان مستأمنافينا وهب سله لرجل او اوصى له به ولا وارث له ثم جاء قوم
بمدموته واثبتوا دينا على الميت اداؤا وفي دار الاسلام فان القاضى يبدأ بحق
الفرماء) لان من في يده المال خصم عن الميت فآفات الدين عليه بالينة كتابته
على الميت ومن حكم الاسلام البداية بالدين قبل الهبة في المرض والوصية
(فان جاء اسمه بعد هذا من دار الحرب وقل اعطى ميراثا من الباقى
لم ينفذ القاضى الى ذلك) لانه لم يكن له حق مرعى عند موت ابيه فلا ينظر
الهبة والوصية لاجله) وعلى هذا لو جاء الذرء من دار الحرب فآثبوا عليه ديناً
ادانوه في دار الحرب لم يقض القاضى لهم شئ وان كانوا مسلمين او اهل ذمة
لانهم لو جاءوا في حياته واقاموا بالينة لم يقض لهم شئ فان المستأمن غير مطالب
بوجوب ماله كانت ماله في دار الحرب وكذلك اذا جاءوا بمدموته *

* قال * (ولو لم يكن اوصى ماله لاحد والمسئلة بحالها بدأ بالدين الذى استدانه في
دار الاسلام ثم بالدين الذى استدانه في دار الحرب) لان ما استدانه في دار
الاسلام اقوى فانه مطالب به قبل الاسلام وبمده وما استدانه في دار الحرب
اضاف فانه كان لا يطالب به ما لم يسلم وعند اجتماع الحقين يبدأ بآقواهما (ثم هاهنا
يقض من تركته ما استدان في دار الحرب) لان ما يفضل من غرماء دار
الاسلام وموقوف على حق ورثته في دار الحرب وهو مطالب باستدانه في
دار الحرب في حقهم بخلاف الاول فالفضل هناك مستحق للموهوب له
اولم وصى له في دار الاسلام وذلك الدين ليس مطلوب في دار الاسلام *

عند اجتماع الدينين يبدأ بآقواهما

(وان مات المستامن فينا وله مال فماله موقوف في يد من في يده وان لم يكن في
يد احد جعله الامام موقوفا في بيت المال حتى يحضروا له وليس عليه ان
يبحث به اليه ولكن كل من يأتي من ورثته يعطيه حصته ويقف الفضل حتى يأتي
مستحقه * فان علم انه لا وارث له قسم الامام ذلك للمساكين ثم ان جاء وارث له
اعطاه ذلك من الصدقات لان حكم الامان بقي في ماله بعد موته فيعمل فيه
ما يفعله في مال ذي يوت ولا وارث له (ولو جرح المستامن رجلا عمدا او خطأ
فغاله عن الجراحة وما يحدث منهم جاء وارثه من دار الحرب بعد موته فلا
سبيل له على القاتل) لان اكثر ما في الباب انه موص لقاتله بالدية والوصية للقاتل
كالوصية للوارث وقد بينا ان ما غنم من ذلك في مرضه لا يبطل لحق الوارث
الذي في دار الحرب فكذلك هذا *

(ولو كان الوارث قدم في حياته لم يجز الوصية لقاتله ان كان اوصى له وان
كان عفان دم العمد وكان الواجب القصاص بان كان القاتل مستامنا مثله
جاز العفو) لان اسقاط القود ليس من الوصية في شيء (وان كان خطأ جاز من
الثلث) لان وصيته بالدية للماقلة لا للقاتل *

(ولو كان اوصى لقاتله بنصف ماله ولا به الذي قدم قبل موته بنصف ماله فاجاز
الابن للقاتل ثم قدم ابن آخر فله ان يأخذ ميراثه من الوصيين) لان الوصية
للقاتل ما كانت صحيحة قبل الاجازة كالوصية للورثة فصار الابن الآخر
مستحقا نصيبه من الميراث كله ثم انما تعمل اجازة احد الابين في نصيبه لافي
نصيب اخيه *

(ولو كان وهب لقاتله في مرضه ولا وارث لها هبتها جازت الهبة في الكل)
لان وارثه كان في دار الحرب عندهم وحقه غير مرعى *

الوصية للقاتل كالوصية للوارث

(ولو كان معه في دار الاسلام ذو قرابة له محبوب ممن هو اقرب منه في دار الحرب فقال هذا التريب ان جعلتم الذي في دار الحرب كالميت فانا اولي بآله آخذه بطريق الميراث لم يكن له ذلك) لانا ابطالنا الوصية والهبة فلا بد من ان نجعله ميراثا عنه واذا صار ميراثا كان الاقرب الذي جاء من دار الحرب اول به حكما لو لم توجد الهبة والوصية اصلا فاعتبار هذا المال يكون هذا ابطال هبته لحق وارثه الذي في دار الحرب عند موته وذلك لا يجوز*

(من حاشية هذه المسئلة الى مسئلة في باب متى يصير الحربى ذميا ليس من املاء شمس الائمة السرخسى رحمه الله بل من القاضي محمود الاوزجندى رحمه الله تعالى وصوره تلك المسئلة) وان حريرا مستامنا اشتري ارضا خراجيا فجاء مستحق فاستحقها) يحتمل ان شمس الائمة ما ملأه لانه وقع جزء من الرواية واملاء ولكن وقع من يد من نقل كتبه الى هذه المسئلة فالائمة من يمد شرحا ما رويها فهو مكتوب هاهنا من شرح قاضي القضاة محمود الاوزجندى رحمه الله عليه (١) *

قاله (وان حريرا في دار الحرب اوصى بوصية لمسلم ثم مات الحربى ثم اسلم اهل الدار قبل ان يقسم الميراث فان كان المسلم الموصى له يوم الوصية في دار الاسلام فالوصية باطلة لتباين الدارين بينهما وتباين الدارين يمنع صحة الوصية كما لو اوصى المسلم الحربى في دار الحرب بوصية لم يجز فان اجازها الورثة بعد ما اسلموا فهي باطلة الا ان يدفعوها اليه ويسلموها فكانت بمنزلة الهبة منهم) لان الوصية خرجت باطلة والباطل لا يحقه الاجازة (وان كان المسلم يوم اوصى له في دار الحرب ثم اسلم اهل الدار ولم يقسموا الميراث فاني انفذ الوصية له من الثلث واقسم ما بقى بين ورثته على فرائض الله تعالى

الاصول
في الفقه الاسلامي

أما الوصية فجائزة لأنها كإثافي دار الحرب وهي دار واحدة فجازت الوصية له كالمسلم إذا وصى لحربي مستامن بوصية جازت الوصية ثم الوصية تنفذ من الثلث لأن الدار صارت دار الإسلام يجري فيها حكم المسلمين فيجري في هذا المال حكم المسلمين وفي حكم المسلمين جواز الوصية من الثلث (وان كانوا اقتسموا الميراث وقبضوه فابطلوا الوصية ثم أسلموا بطلت الوصية) لأنه جرى في هذا المال حكمهم فلا تعرض للمضي فيه من حكمهم (الآثر) لو أنهم اقتسموا الموارث على خلاف قسمة المسلمين ثم أسلموا لا تعرض لثالث القسمة فكذلك ههنا * والله الموفق *

باب

(ما يصدق فيه الأسير أنه ذمي وما لا يصدق فيه)

(وهذا الباب بهذا النظم قد مر في الزيادات وقد رت مسائله فيما مضى من هذا الكتاب فلا نعيد والله الموفق *

باب

(ما يصدق فيه الرجل إذا أقر أنه استهلك من مال أهل الحرب أو ما تقر به من الجنابة عليه)

(وإذا أسلم الرجل من أهل الحرب أو صار ذمة أو دخل اليها بامان فقال له رجل قطعت يدك وانت حربي في دار الحرب أو قال أخذت منك هذه الألف وانت حربي فقول * أو قال أخذت منك ألف درهم واستهلكته أو قال سببت ابنك هذا في دار الحرب وقال الرجل المسلم بل فعلت ذلك كله بي بعدما أسأمت فقل قول أبي حنيفة وإني يوسف رضى الله تعالى عنهما القول قول المسلم والذمي في ذلك ولا يصدق المقر فيضمنه المقر له دية ويأخذ ابنه والألف

باب ما يصدق فيه الأسير أنه ذمي وما لا يصدق فيه الأسير

القائمة بعينها وقال محمد رحمه الله تعالى - القول قول المقر ولا يضمن شيئا
واجمعوا ان المال اذا كان قائما فالقول قول المقر له ياخذ من يده ولا يصدق
في الالف القائمة بعينها) لانه اقر انها كانت له ثم يدعي التملك عليه فلا يصدق
(واما في المستهك فاما قال محمد رحمه الله تعالى بانه يصدق) لانه اضاف اقراره
الى حالة معهودة بنفى وجوب الضمان فكان منكرا لوجوب الضمان في الحقيقة
فكان القول قوله فلا يلزمه شيء (كالوقال لامرأته طلقتها واناصي او نائم فانه
يصدق ويكون انكارا للطلاق) وابو حنيفة وابو يوسف رحمهما الله تعالى قالا
اذا اقر بالجناية ثم ادعى سقوط حكمه بالملك فلا يصدق كما اذا قال اخذت
منك الف درهم لانه كان لي عليك الف درهم وانكر الآخر فانه يلزمه الالف
لانه اقر بالجناية وهو الاخذ ثم ادعى سقوط حكمه بالملك فلا يصدق كذلك
هاهنا ولهذا الباب فروع كثيرة مذكورة في الزيادات والله الموفق *

باب

من اسلم على شيء فوله ويكون عرزاله

• روى محمد رحمه الله تعالى باسناده (عن طاوس عن ابيه انه قال في كتاب
معاذ من استخمر يعني من استعبد قوما اولهم احرار او جيران مستضعفون
فان كان قهرم في بيته حتى يدخل الاسلام في بيته فهم له عبيد ومن كان مهملا
يعطى الخراج فهو عتيق) اعلم ان قوله استخمر مضاه استعبد كما فسر
في الكتاب وهو نظير تفسير ذكره عبدالله بن المبارك رحمه الله في غريب
الحديث لابي عبيدوهي لغة الين هكذا قال محمد بن كثير يقول الرجل لا خير
اخبرني كذا اي ملكني اياه واعطني هبة ثم الامر على ما هو في كتاب معاذ لانه
اذا قصرهم في بيته وقهرهم فقد ملكهم وصاروا رقيقا فاذا اسلم فقد اسلم على

مالك نفسه فيسلم له *

(لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من اسلم على مال فهو له فاما اذا كاتب مهملا
يؤدى الخراج فهو عتيق) لانه لم يوجد منه الملك الا ان الاستيلاء بحق
السلطنة ولم يوجد منهم الا الاقياد والطاعة ونفس الطاعة لا تدل على الرق فان
كل مسام مطيع ساطانه وتحت ولايته ولم يكن هم عبيده فكذلك هاهنا *
(وكذلك اهل الرخيخ وزاولستان ودونها قهرم الترك فاستعبدوهم وصاروا
مملوكين لهم يبيعون منهم من شاؤوا فاذا اسلم اهل الترك واسلم اهل البلد معهم
فهم عبيد لهم يصنعون بهم ماشاءوا) لما قلنا والرخيخ اسم موضع يقول فيه قائلهم
والرخيخيون لا يوفون ما وعدوا * والرخيخيات تتحرز المواعيد
* والله الموفق *

باب

﴿ الحربي يدخل النيا بامان فيقيم في دار الاسلام لم يترك لا يؤدى الخراج ﴾
(قال محمد رحمه الله تعالى اخبرنا اسمعيل بن عياش عن عبد الله بن يسار السلمي
قال سبى ناس من اشراف الروم فخرج معهم ناس من قراياتهم بامان فلما
وقفوا بالشام نفر قوامع قراياتهم فكشوا على ذلك لا يؤدون الخراج فكاتب
الى عمر بن عبد العزيز رحمه الله عليهما فيهم فكاتب ان اخبروهم فان احبوا
ان يقيموا مع اهل ذمتنا نل ما يطى مثلهم من الخراج فذلك لهم وان
ابوا فسيروهم الى بلادهم بامان * اعلم ان الامر كما قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله
عليهما وهوان الحربي اذا طال مقامه في دارنا فان الامام يقول له ان اقامت
سنة بعد يومك هذا اخذت منك الخراج فان اقام من حين تقدم اليه سنة جمل
ذمة ومنع من الخروج وبوخذ منه الخراج فان خرج قبل ذلك لا يحول بينه

باب الحربي يدخل النيا بامان فيقيم في دار الاسلام لم يترك لا يؤدى الخراج

وبين ذلك) وانما قدر ذلك بسنة لان فيما دون السنة لا يجب جميع احكام المسلمين من الصوم والزكوة واذا تمت السنة يلزمه كل خطاب فصار ما دون السنة قليلا والسنة كثير فاذا مكث سنة فقد طال مقامه في دار ما فصار من اهلها ذميا فيؤخذ منه الخراج والله الموفق

﴿ باب ﴾

﴿ المقار عاك في دار الحرب ﴾

قال محمد رحمه الله تعالى قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه (اذا دخل الرجل المسلم دار الحرب بامان فاكتسب مالا واشترى وباع فلك خيلا وسلاحا ودورا وغير ذلك ثم ظهر المسلمون على تلك الدار فله جميع ما اكتسب من ذلك الا المقار من الدور والارضين فان ذلك يكون فينا للمسلمين اماما سوى المقار لا يكون فينا) لان ما سوى المقار من منقول هو في يده ويده غير ممنوم فاما في يده كذلك واما المقار فهو تحت يده ملكهم وملكهم ممنوم فاما في يده ممنوم وروي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى في الرجل اسام في دار الحرب وله عقار فظفر المسلمون على الدار ان عقاره لا يكون فينا فملى قياس تلك الرواية عقار هذا المسلم المستامن لا يكون فينا كما لا يكون منقوله فينا

وروي محمد رحمه الله تعالى في الكتاب (عن عبد الله بن المبارك عن الوضين بن عبد الله الخولاني عن محمد بن الوليد الزهري عن ابن هشام عن سعيد بن السيب رحمه الله عليهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من منحه المشركون ارضا لارض له وروى في رواية اخرى من منحه المشركون دارا فلدار له - اماما سوى المقار لا يكون فينا لان المنقول في يده ويده ممنوم فكذلك ما في يده فاما المقار فهي تحت يده ملكهم وملكهم ممنوم فكذلك ما في يده يكون

باب المقار عاك في دار الحرب

ولم يرد به ذاك انه لم يملكه بالمنحة ولكن اراده انه لا يدوم ملكه فيها فان المسلمين اذا
 ظهروا عليهم باتصير لهم والله الموفق *

باب

ما يكون للملك ان يفعله في اهل مملكته و من يكون له رقيقا من اهل
 مملكته *

قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى (اذا غلب قوم من اهل الحرب على قوم
 آخري من اهل الحرب فاتخذوهم عبيدا واما للملك ثم ان الملك واهل
 ارضه اسلموا فن كان من جنده الذين غلبهم وقاتل معهم فهم احرار لا سبيلا
 لاحد عليهم) لان هؤلاء ليسوا في قهر الملك انما هم في طاعة الملك والطبع
 للملك لا يكون عبدا له كاسلم المطيع لسلطانه لا يكون رقيقا له فهو لاه احرار
 قبل الاسلام فبقوا على الحرية بعد الاسلام (واما الذين غلبوا فاتخذهم
 الملك عبيدا فهم عبيده قبل الاسلام وبعده) لانهم صاروا في قهر الملك فالقهور
 منهم يكون عبدا فهو لاه عبيد للملك فاذا اسلم فقد اسلم على عبيده نفسه
 فيكون له للحديث الذي روي (ان حضر الملك الموت فوث ذلك بمض
 ورته دون بمض وسلم ذلك اليه فان كان صنع ذلك قبل ان يسلم او يصير ذمة
 ثم اسلم ولده بعد ذلك جمل الامر على ما صنع الملك عليه) لانه حين صنع كان
 الحكم له وليس للمسلمين عليه حكم فلا يمرض لحكمه بل يرضى (وان كان صنع بعد
 ما اسلم او صار ذمة لم يجز ما صنع من ذلك وكان جميع ماله ميراثا بين ورثته على
 فرائض الله تعالى) لانه صنع ذلك وحكم الاسلام جار عليه فلا يجوز منه الا
 ما يوافق حكم المسلمين وهذا جور في حكم المسلمين فينتقض حكمه *
 (وان حضره الموت وله اولاد فقسم ملكه بينهم فجعل لكل ابن ناحية من

باب ما يكون للملك ان يفعله في اهل مملكته ومن يكون له رقيقا من اهل مملكته

ملكه واراضه معلومة ملكه عليها وجعل ما فيها من عبيده وامانه له خاصة وسلم ذلك له فان فعل ذلك قبل ان يسلم فجميع ما صنع جائز وان كان انما صنع ذلك بعد ما اسلم او صار ذمة فما صنع باطل وجميع الاماء والعبيد رقيق ميراث بين ورثته لان هذا يثار بمضهم على بعض بين من اعيان ماله وذلك باطل في حكم المسلمين * وقوله ان جميع العبيد والاماء ميراث بين ورثته اخبار منه بان المريض متى اعطى عينا لبعض ورثته ليكون ذلك حقه من الميراث او اوصى بان يدفع ذلك اليه بحقه من الميراث ان ذلك باطل لا يجوز البتة فانه قال فجميع العبيد والاماء ميراث بين ورثته (وان جعل كله لابن واحد من بنيه دون من سواه وهو يومئذ مواعف فوثب له ابن آخر بعد موته على اخيه فقتله وظهر على ما في يده او لم يقتله ولكن نقاه الى ارض الاسلام ثم اسلموا جميعا جاز لابن القاهر ما صنع وكانوا جميعا عبيدا له خاصة) لان القهر في دار الحرب سبب ملك الحربى والابن القاهر ملك عبيد اخيه المقهور قبل الاسلام فبقوا على ملكه بعد الاسلام وان كان الابن القاهر صنع ذلك وهما مسلمان اذ رد ذلك كله عليه) لان المسلم لا يملك مال مسلم اخرى بالقهر والغلبة فكيف يملك مال اخيه المسلم *

(وان كان الابن القاهر محاربا بالمسلمين والابن المقهور مسلما فجميع ما صنع من ذلك جائز له ان اسلم او صار ذمة) لان الحربى يملك مال المسلم الاجنبى بالقهر والغلبة فكذلك مال اخيه المسلم في دار الحرب *

(فان ظهر المسلمون على شئ من اولئك العبيد فان وجدهم الابن المقهور قبل القسمة اخذهم بغير شئ وان وجدهم بعد القسمة اخذهم بالقسمة) كالقهر هم اجنبى واخذهم ثم ظهر المسلمون عليهم *

« قال » (وان دخل تاجر من تجار المسلمين الى هذا ابن القاهر فاشترى رقيقا من اولئك المبيد - فلا بأس بذلك) لان ابن القاهر ملكهم والتحقوا بسائر املاكه فخل له الشراء منه *

(فان اخرجهم الى دار الاسلام فالابن المقهور بالخيار ان شاء اخذهم بالثمن وان شاء تركهم وان كان الابن القاهر صنع ذلك وهو مسلم واخوه المقهور مسلم ايضا لا ينبغي للمسلمين ان يشتروا منه من اولئك الرقيق شيئا) لان الابن القاهر لم يملكهم بالقهر فهذا غصب في يده ولا يحل لاحد ان يشتري المال المنصوب من العاصب *

(فان اشتراه واخرجه الى دار الاسلام رد الى الابن المقهور بنفي ثمن ولا قيمة) لانه عين ماله فيرد اليه (فان كان الابن القاهر مسلما يوم فعل هذا باغيه واخوه مسلم او ذمى فنفاه عن الدار ولم يحدث في الرقيق شيئا ثم ان الابن القاهر اراد عن الاسلام ولحق بدار الحرب وقاتل المسلمين وغلب على الرقيق واجرى حكم الشرك في داره ثم ظهر المسلمون على تلك الدار واخذوا من ذلك السبي شيئا فان وجده الابن المقهور قبل القسمة اخذه بغير شيء وان وجده بعد القسمة اخذه بالقيمة) لانه لما ارتد صار حربيا والدار صارت دار حرب فصار هذا مال مسلم في يد حربى محرز ابدار الحرب فيملكه فاذا ظهر المسلمون عليه وقسموه صار غنمة للمسلمين في اخذه مالكة بالقيمة * والله اعلم *

﴿ باب ﴾

﴿ التفریق بین السبى ﴾

« قال محمد رحمه الله تعالى » (اذا سبي من دار الحرب وكانوا اكبارا كلهم فلا بأس بان يفرق بينهم في البيع والقسمة وان كانوا اخوة او ولدا وامهم او ولدا

لا يحل لاحد ان يشتري المال المنصوب من العاصب
﴿ تجزئ قيمة ما سبى ﴾

وَأَبَاؤُهُمُ) لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَأْتِي كَرَاهِيَةً التَّفْرِيقِ بَيْنَ ذِي الرَّحِمِ الْمُحْرَمِ لِأَنَّهُ مَنَعَ
 الْمَالَكُ عَنِ التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِهِ وَأَعَارَفَتْ الْكَرَاهِيَةَ بِالْشَّرْعِ - وَالشَّرْعُ إِذَا جَاءَ
 بِكَرَاهِيَةِ التَّفْرِيقِ بَيْنَهُمَا إِذَا كَانَ صَغِيرَيْنِ أَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا كَبِيرًا وَالْآخَرُ صَغِيرًا فَمَا
 إِذَا كَانَ كَبِيرَيْنِ فَلَا شَرْعَ فِيهِ فَبَقِيَ عَلَى أَصْلِ الْقِيَاسِ (وَكَانَ الْمَعْنَى فِي ذَلِكَ وَهُوَ
 أَنَّهُمَا إِذَا كَانَا صَغِيرَيْنِ فَانْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَأْنِسُ بِصَاحِبِهِ وَيَأْلَفُ مَعَهُ فَذَا فُرِقَ
 بَيْنَهُمَا اخْذَهُ الْوَحْشَةُ بِالْوَحْدَةِ فَكَرِهَ لِهَذَا الْمَعْنَى وَطَبَّ الصَّغِيرُ لَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ
 فَيُؤَدَّى إِلَى هَلَاكِهِ وَهَذَا الْمَعْنَى مَعْدُومٌ فَمَا إِذَا كَانَ كَبِيرَيْنِ •

(فَمَا إِذَا كَانَتْ وَالِدَةٌ وَوَلَدٌ صَغِيرًا أَوْ أَخَوَانِ صَغِيرَانِ أَوْ كَبِيرٌ وَصَغِيرٌ أَوْ غُلَامٌ
 لَمْ يَدْرِكْ وَحَمَتُهُ أَوْ خَالَتُهُ صَغِيرَةً مِثْلَهُ أَوْ كَبِيرَةً فَلَيْسَ يَنْبَغِي أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا فِي
 قِسْمَةٍ وَلَا يَبِيعُ) لِمَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ رَحِمَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِي الْكِتَابِ بِإِسْنَادِهِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ
 عَبْدِ اللَّهِ الْمُغَاثَرِيِّ وَهُوَ أَبُو قَبِيلٍ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحَبَلِيِّ قَالَ كُنَّا مَعَ أَبِي
 أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ فِي غَزَاةٍ فَقَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدِ وَوَلَدِهِ فَرَّقَ اللَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ احْتِبَاةِ
 يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَرَوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ يَبْسِي فَقَامَ
 فَظَرَ إِلَى امْرَأَةٍ مِنْهُمْ تَبْكِي فَقَالَ مَا يَبْكِيكَ فَقَالَتْ ابْنِي بَيْعَ فِي بَنِي عَبْسٍ فَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ لَا بِي أَسِيدُ الْأَنْصَارِيِّ فَرَّقَتْ بَيْنَهُمَا
 فَلْتَرْجِعِي وَلَتَاتِي بِهِ فَرَجْعَ فَإِنِّي بِهِ • وَرَوَى عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّهُ كَتَبَ
 أَنْ لَا يَفْرُقَ بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ وَبَيْنَ الْأُمِّ وَوَلَدِهَا يَمْنَى إِذَا كَانَ صَغِيرَيْنِ أَوْ كَانَ
 أَحَدُهُمَا صَغِيرًا وَالْآخَرُ كَبِيرًا •

(وَإِذَا كَانَ غَيْرُ ذِي الرَّحِمِ الْمُحْرَمِ مِثْلَ بَنِي أُمِّهِ أَوْ بَنِي خَالَاتِهِ وَهُمَا صَغِيرَانِ
 أَوْ أَحَدُهُمَا كَبِيرٌ وَالْآخَرُ صَغِيرٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَهُمَا فِي الْبَيْعِ وَالْقِسْمَةِ)

لان هذه القرابة لا عبرة لها في الاحكام بدليل جواز الجمع بينهما في النكاح
وجواز المشاكعة بينهما لو كان احدهما ذكرا والآخر انثى وجوب القطع على
كل واحد منهما بسرقه مال صاحبه فنزل منزلة الاجانب ولا بأس بالتفريق
بين الاجانب قال (والمرأة وزوجها اذا سببا جميعا معا فلا بأس بان يفرق بينهما
في البيع والقسمه صغيرين كانا او كبيرين) لان الشرع ياتي كراهية التفريق لما قلنا
الا اننا نكرهنا التفريق بالشرع والشرع جاز بكراهية التفريق عند الوصله بالنسب
لا بالسبب فبقيت الوصله بالسبب على اصل القياس يدل عليه ما روي عن ابي
الخير قال كنا في المغازي لا نفرق بين والدها وتفرق بين المرأة وزوجها
فان فرق بينهما كانت امرأته حيث ما كانت لانيين منه بيع ولا قسمه لانها سببا
معا فلم يتبين بهما الدارق في النكاح بينهما فلا يبطله البيع والقسمه
(واذا مات الزوج عن امرأته الحرة ولها نسيه صغيرة وعم كانت الام احق
باستها مالم يتبع فاذا بلغت كان عمها احق بها) لان العم بمنزلة الاب والاب احق
بها من امها اذا بلغت فكذلك العم (ولكن لا تمنع الام من زيارة ابنتها) لان
الزيارة لصله الرحم وصله الرحم واجبة واختلنا في كمدة زور قال ابو يوسف
رحمه الله تعالى زور في كل شهر مرة وقال محمد رحمه الله زور في كل شهر مرة
او مرتين وهكذا اذا زفت المرأة في بيت زوجها ولها الوان فان لزوجها ان
يغتمها من زيارة ابويها ولكن ابو ايازور انهم عند ابي يوسف رحمه الله تعالى
يزورانها في كل شهر مرة وعند محمد رحمه الله تعالى مرة او مرتين وفي ما زاد على
هذا كان للزوج ان يغتمها ثم اذا زارها فلما يزورانها بخضرة الزوج ولا يزورانها
في غيبته حتى لا يمكنها التغلطي بالها فيؤدي الى الفتنة والمداوة والله اعلم

مسئلة زيارة الابوين يستحب في بيت زوجها ومسئلة الخصامه
صله الرحم واجبة

باب

ما يكره فيه التفرق بين الرقيق في البيع
(قد مر هذا الباب في الزيادات على هذا النظم والترتيب فلا نعيد به والله الموفق)

باب

الوصية في سبيل الله تعالى والمال يعطى

قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى (إذا قال الرجل في مرضه ثلث مالي في سبيل الله ثم توفي فهذا جائز) لأنه أوصى بأن يصرف ثلثه إلى جهة القرية والطاعة لأن كل طاعة في سبيل الله على ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال من شاب شيعة في سبيل الله كانت له نورا يوم القيامة يعني من شاب شيعة في طاعة الله (الآثر) إلى ما روي في رواية أخرى من شاب شيعة في الإسلام يعني في طاعة الله تعالى فثبت أنه جعل ثلث ماله في جهة الطاعة والقرية وذلك جائز وإن لم يكن الموصي له معلوما قاله (ويعطى ثلثه للفقراء في سبيل الله يعني يعطى أهل الحاجة ممن يغزو) لأن كل خير وطاعة وإن كان في سبيل الله ولكن مطلقه يستعمل في الغزو والجهاد قال الله تعالى قاتلوا في سبيل الله والمراد منه الجهاد فكان قصد الميت من هذا أن يصرف ثلثه إلى جهة الغزو فيصرف إلى ماواه وقصده ويكون ما يعطون من ذلك لهم حتى إن مات منهم قبل أن يخرج في سبيل الله بعد ما دفع إليه كان ذلك ميراثا لورثته إن شاؤوا خرجوا وإن شاؤوا لم يخرجوا (لأن هذا جعل ثلث ماله في سبيل الله على وجه الصدقة والصدقة عليك من أهل الحاجة قال الله تعالى إنما الصدقات للفقراء) إلى أن قال وفي سبيل الله وتلك الصدقة شرط صحتها التملك فكذلك الثلث إذا جعل في سبيل الله كانت صدقة عليك والصدقة

باب الوصية في سبيل الله تعالى والمال يعطى

باب ما يكره فيه التفرق بين الرقيق في البيع

تملك بالقبض فإذا قبض صار له فإذا مات كان ميراثه بين ورثته ثم الورثة
 إن شاءوا خرجوا وإن شاءوا لم يخرجوا (لأنه لما وجب التصديق بذلك المال
 على من يملك صار معنى الصرف إلى الفزو كالمشورة من الميت كرجل يعطى ماله
 في حياته إلى رجل ويقول هو لك تحجب به أو تفزوه به كان ذلك مشورة منه
 (وكذلك إذا أعطاه داراً وقال هي لك تسكنها كان قوله تسكنها مشورة منه
 وله أن يصرف المال إلى غير ما أمر المولى وكذلك ما هنا لما ملكه بالقبض
 صار له ولو أنه أن يصرفه إلى ما شاء وإن كان يعطى من هار جلاً فقير شيئاً فقبض
 به مضه ديناً وركب به مضه نفقة لعياله وخرج به مضه في سبيل الله فلا بأس
 بهذا) لأن هذا كله من أمر الفزو فإنه لا يمكنه أن يخرج غازياً إلا بأن يخلف
 لعياله نفقته ويقضى غرضه ديناً ويخرج به مضه ليكون له نفقة في الطريق فهذا هو
 الفزو المعروف فلا يكون به بأس (وإن أعطاهما حاجته طعاماً على وجه الصدقة
 عليه فهذا جائز) لأن الصدقة على الحاج المنقطع من سبيل الله لأنه طاعة الله
 وقد ذكرنا أنه تدخل تحت هذا اللفظ كل خير وطاعة تدل عليه ما روي عن
 ابن سيرين رحمه الله عليه أنه قال لابن عمر رضي الله تعالى عنهما رجل أوصى إلى
 بوصية في سبيل الله أجمعها في الحج قال الحج من سبيل الله وروي أن رجلاً
 جعل سيفاً في سبيل الله فأعطاه أبو بكر الصديق رضي الله تعالى عنه بمض
 الحاجة ولكن الأفضل أن يعطى المحتاج الذي يخرج في سبيل الله لما بينا
 أن سبيل الله إذا أطلق يراد به الفزو والجهاد دون غيره فكانه صرفه إليه أولى
 ونظيره ما قال علماء أئمتنا رضي الله تعالى عنهم في رجل أوصى ثلث ماله أمراً مكية يجوز
 أن يصرف ثلثه إلى غير فداء مكية ولكن الأفضل صرفه إلى فداء مكية للمعنى
 الذي بينا كذا هذا *

في سبيل الله إذا أطلق يراد به الفزو والجهاد دون غيره
 في رجل أوصى ثلث ماله أمراً مكية يجوز أن يصرف ثلثه إلى غير فداء مكية

(وذكر عن سميد بن المسيب رحمه الله تعالى أنه سئل عن الرجل يعطى الرجل
 الشئ في سبيل الله قال إذا بلغ رأس مغزاه فوله « فالمغزاة اراد به الثغر الذي يكون
 بقرب من ارض المدوف قد شرط انه اذا بلغ الثغر يصير ملكا له » وعندنا هو له قبل
 ان يبلغ رأس المغزاة لما قلنا ان هذه صدقة تملك وصدقة التملك تملك بالقبض
 وهو محتمل ان يكون هذا الشرط من سميد بن المسيب رحمه الله تعالى ليس
 لوقوع الملك فيه للغزى ولكن كان للمنع من الصرف الى حوائجه فانه قبل ان
 يبلغ الثغر يمكنه ان يصرفه الى حوائجه او يخلفه لعماله فاذا بلغ الثغر لا يمكنه الصرف
 الا على وجه الجهاد فاما شرط هذا الشرط ليكون مانعا له من الصرف الا على
 وجه الجهاد (وعن زيد بن اسلم عن ابيه عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه
 انه جمل فرس له في سبيل الله فضاع الفرس عند صاحبه فاراد عمر رضى الله تعالى
 عنه ان يشتريه منه فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ترجع في صدقتك
 فان مثل الذي يرجع في صدقته كالكلب يقي ثم يرجع في قيئه » معنى قوله ضاع
 الفرس عند صاحبه اى باعه صاحبه او اخرجه من ملكه بوجه من الوجوه
 وقوله جمل فرس له في سبيل الله لم يرد به انه جمل فرسه حبيسا ولكنه اراد به
 انه تصدق بفرسه على رجل ليفزوه في سبيل الله اذ لو كان حبيسا لكان
 لا يجوز به ثم قوله فاراد عمر رضى الله تعالى عنه ان يشتريه منه فقال له رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم لا ترجع في صدقتك » هذا دليل لبعض الناس فان
 المذهب عند بعضهم ان من تصدق بفرس على رجل ثم اراد ان يشتريه
 من المتصدق عليه او من غيره فانه يكره له ذلك وهو مذهب ابن عمر رضى الله
 تعالى عنهما حتى قال يكره له ان يشتريه وان اشتراه باضما في قيمته واستدلوا
 بهذا الحديث فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عمر رضى الله تعالى عنه

مثل الذي يرجع في صدقته كالكلب يقي ثم يرجع في قيئه

عن ذلك وجعل شراءه رجوعاً في الصدقة والرجوع في الصدقة حرام -
وعندنا لا يكره لانه استبدال وليس برجوع وناويل الحديث لا جبال انه
نهى لمكان المحابة) اى اذا علم المتصدق عليه ان المتصدق هو الذى يشتريه
فربما يحابه في الثمن فيصير قدر المحابة يشبه الرجوع في الصدقة فيكره ذلك
واما اذا كانت يعلم انه لا يحبان المتصدق لمكان الصدقة لا يكون رجوعاً
في الصدقة ولا يشبه الرجوع فلا يكره (وعن ربيعة بن عبد الله بن الهذيل
قال كان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه اذا حمل على بعير في سبيل الله او على
شئ في سبيل الله قال اذا جاوزت وادى القرى او نحوها من طريق مصر
فاصنع به ما بدا لك * فقال بعضهم هذا من عمر رضى الله تعالى عنه عليك موقت
اى اذا بلغت وادى القرى وجاوزته فهو ملك لك كقول الرجل لا آخرا اذا جاء
غد فهدى الدار صدقة لك * واذا كان عليك ابد مجاوزة الوادى لا عليك في الحال
وقال بعضهم كان ذلك من عمر رضى الله تعالى عنه عليك في الحال الا ان هذا
الشرط منه للتمنع عن الصرف الى حوائجه والترغيب في الخروج به الى القزو
فيكون لهذا الشرط حكم المشورة * وروى ايضا في الكتاب عن عبيد الله بن
عمر باسناده عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما اذا بلغت وادى القرى فشا لك
وعن ما صم بن كليب الجرمي عن عطاء بن ابي رباح في رجل قال ثلث مالي في
سبيل الله * قال عطاء طاعة الله كلها سبيله * ولكن لو كان يسمى غزوا كان كما
قال محمد رحمه الله - الى احب الينا ان يعطى اهل الحاجة ممن يغزوه في سبيل الله
ولا يعطى الفنى منه شيئاً) لان قوله ثلثى مالي في سبيل الله عبارة عن التصديق
فيكون موضعه الفقراء كما هو السبيل في سائر الصدقات *

الا انا نقول بانه لا يكره لانه عليك مبتدء لا رجوع في الصدقة وما روي من

النهى فيجعل انه انما نهى

(وعن عثمان بن أبي سودة أن أخوين من القارة من كنانة توفي أحدهما وأوصى
بذناير في سبيل الله فلم يتهبأ لأخيه الغزو من عامه فخرج به فلقى عمر بن الخطاب
رضي الله تعالى عنه فذكر ذلك له فقال انفقها على نفسك فإني لن تنفق على
نفسك درهمي إلا كتب بكذبا وكذاه قال محمد رحمه الله تعالى هذا إذا كان أخوه
محتاجا وليس بوارث فلا بأس أن ينفقها على نفسه لأنه كفة غير اجنبي عنه فاما إذا
كان غنيا لا ينبغي أن ينفقها على نفسه) لأنها صدقة والصدقة علم الفقراء دون
الاغنياء (وكذلك لو كان وارثا فلا ينفقها على نفسه) لأنها وصية وقد قال صلى الله
عليه وآله وسلم لا وصية لوارث والله الموفق *

باب

الحبيس في سبيل الله

* قال محمد رحمه الله تعالى (لا بأس بأن يحبس الرجل فرسه وسلاحه في
سبيل الله فيقول ذلك حبيس على من غزا ويدفعه إلى رجل يقوم بذلك ويضبطه
من احتاج إليه وذلك لأن هذا من القرب ومن وقف السيف من
الصحابة نحو عمر وعلي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهم ومن التابعين إبراهيم
النخعي وعامر الشعبي رحمته الله عليهم هؤلاء كلهم حبسوا في سبيل الله ثم هذا
على قول محمد رحمه الله تعالى لا يشكّل فإن عنده وقف المنقول جائز
سواء جرى العرف فيه أو لم يجر كوقف غير المنقول وكذلك جائز عند
أبي يوسف رحمه الله تعالى لأن عند أبي يوسف وقف المنقول باطل إلا
ما جرى العرف فيه وهو قد جرى العرف من الصحابة رضي الله تعالى عنهم
والتابعين بحبس السلاح والكراع فيجوز عنده حبس الكراع والسلاح
وما عدا ذلك لا يجوز وما عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه الحبيس ليس

جواب الحبيس في سبيل الله
وقف المنقول طائفاً جائز عند الأمام محمد

بشيء فان فعل ذلك فان لم يكن لا يزول بالحبس حتى ان له ان يبيعه ان شاء وان مات يورث عنه فيكون الحبس منه على معني العارية واباحة الانتفاع كما اثر الوقوف على مذهبه *

ثم على قول محمد رحمه الله تعالى لا يصير حبسا الا بالتسليم وهو الى قيم اما الى متولى النزاة او ينصب واحد يقوم به فيسلمه الى رجل يريد الغزو فيدفعه اليه او الى قيم الا وقاف فيزيل يده عنه (لان عند التسليم شرط في الوقوف فكذلك شرط في الحبس كما في سائر الاوقاف * وعند ابى يوسف رحمه الله التسليم ليس بشرط لصحة الوقف ولكن الاشهاد يكفي فكذلك التسليم في الحبس ليس بشرط (ثم ان فعل ذلك في صحته كان من جميع ماله) لان تبرعات الصحيح يعتبر من جميع المال وان فعل ذلك في مرضه او اوصى بدمونه كان ذلك من ثلث ماله كسائر تبرعاته لان التبرع في المرض وصية والوصية يعتبر من الثلث *

* قال محمد رحمه الله * (واذا جمل الرجل حبسا في سبيل الله فلا بأس بان يسمه حبسا لفلان ان فلان حتى ان ضل او سرق سارق رد على صاحبه وروي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يسم ابل الصدقات بيده * وروي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه وسم بيده * حتى روى انه حبس ثلاثين الف بغير ثلاث مائة فرس موسوما في انخاذن حبيس في سبيل الله وروي عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله انه حمل الخيل في سبيل الله من عنده وقد وسمت في انخاذن عدة لله * ولان السمة وان كان فيها ايلام الحيوان ففيها منعة للمسلمين) لانه اذا كان عليها سمة لا يقصد احد غضبها ولا يرغب في سرقتها (ولو ضلت عرفت بالسمة فتزد على صاحبها ولا بأس بايلام الحيوان

لنفع المسلمين خصوصا اذا كان امر من امور الدين ومنهم من يقول هذا على قولها لان عندها الاشعار في باب المناسك لا يكره فكذلك السمة *
 واما على قول ابن حنيفة رضي الله تعالى عنه الاشعار يكره فكذلك السمة مكرهة لانها مثله (ثم السمة وان كانت في موضوعة تتمرغ بها الدابة فلا بأس بذلك) لان قصد صاحبها بالسمة هو المعرفة لا التهاون باسم الله تعالى فلم يكن به بأس وهذا بينك الجواب في مسألة اخرى وهو ان الرجل اذا كان له خاتم مكتوب عليه اسم من اسماء الله تعالى فان جواب العلماء انه يكره له ان يدخل الخلاء والخاتم في اصبه او ان يأتي اهله معه بل الواجب عليه ان ينزع من اصبه تمظيلا لاسم الله تعالى، وفيما ذكر هاهنا دليل على انه لا يكره ان يدخل الخلاء او ان يأتي اهله وهو متختم بذلك الخاتم ولكن جواب العلماء ما بيناه (عن سليمان بن يسار انه كان لا يرى بالبدل بالحبيس من علة بأسا ويكرهه من غير علة وعن الحسن البصري رضي الله تعالى عنه انه كان لا يرى بالبدل بالحبيس من علة بأسا ويكرهه من غير علة اذا مرض فاما اذا كان بغير علة فانه يكره استبداله) لان الذي حبسه رضي بحبسه لا باستبداله واما اذا كان بيلة فان كانت الالة مما توهز والهناحو المرض فانه يكره ان يبدل عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وعند ابن حنيفة رضي الله تعالى عنه لا يكره لان الحبس عنده غير لازم حتى كان لصاحبه ان يسيه فلما كان لصاحبه ان يسيه والرجوع فيه فكذلك الاستبدال واما عندها الحبس لازم ولو شاء صاحبه ان يسيه بعد ما مرض لا يكون له ذلك فكذلك لا يكون لغيره *
 (وهكذا روي عن مكحول انه قال لا يقيموا شيئا من حبيس الدواب - انما لا يكره السمة في قولها لان الاشعار عندها لا يكره في باب الحج

ادب
 نفس الخاتم اذا كان مكتوبا عليه اسم من اسماء الله

ولا تستبدلوهما فلا يجوز استبدالهما الا اذا كانت العلة بحيث لا يتوهم زوالها بان صار بحال لا يستطاع القتال عليه او كبر فهذا لا بأس بان يباع ويشترى بشئ منه حية امكانه ان قدر على ذلك وان لم يقدر عليه يقرب بذلك الثمن عن صاحبه لان مقصود صاحبه هو القتال عليه واذا صار بحال لا يستطاع القتال عليه لو لم يجز المبادلة في هذه الحالة ادى الى نفويت غرض صاحبه فلا يكون بالمبادلة بأس *

وروي عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال لا بأس باستبدال الوقف لما روي عن علي رضي الله تعالى عنه انه وقف على ولديه الحسن والحسين رضي الله تعالى عنهما فلما خرج الى صفين قال ان فزت بهم الدار بيموه واقسم وانهم بينهم ولم يكن شرط البيع في اصل الوقف ثم امر بالبيع والله الموفق *

باب

الوصية بالمال في سبيل الله والحبس في الحياة والصحة

قال محمد رحمه الله تعالى اذا اوصى الرجل ثلث ماله وصية في سبيل الله ثم مات فثلث ماله في سبيل الله كما اوصى بثلث ماله في طاعة الله تعالى والوصية في طاعة الله جائزة ويعطى الثلث اهل الحاجة لان المال في سبيل الله يكون صدقة والصدقة مصروفة الفقراء واهل الحاجة *

(ثم يعطى اهل الحاجة ممن يغزو في سبيل الله لما قلنا ان عند الاطلاق في سبيل الله يراد به الجهاد فيصرف الى اهل الحاجة من الفزاة والمجاهدين ويعطى كل رجل منهم ما يقويه) لان التصديق على المسكين اذا وجب فانه لا ينقص من قوت اليوم لان الغناء لا يقيم بدونه ولهذا يجب في كفارة اليمين ان يطعم كل مسكين مقدار قوت يومه وذلك نصف صاع من الخنطة فكذلك

كتاب الوصية بالمال في سبيل الله والحبس في الحياة والصحة

الوصية في طاعة الله جائزة

الصدقة مصروفة الفقراء واهل الحاجة

هاهنا (فان اجبوا زادوه على ذلك) لانه عمل ينصرف الجميع اليه فيكون
 عملا لصرف الزيادة (الآرى) انه لو اوصى بثلث ماله للفقراء فصرف الكل
 الى فقير واحد جاز عندنا يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى
 لا يجوز الا ان يصرف الى الاثنين * ولو دفع زكاة المال كله الى فقير واحد
 اجزاه فثبت ان الواحد نجمل لصرف الكل اليه فكان عملا لصرف الزيادة
 اليه فان الزيادة على القوت يكون ما يأخذله لان الصدقة في سبيل الله تملك
 (الآرى) ان الله تعالى جعل الصدقة المقرضة في سبيل الله وتلك الصدقة شرط
 صحتها التملك كذلك هاهنا والصدقة تملك بالقبض فاذا قبض صارت له
 (فان خلف لنفقة اهله من تلك الدراهم جاز وان قضى بها حوائجه جاز) لانه
 تصرف في ملك نفسه (لكن الافضل ان يخرج بها في سبيل الله تحصيل المراد
 الميت فان خرج بها في سبيل الله ثم رجع وفي يده من المال شيء فهو له)
 لانه لو لم يخرج به الى الجهاد كان له فاذا رجع وبقي فضل بمدرجوعه كانت له
 لانه فضل عن ملكه وان مات بورث عنه *

« قال » (ولا ينبغي ان يعطى منه غنيا يغزو به في سبيل الله) لما قلنا ان الثلث في
 سبيل الله صدقة وصرف الصدقة عليها الفقراء دون الاغنياء دليله الزكوة
 وسائر الصدقات « قال » (وكذلك الرجل اذا جعل في حياته وصحته ماله في
 سبيل الله فانه ينبغي ان يتصدق بجميع ماله وبمسك ما بقوته فاذا افادا لا يصدق
 بمثل ما كان امسك) وذكر في كتاب الهبة اذا قال الرجل مالي في المساكين
 صدقة يازمه التصديق بالزكوة من السوائم ومال التجارة ولا ينصرف الى ما
 سواه من رقيقه وعقاره فمنهم * من قال ما ذكره هاهنا جواب القياس وما ذكر في
 الهبة جواب الاستحسان * ومنهم من قال اختلاف الجواب لاختلاف الموضع

ولو دفع زكاة المال كله الى فقير واحد اجزاه

فموضوع مسئلة الهبة انه قال مالى صدقة فى المساكين * فالصدقة كانت فى لفظه
نصا وذكر المال عند ايجاب الصدقة يراد به مال الزكوة وقال الله تعالى خذ من
اموالهم صدقة * والمراد منه مال الزكوة وموضوع المسئلة هاهنا ان يقال مالى فى
سبيل الله فليس فى لفظه ذكر الصدقة نصا وليس لهذا الايجاب اصل فى كتاب الله
تعالى ليعتبر به فيصرف الى كل ما يقع عليه اسم المسال * ومنهم * من قال بان بين
المسئلتين اختلاف فى الرواية وهو انه اضاف الاحباب الى ماله فينصرف الى
كل ما يقع عليه اسم المال واسم المال يقع على غير مال الزكوة من الرقيق والعقار
قال صلى الله عليه وآله وسلم من ترك مالا فلورثته * ثم انصرف ذلك الى انواع
مال الميت *

وكذلك لو قال اوصيت ثلث مالى لفلان او للمساكين كان له الثلث من كل
مال فاذا كان اسم المال يقع عليه يتناول الايجاب فيلزمه التصديق بجميع ماله
ووجه رواية كتاب الهبة وهو ان هذا الايجاب ايجاب الصدقة بماله فيعتبر
باجاب الله تعالى للصدقة فى مال عباده وذلك الايجاب انصرف الى مال
الزكوة فكذلك هاهنا انصرف الى مال الزكوة * ثم فى هذه الرواية يمسك
ما يقوته لانه لو لم يمسك قوته لاحتاج الى السؤال وليس الانسان ان يعرض نفسه
للسؤال ولانه اذا تصدق بجميع ماله يحل له تناول من مال غيره فلان يتناول
من مال نفسه كان اولى (فاذا افاد ما لا مثل ما كان امسك تصدق بذلك القدر)
لان ذلك القدر صار مال الفقراء وكان الواجب عليه الصرف اليهم فاذا اتلفه
صار دينا عليه فيجب قضاءه * ثم المشائخ قالوا فى بقدر قوته الذى يمسك *
(فان كان الرجل زارعا يمسك قوت سنة لان الظاهر ان يده لاتصل الى
ما يقوته الا بعد سنة وان كان الرجل تاجرا يمسك قوت شهر لان التاجر

ياكل من ربحه ولا يربح في كل يوم ولكن في الغالب لا يعنى شهر الا وربح
وان كان الرجل ماملًا عندك قوت ثلاثة ايام لانه قد يستعمل في يوم وقد
لا يستعمل في يوم ولكن في الظاهر لا يعنى اكثر من ثلاثة ايام الا ويستعمل
(ولو قال جميع ما ملك في المساكين صدقة ففيه روايتان في رواية يجب عليه
ان يتصدق بجميع ما كان يملك من ماله وفي رواية يتصرف الى مال الزكوة)
وقدم الوجه في رواية كتاب الهبة (ثم يطى ماله المحتاجين ممن يغزو في
سبيل الله لما قلنا وان اعطاه المساكين ممن لا يغزو اجزاء ذلك) لان الصدقة
على المساكين الذين لا يغزون طاعة وقد ذكرنا ان كل طاعة من سبيل الله
(وان مات قبل ان ينفذ كان ميراثا عنه وليس عليهم ان ينفذوا من ذلك
شيئا الا ان يشاءوا ذلك) لان الصدقة المنذورة لا تكون افضل من الصدقة
المقرضة واومات وعليه زكوة تسقط بموته ولا تصير دينًا في التركة فهذا
اولى والمضى في ذلك ان الصدقة لا تصير ملكا للفقراء الا بالقبض فما لم يقبض
وينفذ فهي باقية على ملك الميت فتصير ميراثا عنه لورثته ثم الورثة ملكوا المال
ارثا فلا يجب عليهم التنفيذ من مالهم.

قال (ولو ان رجلا وصى عند موته فقال اغزو اعنى غزوة او قال اعز واعنى شئت
مالى فاذا قال اغزو اعنى غزوة واعطى رجلا نفقة غزوة يغزوها لاني لذي
يغزوها ذلك المال) لانه قال اغزو اعنى والزوجة انما يكون اذا غزا عماله فينفق
ماله في الغزو وليصل اليه ثواب النفقة في الغزو فلملك الغازی ذلك المال لكان
الغزو عن الزنى لا عن الأمر (الآرى) انه اذا قال احج واعنى رجلا حجة من
مالى فاعطى رجلا نفقة الحج فان الحاج لا يملك تلك النفقة ولكن يملك الانفاق
في طريق الحج لا غير حتى يقع الحج عن المحجوج عنه فكذلك هاهنا (ولكن

يعطى ادنى ما يكون من نفقة الغزو فيغزو عنه) لان ذلك القدر متيقن والزيادة على ذلك ملك الورثة فلا يغزو من مال الورثة (الآرى) ان في الوصية بالحج يعطى الحاج ادنى ما يكون من نفقة الحج كذا هذا يعطى ادنى ما يكون من نفقة الغزو ولا ينفق شيئا من تلك النفقة على اهله ولا ينفقها الا على نفسه لانه لم يملك النفقة ليصرفها الى حيث شاء وانما امره بالانفاق في الغزو عنه فلا ينفقها في غير ما امر كالخارج عن الغير لا ينفق المال الا على نفسه في طريق الحج لانه لم يملك النفقة فكذلك هاهنا *

* قال * (وله ان ينفق على نفسه راجعا) (الآرى) ان الحاج عن الغير ينفق ذاهبا وراجعا فكذلك هاهنا *

(فان فضل شيء من النفقة رده على الورثة) لانه لم يملك المال بالقبض انما كان له حق الصرف الى نفقة الغزو وقد انقضى امر الغزو وهذا فضل مال الميت فيرده الى ورثته (الآرى) ان الحاج عن الغير يرد فضل النفقة الى ورثة المحجوج عنه فكذلك هاهنا الا ان يسلم له الورثة فيشذ يكون له * وان قال اغزو اعني بثلاث في سبيل الله اعطى ثلثه من يغزو في سبيل الله يعطون نفقاتهم ويشتري لهم الخيل) لانه اوصى بجميع ثلثه في نفقة الغزو وفيصرف جميع ذلك اليه بخلاف الاول فانه اوصى بغزوة واحدة فلا يعطى الا نفقة غزوة واحدة ويشتري لهم الخيل لان امر الغزو ياتام بالخيل (الآرى) ان في الوصية بالحج بثلاث ماله يشتري للحاج بميرير كبه لما ان سفر الحج قطع بالميرير فكذلك هاهنا * (ثم يعطون الثلث كله في سنة واحدة ليغزو عنه) لان ذلك امرع لتنفيذ وصيته وتحصيل مراده وهذا والحج سواء فاذا رجعوا ما في ايديهم حتى يبعث الى قوم آخرين حتى لا يبقى من الثلث شيء لما قلنا ان سبيل هذا الثلث ان

ينفذ في امر الغزو فيصرف الباقي اليه حتى ينفى كله في امر الغزو *
 (فان لم تبق نفقة وثبتت الخيل بيعت حتى يمتلئ ائمانها قوم يغزون بها) لان
 تلك الخيل اشترت من ثلث ماله فيصرف ائمانها الى حيث يصرف الثلث *
 فان بقي في ايديهم من نفقاتهم شئ رد حتى يغزوا ما بقي * قال * (وينبغي للرجل
 الذي وصى اليه ان يغزو عنه غزوة من منزل الرجل الموصى) لانه لو غزا بنفسه
 غزا من منزله فكذلك غيره اذا غزاه يغزو من منزله (الارثي) ان في باب
 الحج يخرج من منزله فكذلك ما هنا فان بقي من الثلث شئ لا يبلغ نفقة من
 يخرج من منزل الموصى دفع ذلك الوصى الى رجل يغزو عنه من حيث يبلغ
 النفقة كما في الوصية بالحج سواء

* قال * (وان وصى بشئ في سبيل الله فليس ينبغي للوصى ان يمتلئ احد من
 الورثة من ذلك شيئا وان كان محتاجا) لانه لو دفع اليه صارت وصية له والوصية
 للوارث لا تجوز *

(فان كانت الورثة كلهم كبارا فاجاز والوصى ان يسطيه المحتسجين من الورثة
 فقبل ذلك فلا بأس به) لان الوصية للوارث انما لا تجوز لحق الورثة فاذا
 اجازوا فقد ابطوا حق انفسهم فيجوز الوصية *

(وان كان الوصى محتاجا فاخذ لنفسه بهض الثلث ليغزو به في سبيل الله
 فلا بأس بذلك اذ لم يكن وارثا) لان قول الموصى اوصيت بثلثي في سبيل الله
 ليس فيه امر بتمليك الغير فهو كقوله ضمه حيث شئت ولو قال له ضمه حيث شئت
 كان له ان يضمه في نفسه وفي غيره فكذلك ما هنا وان كرهت الورثة ذلك
 اولا فذلك لا يضر لان الرأي والتدبير الى الوصى لا الى الورثة لانه لا شئ
 لهم من الثلث فلا يمتبر رضاهم وكراهتهم كما اذا كان الآخذ اجنبيا *

(و كذلك ان اعطى ابنه اواباه او مكاتبه فهو جائز) لانه لو صرفه الى نفسه جاز فكذلك اذا صرفه الى هؤلاء اولى ان يجوز (وان اعطى عبده فان كان المولى محتاجا جاز وان اعطاه وهو غني لم يجوز وضمن المالك) لان الصرف الى عبده كالصرف الى نفسه لان المالك يقع له لالا لم يد ولو صرفه الى نفسه وهو فقير جاز ولو كان غنيا لم يجوز فكذلك ما هنا *

(وان اعطاه غنيا وهو لا يعلم انه غني سألناه فاعطاه اجزاه) لانه لو اعطاه زكوة ماله وهو لا يعلم انه غني جاز عندنا بحنفية ومحمد رحمهما الله تعالى وعندنا بي يوسف رحمه الله لا يجوز فكذلك الصدقة فان قيل * الوصي انما يعطى عن امر الميت والميت انما امره بالوضع في الفقر اذ فتي وضعه في غيرهم صاروا ضامنا بغير امره فينبغي ان لا يجوز عن الميت * والجواب عنه * ان معن بن يزيد السلمى انما اخذ الصدقة من وكيل ابيه وكان ابيه غني غيره حيث قال اياك ما اردت بها * ومع ذلك اجاز له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال يا يزيد لك ما نويت * فثبت ان الوكيل وصاحب المال في ذلك سواء *

(ولو اوصى الميت ان يغزولى غزوة في سبيل الله فاراد بهض الورثة ان يكون هو الذي يغزو عنه فليس له ذلك الا ان يجوز ذلك له الورثة) لان الوارث وان كان لا يملك العين يحصل له فيها منفعة والوارث محجور النفع عن مورثه في مرض موته فان اجاز له الورثة ان يكون هو الذي يغزوه عنه وهم كبار بعد وفاة الموصي يجوز له ان يغزو (ويرد ما بقى من النفقة) لان المنع كان لحق الورثة ولم يبق لهم حق بعد الاجازة فيجوز له ان يغزو وان كان الوارث غنيا (بخلاف ما اذا قال ثلثي وصية في سبيل الله فانه لا يعطى الوارث ان كان غنيا وان اجازت الورثة كلهم) لان ذلك المال انما يدفع اليه بعد الاجازة على وجه

ولو اعطى زكاة ماله وهو لا يعلم انه غني جاز

الصدقة والصدقة عليها الفقراء دون الأغنياء فلا يصير الغني محالها بأجازه الورثة فاما ههنا المال ليس يدفع اليه على وجه التملك وإنما يدفع اليه على وجه الاباحة وما كان على وجه الاباحة يستوى فيه الغني والفقير دليله السقابة الموقوفة فانه يجوز للغني ان يشرب من مائها كما يجوز للفقير (الآثرى) ان في هذا الفصل ما فضل من النفقة رد الى الورثة فكان دليلا على ما قلنا * (فان غزاها الوارث قبل ان يحجز الورثة ثم علمت الورثة بعد ما غزا ورجع فاجازوا لم يحجز ذلك وكان ضامنا لما اتفق حتى يفز عنه غزوة اخرى) لان الاجازة ترد على الموقوف والغزوة قد نفذت عن الوارث ولم توقف فلا ترد عليها الاجازة (و كذلك لو كان صغيرا فيهم لم يحجز غزوته) لان الاجازة قد عدمت منه (فان كبر فاجازه لم يحجز ايضا) لما قلنا ان الغزوة لم توقف فلا ترد عليه الاجازة *

(وكذلك ان اوصى بالله في سبيل الله لم يحجز ان يبطل احد من الورثة حتى يحجزوا كلهم) لانه لو اعطى المال كات وصية للوارث وذلك لا يجوز الاجازة الورثة *

(ولو اوصى بان يفز عنه غزوة فمزاغنه الوصى وليس بوارث جاز ذلك ورد فضل النفقة) لانه ليس في لفظه ما يدل على اخراج الوصى من الوصية فكان له ان يصرفه الى نفسه كما لو قال ضعه حيث شئت *

* قال (فان اوصى ان يفزى عنه غزوة فان غزا رجلا يربط عنه ولا بدخل ارض العدو فذلك جائز) لأن الرابطة من الغزو فصار كانه غزا رجلا دخل ارض العدو *

(فان قالت الورثة يربط بوما واحدا وقال الوصى يربط اربعين بوما فان

﴿ الصدقة عليها الفقراء دون الأغنياء فلا يصير الغني محالها بأجازه الورثة ﴾
﴿ ما كان على وجه الاباحة يستوى فيه الغني والفقير ﴾

القهاضي يحيز من ذلك ادنى الرباط وذلك ثلاثة ايام) لان الواجب هو اقل
الرباط لان ما يبقى بعد رجوعه مع الغاوى يصرف لاورثة اربابهم فلا يقطع
حقهم عن شئ من التركة الا بيقين وادنى الرباط ثلاثة ايام لانه اقل المقادير
التي وردت في الشريعة كما في مدة السفر ومدة الخيارة ولان الانسان
لا يسمى مرابطا برابط ساعة او ساعتين ويسمى مرابطا اذا رابط اياما
فيجب ان رابط عن الميت ما يقع عليه اسم الايام وقل ذلك ثلاثة ايام فيجب
رابطه ثلاثة ايام لهذا المعنى لان الآثار قد اختلفت في الرباط فانه روى انه
صلى الله عليه وآله وسلم قال من رابط يوما في سبيل الله كان كصيام
المرور وقيامه او كان كلاما هذا معناه ومن رابط اربعين يوما كان له كذا
وكذا ومن رابط ثلاثة ايام كان له كذا فاذا اختلف الوارث والوصي يؤخذ
بأوسط الاعداد وذلك ثلاثة ايام لانه اقل من الاكثر واكثر من الاقل
فيقتضى به قوله صلى الله عليه وآله وسلم خير الامور اوساطها وان كان الذي
اوصى به منزله في الثغر الذي رابط فيه فالقياس انه اذا غزا عنه رجل رابط
في الثغر ولا يدخل ارض العدو جازو في الاستحسان لا يجوز حتى يفتري عنه
رجلا يدخل ارض العدو وجه القياس فيه ما قلنا ان الرباط من الغزو واجب
ان يجوز اذا غزا رجل رابط ولا يدخل ارض العدو دليله ما اذا كان منزل
الوصي في غير موضع الرباط ووجه الاستحسان في ذلك ان الميت اوصى بان
يفتري عنه غزوة فكان عليهم ان ياتوا بما استحق اسم الغزو والرجل متى رابط
في مصر نفسه وفي موضعه لم يسم غازيا عند الناس وانما يسمى اذا دخل ارض
العدو فلم يفتري عنه رجل يدخل ارض العدو لا يثبت اسم الغزو عليه فلا يجوز فاما
اذا سافر الى مصر ورابط فيه يسم غازيا عند الناس فاذا غزا عنه رجل خرج

ادنى الرباط ثلاثة ايام

غير الامور اوساطها

الى الرباط فقد استحق اسم الغزو فيكفي ذلك * ولان الموصى اذا لم يكن منزله في موضع الرباط فهو في مضر من امصار المسلمين فانه يتخير على الرباط وعلى الدخول في ارض العدو وفي مجاهدة الكفار فانصرفت وصيته الى النوعين من الغزو وعلى الرباط والجهاد في رباط عنه جازو متى دخل ارض العدو وجاهد جاز - فلما اذا كان منزله في موضع الرباط فان تحسره على ما فاته من الجهاد اكثر من تحسره على ما بقوته من الرباط فتمين الجهاد لوصيته دون الرباط فلما لم يجاهد فيه لا يجوز (نظيره) ان الطواف لا فاقى بمكة افضل من الصلوة لان تحسره على ما بقوته من الطواف اكثر فانه يمكنه اداء الصلوة بغير مكة ولا يمكنه الطواف الا بمكة فكان اكبرهم هو الطواف فاشتغاله به اولى فان المكي قل ما تحسر على ما بقوته من الطواف فان الطواف له ممكن في كل وقت والصلوة لها رمة عظيمة فكانت الصلوة له افضل كذلك هنا *

(ولو كان اوصى بشئ ان يفرو عنه فرأى الوصى ان يدفع الى من رباط اربعين ليلة او اكثر او الى من يغزو الى دار الحرب فذلك جاز عندنا على ما رأى الوصى وان ابى ذلك الورثة) لان مصرف هذا كله الى الغزو - ولا يرجع الى الورثة منه شئ فلم يكن منهم رأى ولا تدبير وكان للوصى ان يفعل ما يرى بخلاف ما اذا قال اغزوا عنى غزوة فان الثالث كله لا يصرف الى الجهاد الا ترى ان فضل النفقة برد الى الورثة فكان لهم رأى وتدبير حتى لا يقطع حقهم في الميراث * (واذا اوصى الرجل بثلث ماله في سبيل الله يضمه حيث احب فذلك الى الوصى فان جعله الوصى لنفسه وهو يحتاج اولاد به او لغيره جاز ما صنع من ذلك) لان الميت لو لم يقل يضمه حيث احب كان للوصى ان يجعله لنفسه ولابنه فاذا قال يضمه حيث احب وقد فوض اليه الرأى على العموم اولى ان يكون

الطواف لا فاقى بمكة افضل من الصلوة

له ذلك *

(وان جملة الوصى ارجل غنى وهو يعرف لم يجز ذلك) لما قلنا ان المال في سبيل الله يكون صدقة ومحل الصدقة الفقير دون الغنى وقيل للوصى ضمه فيمن احببت من الفقراء لان الدفع لم يصح فصار كأنه لم يدفع ولو لم يدفع يصرفه الى من شاء من الفقراء كذلك هنا *

(فان قالت الورثة قد جملة الموصى في الاغنياء فطالت فناخذ بذلك ميراثا لم يكن لهم ذلك) لانه مخالف حين وضعه في الاغنياء وبالمخلاف لم يخرج عن الوصية ولا خرج المال عن الوصية فكان له ان يضمه بمذالك في الفقراء *
اولو جملة وصى بعض الورثة وهم اغنياء لم يجز ذلك وكان له ان يجعله لمن شاء من الفقراء لان الوصى لو وضع فيه وهو اجنبى لم يجز) لانه لو كان غنيا اجنبيا لاجوز فاذ كان وارثا لولا ان لا يجوز *

(ولو ان الوصى جملة بعض الورثة وهم فقراء لغيره في سبيل الله قيل للورثة اتجزون ما صنع الوصى فان اجازوه جاز) لان الوارث اذا كان فقيرا فهو محل الصدقة الا انه ان لم يجعل له اكونه وصية والوصية لا يجوز للوارث باجازه الورثة وان لم يجزوه رجع الى الميراث ولم يكن للوصى ان يضمه له لغير الورثة بمذالك بخلاف الفصل الاول اذا جملة الموصى لغنى كاف له ان يجعله بمذالك للفقير * ووجه الفرق في ذلك وهو ان قول الميت نشى في سبيل الله يقتضى الوضع في اهل الحاجة فهو في الوضع في الاغنياء غير مأمور وفي الوضع في الفقراء مأمور فتمت وضمه في غنى فاما وضعه بغير امر الميت فصار مخالفا لوصار كأنه لم يضع فله ان يضمه فيمن امر بالوضع فيه فاما اذا وضعه في وارث فقير فقد وضعه في محله فلم يصح مخالفا لامر الميت فصار دفعه

جائز
عند محمد
عند الامام
عند الثلاثة
عند المنقول
غير المنقول
باطل في المنقول
الحبس

ووضع الميت فيه سواء والميت لو وضعه فيه كانت وصية للوارث والوصية للوارث اذا لم يجزها الورثة تصير ميراثا كذلك هاهنا *
(واذا وصى الميت ان يجعل فرسه حبسا في سبيل الله او سلاحه في سبيل الله او يجعل مصحفه حبسا يقرأ فيه القرآن او دار يسكنها الفزاة او يواجر فيكون اجره في سبيل الله او ارض يزرع فيكون غلاتها في سبيل الله او وصى ان يجعل عبده وقف في سبيل الله او يخدم الفزاة او يواجر فيقسم غلته في سبيل الله او غير ذلك مما يقرب به العبد الى ربه وكذا حبس الفاس والقصدوم والمزاد والطنجير والشفرة فهذا كله جائز) عند محمد رحمه الله من الثلث وعند ابى يوسف رحمه الله ما كان من ذلك دار او عقارا حبس جائز وما كان من ذلك منقولا فلا يجوز حبسه الا الكراع والسلاح *

وقال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه الحبس باطل في المنقول وغير المنقول الا الغلة فانه جائز نحو ان وصى بغلة عبدا ودار او ارض في سبيل الله فانه جائز ويعطى الغلة للفقراء في سبيل الله * اما محمد رحمه الله تعالى فانه يجيز الوقف في الحياة وبعد الممات لما فيه من القرية (وكذلك الحبس في سبيل الله جائز) لان معنى القرية موجودة فيه يدل عليه ما روي عن حفصة رضي الله تعالى عنها انها سبغت مصحفها لها *

واما ابو يوسف رحمه الله تعالى فلان المذهب عنده ان وقف المنقول باطل فكذلك حبس المنقول في سبيل الله باطل وكان يقول القياس ان لا يجوز وقف الاراضي لما فيه من تعطيل الملك ولا عليك من احد الا ان الشرع عطل ملكنا عن المساجد لقربة تملت بها عائدتها اليها من حيث الثواب فجوزنا في مثله في وقف الاراضي لانها من جنس المساجد فانه بقي وعائدتها كالمساجد

فاما الاموال المنقولة ما وجدنا فيها اقرية باوجبه الله تعالى الاقرية تقع بتملك
 الفقير فكذلك لا يجوز ايجاب القرية من العبد الا على وجه التملك لاجاب
 العبد معتبر بايجاب الله تعالى فاما ابو جنيفة رضى الله تعالى عنه فانه كان لا يجوز
 الوقف والحبس في حالة الحياة فلا يجوز عنده اذا اوصى بدموته الا ما كان
 له اصل في الشريعة والوصية بالغلة لها اصل في الشرع فانه لو اوصى
 بان يصرف غلة بستانه على الفقير فذلك جائز لما يقع فيه من
 التملك فكذلك حبس الاراضى والعبد والدار ليكون غلتها
 في سبيل الله يجوز لان فيه معنى التملك لان الغلة يتصدق بها على اهل الحاجة
 ممن يوزو فتعير ملكا لمن ياخذها يصنع بها ما شاء فاما ما ليس فيه معنى تملك
 الشيء ولكن فيه انتفاع بالعين نحو سكنى الدار وركوب الفرس وقراءة
 المصحف ولبس السلاح وخدمة العبيد لا اصل في جوازها في الشرع اذا وقع
 لا قوام بمجولين فانه لو اوصى بخدمة عبيد لقوم بغير اعيانهم لا يجوز ذلك واذا
 كانوا معلومين جازوها هنا وقع الحبس لا قوام بمجولين فلا يجوز والمعنى في
 ذلك انه اذا لم يكن فيه تملك العين لم يكن صدقة * (الآرى) انه يدخل فيه
 الفنى والفقير فلا يجوز اذا وقع لقوم بغير اعيانهم ومن اخذ الفرس الحبيس
 ليركبه في سبيل الله فنفته عليه حتى يرد له لانه هو المنتفع به والنفقة على من
 يحصل له المنفعة *

(الآرى) ان العبد الموصى بخدمته كانت نفقته على الموصى له بالخدمة مادام
 الخدمة لانه هو المنتفع به ولو استمار فرسه منه في حال حياته كانت نفقته على
 المستعير فكذلك الغازى نفقته عليه (وكذلك السلاح يكون وقفا في سبيل الله
 من الثلث فن اخذه كان عليه حفظه واصلاحه حتى يرد له) لما قلنا هو المنتفع

بالسلاح ما لم يرده فاذا اخذته غيره كانت النفقة على الثاني (فان ركب الوصي
الفرس وتسلاح بالسلاح فلا بأس بذلك اذا كان الوصي غير وارث) لانه ليس في
كلام الوصي ما يوجب خروج هذا الوصي عن الوصية فصار هذا وقوله
ضع فرسي وبـ الاحي في سبيل الله حيث شئت سواء (ولا ينبغي ان يعطيه
وارثا لانه لا يرث الا ان يرضى جميع الورثة وهم كبار) لان فيه وصية بالمنفعة
للوارث والوصية بالمنفعة للوارث لا يجوز الا باجازة الورثة
(فان اعطاه الوصي بعض الورثة يعرض ثمنهم فذلك الفرص تحته كاللورثة
ان يضموا قيمة الفرص ان شاء والوصي الذي اعطى وان شاء الوارث الذي
يركب) لان الوصي متمتع في الدفع والوارث متمتع في القبض فيضمن كل
واحد منهما ما التمتع به كما قلنا في العاصب والغاصب والمستعير والمستعير من
العاصب (فانما اخذ منه القيمة امر القاضي فاشترى بالقيمة فرسا آخر بخل
حيثما في سبيل الله) لان هذا بدل عن الفرص فيصرف الى فرس آخر ليقوم
مقامه حتى لا تقطع الصدقة عن الواقف (فان ضمن الوارث القيمة فاراد ان
يرجع بها على الوصي لم يكن له ذلك) لان الفرص اتفق بقرضه وجنابته فلا يرجع
بما ضمن على غيره كغاصب العاصب والمستعير من الغاصب اذا ضمن لا يرجع به
على احد (وان ضمن الوصي فاراد ان يرجع بالقيمة على الوارث كان له ذلك)
لانه بالضمان مالك فيرجع عنه بما من في الغاصب اذا ضمن ورجع به على غاصب
الغاصب فان قيل لم لا يكون هذا بمنزلة الغاصب اذا وهب الغصب لرجل
فالنفقة الموهوب له ضمن الغاصب فانه لا يرجع على الموهوب له بشيء فلم يرجع
هذا قلنا اذا غصب الغاصب او اعاد فقد قصد ان تكون الصلة منه لامن
غيره فاذا ملك المال بالضمان فقد تمت الصلة منه فلا يرجع عليه بشيء واما ما هنا

اما اعاره ليكون صلة عن الميت لامنه وبالضمان لم تتم تلك الصلة فصار كانه قبضه
 بغير حق وبغير اذنه فيرجع عليه * ونظيره رجل ماكره وجلا على ان يهب مال
 رجل لاخر فوهب ثم ان المكره ضمن لصاحب المال فانه يرجع بالمال
 الموهوب على الموهب له لما قلنا انه لم يقصد بان تكون الصلة منه انما
 قصد بان يكون الصلة من صاحب المال فاذا ملكه رجع فكذلك هاهنا *
 قال * (واذا وصى بعبده وعتقه في سبيل الله تعالى من ثلث ماله بداوى الجرحى
 وكان طبيبا او سقى الماء للغزاة في سبيل الله او يواجر فيصرف غنائه في سبيل الله
 فهذا كله جائز) عند محمد رحمه الله تعالى لما قلنا ان هذا من القرب * فلما الغلة
 فيعطاهم الغزاة لان الغلة صدقة تملك ويحل الصدقة الفقير دون الغنى * واما
 الماء فيسقى الغزاة من استسقاها من الاغنياء والفقراء وكذلك نخدم الغزاة
 من استخدمه من غنى او فقير لان هذا ليس بهدقة تملك بل هي اباحة انتفاع
 وما كان طريقة الاباحة يستوى فيه الغنى والفقير كالماء الموضوع على الطريق
 فانه يباح شربه للغنى والفقير جميعا * وكذلك الغنى له ان يستقي الماء من نهر
 الغير ومن حوض الغير كالفقير سواء * وافضل ذلك ان يكون لاهل الحاجة
 لان الغنى يقع له الكفاية بدون ذلك بان يشتري له عبدا فيخدمه والفقير
 لا يستغنى عنه فكان المحتاج اولى بالخدمة له (وان جعل الميت الكراع او السلاح
 او غيره مما وصفت لك حبسا في سبيل الله تعالى في حياته وصحته فان ذلك باطل
 واذا مات كان ميراثا في قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه) لان الوقف عنده
 باطل الا ان يكون موصى به والموصى به هو الغلة وقد عدم هاهنا بطل *
 واما ابو يوسف رحمه الله تعالى لا يجوز وقف المنقول الا في الكراع والسلاح
 والحليس هناك كراع وسلاح فجاز عندهما الا ان عند محمد رحمه الله تعالى

ما كان على طريقة الاباحة يستوى فيه الغنى والفقير كالماء الموضوع على الطريق من نهر

الاخراج من يده شرط بان يدفعه الى غيره ليكون هو القيم عليه وعند
 ابي يوسف رحمه الله تعالى ليس بشرط ولكن الا شاهد يكفى فابو يوسف
 رحمه الله تعالى يقول ان القيم انما يقبضه بامر فكان يدال القيم كيد الواقف فاذا
 كانت يده كيده فلا فائدة في التسليم اليه * ومحمد رحمه الله تعالى يقول اجمنا على
 انه لو جعل داره مسجدا فانه لا يصير مسجدا الا ان ياذن للناس بالدخول
 والصلاة فيه فاذا اذن لهم بالصلاة فيه يصير مسجدا ولا يقال انهم يصلون باذنه
 فيجعل كصلاة نفسه بل لم يجعل هكذا فكذلك هاهنا ولا ان الاموال لا تبقى
 محفوفة لا بايدى العباد فلم يكن يدمن بدم مستحقة ليخلف الاولى فيبقى في يده
 محفوفة كما جمعت على اي وجه صارت ولا بأس بان يستفيع بذلك كله القيم وولده
 ووالده لانه لو فعل هذا في مرضه قد ذكرنا ان للقيم ان يستفيع به فاذا فعل في حياته
 وصحته اولى (وكذلك لو ارثه ان يستفيع به اذا سلم لهم ذلك القيم الذي ولاه) لان
 ما حبسه في حياته وصحته لم يكن وصية (الارثى) انه لا يعتبر من الثلث ويبدأ به
 قبل الدين ولو اراد ابطاله في حياته لم ينفذ وما لم يكن وصية فالورثة وغيرهم
 فيه سواء (وان مات القيم في حياة الذى حبس ذلك او بعد موته فالامرفيه الى
 من ولاه القيم) ذاك لانه هو القيم في حال حياته فاقام مقامه يكون هو القيم
 بعد وفاته فالوصى اذا مات واوصى الى رجل فان الوصى الثانى يكون هو اولى
 من غيره فكذلك هذا وهذا بخلاف القاضى لان الوصى اذا فوض القضاء
 الى غيره ثم مات فان الثانى لا يكون قاضيا وذلك لان الامام الذى ولى
 القاضى الاول كان له ولاية بعد تولية القضاء ولم يخرج الامر من يده بدليل
 ان له ان يزل في حال حيائه وولى غيره فلما كانت ولايته باقية لم يجز تولية
 القاضى غيره الا باذن الامام فاما هاهنا ليس للذى حبس ولاية بعد ما اخرج

من يده (الآرى) انه لو ارد ان يزيله ويستبدل غيره لم يكن له ذلك فلما كانت
الولاية للقيم دون الذي حبس كان له التفويض الى غيره (فان مات من غير
تولية منه لاحد فان القاضى يحمل القيم في ذلك من احب وليس للذى
حبسه من ذلك شيء) هكذا ذكر محمد وذكر الخصاص في كتابه وهلال ايضا
في كتابه ان للذى حبسه ان يولى غيره * فوجه تلك الرواية وهو ان هذا
القيم لو ولى غيره ثم مات جازت توليته وانما ولاه لولاية مستفادة من جهة
الذى حبسه فلما جاز لغيره ان يولى غيره بولاية فلان يجوز للذى حبس ان
يولى غيره بولاية نفسه كان اولى والوجه لما ذكرنا هاهنا وهو انه لما حبسه وسلمه
الى القيم فقد اخرج الحبيس عن ملكه ويده وصار هو وساير الاجانب فيه سواء
وكما ان التدبير ليس الى سائر الاجانب فكذلك لا يكون التدبير اليه
(وان جملة حبيسا واشترط في ذلك انه هو القيم فيه فهذا باطل في الحسب) لانه
لما شرط ان يكون هو القيم في ذلك فلم يوجبه الاخراج من يده
وقد ذكرنا ان شرط صحة الحبس عند محمد رحمه الله تعالى هو الاخراج
من يده والتسليم الى غيره (وان دفع ذلك الى قيم يقوم به واشترط انه ان مات
قبل الذى حبس ذلك كان الامر الى الذى حبس ذلك يحمل فيه من احب
جاز ما اشترط من ذلك) لانه انما اخرج عن يده بهذا الشرط في اعمى شرطه
كالمو شرط شرط آخر لان شروط الواقف تراعى * ثم هذا الشرط لا يمنع
جوازه عند محمد رحمه الله تعالى لانه لما اخرج من يده فقد تم الوقف والحبس
فصار هو كواحد من الناس فكان العود الى يده كالمود الى يد غيره لا يبطل
الحبس فالعود الى يده مثله *

فشرط الواقف تراعى

(وكذلك اذا شرط قيما بعد قيم فذلك اليه وليس للقيم الاول ان يجتنبه الى

غير مباشر الذي حبسها) لان شرطه كما روى في حق القيم الاول فكذلك
يراعى في حق القيم الثاني وقد وجد من وقوف السلف هكذا يدل عليه ان مثل
هذا الشرط جائز في ولاية السلطنة والامارة فانه روي عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم انه يميت شريفة وامر عليهم زيد بن حارثة ثم قال فان
قتل فجعفر بن ابى طالب فان قتل فعبدا لله بن رواحة * وكان كما قال * وحكي ان
سليمان بن عبد الملك لما حضره الموت اوصى ان يكون الخليفة بدمه ابن عمه
عمر بن عبد العزيز فكرهت ذلك اخوته هشام بن عبد الملك ومسلمة بن عبد الملك
فقال سليمان ثم بدمه فلان ابن فلان ثم انت يا هشام ثم قال ارضيت يا اصابع * فلما
جاز مثل هذا الشرط في ولاية السلطنة فلان يجوز في هذه الولاية الاولى *

(واذا دفع الرجل الى رجل مالا فقال خذ هذا المال فجاهد به في سبيل الله او قال
اغزبه في سبيل الله فاخذه الرجل فاشترى به متاعا وكرأعا وصلاحا ثم مات
احدهما فقال الذى اعطى المال ان كان حيا او ورثته ان كان ميتا انما اعطاه المال
قرضا ليجاهد به عن نفسه وقال الممطي (١) او ورثته انما اعطاه اياه على وجه الصدقة
في سبيل الله تعالى فالقول قول الممطي في ذلك او ورثته) لان قوله فجاهد به في
سبيل الله اضافة الجهاد الى فعل الممطي لا الى المال لان هذا ليس بامر بان ياتي
فعل الجهاد واذا كان الجهاد مضافا الى فعله لا الى المال لم يصردا فاما المال في سبيل الله
اي صير صدقة فبقى قوله خذ هذا المال مجردا وهو كلام يحتمل القرض ويحتمل
الصدقة فكل واحد منهما تبرع والقرض اقل التبرعين لانه يوجب البذل
والصلة لا يوجب البذل فعمل على الاقل لان الاقل آتية وهذا كرجل زوج
ابنته وسلمها الى الزوج مع جهازها ثم ماتت الابنة فقال الزوج كان المال صلة لها
فلى منه الميراث وقال الاب لا بل كنت اعرتها فالقول قول الاب لما ان العارية

تبرع والحببة تبرع والمارية أقامها فحمل على الأقل فكذلك هاهنا *
(فان كان المظي حيا حلف البتة بالله ما اعطاه الا على وجه القرض
ثم اخذ ماله) لانه حلف على فعل نفسه فيحلف على البتات (وحلفت
الورثة على علمهم ما يعلمون ان صاحبهم اعطاه اياه على وجه البضاة ثم ياخذون
المال) لانهم حلفوا على فعل الغير ومن حلف على فعل الغير يحلف على العلم (وان
تصادقا المظي والمظي له ان المظي اعطاه اياه ولم ينو قرضا ولا غيره فالمال قرض
ولا يكون صلة لما قلنا انه اقل التبرعين وكان على الأقل حتى يشيت
الاكثر وهذا فصل ينبغي ان يحفظ فانه لارواية له الا في هذا الموضع
واستدل في الكتاب (فقال الا ترى ان رجلا لو اعطى رجلا مالا فقال حجبه
او افقهه على نفسك مع عيالك كان ذلك قرضا الا ان ينوي به الصلة كذلك
هاهنا ولو قال له خذ هذا المال فهو لك في سبيل الله ومات الذي اخذه قبل ان
يشترى منه شيئا فهو له وهو ميراث لو رثته) لان قوله هو لك
تمليك منه لان اللام لامالك كما اذا قال داري لك تسكنها كان تمليكا للربة وقوله
في سبيل الله عبارة عن الصدقة فكانه قال خذ هذا المال فهو لك صدقة
ولا يكون قرضا *

(و كذلك لو قال خذ هذا المال في الغزو في سبيل الله او قال في الجهاد في سبيل الله كان المال صدقة) لانه اضاف الجهاد او الغزو الى المال وامره ان ياخذ في هذا الوجه فهذا رجل جعل ماله في سبيل الله فكان صدقة لانه امره بالاخذ في المال الماخوذ في لا يكون الا صدقة على عباده (ولو كان قال خذ هذا المال فاغز به في سبيل الله ثم مات احد هما قبل ان يشتري به رد ذلك المال على المظي او على ورثته) لانه امره بالغز عنه والغز عنه لا يكون الا بعد ان يكون

النفقة من ماله ويكون الغازی بائنا عنه في الاتفاق فبقى المال على ملكه الا انه لما مات انقطع امره فبقي المال الى ورثته (فان اشترى بذلك المال سلاحا وكراما ثم مات احدهما اخذ جميع ما اشترى) لانه اشتراه بامره لان الامر بالفز و امر بشراء ما يحتاج اليه في الفز والشراء وقع للامر فيكون له (الآثرى) انه لو غزا وفضل من ذلك فضل رداليه فدل ان الشراء وقع له (ولو اشترى به متاعا او سلاحا ثم بدا للمعطى ان ياخذ منه ويدفعه الى غيره كان له ذلك) لان المشتري ملكه فله ان ياخذ به ويمطى غيره (فان قال المعطى رد علي مالي والى ما اشتريت فانه لا حاجة لي فيه لم يكن له الا ما اشترى) لان المشتري وكيل له في الشراء فالمشتري وقع له ذلك فلم يكن له ان يمنع منه (ولو قال المعطى اعطيك مالك ولى ما اشتريت لم يكن له ذلك) لانه وكيل له بالشراء والوكيل بالشراء لا يحبس . اشترى عن الموكل .

(ولو قال له خذ هذا المال فجاهد به او اغز به فاشترى به المعطى متاعا او سلاحا او كراعا ليمزوبه فقال له صاحب المال انما اعطيتك لتغزو عني فتدع لي المتاع وقال المعطى اعطيته لنفس صلة او قرضا فلا سبيل لك على المتاع فالقول قول رب المال وله ان ياخذ المتاع والسلاح والكراع) لان قوله فجاهد به يحتمل معنى الجهاد عن المعطى ويحتمل الجهاد عن المعطى وهو المجمل فكان البيان اليه . ولان ما ادعاه المعطى لا يوجب زوال المال عن ملكه وما ادعاه المعطى يوجب زواله عن ملكه الى بدل او الى غير بدل فهو يدعى اكبر الامر من فلا يصدق الابينة .

(واذا حبس الرجل فرسه في سبيل الله فدفعه الى رجل حبيس في سبيل الله فهو مجائز لو قال ان استغنيت او حضرتك الوفاة فادفعه الى غيرك حبيس في

سبيل الله) لان الحبس هكذا شرط وشرطه معتبر في الاترى ان الواقف اذا جمل وقفا على قوم باعيانهم على انهم لن يستغنوا عنه فيصرف الى الفقراء جاز من الواقف هذا الشرط فكذلك هاهنا

(فان مات صاحب الفرس الذي جمعه حبيسا لم يكن ميراثا لورثته و كان حبيسا في سبيل الله) لان الزوال قد تم فلا يصير ميراثا (فان مات الذي اعطاه اياه صار حبيسا على من اعطاه الميت او على من اوصى له به حبيسا ليس لصاحبه الذي حبس عليه سبيل) لان الشرط قد وجد *

(فان استغنى الذي جمعه صاحبه حبيسا في يده او ترك الجهاد فرجع الى اهله لزمه ان يدفعه الى غيره يكون حبيسا للشرط الذي وجد من الحبس فان دفعه الى غيره ثم بدا للاول ان يرجع الى الجهاد فارد ان ياخذ الحبس فليس له ذلك) لان الاول انما كان اولي به من الثاني اثبت يده عليه ولما سلمه الى الثاني فقد زالت يده وصار الديل الثاني فكان هو اولي بامساكه من الاول (فان كان صاحب الفرس شرط للاول انه ان جمعه لغيره ثم احتاج اليه او رجع الى الغزو كان احق به) لان هذا الشرط جائز لان صاحب الفرس هكذا شرط في راعى شرطه كما في الوقف اذا جمعه على اولاد فلان فان استغنوا فهو لفلان فان احتاج الاولاد دخلوا في الوقف نأيا جازو كان على الشرط الذي شرطه كذلك هاهنا *

(ولو ان رجلا حبس فرسا او ارضا او جمعا او قفا في سبيل الله عشرين سنة ثم هي مردودة على صاحبها الذي حبسها او على ورثته ان هلك او جمل حبيسا على قوم باعيانهم على انهم ان هلكوا رجع الحبس على الذي حبسها كان هذا حبسا باطلا له ان ياخذه ان شاء وان مات كان ذلك ميراثا) لانه لم يوبد الحبس والمذهب

عند محمد رحمه الله تعالى ان التائب بشرط لجواز الوقف وانما كان التائب من شرطه لانه صدقة موقوفة فيعتبر بالصدقة المملوكة والصدقة المملوكة لا يجوز نوقيتها فكذلك الصدقة الموقوفة * وعندنا يوسف رحمه الله يجوز الوقف موقتا ومودالا في هذا تملكك المنافع وقد جاز في بدافلان يجوز * وقنا اولي * الا ترى ان الاجارة يجوز موقفة ولا يجوز موقدة ثم التائب لما لم يطل الوقف فالتوقيت اولي ان لا يطلها *

(ولو ان رجلا حبس فرس له في سبيل الله ابد ودفعه الى رجل حبسه عليه على انه ان مات واستغنى عنه دفعه الى غيره لا يرجع الى صاحبه ولا الى ورثة فهذا جائز مستقيم) لانه ابد والحبس مؤبد اجازته .

(فاذا اخذ صاحب الحبس الفرس فلم يغير سنته تلك فدفعه الى غيره يغيرو عليه اعاره اياه فلا بأس بذلك) لانه استغنى حيث لم يغير تلك السنة فله ان يدفعه الى غيره * ولانه قد ملكه منافع الفرس في باب الغزو وبديل ان ليس لصاحب الفرس ان ياخذ منه الفرس مادام هو حيا يغيرو فله ان يملك تلك المنافع غيره * الا ترى ان الحبس عليه لا يكون اقل حالا من المستمير والمستمير البداية اذا لم يشترط ركوب نفسه كان له ان يغير غيره فها هنا اولي *

(ولا ينبغي له ان يواجره) لان مقصود صاحب الفرس حصول الثواب له واذا غر الاثني ببدل لا يحصل للحبس ثواب في الاجر ولانه ملك منافع هذا الفرس بغير بدل فلا يقدر ان يملك غيره ببدل * الا ترى ان المستمير يملك ان يغير ولا يملك الاجارة فكذلك ما هنا (فان دفعه الى غيره يغيرو عليه باجر فركبه الذي استاجر فمطب في يده من ركوبه او من غير ذلك فرفع ذلك الى القاضي فان القاضي له ان يضمن ايهما شاء ان شاء ضمن

عند محمد رحمه الله تعالى ان التائب بشرط لجواز الوقف وعندنا يوسف رحمه الله يجوز الوقف موقتا ومودالا في هذا تملكك المنافع وقد جاز في بدافلان يجوز موقفة ولا يجوز موقدة ثم التائب لما لم يطل الوقف فالتوقيت اولي ان لا يطلها *

في بيان الاجازة ولا خلاف ان الاجازة مستقيمة

المواجر وان شاء ضمن المستاجر) لان كل واحد منهما متعدي الفرس فان ضمن الواجر لا يرجع على المستاجر بشئ) لانه بالضمان ما كره من الابتداء فصار كانه آجر فرس نفسه ومن آجر فرس نفسه فغطب في يد المستاجر لم يضمن المستاجر كذلك هاهنا *

(وان ضمن المستاجر القيمة يرجع المستاجر بالقيمة على الواجر) لانه مفرور من جهته والمفرور يرجع على الغارء غيره (ثم يشتري القاضى بالقيمة فرسا آخر فيجعله حيسا على الذي كان آجره) لان الفرس الثاني قائم مقام الاول والفرس الاول لو كان حيا كان حيسا على لذي آجره فكذلك الثاني يكون حيسا عليه) ويتقدم اليه فيه ان لا يواجره) لانه تباطى ما لا يحل (فالقاضى ان ينصحه في المستقبل ويكون الاجرة للمواجر على المستاجر) لانه هو الماقد والاجر يكون للماقد (الارى) انه لا يكون اشقى حالا من الناصب والناصب لو آجر المفصوب وسـ لم كان الاجر للناصب كذا هاهنا) ولا يهجنى ان ياكله المواجر ولكنه يتصدق به) لانه استفادته من كسب خيى فحيلة التصديق به كفى الناصب *

(ولو قتل الفرس غير الذى حبس عليه اوركه غيره بنير امره فغطب تحته كان ضامنا بقيمته ياخذها الذى حبس عليه فيشتري بها فرسا آخر فيكون حيسا في يده) لان الذى حبس عليه لا يكون اقل حالا من المودع ولو كانت وديمة في يده فقتله غيره كان للمودع حق الخصومة واخذ القيمة كذا هاهنا *

(ولو ان رجلاين في يد كل واحد منهما فرس حيس على هذه الصفة دفع كل واحد منهما الفرس الذى في يده الى صاحبه على ان يفزو عليه على ان يبطي الآخر فرسه شرطا مشروطا كان هذا شرطا فاسدا لا ينبغي له ان يملك لهما

لما شرطوا ذلك شرطاً بينهما صارت مبادلة المنافع بالمنافع ومبادلة المنافع بالمنافع
اجارة فائدة كبيع الشبكنى بالشبكنى (وليس للذى حبس عليه ان يواجره اجارة
جائزة ولا فائدة فان عاب احدهما ضمن القيمة فكان الامر فيه كما
وصفنا) لان كل واحد منهما تمتد (وان سلموا كان لكل واحد منهما اجر مثل الفرس
الذى اعطاه صاحبه) لان الاجارة فائدة وفي الاجارة الفاسدة يجب اجر
المثل ويتصدق كل واحد منهما بالاجر ولا يجبر عليه *

(ولو كان كل واحد منهما دفع فرسه الى صاحبه يركبه من غير شرط اشترطه
كل واحد منهما على صاحبه ففزا كل واحد منهما على الفرس الذى اعطاه
صاحبه فهذا لا بأس به) لانه اذا لم يجز بينهما شرط لم يصرم بمبادلة المنفعة بالمنفعة
لتصير اجارة ولكنه يجعل محض اعارة وقد ذكرنا ان للذى حبس عليه ان يميزه
ليغزوبه *

(ولو ان رجلاً جعل خياله حياً في سبيل الله ودفعه الى وكيل له يكون هو
الذى يوزعها بين الغزاة اذا غروا ولم يشترط ردها اليه فهذا جائز) لانه وجد
الازالة من يده الى يد قيم الحبس فيجوز كالموقوف ارضاً او داراً واخرجهما الى قيم
جاز ذلك لما ان التسليم قد وجد ولهذا قال ابو يوسف رحمه الله تعالى ان التسليم
ليس بشرط لان انما ماني وكيله ويتصرف فيه بامر كالمشروط هو فكانت يده
كيده فلا فائدة في التسليم والجواب عنه ما قلنا *

(ولا بأس بان يوزعها بين الغزاة من الاغنياء والفقراء) لان هذا الاباحة وليس
تمليك وكل قرينة كانت على سبيل الاباحة استوى فيها الغنى والفقير كالتساقية
(وكذلك او جعل خاناً لنزول الناس فيه او مقبرة يقبر فيه موتى المسلمين)
فانه يسكن خاياه الغنى والفقير ويقبر في مقبرته الغنى والفقير *

في القبرة والخان يستوى فيه الغنى والفقير

(فان دفع الوكيل الى رجل فرس ا فقال اركبه في سبيل الله فليس له ان يحمل عليه غيره) لانه انما اعطاه لينتفع به في هذا الغزو ثم يرد على الوكيل فهو مستعير والمستعير اذا شرط ركوب نفسه ليس له ان يركب غيره كذلك هاهنا (وان اعطاه اياه فقال خذنه في سبيل الله ولم يشترط عليه ان يكون هو الذي يركبه فلا بأس بان يحمل عليه غيره ممن يغزو في سبيل الله) لان الاباحة وقعت مطلقة فكان له ان يركبه بنفسه وان يركب غيره كما في عارية الدابة اذا وقعت مطلقة (ولو اعطى رجلا فرسا في سبيل الله واعطى الآخر فرسالة في سبيل الله فقال الرجلان كل واحد منهما لصاحبه اعطيك فرسي لغزو عليه على ان تعطيني فرسك اغزو عليه فاخذاهما فغزوا عليهما فالتقياس ان يكون باطلا وان عطب الفرسان بضمنان الا انه يجوز ذلك استحسانا ولا بضمنان شيئا) فوجه القياس له في ذلك انها لما شرط اذ ذلك الشرط فيما بينهما صارت مبادلة المنفعة بالمنفعة فتصير في حكم الاجارة كما لو كان المحبس رجلين ووجه الاستحسان في ذلك وهو انه اعتبر حال الذي حبس فلا يكون اجارة لانه رجل واحد فكانت الافراس كلها ملكا له وان لم يعتبر حاله لزوال الافراس عن ملكه واعتبر حال القيم فيها كان هو ايضا واحدا فلا يقع فيه معنى الاجارة اذ الرجل لا يواجر بمض افراسه بعض فاما اذا كان الفرسان رجلين فقد وجدت صورة الاجارة لان منافع الفرسين لما لكتين مختلفين فكان له حكم الاجارة فلم يجز

قال (ولو ائتمها آجر الفرسين بدرام فاجر كل واحد منهما لصاحبه فرسه بدرام يغزو عليه كائنا منين) لان هذه الاجارة باءة ذلهم من الملهة وليست بمال صاحب الفرسين فقد وقعت اجارة ملك الغير بملك الغير فوجد معنى الاجارة فيه (وليس للوكيل الاول الذي دفعت اليه الخيل ان يواجر شيئا من هذه

المستعير اذا شرط ركوب نفسه ليس له ان يركب غيره

الخيول للفرس وان اجرها كان ضامنا لما قلنا ان الاجارة تبطل معنى الثواب
والذى حبس عليه الثواب، فان احتابت الى نفقة فرأى ان يواجرها بفض
منافع الناس غير الجهاد بمقدار نفقتها حتى يدفعها الى من يفرز وطيبها فلا بأس
بذلك لان الحال حال الضرورة ومنفعة الاجرة ترجع الى الدابة فكان هذا
أرفق بالدابة فيجوز •

وهذا كما ذكر في كتاب الوقف اذا جعل الرجل خانا وقفا للمارة الطريق فاحتاج
الى الرمة فانه لا بأس للقيم ان يواجر منازل الخان بمقدار ما يحتاج الى
الرمة فكذلك ما هنا •

(ولا بأس بان يامر القاضى الوكيل بذلك لان القاضى ولى كل مال اعد للمسلمين
كما هو ولى كل غائب ولا بأس بان يفعل هذا الوكيل ايضا بخير امر القاضى
لان هذا مما يصلح الدابة وقد وجد الرضاء من المالك دلالة فى كل ما يصلح
الدابة) لانه لا يبقى حييا الا بعد السمي في اصلاحه •

(فان كان الذى حبسها شرط له حين وكلها ودفعها اليه ان يواجرها
فى نفقتها فذلك جائز واخرى ان يجوز اجارة الوكيل) لانه وجد منه
صريح الامر بالاجارة والصريح اتوى من الدلالة لقروان شاء آجرها بنفقتها
ولا يستامر فى ذلك القاضى) لما قلنا انه ماذون من جهة الذى حبس دلالة
فلا يحتاج الى استئجار القاضى •

(واذا اعطى الرجل فرسا يحمل حيسا فى سبيل الله فان استغنى او مات دفعه
الى غيره حتى يكون حيسا ابد اقليل لصاحب الحيس ان يركبه
فى حوائجه فى المصر فى القياس) وفى الاستعانة له ان يركبه فى حوائجه
فى المسير وما حول المصر من شهود الجنائز والتشيع ونحوه فوجه

القياس فيه وهو ان المالك اذن له بالركوب في الحروب ولم ياذن له في الركوب في حوائجه فوجب ان لا يجوز له الركوب في حوائجه الا باذنه كالركوبه واراد به سفر او كمالواعار فرسه ليركبه في طريق كذاك ليس له ان يركبه في طريق آخر فكذلك هاهنا ووجه الاستحسان في ذلك وهو ان هذا القدر من الركوب ينفع الفرس ولا يضره لان رب فرس اذا ربط في الربط ولا يركب عليه بصيبه مرض ويفسد سيره وفي ركوبه في الاحايين منفعة له ورياضة والمالك كان كالارض في كل ما يرجع نفعه الى الفرس ولانا لو قلنا بانه لا يجوز له قليل الركوب في غير النزواذى الى منع الناس عن قبول مثل هذه الافراس اذ لا يرغبون اليها متى علموا ان النفقة واجبة عليهم قليل الركوب وكثيره في غير النزو حرام عليهم وما دى الى الضيق والخرج ونفيرا الناس عنه كان حكمه ساقطاه ولان المالك لما حبسه عليه مع علمه ان الذى حبسه عليه لا يجزى بداه من قليل الركوب عليه في غير النزو يكون كالارضى بركوبه ذلك القدر في غير النزو وكان سبيله سبيل العبد الماذون من حيث انه يملك التبرع بشئ يسير ولا يملك التبرع باشئ الكثير وان كان المالك ليس ثابت له لما انه لا بد للتجار من ذلك فصار كالماذون من جهة المولى دلالة وان لم يوجد منه الاذن افصاحا وصرحا فكذلك هاهنا (ولا يركبه خارجا من المصر على مسيرة يوم او يومين او ثلاثة) وذلك لان هذا في حد الكثرة لانه بدها من ذلك الركوب والقليل هو المستحسن دون الكثيره (فان ركبه ليسقيه او ليشتري له عافا او حمل عليه عقالا او بعض المنافع للفرس فلا بأس بذلك في القياس والاستحسان) لان منفعة هذا الركوب يرجع الى الدابة فلا يكون به باسافي القياس والاستحسان (وكان هذا بمنزلة رجل اشتري

فرس افوجده عيبا فركبه ليسقيه اولي حمل طاماه لم يمنع ذلك من الر دبالعب
 لما ان ذلك الركوب لمنفعة الدابة فكان ذلك من اسباب النرفك ذلك
 هاهنا الا انه جمل مسئلة الر دبالعب في كتاب البيوع على القياس والاستحسان
 وقد جمل الجواب هاهنا جوابا واحدا في القياس والاستحسان جميعا *

(وان كان يركبه ليرعب به المدو في المصر او خارج المصر او كان يرى ان لهم
 عيون في النفير فركبه لذلك فهذا لا بأس به) لان هذا الركوب من الجهاد *
 (وكذلك السيف يحمل حبيسا في سبيل الله فان كان يقدسه اياه يفسد السيف
 او يضر به او يحمله فلا يسه) لان يسه لمنفعة نفسه ليس من الجهاد في شئ *
 (وان كان يسه لا يضره فلا بأس بذلك) لانه قليل منفعة فلا بأس به كما قلنا في
 ركوب الفرس اذا كان قليلا (وان كان يسه ليرعب به المدو او كان لهم عيون
 فينا ترى فتقتل السيف ولبس السلاح ليرعب به المدو فله ذلك) لان ارباب
 المدو من امر الجهاد واستعماله في امر الجهاد لا بأس به *

(وان جمل نبل او قوسا حبيسا في سبيل الله لم يجزى ان يرمى صاحبه بالنبل
 والقوس بين الفرضين وان كان يعلم بذلك الر مى وهو مما يتقوى به المدو)
 لان هذا مما يفسد النبل والقوس والرمى بين الفرضين ليس من الجهاد فلم
 يكن له الجهاد في غير امر الجهاد (بخلاف ما اذا ركب الفرس الحبيس في حوائجه
 في المصر فانه لا بأس به) لان ذلك الركوب مما لا يفسده بل يصلحه حتى اذا كان
 ركوبا يفسده يمنع من ذلك كالمركبه لتعلم الفروسية او ركبه يوما واكثر
 في حوائجه *

(وان كان في يدرجل فرس في سبيل الله فسمع الرجل بماف رخيص يباع
 في غير موضع بالمصر فان كان ذلك الموضع في المصر او قريبا منه في بعض قرى

فلا بأس بهذا) لأن هذا من منافع الدابة ولوركبه في حاجته في المصر لا بأس به
فما ظنك اذا كان ركوبه لنفعة الدابة *

(وان كان موضعا بعيدا يسافر عليه لم يجزى ان يفعل ذلك) لأن هذه المسافرة
عليه من غير ضرورة فلا تجوز (الآرى) انه لو جاز ذلك مثل هذا الجازله ان
يأتي به بمض الكور التي بينها وبين مصره عشرة ايام او اكثر وهذا القبح
(وان كان المسلمون في موضع لا يتقدرون فيه على العلف الا من مسيرة ايام
فلا بأس بان يركبه الى ذلك الموضع ليحمل عليه علفه) لأن هذا موضع الضرورة
والضرورات تبيح المحظورات (ولا بأس بان يركبه ايضا راجعا مع العلف)
لانه لما جازله ان يركبه ذاهبا لما به محتاج الى حفظ الدابة فلان يجوز له ان
يركبه راجعا ايضا مع العلف فهو محتاج الى حفظ الدابة والحمل اولى ولكن
لا ينبغي له ان يحمله من العلف مالا يطيق اذ اركب عليه مع ذلك) لأن هذا
استهلاك للدابة (الآرى) انه لا يحل له مثل ذلك في دابة نفسه ففى دابة
الحبيس اولى *

(واذا اعطى الرجل سيفا حبيسا في سبيل الله وعلى السيف حلية فليس ينبغي
له ان يمرض للحلية) لأن الحلية تبع للسيف والسيف حبيس غير مملوك
فالحلية مثله فلا يتصرف فيه تصرف الملاك ولكن يستعمله في امر الجهاد
بحليته كما اذن له (فان احتاج السيف الى مرمة فان مرمته عليه ولا يمرض
لحليته) لانه هو المستفيع به فكانت المنفعة عليه كما قلنا في المستشير (الآرى) ان
الفرس لو كان حبيسا في يده واحتاج الى النفقة كانت نفقته عليه ولا يمرض
للفرس باجارته كذلك ما هنا فرمة السيف عليه ولا يمرض للحلية *

(فان كان السيف انما اعطاه وكيله يد فمه الى غيره ممن يفر في سبيل الله ثم

يرده على الوكيل فليس للوكيل ايضا ان يمرض حليته بصدقة ولا بغيرها) لانه
فوض اليه الدفع الى من يغزو ولم يفوض اليه التصديق فلا يتمدى امره وكله •
(فان احتاج السيف الى مرمة في اصلاحه واصلاح جفنه فرأى الوكيل
ان يصلحه من حليته فلا بأس بذلك في اخذ من حليته بقدر ما يحتاج اليه من
المرمة فيرممه به بذلك ويدع ما بقي حتى يحتاج الى المرمة مرة اخرى) لان
منفعة السيف ليست للوكيل ليكون اصلاحه عليه من ماله فيكون اصلاحه من
السيف • هذا كالتفرس اذا احتاجت الى نفقته فانه ينفق عليه من منافعه بان
يواجره فيصرف عليه الى نفقته وكذلك الاراضي الموقوفة مرمتها في غلاتها
وليس هناك غلة سوى الحلية فيصلحه من الحلية •

(فان كان اذا نزع بعض الحلية انزعزت كلها واحتوى المرمة بمضمارم
السيف بما يحتاج اليه ثم لم يكف الفضل عنده ولم يتصدق به حتى اذا احتاج الى
مرمة فيرممها) لان الحلية ما جعلت للصدقة وانما جعلت في النزول فلا تصرف
الا في امر النزول •

(ولو ان رجلا جعل فرسا له حبيسا في سبيل الله ودفنه الى وكيل له يدفعه الى
بعض من يخرج في سبيل الله فطمع الفرس او اصابه عيب لا يقدر ان يغزو عليه
ولكنه يصلح للركوب في المصر والمجلة فلا بأس بان يسمه الوكيل وبشترى
بثمنه فرسا آخر يغزو عليه في سبيل الله) لانه لو لم يبيع له ملك الفرس فانه طمعت
صدقته الذي حبس فكان له استبداله ليبقى صدقته (وامر الوكيل في ذاك جائز
بغير امر القاضي) لانه فوض اليه السمي في اصلاحه فكان بمنزلة الوصي في ذلك
(فان كان الثمن الذي يبيع به لا يبلغ ثمن فرس يغزو عليه في سبيل الله فان كان
يطمع ان يصلح فرس وقف حتى يصاب به فرس يغزو عليه في سبيل الله) لانه

يمكن هذه الصدقة بشراء فرس آخر فيوقف ولا يبطل *

(وان كان يعلم انه لا يصاب به فرس بان قل ذلك جدارا للفرس على صاحبه الذي كان حبسه في سبيل الله ولا يتصدق بذلك على المساكين) لا به جملة حبيس اليفزى عليه لالتمايك والصدقة (واذا صار بحال لا يفرى عليه عادالى ملك الذي حبس كالواري) وهذا على قياس ما قال به محمد رحمه الله تعالى في رجل جعل ارضه مـجد او صلى فيه الناس ثم خرب ما حوله واخذت مزارع وخرب المسجد فان كان يطعم ان يعود اليه اهله ويصلوا فيه فانه لا يعود ملكا لصاحبه وان كان لا يطعم في ذلك عاد ملكا عند محمد رحمه الله تعالى فلصاحبه ان ياخذ به ويبيعه او يجمله مرزعة وان كان ميتا فلورثته ذلك لما انه جملة للصلاة لا للصدقة فاذا صار بحال لا يصل في لا يتصدق به ولكن يعود ملكا فكذلك امر الفرس * وعند ابى يوسف رحمه الله تعالى لا يراد الفرس الى صاحبه ولكن يتصدق به كمالا يعود للمسجد ملكا اذا كان لا يصل في * والله اعلم *

باب

العشور من اهل الحرب

* روى محمد رحمه الله تعالى با - ناده * (عن ابى صخرة المحاربي (١) عن زياد بن حدير قال بعثه عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه مصدقا الى عين التمر وامره بان ياخذ من المصلين يعنى من المسلمين من اموالهم ربع العشر ومن اموال اهل الذمة اذا اختلفوا به للتجارة نصف العشر ومن اموال اهل الحرب الهشر) اعلم انا اذا تبينا

(١) في التقریب جامع بن شداد ابو صخرة الكوفي ثقة مات سنة سبع ويقال سنة ثمان وعشرين ومائة وفي الخلاصة زياد بن حدير مهملات مضطرب عن عمر وعلي رضى الله عنهم او عنه جامع بن شداد وثقة ابو حاتم ١٢

في خبر ما حوله

باب العشور من اهل الحرب

الا ترفي هذا فقلنا باخذ العاشر من المسلم الذي مر عليه ربع المشرو ومن الذي
 نصف المشرو ومن الحربي المشرك لان عمر رضى الله تعالى عنه هكذا امر عاشره
 باخذ المشرو وكان ذلك بمشهد من المهاجرين والانصار ولم ينكر عليه احد فخل
 محل الا جماع يدل عليه انه يروي في حديث آخر عن عمر رضى الله تعالى عنه انه
 بعث انس بن مالك رضى الله عنه مصدقا في المشور فقال انس بن مالك رضى الله
 تعالى عنه يا امير المؤمنين تقلدني المكس من عملك فقال له عمر رضى الله تعالى
 عنه قد قلدتك ما قلدني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قلدني امور المشور و
 امرني ان آخذ من المسلم ربع المشرو ومن الذي نصف المشرو ومن الحربي
 المشرك له فقد روي مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فطينا ابعاءه (واعلم) بان العاشر هو الذي اقامه عمر رضى الله تعالى عنه على
 الدرب الذي كان بين المسلمين والكفار وامره ان ياخذ من كل من مر عليه
 بماله ولم يؤذ زكاته وجمل نفقته منه) فانما سماه عاشر لان ما يؤخذ منهم
 مسداده على المشرو وانما ثبت عمر رضى الله تعالى عنه حق الاخذ لما شر لان
 هذا المال في حماية الامام ورعايته لان امن الطريق بالامام فصار هذا المال
 آمنا برعاية الامام وحمايته فثبت حق الاخذ للامام كالسوايم التي تكون
 في معاويز كانت اخذت كانت الى الامام لما فيها في حماية الامام ورعايته
 فكذلك هاهنا

وانما امر عمر رضى الله تعالى عنه باخذ ربع المشرو من المسلمين لان ما اخذ
 منهم زكاة على ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس في المال حق
 سوى الزكاة والزكاة لما بين ربع المشرو فاما الذي فاما امر باخذ نصف
 المشرو فهو ذلك لان هذا حق يؤخذ من المسلم ويؤخذ من الكافر فوجب

ان يو خدمته ضيف ما يو خدمن المسلمين كما في النصرا في من بنى تغلب فانه
 يو خدمته الصدقة المضاعفة واما الحرب في فاء الامر باخذ العشر منه لا يخدمون
 منه العشر فامر باخذ العشر منهم اذا الامر بيننا وبين الكفار مبنى على
 الجبازة حتى انهم ان كانوا ياخذون منا الخمس اخذنا منهم الخمس وان كانوا
 ياخذون منا نصف العشر اخذنا منهم نصف العشر وان كانوا لا ياخذون منا
 شيئا فنحن لا نأخذ منهم شيئا (الدليل) عليه ما روي ان عاشر عمر رضي الله تعالى عنه
 كتب الى عمر رضي الله عنه كم نأخذ من تجار اهل الحرب فقال كم ياخذون منا فقال
 هم ياخذون منا العشر فقال خدمهم العشر * فقد جعل الامر بيننا وبينهم مبنى على
 المجازاة وان كذا لا نل كم ياخذون منا او لا نل ياخذون منا او لا ياخذون اخذنا
 منهم العشر ايضا فانه روي عن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال لشارع خدمنا منهم
 ما ياخذون منا فان اعياءكم ذلك فخذوا منهم العشر والمعنى في ذلك وهو ان الحربى
 ينزل من الذى منزلة لذي من المسلم لان شهادة الحربى عليه لا تقبل وتقبل شهادة
 الذي على الحربى كما انه لا تقبل شهادة الذي على المسلمين وتقبل شهادة المسلمين
 على الذي ثم الذي يو خدمته ضيف ما يو خدمن المسلم فكذلك الحربى يو خدم
 منه ضيف ما يو خدمن الذي ويو خدمن الذي نصف العشر فيو خدمن الحربى
 ضيف ذلك وهو العشر *

وقال محمد رحمه الله تعالى (عن جرير بن حازم قال سمعت انس بن سيرين (١) يقول
 اراد انس بن مالك ان يستعملني على الابل فقلت نقلدني على المكس من عملك
 فقال اما رضى من امر الناس ما امرني به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه من
 امور الناس فقال استعملني عمر رضي الله تعالى عنه فامرني ان اخذ من المسلمين
 من كل اربعين درهما درهما ومن اهل الهمد من كل عشرين درهما درهما من

(١) اخو محمد بن سيرين مولى انس روى عنه وعن ابن عباس وابن عمر رضي الله

اهل الحرب من كل عشرة دراهم درهما اعلم بان المكس هو فعل الماشر والمكاس هو الماشر وانما سمي مكاسا لانه ينقص اموال الناس باخذ العشور منهم وهو مشتق من الماكسة وهو المكاس لا ياخذ من احد منهم شيئا من ذلك حتى يبلغ المال ما في درهم ما يجب فيه الزكاة على المسلم (اما المسلم فلا يؤخذ منه من اقل من مائتي درهم) لان الماكس يؤخذ منه زكاة على ما قلنا ولا زكاة في اقل من مائتي درهم (واما الذمي فكذلك) لان الماكس يؤخذ منه زكاة باسم الزكاة وان لم يكن زكاة في الحقيقة فوجب ان يكون من شرط النصاب (دليله) اخذ الصدقة من نصارى بني تغلب فانه لا يؤخذ الصدقة من ملهم الا ان يكون النصاب كاملا فكذلك ما هنا (واما الحربى فاما لا يؤخذ منهم من اقل من مائتي درهم) لانهم لا ياخذون من تجار المسلمين من القليل فكذلك لا ياخذ منهم حتى انهم ان كانوا ياخذون من تجارنا من قليل المال وكثيره فكذلك ناخذ منهم من قليل المال وكثيره والله الموفق.

باب

الجزية

(عن ابراهيم النخعي رحمه الله عليه قال اذا اسلم الرجل واقام بارضه فمليه الخراج واذا لم يقيم عليه خراج (اعلم) بانه ان كان اراد بهذا الخراج خراج الرأس فلنا قول به بل المذهب عندنا ان الكافر اذا اسلم وهو من دار الموادة فان خراج الرأس يسقط عنه سواء اقام بارضه او هاجر البناء وقال بعض العلماء بان الخراج لا يسقط عنه وان اسلم ما لم يهاجر البناء وان كان اراد به خراج الارض فقد قلنا به فانه اذا اسلم فامسك ارضه فانه يؤدى عنها الخراج ولا يؤخذ منها المشرو وانما يؤخذ المشرو اذا اسلم اهل بلده طوعا وعنه بعض الناس يؤدى المشرو

لا يؤدي الخراج وان خرج الى دار الاسلام وترك ارضه لا يؤخذ منه شيء وعنه
 عمر بن عبد العزيز ان عمر بن العاص رضي الله عنه قال لم يفتح قرية بالمغرب على
 صلح الا ثلاث قري الاسكندرية سفر طليس وكفر طيس وسلطان وكان من
 اسلم من غير هذه الثلاث قري اخذ ماله وخلى سبيله ومن اسلم من هذه الثلاث
 قري خلى سبيله وماله (اعلم) باننا لا نأخذ بهذا الحديث بل نقول كل من اسلم من
 اهل الذمة لا يؤخذ منه ماله ويترك في ارضه يؤدي عنها الخراج سواء
 اخذت القرية عنوة او صلحا فان دهقانة نهر الملك اسلمت على عهد عمر
 رضي الله تعالى عنه فكتب في ذلك سنة مدو عمار الى عمر بن الخطاب رضي الله
 تعالى عنهم فكتب اليه عمر رضي الله تعالى عنه ان ادفع اليها ارضها فتؤدي عنها
 الخراج وسواد الكوفة انما اخذت عنوة نهر الملك وغيره والله الموفق *

﴿ باب ﴾

﴿ من عسور اهل الحرب والمسلمين واهل الذمة ﴾

(قال محمد رحمه الله تعالى قال ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه اذا امر الحربى المستامن
 على عسور المسلمين بما لم يبلغ ما أتى درهم فصاعدا او شيء قيمته ذلك اخذ منه
 عشر ما مر به لما روي بنان الارفان قال علي بن ابي طالب ليس هذا المال لي لم يصدق
 واخذ منه العشر) لان الامر بيننا وبينهم على الجزاة وهم لا يصدقون تجارنا في
 مثلها هذا فنحن لا نصدق تجارهم بخلاف الذي اذا امر على العسور بما لم يصدق
 ليس لي او قال علي بن ابي طالب لم يؤخذ منه شيء لان الامر بيننا وبينهم ليس على الجزاة
 ولكنه على حكم الشرع والاسلام ومن حكم الاسلام ان المسلم يصدق لما
 انه ينكر وجوب الحق في ماله فكذلك الذي يصدق *

(وكذلك اذا امر به مكاتب او عبد بما اخذ منه العشر) لانهم ياخذون من

عبيدنا ومكاتيبنا فنحن نأخذ من عبيدكم ومكاتيبهم (فان كانوا لا يأخذون من عبيدنا ومكاتيبنا فلا يأخذ ايضا من عبيدكم ومكاتيبهم وان كانوا لا يأخذون من عبيدنا او مكاتيبنا نأخذ منهم ايضا) لانه انما يؤخذ بحفظ الطريق والمكاتيب يحتاج الى حفظ الطريق كالحر سواء * ولان المولى قد رضى باخذ العشر من عبده حيث يشاءه الله تعالى

(واذا امر الحربى على العاشر برقيق فقال هؤلاء احرار او مربجوارى فقال هؤلاء امهات اولادى صدق في ذلك ولم يؤخذ منه العشر) لانه ان كان صادقاهم احرار ولا عشر في الاحرار وان كان كاذبا فقد صار والاحرار ابقوله لان الحربى اذا اعتق عبدا كافرا في دار الاسلام يمتق بالاجماع لانه ليس بدار قهر *

(وان من الحربى مال التجارة وقال لا اريد به التجارة او قال هو مال صبي فان العاشر يشره) لانهم لا يصدقونا في ذلك فنحن لا نصدقهم بذلك (وان كانوا لا يأخذون من مثل هذا المال فلا نأخذ منهم ايضا وان كانوا نعلم انهم يأخذون ولا يأخذون اخذنا منهم) لان الاصل هو الاخذ لان النصاب كامل (واذا دخل الحربى في دار الاسلام بامان تاجر او عشرة عاشر المسلمين ثم مر على عاشر آخر للمسلمين لم يشره في تلك السنة حتى تمضى فاذا مضت تلك السنة عشرة مرة اخرى) لانه مادام يتردد في دار الاسلام حكم ذلك الامان باق ولم يتغير حكم ذلك الخروج فصار كالذي يتردد في دار الاسلام والذي لا يشره العاشر الامرة واحدة وان مر عليه في تلك السنة مرارا فكذا ذلك لا يؤخذ من الحربى بدل عليه ماروي ان رجلا من الروم مر على عاشر عمر رضى الله تعالى ومعه فرس قيمته عشرون الفا فطلب منه العاشر ان يأخذه

بثمانية عشر ألفاً فلم يأخذ الفرس وأخذ المشرك ثم مر عليه راجعاً فاراد أن يأخذ منه المشرك ما يوافي فجاء متظلاً إلى عمر رضي الله تعالى عنه فوجدته في المسجد فلم يدخل المسجد ووقف على بابه وقال هو الشيخ النصراني وأضافه إلى نفسه فقال عمر رضي الله تعالى عنه وأنا الشيخ الحنفي فقص عليه القصة فقال عمر رضي الله تعالى عنه كفيت فظن النصراني أنه لم يلتفت إلى كلامه فرجع كالآيس فلما أتى العاشر فإذا سبقته كتاب عمر رضي الله تعالى عنه أن لا يأخذ منه شيئاً فأخبره العاشر بالكتاب ولم يأخذ منه شيئاً فوجب النصراني من عدل عمر رضي الله تعالى عنه فأسلم *

(وأمروا على عاشر المسلمين فمشره ثم دخل من يومه أو من الغد دار الحرب ثم رجع بماله ذلك مستأمناً عشرة العاشر مرة أخرى) لأنه لما دخل دار الحرب فقد انقطع حكم ذلك الإمان وأنهى حكم ذلك الخرج فإذ دخل بآمان جديد فصار كأنه دخل أول مرة أو ينزل منزلة حربى آخر فلهذا مشره في كل مرة * (فإن كان أولئك الحربيون الذين استأمنوا لا يمشرون المسلمين إذا دخلوا إليهم الأمرة واحدة في السنة وإن دخل وخرج مراراً يمشرون والأمرة واحدة) لما قلنا أن الأمر يتناوب بينهم على المجازاة والمكافاة *

(وإن خرج الحربى المستأمن إلى دار الإسلام بآمان ومعه خمر أو خنازير عشرة الخمر ولم يمشر الخنازير وأمره أن يعطي عشر الخمر دراهم يقوم قيمته ثم يعطيه قيمة المشرك دراهم وإن لم يكن معه دراهم أمره أن يبيع من الخمر ما يعطيه قيمة المشرك دراهم وهذا عندنا وقال زفر رحمه الله تعالى لا يمشر الخمر ولا الخنازير) وذهب في ذلك إلى أن الخمر ليس بمال في حق المسلم والعاشر مسلم فصار كأنه مر عليه بما ليس بمال وكما إذا مر بخنزير ووزول الدمى في ذلك منزلة مسلم على

العاشر بخمره ولان الحر والخزير مجريان مجرى واحد في حق المسلم ثم اجمعت
انه لا يمشر الخزير فكذلك لا يمشر الحر والحجة لنا في ذلك ما روي ان
عمر رضى الله تعالى عنه جمع عماله بالموسم وقال لهم ماذا تأخذون من اهل
الذمة معايعرون به عليكم من الحر فقالوا نصف المشر فقال عمر رضى الله تعالى
عنه ولو هم يبيعهم واخذوا نصف المشر من ائمتنا (ولان الحر اقرب الى المالة
من الخزير لانهم كان مالا لنا في الابتداء حين كان عصيرا و يصير مالا في
الانتهاء بان يصير خلاه واما الخزير فلم يكن مالا لنا في الابتداء ولا يصير مالا في
الانتهاء و اذا كان كذلك كان حرمة الحر اخف فجاز ان يؤخذ المشر من الحر
ولا يؤخذ من الخزير ولان العاشر انما ياخذ قيمة الحر والمسلمون يعرفون
قيمة الحر لان كل واحد من المسلمين يمسكها الصالح فيهم والطالح فاما الصالح
فيمسكها للتخليل واما الطالح للشرب فان كان يعرف المسلمون قيمتها فيؤخذ
عشر قيمتها القول للمسلمين فاما الخزير لا يمسكه احد من المسلمين فلا يعرف
المسلمون قيمتها واما يعرف الكفار و قول الكفار على المسلمين غير مقبول
فلا يؤخذ به ولهم ولان الحر مثلي فكان ينبغي ان يؤخذ مثله الا ان المسامحة منوع
عن تلك الحر فاذا اخذ القيمة فقد اعرض عن الحر فيجوز واما الخزير ليس
من فوات الامثال فمثله قيمته فاذا اخذ القيمة صار كانه اخذ العين والمسلم لا يحل
له ان يملك الخزير ولا بد له ولان الحر مال فيما بين اهل الذمة والامام فيها
حماية معتبرة لان للمسلم عليها ايدام معتبرة فصارت في يد الامام و حمايته فاشبهت
سائر الاموال فاما الخزير فليس للامام فيه حماية معتبرة لان المسلم لا يثبت له يد
معتبرة على الخزير الا ترى ان الخزير لا يورث واذالم يكن للمسلم عليه يد معتبرة
لم يثبت للامام عليه يد معتبرة ولا يصير في حمايته فلا يؤخذ منه المشر بغير حمايته

(وان كان اهل الحرب لا يبشرون اهل ذمتنا اذا دخلوا عليهم بالحر والخنزير لم نمشروهم فيما ادخلوا من ذلك) لان الحر والخنزير ليس بمال لا حرم من اهل دار الاسلام الا لاجل الذمة فاذا لم يبشروا اهل ذمتنا من ذلك فقد عفووا عنهم في دار الاسلام من هذا النوع من المال فنعموا عنهم ايضا عشر هذا النوع اذ عشرهم عاشر مجازاة (فان كانوا لا يبشرون المسلمين فيما ادخلوا به من مال ويبشرون اهل الذمة عشرناهم كما يبشرون اهل الذمة وان كانوا يبشرون المسلمين ولا يبشرون اهل الذمة عشرناهم ايضا) لانهم لم يفوقوا مال دون مال فان كل مال يمر الواحد منا به على عاشرهم فانهم يبشرون ذلك المال متى مر به اهل ديننا على عاشرهم الا انهم عفووا عن طائفة من اهل دار الاسلام دون الطائفة الاخرى وهم طائفة واحدة ولم نجد منهم طائفة اخرى حتى لا نمشروهم . بل ما وجدوهم منافسريناهم جميعا حتى اذا وجدنا منهم طائفتين ووجدوا طائفتين فمشر واحد الطائفتين دون الاخرى عشرنا ايضا تلك الطائفة منهم دون الاخرى نحو ان عشرنا رجالنا ولم يبشروا نساءنا فكذلك نحن نمشروا رجالهم ولا نمشروا نساءهم (وكل ما بوخذه من الحربي من المشور فانه بوضع موضع الخراج للمقاتلة دون موضع الصدقات للفقراء) والمعنى في ذلك وهو ان الصدقة طهرة لصاحبها والكافر ليس من اهل الطهارة فيوضع عشره موضع مال الصدقة *

• قال • (واذا دخل المسلم دار الحرب بامان ومعه مال تجزئه او ليس معه مال فانجز في دار الحرب فاصاب مالا خال عليه الخول في دار الحرب ثم اخرجه الى دار الاسلام ومر على عاشر المسلمين لم ياخذ الماشر منه شيئا) لان الماشر انما يجبي صدقة مال كان في حماة الامام ورعايته حتى تكون الجباية بازاء الحماية

(الآثرى) (١) أنه يمشر الدراهم والدنانير التي يجزها على المباشر لحاجتها إلى الحفظ والحماية ولا يمشرها متى اتجر في مصر هالا ستقتناتها عن حفظه وليس الامام حماة ولا رعاية في دار الحرب فلا يمشر الاموال التي لاحماة ولا رعاية له فيها (الآثرى) انه لو كان في عسكر اهل البنى لخال الحول على ماله ثم خرج الى عسكر اهل المدل فانه لا يؤخذ بركة ماضى لما انه لم يكن ذلك المال في حماة الامام ولا رعايته فلم يؤخذ منه فكذلك ههنا ولا لزكوة حق الله تعالى في موضع لا يجزى فيه حكم امام المسلمين فلا يأخذ بذلك كمالا يأخذ بسائر حقوق الله تعالى التي لزمه في دار الحرب نحو حصد الزنا وحصد السرقة وحصد قطاع الطريق وحصد الشرب الا ان المسلم ومربان يؤدى زكوة ماله فيما بينه وبين ربه ولا يجزى وان لم يؤد فهو آثم لانه حال الحول على مال مسلم فيجب فيه الزكوة ومين وجب يومر بالاداء كالصلوة والصوم وكالباغى اذا خرج الى اهل المدل فانه يقتى بان يزكى ماله فيما مضى فكذلك ههنا

(وما عرفت من الجواب في المستامن في دار الحرب فهو جوابك في الاسير اذا اتجر فاصاب مالا في دار الحرب وحال الحول على ماله ثم مر على عاشر المسلمين) فانه لا يمشره ولكنه يقتى بان يؤدى زكوة ماله فيما بينه وبين ربه (وكذلك الجواب في الذى اسلم في دار الحرب وحال الحول على ماله في دار الحرب ثم اخرجته الى دار الاسلام) فان المباشر لا يمشرها الا انه ان علم في دار الحرب ان عليه زكوة ماله وحال الحول على ماله بعد العلم لزمه ان يؤدى زكوة ماله فيما بينه وبين ربه وان لم يعلم ان عليه الزكوة في ماله فانه لا يلزمه ادائه شئ من (١) (الآثرى) انه لا يمشر الدراهم التي يتجر بها في المصر لانه ليس في

الزكوة حتى يحول عليه الحول بعد العلم) لان الزكوة من الشرائع والشرائع لا تلزم الا بعد السماع ولم يبلغ الخطاب سمعه فلا شيء عليه.
 (ولو ان رجلا من اهل الحرب اعظم وله مال كثير من اموال التجارة و مال السائمة فلم ان الزكوة تجب في المال فكث ستة اشهر في دار الحرب او اقل او اكثر ثم خرج بماله الى دار الاسلام فحال عليه الحول وهو في دار الاسلام ثم مر على العاشر قال العاشر: بشر ماله والمصدق ياخذ صدقة - وائمه) لان الحول انما عد علي ماله في دار الحرب فان الزكوة تجب عليه في ماله في دار الحرب (الآرى) انه يوم ربالاداء ويصير آتيا اذا لم يود فسبب الوجوب قد وجد في دار الحرب والوجوب وجد في دار الاسلام والعبرة بحال الوجوب وفي حال الوجوب المال في حماية الامام ورعيته في موضع مجزي حكم امام المسلمين فيه فياخذ منه العشر (الآرى) ان الحول اذا انقضى على النصاب ثم انتقص ثم في آخر الحول فانه تجب الزكوة واعتبر فيه حال تمام الحول التي هي حال الوجوب ولم يعتبر النقصان الذي كان في انشاء الحول فكذلك لا يعتبر كينونة المال في دار الحرب في انشاء الحول ويمتد حال تمام الحول.

وهكذا الجواب في الاسير او المستامن اذا خرج بماله الى دار الاسلام وتم الحول عليه في دار الاسلام فانه يؤخذ منه زكوة ماله في ذلك الحول (ولو ان رجلا مسلما او ذميا مر على عشر المسلمين بماله من درهم او دينار يريد ان يدخل به ارض الحرب للتجارة فقال للعاشر انما اصبته منه مئذ اشهر ولم يحل عليه الحول صدقه على ذلك ولم ياخذ منه العشر) لانه انكرو وجوب الحق في ماله فكان القول قوله (فان دخل دار الحرب فاشتري به وباع حتى تم الحول على ملكه وهو في دار الحرب ثم خرج به الى دار الاسلام فبهره على العاشر

فانه لا ياخذ منه المشر لما مضى لان الحول حال وماله في دار الحرب ووقت الوجوب وقت تمام الحول فاذا لم يكن المال وقت الوجوب في موضع يجري فيه حكم امام المسلمين لا ياخذ الامام.

(وان كان اقام في دار الحرب تمام الحول منذ ملكه في دار الاسلام الا يوما او يومين ثم خرج الى دار الاسلام فتم الحول في دار الاسلام ثم مر به على العاشر عشرة) لان المال وقت وجوب الحق في حيازة الامام وفي موضع يجري فيه حكم امام المسلمين فكان له حق الاخذ (ولو ان حربا مستمنا في دار الاسلام اودنيا ومسلما مر على العاشر بمال فكنه اياه وقد حال الحول الاول ثم مر به على العاشر ايضا فكنه اياه وقد حال الحول الثاني ثم مر به على العاشر بعدما حال الحول الثالث فلم به العاشر وعلم بما كان صنع في تلك الاحوال فان العاشر يشر الاموال في الاحوال الثلاثة كلها) لانه ثبت حق الاخذ لما شر في كل مرة لان الزكوة وجبت في المال في دار الاسلام والحق متى ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالكتان.

(فان كان الحربى يدخل في هذه الاحوال الثلاثة في كل مرة في دار الحرب قبل ان يشره ثم يخرج فليس ينسب للماشر ان يشره الا بهذه المرة الاخيرة لهذا الحول الثالث) لانه لما دخل دار الحرب في كل مرة فقد طلعت عنه احكام المسلمين وارتفع ذلك الامان وصار كحربى آخر حين خرج في المرة الثانية والثالثة (الارى) ان العاشر لو شره ثم دخل دار الحرب ثم خرج من يومه ذلك ومر على العاشر فانه يشره ثانيا فكمما اطل دخوله دار الحرب المشر الذي كان له عند المسلمين وصار في الحكم كحربى آخر خرج فكذلك يبطل دخوله دار الحرب ما كان للمسلمين عنده ويصير

الحق متى ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالكتان

كحربي آخر خرج في كل مرة (ولو ان الحربي والمستامن والمسلم والذي
مكثوا يتجرون في دار الاسلام ثلاثة احوال لايمرون على عاشر المسلمين ثم
مروا على عاشر المسلمين بعد الحول الثالث فاخبروه انهم لم يمضوا منذ ثلاثة
احوال واخبر المسلم انه لم يؤد زكاة ماله منذ ثلاثة احوال فان العاشر ياخذ منه
زكاة هذا الحول الثالث ولا ياخذ منه زكاة الحولين الماضيين وذلك لان
العاشر انما يبشر المال الذي في دار الاسلام اذ كان في حماه في الحول الثالث
لا في الحولين الماضيين فلهذا لا ياخذ ما مضى من الحولين بخلاف ما اذا حال
الحول والمال في دار الحرب ووقت الاحذباق لا يجب الحق في المال نائبا فقد
مضى وقت احذباق الاول وجاء وقت الواجب الثاني فمضى مر عليه بعد
ما حال الحول الاول قبل ان يتم الحول الثاني فوقت الاحذباق فمشره ومتى تم
الحول والمال في دار الحرب فان العاشر لا يبشر هذا المال وان مر به صاحبه
عليه قبل ان يتم الحول الثاني) لان الحول الثاني حال هناك والمال في موضع ليس
يجري فيه حكم امام المسلمين فلم يثبت له حق الاخذ لهذا واما المال الذي في دار
الاسلام فانه في موضع يجري فيه حكم الامام فله حق ان يمشره متى مر به
صاحبه قبل ان يمضي وقت الوجوب للحول الثاني *

والصلاة عباداة لا يجب على الكافر

(فاما السائمة من الصدقات فليس على الحربي ولا على الذمي فيها صدقة) لان
الصدقة عباداة فلا يجب على الكافر (فاما سائمة المسلم اذ لم ياخذ صدقتها - نين
ثم اطلع على ذلك اخذت منه زكاتها للسنين الماضية) لان اخذها الى السلطان
لما كان فيها من الحماية والرعاية والحماية والرعاية قد وجدت في السنين الماضية
فياخذ زكاة ماضى *

(وهذا بخلاف العاشر فانه لا ياخذ المشر - الا للحول الآخر) لان العاشر انما

(ا) فانه لا ياخذ الا زكاة سنة التي مر عليه لان حق الاخذ له انما يثبت حين يمر

ياخذ من المال الذي يمر به عليه صاحبه والمرور عليه بالمال لم يوجد الا في السنة
الرابعة فلا ياخذ الا للسنة الثالثة واما المصدق ليس ياخذ الصدقات بحق
المرور عليه بل في سائمة كل انسان فياخذ منها الصدقة فانما ياخذ الصدقة
باعتبار حول لان الحول على السائمة وقد حال على السائمة ثلاثة احوال فياخذ
صدقة كل حول *

(فان قال المسلم صاحب السائمة قد ادبت صدقتها الى المساكين لهذه السنين
لم يلتفت الى قوله وبوخذ منه الصدقة لثلاث سنين) وهذا عندنا وقال الشافعي
رحمه الله تعالى لا ياخذ واحتيج وقال ان الصدقة حق الفقراء فلما دفعها الى الفقراء
فقد اوصل الحق الى مستحقه فيبرأ كمال ودفع زكوة التجارة الى الفقراء *

ولكننا نقول ان حق الاخذ الى المصدق فلا يبرأ بالدفع الى الفقراء كالغريم
اذا دفع الدين لا يبرأ لما ان حق الاخذ للوصي كذا هنا *

(فان كان الامام لم يبعث اليهم مصدق في تلك السنين بان شغل عن ذلك الحرب
او غيرها فادوها المامضى وقالوا قد اديناها حيث لم يبعث اليها مصدق قالوا
قولهم فلا صدقة عليهم في ذلك) لان الامام اذا لم يبعث اليهم مصدق في تلك
السنين فلم يوجد الطلب من الامام فلم يجب عليهم الدفع الى الامام فاذا ادى
بنفسه يبرأ كزكوة المال اذا اداها المالك *

قال (والحربي والمستامن والذمي والمسلم اذا امر واما من عشار المسلمين فقالوا
قد عشارنا عشار غيرك في هذه السنة وجاؤا بالبراءة وحلفوا له على ذلك ان
اتهمهم فليس ينبغي ان ياخذ منهم شيئا) لان الزكوة حق الله تعالى امانة عند
المالك والامين متى اخبر باداء الامانة صدق ثم هذا في المسلم والذمي ظاهر
لانهم لو قالوا غلبنا ذين يصدقان *

(واما الجربي لو قال علي دين لا يصدق * واذا قال عشرين في عاشر غيرك صدق)
لانه نأيد قوله هاهنا بالبرائة فجازان يصدق * فاما في مسئلة الدين لم ينضم الي
قولهم ما يصدق فجازان لا يصدق *

والدليل على ذلك حديث عمر رضي الله تعالى عنه حيث اناه ذلك الشيخ
النصراني وقال ان عمالك عشرين في السنة مرتين قال فكتب عمر رضي الله
تعالى عنه الى عماله لا تشروا في السنة الا مرة * اليس عمر رضي الله تعالى عنه قد
صدقه في ذلك حيث كتب الى عماله ان لا تشروا الا مرة *

(واذا كان لرجل المسلم والذمي مال التجارة فعال عليه حول في دار الاسلام
ثم ادخله دار الحرب بامان فاتجر فيه حولا آخر ثم اخرجهم من دار الحرب فر
به على عاشر الماسمين لم يشره للسنة الاولى ولا للسنة الثانية) اما السنة الاولى
فلا نه لم يشر عليه بماله في وقت الاخذ فلا يأخذ * واما السنة الثانية فلان الحول قد
خال والمال في دار الحرب وقد ذكرنا ان العاشر لا يشر المال الذي قد حال
عليه الحول في دار الحرب *

(فان كان مربه بمدا الحول الاول على العاشر في دار الاسلام فكتبه المال ثم ادخله
دار الحرب فمكث حولا في دار الحرب ثم اخرجهم فربه على عاشر واخبره
خبره فانه يشره للحول الاول ولا يشر للحول الثاني) اما ما يشره للسنة
الاولى - لانه مرمدمد وجوب الحق ووجوب الحق لا يفوت بالتأخير واما
الحول الثاني حال والمال في دار الحرب فلا يشره *
(وكذا انك سائمة الرجل المسلم اذا دخلها دار الحرب بمدا مال عليها الحول
- اما للحول الاول فلا نه قد مرمدمد وجوب الحق في المال ووقت الاخذ باق
فتثبت له حق الاخذ فلا يسهط ذلك الحق بالتأخير

ولم يؤذوا كآفة ما خال عليها الحول الآخر في دار الحرب ثم أخرجه إلى دار
الاسلام فان المصدق يصدقه بالسنة الاولى لان حق الاخذ يثبت
للمصدق باعتبار حولان الحول في دار الاسلام لا بحق المرور عليه فقد حال
الحول الاول على المال في دار الاسلام فثبت له حق اخذ صدقة
تلك السنة •

(ولا يأخذ للسنة الثانية شيئاً) لانه حال الحول والمال في دار الحرب فلا يجب
له حق الاخذ •

(ولو ان حرباً استمانت في دار الاسلام حال الحول على ماله او حولان في دار
الاسلام فر بآشر المسلمين ومعه مال فكتبه ذلك ثم ان العاشر ظفربه
واخرجه فانه يشره للماضي فان لم يظفر به العاشر حتى دخل دار الحرب
ثم خرج فاخبره ومعه ماله ذلك بطل كل عشر كان وجب عليه للماضي من
السنين وعشره بخروجه من دار الحرب هذه المرة وابطل عنه ما مضى) لانه
حين دخل دار الحرب بطلت عنه احكام المسلمين وحق الاخذ يثبت للامام
بالحكم فاذا لم يكن للمسلمين عليه حكم لم يكن للامام حق الاخذ •

(ولو كان وجب ذلك عليه فلم يدخل دار الحرب التي هو من اهلها ولكنه دخل
دار حوب اخرى من دار الاسلام بامان ليتجرفيه اقل كان استامن المسلمين
حين دخل ارض الاسلام ولم يذكروا لهم دخول تلك الارض فانه يبطل ما كان
وجب عليه من المشور) لانه دخل دار الايجري فيها حكم المسلمين فصار كالمو
دخل دار نفسه ثم خرج ولو كان كذلك بطل عنه ما وجب من المشور
فكذلك هاهنا •

(ولو كان استامن المسلمين لينفذ الى تلك الدار ويرجع اليهم فآمنوه على ذلك

فهذا ايضا والاول سواء وبطل عنه كل عشرين عليه وهكذالواستامن
 على ان ينفذ الى تلك الدار ويكون آمنا فيهم امن المسلمين ثم يخرج الى دار الاسلام
 آمنًا حتى يرجع الى داره فآمنوه على ذلك فدخل اليهم بعد ما وجب
 عليه المشور ثم خرج فانه لا يمشر لأمضى ويمشروه المسلمون اذا خرج من
 تلك الدار الى دار الاسلام لان حكم المسلمين غير جار في دار الحرب التي خرج
 استامن اليها

(وان كان هو آمن من المسلمين فخرجه الى موضع لا يجري فيه احكام
 المسلمين يبطل اعتبار ما وجب عليه وبطل ايضا اعتبار ما اخذ منه حتى لو
 عشره المسلمون حين خرج من داره الى دار الاسلام فكث ايام ثم دخل
 تلك الدار الاخرى ثم خرج منها وبين ذلك ايام عشره العاشر مرة اخرى
 لانه حين دخل تلك الدار خرج من احكام المسلمين فاذا رجع اخذ منه العشر
 وصار سبيله سبيل دار الموادة اذا خرج واحدا منهم الى دار الاسلام بتلك
 الموادة فيمشره العاشر ثم خرج في تلك السنة الى دار الاسلام بتلك الموادة
 فان العاشر يمشر ماله ثانيا لانه لما عاد الى داره فقد خرج عن حكم المسلمين
 وان كان هو آمنا في تلك الدار فابطل اعتبار ما اخذ منه فكذلك هاهنا

(ولو ان اهل الحرب وادعوا المسلمين على ان يؤدوا الى المسلمين كل سنة خراجا
 مملوما على ان لا يجري عليهم المسلمون احكامهم ولا يكونوا ذمة لهم ثم ان رجلا
 منهم خرج الى دار الاسلام باموال كثيرة على تلك الموادة فقبضوا آمن ويؤخذ منه
 عشر ما مر به كاملا لانه حربى على حاله الا انه آمن ولم يصرد ميا لان حكم المسلمين
 غير جار عليهم فصار كما لو خرج من غير دار الموادة بامان فيؤخذ منه العشر
 (ولو وجب عليه عشور في دار الاسلام ثم دخل دار الموادة ثم خرج فانه

لا يمشره العاشر لما مضى) لبيان أن هذه الدار والدار التي لا مودة بينهما وبين المسلمين سواء ودخل المسلم والذي دار المودة بمنزلة دخولها دار الحرب ليس بين أهلها وبين المسلمين مودة سواء لأنه لم يصير دار الإسلام تلك المودة لعدم جريان حكم الإسلام والله الموفق -

باب

من الخمس في المدن والركاز يصاب في دار الحرب ودار المودة وما يلحق الذي من ذلك والمستامن

قال محمد رحمه الله (إذا دخل المسلم دار الحرب بأمان وأصاب ركازاً من ذهب أو فضة أو جوهر فإن كان أصابه في دار إنسان منهم رده إليه ولا يندربه) لأن هذا مال صاحب الدار فلو لم يردده كان خيانة منه وغدراً وهو قد ضمن أن لا يخونهم ولا يندربهم في أنفسهم وأموالهم

(وإن كان أصابه في الصحراء أو في موضع ليس بملك لأحد من أهل دار الحرب فهو بمنزلة الصيد الذي يصطاده المستامن في دار الحرب وذلك الصيد يكون له فكذلك هذا الركاز يكون له ولا خمس فيه إذا أخرجه إلى دار الإسلام) لأنه لم يصبه على وجه أعزاز الدين وأعلاء كلمة الله عز وجل ولا بأجاف الخيل والركاب فصار بمنزلة المتلصص والمال الذي أخرجه المتلصص لأخس فيه فكذلك هاهنا (ولا عشر فيه إن صر به على عاشر المسلمين) لأن هذا مال أصابه في دار الحرب ولم يوجد من الإمام رعاية ولا حماية في أرض الحرب فلا يمشره -

(الآخرى أن المستامن لو أدخل دار الحرب ما لاله ثم أخرجه إلى دار الإسلام بعد ما حلل الحول عليه في دار الحرب فإنه لا يمشر ذلك المال فالأصل الذي أصابه

باب من الخمس في المدن والركاز يصاب في دار الحرب ودار المودة وما يلحق الذي من ذلك والمستامن

في دار الحرب واخرجه الى دار الاسلام اولى ان لا يمشره وهكذا الجواب اذا اصاب المستامن معدن ذهب او قضة او حديد في ارض الحرب او اصاب عنبر او لؤلؤا من البحر فهو له لان هذا ليس بملك لا حد فصار كالركاز الذي وجده في الصحراء ولا خمس فيه ولا عشر اذا اخرجه الى دار الاسلام *

(فان وجد المعدن في ملك انسان منهم فليرده على صاحبه * والرجل الذي يسلم من اهل الحرب والاسير من المسلمين في ذلك سواء الا في خصلة واحدة ما اصاب الاسير والرجل المسلم من اهل الحرب في دار رجل منهم فهو له ايضا ولا خمس فيه ولا عشر) لانه لا امان لهم ولو قدر على قتلهم واخذوا موالمهم فمل ذلك فاذا اصاب ركاز اولى ان يكون له *

(وكذلك ما اصاب من لقطة فهي لها ولا خمس ولا عشر فيها اذا خرجا على الماشر في دار الاسلام) لان الظاهر ان هذا مال اهل الحرب ولو وجد امالا في دار واحد منهم كان لها ولا خمس فيه ولا عشر فاللقطة اولى ان تكون لها * (فاما المستامن فاوجب من لقطة في دار الحرب فينبغي له ان يمر بها كما يعرف اللقطة في دار الاسلام) لانه لا يحل له اخذ ما لم يملكه كما لا يحل له اخذ مال المسلمين *

(فان عرفها حولا فان جاء صاحبها ولا يتصدق بها كما في دار الاسلام اذا عرفها حولا ولم يجئ صاحبها يتصدق بها واحب الي ان يتصدق به على فقراء المسلمين الذين في دار الحرب فان لم يجد فليقرء اهل الذمة) لانه لو صرفها في دار الاسلام الى فقراء اهل الذمة يجوز فكذا في دار الحرب (فان لم يجدهم فقرء اهل الحرب) لان هذا مال وجد من اهل الحرب فيجوز الصرف الى فقرء اهل الحرب *

(بخلاف اللقطة في دار الاسلام فانها لا تصرف الى فقراء اهل الحرب) لان ذلك اللقطة مال المسلم فلا تصرف الى الفقراء الذين ليسوا من اهل دار الاسلام .

(وان كان فقيرا فاكلها فلا بأس بذلك) لان المسلم الملتقط في دار الاسلام اذا كان محتاجا فلا بأس باكلها فها هنا اولي .

(فان كان غنيا عندنا لا يحل له ان يتناول) وعند الشافعي رحمة الله عليه يحل له . فان اكلها او تصدق بها ثم جاء صاحبها فان عرفها فاني احب له ان يفرمها له ولا يجبر على ذلك في حكم الاسلام ان اختصا الى امام المسلمين بعدما سلم صاحبها) لانه استهلكها في ارض الحرب ولو غصبها فاختر الزمة فانه لا يضمن في الحكم (ولكن المستحب له ان يضمن له) فكذلك اذا استهلك اللقطة لا يضمن في الحكم ولكن المستحب له ان يفرمها له .

(واذا دخل الحربي في دار الاسلام بامان فاصاب ركازا او معدنا فاستخرج منه ذهبيا او ورقا او حديد ا فان امام المسلمين ياخذ منه كله ولا يكون له منه شيء) لان هذا غنيمة فان المسلمين او جفوا عليها الخيل (الا ترى) ان المسلم لو كان هو الذي اصاب بخمس والباقي له ولو لم يكن غنيمة لكان لا خمس فيه والحربي لاحق له في غنائم المسلمين (الا ترى) ان الحربي المستامن لو خرج بغير اذن الامام مع عسكر المسلمين وقاتل المشركين فاصابوا غنائم فانه لا يعطى له شيء من الغنيمة فكذلك لاحق له في هذه الغنيمة .

(فان كان الحربي المستامن استاذن امام المسلمين في طلب ذلك والعمل فيه حتى يستخرجه فاذنه في ذلك فعمل فاصاب شيئا خمس ما اصاب وكان ما بقي للحربي المستامن) لان الحربي المستامن لو قاتل المشركين باذن الامام

صار له في الغنيمة نصيب حتى انه يرضخ له كما يرضخ للذي فكذلك اذا عاجل
 المادان باذن الامام يصير له فيها نصيب فيؤخذ منه الخمس والباقي له *
 (ولو ان الحربى المستب من اصاب من بحر المسلمين لو لؤوا كثيرا او عنبرا
 او اصاب معدن جوهر او فيروزج فاصاب منه شيئا كثيرا وذلك بغير اذن
 الامام فهو له ولا خمس فيه) * اما اللؤلؤ والمنبر فلانه يستخرج من البحر وما
 في البحر لا يكون غنيمة انما الغنيمة ما يكون في البر (الارى) ان المسلم لو اصاب
 ذلك لا خمس فيه فاذا لم يكن غنيمة كان بمنزلة السمك والصيد وهذا قول
 ابي حنيفة ومحمد رضى الله تعالى عنهما لانه لا خمس في اللؤلؤ والمنبر * واما عند
 ابي يوسف رحمه الله عليه لو اصابه المسلم بخمس فكان في حكم الغنيمة فيؤخذ
 كله من الحربى * واما الفيروزج فخره من الارض (الارى) انه لا يطع بالنار
 فكان بمنزلة الحجر ولا خمس في الحجر واذا لم يكن فيه خمس لا يكون غنيمة
 فيكون كله للحربى المستامن كالصيد الذى يصيبه في دار الاسلام *
 (وما اصاب الذى من ركاز في دار الحرب او معدن وهو فيها بامان او اسير
 فهو فيه بمنزلة المسلم) لانه من اهل دارنا فكان حكمه في ذلك وحكم المسلم سواء
 (وما اصاب الذى من ركاز في دار الاسلام او معدن ذهب او فضة او رصاص
 او زيق فهو والمسلم فيه سواء بخمس ما اصاب وما بقى فهو له سواء كان باذن
 الامام او بغير اذن الامام) لانه من اهل دارنا وبجرى عليه حكمنا فكان
 بمنزلة المسلم *

ما في البحر لا يكون غنيمة انما الغنيمة ما يكون في البر

(روى محمد رحمه الله عليه حديثا في المنبر عن عمرو بن دينار عن ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهما انه سئل عن المنبر هل فيه خمس فقال انما هو شئ دسر (١)
 البحر (ما وجد البعد من ركاز او معدن في دار الاسلام خمس وكان ما بقى لمولى

العبد) لانه غنيمة والعبد من اهل استحقاق الغنيمة * (الآثرى) انه لو اعان المسلمين في قتال المشركين برضخ له من الغنيمة فلما كان هواه لا يستحق تلك الغنيمة فكذلك استحق هذه الغنيمة في خمس والباقي يكون لمولى العبد) لان مال العبد يكون لمولاه * (وكذلك المكاتب اذا اصاب ذلك فانه بخمس والباقي يكون له دون مولاه) لان هذه من كسبه والمكاتب احق بكسبه من مولاه * (وكذلك الصبي اذا اصاب ذلك في دار الاسلام بخمس والباقي يكون له) لانه برضخ له من الغنيمة اذا قاتل * فكذلك ما استخرج من المعدن يكون له بعد الخمس *

(واذا كانت دار من دور اهل الحرب قد وادع المسلمون اهلها على ان يؤدوا الى المسلمين شيئا من ملو ما في كل سنة على ان لا يجرى عليهم المسلمون احكامهم فهذه دار حرب) لان الدار انما تصير دار الاسلام باجراء حكم المسلمين فيها وحكم المسلمين غير جار فكانت هذه دار حرب *

(فن دخل من المسلمين هذه الدار تلك الوادعة فاصاب ركازا فان وجدته في الصحراء كان له ذلك كله وان وجدته في دار واحد منهم رده عليه * وان طلبوا ان يكونوا ذمة لهم يجرى عليهم حكمهم ويأخذون منهم في السنة خراجا ملوما ولم يكن المسلمون ظهروا عليهم قبل ذلك فهذه دار الاسلام) لان احكام المسلمين جرت فيها فاذا اصاب منها من ركاز او معدن ذهب او فضة فانه بخمس والباقي للذي اصابه كما اصاب ذلك في دار الاسلام *

(فان وجدته في ملك انسان فانه بخمس والباقي لصاحب ملك ذلك الموضع) عند ابي حنيفة ومحمد رضي الله تعالى عنهما * وعلى قول ابي يوسف رحمه الله تعالى الباقي للواجد كما لو وجدته في دار الاسلام في ملك واحد من المسلمين

الدار انما تصير دار الاسلام باجراء حكم المسلمين فيها

فابويوسف رحمه الله تعالى يقول ان هذا مال مباح فيكون لمن سبقت يده اليه وابوخليفة ومحمد رضي الله تعالى عنهما يقولان صاحب الخطبة ملك ذلك الموضع بالاحراز فيملك ظاهر الارض وباطنها * والدليل عليه حديث علي رضي الله تعالى عنه فانه قال اذا اصيب في قرية يؤدي عنها احد الخراج فهو لمن اصابه وفيه الخمس وقال محمد رحمه الله عليه في قبرس وهي جزيرة من جزائر البحر اهلها نصارى يؤدون الى العرب شيئا والى الروم شيئا كل سنة وهم صلح للمسلمين و صلح للروم الا ان حكام المسلمين لا تجرى عليهم (لو اصاب رجل من المسلمين فيهار كازا او معدنا فان كان اصابه في ملك انسان يردده عليه وان اصابه في صحراء فهو له ولا خمس فيه) لان هذه دار حرب لان حكم المسلمين فيها غير ظاهر وقد ذكرنا ان الجواب على هذا اذا اصيب ذلك في دار حرب فكذلك هاهنا * والله اعلم *

(ولو ان عسكر المسلمين لهم منعة وعزة دخلوا ارض الحرب فاقاموا فيها حتى زرع ناس منهم زروا عاقدركت زروهم فحصدوها واخرجوها الى دار الاسلام فان كان البذر الذي بذروه من بذرهم ادخلوه من ارض الاسلام فذلك الزرع كله لهم) لان هذه نماء ملكهم ونماء الملك لملكه حتى يستحق بحق (ولا خمس فيه) لانه ليس بفتية (ولا عشر فيه ولا خراج) لان العشر والخراج انما يجب في اراضي المسلمين وهذه اراضي اهل الحرب وارضى اهل الحرب ليست بمشربة ولا خراجية *

(وان كان البذر الذي بذر في الارض من حنطة اصلها من ارض المد فاقام على ذلك حتى حصده وداسه واخرجه الى دار الاسلام فانه يؤخذ

بذر انسان فبذره في ارض نفسه

منه مقدار البذر الذي كان من طعامه هذا فيجمل في الغنمة والباقي يكون له ولا يكون الكل غنمة وان خرج من بذر الغنمة (لاز هذا الرجل لا يكون اشقى حالاً من الغاصب ومن غصب بذر انسان فبذره في ارض نفسه فخرج زرع كثير فانه يضمن مقدار البذر للمغصوب منه والباقي يكون للغاصب فهاهنا اولي * فان قيل * لم يؤخذ منه مقدار البذر وهذا الرجل قد استهلك طعام الغنمة ومن استهلك طعام الغنمة في دار الحرب لاشئ عليه * قلنا * هذا ليس باستهلاك حقيقة لانه بذر يتطلب منه النماء (الارثي) ان الاب والوصي يملكان بذر طعام الصبي في الارض ولو كان استهلاكاً كالكان لا يملكان ذلك *

وهو قياس الخليج الذي اصاب واحد من الغنمين فجعله تصاعاً في دار الحرب واخرجه الى دار الاسلام فانه يقوم الخليج معمولاً وغير معمول فما كان من قيمته غير معمول يطرح في الغنمة والباقي يكون له *

وكذلك اذا اصاب جلد سمور فد به يقوم مدبوغاً وغير مدبوغ فما كان من قيمته غير مدبوغ يطرح في الغنمة والباقي يكون له فكذلك هاهنا * قال (واذا اصاب الدمى او العباد او المكاتب او الصبي او المرأة معدناً في دار

الاسلام اور كاز اخمس ما اصاب وكانت البقية لمن اصابه وان كان ذلك بغير اذن الامام) لان هؤلاء ثبت لهم في الغنمة حق * وان اصابوها بغير اذن الامام فاهم لو غمز وابعع عسكر من المسلمين بغير اذن الامام رضخ لهم من الغنمة فكذلك ثبت لهم حق فيما اصابوا في دار الاسلام فان قيل هؤلاء يرضخ لهم من الغنمة ولا يضرب لهم سهم مقدرفه لا يرضخ لهم في الغنمة فيما اصابوا في دار الاسلام من الركاو والمدن دون ما يعطى البالغ * قيل له *

لما وجب لهم في الغنيمة الرضخ فقد وجب لهم في الغنيمة حق ونصيب
والحقوق في الغنيمة متفاوتة فكل شئ قدره الإمام صابرا كالذي يظهر تقديره
بالشرية وتفاوت المقادير من حيث الشريعة في الغنيمة لا يمنع استحقاق
جميع ما أصاب من الركاك والمدن ﴿الآبري﴾ أنه يستوى فيه الرجل
والفارس في إصابة المدن وإن كان حقهما متساوية في الغنيمة
وكذلك الحر والعبد يستويان في إصابة الركاك والمدن * ولأن الذي
يجد المدن ينفرد باستخراجها فهو كقوم ممتنعين من بعض هؤلاء الاصناف
لو غزوا فاصابوا غنائم وأخرجوها إلى دار الاسلام فهذه الغنيمة تقسم بينهم
على سهام الخيل والرجالة بعد الخمس كما يفعل ذلك للامثلة من المسلمين
فالذي يستخرج المدن والركاك مثله *

(قال ولوان الحربي المستامن استاذن الإمام في طلب الكنوز والمعادن فاذنه
الإمام على أن يملكه المستامن مما يصيب النصف وله النصف فعمل على هذا فاصاب
ركاك أو معدنا فان الإمام يأخذ نصف ما أصاب وللحربي نصفه) وذلك لأن
الحربي المستامن إنما يستحق من الركاك أصابه في دار الاسلام ما استحقه بشرط
إذن الإمام فإنه لو أصابه بغير إذن الإمام أخذ منه وإذا كان استحقاقه بالشرط
فإنما يستحق ما شرطه الإمام والإمام شرط له النصف فلا يستحق أكثر
من النصف *

(ثم الإمام يأخذ خمس جميع ما أصاب الحربي من هذا النصف الذي أخذه من
الحربي فيجمله للفقراء ويحمل النصف للمقاتلة) وذلك لأن إذن الإمام يصير
ما أصابه الحربي غنيمة يجب فيها الخمس فقد أوجب له أذنه حق في جميع المصاب
بعد الخمس وليس للإمام أن يصرف ذلك عنهم إلى غيرهم أبدا فيجمل خمس

النصفين للفقراء ويجعل الباقي للمقاتلة *

قال * (ولو ان مسلماً او عبداً او مكارياً او ذمياً او صيباً طلب للكنوز والمعادن ان ياذن الامام فاذن له في ذلك على ان له النصف وللمسلمين النصف فاصاب كنز او اموالاً من المعادن فان الامام ياخذ منه الخمس وما بقي فهو لمن اصابه) وذلك لان المسلم ما يستحق من الركاظ والمعدن والكنوز وغير ذلك فاعداً يستحقه بالاصابة لا بالشرط فانه لو اصابه بغير اذن الامام كان له واذا يكون الاستحقاق بالشرط لا بغير الشرط من الامام لانه شرط لا يقتضيه الشرع فان القياس ان يكون كله للواجد لان هذا مال مباح فيكون لمن اصابه الا انا وجبنا الخمس بالشرع وما زاد على ذلك لا شرع فيه فهو باق على اصل القياس بخلاف الحرب المستامن اذا اصابه على هذا الشرط لان استحقاقه بشرط الامام على ما قلنا فلا يستحق اكثر من الشروط *

واستدل في الكتاب بفصل وقال (الآثرى) (او ان الامام ارسل جنداً من المسلمين الى دار الحرب وشرط لهم النصف مما اصابوا والنصف الآخر لجماعة المسلمين فاصابوا غنائم خمس ما اصابوا والباقي كله لهم وكان شرط الامام باطلاً) لان استحقاقهم لا بشرط الامام وشرط الامام شرط لا يقتضيه الشرع لما انه يجعل في الغنيمة لمن لم يوجدهم قتالا فنفى شرطه *

(وبمثل لو ان قوماً من اهل الحرب دخلوا دار الاسلام بامان على ان يجتازوا من دار الاسلام الى دار حرب اخرى لم يكونوا يظفرون بقنا لهم الا بالمر من دار الاسلام او كانوا يظفرون به فاحبوا ان يكون ذلك من دار الاسلام ليكون اربع للعدو فاذن لهم الامام على ان للمسلمين النصف مما اصابوا ولهم النصف فاصابوا غنائم فان الامام ياخذ النصف وما بقي فهو لهم) لما هم

متى خرجوا الى دار الاسلام سرية فانما يستحقون ما يستحقون بالشرط
فكان شرط الامام معتبرا فلا يستحقون اكثر مما اشترط لهم فكذلك هاهنا
(ولو ان حربا مستان من الروم في دار الاسلام وجد حربي اتر كيا في دار
الاسلام دخل بنير امان لم يكن له شيء منه في قولهم جميعا) اما على قول ابي
حنيفة رضى الله تعالى عنه فلانه لما دخل دارنا صار في الجماعة المسلمين حتى لو
اخذه منه مسام لا يسلم له ولكنه يؤخذ منه فيوضع في بيت مال المسلمين
فالخربي اذا اخذه اولى لان لا يسلم واما عند محمد رحمة الله عليه فلانه لو اخذه
مسام كان غنيمته في الرواية التي توجب فيه الخمس ولما كان غنيمته عند اخذ المسلم
فكذلك يكون غنيمته عند اخذ الخربي ولا حق للخربي في الغنيمه فيؤخذ منه كله
وصار هذا الر كز الذي وجدته في دار الاسلام سواء *

(ولو كان الامام اذن له في طلب ذلك فوجد قوم من اهل الحرب من اهل
داره او من غير هاد خلوا بنير امان فمند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه كذلك
لا يكون له منه شيء) لانه بالدخول في دار الاسلام صار حقا لجماعة المسلمين
فيوضع في بيت المال اذا اخذه من الخربي وعند محمد رحمة الله عليه بخمس
ما اصاب منهم والباقي يكون له لانه غنيمته والخربي يشبه له الحق في الغنيمه
اذا كان الاخذ باذن الامام وهذا كار كاز والمعدن اذا اصابه باذن الامام بخمس
والباقي له فكذلك هاهنا *

(ولو ان مسلما حر او عبدا او مكاتبا او امرأة اذن له الامام في طلب الكنوز
والمعادن من الذهب والفضة وغير ذلك على ان ما اصاب من ذلك فهو له
لا خمس فيه فاصاب ما لا كثير من المعادن فليس ينبغي للامام ان يسلم ذلك له ان
كان موسرا) لان ما يصاب من الر كاز والمعدن هو غنيمته والخمس حق

الفقراء في الغنيمة ولا يجوز له ان يبطل حق الفقراء *
 (فان كان الذي اصابه تحت اجاعته دين كثير لا يصير غنياً بالاربعة
 الاخماس فرأى الامام ان يسلم ذلك الخمس له جاز) لان الخمس حق الفقراء
 وهذا الذي اصابه فقير فقد صرف الحق الى مستحقه فيجوز * (والدليل
 عليه ما روى عن علي رضي الله تعالى عنه قال لذلك الرجل الذي اصاب الركا
 ان وجدته في ارض خربة فاحمس انا واربعة اخماسه لك ثم قال يستتمها لك)
 وانما قال ذلك لانه رآه اهلاً للصدقة * (فان قال مثل هذا الحربي مستامن
 اولدني واذن له في مثل ما دن للمساكين فاصاب كنز او معدن اخمس ما اصاب
 وكان ما بقي للحربي او لدني ولا ينبغي للامام ان يعطي الخمس للكافر غنيا
 كان او فقيراً) لان الخمس حق اوجبته الله تعالى نص القرآن للفقراء فلا يجوز
 صرفه الى الكفار كالزكاة *

(ولو ان الامام ارسل جنوداً من اهل الذمة او من اهل الحرب المستامين
 او المواعين يتقاتلون مع اهل حرب آخرين وامر عليهم اميراً من امراء
 المسلمين وامره ان يحكم فيهم بحكم المسلمين فدخلوا دار الحرب فاصابوا غنائم
 فانه يخمس ما اصابوا وما بقي فهو بينهم على سهام الغنيمة للفارس منهم ما للفارس
 وللا رجل منهم ما للا رجل) لان حكم المسلمين هو الظاهر فيهم والمأخوذ منه
 يكون على وجه اعزاز الدين وعلى حكم الاسلام فيكون غنيمة واهل الذمة هم
 المقصودون فيه وليستوا يتبع للمسلمين فيكون غنيمة بينهم على سهام الخيل
 والرجالة (الآثرى) ان اهل الذمة لودخلوا بغير اذن الامام كان الحكم كذلك *
 وان لم يكن معهم احد من المسلمين فالمستامنون اذا اذن لهم الامام صاروا بمنزلة
 اهل الذمة (فان دخل معهم قوم مسلمون يتقاتلون معهم فقال المسلمون نرضخ

لاهل الذمة والحريين ولا نسهم لهم ونحن نأخذ السهام نظر في المسلمين فان كانوا اهل منعة بان كانوا وحدهم يستغنون عن اهل الذمة الا ان يكونوا منهم فافضل فان السهم للمسلمين ويرضخ لاهل الذمة والحريين لان المسلمين اذا كانوا اهل منعة واهل الذمة تبع لهم فليس لهم الا الرضخ * .

(وان كان المسلمون لا منعة لهم الا بعن منهم من اهل الذمة فاهل الذمة والحريون شركاء في الغنيمة يقسم بينهم وبين المسلمين على سهام الخيل والرجالة لان المال لم يصرف غنيمة للمسلمين انما صار غنيمة باهل الذمة لولا هم لكان المسلمون متلصقين غير غزاة فاذا صار المال غنيمة باهل الذمة ساواوا المسلمين * .

(وان اصابوا الغنيمة في دار الحرب والمسلمون لا منعة لهم ولم تقسم الغنائم ولم تخرج الى دار الاسلام حتى لحقهم جنود من المسلمين مدد لهم فصار المسلمون بمجملتهم اهل منعة كانت السهام للمسلمين ويرضخ لاهل الذمة) لان المدد اذا لحقهم في دار الحرب صاروا كأنهم دخلوا معهم (الآ ترى) انهم يشاركونهم في الغنيمة ولو دخلوا معهم وهم اهل منعة يرضخ لاهل الذمة فكذلك هاهنا * .

(وان كان اهل الذمة اذا انفردوا لا منعة لهم والمسلمون اذا انفردوا لا منعة لهم فاذا اجتمعوا كانت لهم منعة فاجتمعوا فاصابوا غنائم فانه يسهم لاهل الذمة كالسهم للمسلمين) لان المال انما صار غنيمة بهم جميعا ليس لاحد الفريقين فضل على الآخر فاستوا جميعا في الغنيمة * .

(وكذلك ان كان لكل فريق منعة كانت الغنيمة بينهم على سهام الخيل والرجالة) لانه ليس لاحد الفريقين فضل على الآخر فلم يكن بعضهم تبع للآخر فاستوا في الغنيمة * .

(وهكذا الجواب في السرية اذا كانوا كلهم عبيدا او مكاتبين دخلوا باذن الامام فاصابوا غنائم فان الغنيمة بينهم على سهام الخيل والرجالة وان كان معهم احرار فهو على التفصيل الذي قلنا) لان العبيدا اهل رضى فلا يسبهم لهم الا ان يكون لهم منعة فيساووا الاحرار في الغنيمة *

(ولو ان رجلا او رجلين او ثلاثة او من لا منعة له من المسلمين او من اهل الذمة دخلوا دار الحرب بغير اذن الامام فاصابوا غنائم فاخرجوها الى دار الاسلام كان ذلك لهم ولا خمس فيه) لانهم متاصون والمصاب على وجه التلصص لا يكون غنيمة ولا يجب فيه الخمس *

(وان دخلوا باذن الامام خمس ما اصابوا) لان الامام لا ينهم المصاحبة فيها اعزاز الدين فزولوا منزلة سرية وجرحهم الامام فكان المصاب على وجه اعزاز الدين فيكون غنيمة وفي الغنيمة الخمس *

(فان قال لهم الامام اذنت لكم على ان لكم النصف مما تصيبون ولجماعة المسلمين النصف فرضوا بذلك فاصابوا غنائم لم يكن الامر على ما قال ولكن بخمس ما اصابوا والباقي لهم) لان اذن الامام جعلهم اهل منعة وجعل المصاب غنيمة ولو كانوا اهل منعة شرط عليهم الامام هذا الشرط لم يصح الشرط) لانه شرط لا يقتضيه الشرع فكذلك هاهنا لا يصح هذا الشرط فاذا بطل الشرط كان فيه الخمس والباقي للغنائم كما هو الحكم في الغنائم * (فان كان الامام قتل لهم اياهم ما اصبتهم كله فاجزوا فخرجوا وغنموا كان ما اصابوا كله لهم ولا خمس فيه) لانه لاحكم لهذا الاذن فانه لولا الاذن لكان الكل لهم قلنا هذا الاذن فصار كلهم دخلوا بغير اذن الامام ولو دخلوا بغير اذن الامام لم يخمس ما اصابوا فكذلك هاهنا *

المصاب على وجه التلصص لا يكون غنيمة ولا يجب فيه الخمس

قال (ولو ان الامام قال لسرية ارساها من دار الاسلام الى دار الحرب وقال لهم ما اصاب انسان منكم من ركاز او معدن فاخذ منه شيئا فهو له فاصاب رجل منهم ركازا فهو له ولا خمس فيه بخلاف ما اذا قال لهم في دار الاسلام من اصاب ركازا او معدنا فهو له ولا خمس فيه فاصاب رجل شيئا من ذلك في دار الاسلام خمس ما اصاب والباقي له) والفرق بينهما هو ان الركاز اذا كان في دار الحرب فالملعون لم يوجفوا عليه ولم يصير غنيمة بعد ولا ثبت فيه الخمس الذي هو حق الفقراء فهذا تنفيل من الامام قبل احرار الغنيمة فيجوز * واما الركاز في دار الاسلام فقد اوجف عليه المسلمون وصار غنيمة ووجب فيه الخمس للفقراء فلم يكن هذا تنفيل من الامام بل هو ابطال الخمس الذي هو حق الفقراء فلا يجوز هذا الشرط * والله الموفق *

باب

من له من الامر امان يقتل وان يقسم وان يحمل الارض ارض خراج وان يقبل الخراج *

قال * محمد رحمه الله عايه (اذا بعث الخليفة امير اعلى جنده من الجنود فدعا قوما من المشركين الى الاسلام فاسلموا فهم احرار لاسيما عليهم وما لهم وارضهم ورقية لهم وتكون ارضهم ارض عشر كارض المهاجرين والانصار) لان التامير يقتضي ان يكون فعل الامير كفعل المأمور والمؤمر وهو الخليفة اذا دعاهم فاسلموا فهم احرار وارضهم ارض عشر فكذلك هاهنا والمضى في ذلك وهو ان الارض انما تصير خراجية اذا فتحت عنوة ونبت فيها حق المقاتلة - فلم يقسم بينهم وتركت على اربابها - او قطع حق المقاتلة عنها فتجعل خراجية - ليكون الخراج للمقاتلة ولصالح المسلمين وهذا المعنى معدوم فيما اذا اسلم

باب من له من الامر امان يقتل وان يقسم وان يحمل الارض ارض خراج وان يقبل الخراج *

أهلها طوعا فإنه لم يثبت فيها حق المقاتلة فلا يثبت لهم حق في أرضهم. أفجمات
عشرية غير خراجية.

(وإن أبوا أن يسلموا فمرض عليهم الأمير أن يصير وادعة فقهوا فافهم يكونون
ذمة فإن كان الخليفة لم يمار من ذلك بشيء فكذلك الجواب) لأن
الخليفة لما فوض إليه أمر الحرب صار مفضا إليه ما كان من أسبابه وتوابعه
وما هو متعلق به والذمة من توابع الحرب لأنه كما يحارب المشركين ليسلموا
فكذلك يجب مقاتلتهم ليقبلوا الذمة قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله
إلى أن قال حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون * وكما قال الله تعالى
تقاتلونهم أو يسلمون * وروينا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا
بث سرية أوصى أصحابهم بتقوى الله وكان يامرهم بالدعاء إلى الإسلام فإن أبوا
فإلى قبول الذمة فكانت الدعاء إلى الذمة من توابع الحرب فيصير مفوضا إلى
الأمير (وكذلك لو بث أمير الجند قائدا من قوائده فدعاهم إلى مثل هذا
فأجابوه كان ذلك في بمنزلة الأمير الأعظم) لأن الأمير أقام قائده مقام نفسه في
أمر الحرب وهذا من توابع الحرب ولو دعاهم الأمير إلى الذمة فقبلوا الذمة جاز
فكذلك إذا دعاهم القائد يجوز *

(فإن صالحهم الأمير على صلح في كل سنة من رقابهم وأراضيهم فذلك جائز)
لأن هذا نوع من إعطاء الذمة وقبول الجزية لأن إعطاء الذمة على نوعين * أما
أن يصلحهم الأمير على إعطاء الجزية المقدرة على الموسع قدره وعلى المقتر قدره *
أو يترك الصلح واقعا على مال مجمل مقدر يؤدون كل سنة فيبض ذلك المال
على رقابهم وبعضه في أرضهم (كما صالح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأهل نجران على ألفي حلة كل سنة يؤدونها إليه وكما قبل بأهل طي

وشرح (١) *

(وان كان الخليفة نهى عن ذلك لم يجز له ما صنع من ذلك حتى يكون الخليفة هو الذى يقطع ذلك) لاننا ما جعلناه ما دوننا بالصلح والاقطاع على وجه الدلالة فاذا جاء النهي من صاحبه كان الحكم للافصاح لا للدلالة الا ان يكون الخليفة هو الذى يقطع ذلك فيما بينه وبينهم *

(فان رضوا بما صنع الخليفة والا باغوا ما منهم ان ابى الخليفة ان يحجز ما رضوا به من مقاطعة الامير) لان مقاطعة الامير وان لم يحجز فتلك المقاطعة تضمنت امانا لهم فاذا لم يرضوا بمقاطعة الخليفة كان اخفار الذمة ونقضا للمهد *

(فان ابوا ان يسلموا او يصيروا ذمة قاتلهم المسلمون فان قتلوه وظفروا عليهم وعلى ارضهم وما فيها فليس لاحد من الناس ان يمرض لشي من هذه الغنيمة او غير ها حتى يتطلع في ذلك رأي الخليفة فان شاء الخليفة قسم ذلك كله فاخذ الخمس لليتامى والمساكين وجعل الاربعة الاخماس للثغامين وان شاء من عليهم وجعلهم احرارا يؤدون الجزية عن رقابهم والخراج عن اراضيهم) لان الامير له ولاية على جنده وليس له ولاية على جماعة المسلمين وفي الغنيمة او امن حق لجماعة المسلمين لانه ان قسمها بينهم صارت الارض عشيرة والمشر حق الفقراء الى قيام الساعة وان من عليهم صارت الارض خراجية والخراج للمقاتلة ولمصالح المسلمين الى يوم القيامة فثبت ان القسمة او المن تصرف على جماعة المسلمين فكان الذي يلي ذلك هو الخليفة دون الامير (وكذا ليس لمن دون الخليفة من الامراء بعد ما يظهر عليهم ان يقتل مقاتلاتهم اذا كان غلبهم واسرهم وظفر عليهم) لان القتل نوع من المن لما فيه من ابطال

(١) كذا في النسخ القلمية ولعله الشرجة بلد بساحل اليمن كما في القاموس ١٢

حق الفاعلين *

(وقد ذكرناه ان ليس له ان يمن قبل استطلاع رأي الخليفة فكذلك ليس له ان يقتل اذ يكون القتل معتبرا بالقسمة وليس له ولاية القسمة فلم يكن له ولاية القتل وهذا اذا كان الامير لا يخافهم على المسلمين فاما اذا كان يخاف على المسلمين من جانبهم او يخاف ان ياتيهم جند من المشركين فيكون الاسراء عونا عليهم فلا بأس بان يقتل رجلا لم يغير اذن الخليفة) لانه اذا كان يخافهم فقتلهم من المحاربة فكان قتلهم في هذه الحالة وفي الحرب سواء ونظيره ما قلنا اذا اسرا اهل العدل اسراء من الخوارج فانه لا يقتلهم اهل العدل اذا امنوا بجانبهم فاذا لم يامنوهم وخافوا ان يتجاوزوا الى فئة قوم فانه يدفع على جريحهم ويقتل اسراءهم فكذلك هاهنا *

(ولو ان الخليفة وجه رجلا على جند الى المشركين فظهر على الرجال والنساء والاموال في دار الحرب ولم يظهر على الدار فاخرجهم الى دار الاسلام فلا بأس بان يقسمهم فيخرج الخمس للفقراء ويقسم اربعة اخماسها بين الفاعلين ولا ينتظر في ذلك اذن الخليفة) لانه اذا لم يظهر على الدار فليس للخليفة حق المن بان يرده الى داره بل عليه ان يوزل الخمس ويقسم الاربعة الاخماس بين الفاعلين فليس في الاربعة الاخماس الا حق المقاتلة وحق اصحاب الخمس تبع لحق المقاتلة *

(فكذلك من كان له ولاية على الجند له ولاية على اصحاب الخمس فتصرف هذا الامير ليس يقع الاعلى من له الولاية عليه في ان يشتغل بذلك بخلاف ما اذا ظهر الامير على الدار) لان الخليفة له حق المن وذلك حق لجماعة المسلمين فتصرف هذا الامير يتعدى الى جنده والى جماعة المسلمين فليس له الاشتغال

بذلك (فان نهاه عن القسمة فليس له ان يقسم) لان الاذن يثبت له دلالة
وقد جاء النهي عنه افصاحا ولا قوام للدلالة مع للنص *
(ولو كان الخليفة يمث على الجند امير او على المقاسم غيره كانت المقاسم الى
الذي يمث على المقاسم دون الامير) لانه لو نهاه عن القسمة عمل نهيه فاذا
فوض امر القسمة الى غيره عمل تفويضه وهذا لان امر القسمة يحتاج الى
الحفظ والامانة وامر الجهاد يحتاج الى الجرأة والشجاعة فله ان يفرق الولاية
فيجمل امر القسمة الى احسنهم واحفظهم للمغنم وامر الجهاد الى اجرئهم
واشجعهم (الا ان يشر كخليفة في ذلك فحيثئذ القسمة اليهما جميعا) لانه
خص الامير بامر الحرب وعمهما في امر القسمة فيراعى تفويض الخليفة في
كل شئ *

(ومن كان اليه القسمة فرأى ان يبيع قبل ان يقسم فيعده جائز) لانه ربما
لا يتهيأ قسمة العين لتعذر التعديل بين الانصاء فس الحاجة الى بيعها وقسمة
انماها فصار البيع من توابع القسمة فكل من فوض اليه القسمة على الاطلاق
صار البيع الذي هو بيع القسمة مفوضا اليه كما انه اذا فوض اليه امر الحرب
على الاجال صار اسبابه وتوابعه مفوضا اليه *

(وان كان امر القسمة الى الامير فرأى ان يقتل المقاتلة ولا يقسمهم وكان
يرى ذلك خيرا للمسلمين فلا بأس بقتلهم في دار الحرب وبعد ما يخرجهم) لانه
لما ملك التصرف من حيث البيع والقسمة فكذلك من حيث القتل ايضا
مالم يات بهم الخليفة) لانه اذا اتى بهم الخليفة فقد خرج من الامرة لان امارته
موقوفة مادام مفارعا عن الخليفة فاذا اتصل بالخليفة فقد انتهت امارته فلا يجوز
له التصرف بمذالك فهذا اكامير الجند اذا بمت سرية في دار الحرب فكان

لامير السرية ان يتصرف في السرية مادام مفارقا لامير الجند فاذا اعادوا اتصل بالجند لم يبق له تصرف في امر السرية فكذلك ههنا *
 (وكذلك الوكيل بالشراء انما يملك الرد بالبيع مادام المشتري في يده فاذا سلمه الى المؤكل لم يبق له حق الرد لان وكالته قد انتهت فكذلك ههنا *
 (وان كان الذي اليه المقاسم غير امير الجند فليس للذي اليه المقاسم ان يقتل المقاتلة) لانه فوض اليه امر المقاسم ولم يفوض اليه امر القتال والقتل من القتال فلا يملكه صاحب المقاسم *

(فلو كانت المقاسم الى غير امير الجند فاصاب المسلمون غنائم فيها من من المقاتلة فاراد الامير قتلهم فان كان المسلمون في القتال على حالهم ولا بأس بان يقتلهم الامير لان قتل الاسير في تلك الحال من القتال وقد فوض اليه امر القتال وان انهزم المشركون وبقيت الاسراء في ايدي المسلمين فان كان المسلمون يخافونهم او يخاف المسلمون ان ياتيهم العدو فيكون الاسراء معهم فله ان يقتلهم) لان الحرب مادام باقيا يجمل كان القتال باق (وله ان يقتلهم في حالة المقاتلة فكذلك هاهنا) وان كان المسلمون لا يخافونهم فليس ينبغي للامير ان يقتلهم) لانهم قد صاروا فيئالا للمسلمين ونبت حق القسمة لاصحاب المقاسم فليس للامير قتلهم (وان قتلهم الامير فلا شيء عليه لانهم اهل حرب ولا امان لهم ولو قتلهم غير الامير فلا شيء عليه فالامير اولى ان لا شيء عليه الا انه مسمى في ذلك) لانه قتل والقتل غير حلال له *

(وان كان اليه القسمة فله ان يقتلهم) لانه ليس لغيره فيه تدبير من امر القسمة فكان له ان يقتل كما يكون للخليفة (يدل عليه ما روي عن عمر بن عبد العزيز انه اتي بأسراء فمعا عنهم الا واحدا اخبر انه انخن في المسلمين فقتله *

الوكيل بالشراء انما يملك الرد بالبيع مادام المشتري في يده *

* قال * (ولو ان واليا على ثغر من الثغور وجه سرية الى دار الحرب فاصابوا غنائم فيها مقاتلة فاخر جوها الى دار الاسلام فليس لامير السرية من القسمة شيء بعدما يخرج الى دار الاسلام) لان امارته كانت موقته وهوان يكون مفارقا عن الامير فاذا اتصل بامير الثغر فقد انتهت امارته فلا يتصرف بمذلك وهذا كاميير الجند الذي بمئة الخليفة على الجند اذا انتهى الى الخليفة لم يكن له من امر القسمة شيء بمذلك فكذلك ههنا امير الثغر ان شاء قتل المقاتلة وقسم الباقي وان شاء ترك القتل وقسم الكل *

(وان كان امير الثغر لم ينع صاحب السرية - حين ارسله الى دار الشرك عن القسمة فرأى ان يقسم ما صاب في دار الحرب وقسمه وعزل الخمس فذلك جائز) لانه وال مادام في دار الحرب وليس لغير السرية فيما اصابوا حق فجاز له القسمة *

(وان رأى ان يقتل المقاتلة قبل ان يخرجهم فلا بأس بقتلهم) لان القسمة اليه فكان القتل اليه (فان نهاه امير الثغر عن القسمة فليس له ان يقسم وليس له ان يقتل من المقاتلة احدا) لانه مأمور من جهة الوالي فلا يمدى امره الا ان يخاف الاسراء فينبذ له ان يقتلهم كما يقتلهم في حالة المحاربة *

(ولو ان جندا دخل ارض الحرب عليهم امير من قبل الخليفة فوجه سرايا حين دخل ارض الحرب ولم ينفلهم شيئا فاصابت السرايا غنائم فليس ينبغي لاحد من امراء السرايا ان يقسموا شيئا من تلك الغنائم حتى يأتوا بها الى المسكر) لان المسكر ردة للسرية فلهم شركتهم فيما يصيبون وامير السرية له ولاية على السرية وليس له ولاية على الجند فلو جاز قسمة امير السرية كان فيه ابطال حق المسكر من غير ولاية عليهم وذلك لا يجوز بخلاف السرية التي تدخل ارض الاسلام

إذا أصابوا غنائم فقسم امير السرية ما أصابوا بين السرية جاز لانه لا شركة لغير السرية فيما أصابوا فتصرف الامير لا يمدو السرية الى غيرهم وله ولاية على السرية فجازت قسمته فيما بينهم (فان كان امير المعسكر امير السرية ان يسبق ما أصابوا ويقسم بين السرية ما أصابوا ففعل ذلك جاز ولم يكن لاهل المعسكر اذا قسموا فيه نصيب) وذلك لانه لما امره بالقسمة فقد جعل ما أصابوا للسرية خاصة وقطع حق المعسكر عما أصابوا ثم هدامنه وان كان جملا فانه فصل يسبق فيه اجتهاد الرأي فان ظاهرا قول عمر رضي الله تعالى عنه الفئمة من شهد الوقعة * يوجب ان يكون المصاب للسرية خاصة فلا مير حيث امر بالقسمة فانما امر متأ ولا بهذا الحديث وامر الامير متى صادف فصلاحتهم فادفعه فذا امره وان قطع حق المعسكر عما أصابوا اذله ولاية عليهم فجاز قسمة امير السرية فيما بينهم *

(ولو ان امير المعسكر بعث سرايا ونقلهم انفا لا فقال لسرية منهم من أصاب رأسا فهو له * وقال لسرية اخرى لكي الرابع بعد الخس مما أصبتم * وقال لسرية اخرى من أصاب منكم رأسا فله نصفه * فخرجوا فاصابوا غنائم فيها مقاتلة فليس ينبغي لامير السرية ان يقتل منهم احدا) لانه لو لم يكن فيما أصابوا نقل لم يكن لامير السرية ان يقتل احدا من المقاتلة فاذا كان فيه نقل اولى ان لا يقتل احدا منهم (فاذا اتوا بهم الى المعسكر فليس ينبغي لامير المعسكر ان يقتل منهم احدا) لانه بنفس الاصابة قد ثبت فيه النقل لأصحاب النقل والنقل حق خاص لاهله لا يشاركهم فيه غيرهم فصار النقل كحق الغنائم في الفئمة بعد القسمة وليس للامير ان يقتل احدا من المقاتلة بعد القسمة فكذلك هاهنا لا يقتل احدا منهم لحق النقل *

(الان يخافهم على المسلمين او نظر الجند قد اقبل يريد من المشركين فيما فاته ان
انه ذلك الجند كان الاسراء عونا عليه فلا بأس بقتلهم (١) لان في هذا مصلحة
ونظر للمسلمين فكانت هذه الحالة وحالة المحاربة سواء

(ولو ان جندا من المسلمين دخلوا دار الحرب وعليهم امير من قبل الخليفة
فدخلوا دار الحرب وخلفوا مدائن كثيرة من مدائن المشركين فنزلوا على
مدينة من مدائنهم فدعاهم المسلمون الى الاسلام فاجابوهم اليه فان المسلمين
يقبلون ذلك منهم اذا اسلموا لان القتال انما شرع لقبول الاسلام قال الله تعالى
تقاتلوهم او يسلموا فاذا اسلموا يجب القبول منهم ثم الامير يدعهم في
ارضهم ويستعمل عليهم امير امن المسلمين يحكم بحكم اهل الاسلام لان المدينة
صارت دار الاسلام فلا بد من امير بينهم يجرى فيهم حكم المسلمين فان كان
القوم اذا انصرف عنهم ذلك الجند من المسلمين لم يقدر على ان يتمتعوا من
اهل الحرب وابوا ان يتحولوا الى دار الاسلام فان الامير يدعهم وما اختاروا
لانفسهم لانهم اساءوا في الاختيار فتركهم وسوء اختيارهم ولا يجبرون على
التحول لانهم احرار مسلمون في مدينة الاسلام فلا يجبرون على التحول
(ولا يدع عندهم احدا من المسلمين مخافة عليه الا يطيب نفسه) لان فيه تعريضا
على التلف ولا يجوز تعريضة على التلف الا برضا (فان ابوا الاسلام فدعاهم
المسلمون الى اعطاء الجزية فاجابوا الى ذلك وابوا التحول من دارهم وقالوا
اعطونا الهدى على ان نكون في موضعنا لا نبرح فان كان المسلمون اذا اقاموا
معههم يقررون على اهل الحرب وكانوا ممتنعين منهم فلا بأس بذلك بان يجعلهم
الامير ذمة ويجعل عليهم امير امن المسلمين يحكم بحكم المسلمين ويجعل مع الامير
من المسلمين من يقوى على المقام معهم في دارهم) لان قبول الذمة واجب قال الله

(١) هذا المتن مع الشرح ليس في النسخة الثانية وفي المتن ماترون فلتدبروا ١٢

تعالى حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون * وهذه ذمة منهم لان الامير يجري عليهم حكم المسلمين وباجراء الحكم عليهم يصيرون ذمة ومديتهم تصير مدينة الاسلام فيقبل ذلك منهم (وان كان هذا الموضع لم يقومن يترك فيها من المسلمين على اهل الحرب ولم يقدروا على ان يحكموا فيها بحكم الاسلام لم يسع للمسلمين ان يحبيسهم الى هذا ولكنهم يحملونهم ذمة اذا خرجوا بعيالهم الى ارض الاسلام) لان دار الشرك انما تصير دار الاسلام باجراء حكم المسلمين فيها واهل الشرك انما يصيرون اهل الذمة باجراء حكم المسلمين عليهم وقد عجز الامير عن اجراء حكم المسلمين عليهم فكلوا في هذه الحالة بمنزلة الموادعين للمسلمين واهل الحرب متى طلبوا موادعهم من المسلمين لم يجب على المسلمين موادعهم الا ان يكون فيها خير للمسلمين ظاهرا فكذلك هاهنا لا يجب قبول هذه الذمة منهم بخلاف ما اذا اسلموا الان الاسلام يصح من غير قبول من الامام فاذا اسلموا صاروا مسلمين فلا تعرض لهم الامير بعد الاسلام ولكن يخلف فيهم رجلا يجري فيهم حكم المسلمين ان قدروا لا يتركهم على ذلك وقد اسلم اهل نجران واهل اليمامة وبينهم وبين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوم كثير من المشركين فتركهم على ذلك (فان اجابوا الى التحول الى دار الاسلام فليس ينبغي للمسلمين ان يابوا عليهم وان علموا انهم يظفرون بهم) لانهم في الحال ممتنعون فلم يصيروا قيا للمسلمين فيجب قبول ذلك منهم والكف عنهم (فان كان المسلمون تركوا فيها قوما من المسلمين قوا على المشركين من اهل الحرب اذا اعانهم اهل الذمة فقال اهل المدينة نكون ذمة لكم وتخلفون قوما نقاتل معهم فليس ينبغي للامير ان يفعل هذا الوجهين احدهما ان في هذا امر يضا للمسلمين على الهلاك

اذاهل الذمة كفار فلا يؤمن ان يغدروا بهم ويقتلوه * ولان المسلمين اذا لم يقدروا
 على اجراء حكم المسلمين الا برضاء اهل الذمة كان اهل الذمة هم الذين يجرون
 احكام المسلمين واحكام المسلمين لا يجريها الا المسلمين * (فان طالب اهل
 الردة الموادعة من المسلمين حتى ينظروا في امرهم فلا بأس بذلك للمسلمين ان
 يوادعوهم لحديث عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فانه قال هلا حبه تنوه
 في بيت وطنتم عليه بابا واستقيموه ثلاثة ايام) فاذا ثبت في الواحدة ثبت في الجماعة
 (واهل البنى من المسلمين مثل الخوارج وغيرهم اذا طلبوا الى المسلمين الموادعة
 من اهل العدل حتى ينظر في امورهم فلا بأس بذلك ان يوادعهم اهل العدل)
 لانهم مسلمون فهم اولى بالموادعة من المرتدين (ولكن لا ينبغي لاهل العدل ان
 ياخذوا على ذلك خراجا) لان الخراج يشبه الجزية وهم مسلمون فلا يؤخذ
 منهم - خراج (فان اخذوا منهم الخراج يوقف ذلك حتى اذا تابوا يرده عليهم) لان
 مال اهل البنى لا يغنم فيرد عليهم الا ترى ان على بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه
 رد على اهل البنى ما لهم حتى يبلغه الكاف - فان قتلوا رد الى ورثتهم فان لم يعرفوا
 كان بمنزلة اللقطة في يد امام المسلمين * (فان لم يرجع اهل البنى ولم يتوبوا حتى
 استهلك رجل من المسلمين بعض ذلك الاموال التي اخذ منهم المسلمون
 فهو ضامن) لان اهل البنى يوادعون فالحكم في امان من المسلمين (ولو كان
 الكفار يوادعون فالتلف واحد من المسلمين مال واحد منهم ضمن فها هنا اولى
 ان يضمن * ولو لم يكونوا يوادعون فخذ رجل من اهل المهدل شيئا من اموالهم
 فانه اذا وضعت الحرب اوزارها يرد عليهم فان استهلكه مستهلك وهم على
 حربهم لم يضمن) لانه لو اتلف نفسه لا يضمن فكذلك اذا اتلف ماله لا يضمن *
 (فان لم يستهلكه حتى وضعت الحرب اوزارها فتفرقوا ثم تابوا ثم استهلكه

ضمن للمالك اولورنة) لانه مال مسلم غير محارب في حالة الاستهلاك فيضمن بالاستهلاك كما في سائر احوال المسلمين والله اعلم *

(ولوان امير الجند من المسلمين افتتحو احصان من حصون المشركين من اهل الحرب فكان في ذلك الحصن مطمورة فيها قوم يقتلون فاسلموا فان كان المسلمون قاهرين لهم فهم في بين من اصابهم يخمسون وما بقي فهو في لمن اصابهم) لانهم اذا كانوا غير متمنين مقهورين فقد صاروا في ايدي المسلمين قبل اسلامهم فباسلامهم لا يبطل حق المسلمين (فلا يقتلون) لانهم مسلمون والاسلام يحرزهم عن القتل ولا يحرزهم عن الاسترقاق *

(فان كانوا امتمنين في المطمورة ولا يوصل اليهم الا بالقتال واكبر الراى من المسلمين انهم سيظفرون بهم فاسلموا فهم احرار لا سبيل عليهم) لانهم جند اذا كانوا امتمنين فلم يصيروا في ايدي المسلمين فهو لا اسلموا قبل نبوت ايدي المسلمين عليهم فكانوا احرار الان المسلم لا يسترقت *

(وصار هذا بمنزلة اهل الحصن حوصروا فاسلموا وهم محصورون فهم احرار لا سبيل عليهم فكذلك هاهنا * وكذلك اهل المطمورة اذا دعوا المسلمين ان يكونوا ذمة لهم يخرجون معهم الى بلاد المسلمين فان كانوا غير متمنين وسمع للمسلمين ان لا يعطوهم ذمة) لانهم صاروا في ايدي المسلمين وجرى عليهم السبي ومن طلب الذمة بعد ما جرى عليه السبي فانه لا يجاب الى ذلك (ولكن المسلمين ان شاؤوا ان يجمعوهم فيئا وان شاؤوا قتلوا المقاتلة وسبوا الذراري * وان كانوا امتمنين ويرى المسلمون انهم سيظفرون بهم لا ينبغي لامير المسلمين ان يمنهم عن ذلك بل يجمعهم احرار ذمة) لانهم لو سألوا الذمة قبل الاستغنام لم يمنوا المان الذمة خلف عن الاسلام في احكام الدنيا *

قال * (وان حاصر امير السكراهل مدينة من مدائن المدو فقال بعضهم نسلم وقال بعضهم نصير ذمة ولا نبرح منازلنا فان كان المسلمون يفتقون على ان يجعلوا معهم من المسلمين من يقوى على قتال من يحضر بهم من اهل الحرب ويحكم فيهم بحكم الاسلام فمل ذلك الامير) لان اجراء احكام المسلمين فيها يعنى في دارهم ممكن والدار تصير دار المسلمين باجراء احكام المسلمين فيها فيجعلها الامام دار الاسلام ويجعل القوم اهل الذمة *

(فان كان المسلمون لا يقوون على ان يحطوا في دارهم من المسلمين من يقاتل مع اهل الحرب لم يجيوا الذميين الى شئ من ذلك الا ان يخرجوا عن تلك الدار الى دار الاسلام) لما قلنا ان هذا ليس بذمة منهم انما هذا طلب الموادة وليس على المسلمين ان يوادعوه (واما الذين اسلموا معهم فهم احرار ولا يمنعون من المقام بلادهم) لان الحر المسلم لا يجبر على التعول من دار الى دار غيره *
(فان قال المسلمون دعوا منا قومنا من المسلمين يكونون قوة لنا على اهل الحرب فان الامام ينظر في ذلك فان كان من يترك معهم في دار الحرب يقوون على اهل الحرب له ان يفعل ذلك) لانه يمكنه ان يجعله دار الاسلام من غير ضرر على المسلمين فكان عليه ان يفعل ذلك *

(وان كان من يترك من المسلمين لا يقوون الا بمن اسلم من اهل الحرب فان خاف على المسلمين من الذين اسلموا منهم ان يرتدوا فيقتلوا المسلمين فانه لا ينبغي له ان يخلف احدا من المسلمين) لان فيه اتلاف عدوهم المسلمين - وان علم حقيقة الاسلام من الذين اسلموا من اهل الحرب وانهم مناصرون لاهل الاسلام لم ار باس ان يجعل معهم من المسلمين من يقوى بهم ويقوون به ويؤمر عليهم امير الحكم بحكم اهل الاسلام في تلك المدينة لما قلنا ان الامام متى امكنه

- وان كان بخلاف هذا فلم ار باس بذلك *

ان يحمل المدينة دار الاسلام من غير ضرر على المسلمين فبل وقد امكه
ذلك فاذا فعل هذا فلا بأس بان يقبل بمذ ذلك من اهل الحرب ان يكون ذمة
من يقوم ببلاده لان المدينة صارت دار الاسلام ومن سأل الذمة
في دار الاسلام وحكم المسلمين وجبت اجابة اليه *

(وان رأى الامام في جميع ما سألوا ان يقبل منهم ان يكونوا ذمة فان طابت
انفسهم بالخروج معهم الى دار الاسلام فرأى قتالهم حتى يسلموا او يظفروا بهم
فقتالهم وظفر بهم فخمسمهم وقسم ما بقى منهم على هام الغنيمة جاز ذلك)
لان قتالهم وهم اهل حرب لا امان لهم ولا ايمان (ولكن الامير
اخطأ حين لم يقبل الذمة) لان قبول الذمة واجب فقد ترك ما هو
الواجب فيكون مخطئا في ذلك (واذا دعوا الى ان يسلموا فهذا لا يحل
لا حدان يابى عليهم) لان القتال شرع لاجل الاسلام فلا معنى لرد الاسلام
والقتال شرع لاجله فان اباه عليهم فاسلموا ثم قاتلوا وظفر عليهم خلى سبيلهم
وسلمت لهم اموالهم وبطل ما كان حكم فيهم من سبي او قسمة) لانهم لما
اسلموا صح اسلامهم لانه لا يحتاج فيه الى رأى الامام فقد قتلهم وهم
مسلمون في دار الاسلام والمسلم لا يسترى ولا يستغنم ماله فيضمنون ما تلفوا
من اموالهم وما اراقوا من دماهم (وان كانوا دعوا الى ان يسلموا او يكف
عنهم فابى الامير ان يجيبهم الى ذلك فقاتلهم ولم يسلموا فاصابهم فقد اخطأ
فيما صنع لما قلنا انهم لو طلبوا الذمة وجب الكف عنهم فاذا طلبوا الاسلام
اولى ان يكف عنهم ومن قتل منهم فدمه موضوع وما استهلك من اموالهم
فلا ضمان فيه) لان المسلمين اصابوا ذلك منهم وهم كفار لانه لم يوجد منهم
الارادة الاسلام وبالا رادة لا يصير مسلما فدم الكافر وضمان ماله موضوع *

(واما ما بقي منهم ومن اموالهم فان اسلموا رد ذلك كله اليهم وكانوا احرارا لا سبيل عليهم) لانهم لما سألوا ان يسلموا ويكف عنهم فقد حرم على المسلمين مقاتلتهم واسرهم فلما حرم عليهم اسرهم لم يملكوهم بالاسر فبقوا احرارا لا سبيل عليهم (بخلاف ما اذا طلبوا الذمة من المسلمين وقاتلهم الامام وظهر عليهم وقتلهم فانهم لا يردون احرارا يوضع عليهم الجزية) لان هناك سألوا البقاء على الكفر والكفر سبب لابطاح القتل والسبي في الاصل فالامام انما سباهم ومنعهم الذمة في موضع يسمع فيه اجتهاد الراي فينفذ حكمه وجازسيه فلا يرد فاما هنا سألوا من الامام الكف عنهم ليسلموا والا سلام عاصم خزيمة السبي هاهنا اقوى واكد ولا يسمع فيه اجتهاد الراي فاذا اسلموا فقد ظهر خطأ الامام بيقين فليبه ان يرجع عن خطائه ويردهم احرارا يبدل عليه ان القصد الى الاسلام معتبر بحقيقة الاسلام والمسلم حقيقة ان حارب المسلم لا يسبي فكذلك اذا قصد الاسلام واما القصد الى الذمة معتبر بحقيقة الذمة والذمة حقيقة ان حاربه المسلم في فئة ممتنة يسبي ويسترق فكذلك اذا اعتبر القصد بالحقيقة والله الموفق وهو اعلم بالصواب *

باب

ما يصدق فيه المسلم على اسلام الكافر

قال محمد رحمه الله عليه (اذا سبي المسلمون سبيان من الروم فشهد رجل من المسلمين حرا وعبد او محدود في قذف او امرأة من المسلمين حرة او امة بعد ان يكون الشاهد رضا من المسلمين ان هذا الاسير من المشركين اسلم قبل ان يموت ووصف الشاهد اسلامه صلى عليه المسلمون واستغفروا له) لان الصلوة على الميت امر من امور الدين وقول الواحد المدل في امور الدين

الكافر
على اسلام
المسلم
فيه
ما يصدق
فيه
الدين
امر من
امور
الدين
الميت
على
الصلوة

مقبول كما يقبل في الاخبار عن طهارة الماء ونجاسته * وكما يقبل في هلال رمضان * وكما يقبل في رواية الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (يدل عليه ما روى عن سميد - بن ذى لموة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استغفر للنجاشي ثلاث مرات حين اتاه جعفر بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه واخبره بأنه قد صدق به) *

ثم قال في الكتاب (ووصف الشاهد اسلامه قال هذا على وجهين ان كان الشاهد فقيها لا يستفسر بل يجري على ايمانه انه اسلم قبل ان يموت * واما اذا كان الشاهد جاهلا فانه ينبغي ان يستفسر فان فسر الشاهد ووصف اسلامه على المقدار المفروض جازت شهادته * ولو كان حيا فشهد له شاهدانه اسلم قبل ان يوسر لم يكن حرا به اذ الواحد حتى يشهد مسلمان ممن يجوز شهادتهما في الحقوق) *

وذكر في الباب الذي يليه (ان الامام اذا فتح حصنا فشهد رجل مسلم عدل انه كان حربيا فاسلم قبل ان يوسر قال ان شهد قبل ان يقسم او يباع تقبل شهادته وان شهد بعد ما قسم او بيع لا تقبل شهادته) فقد قسم الجواب عنه واطلق الجواب هاهنا فنهم من قال ما ذكر هاهنا محمول على انه شهد بعد القسمة والبيع فلا تقبل شهادته اما اذا شهد قبل القسمة او قبل البيع تقبل شهادته فاذا حمل على هذا صارت المسئلةان على رواية واحدة والثانية تكون تفسيرا للاولى *

وكان ابو بكر الاعمش يقول في المسئلة اختلاف روايتين * في هذا الباب اذا شهد واحد على انه اسلم قبل القسمة لا تقبل شهادته * وفي الباب الثاني اذا شهد واحد تقبل * فانوجه فيه لما ذكر هاهنا وهو انه بالاسر ثبت فيه حق الغائين وفي قبول شهادته ابطال حق الغائين فلا يبطل الا بالشهادة التي تبطل بها الحقوق

في الاحكام كما انه لا تقبل شهادته بعد البيع والقسمه ولم يبطل به ملك المشتري ولا الذي وقع في سهمه وهذا كما يقال في الشهادة القائمة على استهلال الصبي انها مقبولة في حق الصلوة على الصبي في قولهم جميعا غير مقبولة في حق التورث عند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه وكذلك ها هنا يقبل قول الواحد في حق الصلوة على الميت ولا يقبل في ابطال الاسر *

والوجه للرواية الاخرى انه وان ثبت فيه حق المسلمين بالاسر فانه ليس بحق لرجل خاص بل الحق فيه للجماعة المسلمين فهو بشهادته ليس يبطل حقا خاصا لرجل معين فجعل منزلة الشهادة في امر من امور الدين فيقبل اذ حرمة الاسترقاق من امور الدين بخلاف ما بعد القسمه لانه يبطل ملكا خاصا لرجل معين فلا يقبل في ذلك الا بما يقبل في الاحكام من شهادة رجلين او رجل وامرأتين * ولان قول هذا الرجل لا يكون اقل حالا من السبأ ولو كان عليه سبأ المسلمين فانه لا يجمل فيه افيقول المسلم العدل اولى * فاما الفاسق من المسلمين فلا تقبل شهادته في مثل هذا ولا يصلى عليه ولا يستغفر له بشهادته لان الفاسق يتبين في بئسه وان كان في امر من امور الدين وهذا فصل ينبغي ان يحفظ فانه ذكر الطحاوى في مختصره ان الواحد اذا شهد بروية هلال رمضان تقبل شهادته وعليه ان يصوم وان كان فاسقا لان له حظا من هذه الشهادة فلا يكون متها فيقبل وقد روى عن ابى يوسف رحمه الله تعالى لو ان رجلا سلم في ارض الحرب ولا يعلم ان عليه الصوم والصلوة فاخبره مسلم ان عليك الصوم والصلوة كان عليه ان يصوم وان كان المخبر فاسقا * والله تعالى الموفق *

باب

﴿ ما يصدق فيه المسلم في دار الحرب وما لا يصدق فيه ﴾

(قال محمد بن الحسن رحمه الله تعالى واذا دخل المسلم دار الحرب بامان او كان فيهم اسير او اسلم في دار الحرب وقد كان من اهل الحرب فوجده المسلمون في دار الحرب ومنهم رجال ونساء فقال هؤلاء عبيدي واماني اشتريتهم من اهل الحرب ولا يعلم ذلك الا بقوله فان صدقه الرجال والنساء بما قال فهم رقيقة كما قال) وذلك لان الامان بالايمان اعلى حالا من الامان بالاستيئان *

(ولوان واحدا من اهل الحصن آمنه الامام على نفسه وماله ثم فتح المسلمون الحصن فقال الذي امن هؤلاء عبيدي واماني وصدقه بذلك كان آمننا لجميع ما قال فما هنا اولي والمعنى فيه انهم لما صدقوه فقد ظهر له اليد فيهم لان اقصى ما يظهر من ثبوت اليد على البدو والامة ان يكون بحضرة يخدمانه وتقران له باليد وقد وجد هذه الصفة ههنا فصاروا في يده واليد تبدل على الملك فكانوا ملكا له وملك المسلم لا يسي ولا يستغنى *

(وان كذبوه بما قال فهم في اجمعون) لانهم لما جحدوا وعزموا لم يصيروا في يده فقد ادعى شيئا لا دليل له عليه من يد او غيرهما فلم يصدق واذا لم يصدق فهو لاه احرار حريون ولا امان لهم فيسبون ولا شيء لهذا المستامن او المسلم منهم ولكنهم يخمسون وما بقي فهو للمسلمين الذين اصابوا ذلك على سهام الغنيمة لان هذا المستامن او المسلم لم يدخل مع المسلمين دار الحرب للغز وانما هو لاحق بهم وقد ذكرنا ان الاسير والمستامن اذا لحق بالجند فانه لاحق له فيما كانوا واصابوا من الغنائم من قبل الان لقوا قتالا خفيئذ يصير شرربكم فيما اصابوا فكذلك ههنا ههنا وان صدقه بعضهم وكذبه بعضهم فالذين صدقوه عبيد له وامال الذين

باب ما يصدق فيه المسلم في دار الحرب وما لا يصدق فيه

كذبوه فهم في!) لان البعض معتبر بالكل والكل لو صدقوه كانوا عبيد له - ولو كذبوه جميعا كانوا افياءا كلهم فاذا وجد التصديق من البعض والتكذيب من البعض رد كل واحد من ذلك الى اصله *

(و كذلك ما وجد في يده من مال دراهم او دنانير او ثياب او بقر فقال هذا لي انجرت في هذه البلاد فاصبته فالقول فيه قوله وهو له) لما قلنا ان اليد دليل الملك في الحربي الذي اومن على ماله فهذا اولى فلان يكون للمسلم دليلا على ملكه اولى *

(ولو وجد المسلمون في دار الحرب اسير امسلا او مسلما مستامنا او مسلما قد اسلم من اهل الحرب وقد وجد منه من الدراهم والدنانير وسبي من الرجال والنساء وذلك ليس في يده اولا يدرى انه في يد ذلك ام لا فادعى انه له وصدقه بذلك الرجال والنساء فانه لا يصدق على شيء من هذا وذلك جميعا في المسلمين الذين اصابوه) لان المسلمين لما وجدوهم فقد صاروا افياء لهم في الظاهر فلا يصدق المدعى على ما ادعى بغير دليل *

(فاذا كانوا غائبين ليسوا في يده ولم يدرائهم في يده ام لا ولم يوجد دليل يدل على الملك فلم يصدق فان اقام البيينة على ان ذلك له او اقام البيينة على ان ذلك في يده يوم افتتح الحصن او اقام البيينة على ان المنزل الذي وجد ذلك فيه منزله قبلت شهادة شهوده في ذلك ورد ذلك كله اليه) لان الثابت بالبيينة كالثابت بالمعينة ولو كان المال في يده مما شئت او الرجال والنساء في يده مما بينة وصدقه بذلك كان القول قوله ولم يصر شيء من ذلك فيا فكذلك اذا ثبت ذلك بالبيينة ثم هذا الجواب يستقيم في المستامن والاسير على قول الكل فاما في الذي اسلم في دار الحرب فان شهدوا ان ذلك كان في يده يوم فتح الحصن فكذلك يستقيم الجواب

على قول الكل انه يرد المال اليه فاما اذا شهدوا انه له فان الجواب الذي ذكر
انه يرد اليه مستقيم على قول محمد رحمه الله عليه فاما على قول ابي حنيفة
رضي الله تعالى عنه لا يستقيم هذا الجواب ويكون فيا لان المذهب عند ابي
حنيفة رضي الله تعالى عنه ان كل ما كان ملكا له وهو في يد غيره من اهل الحرب
او لم يعرف انه في يد المسلم يكون فيا وعند محمد رحمه الله عليه لا يكون فيا فيكون
كحال الحربي المستامن وهاهنا لم يعرف انه في يد هذا المسلم وان عرف انه
ملكه بالينة فيكون فيا عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه وعند محمد رحمه الله
لا يكون فيا (فان شهدوا ان هؤلاء الرجال والنساء كانوا في يده حين افتتح
الحصن او في منزله ولم يشهدوا انهم عبيده واماؤه وهم ينكرون ان يكونوا
عبيد له واماؤه وقالوا اكننا احرار لم يتفقوا بذلك كانوا فيا للمسلمين) لانهم
لم يشبوا للمدعي الا مجرد اليد واليد في بني آدم لا تدل على انه مملوك وهي دالة
على الملك لدى اليد بعد ما ثبت كونه مملوكا فانه ذكر في الجامع الصغير اذا كان
في يد رجل صبي صغير يعبر عن نفسه او رجل بالغ فزعم ذو اليد انه عبده وقال
الصبي لابل انا حر الاصل فالقول قول الصبي انه حر ونوانه اقر انه عبده ولكنه
قال انا عبده فلان رجل آخر غير ذي اليد وفلان يدعي فالقول قول الذي العبد
في يده وكذلك عقيقه كل شيء رآته في يد غيرك وسعك ان تشهد بالملك له
ما خلا العبد والامة فاذا لم تدل اليد على الملك كان القول قولهم انا احرار
وصاروا فيا للمسلمين *

قال (ولا يقبل في هذا الاشهادة العدول من المسلمين) لان هذه الشهادة
تبطل حق الاستغنام على المسلمين فلا تقبل على ابطال حق المسلمين الاشهادة
المسلمين (وكذلك الذي يوجد في دار الحرب مستامنا او اسيرا فيدعي مثل

ما يدعى المسلم فهو بمنزلة المسلم في جميع ما وصفت لك ما صدق فيه المسلم صدق فيه الذي وما لا فلا (لان مال الذي معصوم عن الاستغناء كمال المسلم فيستوى الجواب في الذي والمسلم جميعا *

(ولوان المسلم او الذي وجد المسلمون معه امرأة في دار الحرب فسألوه عنها فقال هذه امرأتى تزوجتها في دار الحرب وصدقتها المرأة في ذلك فهي امرأته) لانها تصادق على النكاح والنكاح يثبت بالتصادق (والمرأة في صدقة على النكاح او كذبه) لان تزويجه لو كان ظاهرا عيانا لم يخلصها عن السبى فاذا لم يكن ظاهرا اولى *

* قال (ولا يكون تزويجه اياها امانا لها) لانه تزوجها في دار الحرب ولو افصح لها بالامان في دار الحرب لم يجز امانه على المسلمين كذا هاهنا لاتصير بالتزويج آمنة في حق المسلمين اولئ (فان كان معها اولاد صغار فقال هؤلاء اولادي منها وصدقتها المرأة بذلك فالاولاد احرار لا سبيل عليهم فان كان الاب مسلما فهم مسلمون باسلامه وان كان الاب ذميا فهم ذميون بذمته) لان الاولاد في يدها فلما صدقته على دعواه فقد صارت هي والاولاد الذين في يدها في يد الزوج واذا ثبت اليد للزوج كان القول قوله فيما في يده فيكون حرا لانه ولدين ابوين حرين لان الاب حر مسلم او ذمي والمرأة وان كانت حرة فهي حرة الى ان ظهر المسلمون عليها واذا ولدت حرة كان هذا الولد حرا مسلما او ذميا بالابوية والحر المسلم او الذي لا يستر *

(وان كانت حبلى فهي ومافي بطنها في للمسلمين الذين اصابوها) لان الولد مادام في بطنها فهو جزء من اجزائها وبعض من ابعاضها لم يفصل عنها بالقرض ثم هي اذا صارت فيئا فالولد الذي هو بعضها يصير فيئا تبعا لها *

(فاذا ولد فان كان ابوه مسلماً كان مسلماً) لان الولد يتبع خير الابوين ديناً لان الاسلام لا يتنافى الرق والحر فيكون عبد الممن اصابه (وان كان ذمياً فهو ذمي ايضاً) وان كانت المرأة مبرورة فقاتها في يد المسلم او الذي او وجدها المسلمون امة ومعه الاولادها صغار فقبل المسلم والذي هي امرأتى وهو لاء وولدى وكذبتهما بما قالوا قات هو لاء وولدى است لهذا المدعى بزوجته ولا هو لاء اولاد له فان النكاح لا يثبت لتكذيبها *

(ثم القياس ان الاولاد في مع الممسلمين * وفي الاستحسان الاولاد اولاد المسلم والذي احرار لا سبيل عليهم والمرأة في) فوجه القياس في ذلك ان الاولاد في حجرها وفي يدها واذا لم يثبت النكاح بينهما لم يثبت للمسلم عليها يد فلا يثبت له يد على الاولاد الذين في يدها فقد ادعى الاولاد وليس له عليهم يد فلا يصدق *

ووجه الاستحسان في ذلك وهو انه عرف كون المرأة في يده وكونها في يده بوجوب كون الاولاد في يده واذا صاروا في يده كان القول قوله في حرية الاولاد والنسب فكان تكذيبها بمنزلة تصديقها اذا ما الحرية اوسع واسهل (الآرى) ان العبد الماذون له في التجارة اذا كان في يده صبي صغير فقال هذا لقيط التقطته قبل قوله وكان حراً وان كان العبد لا يملك تحريره واعتناقه وما ذلك الا اسعة امر الحرية

(ولو ادعى انها ام ولده وان هو لاء ولده منها وهي معروفة انها في يد المسلم وانكرت ذلك فاتها في ثلث مسلمين) لما قلنا ان اليد فيها غير دالة على الرق (الآرى) انه لو ادعى انها امته وانكرت هي كان القول قولها انها حرة فكانت فيثا (وكذلك اذا انكرت امومية الولد فالاولاد اولاده احرار لا سبيل عليهم)

في الاستحسان) لما قلنا - انه عرف له يدها فكأن ثبت بذلك يده على الاولاد الذين في يدها فكان القول قوله فيها (وان صدقته انها ام ولد له فان القول قول المسلم ولا تكون فيثا والاولاد احرار) لانه لو ادعى بعد ظهور يده فيها انها امته وصدقته في ذلك كان القول قوله ولم تكن فيثا فلان يصدق على انها ام ولده اولى *

(فان لم تكن في يد المسلم او الذي اولا يدرى اكانت في يده او لم تكن فقال هذه زوجتي او ام ولدي وهذه الولد الذين في يدها - ولدى فان اقرت بذلك كانوا ولده ونسب له ولده وكانوا احرار لا سبيل عليهم) لان الاولاد محتاجون الى ثبوت نسب ونسب النسب بتصديق ذي اليد واذا ثبت النسب فهم ذميون او مسلمون فلا يسترقون (واما المرأة فان ادعى النكاح كانت ثنيا) لان النكاح الظاهر لا يمنع السبى والاسترقاق فهنا اولى ان لا يمنع *

(وان اقرت انها ام ولده كانت ام ولده لا سبيل عليها في الاستحسان) لان امومية الولد ثبت بها للنسب والنسب قد ثبت وامومية الولد ثبتا له وام الولد لا نسبي (وان كذبه بما قال كانت المرأة ولدها في الاسلام ولا يصدق على ما ادعى من ذلك) لانه ادعى وليس له فيها وفي اولادها يد ظاهرة وذو اليد كذبه في ذلك فلا تقبل دعواه بغير دليل كما لا تقبل متى وقعت الدعوى به - هذه الصفة في دار الاسلام (الا ان يقيم البينة على ما ادعى من ذلك فالاولاد احرار) وكانت الجارية ام ولده وتكون الزوجة ثنيا) لان الثابت بالبينة كالثابت بالمأينة (فان اقام البينة ان ذلك كان في يده او في منزله يوم ظهر عليه كان الجواب فيه كالجواب فيما اذا عرف انها في يده بغير بينة سواء فان صدقته صارت ام ولده والاولاد ثنيا بتو النسب منه احرار لا سبيل عليهم وام الزوجة

- لان يده على الاولاد الذين في يدها فكان القول قوله فيها

أقرار الرجل جائز بائع بالمرأة والأب والابن ومولى المتأقنة

تكون فيأوان كذبتة فالاولاد احرار وهي في لاتصيرام ولد) لان الرق لا يثبت بمجرد اليد مع الإنكار * والله اعلم *

* قال * (واذا وجد في يد المسلم الذي وصفت لك رجل او امرأة فقال هذا عبدي او امتي جئت بهم من دار الاسلام وصدقه بذلك العبد والامة فهو مصدق على ما قال من ذلك) لانه لو قال اشتريتهم من دار الحرب وصدقه في ذلك صدق فلان يصدق هاهنا اولي (وكذلك الذي يصدق في ذلك) لانه يساوي المسلم في عصمة ماله فكذلك يساويه في حكمه *

(فان كان في يد احدهما امرأة كبيرة فقال هذه امرأتي جئت بها معي من دار الاسلام وصدقه المرأة بذلك فهو مصدق في ذلك ولا سييل عليها) لان اقرار الرجل جائز بائع بالمرأة والأب والابن ومولى المتأقنة فعمل اقراره بانها امرأتي ويثبت النكاح بينهما بتصادقهما واذا ثبت النكاح بقيت على الحرية ضمنا تبالمها كما لو كانت معروفة بانها امرأته *

(وكذلك لو كان مع احدهما امرأة كبيرة فقال هذه ابنتي او اختي او امي او عمتي او ذات رحم محرم مني وصدقه بذلك فهي حرة لاسييل عليها * اما اذا قال هذه ابنتي فلان النسب قد ثبت فصارت كالابنية المعروفة * واما في ذوات رحم محرم فالقرابة التي يدعي لا تثبت لو كانت الدعوى في دار الاسلام فكذلك لا تثبت اذا كانت الدعوى في دار الحرب الا انه انما يقبل قوله فيهن) لان الحربى لو استامن على نفسه وماله فخرج الى دار الاسلام فقال هذه اخواتي وعماتي وخالاتي قبل قوله فيهن وصرن امنات تبالمه لما ان الظاهر انهن لا يخرجن الى دار الاسلام الا بمحرم * (١)

(١) والظاهر المشاهد في زماننا خلافة ١٢ المصحح

(وكذلك)

(وكذلك يقبل قول الذي والمسلم فيهن في دار الحرب ويجملن ببعاله في الخروج الى دار الاسلام) لان الظاهر انهن لا يخرجن بانفسهن (فإذا كان مع احداهما رجل كبير فقال هذا ابني او شيخ فقال هذا ابني فصدقه الرجل بذلك فهو حر لاسيلا عليه) لان الابوة والبنوة ثبتت بتصادقهما الما قلنا ان اقرار الرجل بالابن والاب جائز في دار الاسلام فكذلك جائز في دار الحرب واذا ثبت النسب يثبت الحرية ببعاله فلا يسترق لامر *

(فان قال هذا اخي او عمي او خالي او رجل من المسلمين دخل معي او كانت معه امرأة فقال هذه امرأة من المسلمين او من اهل الذمة دخلت معي فان كان مسلما صدق على ذلك كله اذا صدقه بذلك الذي معه وان كان الرجل الذي يقول هذا للمسلمين ذميا لم يصدق) لان الذي المستامن لو خرج رجال الى دار الحرب فقال هؤلاء اخواني واعماهي لم يقبل قوله ولم يكونوا ببعاله في الامان فكذلك قول الذي لا يقبل فيهم في دار الحرب ولا يكونون ببعاله (ولا يقبل قوله ايضا من حيث الشهادة لانها شهادة في امر من امور الدين ولا شهادة لاهل الذمة في امور ديننا) (الآ ترى) انه لو اخبر بنجاسة الماء لم يقبل خبره فكذلك هاهنا * فاما قول المسلم انه عمي او رجل من المسلمين دخل معي شهادة منه في امر من امور الدين وقول الواحد في امور الدين مقبول *

(فان كان الرجل الذي مع الذي يدعي الاسلام وعليه سيما المسلمين في لباسه وهيته صدق انه مسلم ولم يكن فيا لانه يقبل قول الرجل انه مسلم اذا كان عليه علامة الاسلام ووقع في القلب انه مسلم فاذا كان مع السياما قول الذي اولى ان يصدق *

(وان كان الذي مع الذي لم يدع انه مسلم واكن ادعى انه ذمة للمسلمين وصدقه

﴿قول المسلم الواحد في امور الدين مقبول﴾

قول الذي في امر من امور الدين لا يقبل وان كان عدلا

الذي يقال لم يصدق الذي) لما قلنا ان قول الذي في امر من امر الدين لا يقبل
وان كان عدلا (الا ان يكون لاهل الذمة زي ولباس غير زي اهل الحرب
ولباسهم وانهم يعرفون بانهم ليسوا على ما عليه اهل الحرب من ذلك وكان
اكبر الرأي والظن انه من اهل الذمة خلى سبيله ولم يحمل فيا) لما قلنا ان هذا امر من
امور الدين (و كذلك العبد المسلم اذا كان عدلا قبلت شهادته فيها) لان هذا من
امور الدين وما هو من امور الدين فقول العبد فيه مقبول كقبول في هلال
رمضان وفي رواية الاخبار *

(وكذلك لو أن رجلا ماعدا لشهده لبعضهم أنه كان حربا فسلم وادعى الحربى ذلك ولم يكن عليه - جاء المسلمين صدق المسلم على ذلك وخلى سبيل الأسير إذا لم يجز فيه قسمة ولا بيع فاما إذا جرى فيه قسمة أو بيع لم يصدق على ذلك) لأن قبل القسمة هي شهادة على امر من أمور الدين فيقبل قوله وبمدا القسمة فيه إبطال ملك المسلم فلا يحل ملكه إلا بشهادة رجلين *

قال: (وكل شيء صدق فيه المسلم المعروف والذي المعروف فالرجل اذا كان عليه سبأ المسلمين ولا يعرف انه مسلم يصدق فيه يعني فيما بيده من الاموال والريق) لانه اذا حكم بالاسلام بالسبأ صار بمنزلة المسلم المعروف (الآرى) انه يصلح عليه اذامات ولا يجري عليه سبأ كالمسلم فكذلك هاهنا يجعل كالمسلم المعروف وكل شيء صدق فيه الذي المعروف وفالمسلم المعروف مصدق فيه وان كان غير عدل لان الذي العدل لا يكون اعلى حالا من المسلم الذي ليس بعدل (الآرى) ان الذي العدل لو اخبر بنجاسة الماء لا يقبل قوله كما لا يقبل قول الفاسق نعمها صدق فيه الذي العدل فلان يصدق المسلم الذي ليس بعدل اولى *

(وكل شيء مما وصفت لك لا يصدق فيه المسلم الا ان يكون عدلا فان الذي لا يصدق فيه وان كان عدلا حتى او شهد الفاسق ان هذا المحربي اسلم قبل ان يوسر لم يصدق فيه فالذي وان كان عدلا لا يصدق فيه) لان المسلم الفاسق اعلى حالا من الذي العدل فلم يقبل قوله في ذلك فلان لا يقبل قول الذي اولى (واذا دخل المسلم دار الحرب بامان او كان اسير اقيهم واسلم زجل منهم فظهر المسلمون على بعض تلك الحصون وفي يده رجال ونساء فقال هؤلاء بني وبنائي وعمائي وخالائي وقال اني وجدتهم في دار الحرب ولم يسلموا فهم في ولا يكون ضمه اياهم اليه امانا لهم) لان هؤلاء ليسوا تتبع له في الاسلام فلم يصير وامسلمين باسلامه فبقوا كاهل الحرب لا امان لهم ولو ثبت لهم الامان ثبت بالضم الى نفسه ولو صرح لهم بالايمان لا يجوز امانه على المسلمين فالضم الى نفسه اولى ان لا يوجب لهم امانا في حق المسلمين *

(فاما ولده الصغير فان كان مسلما فهو مسلم مثله لا يجري عليه سبى وان كان ذميا فهو ذمي مثله لا يجري عليه سبى) لانه بالضم الى نفسه صار تبعه وبالتبعية ثبت الاسلام والذمة فلا يسبون فان قال المسلم وجدتهم اسراء في ايدي اهل الحرب وهم مسلمون وليس عليهم سبى المسلمين فان كان المسلم عدلا حرا او عبدا فهو مصدق وان كان غير عدل من المسلمين او كان ذميا عدلا لم يصدق على شيء من ذلك بخلاف ما اذا قال جئت بهم من دار الاسلام فانه يصدق سواء كان فاسقا او ذميا *

(والفرق بينهما لما قال وجدتهم اسراء في ايدي المشركين فقد اقر ان اهل الحرب جعلوهم تبعالا لانفسهم عبيدا وهذامنه شهادة لهم بئزلة لما لو شهدتهم كانوا حريين واسلموا قبل ان يوسر واوهي شهادة على امر من امور الدين

فتقبل اذا كان عدلا ولا تقبل اذا كان فاسقا او ذميا وهذا المعنى معدوم فيما اذا قل جئت بهم من اذار الاسلام فيصدق فيه عدلا كان او فاسقا ذميا كان او مسلما للمعنى الذى بينا واما اولاده الصغار لا يكونون في لان الولد الصغير صار في يده تبعاله فيصير مملوكا باسلامه او يكون عليهم سياء المسلمين فيكونوا احرارا بحكم السياء لا بقول الفاسق المسلم والذي *

(ولو وجدتم المسلمون وليس عليهم سياء يعرفون بها من لباس ولا خضاب ولا قراءة قرآن فشهدوا لهم بما ادعوا من ذلك اهل الحرب الذين كانوا معهم او قوم من اهل الذمة او قوم مستامنون من اهل الحرب وكتب بذلك اهل الحرب الى امام المسلمين لم يقبل شئ من ذلك وكانوا افياء) لان هذه شهادة منهم على امر من امور الدين وفيه ابطال حق المسلمين وكل ذلك شهادة مردودة (فان جاء من ذلك امر مشهور معروف شهد عليه العوام من اهل الحرب فيقع في قلوب المسلمين انه حق فالقوم احرار لا سبيل عليهم) لان الاشهاد بخبر العوام يوجب من العلم اكثر مما توجب السياء والعلامة (لان العوام منهم لا يتواطئون على الكذب والسياء قد تختلف ثم بالسياء يحكم بكونهم مسلمين فبالشبهة الاولى *

(الارى ان مسلما غريبا لو نزل في قوم من مسلمين واخبرهم انه فلان ابن فلان الفلاني لم يسمع لاحد من القوم ان يشهد له على نفسه بقوله فان كان مارقا قوم من اهل الذمة فاخبروا بذلك اهل محلة حتى صار معروفا مشهورا ووقع في قلوب اهل المحلة انه صادق وسمع لاهل المحلة ان يشهدوا على نفسه لاشتهار وقم بخبر اهل الذمة فكذلك الاسلام اذا اشتهر بقولهم حكم باسلامه (ولو ان قوما من اهل الحرب اسرهم المسلمون وليس عليهم سياء اهل

الاشهاد بخبر العوام

يوجب من العلم اكثر مما توجب السياء والعلامة

الاسلام ولا اهل الذمة فادعوا اليهم مسلمون واو اهل ذمة فلم يصدقوا بذلك او يدعوا ذلك حتى اخرجهم الامام الى دار الاسلام فلم يقسمهم ولم يبعهم حتى شهد رجل من المسلمين عدل على بعضهم انه مسلم او انه رجل من اهل الذمة صدق بشهادته وخلى سبيله وشهادته بذلك في دار الاسلام او في دار الحرب سواء لان نفس الاخراج الى دار الاسلام لا يجمله ملكا لرجل خاص فلم يتأكد ذلك الحق الثابت العام فالشهادة وقعت على اسلامه والحق فيه للجماعة فتقبل كما تقبل اذا وقعت في دار الحرب *

(فان باعهم الا امام او قسمهم ثم ان رجلا من المسلمين شهد لبعضهم انه مسلم او ذمي لم تقبل شهادته) لانه صار ملكا خاصا لرجل منهم فلا يبطل ملكه الا بشهادة رجلين وقد ذكرنا في الباب الذي قبله ان في المسئلة اختلاف الروايتين *

(واذا شهدوا بعد البيع او بعد القسمة يبطل البيع والقسمة) لانه ظهر ان البيع والقسمة جرى فيه وهو حر فكان باطلا *

(فان تفرق المسلمون عوض ذلك الذي وقع في سهمه قيمته من بيت المال وعوض المشتري مثل الثمن من بيت المال) لانه استحق نصيبه ولا يقبل في هذا شهادة اهل الذمة وان كان الذي اشتراه ذميا لان هذه الشهادة وقعت على المسلمين (الآثرى) انها لو قبلت يرجع المشتري على المسلمين في بيت المال بالثمن *

(ولو ان رجلا اخذه المسلمون وهو من اهل الحرب فادعى ان رجلا من المسلمين آمنه وهو في الحصن قبل ان يؤخذ فسل ذلك المسلم عمادعى من الامان فاقر انه آمنه لم يصدق على ذلك حتى يشهد رجلان مسلمان غير الذي

آمنه على الامان) لان الذي آمنه يشهد على فعل نفسه وهو المقدر الذي عقده
 فقوله مردود ويبقى بهد مجر دد عوى الحربى من غير دليل فلا يصدق *
 (وهذا الخلاف ما اذا شهد مسلم انه اسلم قبل ان يوسر فان شهادته تقبل وبخلى سبيله
 وها هنا اذا شهد رجل مسلم عدل غير الذي آمنه على الامان فانه لا تقبل شهادته
 حتى يشهد رجلان عدلان) ووجه الفرق في ذاك وهو ان الامان لا يخرج
 من ان يكون حربيا فان الحربى وان او من فهو حربى من اهل الحرب الا انه
 اعترض عارض يمنع حكم هذا السبب ويبطل فلا يبطل حكم السبب الاشهادة
 رجلين * فاما الاسلام يخرج من ان يكون من اهل الحرب فلما ادعى انه مسلم
 فقد انكر سبب مقام الرق فيه وكونه من اهل الحرب وشهادة المسام انه من
 اهل دار الاسلام شهادة على امر من امور الدين فيقبل فيه قول الواحد *
 (فان شهد جماعة كثيرة وهم عبيدا ومحدودون في قذف وهم عدول غير فساق انه
 او من امضيت شهادتهم) لان الجماعة الكثيرة لا يتوهم فيهم واطيهم على
 الكذب لانهم لو اجتمعوا على ذلك لفشاسهم فقول الجماعة بوجوب العلم
 في قلوب الناس فيحكم به كما يحكم بالسيما التى توجب العلم انه مسلم (فاذا قسم
 اوبيع فاذا وجب فيه ملك لرجل مسلم او ما هدم لم تقبل الاشهادة رجلين
 مسامين عدلين) للمامر *

(واذا وجد المسلمون رجلا من اهل الحرب في دار الحرب ليس عليه سيما
 المسلمين ولا سيما اهل الذمة فقال ان ارجل ذمي وشهد له رجل مسلم عدل انه
 مسلم كان الرجل الماخوذ فيثا ولم يكن مسلما ولا ذميا) لان ما ادعاه الماخوذ
 لم يشهد به الشاهد والذى شهد به الشاهد قد كذبه فيه الماخوذ فلم يثبت
 الاسلام ولا الذمة فبقى حربيا يسترق *

(ولو شهد له المسلم العدل انه ذمي وقال الماخوذ انا رجل مسلم واست كما قال
الشاهد فالقياس في هذا انه في المسلمين ولكن في الاقتحان اجماله مسلماً
ولا اسية) فوجه القياس فيه انها اختلفا في السبب فا ادعاه الماخوذ
لم يشهد له به الشاهد فلم يثبت وما شهد له به الشاهد لم يدعه الماخوذ فلم يثبت
واحد منهما فيكون في دليله الفصل الاول «ووجه الاستحسان في ذلك وهو
ان التوفيق ممكن بين الدعوى والشهادة لان الذمي قد يسلم بعد الذمة فيجمل
كانه كان ذمياً كما شهد به الشاهد ثم اسلم في الحال فلما كان التوفيق ممكناً بوفق
فاما في الفصل الاول التوفيق غير ممكن لان بعد الاسلام لا يكون ذمة فاعتبر
التكاذب في السبب * ولان في الاسلام ذمة وزيادة لان الذمة هي العهد قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اخفر ذمة مسلم كان عليه كذا وكذا *
غير ان الاسلام اعلى الذمتين فان شاهدة قد شهدت بمض ما ادعاه المدعى والشاهد
اذا شهد ببعض ما ادعاه المدعى قبل شهادته بمقدار ما شهد فكذاك هاهنا
ثبت بشهادته الذمة فبعد ذلك حكم باسلامه بعد ثبوت الذمة او الذي
قد يسلم بعد الذمة فلماذا قبلت شهادته استحساناً *

(ولو قال انا ذمي واست بمسلم فشهد شاهدان عدلان مسلماً انه مسلم جملة
مسلم) لانه ثبت الاسلام بشهادة شاهدين فجوده بعد ما ثبت الاسلام
بشهادة الشاهد ردة منه فيجمل كانه كان مسلماً ثم ارتد والعياذ بالله فيقاس بسائر
المرئيين فان اسلم فهو حر وان لم يرجع الى الاسلام قبل *

* قال * (ولو ان رجلاً من المسلمين اخذ في دار الحرب ومعه بقر وغنم وورمك
يسوقها قوم فقال هذا كله لي وهو لاء اجرائي قوم من اهل الذمة دخلوا معي
من دار الاسلام وصدقوه بما قال فاقول فيه قوله ولا سبيل عليهم) لان هذه

الشاهد اذا شهد ببعض ما ادعاه المدعى قبل شهادته بمقدار ما شهد

السائمة في ايدي القوم والقوم لما صدقوه فيه فقد اقروا أنهم في يد هذا المسلم وما في ايديهم من السبائة وقد ذكرنا ان المسلم المستامن اذا ادعى ان ما في يده له صدق في ذلك *

(وان كذب الذين في ايديهم فقالوا نحن ذمة كما قال وجميع ما في ايدينا لنا قال قولهم وهم ذمة) وذلك لان المسلم قد شهد لهم بالذمة فتثبت الذمة بشهادته وان اثبت الذمة وقد انكر والاجارة لم يصرمافي ايديهم من السائمة في يد المسلم فتكون السائمة لهم *

(ولو قال المسلم المعروف هؤلاء الذين يسوقون السائمة قوم من اهل الحرب استاجرهم ليسوقوها وهي كلها الى وصدقه بذلك الذين معهم ولا يعرف ان ذلك في يده الا بقولهم فجميع البقر والغنم في ولا يصدق على شئ من ذلك) لان الاجراء لا يصيرون آمنين بمقدار الاجارة لان الامان لا يثبت لهم ولو صرح لهم بالامان في دار الحرب فبمقدار الاجارة اولى لانه لا يثبت لهم الامان فاذا لم يثبت لهم الامان صاروا فيا للمسلمين والسائمة التي في ايديهم تصير فيا معهم *

(فان كان يعلم ان ذلك كان في يده فدفعه اليهم بشهادة رجلين فهو له) لانه اذا عرف ذلك كانت يدهم يد هذا المسلم فصار كانه في يد هذا المسلم والمسلم لا ينضم ما في يده ايضا *

(والذين يسوقون ذلك في السلمين وان علم أنهم اجراء له) لان عقد الاجارة يتضمن لهم الامان والامان لا يثبت لهم في دار الحرب (فان اخرجهم المسلم الى دار الاسلام صاروا آمنين) لان صريح الامان يصح من المسلم في دار الاسلام فكذلك ثبت بمقدار الاجارة * والله الموفق *

﴿ باب الدعاء الى الاسلام ﴾

* لم يذكر هذا الباب في عامة النسخ *

قال محمد رحمه الله عليه * (ولو ان قوم امن اهل الحرب بلغهم الاسلام ولم يدروا كيف هو ففرز اهل المسلمون فدعوا الى ان يسلموا فابى الامير الذي على المسلمين ان يجيبهم الى ذلك حتى قاتلهم وظهر عليهم فانه ينبغي ان يمرض عليهم الاسلام فان اسلموا خلى سبيلهم وسلم لهم اموالهم وذرايرهم واراضيهم) لان القتال شرع لاجل الاسلام على ما قال صلى الله عليه وآله وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وهو لا اله الا الله لما ساءوا الاسلام فقد درغوا فيه فكان يجب على الامام ان يصف لهم الاسلام قبل المقاتلة حتى يسلموا فاذا قاتلهم ولم يصف لهم الاسلام فقد اخطأ فيه فعليه ان يرجع عن خطائه فيمرض عليهم الاسلام بعد الظهور عليهم فان اسلموا صاروا كاهم اسلموا قبل الظهور عليهم فبقوا احرارا كما كانوا (وان ابوا ان يسلموا اجعلوا ذمة) لانهم وقعوا في ايدي المسلمين آمنين لان قتالهم حرام على الامام لم ادعوا الى الاسلام فلا يجملون فيا ولكن يجملون ذمة *

(فان اخطأ الامام فبهاهم وخمسهم وقسمهم او لم يفعل فانه ينبغي له ان يرجع عن خطائه فيمرض عليهم الاسلام) لما قلنا انه خطأ حيث سبهاهم وهم راغبون في الاسلام والخطأ لا يستدام ولكنه يرجع عنه (فان اسلموا خلى سبيلهم وابطل القسم فيهم ورد عليهم اموالهم وابوا الاسلام جازت قسمتهم ولا يجملهم ذمة بعد ذلك) لان الامان لم يثبت لهم فربما يلتمسهم الامان من القسمه انما ثبت الامان حكما بطلهم الاسلام ولما ابوا الاسلام فقد ظهر ان طلبهم لم يكن طلب رغبة في الاسلام وانما كان طابعهم لدفع القتال عن انفسهم

فنزوا منزلة قوم لم ينافهم الدعوة غزاهم المسلمون ولم يطلبوا منا الاسلام
 فيعرض الاسلام عليهم فان اسلموا فهم احرار وان ابوا الاسلام جعلوا ذمة
 فان قسمهم الامام جازت قسمة الامام لسانا ان الموضع موضع الاجتهاد فانهم
 اهل حرب ليس لهم صريح الامان فننزه حكم الامام للاجتهاد فكذلك هاهنا
 (فان جهل الامام فقتل مقاتلتهم قبل ان يعرض عليهم الاسلام فلا شيء
 عليه في ذلك) لانه قتلهم وهم اهل حرب لا امان لهم فلا يكون في قتلهم
 شيء كما لو اسر المسلمون ومامن المشركين فاراد الامام قتلهم فقالوا نحن نسلم
 لم يكن للامام ان يقتلهم حتى يعرض عليهم الاسلام فان قتلهم قبل ان يعرض
 عليهم الاسلام لم يكن عليه شيء في قتلهم الا انه قد اساء فيما صنع فكذلك هاهنا
 (ولو قتلهم بعدما اسلموا فان كان قتلهم بعدما خرجهم الى دار الاسلام ضمن
 قيمتهم فيكونوا في ائمن اصابهم) لانه يقوم بالا حراز بدار الاسلام (الا انه يسقط
 القصاص لاجل الشبهة) لانه قتل عن رأى واجتهاد ولم يقتل جزافا
 (فان قتلهم في دار الحرب لم يكن عليه ضمان قتلهم للمسلمين) لان التقوم
 بالا حراز بدار الاسلام ولم يوجد *

(ولو ان المشركين الذين حاصروهم المسلمون دعوا الى دار الاسلام فاجابهم
 الامام الى ذلك فقالوا انظر وناي وما اويومين او ثلاثة فذلك الى الامام ان شاء
 انظرهم وان شاء لم ينظرهم) لان المرتدلو استنظر الامام انظره الامام ان
 شاء فها هنا اولى (فان لم ينظرهم حتى قاتلهم فظهر عليهم وسباهم وخمسهم
 وقسمهم فذلك له جائز) لان الامام لما اجابهم الى ان يصف لهم الايمان فقد
 فعل ما عليه فلما استمهلوا به د اجابة الامام فالتريق جاء من قبلهم فلا يمنع
 الامام تفریطهم من مقاتلتهم فجاز للامام قتلهم فاذا ظهر عليهم جاز قسمتهم

لأنهم وقعو في أيدينا وقتلهم للمسلمين حلال فلم يثبت لهم حكم الاذن فعل
له القسمة بخلاف الفصل الاول فانهم طلبوا ثمن ما به تحفن دماهم واموالهم
في الحال من غير استعمال فاذا لم يجبه الامام الى ذلك فالتقص - جاء من قبل
الامام فملى الامام ان يرجع عما قضى ويردهم احرار ان اسلموا والاجامهم ذمة
(فان كان القوم قد عرض ذلك الامر عليهم وعرفوا الى ما يدعون فلما اتاهم
المسلمون وحاصروهم قالوا لهم نحن نسلم فاعرضوا علينا الاسلام حتى نجيبكم اليه
فان الامام ينبغي له ان يفعل ذلك لانهم ربما يسلمون فيكفيه وثمة القتال *
(فان ابى المسلمون واميرهم ان يفعلوا ذلك وقتلوههم واسروهم قبل ان
يسلموا فهذا جائز لهم) لانهم قد عرفوا الاسلام من قبل فامكنهم ان يسلموا في
الحال قبل العرض عليهم (فاذا لم يسلموا فالتقصير جاء من قبلهم فلم يحرم
قتلهم وسبيهم لتقصير من جرت بهم بخلاف ما تقدم) لانهم لم يعرفوا الاسلام
من قبل ولا يمكنهم ان يسلموا من غير عرض فالتقصير وجد من جهة المسلمين
فلهذا حرم قتلهم وسبيهم *

(ولو ان قوما من المشركين كانوا في قاصية من الارض لم يبلغهم الاسلام ولم يدعوا
اليه اياهم المسلمون لم يسع المسلمين ان يقتلوه حتى يدعواهم الى الاسلام)
لما روينا في الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا بحث سرية قال
لهم اذا حاصرتهم حصنا او مدينة فادعواهم الى الاسلام ولا تهم لا يدرون
لماذا يقاتلون ولوعلموا انهم يقاتلون لاجل الاسلام ربما يتقادون للاسلام
ولا يحتاج المسلمون الى القتال *

(قلت قاتل المسلمون المشركين الذين لم تبلغهم الدعوة قبل ان يدعواهم
فظهر واعياهم فقد اخطأ المسلمون في ذلك لما قلنا ان الواجب عليهم الدماء

الى الاسلام فينبغي للامام ان يعرض عليهم الاسلام فان اسلموا خلى
 سبيلهم) لانهم غير راغبين عن الاسلام فصاروا كلهم وقوا في ابدى
 المسلمين بعدما اسلموا فيجب تخليته سبيلهم وردا ما لهم وارضيتهم
 (فان ابو الاسلام جعلهم ذمة يؤدون الخراج ولم يردهم حربا بعد ما ظفر بهم)
 لما قلنا ان الامام قاتلهم والقتال حرام عليهم فصاروا في عصمة وامن فلا يضمنون
 (فان رأي الامام قسمتهم او قتل مقاتلتهم قتل ذلك ثم رفع ذلك الى حاكم
 آخر يرى ما صنع باطلا اجاز ما صنع من ذلك) لان الامام حكم فيهم بالقسمة
 في موضع الاجتهاد ولا ينهم اهل الحرب وكونهم من اهل الحرب بسبب يحمل
 قتالهم وسببهم الارباض وذلك المارض هو الاستخبار والاستفهام وهذا
 المارض معدوم فقد استحل قتالهم وسبب الاستحلال قائم فكان هذا
 موضع الاجتهاد فينذ حكمه فلا يفتى بعد ذلك (ثم لا يجب ضمان من قتل منهم
 عندا وعند الشافعي رحمة الله عليه يضمن ديات القتلى قبل الدعوة) لانهم
 متمسكون بدين نبي من الانبياء صلوات الله عليهم فيضمن الدية الا لما نقول
 بانهم اعتقدوا ديننا باطلا واعتقاد الدين الباطل كفر فكان كافرا فلا يجب بقتله
 شيء ثم عند الشافعي رحمة الله عليه يجب على القاتل مثل دية المسلم في قول
 بعضهم وقال بعضهم مثل دية الكتابي وقال بعضهم يجب مثل دية المجوسي لانه
 اقل الديات في دار الحرب فصار الحربى على ثلاثة اصناف صنف لم يبلغهم الدعوة
 ولم يسلموا الى لم يملوا واحتى يجيبوا فهو لا ينبغي للامام ان يبلغهم الدعوة فان
 قتلهم وسباهم قبل الدعوة فرأى ذلك صوابا فان ذلك لا يرد وان اسلموا
 وقوم لم يبلغهم الدعوة وبلغتهم الدعوة ولم يعرفوا تفسيره فسألوا المسلمين ان
 يخبروهم بدينهم فيتابوهم فهو لا ينبغي للامام ان يقتلهم ويأسرهم

الحربى على ثلاثة اصناف

حتى يفهمهم فان اسرهم ثم عرض عليهم الاسلام فاسلموا اقله يرد تلك القسمة
وقوم قد دعوا الى الاسلام غير مرة وعلموا ما يدعون اليه فسألوا المسلمين
حتى يجيبوهم فالأفضل للمسلمين ان يدعواهم فان لم يسموا ذلك حتى قاتلوهم
واسرهم وهم جاز ذلك للمسلمين ولا يردون احرار ابد ذلك لان التفریط
من جهتهم وان اسلموا *

(قال ولو ان قوما من اهل الحرب الذين لم يبلغهم الاسلام ولا الدعوة اتوا
المسلمين في دارهم يقاتلون فقاتلهم المسلمون غير دعوة ليدفعوا عن انفسهم فقتلوا
منهم وسبوا واخذوا اموالهم فهذا جائز للمسلمين يحبس ذلك ويقسم ما بقي بين
من اصابه لان المسلم لو ركب سيفه على مسلم حل للمشهور عليه سيفه قتله للدفع
عن نفسه فما هنا اولى والمضى في ذلك انهم لو اشتغلوا بالدعوة الى الاسلام
فربما اتى السبي والقتل على حرم المسلمين واما اموالهم وانفسهم فلا يجب الدعاء
بالتخلاف ما اذا كانوا يفترون في بلادهم فانه لا ينبغي للمسلمين ان يقتلوا حتى
يدعواهم لانهم لا يقاتلون دفعا وانما يقاتلون لاجل الاسلام فلا بد من الدعاء
الى الاسلام *

(ولو ان قوما من مشركي العرب من عبدة الاوثان لم تبلغهم دعوة الاسلام
الا انهم قد سمعوا بالاسلام ولم يدروا ما هو فادعوا عليهم المسلمون فظفروا عليهم
فينبغي للامام ان يعرض عليهم الاسلام فان اسلموا على سييلهم) لانهم وقوموا
في ايدينا غير قتال ولا محاربة ولم يوجد منهم الاسلام ايضا (فان ابوا ان يسلموا
حبسوا في السجن الى ان يسلموا ولا يقتلون) لانه لا وجه بان يضرب عليهم
الجزية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجتمع في جزيرة العرب دينان
ولا وجه الى ان يقتلوا لانهم وقوموا في ايدينا على وجه المحاربة فكأنوا بمنزلة

المسلم لو شهر سيفه على مسلم حل للمشهور عليه سيفه قتله للدفع عن نفسه

المستأمنين فلم يبق وجه الا الحبس (فان ماتوا على الكفر لم يجر على ذرارهم سبي وصارت اموالهم موارث لورثتهم) لانهم في حكم المستأمنين واماوال المستأمنين وذرارهم لا تستغنم (فان رأى الامام حين ابوا الاسلام ان يقتل المقاتلة ويسبى الذرية ويقسم الارضين والاموال ففعل جاز ما صنع من ذلك) لانهم وقعوا في ايدي المسلمين وهم اهل حرب ولا امان لهم قصد امكن هذا موضع الاجتهاد في قتل مقاتلتهم وسبي ذرارهم فان فعل ذلك عن رأى واجتهاد جاز * (وكذلك قوم من المرتدين لحقوا بنساء مرتدات فولد لهم اولاد ثم مات المرتدون وبقي اولادهم على دينهم لا يعرفون الاسلام لم يسع المسلمين ان يقتلواهم حتى يدعواهم الى الاسلام) لانه لم يظهر منهم الاسلام *

(فان قتلواهم بغير دعوة وظهور واعليهم عرض عليهم الاسلام فان اسلموا سلمت لهم اموالهم وذرارهم) لانهم غير راغبين عن الاسلام فصاروا كما لو اسلموا قبل السبي والاخذ (فان ابوا حبسوا لانه لا وجه لجلهم ذمة) لانهم مرتدون والمرتد لا يضرب عليهم الجزية *

(ولا يقتلون لانهم لم يصفوا الاسلام بانفسهم) فلا يقتلون على ردتهم (وان رأى الامام قتلهم وسبي ذرارهم وقسمه ما لهم ففعل ذلك جاز) لان الموضع موضع الاجتهاد على ما قلنا انهم اهل الحرب ولا امان لهم صريحا *

(وكذلك قوم من مشركي العرب من عبادة الاوثان دعاهم المسلمون الى الاسلام فابوا ان يحبسوا اليه فقاتلوا وحصلروهم فقاتلوا للمسلمين انزل على حكم الله تعالى فقالوا لهم انزلوا فنزلوا فان المسلمين يرضون عليهم الاسلام فان اسلموا فلا سبيل عليهم لما قلنا وان ابوا ان يسلموا اجبروا على الاسلام وحبسوا حتى يسلموا) لانه لا وجه للقتل لانهم خرجوا على امان ولا وجه

لضرب الجزية عليهم) لانهم من مشركي العرب (ولا وجه لردهم الى حصنهم) لانه ليس من حكم الله تعالى ان يتركوا ليمودوا الى دار الحرب فيكونوا حربا لنا فلم يبق وجه الا الحبس *

(فن مات منهم وورث ماله ورثته) لانهم في حكم المسلمين (وان رأى امام من ائمة المسلمين ان يقبل من مشركي العرب الجزية جاز ذلك وان كان هذا خطأ) لان الاجتهاد فيه مدخل قال الله تعالى قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله * الى ان قال * حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون * وليس فيه تخصيص * ولان مشركي العرب والعجم اهل دين واحد وان اختلفت آراءهم ونحلهم * (وكذلك اولاد المرتدين ان رأى الامام ان يحملهم ذمة جاز ذلك) لان الموضع موضع الاجتهاد *

(وكذلك لو ان الامام رأى سبي مشركي العرب فحسمهم وقسمهم جاز ذلك وليس لو ال آخر ان يبطل ما صنع) لان هذا موضع اجتهاد فاهل حرب ولان المذهب عند الشافعي رحمة الله عليه ان يجوز استرقاق مشركي العرب (وكذلك ان زلوا على حكم الله فرأى الامام ان يحسمهم ويقسمهم ففعل جاز ذلك) وليس لو ال آخر ان يبطله لما قلنا ان هذا مما يسمع فيه اجتهاد الراي * والله تعالى اعلم *

باب

ما ينبغي للمسلمين نصرته وعن بدعهم

* وقال محمد رحمه الله عليه * (اذا دخل المسكر من المسلمين ارض الحرب فاخبروا ان المشركين قد اتوا بمض ارض المسلمين او بمض ثورهم فان خاف اهل المسكر على اهل الثغر ان لا يطبقوا العدو الذي اتاهم فالواجب عليهم ان ينفروا

اليهم ويدعوزهم) لانهم اذا خافوا على اهل الثغر فانه يفرض على كل مسلم ان ينفر اليهم وينصرهم يود خو لهم دار الحرب للعد و نافلة لهم او من فروض الكفاية وفرض العين لا يترك بالنافلة او بما هو من فروض الكفاية * ولاهم لو نفروا الى اهل الثغر يحصل فيه شيان اثنان قتال المشركين ونجاة المسلمين ولو مضوا على غزوهم لا يحصل فيه الا قتال المشركين فكان الاشتغال بما يحصل فيه نجاة المسلمين مع قتال المشركين اولى *

(وان كانوا لا يخافون على اهل الثغر او كانا كبر الراى منهم ان القوم يتصفون منهم فلا بأس بان يعضوا على غزوهم ويدعوزهم) لانه مامن عسكر يخرجون الى ارض الحرب الا ويتوهم ان العدو يعلون الى بعض نفور المسلمين ومع هذا لا ينعون عن الخروج فكذلك لا ينعون عن المضى فيه اذ لو لم يعضوا لهذا المعنى يدي الى ترك الجهاد اصلا * ولاهم لو مضوا في وجههم يحصل النكابة على العدو من وجهين فان اهل الثغر ربما يظفرون بآثارهم والمسكر كذلك بالذين قصدوهم وكلما كانت النكابة بالمدوا كبر كان ذلك احسن *

(وان كانوا يخافون على اهل الثغر وكان حولهم من المسلمين ان اعانواهم يتصفون من العدو وكانا كبر الراى ان اولئك المسلمين يقصدونهم كانوا في سماء من المضى الى غزوهم) لما قلنا ان فيه النكابة بهم من وجهين *

(وان كانا كبر الراى منهم ان اولئك المسلمين لا ينصرونهم فالواجب عليهم ان يرجعوا عن غزوهم) لما قلنا وانما يعمل با كبر الراى هاهنا لان القلب حكم فيما ليس فيه دليل ظاهر يوجب العمل بالظاهر والدليل الظاهر معدوم هاهنا فكان القلب حكما فيه *

(ولو ان عسكرين من المسلمين دخلوا ارض الحرب متفرقين كل عسكر من

﴿فرض العين لا يترك بالنافلة او بما هو من فروض الكفاية﴾

﴿طالع﴾
﴿فما لم يستفد فيه دليل ظاهر يوجب العمل بالظاهر والدليل الظاهر معدوم هاهنا فكان القلب حكما فيه﴾

ناحية فبلغ احد المسكرين ان العدو تفرقوا فرقتين فأتى فريق منهم ثمرامن
ثمرالذين خرجوا منه او غيره واتى فريق منهم المسكر لآخر الذين دخلوا
مهم وخافوا على الفرقتين جميعا ان لم يعينوه فانه نظروا ان كان هذا المسكر بحال
لو تفرقوا فرقتين فتذهب فرقة الى المسكر الآخر وفرقة الى الثغر فظنوا انهم
يتصفون من عدوهم تفرقوا فرقتين فتأتي كل فريق منهم احدى الطائفتين
حتى يعينوه) لان فيه النكاية لكل عدو والنجاة لكل فريق من المؤمنين
فكان عليهم ان يفعلوا ذلك *

(وان كانوا التفرقوا فرقتين لم يغنوا شيئا فيما يظنون فانهم لا يتفرون ولكن
يأتون اهل المسكر الذين في دار الحرب فيعينونه ويدعون اهل الثغر) لان
الخوف عليهم اشدوهم من المدد ابعد فان اهل الثغر بما يعينهم المسلمون
او يحتاجون الى المسلمين والمسكر الذين انعم العدو في دار الحرب لا يعينهم
المسلمون ولا يجدون ملجأ يحتاجون اليه فكان المسكر الآخر اولى
بالاعانة من اهل الثغر *

(وان كان اكبر الرأي من اهل المسكر الذين في دار الحرب انهم يتصفون
من عدوهم او اهل الثغر وتركوه) لان اهل المسكر لا يحتاجون الى
اعانتهم واهل الثغر يحتاجون الى الاعانة والنصرة فليل اليهم اولى *

(وان كان اكبر الرأي من اهل هذا المسكر ان الفريقين جميعا لا يتصفون من
عدوهم الا ان اهل المسكر الآخر الى ارض المسلمين اقرب والمسلمون
الذين يعينونهم اقرب اليهم واهل الثغر ابعد من ارض المسلمين وجب على اهل
هذا المسكر ان يعينوا اهل الثغر) لان الخوف على اهل الثغر اشد والمدد منهم
ابعد فاعانتهم اوجب عليهم *

(وان كان الامر ان قد استويا في الفريقين يعني الخوف عليهما والرجاء لهما على السواء فالواجب على اهل هذا المعسكر ان يمينوا اقرب الفريقين منهم على عدوهم) لان عدوهم اقرب العدوين من هذا المعسكر والله تعالى امر بقتال الاقرب من العدو وقال الله تعالى قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ولا لهم لوائوا اقرب الفريقين .. ربما يهزمون ذلك المد وتم يذهبون الى الفريق الآخر فينصرونهم فيكون فيه النكابة بالعدوين جميعا *

(وان كان الا بمدون الخوف عليهم اشد كانوا الاولى بالنصرة من الاقربين) وان كانوا في القرب منهم على السواء والخوف عليهم سواء او اهل الثغر) لان الضرر على المسلمين في هلاك اهل الثغر اكثر فكان الذب عن حرم المسلمين وما فيه اعزاز جمع المسلمين الاولى *

(ولوان عساكر ثلاثة من المسلمين دخلوا ارض العدو ودخل كل فريق منهم ناحية من النواحي فأتى العدو وعسكرين من تلك العساكر وتركو المعسكر الثالث فاخبر المعسكر الثالث بكثرة العدو فان كان اكبر الراي من هذا المعسكر اثبات ان اهل المعسكرين ينتصفون من العدو مضوا على غزوهم) لان المعسكرين الآخرين لا يحتاجون الى اعانتهم *

(وان كان اكبر الراي منهم ان احدا الفريقين ينتصف والاخر لا ينتصف او ا الفريق الآخر الذي لا ينتصف) لما قلنا ان فيه نكابة للعدو ونجاة المسلمين (وان كان اكبر الراي منهم ان الفريقين لا ينتصفون ممن اتاهم وان نفر فوا لم يغنوا شيئا فان كان احدا المعسكرين اقرب الى دار الاسلام او الى المعسكر الآخر وتركوهم) لما قلنا ان الخوف عليهم اكثر (واذا كان حال المعسكرين حالا واحدا او اقرب المعسكرين منهم وان كان المعسكر الآخر يهلك) لان

عد وذلك العسكرية اقرب منهم (فان كان الذين يلومهم قليلا والاخرون كثيرا
بدى بالا قرب فالأقرب ولم ينظر القليل والكثير) لان حق الاقرب
اوجب (الا ان كان هذا يضر بالمسلمين اضرارا شديدا ويخافون ان يهلك
المسلمون به ويدلون فاذا الامر هكذا أو الكثير) لان المصلحة للمسلمين
في هذا اكثر واعم (وان كان الذين يلومهم اكثر ولا يبدون اقل لا يكون الا بعد
اولى بالنصرة ولكن الاقربين اولى) لان رب قليل يتصفون من كثير ورب كثير
لا يتصفون من قليل حتى النصر لا يتماق بالقلة والكثرة انما يتماق بالقرب
والبعد والله تعالى الموفق *

باب

متى يصير الحربى ذميا

* قال محمد رحمه الله عليه (اذا دخل الحربى دار الاسلام بامان فاشترى ارض
خراج فوضع عليه الخراج فيها كان ذميا) اعلم بان الحربى المستامن اذا اشترى
في دار الاسلام ارض عشر او خراج فانه لا يصير ذميا حتى يزرعها فيؤخذ منه
عشر او خراج * وقال بعض الناس بنفس الشراء يصير ذميا وذهبوا في ذلك الى
ان شراء الارض للقرار فصار بالشراء راضيا بالمقام في دارنا فصار ذميا * الا انا
نقول لا يصير ذميا لان الشراء قد يكون للتجارة وقد يكون للزراعة فلا يصير
راضيا بالمقام في دارنا لم يزرع فيؤخذ منه الخراج (الآرى) انه لو تزوج
ذمية في دارنا لا يصير ذميا والتزوج للقرار فلا يكون ذميا بشراء الارض
كان اولى فاذا اخذ منه خراج ارض صار ذميا يوضع عليه خراج رأسه
ولم يترك ان يخرج المهر داره) لان خراج الارض لا يجب الاعلى من هو من
اهل دار الاسلام لانه حكم من احكام المسلمين وحكم المسلمين لا يجري الا

باب متى يصير الحربى ذميا

على من هو من اهل دار الاسلام فلما وضع على هذا المستامن خراج في ارضه
يصير من عليه الخراج من اهل دار الاسلام اذا صار من اهل دار الاسلام
كان ذميا * ولان الخراج في الاعم الاغلب انما يوضع على اهل الذمة وان كان
قد استأنف على المسلمين في بعض الاحوال * الا ترى * ان المسلم متى
اتخذ داره مزرعة وجب عليه فيها العشر والذي لو اتخذ داره بستانا يجب عليه
الخراج فلما وضع على هذا المستامن خراج ارضه فقد وضع عليه ما يوضع على
اهل الذمة في الاعم الاغلب فصار بذلك ذميا * ثم قوله في الكتاب اذا وضع
عليه الخراج كان ذميا قال بعضهم * اذانه على ذلك وبين له انا اخذ منك خراج
ارضك ان لم تبها ولم ترجع الى بلادك * لانه لا يجمل ذميا الا برضاء منه فاذا
لم يزل الارض عن ملكه بمد ما بين له صار ذلك دليل الرضاء منه بكونه ذميا
* ومنهم * من قال معنى اذا وضع عليه الخراج كان ذميا اذا وجب عليه الخراج
حينئذ يصير ذميا لان كونه ذميا انما يتفرع عن خراج ارضه فانه لم يجب الحق
في ارضه لم يتفرع عن صيرورته ذميا *

(ولوان حر يادخل دار الاسلام بامان فاشترى ارضا من ارض الخراج
فباعها قبل ان يجب خراجها لم يكن بشراء الارض ذميا) لانه انما يصير ذميا من
اهل دارنا بوجوب الخراج عليه والخراج لم يجب بمد فلا يصير بنفس الشراء
ذميا (ولوان حر يادخل دار الاسلام بامان فاستاجر ارضا من ارض الخراج
فزرعها فخرج الارض على صاحبها وليس على الزارع من الخراج شيء) لان
الخراج يجب بازاء المنفعة والمنفعة في الحقيقة حصلت لرب الارض لان
البدل حصل له فكان الخراج عليه (فان زرعه الحربي وادى اجرها الى الذي
استاجرها منه واخذ الخراج من صاحبها لم يكن الحربي ذميا بالزراعة) لانه

لم يؤخذ منه الخراج ولكن الامام لا يدعه في دار الاسلام حتى يزرع لان
الاشتغال بالزراعة مكث ومقام في دارنا والحربى يمتنع لمن يطيل السفر في
دار الاسلام ولكنه اذا قضى حاجته في دار الاسلام يأمره بالرجعة الى بلاده
فان اطال المكث بها والامام لا يعلم ثم علم فانه ينبغي للامام ان يتقدم اليه
ويخبره انه ان اقام سنة من يوم يقدم اليه اخذ منه الخراج فان رجع قبل عام
السنة فلا شيء عليه وان اقام حتى تمت السنة اخذ الامام منه خراج رأسه
وجمله ذميا ولا يدعه حتى يرجع الى بلاده وقد تم الكلام فيه من قبل *
(ولو ان حربيا مستامنا في دار الاسلام استاجر من رجل ارضا خراجها مقاسمة
نصف ما يخرج فزرعها الحربي بذره) فان على قول ابي حنيفة رضى الله تعالى
عنه (خراج الارض يجب على رب الارض) وعلى قول ابي يوسف ومحمد
رحمة الله عليهما يجب على المزارع في الخارج لان خراج المقاسمة بمنزلة العشر
ومن استاجر ارضا من ارض عشر وزرعها فان العشر على رب الارض في قول
ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه وفي قول ابي يوسف ومحمد رحمة الله عليهما
على المزارع في الخارج (فان اخذ الامام خراجها بما اخرجت وحكم بذلك
عليه فكان ذلك من رايه فانه يصير ذميا بالانفاق) اما على قول ابي يوسف
ومحمد رحمة الله عليهما فلا اشكال فان الخراج عندهما يجب على المستاجر والحربي
هو المستاجر فقد جرى عليه حكم من احكام المسلمين حين اخذ الامام منه الخراج
فصار من اهل دارنا فيصير ذميا واما عند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه فلان
الخراج وان كان يجب على رب الارض ولكن لما حكم به الامام على
المستاجر واخذ من الخارج فقد قضى في موضع مجتهد فيه فنفذ قضاؤه وصار
الحق عليه فصار ذميا بالانفاق *

(ولو اشترى الحربي المستامن ارضا من ارض الخراج وخراجها مقاسمة النصف مما يخرج او الثلث فآجرها من رجل من المسلمين او من اهل الذمة ليزرعها بذرته فاخرجت طما ما فاخذ الامام من المستاجر نصف ما اخرجت ورأى الامام ان ذلك على المزارع فيما اخرجت الارض فان الحربي لا يصير ذميا) لان الخراج لم يجب عليه في ارضه انما اخذ من غيره (وانما ينظر في هذا الى من يجب عليه الحق لا الى مالك الارض) لان الذي وجب عليه الحق واخذ منه هو الذي جرى عليه الحكم فيصير بالحكم ذميا سواء كان هو المالك للارض او غيره • •

(ولو كان الذي استأجرها منه حربيا مستامنا صار المستاجر ذميا) لانه جرى عليه الحكم في زرع •

(ولو لم يزرعها الحربي ولكنه اعارها عارية فان كان الخراج خراج مقاسمة كان الخراج في الزرع في قولهم جميعا) لان خراج المقاسمة بمنزلة المشر والمشر على الفاص لان المنفعة حصلت له فكذلك الخراج عليه (ولا يصير صاحبها المستامن ذميا) لان الحق لم يجب عليه في ارضه وانما وجب على غيره •

(ولو غصبها اياه غاصب فزرعها وخراجها المقاسمة فاخرجت زرعها كثيرا فان كانت الارض لم تنقص شيئا فالخراج وخذ من الخارج في قولهم جميعا) لان خراج المقاسمة بمنزلة المشر والمشر على الفاص لان المنفعة حصلت له فكذلك الخراج عليه •

(وان كانت الزراعة تقصت الارض) فان على قول محمد رحمة الله عليه (الخراج - ولا يصير الحربي المير به ذميا) لان الحق لا يوجب من ماله (وان كان الخراج

دراهم فان الخراج على الحربي المير به ذميا)

يؤخذ من الخراج والنقصان لرب الارض والاجرة فكذلك اذا كان غصبها كان الخراج في الخراج والنقصان لرب الارض (وعنده ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه نقصان الارض منزلة الاجرة للارض على ما يذكر فيما اذا كان الخراج خراج وظيفة فيكون الخراج على رب الارض فيصير صاحبها المستامن ذميا عند ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه وعند محمد رحمة الله عليه لا يصير ذميا *

(وان كان خراجها دراهم فاعتصمها من تصب فزرعها فلم ينقصها الزرع شيئا فخرجه على الغاصب) لان الحرب لم يستفد منفعة من الزراعة ولم يرض ايضا بتعطيل منافع الارض اخذت منه غصبا فلا يجب عليه الخراج *

(كما لا يجب اذا غرقت الارض بالماء وعجز عن زراعتها ثم اذا اخذ الغاصب بخراجها لم يصير صاحبها المستامن ذميا وان اخذ خراج ارضه) لانه لم يؤخذ منه انما اخذ من غيره ولم يرجع عليه حكم المسلمين فلا يصير به ذميا فان كان الزارع نقصها شيئا ينظر فان كان النقصان مثل الخراج او اكثر فان المستامن ياخذ ذلك النقصان ويؤدى منه الخراج ويكون الفضل له) لانه وصل اليه النفع من جهة الزراعة فصار كالموزرعها بنفسه او اجرها من غيره (ويصير صاحبها المستامن ذميا) لان خراج ارضه اخذ منه *

(وان كان النقصان اقل من الخراج كان قدر النقصان من الخراج على المستامن وفضل الخراج على الغاصب) لان الخراج انما يجب على المقتصب منه حكما بما يرجع اليه من النفع بدليل انه لو لم يرجع اليه شيء لم يؤخذ منه شيء من الخراج وحده يرجع اليه مثل الخراج او اكثر اخذ منه الخراج كله فاذا رجع اليه من النفع مثل بعض الخراج اخذ منه بقدره وكان الفضل على الغاصب * وذكر ابو يوسف رحمة الله عليه في المزارعة الكبيرة على قول

ابن حنيفة رضي الله تعالى عنه يؤخذ الخراج كله - من المنتصب منه قل
النقصان او كثر * ويذكر في المزارعة الصغيرة الجواب ان على قول
ابن حنيفة رضي الله تعالى عنه الخراج كله على رب الارض لانه اخذ من منافع
ارضه بدلا فصار كانه آجر ارضه بما اخذ ولو آجر ارضه كان الخراج عليه وفي
الاجر بالخراج او لم يف فكذلك ماها هنا *

(ثم اذا اخذ جميع الخراج من الحربى المنصوب منه او بوضه يصير ذميا) لانه
جرى عليه حكم المسلمين باخذ بوضه كما جرى عليه باخذ كله *

(ولو زرعها الحربى المستامن او الفاضل او المستاجر او المستير فاصاب زرعها
آفة فاضلمته من غرق او غيره لم يكن في الارض خراج تلك السنة ولم يصير
المستامن صاحب الارض ذميا) لانه لم يؤخذ منه الخراج فلم يصير من اهل
دارنا فلا يصير ذميا *

(واذا اشترى المستامن ارض الخراج فزرعها او مكنت في يده سنة
او اقل فوجب فيه الخراج فقد صار المستامن ذميا حين وجب في ارضه الخراج
وهو لزومه واخذ) لانه انما يصير من اهل دارنا بحكم الامام عليه والحكم بالاخذ
فالم يؤخذ منه لا يصير ذميا *

(ثم اذا اخذ منه الخراج يؤخذ منه خراج رأسه بمدة سنة مستقبلة من يوم
اخذ منه الخراج ولا يحتسب عليه في خراج رأسه لما مضى من الشهور
والارض في يده) وهذا بخلاف التقديم اليه لو اطل المالك بارض الاسلام
فقال له الامام ارجع الى بلادك فانك ان اتمت سنة بعد يومك هذا اخذت
منك الخراج فاقام سنة صار ذميا واخذ منه الخراج في تمام تلك السنة * ووجه
الفرق في ذلك هو ان في فصل التقديم انما ياخذ الامام منه خراج رأسه من

جهة الشرط فاذا شرط ان ياخذ منه الخراج ان لم يرجع سنة اخذ منه كما شرط
ويصير ما شرط عليه كما صالحه الامام عليه على مقامه في دارنا في تلك السنة
وللا امام ذلك فان له في الابتداء ان لا يومنه ولا يدعه يخرج الى دار الاسلام
الا بما لا ياخذ منه فلهذا ياخذ منه الخراج عند تمام السنة واما يصير ورثه ذميا
من جهة خراج ارضه من جهة الشرط ولكن يثبت حكما ولو لم يجب في ارضه
لا يصير ذميا فانما ياخذ منه خراج رأسه اذا مضت سنة من يوم يصير ذميا ياخذ
منه الخراج فالتمريض سنة كاملة على ذمة بعد ذلك لا ياخذ منه الخراج *

(ولو قال له الامام ان اقمت سنة بمديومك هذا اخذت منك مائة درهم
ثم جعلتك بعد ذلك ذميا آخذ منك في رأس كل سنة اثني عشر درهما فان اقام
سنة بعد التقدم اليه اخذ منه مائة درهم) لما قلنا ان ما ياخذ منه الامام في التقدم اليه
انما ياخذ من جهة الشرط والصلح هكذا جرى فيما بينهما وهو راض به حين اقام
سنة بعد الصلح فيؤخذ منه بحكم الصلح ويصير ما يؤخذ منه عند تمام الصلح اجرة
لسكناء في دارنا في تلك السنة *

(و نظير ذلك رجل اجر داره شهر ا فقال له قبل مضي الشهر لا تقم في
داري من الشهر واشهد على ذلك انه ان اقام الشهر الد اخل فاجر الدار كان
عليه عشرون درهما ان الاجرة تجب بالشرط وقد رضي بهذا المشرط
حيث اقام فيها في الشهر الداخل فكان الحكم كما شرط *

(فكذلك خراج الرأس في التقديم اليه يجب بالشرط وقد رضي بالمشرط
حيث اقام سنة فكان الحكم كما شرط) وقد انزع اصحابنا من هذه المسئلة
مسئلة اخرى قالوا جميعا لو ان رجلا غصب دارا من رجل فاراد المنصوب منه
تخويف الناصب حتى ير داليه الدار فانه يأتي برجلين عدلين الى الناصب فيشهدهما

على الغاصب فيقول له ان رددت الي والى آخذ منك كل شهر الف درهم مثلا فان الاشهاد صحيح وان اقام الغاصب بعد هذا التقدم اليه فلم يصب منه يستوجب هذا الاجر المسمى على الغاصب *

(ولو كان الامام حين تقدم اليه قال له ان اقامت سنة بعد يومك هذا كنت ذميا وآخذ منك الخراج بعد سنة اخرى مستقبلة فاقام تلك السنة كان الامر على ما تقدم اليه ولم يجب عليه خراج حتى تمضي سنة بعد هذه السنة الاولى) لان الشرط هكذا جرى من الامام فيكون الحكم شرط والمتقدم المعروف هذا (ا) (ولو ان حر بيا مستامنا اشترى فينا رضا خراجيا فجاء مستحق واستحقها بالينة وادى خراجها سنة او سنتين ثم وجد القاضى الشهود عديد او رد الارض على المستامن لم يكن هو ذميا) لانه اذا بصير المستامن ذميا اذا وجب عليه الخراج لا بمجرد شراء الارض الخراجية وهاهنا اقد كان هو ممنوعا من الانتفاع بهذه الارض فلم يلزمه الخراج لان وجوب الخراج باعتبار التمكن من الانتفاع (وكذلك لو غصبها منه سلطان لا يقاومه المستامن ولو غصبها ممن تمكن المستامن من اثبات حقه عليه بالحجة فلم يفعل فان كان الغاصب زرعها فالمستامن لا يكون ذميا ايضا) لان الخراج على الغاصب اذا زرعها باعتبار انتفاعه بالارض فلا يكون على المستامن من شئ من خراجها

(١) وهاهنا في نسخة اخرى عبارة زائدة وهي (ولو ان حريا في دار الحرب اوصى بوصية لمسلم ثم مات الحربى ثم اسلم اهل الدار قبل ان يقسم الميراث في باب ما يختلف فيه اهل الحرب واهل الذمة من الشهادات والوصايا ليس من املاء شمس الائمة السرخسى رحمه الله تعالى فهو مكتوب من نسخة قاضى القضاة محمود بن عبد المزب الزرغيناني رحمه الله تعالى ١٢

(وان كان الغاصب لم يزرعها فقد صار المستامن ذميا) لانه قد لزمه خراجها فانه قد كان متمكنا من استردادها والانتفاع بها ولذا لم يزرعها خراجها كان ذميا وهو بمنزلة مالو غرقها ماء وقد كان المستامن متمكنا من ان يحتال بذلك بمسئاة فلم يفعل حتى مضت السنة فعليه خراجها وكان ذميا للمعنى الذى قلنا (وهذا اذا لم يتمكن في الارض نقصان زراعة الغاصب قال كانت الزراعة نقصتها كان المستامن ذميا) لانه قد لزمه النقصان للمستامن وحكم الخراج انه ان كان النقصان اكثر فالخراج على المستامن وان كان النقصان اقل فعلى الغاصب الخراج دون النقصان على ان يكون مقدار النقصان من ذلك الخراج على رب الارض والفضل على الغاصب في الوجهين قد لزم المستامن بمس الخراج وبه يصير المستامن ذميا *

(ولو ان رجلا سقى في هذه الارضين ماء ففرقها حتى لم يستطع الحربى زراعتها ونقص الماء الارض كان للحربى ان يضمن الذى سقى الماء النقصان المتمكن بفعله ولا يكون الحربى ذميا هاهنا) لانه لا خراج في هذه الارضى لاحد هاهنا فا كان احد تمكن من الزراعة - *

(وعلى هذا لو لم يزرع الغاصب الارض ايضا حتى ردها بعد مضي السنة لم يكن الحربى ذميا) لانه لم يلزمه خراجها *

(ولو كان الغاصب حربيا مثل صاحب الارض فزرعها ونقصتها الزراعة فالغاصب ضامن لنقصان الارض * ثم ان كان الخراج مثل النقصان او اقل فصاحب الارض يصير ذميا دون الزارع) لان الخراج على صاحب الارض هاهنا (وان كان النقصان اقل من الخراج فقد صار ذميين) لان بقدر النقصان من الخراج على رب الارض والفضل على الزارع فقد وجب على كل واحد

- لو لم يتمكن احد من الزراعة فيها

منها بمض الخراج *

(ولو كانت الارض لم تبتعها الزرعة فانما صاب يصير ذميادون صاحب الارض) لان الخراج هاهنا على الغاصب كله *

(ولو عظم الغاصب فلم يزرعها فان كان صاحب الارض يتمكن من استردادها بالحجة فلم يفعل كان الخراج عليه وصار ذميا وان كان لا يتمكن من ذلك فلا خراج على واحد منهما وهما حربيان في قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه على حالهما * ولو كان المستامن اشترى ارضا عشرة بقة فقد صارت خراجية في قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه) وفي قول ابي يوسف رحمة الله عليه يؤخذ منه العشر مضاعفا * وفي قول محمد رحمة الله عليه هي عشرة بقة على حالها *

(فاذا زرعها او تمكن من زراعتها كان ذميا في قول ابي حنيفة رضى الله تعالى عنه) لانه لزمه الخراج في الوجين وفي قول محمد رحمة الله عليه ان زرعها كان ذميا لان العشر مؤنة الارض النامية كالخراج ولكن لا يجب الا بحصول الخراج حقيقة وما لم يلزمه ما يجب في الاراضى في دار الاسلام لا يصير ذميا *

(وان باعها الحربى قبل ان يجب فيها الخراج كانت ارض خراج لا تتحول عن ذلك) هكذا ذكرها هنا * وقال في رواية اخرى كان على المشتري العشدرون الخراج * فالوجه لهذه الرواية وهو ان ملك الكافر هو الذي يجعل الارض خراجية وحين اشترى اها فقد ملكها فصارت خراجية بملكه اياها فقد باعها وهي خراجية والمسلم متى اشترى من كافر ارضا خراجية بقيت خراجية * ووجه الرواية الاخرى وهو انه لما باعها قبل وجوب الخراج فيها فلم يؤخذ من الارض حق غير العشر فدامت عشرة بقة كما كانت *

(ولا يمتبر ما عترض فيها من ملك الكافر والحربى لا يكون ذميا) لان الارض

وان صارت خراجية فلم يؤخذ من صاحبها الخراج فلم يجر عليه حكم المسلمين فلا يصير ذميا فكان بمنزلة خربي في دار الحرب وهو كل مسلم ان يشتري له ارضا في ارض المشرك في دار الاسلام فاشترى ارضا صارت خراجية في قول ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه ولم يصير صاحبها في دار الحرب ذميا وان صارت الارض خراجية لما انه لم يجر على صاحبها حكم من احكام المسلمين كذلك هاهنا

(ولو ان هذا المستامن اشترى ارضا عشرة آجر هاهنا في ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه صارت الارض خراجية والخراج يجب على صاحب الارض فيصير به ذميا) وفي قول محمد رحمه الله عليه المشرك في الخارج على المستاجر فلا يصير صاحب الارض ذميا وان كان المستاجر حربيا فالمستاجر عنده يصير ذميا لانه قد لزمه عشرة هائم فرق محمد رحمه الله عليه بين المشرك الذي يجب على المستامن في الخارج من ارضه وبين المشرك الذي يأخذه العاشر من الحربي المستامن فقال باعتبار ذلك المشرك لا يصير ذميا واذا اخذ العشر من ارضه يصير ذميا ووجه الفرق بينهما وهو ان الحربي يأخذ العاشر منه عشر مائة ويأخذ من الذي نصف العشر ومن المسلم ربع العشر - فاذا لم يؤخذ منه مثل ما يؤخذ من المسلم لم يصير هو من اهل دار الاسلام (الا ترى) انه يؤخذ مرارا في يوم واحد متى عاد في كل مرة الى داره ثم رجع الى دار الاسلام فاذا لم يصير بمنزلة من هو من اهل دار الاسلام لم يصير ذميا واما هاهنا يؤخذ من طعامه العشر مثل ما يؤخذ من طعام المسلم ولا يؤخذ منه الا مرة واحدة كما لا يؤخذ من المسلم - ومن الحربي العشر فيستدل بهذا الاختلاف على انه لا يصير ذميا وعشر الارض لا يختلف باختلاف حال المالك *

الامرة واحدة فينزل باخذ هذا العشر منزلة الذي هو من اهل دارنا فيصير ذميا *

(يو ضعه ان ذلك العشر ما خوذ من الحربى بطريق المجازاة ولهذا لو لم ياخذوا من تجارنا شيئاً لباخذ من تجارهم شيئاً وهذا العشر ما خوذ بطريق مؤنة الارض النامية في دار الاسلام فكان كخراج *
(ولو اعارها حربياً مثله كان العشر في الزرع وصار الحربى المستمير به ذمياً في قولهم) لان الحق اخذ من طعامه *

(- ولو ان حربياً مستامنا استاجر ارضاً عشرية من مسلم فزر عها فان على قول ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه عشر ما اخرجت الارض على المسلم ولا يصير المستاجر ذمياً) لان العشر لم يجب في طعامه * وفي قول محمد رحمه الله عليه العشر يجب في الخارج فيصير المستاجر ذمياً لان الحق وجب في طعامه * وفي العارية في الطعام في قولهم جميعاً فيصير المستمير ذمياً (هذا الحكم في خراج المقاسمة في جميع ما ذكرنا) لانه جزء من الخارج كالعشر * والله تعالى اعلم *

﴿باب﴾

﴿ما يكون الرجل به مسلماً يدرأ عنه القتل والسبي﴾

(قد بينا فيما تقدم ان الكافر متى اظهر خلاف ما كان يعتقده فانه يحكم باسلامه به والاصل فيه قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرت ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله * وقد كان يقاتل عبدة الاوثان وهم كانوا لا يقولون ذلك - ولو استاجر المستامن ارض عشر من مسلم ففي قول ابى حنيفة رضى الله عنه لا يصير ذمياً) لان العشر عنده على المستاجر في الخارج * ولو كان استثمار الارض فالعشر في الخارج عندهم جميعاً فيصير المستمير ذمياً لاصحاب الارض ان كان

﴿باب ما يكون الرجل به مسلماً يدرأ عنه القتل والسبي﴾

كما قال الله تعالى اذا قيل لهم لا اله الا الله يستكبرون * فجعل ذلك علامة ايمانهم
ثم حين دعا اليهود بالمدينة الى الاسلام جعل علامة ايمانهم للاقرار برسالة الله حتى
قال لليهودى الذى دخل عليه يعوده اشهد انى رسول الله فلما شهد ومات قال
الحمد لله الذى اعتق بنى نسمه من النار لانهم كانوا لا يقرون برسالة الله فجعل
ذلك علامة ايمانهم *

(اذا عرفنا هذا فنقول اذا حمل مسلم على مشرك ليقتله فإزارهقه قال اشهد ان
لا اله الا الله فان كان الكافر من قوم لا يقولون هذا فملى المسلم ان يكف عنه) لانه
سمع منه ما هو دليل ايمانه *

(فان اخذه وجاءه الى الامام فهو حر مسلم ان كان تكلم بكلمة التوحيد قبل
ان يقره المسلم وان قال بعد ما قهره فهو في) لان الاسلام يعصمه عن القتل لاعتن
الاسترقاق بعد القهر *

(فان قال ما اردت الاسلام بما قلت انما اردت الدخول في اليهودية او اردت
التعود لئلا يقتلنى لم يلتفت الى قوله) لان الظاهر انه انما قصد اجابته الى ما طلب
منه والمسلم انما طلب منه الاسلام لا الدخول في اليهودية وقوله لا اله الا الله
دليل على اسلامه وان لم يكن يقربا لاسلام كله فليزمه حكم الاسلام بنزلة ماله
وصل في الجماعة مع المسلمين فان ذلك يكون دليلا على اسلامه وان لم يكن اسلاما
بمعينه فاذا امتنع من الاسلام بعد ذلك كان مرتدا فيقتل *

قال في الكتاب (ومن انكر شيئا من شرايع الاسلام فقد ابطى قول لا اله الا الله)
معناه انه يصير مرتدا فيقتل ان لم يسلم وبهذا اللفظ تبين خطأ من يقول من
المتأخرين من اصحابنا ان من انكر شيئا من الشرائع فهو كافر فيما انكره مسلم فيما
سوى ذلك وعليه ابنى في تصنيف له حال مانى الزكوة في عهد ابى بكر رضى الله

تعالى عنه وهو مخالف للرواية نزع الى قول اهل الضلالة فافهم يقولون ان
مركب الكبيرة خارج من الايمان غير داخل في الكفر فله منزلة بين المنزلتين
فهذا قريب من ذلك *

(ولو كان حين قال لا اله الا الله كف عنه فافلت ولحق بالمشركين ثم عادي قاتل
حمل عليه الرجل فلما رقه قال لا اله الا الله فان كانت له فئة ياجأ اليها فلا
باس بان يقتله) لانه الا تب بمنزلة المسلم الباغي المقاتل مع المسلمين في فئة ومثله
يقتل وان كان مسلماً *

(وان لم تكن له فئة بان كان تفرق جمهم فلا ينبغي له ان يقتله * وكذلك ان كان
اسره فان كانت الفئة على حالها فلا بأس بقتله وان تفرقت الفئة فليس له ان
يقتله ولكن يؤدبه لمصنوع) واستدل بما روى ان رجلاً من المسلمين حمل على
رجل من المشركين فقال لا اله الا الله فخلى - بيلاه ثم عاد فقاتل المسلمين فلما كر
عليه قال لا اله الا الله حتى قتل ذلك مراراً فقتله في آخر مرة فقال له النبي
صلى الله عليه وآله وسلم فكيف لك بلا اله الا الله ولم يذكر اسم هذا الرجل
وفي المغازي ذكر انه اسامة بن زيد رضي الله تعالى عنهما وان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم قال له ا قتلت رجلاً قال لا اله الا الله فقال انما قال - هو ذا قال
فهل اشبهت عن قلبه فقال لو شققت عن قلبه ما رأيت بيني - يارسول الله قال
فانما كان يعبر عما في قلبه لسانه وانما نضع هذا من قول رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم على انه ما كان ياجأ الى فئة في آخر مرة فلهذا
عاتبه على قتله *

(ولو كان حين خلى - بيلاه فماد الى صف المشركين فقال اني بري عن دينكم وانا
على ديني الاول ثم حمل عليه المسلم مرة اخرى فقال لا اله الا الله فهذا والاو

سواء) لانه بمنزلة المرتد عما سبق منه والمراد بالحربي (فاذا قال لا اله الا الله يجب الكف عنه) الا انه اذا كانت له ذمة فهو بمنزلة الباغي فلا بأس بقتله لهذا (وكذلك ان كان قتل قوم ما من المسلمين بهد الاسلام الاول قبل الاسلام الثاني) لانه حين ارتدوه وفي صف المشركين كان حربيا والحربي لا يستوجب القصاص بقتله المسلم *

(ولو كان الرجل ممن يقول لا اله الا الله والمسئلة بحال فلا بأس بان يقتله وان تكلم بهذه الكلمة) لان هذا ليس بدليل الاسلام في حقه فان قال اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله وهو من قوم لا يقولون ذلك فهذا الآن دليل اسلامه فليدفع عنه وهو في التفرغ نظير ما بينا في الفصل الاول * (وكذلك ان قال حين رقه محمد رسول الله او قال قد دخلت في دين الاسلام او قال قد دخلت في دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم فهذا كله دليل الاسلام حتى لو مات بعد ما قال هذه المقالة فانه يصلي عليه ويستغفر له) وهذا لان ما ظهر منه فوق السبأ وقد بينا ان بمجرد سبأ المسلمين يحكم بسلامه في حق الصلوة عليه فهذا الاولى *

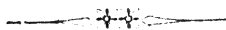
* قال (واما اليهود والنصارى اليوم بين ظهراني المسلمين اذا قال واحد منهم اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله فانه لا يكون مسامحا بهذا لانهم جميعا يقولون هذا) ليس من نصراني ولا يهودي عندنا سأل الا قال هذه الكلمة فاذا استفسرته قال رسول الله اليكم لا الى بني اسرائيل ويستدلون بقوله تعالى هو الذي بعث في الاميين رسولا منهم * والمراد بالاميين غير اهل الكتاب فمرفنا ان هذا لا يكون دليل اسلامه حتى يضم اليه التبري فان كانت نصرايا قال فابرأ من النصرانية وان كان يهوديا قال فابرأ من اليهودية فيشذكون مسلما

لاظهار ما هو مخاف لا اعتقاده *

وان قال النصراني ان لا اله الا الله و ابرأ من النصرانية لم يكن مسلماً بهذا اللفظ لان كلامه محتمل فله دخل في اليهودية بهذا فان الذي ذكره قول اليهود بعينه فأنهم يقولون لا اله الا الله ويبرءون من النصرانية كما اخبر الله تعالى عنهم في قوله تعالى وقالت اليهود ليست النصراني على شيء وقالت النصراني ليست اليهود على شيء فان قال مع هذا وادخل في الاسلام فقد انقطع منه الاحتمال وكان ذلك منه دليل الاسلام (ولو قال انما لم يكن مسلماً بهذا اللفظ) لان كل فريق يدعى ذلك لنفسه فالمسلم هو المستسلم للحق وكل ذي دين يدعى انه منقاد للحق وان الحق ما هو عليه * قال رضى الله عنه وكان شيخنا الامام شمس الائمة عبد العزيز الحلواني رحمه الله تعالى يقول الا المجوس في ديارنا فان من يقول منهم انما مسلم يصير مسلماً لانه يأتون هذه الصفة لانفسهم ويسبون اولادهم ويقولون يا مسلماً *

* قال (ولو كان هذا من عبدة الاوثان ممن يقول لا اله الا الله فاذا ربه قال اشهد ان محمداً رسول الله فهو مسلم بمنزلة ما لو قال اشهد ان لا اله الا الله) لانه منكر للامرين فبابها شهد كان دليل اسلامه * وكذلك او قال انما مسلم فان عبدة الاوثان لا يدعون هذا الوصف لانفسهم بل يتبرءون منه على قصد المغائرة للمسلمين وقد علم ذلك من حال اهل مكة في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلماذا كان دليل الاسلام منه *

(وكذلك لو قال ان اعلى دين محمد اعلى الخيفية اعلى الاسلام فان هذا كله لا بد من ان يؤخذ فيه بالدليل لتعذر الوقوف على حقيقة ما في قلبه * والله اعلم *



باب

(من اسلام الصبي والصبيّة المأسورين)

* قال رضى الله تعالى عنه * (قد بينا ان الصبي يتبع غير الابوين ذينا فاذا سبى
ومعه احد ابويه لم يحكم له بالاسلام حتى يصفى الاسلام بنفسه او يسلم
من معه من الابوين * وان سبى وليس معه احد الابوين فانه لا يحكم باسلامه ايضا
حتى يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلما بما للدار او يقسم الامام الفنائم او يبيعهما
في دار الحرب فيصير مسلما حينئذ اما اذا كان من وقع في سهمه او اشتراه
مسلم فلا اشكال فيه) لان تأثير التبعية للمالك فوق تأثير التبعية للدار
(و اما اذا كان المشتري ذميا او كان اعطاه الذي بطريق الرضخ من الغنيمة
فكذلك الجواب في انه يكون محكوما باسلامه حتى اذا مات بصل عليه
و يجبر الذمى على بيعه) لانه صار محرز بقوة المسلمين فالذمى انما ملكه
في هذا الموضع باحراز المسلمين اياه فصار تمام الاحراز بالقسمة والبيع نظير
تمام الاحراز بالاخراج الى دار الاسلام *

(ولو سبى معه ابواه فماتوا ثم اخرج الى دار الاسلام وليس معه احد ابويه
فهو مسلم) لان ابويه حين ماته في دار الحرب فقد خرج هو من ان يكون
بما لهما بمنزلة مالوقتيافي دار الحرب وانما حصل هو وحده في دار الاسلام
بخلاف ما اذا خرج الى دار الاسلام او قسم او بيع ثم مات من معه من الابوين
فانه لا يحكم باسلامه حتى يصفى الاسلام بنفسه) لازما وان الحكم باسلامه
وقت الاحراز فوجود احد الابوين معه في ذلك الوقت منع الحكم
باسلامه ثم يموت بعد ذلك لا يتغير هذا الحكم بمنزلة ولد الذي اذا مات ابواه
وبقي وحده صغيرا في دار الاسلام فانه لا يحكم باسلامه *

(قال ولو ان ذميا دخل دار الحرب متلصصا فخرج صغيرا الى دار الاسلام فهو مسلم يجبر الذي عليه يمينه) لانه انما ملكه بالاحراز بدار الاسلام فيكون محكوما باسلامه بمنزلة المنفل فان الامير لو قال في دار الحرب من اصاب رأسا فهو له فاصاب الذي صغير ليس معه احدا بوجه فانه يكون مسلما) لانه انما ملكه باعتبار منعة المسلمين وانما صار محرز بذلك *

(بخلاف ما اذا دخل الذي دار الحرب بامان واشترى صغيرا من مملوكهم فانه لا يكون مسلما وان قبضه الذي) لانه ملكه بالنقد هاهنا لا باعتبار منعة المسلمين (فان اخرجته الى دار الاسلام لم يكن مسلما ايضا) لانه لم يصير محرزاً له منعة المسلمين ولا يحكمهم وهذا بخلاف ما اذا كان المشتري مسلما فدخل اليهم بامان او كان اسير افيهم او كان رجلا مسلما لم يملكه منهم فانه اذا اخرجته الى دار الاسلام وحده كان مسلما باسلامه - ونسبة المالك انما تظهر في هذا الفصل فاذا كان المالك مسلما كان المملوك مثله تبعه واذا كان المالك ذميا كان المملوك مثله تبعه *

(فان خرج معه ابواه او احد هما عبد المولاه او حراما هذا فالصبي على دين ابيه) لانه ما حصل في دارنا لا مع اب هو من اهل دارنا ونسبة الابوين في الدين هي الاصل فلا تظهر نسبة المالك الا عند عدم نسبة الابوين *

(فان كان خرج معه احد الابوين بامان فالصبي مسلم) لان المستامن من اهل دار الحرب وان كان في دارنا صورة فلا يمتد بخروجه معه والصغير هو المختص بانه صار هو من اهل دار الاسلام فيحكم باسلامه تبعاً للمالك * (فان بدا للمستامن فصار ذميا بمذلك كان الصبي مسلما) لانه صار محكوما باسلامه كما اذا اخرجته المالك المسلم فلا يتغير ذلك بمنزلة ما

لو اسروا خرجه الى دار الاسلام ثم اسروا به بعد ذلك *
 (فان كان الذي اشتراه اخرجه من اهل الكهتلب والبصبي كان من
 المجوس او عبدة الاوثان فهو بمنزلة اهل الكتاب يؤكل ذبيحته ويحل وطيبها ان
 كانت جارية) بمنزلة مالهو كان احدا بويه كتابيا والاخر مجوسيا) وهذا لان
 تبعية المالك بمنزلة تبعية الابوين وكما انه اذا كان احدا بويه كتابيا كان هو تبعه
 فكذلك اذا كان ماله الذي اخرجه كتابيا *

(وان كان الصغير في الاصل كتابيا والذي اخرجه مجوسي فكذلك الجواب)
 لانه قد جرى الحكم بكونه كتابيا باعتبار الاصل فلا يتحول عن ذلك باعتبار
 تبعية المالك (الآثرى) انه لو كان مسلما مملوكا فاشتراه المجوسي لم يخرج به من
 ان يكون مسلما فكذلك اذا كان كتابيا (فان كان القوم من اهل الحرب مما ليك
 فاسلم اهل الدار جميعا غير مماليتهم فن كان صغيرا من مماليتهم فهو مسلم ان
 لم يكن معه احدا بويه كافر الحصوله في دار الاسلام ولكون مولاه مسلما
 واحدهذين المعنيين يكفي للحكم باسلامه فان صاروا ذمة فقيمة كفار على دينهم
 الصغار والكبار في ذلك سواء) لان مماليتهم كفار قد صالحوا المسلمين وانما
 صارت دارهم دار الاسلام بطريق الصالح لا باسلام اهلها وذلك لا يوجب
 الحكم باسلام المملوك بمنزلة الذي يشتري صغيرا في دار الحرب ويخرجه الى
 دار الاسلام *

(وكذلك لو دخل حربنا بامان ومعه عبد صغير فهو على دينه يرد به الى
 دار الحرب ان شاء) لانه حصل في دارنا بطريق المراضاة فيكون حكمه
 حكم مولاه ومولا من اهل دار الحرب *

(فان اسلم مولاه في دار الاسلام او باعه من مسلم او مات مولاه فباعه الامام

فاوقف ثمنه لورثته فهو كافر على دين ابويه (لانه حصل في دارنا كافر ابانا
فلا يصير مسلما بغير ذلك ما لم يصف الاسلام بنفسه) (عزلة الذي يموت في دارنا
وله ولد صغير فان سبي احد ابويه واسلم كان نصغير مسلما باسلامه) لان اسلام
احد الابوين في حقه كاسلامه بنفسه اذا كان يعقل فلهذا حكم باسلامه بذلك
(فان سبي الصغير مع ابيه ثم اخرج الصغير قبل ابيه الى دار الاسلام فانه لا يحكم
باسلامه) لانه اخرج الى دارنا وابوه في يد المسلم في منعتهم فكونه في يد المسلم
ككونه في دار الاسلام معه فيكون الصبي تباه (الآري) ان في حق المارغم
والمهاجرة جمل منعة الجيش في دار الحرب كمنعة الدار فكذلك في حكم التبعية *
(فان قتل ابوه او هرب قبل الاخراج الى دار الاسلام لم يكن الصبي مسلما ايضا)
لانه حصل في دار الاسلام كافر افلا يتحول مسلما بعد ذلك ما لم يصف الاسلام
او يسلم احد ابويه فيكون مسلما تباه *

(فان اسلم المستامن في دارنا وولده الصغير في دار الحرب ثم اسره المسلمون
فاخرجوه او لم يخرجوه كان الصبي مسلما تباه لا يبه المسلم عندنا) اما اذا كان
الاب مع المسكر فقير مشكل * واما اذا كان في دار الاسلام فقد بينا ان منعة
الجيش كمنعة الدار في حكم التبعية فكان حصول الصغير في منعة الجيش كحصوله
في دار الاسلام (وكذلك ان كان الاب في دار حرب اخرى دخلنا اجرا) لان
المسلم من اهل دار الاسلام حيثما يكون فيصير الصبي مسلما تباه وان كان
هو في دار الحرب صورة *

(ولومات ابوه مسلما في دار الاسلام ثم اسر الصبي فانه لا يكون مسلما مادام
في دار الحرب حتى يقسم او يباع او يخرج الى دار الاسلام) لان الاب ميت
في دارنا وتبعية الميت لا تعتبر في ابتداء الاسلام وان كان معتبرا في البقاء

(الآرى) ان الام لو سييت معه لم يحكم باسلامه فكذلك اذا سبي وحده قلنا لا يحكم باسلامه مادام في دار الحرب وان سييت الاب معه والاب حر مسلم فينا كان الصغير مسلما تبعا لآبيه *

(ولو دخل الحربني الينا بامان ثم صار ذميا او سباه المسلمون كافرا فاعتقوه وهو كافر على حاله اولى يعتقوه ثم سبوا ولده الصغير فاخرجوه الى دار الاسلام لم يكن مسلما) لان اباة كافر في دار الاسلام فالصغير مأخوذ في دارنا والاومعه اب كافر يجري عليه حكم المسلمامين فيكون تبعا له في الدين *

(فان مات الاب كافر اقبل ان يسبي الصغير والمثلة محالها كلن مسلما اذا خرج الى دار الاسلام) لان الاب الميت لم يتم في الحكم باسلامه ابتداء تبعا له فلان لا يعتبر في المنع من الحكم باسلامه اذا خرج الى دار الاسلام كان اولى * قال (ولو ان عسكر امن اهل الحرب لهم ممة دخلوا دار الاسلام ومهم صبيان لهم فظفر بهم المسلمون واسروا صبيانهم فهم مسلمون كما اخذوا اذا لم يوسر معهم آباؤهم ولا امهاتهم) لان بنفس الاخذ صاروا محرزين بدار الاسلام (فان اسر الاباء والامهات بمد ذلك بساعة كان الاولاد مسلمين) لانه حكم باسلامهم كما اخذوا قبل الآباء فلا يتغير ذلك الحكم بسبي الآباء والامهات بمد ذلك بخلاف ما اذا كانت هذه الحادثة في دار الحرب فهناك بنفس الاخذ لم يصر الصغير مسلما قبل الاخراج فاذا اسر ابوه بمد ذلك بيوم او اكثر فاخرجوا معا كان هذا وما لو اسر امهات (فاما اذا كان القتال في دار الاسلام فانت اسر امهات واسر الاب اولادهم الصغير فكذلك الجواب) لانه ما ثبتت يدنا عليه الامع اب كافر فاذا اسر الصبي اولا فقد صار حكو ما باسلامه ثم لا يتغير ذلك الحكم وان اسر الاب بمد بساعة *

(وكذلك لو دخل الصبي وحده داراً بغير امان فاخذه مسلم فهو مسلم حين اخذه) فاما على قوله، قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه فهو في جماعة المسلمين واما عند محمد رحمه الله عليه فهو في الآخذ ويكون حراً باسلامه لانه انما صار مسلماً بعد ما اخذ وانما يتأكد بالاسلام حرية من كان مسلماً قبل ان يوسر فاما من يصير مسلماً بعد الاسرافانه يكون قنائه والله تعالى الموفق •

﴿ باب الاستبراء ﴾

(قد بينا في المبسوط ان سبب احد الزوجين موجب للفرقة لالعينه بل لبيان الدارين حقيقة او حكما بين الزوجين ولهذا لم تقع الفرقة اذا سيما معاً فنقول اذا سييت المرأة واخرجت الى دار الاسلام فلمن وقعت في سهمه ان يطأها بعد ما يستبرأها بحيضة ان لم يكن حاملاً وبوضع الحمل ان كانت حاملاً واستدل على ذلك في الكتاب بآثار رواها بالا سناد (فان حاضت المسية في دار الحرب حيضة او اكثر منها ثم سبي زوجها فاخرج الى دار الاسلام فها على زوجها لا نهدام السبب الموجب للفرقة وهو بيان الدارين وان اخرجت وحدها فوقعت في سهم رجل فليس له ان يجزئ بترك الحيضة من الاستبراء وكذلك ان كانت حاضت في دار الاسلام حيضة قبل القسمة او بعد القسمة بين العرفاء قبل القسمة بين الاشخاص) لانها وجدت قبل وقوع الملك في المحل لمن وقعت في سهمه •

(وكذلك لو وقعت في سهم رجل فلم يقبضها حتى حاضت حيضة) لان الملك للمأزى في الغنيمة انما يثبت بطريق الصلة وهذا النوع من الملك لا يتم الا بالقبض وان ثبت له ملك العين بالقسمة فذاك التصرف لا يثبت الا بالقبض والوطى تصرف وانما يجزئ بالحيضة من الاستبراء بعد ملك الوطى

ولهذا قلنا اذا احضت الميعة في يد البائع فليس للمشتري ان يجتزى بتلك الحيضة من الاستبراء *

(فان كانت الميعة حاملا فوضعت حملها بعد ما قبضها او وقعت في سهمه فلا بأس بان يطأها بعد ما طهرت من نفاسها ولا بأس بان يقبلها او يستمع بها ما فوق الازار في مدة نفاسها * ولو كانت وضعت حملها قبل القبض ثم قبضها فليس له ان يستمع بها فوق الازار في مدة النفاس ولا بعدها حتى تحيض حيضة مستقبلة) لانها اصارت مستبرأة بوضع الحمل بعد القبض فخرمة الغشيان به - كذلك في مدة النفاس لمعنى الاذى فكان حالها كحال المنكوحه اذا كانت حائضا في الاستمتاع بها فاما اذا وضعت قبل القبض ثم قبضها فعليه ان يستبرئها بحيضة مستقبلة وهي في مدة النفاس هاهنا غير مستبرأة في يده وفي مدة الاستبراء كما يحرم الغشيان يحرم للمس والتقبيل بشهوة *

(فان اسلمت الميعة قبل الاخراج الى دار الاسلام وزوجها كافرا في دار الحرب فعد بانته منه) لانها محررة بمنعة الجيش والا حراز بمنعة الجيش في حق المسلمة كالا حراز بمنعة الدار (الارى) ان المهاجرة اذا حرزت نفسها بمنعة الجيش بانت من زوجها فكذلك الميعة *

(ثم لاعدة عليها هاهنا بالاتفاق) وقد بينا الخلاف في المهاجرة (فان قسم الإمام الغنائم في دار الحرب فوقت في سهم رجل او باعها وسلمها الى المشتري فاستبرأها بحيضة كان له ان يطأها بعد ذلك) لانه لم يبق بينها وبين الزوج النكاح ولا حقه فكان حالها كحال ما لم يكن ذات زوج حين نسيبت سواء وبالقسمة في دار الحرب او البيع - تغير الملك كما تغير الملك بالقسمة في دار الاسلام (الارى) انه لو لحقههم مدد بعد ذلك لم يكن لهم شر كة مع الجيش في المصاب

ولا في الثمن ان كان الامام باع الفنائم *
 (ولو ان الامام نفل قوماني دار الحرب فقال من اصاب جارية فهي له فاصاب
 كل رجل منهم جارية واستبرأها بحبضة وهو في دار الحرب) فملى قول ابي حنيفة
 رضي الله تعالى عنه ليس له ان يطاها حتى يخرجها الى دار الاسلام وهو قول ابي
 يوسف رحمه الله عليه وفي قول محمد رحمه الله عليه (له ان يطاها) لانه اختص
 ملكها على وجه لا شركة لا جديفها فكانت هذه والتي اشتراها او وعت في
 سهمه بالقسمة سواء * وابو حنيفة وابو يوسف رضي الله تعالى عنهما قالوا للملك
 في المنفل انما يثبت للمنفل له بالاخذ فلا يتم هذا الملك قبل الاحراز
 بدار الاسلام بمنزلة الملك الذي يثبت للمتخلص في دار الحرب بخلاف الملك
 الذي يثبت بالقسمة والشراء *

﴿ والذي يوضح الفرق ﴾ ان بعد القسمة والبيع لا يبقى لهم حق تناول من
 الطعام والمال من غير ضرورة وبمد التنفيل بقي ذلك الحق (فان اسر زوجها
 بعدما اخذها المنفل له فلا نكاح بينه وبينها) قيل هذا قول محمد رحمه الله عليه * فاما
 على قياس قول ابي حنيفة رضي الله عنه ينبغي ان لا ينقطع النكاح هاهنا بمجرد
 الاخذ قبل الاحراز بدار الاسلام * والاصح انه قولهم جميعا فان اصل الملك
 يثبت للمنفل له بالاخذ وان كان لا يتأكد قبل الاحراز بدار الاسلام
 وبشروط اصل الملك للمسلم فيها يصير من اهل دار الاسلام فتقع القرعة بينها
 وبين زوجها (الا ترى) انها لو كانت صغيرة فانه يحكم باسلامها حين صارت
 للمنفل له بمنزلة ماله اخرجت الى دار الاسلام وكذا ان استبرأها المنفل له
 له بحبضة ثم اخرجها الى دار الاسلام كان له ان يجزئ * تلك الحبضة من
 الاستبراء بخلاف المتخلص * وهذا لان الملك للمتخلص لا يثبت قبل

الاحراز (الانرى) انه اذا لحقه مدد شار كوه في المصاب والمالك للمنفل له شئت
بالاصابة حتى لا يشرکه المدد في ذلك وهو هذا لان التبديل من الامام في معنى
القسمة ولكنه اقسمة قبل الاصابة جعلها الامام في معنى الوقوف على الاصابة
فباختبار معنى القسمة اثبتنا هذا الحكم في المنفل وفرتنا بينه وبين المتلصص
وباعتبار ان سبب الملك هو الاخذ احتاط ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه
في الوطى فقال ليس له ان يطاها حتى يخرجها الى دار الاسلام وكم من
حكم مترددين اصلين متوفر حفظه عليها « والله تعالى الموفق »

﴿ باب ﴾

﴿ ما يباع من السبي من اهل الذمة ﴾

(واذا سبي المسلمون السبي فاقسموه واخرجوه الى دار الاسلام فلا بأس
بيع الرقيق من اهل الذمة) لانهم مشركون وان صاروا من اهل دارنا
بالاحراز فكانوا بمنزلة اهل الذمة فلا بأس ببيع العبد الذي من الذمة (الافى)
فصل واحد وهو ان سبي صغير ليس معه واحد من ابويه فهذا لا يبنى ان
يباع من اهل الذمة) لانه صار مسلما بالاخراج الى دار الاسلام والقسمة في دار
الحرب باعتبار ان الاحراز فيه يتم بالقسمة كما يتم بالاخراج ولهذا لو مات
يصلى عليه *

(ولو كانت كناية فاشترها من وقعت في سهمه كان له ان يطاها واذا ظهر
انها محكومة بالاسلام اقلنا لا يحل للمسلم ان يبيعها من اهل الذمة وان كان لو باعها
هذا البيع فان كان سبي معها احد ابويها فلا بأس ببيعها من اهل الذمة) لانه
لم يحكم بالاسلامها ههنا (ويستوى ان وقع كل واحد منهما في سهم رجل او وقع
في سهم رجل واحد) لان الصغيرة ما حصلت في دارنا الا ومعه اب هو من

اهل دارنا وذلك بمنع الحكم باسلامها (ولا ينبغي ان يباع شيء من السبي من المستامن في دار الا سلام) لانه صار من اهل دارنا والمستامن في دارنا يمنع من شراء مملوك هو من اهل دارنا ويجبر على بيعه اذا اشتراه للاصل الذي بينا ان الذي في حق المستامن بمنزلة المسلم في حق الذي في احكام الدنيا (فان اشترى المستامن امة ذمية فديرها او استولدها فذلك منه لمصادفة ملكه ولكنه يمنع من وطئها واستخذائها ونخرج الى الحرية عن ملكه بطريق الاستمساك في قيمتها) وقد بينا هذا الحكم في حق الذي اذا بر امته المسلمة او استولدها فذلك الحكم في المستامن اذا فعل ذلك بامته الذمية •

(واذا سبت المرأة من اهل الكتاب مع اولادها فوقعوا في سهم رجل ثم اسلم بعض ولدها وهو صغير فليس له ان يبيعه من كافر) لانه ان باعهم جميعا فقد باع المملوك المسلم من الكافر. وذلك لا يحل • وان باع بعضهم فقد فرق بين الوالدة وولدها الصغير بعدما اجتمعا في ملكه وذلك لا يحل (ولو ان ذميا او حربيا مستامنا اشترى امة مرتدة جاز الشراء واجبر على بيعها صغيرة كانت او كبيرة) لان المرتدة تجبر على العود الى الاسلام فكان حكمها حكم المسلمة ولا يترك الامة المسلمة في ملك الكفار صغيرة كانت او كبيرة فذلك لك المرتدة •

• قال • (الا ترى انهارا وردت الى اليهودية او النصرانية لا توكل ذبيحتها ولا يجوز مناكحتها) ومعنى هذا الاستشهاد انه لم يحمل حالها كحال يهودية الاصل عرفانها لا يتبر ما اعتقدت في حقه افيما يرجع الى الاحكام لكونها مجبرة على ترك ذلك والرجوع الى الاسلام فلهذا كانت كالمسلمة في انه يجبر الكافر على بيعها من المسلم •

ان الذي في حق المستامن بمنزلة المسلم في حق الذي في احكام الدنيا

(وإذا سببت المرأة مع أولادها الصغار فاسلم بمض أولادها ثم باعهم من كافر جاز البيع واجبر الذي اشتراهم على بيعهم جميعاً إن كان حراً بياً) لأن بعضهم مسلم وبعضهم ذمي والمستأمن يجبر على بيع الفريقين وكان ممنوعاً من التفريق بينهم في البيع حتى كان يجبر على بيعهم جميعاً (فالذي أنما يجبر على بيع المسلم منهم خاصة) لأنه متمكن من استدامة الملك في المملوك الذمي وهو غير مخاطب بالامتناع من التفريق في البيع (ولو كان مخاطباً لكان له أن يبيع هاهنا المسلم منهم وحده لأن هذا تفريق لحق فقد صار إزالة المسلم عن ملكه مستحقة خاصة والتفريق متى كان لحق لم يكن ممنوعاً عنه) (الآري) أن الولد مع الوالدة إذا اجتمع في ملك رجل مسلم ثم لحق أحدهما دين فلا بأس بأن يباع فيه دون الآخر ولو جنى أحدهما جناية فلا بأس بأن يدفع بالجناية وحده فرفنا أن التفريق إذا كان لحق لم يكن ممنوعاً عنه *

(ثم ذكر في فروع اسلام الصبي فقال) (أن وصف رجل من المسلمين لنظام كافر الاسلام فقال النظام أنا على هذا فإن علمنا يقينا أنه قد فهم ما قيل له فهو مسلم وكذلك أن كان أكبر الرأي أنه قد فهم ذلك وأن علمنا يقينا أنه لم يفهم ذلك لو كان أكبر الرأي أنه لم يفهم ذلك فإنه لا يكون مسلماً ولكن يقال له صف الاسلام فإذا وصفه فهو مسلم) وما ذكرها هنا يؤيد ما ذكرنا من قول المشايخ (الف) من تزوج امرأة واشترى جارية فاستوصفها الاسلام ولم تتدر على ذلك ووصف هو الاسلام بين يديها فقالت أنا على هذا فإنه يجوز له أن يطأها إذا علم أنها ضمت ما قل لها) لأن الحياء قد غلبها من البيان وإن كانت تقدر على أن تصف الاسلام وتعتقد ذلك فلا فرق بين أن يصف هو بين يديها إذا قالت أنا على هذا وبين أن يكون هي التي وصفت بين يديه في الحكم باسلامها والله

تمالي الموفق *

﴿ باب ﴾

﴿ خروج العبد بآمان من دار الحرب وخروجه مسلما اودنيا ﴾

قال رضي الله تعالى عنه (اذا عبد خرج الى دار الاسلام مسلما اودنيا مراغما لمولاه فهو حر ويؤلى من شاء) لانه صار عرزا نفسه على مولاه ولو احرز مالا من مال مولاه بدار الاسلام ملكه فاذا احرز نفسه كان مالكا لنفسه ايضا ولا يبقى للانسان الملك على نفسه فيعتق لهذاه وبين هذا الفصل انه لم يعتق على مالك غيره وانما يثبت الولاء على المعتق لمن يكون عتقه على ملك غيره فلهذا لا يثبت عليه الولاء ها هنا لاحدهم ثم يكون حاله في الميراث والجنابة كحال حر بنى جاء مسلما *

(واستدل عليه بحديث عكرمة رضي الله تعالى عنه قال كان العبد اذا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس معه سيده عتق * وبحديث طاوس قال كان في كتاب معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه ايماء عبد نزع الى المسلمين اراه قال مسلما فهو حر * وايماء عبد خرج الى خلاف عشرة فان عشره وصدقته في عشرة وفي رواية ايماء عبد خرج الى غير خلاف عشرة فمشره وصدقته الى خلاف عشرة * فالخلاف محلة من رستاق يشتمل على عدد من القرى كما يقول نحن فراوز المليا وعمره * وروى عن عكرمة رضي الله تعالى عنه ان عبدا اسلم فلما هاجر الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خشي اهله ان يبيع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاخذوه وقيدوه فبث الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال انك قد علمت اسلامي فاشتري او خلصني فبث اليه سبعة نفر على بئر وقال خذوه ولما لم يجدون في الدار من يعينكم عليه) وفي هذا

باب خروج العبد بآمان من دار الحرب وخروجه مسلما اودنيا *

دليل على أنه لا بأس لقوم لا منعة لهم من المسلمين أن يدخلوا دار الحرب بغير
أمان مثل هذا المقصود وأن هذا لا يكون منهم إقام النفس في التهلكة فإن
ذلك أنما يكون عند التيقن بالهلاك في موضع لا ينكي فعلمهم في العدو فاما اذا
كان فعلمهم ينكي في العدو فلا بأس بمثل هذا الصنع *

و ذكره (عن عبدالله بن أبي بكر رضي الله تعالى عنهم) قال كان عبدا سودي غنم
سيده فلما رأى أهل خيرية تحصنوا سألهم فقبا لوانا قاتل هذا الرجل الذي
يزعم أنه نبي فومت تلك الكلمة في نفسه وأقبل بغمه حتى جاء إلى رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما تقول وما تدعوا إليه فقال رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم ادعوا إلى الإسلام أن تشهدان لا إله إلا الله وإني رسول الله وإن لا تعبد
إلا الله قال فما ذاك أن شهدت بهذا فقال لك الجنة إن مت على ذلك فاسلم
العبد مكانه الحديث إلى آخره) وإنما أوردناه لبيان أنه لا فرق بين أن يسلم العبد
بعد أن يأتي المسكر وبين أن يأتي المسكر مسلما في أنه يحكم بحريته في الوجهين *
ثم استدلل بحديث العبيد الذين نزلوا من حصن الطائف فاسلموا فقد قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيهم أولئك عتقاء الله *

وأورد حديث عكرمة (أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول
إذا خرج الرجل قبل ماله ثم تبته ماله فوله وإذا خرج ماله قبله فهو حر * وبهذا
ناخذ) فالمراد بالمال العبد مائة مائة إذا خرج العبد أولا مائة مائة كان
حر وإن خرج مولا به بعده وإن خرج المولى أولا فم جاء العبد فم جاء
مظاهر المواقفه سيده محرزا نفسه لا عليه فكان مملوكا * والله اعلم *

﴿ باب العبد يمتق بالإسلام أولا يمتق ﴾

* قال رضي الله تعالى عنه (قد بينا في السير الصغير الخلاف في المستامن يشتري

عبد مسلماً او ذمياً ثم يدخله دار الحرب والفرق لابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
 بينه وبين ما اذا اسلم عبد الحرب في دار الحرب يقول فان اسلم العبد وخرج غير
 مراغم لمولاه ومعه مال لمولاه او لا مال معه فهو عبد لمولاه على حاله لانه ما قصد
 احرار نفسه على مولاه ما هنا فلا يملك نفسه ولكن الامام يبيعه ويقف عنه وما
 في يده من مال لمولاه حتي ينجي مولاه فياخذه) لانه لو كان المولى حاضراً كان
 مجبراً على بيعه فالمملوك المسلم لا يترك في يد الكافر فاذا كان هو في دار الحرب
 ومن في دار الحرب في حكم الميت كان للامام ولا يبيعه عليه (ثم كان ينبغي ان
 يكون مامعه من المال فيا) لانه ما استامن هو ولا مولاه في ذلك المال ومال
 الحرب اذا حصل في دارنا بغير امان يكون فياً ولكنه مال اذا اخرج هذا
 العبد اسلم على قصد العمل به لمولاه فكانه اعطاه الامان في ذلك المال بعد
 ما حصل في دار الاسلام واما بعد ما حصل في دار الاسلام كما ان غيره من
 المسلمين فلذا يجب عليه حفظ ذلك المال لمولاه (واذا اسلم المولى اولا وخرج
 الى دار الاسلام ثم تبعه عبده بعد ذلك مسلماً كان او كافراً فهو عبده) لانه
 حين اسلم في دار الحرب فقد صار محرراً من وجه (الارى) انه لو ظهر
 المسلمون على الدار كان هو احق بماله فخرج العبد بعد ذلك يكون انما لذلك
 الاحرار فلهذا كان مملوكه على حاله سواء خرج مسلماً او كافراً
 (ولو كان المولى اسام في دار الاسلام ثم اسلم عبداً من عبيده في دار الحرب
 وخرج مسلماً فان كان خرج بريد مولاه فهو عبده) لما بينا انه قصد احرار نفسه
 له لا عليه

(وان خرج مسلماً او ذمياً على ان يكون حر او لا يريد ان يكون مملوكاً لمولاه
 فهو حر) لان الذي اسلم في دار الاسلام لا يكون محرراً شي من ماله الذي

فالمملوك المسلم لا يترك في يد الكافر

كان في دار الحرب (الآرى) انه لو ظهر المسلمون على الدار كان جميع ماله فياً
وكان حاله الآن كحال المرائم الذي يخرج بالمولاه وقد بينا ان هناك هو
محرز نفسه ومامه من المال على مولاه *

(فان اخلفه بعد خروجه فقال البعد خرجت مراغما لولاى وقال المولى انما خرج
الى بنفسه وماله كان القول قول المولى) لانه متمسك بالاصل وهو الملك
الثابت له في نفسه وفيما ماله من المال * ولان الظاهر شاهد له فالبعد المسلم لا يكون
مراغما لمولاه المسلم حتى يتبين ذلك منه فالقول قول من يشهد له الظاهر
(ولو اسلم الحربي في دار الحرب ثم خرج الى دار الاسلام وخلف ثقله
في دار الحرب ثم رجع اليه ولم يتعرض اهل الحرب بشئ من ذلك حتى
صارت تلك الاشياء بيده فاخرجها معه بجميع ذلك كله له لا خمس فيه
وسواء كان خروجه الى دار الحرب باذن الامام او بغير اذنه) لان المال باق
على ملكه ما لم يتعرض له اهل الحرب فيكون هو مستديما ملكه خاله كحال
من اسلم وخرج بماله فان الخمس انما يجب فيما ثبت فيه الملك ابتداء بالاحراز
بالدار لمن كان خارجا باذن الامام لان ذلك في حكم الغنيمة فيه فاما ما استدام
ملكه فيه واكده بالاحراز لا يكون في معنى الغنيمة فلا يجب فيه الخمس *

(فان ظهر المسلمون على الدار قبل خروجه فالصغار من اولاده احرار مسلمون
والمال له لا سبيل للمسلمين عليه الا على العقار خاصة) لانه لما رجع الى ماله صار
بمنزلة من اسلم في دار الحرب ولم يخرج حتى ظهر المسلمون على الدار * وقد بينا
هذا الحكم في هذا الفصل *

(ولو اسلم الحربي بعد ما دخل اليها بامان ثم رجع الى ماله وولده فاخرجهم معه
فان كان دخل اليهم بامان فولده حر مسلم لا سبيل عليه) لانه لما حصل

في دار الحرب مسلماً كان ولده الصغير مسلماً تبعه ماله وما خرج به من مال فهو له وهذا غير مشكل فالمستأمن فيهم اذا تملك ما عليهم بسبب من الاسباب وخرج به كان له خاصة فهذا الذي قرر ملكه في ماله اولى ان يكون ماله خاصة *

(واولاده الكبار ووزوجته في امانه لاسبيل عليهم) لانهم خرجوا معه فقد صار مطايا الامان لهم وهو في حكم المجدد لذلك الامان لهم بعد ما حصل في دار الاسلام وكانوا آمنين وان كان دخل اليهم بغير امان فكذلك الجواب ان كان دخوله بغير اذن الامام) لانه لا يكون دون المتخصص فما يخرج به من مال يكون له لا خمس فيه *

(وان كان دخل باذن الامام فكذلك الجواب فيما اخذ من ماله فاخرجه) لانه قرر ملكه في ذلك المال وما يملكه ابتداء بهذا الاخراج فلم يكن في حكم الغنيمة (فاما ما اخرج به من مال اخذه منهم ففيه الخمس) لانه تملك هذا المال ابتداء بالاحراز بدار الاسلام وقد كان دخوله باذن الامام فكان لهذا المال حكم الغنيمة *

(ثم استدلت بحديث الحجاج بن علاط (١) السلمي فانه اسلم بخير وكانت له اموال بمكة فاستاذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ياتي مكة حتى ياخذ ماله فاذنه فاتي مكة واخذ ماله ولحق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فم يبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس ماله ولا عرض له بشيء) وتتمام هذه القصة ذكرها الواقدي في المنهازي قال انه حين استاذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الرجوع الى مكة اذن له وكان اهل مكة قد بلغهم خبر خروجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فانه خرج الحجاج بن علاط الى مكة ورجوعه عنها

وسلم الى خيبر وكانوا ينتظرون ما يثول اليه الامر وقد كانت الاخبار قد
انقطت عنهم فخرجوا ابوامان مكة على رجاء ان ياتيهم من يسألونه الخبر فانهم
الحجاج فقالوا له ما الخبر فقال عندي ما يسركم ولكن لا اخبركم حتى تضمنوا لي
ما اطلبه منكم فقالوا له قد ضمننا لك ذلك قال اعلووا اليه لم يحسن احد من العرب
قتال محمد واصحابه غير اهل خيبر فقد ظهر واعليه وقتلوا اصحابه واسروه وقد
تركهم على عزم ان يقدموا به عليهم لئلا يقتلوه فاعينوني حتى اجمع ما لي فلفلي
اشترى بعض غنائم اصحاب محمد منهم فاربح على ذلك فقالوا نعم ذلك
واشتغلوا به عن آخرهم فانتهى الخبر الى العباس رضي الله تعالى عنه فبعث غلامه
الى الحجاج وقال ان العباس يقرئك السلام ويقول الله اعلى واجل من ان يكون
ما تقول له حقا فقال قل للعباس ينتظرنى في الخلوة حتى آتيه ثم جاء اليه فاخبره
سرا بالامر على وجهه وقال قد ظهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على
خيبر وانا اسلمت وما فارقت الا بعد ما جرت السهام في غنائم خيبر وانما فارقت
عروسا متزوجا بانه (١) حبى بن اخطب لكن استر على ثلاثة ايام فضمن له ذلك
العباس حتى جمع الحجاج ماله وخرج في اليوم الثالث فجاء العباس الى بيت
زوجته وقال ابن الحجاج فقالت ذهب ليشتري غنائم محمد فقال كلا انه اسلم
وفر بماله ولست له زوجة الا ان تبغى ارضه فقالت اشهد ان الحق ما تقول
فانه ما خلف عندي درهمان ماله ثم دخل العباس المسجد الحرام قد لبس مطرف
خزجمل بسخر وقريش جلوس يتدبرون فيما بينهم كيف يقتلون محمد (صلى الله
عليه وآله وسلم) اذا قدم اهل خيبر به عليهم فقام ابو سفيان الى العباس وقال
اتجملد للمصيبة الحادثة قال كلا واخبره بالامر على وجهه فقال ابو سفيان انت
عندى اصدق من الحجاج ثم بشوا الى زوجته فظهر لهم الامر على وجهه

وما انكسروا بشئ مثل انكسارهم يومئذ ثم قدتين بهذه القصة از الحجاج
مادخل اليهم بامان وانما دخل اليهم على انه منهم كما كان وهذا لا يكون استيئانا
ومع ذلك قد سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له ماله فمرقنا انه لا خمس
في مال يخرج به صاحب هذا الطريق وان كان دخل اليهم بغير بامان باذن الامام
والله تعالى الموفق - *

وقال الشيخ الامام شمس الائمة لما انتهى شرح السير الكبير بما شتمل عليه
من الفقه الكثير والار المشهور الاثير بتوفيق من العالم القدير وتيسير
من الحكيم الخبير باملاء من المبد المذهب الفقير المتبلى بالمجرة الحصور
المحبوس من جهة السلطان الخطير باغراء كل زنديق حقير وتليس تتبع
الموى الاشير التابع لحكم السى التدبير فقد عمهم الله بالتدمير وجعلهم
عبرة للكبير والصغير فالشكر لمولانا نعم المولى ونعم النصير *

فقد كان الافتتاح باوزجند في آخر ايام المحنة عند هبوب نسيم النعمة
والنعم عند ذهاب الظلام وانجلاء الغمام وانشراق الايام برغنان
متمرغ اهل الحق واليقين في دار الامام سيف الدين ابقى الله له للمسلمين
واحيا بقائه طريقة الماضين من الائمة المتقين نعمد هم الله بالرحمة اجمعين *

والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ثم الكتاب الحمد لله رب
العالمين وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين *

الى هاهنا ثم النسخة الموجودة في المكتبة الآصفية النظامية وما بعدها
الى الآخر زائد في النسخة التي وصلت من مكتبة المولى المقتى محمد يوسف
دام فيوضه ختن المولى ابى الحسنات محمد الحى اللكنوى صاحب المصنفات
الشهيرة النافذة في المعلوم العديدة رحمه الله عليه وافاض علينا من بر كانه ١٢ م

وقبل وبمدوا الحمد لله رب العالمين * والصلوة على رسول الله وآله الطيبين * وعلى جميع الأنبياء والمرسلين *

﴿ وذلك ﴾ يوم الجمعة الثالث من جمادى الأولى سنة ثمانين وأربع مائة * وكان ابتداء الاملاء باوز جند في حصاره فلما انتهى الى كتاب الشروط حصل الخلاص فخرج من اوز جند يوم الاحد سلخ ربيع الاول سنة ثمانين ودخل مرغينات يوم الاربعاء في عاشر من ربيع الآخر فنهى به الى دار الامام سيف الدين بن ابراهيم بن اسحاق بن اسمعيل فاراد شمس الائمة ان يتم الكتاب فابتدأ من كتاب الشروط في داره يوم الاربعاء الرابع والعشرين من ربيع الآخر ونتم بهون الله وتوفيقه يوم الجمعة الثالث من جمادى الأولى سنة ثمانين وأربع مائة *

(ووجد) في آخر المنقول عنها * كان الفراغ من كتابة هذا الكتاب المبارك ليلة الاثنين المباركة آخر ليلة من جمادى الاخرى من شهر رنة الف ومائة وخمسة وعشرين من هجرة النبوية على صاحبها افضل الصوات والسلام *

﴿ ثم بعون الله وحسن توفيقه طبع الربع الرابع من ﴾ شرح السير الكبير ﴿ وبتم الكتاب وقته الحمد اولاً وآخر اوظاهر او باطينا وصلى الله على سيدنا وهاديننا محمد خاتم المرسلين وآله وصحبه اجمعين ورضى الله عن تابعيهم باحسان الى يوم الدين خصوصاً عن الائمة الفقهاء المجتهدين والعلماء النashرين لعلوم الدين المباني الى المتأخرين ورحمنا معهم رحمته وهو ارحم الراحمين * وكان اختتام الطبع في اواخر ربيع الآخر سنة (١٣٣٦) هجرية في بلدة حيدرآباد الجنوبية قاعدَة السلطنة الاسلامة الاصفية اشهر البلاد الهندية

ايدالله هذه الساطنة ومليكها الجليل الكريم
 النبيل بالتأييدات الملية وحفظهما عن
 الشرور الى آخر الدهور
 و آخر دعوانا ان الحمد
 لله رب العالمين

٢٢٢٢٢٢٢٢

٢٢٢٢٢٢

٢٢٢٢

٢٢

٢

﴿ فهرس مضامين الجزء الرابع من شرح السير الكبير ﴾

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ باب المواعدة ﴾	٢
﴿ اصل جواز المواعدة عند ضعف حال المسلمين ﴾	٣
﴿ لا بأس بدفع بعض المال على سبيل الدفع عن البعض اذا خاف ذهاب الكل ﴾	٤
﴿ قصة غزوة الاحزاب واشتداد الحال على المسلمين ﴾	ايضا
﴿ لا يجوز للمواعدة عند القوة ﴾	٥
﴿ عيب مشركي العرب ليسوا كاحرارهم في استحفاق القتل ﴾	١٣
﴿ لم يحل للمسلمين اكل ذبيحة من يهود ونصر من المرتدين ﴾	ايضا
﴿ الحكم في اهل الكتاب من العرب كالحكم في سائر المشركين من غير العرب ﴾	١٤
﴿ باب المواعدة بما يصلح عليه المسلمون المشركين فيسبهم قتالهم بعده او لا يسع ﴾	١٥
﴿ المطلق من الكلام يتقيد بدلالة العرب ﴾	١٦
﴿ التصريح بوجوب العقد كالتصريح بلفظ العقد ﴾	١٧
﴿ الحرمات تحتل التوقيت ﴾	ايضا
﴿ المصير الى البدل عند فوات الاصل لا مع قيامه ﴾	ايضا
﴿ البيعة لا يكون دليل امان بين المتبايعين ﴾	١٨

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ بانضمام البيع الى المصالحة لا يتغير حكم المصالحة ﴾	١٨
﴿ لو دخل مسلم عسكرهم وباعهم الدرهم بالدرهمين جاز اذا كانوا اهل منعة ﴾	٢١
﴿ المعروف بالعرف كالمشروط بالنص ﴾	٢٣
﴿ ايضا ﴿ انما يتنى الحكم على المقصود لاداعي ظاهر اللفظ ﴾	
﴿ باب فداء المشر كين في المواعدة وما يكون محرزا بنصب المشر كين وما لا يكون ﴾	٢٤
﴿ مطلق التسمية ينصرف الى ما هو المعروف بالعرف ﴾	٢٥
﴿ ايضا ﴿ العرف يسقط اعتباره عند وجود التسمية بخلافه ﴾	
﴿ دعوى السب كدعوى الحكم الثابت بالسب ﴾	٢٧
﴿ الاقرار بعد الانكار صحيح ﴾	٢٨
﴿ ايضا ﴿ اقرار المقر انما ثبت في حقه خاصة ﴾	
﴿ ايضا ﴿ تفيد المطلق لا يجوز الابدليل ﴾	
﴿ مع جهالة الجنس لا يصح التسمية في شئ من المقود ﴾	٣١
﴿ الاقرار في حق المقر يلزم كقضاء القاضي ﴾	٣٣
﴿ النصب ليس بموجب لهالك بنفسه ﴾	٣٨
﴿ ايضا ﴿ الشئ ينسخ بما هو مثله ﴾	
﴿ حكم ام الولد ﴾	٤١
﴿ ايضا ﴿ الاستيلاء تبع للنسب ﴾	

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ باب الرهن يأخذه المسلمون والمشركون منهم ﴾	٤١
﴿ ما خلا يهودي أسلم الاحدثه نفسه بقتله ﴾	ايضا
﴿ من حلف على عيني ورأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر بعينه ﴾	٤٢
﴿ اذن الرء غير معتبر في قتله ﴾	٤٤
﴿ رضاء ابوى الصبي فيما يضر به غيره معتبر ﴾	٤٥
﴿ يدفع اعظم الضررين باهون الضررين ﴾	٤٦
﴿ رد القيمة عند تضرر العين كرد العين ﴾	٤٩
﴿ الحول حسن لا بلاء المذركا في اجل المتق وغيره ﴾	٥٤
﴿ نفقة المراهون تكون على الراهن دون المرهن ﴾	٥٩
﴿ باب الشروط في المواذعة وغيرها ﴾	٦٠
﴿ كتاب صلح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع اهل مكة يوم الحديبية ﴾	٦١
﴿ ابتداء تقرر التاريخ في عهد امير المؤمنين عمر و مشاوره الصحابة رضي الله تعالى عنهم من هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	٦٣
﴿ جواز القرعة بين الفئام والنساء لطيب القلب ﴾	٦٨
﴿ التراضي معتبر في البيع ﴾	٦٩
﴿ بيان حد البلوغ له قاتلة ﴾	٧٨
﴿ حكم المذورين في باب القتال ﴾	٧٩

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ بيان اهل بيت الرجل ﴾	٨٢
﴿ بيان اهل الرجل ﴾	ايضا
﴿ بيان من يشمله اسم الذرية واسم النساء والبنين والولد ﴾	٨٤
﴿ النسل بمنزلة الذرية ﴾	ايضا
﴿ ان المساجد لله بمنزلة الكعبة ﴾	٨٥
﴿ ادنى الجمع المتفق عليه ثلاثة ﴾	ايضا
﴿ باب نكاح اهل الحرب مما لا يجوز في دار الاسلام ﴾	٨٦
﴿ اسلام احد الزوجين في دار الحرب ﴾	٨٩
﴿ ذكر اسلام ابى سفيان وزوجته رضى الله تعالى عنهما ﴾	٩٠
﴿ حرمة المصاهرة نظير حرمة الرضاع والنسب ﴾	٩٢
﴿ فساد نكاح الحرة التي نحت عبد اشترته بعد ما دخل بها ﴾	٩٧
﴿ جواز نكاح اخت المهاجرة (١) اذا كانت حاملا ﴾	ايضا
﴿ باب زواج الاسير والمستامن في دار الحرب ﴾	٩٩
﴿ المملوك المسلم للحربي اذا احرز نفسه بمنمة الجيش كان حرا كالمراغم ﴾	١٠٢
﴿ من ثبت له حكم الاسلام بما لا يوين لا يقتل اذا بلغ مرتد المعنى الشبهة ﴾	ايضا
﴿ باب اثبات النسب من اهل الحرب من السبايا ﴾	١٠٥
﴿ لا يثبت نسب الاولاد من الزنا ويكون الولد بامه ﴾	١٠٧
﴿ باب الحدود في دار الحرب ﴾	ايضا
﴿ باب ما يجب من النصرة للمستأمنين واهل الذمة ﴾	١٠٨

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ باب دخول الامام دار الحرب مع المسكر اذا دخل معه عسكر من اهل الحرب بامان ﴾	١١٢
﴿ باب بيان الوقت الذي يتمكن المستامن فيه من الرجوع الى اهله والوقت الذي لا يتمكن فيه من الرجوع ﴾	١١٥
﴿ المرأة نائمة للزوج في المقام والزوج لا يكون نائما لامرأته ﴾	ايضا
﴿ الخراج لا يجب على المستاجر وانما يجب على الآجر ﴾	١١٨
﴿ المالك لا يكون تبعا للملوك في المقام ﴾	١١٩
﴿ يفارق الجد الاب في ظاهر الرواية في اربعة احكام ﴾	١٢٠
﴿ الشيء انما يقدر حكما اذا كان يتصور حقيقة ﴾	١٢٣
﴿ ما ثبت يكون باقيا ما وجد الدليل المزيل ﴾	١٢٤
﴿ باب مهالبة المسلم المستامن مع اهل الحرب في دار الحرب ﴾	١٢٥
﴿ يكره للمسلم شراء مال حصل بسبب حرام شرعا ﴾	١٢٦
﴿ المسلم ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون ﴾	١٢٨
﴿ باب من يجب على المسلمين نصرتهن ومالا يكون فينا اذا اخذن من دارنا او من غيرها ﴾	١٣٣
﴿ باب مواريث القتلى اذا لم يدرا بهم قتل اوليا ﴾	١٣٦
﴿ اقرار الرجل بصح باربعة نفر بالاب والابن والزوجة والمولى ﴾	١٣٧
﴿ اقرار المرأة بصح ثلاثة نفر بالاب والزوج والمولى ﴾	ايضا
﴿ باب الاسير والمفقود وما يصنع بهما ﴾	١٣٩

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾	﴿ باب ﴾
﴿ جواز الاشهاد على الشهادة في سائر الاحكام ﴾	١٤٠	﴿ زيادة ﴾
﴿ باب ميراث القاتل من اهل الحرب واهل الاسلام ﴾	١٤٤	
﴿ القتل بحق لا يوجب حرمان الميراث ﴾	ايضا	
﴿ باب المرتد في دار الحرب ومعه ولده ﴾	١٤٦	
﴿ الزيادة المنفصلة في البيع بعد المقد قبل القبض تجمل كالموجود في وقت المقد في حكم انقسام الثمن ﴾	١٤٨	
﴿ العدة في حق امرأة الفارقائمة مقام اصل النكاح في حكم التوريت ﴾	ايضا	﴿ زيادة ﴾
﴿ الكافر لا يرث من المرتد شيئا ﴾	١٥٠	
﴿ باب ما يوقف من امر المرتدين وما لا يوقف من ذلك ﴾	١٥٢	
﴿ تصرفات المرتد على اربعة اوجه ﴾	ايضا	
﴿ باب المرتدين كيف يحكم فيهم ﴾	١٦٢	
﴿ لكل مسلم قتل الحربى الذى لا امان له ﴾	ايضا	
﴿ باب من ارتد من المسلمين او نقض العهد من الماهدين ﴾	١٦٤	
﴿ الراضى بالمقام في دار الحرب من اهل دار الحرب ﴾	١٦٨	
﴿ باب اسر العبد وغيره ثم يرجع الى مولاه او لا يرجع ﴾	١٦٩	
﴿ تسليم المريض شفته بسبب من الاسباب يكون صحيحا ﴾	١٧٢	﴿ زيادة ﴾
﴿ الشفيع اذا لم يطلب بعد ما علم بالبيع بطل شفته ﴾	١٧٣	
﴿ ان خرب ما حول المسجد وانتقل عنه اهله فقد رجع الى ملك صاحبه على اصل محمد رحمه الله تعالى ﴾	١٧٥	﴿ زيادة ﴾

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ يجوز الوقف في المقار والمقول فيها في المادة ﴾	١٨٦
﴿ باب اسر عبد المرتد قبل الردة وبمدها ﴾	١٨٧
﴿ باب شفعة المرتد ﴾	١٩٠
﴿ من اشترى دارا بشرط الخيار ثم بيعت دار بجنب داره ثم اسقط خياره وعلم بالبيع فطلب الشفعة كان له ذلك ﴾	١٩١
﴿ لا شفعة للحربي في دار الاسلام ابتداء ولا لقاء ﴾	١٩٢
﴿ باب المرتدين وغيرهم من مشركي العرب في دار الحرب من يجري عليه السبي ومن لا يجري ويكون حرا بالاسلام ومن لا يكون ﴾	ايضا
﴿ الولاء كالنسب لا يحتمل الابطال بمذبذبة ﴾	١٩٦
﴿ الولد يتبع خير الابوين ديناً ويتبع الام في الحرية ﴾	١٩٧
﴿ عبد الحرب اذا خرج مسلماً او ذميّاً امر انهم المولاه كان حراً ﴾	٢٠٤
﴿ باب ما يجوز عليه الشهادة بالردة وما لا يجوز ﴾	٢٠٥
﴿ باب المرتد يصيب الحد وغيره ﴾	٢٠٨
﴿ لا ينبغي للمسلم ان يعتمد الكذب بحال من الاحوال ﴾	٢١١
﴿ باب ما يصدق فيه الرجل من الردة فلا تبين منه امراته وما لا يصدق ﴾	٢١٤
﴿ طلاق النائم لا ينفذ ﴾	٢١٥
﴿ طلاق ﴾	﴿ طلاق ﴾
﴿ الشئ لا ينسخه الا ما هو مثله او فوقه ﴾	٢١٦
﴿ الشهادة على الزنى لا تقبل ﴾	٢١٧
﴿ كليه اصوليه ﴾	﴿ كليه اصوليه ﴾
﴿ شهادة ﴾	﴿ شهادة ﴾

﴿ وقف ﴾

﴿ عقد ﴾ ﴿ احكام ﴾ ﴿ شهاده ﴾ ﴿ احكام ﴾

﴿ مضمون ﴾	٢٢٨
﴿ باب ما يختلف فيه اهل الحرب و اهل الذمة من الشهادات والوصايا ﴾	٢٢٨
﴿ وصية المستامن بجميع ماله لمسلم او ذمي تكون صحيحة ﴾	ايضا
﴿ من في دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كالميت ﴾	٢٢٩
﴿ الوصية الباطلة لا تنقلب صحيحة بالاسلام ﴾	٢٣٠
﴿ وصية ﴾	ايضا
﴿ الاجازة انما تلحق الموقوف لا الباطل ﴾	﴿ كليه ﴾
﴿ اثار بعض الورثة على البعض لا يجوز ﴾	ايضا
﴿ وارثه ﴾	٢٣٢
﴿ عند اجتماع الحقين يبدأ بأقواهما ﴾	٢٣٣
﴿ الوصية للقاتل كالوصية للوارث ﴾	﴿ وصية ﴾
﴿ الباطل لا تلحقه الاجازة ﴾	٢٣٤
﴿ كليه ﴾	٢٣٥
﴿ باب ما يصدق فيه الاسير اذ ذمي وما لا يصدق فيه الاسير ﴾	ايضا
﴿ باب ما يصدق فيه الرجل اذا قرأه استهلك من مال اهل الحرب او ما قرأه من الجنابة عليه ﴾	٢٣٦
﴿ باب من اسلم على شيء فوله ويكون محرزا له ﴾	٢٣٧
﴿ باب الحرابي يدخل النساء بامان فيقيم في دار الاسلام لم يترك لا يؤدي الخراج ﴾	٢٣٨
﴿ باب المقاريملك في دار الحرب ﴾	٢٣٩
﴿ باب ما يكون للملك ان يفعله في اهل مملكته ومن يكون له رقيقا من اهل مملكته ﴾	

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾
﴿ لا يحل لاحد ان يشتري المال المنصوب من الغاصب ﴾	٢٤١
﴿ باب التفريق بين السبي ﴾	ايضا
﴿ مسألة زيارة الابوين بتهما في بيت زوجها ومسئلة الحضنة ﴾	٢٤٣
﴿ صلة الرحم واجبة ﴾	ايضا
﴿ ما يكره فيه التفريق بين الرقيق في البيع ﴾	٢٤٤
﴿ باب الوصية في سبيل الله تعالى والمال يعطى ﴾	ايضا
﴿ ان سبيل الله اذا اطلق يراد به النزول والجهاد دون غيره ﴾	٢٤٥
﴿ رجل اوصى بثلث ماله لفقراء مكة يجوز ان يصرف ثلثه الى غير فقراء مكة ﴾	ايضا
﴿ مثل الذي يرجع في صدقته كالكتاب بقي ثم يرجع في قيمته ﴾	٢٤٦
﴿ باب الحيس في سبيل الله تعالى ﴾	٢٤٨
﴿ وقف المنقول مطلقا جائز عند الامام محمد رحمه الله تعالى ﴾	ايضا
﴿ ادب ابس الخاتم اذا كان مكتوبا عليه اسم من اسماء الله تعالى ﴾	٢٥٠
﴿ باب الوصية بالمال في سبيل الله والحبس في الحياة والصحة ﴾	٢٥١
﴿ الوصية في طاعة الله جائزة ﴾	ايضا
﴿ الصدقة معصومها الفقراء واهل الحاجة ﴾	ايضا
﴿ لو دفع زكوة المال كله الى فقير واحد اجزاء ﴾	٢٥٢
﴿ لو اعطي زكوة ماله غنيا وهو لا يعلم انه غني جاز ﴾	٢٥٧
﴿ الصدقة محلها الفقراء دون الاغنياء فلا يصير النفي محلها باجازه ﴾	٢٥٨

﴿ ووصية ﴾ ﴿ ووقف ﴾ ﴿ صدقة ﴾ ﴿ ايضا ﴾ ﴿ وادب ﴾ ﴿ باب ﴾ ﴿ مضمون ﴾ ﴿ ج (٤) ﴾ ﴿ فهرس مضافين شرح السير الكبير ﴾ ﴿ ١٠ ﴾

﴿ مضمون ﴾	﴿ رقم ﴾	﴿ تصنيف ﴾
﴿ الصدقة عبادة فلا يجب على الكافر ﴾	٢٩٣	﴿ صدقة ﴾
﴿ باب الخمس في المهدن والر كازي صاب في دار الحرب ودار الموادة وما يباحق الدم من ذلك والمستامن ﴾	٢٩٨	﴿ صدقة ﴾
﴿ ما في البحر لا يكون غنمة انما الغنمة ما يكون في البر ﴾	٣٠١	﴿ صدقة ﴾
﴿ الدار انما تصير دار الاسلام باجراء حكم المسلمين فيها ﴾	٣٠٢	﴿ صدقة ﴾
﴿ حكم زرع المسلمين في ارض الحرب ﴾	٣٠٣	﴿ صدقة ﴾
﴿ حكم من غصب بذرا انسان فبذره في ارض نفسه ﴾	٣٠٤	﴿ صدقة ﴾
﴿ المصاب على وجه التامص لا يكون غنمة ولا يجب فيه الخمس ﴾	٣١٠	﴿ صدقة ﴾
﴿ باب من له من الامراء ان يقتل وان يقسم وان يجعل الارض ارض خراج وان يقبل الخراج ﴾	٣١١	﴿ صدقة ﴾
﴿ لا قوام للدلالة مع النص ﴾	٣١٥	﴿ صدقة ﴾
﴿ الوكيل بالشراء انما يملك الرد بالعيب مادام المشتري في يده ﴾	٣١٦	﴿ صدقة ﴾
﴿ باب ما يصدق فيه المسلم على الكافر ﴾	٣٢٥	﴿ صدقة ﴾
﴿ الصلوة على الميت امر من امور الدين ﴾	٣٢٦	﴿ صدقة ﴾
﴿ باب ما يصدق فيه المسلم في دار الحرب وما لا يصدق فيه ﴾	٣٢٨	﴿ صدقة ﴾
﴿ قول المهلم الواحد في امور الدين مقبول ﴾	٣٣٥	﴿ صدقة ﴾
﴿ قول الذي في امر من امور الدين لا يقبل وان كان عدلا ﴾	٣٣٦	﴿ صدقة ﴾
﴿ العبد المسلم اذا كان عدلا قبت شهادته في امور الدين ﴾	ايضا	﴿ صدقة ﴾
﴿ المسلم الفاسق اعلى حالا من الذي العدل ﴾	٣٣٧	﴿ صدقة ﴾

مضمون	٤
﴿ بيان سيما المسلمين ﴾	٣٣٨
﴿ الاشهاد بخير العوام يوجب من العلم مثل ما توجه السبأ والعلامة ﴾	ايضا
﴿ والشاهد اذا شهد به عن ما ادعاه المدعى تقبل شهادته بمقدار ما شهد ﴾	٣٤١
﴿ باب الدعاء الى الاسلام ﴾	٣٤٣
﴿ الحربى على ثلاثة اصناف ﴾	٣٤٦
﴿ ان المسلم لو شمر سيفه على مسلم حل للمشهور عليه سيفه قتله للدفع عن نفسه ﴾	٣٤٧
﴿ باب ما ينهى للمسلمين نصرته وعن يدهون ﴾	٣٥٠
﴿ فرض العين لا يترك بالنافلة او بما هو من فروض الكفاية ﴾	ايضا
﴿ القاب حكم فيما ليس فيه دليل ظاهر ﴾	٣٥٣
﴿ باب متى يصير الحربى ذميا ﴾	٣٥٤
﴿ باب ما يكون الرجل به مسلما يدرأ عنه القتل والسبى ﴾	٣٥٩
﴿ باب اسلام العبي والصبية الماسورين ﴾	٣٦٤
﴿ باب الاستبراء ﴾	٣٦٧
﴿ باب ما يباع من السبي من اهل الذمة ﴾	٣٧٨
﴿ وان الذمي في حق المستامن بمنزلة المسلم في حق الذمي في احكام الدنيا ﴾	٣٨٠
﴿ باب خروج العبد بامان من دار الحرب وخروجه مسلما او ذميا ﴾	٣٨١
﴿ باب العبد يمتق بالاسلام او لا يمتق ﴾	

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
٣٨٢	﴿ المملوك المسلم لا يترك في يد الكافر ﴾	
٣٨٤	﴿ قصة خروج الحجاج بن علاط الى مكة ورجوعه منها الى ابيه ﴾	
<p>﴿ تم فهرس مضامين الجزء الرابع من كتاب شرح السيرة الكبرى ﴾</p>		

﴿ فهرس مسائل شرح المير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١ ﴾

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير الامام محمد رحمه الله تعالى ﴾

﴿ على ترتيب الفقهاء ﴾

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
	﴿ مقدمة ﴾	
٤	﴿ سبب تصنيف السير الكبير ﴾	(١)
٥	﴿ ما أيد المؤلف الى الامام محمد رحمه الله تعالى ﴾	(١)
	﴿ كتاب المقائد والايان والاسلام ﴾	
٧	﴿ الدليل على ثبوت عذاب القبر ﴾	(١)
٢١	﴿ تأكيد اداء الدين وعدم مغفرة الرجل بغير ادائه ﴾	(١)
٢٣	﴿ لا يجب لاحد على الله ضمان في الحقيقة ﴾	(١)
٤٥	﴿ اشراط الساعة ﴾	(١)
٦٣	﴿ ما رفع الله في الدنيا شيئا الا وضعه ﴾	(١)
٨٩	﴿ يدخل الجنة من امتي سبعون الفا غير حساب ﴾	(١)
٩٠	﴿ الاسلام يملو ولا يمل ﴾	(١)
٩٦	﴿ حقيقة الاسلام وهو التصديق والاقرار ﴾	(١)
١٠٦	﴿ عدم الكفر بارتكاب الكبائر ﴾	(١)
١٠٦	﴿ لا تكفر والاهل ملتكم ﴾	(١)
١٠٦	﴿ من كتم علما عنده الجم يوم القيامة باجم من النار ﴾	(١)

﴿ ٢ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴿

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٠٦	﴿ ينحيم بالاسلام بالصلاة الى قبله المسلمين لا بالصوم و اداء الزكوة والحج ﴾	(١)
١٠٧	﴿ عقايد اهل السنة المنقولة عن الامام ابى حنيفة رضى الله عنه ﴾	(١)
١٠٩	﴿ اصل الاسلام ثلاثة ﴾	(١)
١١٠	﴿ القدر خير و شره من الله تعالى ﴾	(١)
١١٢	﴿ لاطاعة لخلق في معصية الخلق ﴾	(١)
١٥١	﴿ استحباب تلقين الصبي كلمة التوحيد ﴾	(١)
١٧٢	﴿ ايمان الصبي المائل صحيح ﴾	(١)
٢٥٢	﴿ اسلام الاسير يومه من القتل ﴾	(١)
٢٧١	﴿ مكان العبادة شاهد لاهل يوم القيامة ﴾	(١)
١٠٢	﴿ لو آمن اهل الحرب مسلم لم يحل له ان يتعرض بشئ من اموالهم ﴾	(٢)
١٣٥	﴿ ان امامة العظمى كما ثبتت باستخلاف الامام ثبتت باجماع المسلمين ﴾	(٢)
٧٨	﴿ مسائل اسلام الاسارى الذين اسروهم اهل دار حرب اخرى فاسلموا ﴾	(٣)
٢١٧	﴿ المخطئ يكون آثماً ﴾	(٣)
٢٢١	﴿ لا ينبغي لاحد ان يسجد لالله تعالى ﴾	(٣)
٢٧١	﴿ اطفال المشركين اذا اخرجوا الى دار الاسلام بغير الآباء ﴾	(٣)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٣ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	والامهات يكونون مسلمين باعتبار الدار ﴿	
٢٨٥	﴿ مسألة اسلام الصبي بالمطاعة ﴾ (٣)	
٣٣٥	﴿ ان الصبيان من السبي اذا كان معهم الآباء والامهات لا يحكم (٣)	
	لهم بالاسلام حتى يصفوا الاسلام بانفسهم ﴿	
٣٣٥	﴿ اولاد اهل الذمة لا يحكم لهم بالاسلام وان ماتت آباؤهم (٣)	
	وامهاتهم في دارنا وهم صغار ﴿	
٤٨	﴿ حكم اسلام صبيان المشركين وعدمه اذا غدر اهل الموادة ﴾ (٤)	
٤٩	﴿ لا يحكم لاولاد اهل الذمة بالاسلام ما لم يصفوا الاسلام ﴾ (٤)	
١٢٠	﴿ الصغير لا يتبع اخاه في الاسلام ﴾ (٤)	
١٢٠	﴿ ان الصغير لا يصير مسلماً بالاسلام جده ﴾ (٤)	
١٢٤	﴿ لو اسلم الحربى في دار الحرب وله اولاد صغار كانوا مسلمين (٤)	
	بالاسلامه ﴿	
١٢٥	﴿ ولو اسلم فينا ثم ذهب الى اولاده ويسكن هناك كانوا مسلمين ﴾ (٤)	
١٢٨	﴿ المسلم ملتزم بحكم الاسلام حيث ما يكون ﴾ (٤)	
١٩٢	﴿ النافلة لا يكون مسلماً بما بالاسلام الجد ﴾ (٤)	
٢١٢	﴿ حكم الردة بتبني على الاعتقاد ﴾ (٤)	
٢٢٢	﴿ لا تطلب بكلمة خرجت من اخيك سواء وانت تجد لها (٤)	
	في الخير محملاً ﴿	
٢٤٠	﴿ المسلم لا يملك مال مسلم آخر بالقهر والغلبة ﴾ (٤)	

﴿ ٤ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴿ ٥ ﴾

مضمون	٤٠٠
﴿ ان الكافر متى اظهر بخلاف ما كان يعتده فانه يحكم ﴾ (٤)	٣٦٤
باسلامه ﴿	
﴿ قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم امرت ان اقاتل الناس ﴾ (٤)	٣٦٤
حتى يقولوا لا اله الا الله ﴿	
﴿ لو وصل مشرك في الجماعة مع المسلمين فان ذلك يكون ﴾ (٤)	٣٦٥
دليلا على اسلامه فاذا امتنع من الاسلام بعد ذلك كان مرتدا	
فيقتل ﴿	
﴿ من انكر شيئا من شرائع الاسلام فقد ابطال قول ﴾ (٤)	٣٦٥
لا اله الا الله ﴿	
﴿ اهل الضلالة يقولون ان مرتكب الكبيرة خارج من الايمان ﴾ (٤)	٣٦٦
غير داخل في الكفر ﴿	
﴿ مسائل اسلام الصبي ﴾ (٤)	٣٧٩
﴿ المملوك المسلم لا يترك في بد الكافر ﴾ (٤)	٣٨٢
كتاب الطهارة ﴿	
﴿ باب الماء ﴾	
﴿ استدلال الامام محمد رحمه الله بطهارة الماء المستعمل ﴾ (١)	٨٠
﴿ لو اخبر الذي نجاسة الماء لم يقبل خبره ﴾ (٤)	٣٣٥
﴿ الذي عمل لو اخبر بنجاسة الماء لا يقبل قوله لما لا يقبل قول ﴾ (٤)	٣٣٦
الفاسق ﴿	

٤٠٠	مضمون . . .	٤٠٠
	باب الوضوء	
٨٠	التمسح بماء وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم . (١)	
	باب الغسل	
٩٠	﴿ الغسل اذا السلام ﴾ (١)	
٩١	﴿ فرضية المضمضة والاستنشاق في الغسل ﴾ (١)	
	باب التيمم	
٢٨١	﴿ من تيمم والماء قريب منه وهو لا يعلم به صح تيممه بمنزلة (١) . مالو كان الماء بعيدا ﴾	
٣٤٤	﴿ القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف تسقط ازار (١) الخلف ﴾	
	بيان الانجاس	
٢٥٤	﴿ من وجد ماء وغاب على رأيه انه نجس ولكنه لم يجزه احدا (١) بنجاسته فالمستحب له ان يتوضأ بغيره وان توضأ به اجزاه ﴾	
١٧٦	﴿ اذا اخبر بخبر بنجاسة الماء واخبر اثنتان بطهارته فانه يؤخذ (٢) بقول الاثنتين ﴾	
	كتاب الصلوة	
٤٤	﴿ المستحب ان يصلي في ازار ورداء (١)	
١٠٧	﴿ صلوا خاف كل بر وفاجر ﴾ (١)	
١٦٠	﴿ مسائل صلوة المأري ﴾ (١)	

﴿ فهرس مسائل شرح الوير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٦ ﴾

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
١٦٣	﴿ تقرر الوجوب باعتبار آخر الوقت ﴾	(١)
١٥٣	﴿ الصلوة الوسطى صلاوة العصر ﴾	(١)
٢٩	﴿ فضل الصلوة في سبيل الله تعالى ﴾	(١)
٤٧	﴿ يؤم القوم أكثرهم قرآنا وإن كان أصغرهم ﴾	(١)
١٥٩	﴿ من مشى في صلاته يسيرا وهو مستقبل القبلة لم تفسد صلاته ﴾	
٨١	﴿ مسائل ستر الصلوة ﴾	(١)
١٠٦	﴿ من صلى إلى قبلة المسلمين يحكم بإسلامه ﴾	(١)
١٢٩	﴿ أفضل الاعمال الصلوة لو قتها ثم بر الوالدین ﴾	(١)
١٦٠	﴿ مسائل صلاوة الغازی ﴾	(١)
١٧٠	﴿ لا بأس بالصلوة في ثوب واحد متوشحاه ﴾	(١)
١٤٢	﴿ لا يستقيم الصلوة مع الاشتغال بعمل ليس منها ﴾	(١)
١٠٦	﴿ من استقبل قبلتنا واكل ذبيحتنا فله ما لنا وعليه ما علينا ﴾	(١)
٦٣	﴿ مسألة استخلاف الامام والقوم في الصلوة ﴾	(٢)
٤٣	﴿ من حضر الجامع وجلس في موضع ينتظر الصلوة فانه لا يكون لاجدان يزعمه من ذلك الموضع ليجلس فيه نفسه ﴾	(٣)
١٢٥	﴿ التحري في باب القبلة اذا تبين خطأه بمد الفراغ من الصلوة لا يلزمه الاعادة والذي لم يجتهد ولم يشتبه عليه ولكنه صلى الى جهة ثم تبين انه اخطأ يلزمه الاعادة ﴾	(٣)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٧ ﴾

٢٠٨	مضمون	٢٠٨
٢٠٨	﴿ الصلاة لغير القبلة مع العلم لا يجوز الا عند تحقق الضرورة ﴾ (٣)	٢٠٨
٢١٢	﴿ المكتوبة والنافلة في وجوب استقبال القبلة فيها سواء ﴾ (٣)	٢١٢
١٨٩	﴿ جواز الصلاة بحمل دراهم فيها مثال ﴾ (٣)	١٨٩
١٦٠	﴿ باب في القراءة ﴾	١٦٠
١٥٢	﴿ لا يجوز التكبير والقراءة بالفارسية ﴾ (١)	١٥٢
٢٣٨	﴿ باب في الجماعة ﴾	٢٣٨
	﴿ في جماعة النساء وقف الامام وسط الصف ﴾ (١)	
	﴿ المستحب في الفوائت ان تقضي بالجماعة ﴾ (١)	
	﴿ صفة الاقتداء بالامام وان لم يكن الصفوف متصلة مع الموضع الذي هو خارج المسجد ﴾ (٢)	
	﴿ باب سجدة الشكر والتحية ﴾	
١٤٨	﴿ تمام الشكر ان يصلي ركعتين كما فعله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم فتح مكة ﴾ (١)	١٤٨
٢٢٢	﴿ سجدة التحية كانت مباحة في شريعة من قبلنا ﴾ (٣)	٢٢٢
	﴿ باب صلاة المسافر ﴾	
١٦٠	﴿ الجمع بين صلاتين ﴾ (١)	١٦٠
١٦٠	﴿ مسائل قصر الصلاة ﴾ (١)	١٦٠
	﴿ باب صلاة الجمعة ﴾	
٥٠	﴿ لا بأس بالخروج يوم الجمعة الى السفر ﴾ (١)	٥٠

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
٢٠٢	﴿ العبد اذا اذن له مولاه في الجمعة فلا بأس بان يخرج لادائها ﴾ (٣)	
	﴿ باب صلوة الضحى والنافلة ﴾	
١٧٠	﴿ كان يواظب على اربع ركعات الضحى ﴾ (١)	
١٧٠	﴿ اغتسل ثم صلى نماز ركعات وذلك ضحى فتح مكة ﴾ (١)	
١٥٠	﴿ يستحب للمسلم ان يصلي ركعتين ويستغفر لنفسه قبل قتله ﴾ (١)	
	﴿ احكام المماجد ﴾	
٩٢	﴿ جواز دخول المشركين في المسجد ﴾ (١)	
١٩٥	﴿ او وقف في المسجد باليمن من الامام واقتدى به يصح الاقتداء ﴾ (٢)	
٢١٥	﴿ من جعل ارضه مسجدا فلا يجوز التصرف فيها بالاجارة لاكتساب المال بمذ لك ﴾ (٢)	
٢٦٦	﴿ او جعل داره مسجدا فانه لا يصير مسجدا الا ان ياذن للناس بالدخول والصلوة فيه فاذا اذن لهم بالصلوة فيه يصير مسجدا ﴾ (٤)	
	﴿ باب احترام الكعبة ﴾	
١١	﴿ تاويل ما روى عن الامام من عدم المجاورة بركة ﴾ (١٠١)	
	﴿ باب الجنائز ﴾	
١٠٤	﴿ مسائل دفن الاقارب ومن دخل في الاسلام ﴾ (١)	
١٠٤	﴿ الحكم باسلام من صلى بالجماعة ﴾ (١)	
١٠٥	﴿ اتباع جنازة الام النصرانية للولد المسلم ﴾ (١)	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٩ ﴾

م	مضمون	ج
١٥٨	﴿ لا بأس بنقل الميت ميلا او ميلين ﴾	(١)
١٥٨	﴿ الفصل سنة المولى من نبي آدم ﴾	(١)
١٥٦	﴿ لا بأس عند الضرورة بدفن الجماعة في قبور واحد ﴾	(١)
١٥٦	﴿ دفن القتلى في مضاجعهم حسن ﴾	(١)
١٠٥	﴿ اذا اقر بالاسلام واسلم ثم مات قبل ان يصلى يصلى عليه ﴾	(١)
٧٨	﴿ اذا اختلط موتى المسلمين بموتى المشركين فانه يحكم بحكم السيماء ﴾	(٢)
	في الصلوة عليه وفي الدفن ﴿	
٣٢٥	﴿ لو شهد مسلم بالاسلام الاسير قبل الموت يصلى عليه ﴾	(٤)
٣٢٦	﴿ الصلوة على الميت امر من امور الدين ﴾	(٤)
٣٢٧	﴿ الشهادة القائئة على استهلال الصبى مقبولة في حق الصلوة على الصبى ﴾	(٤)
٣٣٦	﴿ اذا حكم بالاسلام بالاسماء يصلى عليه اذا مات ﴾	(٤)
	﴿ باب الشهيد ﴾	
٢٠	﴿ تكفير الخطايا بالقتل في سبيل الله تعالى ﴾	(١)
٢٠	﴿ يحمل ارواح الشهداء في اجواف طير خضر ﴾	(١)
٢١	﴿ سبب نزول قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله الآية ﴾	(١)
٢٦	﴿ وجه تشبيه الفريق في البحر بالملك ﴾	(١)
٧٣	﴿ من قاتل فاصاب نفسه فمات منه يغسل ويكفن وهو شهيد فيما تناول من الثواب ﴾	(١)

﴿ فهرس مسائل شرح السيرة الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١٠ ﴾

الرقم	المضمون	الصفحة
(١)	﴿ مبحث الصلوة على من تمعد قتل نفسه ﴾	٧٣
(١)	﴿ المبطلون والنفساء والمرأة التي تموت بجمع لم تطمئ شهيد ﴾	٧٣
(١)	﴿ الترجيح لا يكون بكثرة العدد ﴾	١٥٣
(١)	﴿ قال صلى الله عليه وآله وسلم في شهداء احذروا لو هم بدمائهم ﴾	١٥٤
(١)	﴿ النهي عن التشبه باهل الجاهلية ﴾	١٥٥
(١)	﴿ لا ينزع عن الشهيد ثيابه الا ما ليس من جنس الكفن ﴾	١٥٥
(١)	﴿ لا بأس بدفن الرجل والمرأة في قبر واحد اذا كان بينهما حاجزا من التراب ﴾	١٥٦
(١)	﴿ دفن القتلى في مضاجعهم حسن وليس بواجب ﴾	١٥٦
(١)	﴿ اذا وجد اكثر البدن او نصف البدن معه الرأس صلى عليه ﴾	١٥٨
(٢)	﴿ المجروح اذا جرحه من بين الصفيين لكيلا يطأه الحيول ﴾	٨٤
	﴿ فمات كان شهيدا لا يفسل ﴾	
(٣)	﴿ من قتل شهيدا او عليه الحربر او الدباج قد كان لبسه للقتال ينبغي ان ينزع ذلك عنه ولا يترك شئ منه في كفنه ﴾	٢٢٣
	﴿ كتاب الزكوة والمشر والخراج ﴾	
(٢)	﴿ ان وجوب الزكوة في الذهب والفضة باعتبار العين ﴾	٨٧
(٣)	﴿ ابقاء الخراج في ارض المسلم مستقيم كما لو وظف عليهم الخراج ﴾	٢٥
	﴿ ثم اسلموا لا يسقط عنهم خراج الاراضي ﴾	
(٤)	﴿ اسم المال عند ذكر الصدقة لا يتناول الا مال الزكوة ﴾	٧٤

رقم	مضمون	رقم
١١٨	﴿ الخراج لا يجب على المستاجر وإنما يجب على الأجير ﴾ (٤)	
٢١٥	﴿ ابن السبيل المنتقطع عن ماله فإن الزكوة تجب في ماله وإن كانت يده لا تصل إليه بخلاف من هلك ماله حقيقة أو حكماً بان غصبه غاصب وجعده ﴾	
٢٥٢	﴿ لو دفع زكوة المال كله إلى فقير واحد اجزاه ﴾ (٤)	
٢٥٤	﴿ الصدقة المندورة لا تكون أفضل من الصدقة المفروضة ولومات وعليه زكوة تسقط بموته ولا تصير ديناً في التركة ﴾ (٤)	
٢٥٧	﴿ لو أعطى زكوة ماله غنياً وهو لا يعلم أنه غنى جاز ﴾ (٤)	
٢٨٣	﴿ وجه تسمية المكاس ﴾ (٤)	
٢٨٤	﴿ لا زكوة في أقل من أثنى درهم ﴾ (٤)	
٢٨٤	﴿ لا يؤخذ الصدقة من مالهم إلا أن يكون النصاب كاملاً ﴾ (٤)	
٢٨٤	﴿ إذا أسلم الرجل وأقام بارضه فعليه الخراج وإذا لم يقيم فليس عليه خراج ﴾ (٤)	
٢٨٤	﴿ يؤخذ الأسلم إذا أسلم أهل بلدة طوعاً ﴾ (٤)	
٢٨٩	﴿ كل ما يؤخذ من الحربى من المشور فانه بوضع الخراج ﴾ (٤)	
	﴿ للمقاتلة دون موضع الصدقات للفقراء ﴾	
٢٩٠	﴿ الزكوة متى وجب يؤمر بالاداء ﴾ (٤)	
٢٩١	﴿ الزكوة حتى يحول عليه الحول بعد العلم ﴾ (٤)	
٢٩١	﴿ إن الحول إذا انقضى على النصاب ثم انتقص ثم تم في آخر الحول ﴾ (٤)	

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
	يجب الزكاة فيه ﴿	
٢٩٣	﴿ الصدقة عبادة فلا يجب على الكافر ﴿	(٤)
٢٩٩	﴿ الركاك الذي وجد في الصحراء لا خمس فيه ولا عشر اذا	(٤)
	اخرجه الى دار الاسلام ﴿	
٣٠٠	﴿ اذا دخل الحرني في دار الاسلام بامان فاصاب ركاك او معدنا	(٤)
	فاستخرج منه ذهباً او ورقاً او حديداً فان امام المسلمين ياخذ	
	منه كله ﴿	
٣٠١	﴿ لا خمس في اللؤلؤ والعنبر ﴿	(٤)
٣٠١	﴿ لا خمس في الحجر ﴿	(٤)
٣٠٣	﴿ العشر والخراج اما يجب في ارض المسلمين وارضى اهل	(٤)
	الحرب ليست بمشرية ولا خراجية ﴿	
٣٠٨	﴿ لا يجوز صرف خمس الركاك الى الكفار كالزكاة ﴿	(٤)
٣١١	﴿ الارض انما تصير خراجية اذا فتحت عنوة ﴿	(٤)
٣٥٣	﴿ خراج الارض لا يجب الا على من هو من اهل دار الاسلام ﴿	(٤)
٣٥٤	﴿ المسلم متى اتخذ داره مزرعة وجب عليه فيها العشر والذي	(٤)
	لو اتخذ داره بهتاناً يجب عليه الخراج ﴿	
٣٦٢	﴿ لو عطاها الفاصب فلم يرزعا فان كان صاحب الارض يتمكن	(٤)
	من استردادها بالحجة فلم يفعل كان الخراج عليه ﴿	
٣٦٢	﴿ لو كان المستامن اشترى ارضاً عشرية فقد صارت خراجية ﴿	(٤)

﴿ فهرس مسائل شرح السيرة الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١٣ ﴾

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
٣٦٢	﴿ العشر لا يجب الا بحصول الخارج ﴾	(٤)
٣٦٢	﴿ المسلم متى اشترى من كافر ارضا خراجية بقيت خراجية ﴾	(٤)
٣٦٣	﴿ لو اب المستامن اشترى ارضا عشرية آجرها اصارت الارض خراجية والخراج يجب على صاحب الارض ﴾	(٤)
٣٦٤	﴿ لو ان حربيا مستامنا استاجر ارضا عشرية من مسلم فزرعها يكون عشر ما خرجهت الارض على المسلم ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الصوم ﴾	
٨	﴿ ان الصائمين اذا اخرجوا من قبورهم يوم القيامة يوتون بالموائد ياكونون ويشربون والناس جبايع عطاش في القيامة في الحساب ﴾	(١)
٩	﴿ من صام يوما في سبيل الله بعدت منه جهنم مسيرة خمسين عاما ﴾	(١)
٨٠	﴿ الافضل للنازى الفطر اذا كان يقا تل المدو في شهر رمضان ﴾	(١)
١٧	﴿ صومو الروية الهلال و افطروا الروية فان غم عليكم فاكملوا شعبان ثلاثين يوما ﴾	(٤)
٣٣٦	﴿ قول العبد المسلم مقبول في هلال رمضان ﴾	(٤)
	﴿ فضيلة الصدقة ﴾	
٢٣	﴿ افضل الصدقة ان تصدق وانت صحيح شحيح ﴾	(١)
١١٠	﴿ من يحمل له الخس والصدقة ومن لا يحمل له ﴾	(١)
٣٢٢	﴿ يعطى العامل من الصدقات ﴾	(١)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ريب الفقهاء ﴾ ﴿ ١٤ ﴾

٢٨٥	مضمون	٢٨٥
٢١٦	﴿ المسأل الذي اكتسب بكسب خبيث سبيله التصديق ﴾	(٢)
٢٥٦	﴿ صرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصدقات على اهلها ﴾	(٢)
٢٤٥	﴿ الصدقة على الحاج المنقطع من سبيل الله ﴾	(٤)
٢٤٦	﴿ مثل الذي يرجع في صدقته كالكلب يقش ثم يرجع في قيئه ﴾	(٤)
٢٤٧	﴿ الرجوع في الصدقة حرام ﴾	(٤)
٢٤٨	﴿ السدقة على الفقراء دون الاغنياء ﴾	(٤)
٢٥١	﴿ التصديق على المساكين اذا وجب لا يتقص من قوت اليوم لان الغناء لا يقع بدونه ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الحج ﴾	
٨	﴿ من مات في طريق الحج كتب الله له حجة مبرورة في كل سنة ﴾	(١)
١٠	﴿ الجمع بين الصوم والمشي في طريق الحج ﴾	(١)
٢١	﴿ نفرة المظالم ايضا بالحج ﴾	(١)
٢٦	﴿ جواز ركوب البحر للحج والتجارة ﴾	(١)
٣٣	﴿ استحباب تشييع الحاج ماشيا ﴾	(١)
٥٠	﴿ جواز سفر الحج قبل اداء الجمعة ﴾	(١)
٣٣٦	﴿ مسائل لزوم الجزاء وعدمه عن المحرم اذا دل على الصيد ﴾	(١)
٦٣	﴿ من لا يملك الزاد والراحلة وما يحتاج اليه للذهاب والرجوع في طريق الحج وما يترك لليال في هذه المدة لا يلزمه الحج ﴾	(٣)
٦٥	﴿ احكام النزول عنى وعرفات ﴾	(٣)

﴿ فهرس مسائل شرح الجير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١٥ ﴾

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٧٨	﴿ المحرم اذا كسر بيض الصيد يلزم منه الجزاء ﴾ (٣)	
٢٠٢	﴿ من خرج للجهاد ولم يدع لماله ما يكفيه من فان ذلك مكروه له ﴾ (٣)	
٢٠٨	﴿ الطواف للبراء افضل من الصلوة ﴾ (٣)	
٢٣٥	﴿ ان المحرم اذا دلى على قتل صيد كان عليه من الجزاء على القاتل ﴾ (٣)	
٢٣٧	﴿ مسائل الدلالة على قتل الصيد للمعمر ﴾ (٣)	
٢٢٥	﴿ حكم المحصر التحلل بالهدى خاصة ﴾ (٤)	
٢٥٤	﴿ اذا قال احجوا عني رجلا حجة من مالي فاعطى رجلا نفقة الحج ﴾ (٤) فان الحاج لا يملك تلك النفقة ولكن يملك الانفاق في طريقه الحج لا غير حتى يقع الحج عن المحجوج عنه ﴾	
٢٥٥	﴿ في الوصية بالحج يعطى الحاج ادنى ما يكون من نفقة الحج ﴾ (٤)	
٢٥٥	﴿ الحاج عن الغير لا ينفق المال الا على نفسه في طريق الحج ﴾ (٤)	
٢٥٥	﴿ الحاج عن الغير ينفق ذاهبا وارجعا ﴾ (٤)	
٢٥٥	﴿ الحاج عن الغير يرد فضل النفقة الى ورثة المحجوج عنه ﴾ (٤)	
٢٥٥	﴿ في الوصية بالحج بثلاث ماله يشتري للحاج بميرر كبه ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الجنائيات ﴾	
٢٦٣	﴿ ايمان مسلم قتل اسيرا قبل ان يسلم او يباع او يقيم فلا شيء عليه ﴾ (٢)	
٢٦٤	﴿ اذا قسم الامام الاسارى او باعهم حرمت دماؤهم فن قتلهم بعد ذلك خطأ فمليه قيمة من قتل والكفارة كما هو الحكم في قتل غيرهم من عبيد المسلمين ﴾	

﴿ ١٦ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴿

الصفحة	المضمون	الصفحة
٢٦٤	﴿ نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المشقة (٢) ولو بالكلب المقور ﴾	
٣١٠	﴿ من ساق دابة في الطريق خالت عنه اويسرة والسائق ليس معها فاصابت شيئاً لم يكن السائق ضامناً له ﴾	
١٤	﴿ لو اسلم حر في دار الحرب وقتله قاتل هناك لم يازمه الا الكفارة (٣) اذا كان خطأ ﴾	
١٦	﴿ قتل المستامن في دار الحرب يوجب الدية على القاتل (٢) في ماله عمداً قتله او خطأ ﴾	
١١١	﴿ لو كسر قبالاً انسان او استهلكه فانه يضمن قيمته من خلاف (٣) جنسه ﴾	
١١٤	﴿ العبد الجاني اذا ذهب عينه لم يمسقط عن مولاه شيء (٣) من الفداء ﴾	
١١٧	﴿ لو اقر المشتري من المدول احدان هذا العبد مدبره وانكر المقر له تدبيره ثم جنى العبد جنابة جنسية بتوقف الى حرية ثم وان جنى عليه كان المدبر موقوفاً ﴾	
١١٨	﴿ موجب جنابة المدبر على مولاه (٣) ﴾	
١١٨	﴿ موجب جنابة المكاتب على نفسه (٣) ﴾	
١٩٠	﴿ من قتل احداً من المشركين ممن لا يقاتل فليس عليه (٣) سوى الاستغفار ﴾	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١٧ ﴾

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
١٩٢	﴿ يكره للإن أن يقتل أباه المترك إذا القيه في الحرب ﴾ (٣)	
٢٠٠	﴿ مسألة عدم الدية والكفارة في قتل مسلم أكره على القاتل مع المشركين ﴾ (٣)	
٢١٤	﴿ مسائل قتل المسلم المسلم خطأ أو عمداً في صف الكفار أو المسلمين ﴾ (٣)	
٢٢٠	﴿ لا يحل أن يظلم مسلماً في بدنه بما يهلكه ﴾ (٣)	
٢٣٠	﴿ مسائل اطاعة من يقتل في قتله وعدم اطاعته ﴾ (٣)	
٢٣١	﴿ لا رخصة لرجل في قتل نفسه بحال ﴾ (٣)	
٢٣١	﴿ عدم الرخصة في إعطاء السيف لقتل نفسه ﴾ (٣)	
٢٣٢	﴿ لا رخصة في التصريح بالامر بالمصية في حق نفسه ولا في حق غيره ﴾ (٣)	
٢٣٥	﴿ لا رخصة في الاغارة على قتل المسلم ﴾ (٣)	
٢٣٥	﴿ الدلالة على القتل بمنزلة مباشرة القتل ﴾ (٣)	
٢٣٦	﴿ الدلالة الممكنة من القتل بمنزلة مباشرة القتل من وجه ﴾ (٣)	
٢٩٤	﴿ سقاء السم لحيلة الطب للمشركين ﴾ (٣)	
٤٤	﴿ اذن المرء غير معتبر في قتله ﴾ (٣)	
٤٥	﴿ رضا الابوين فيما يضر بالعبي غير معتبر ﴾ (٤)	
٥٠	﴿ الحربي لا يتوجب القصاص بقتل المسلم في دار الحرب ﴾ (٤)	
٥٢	﴿ المسلم يقتل بالذمي عندنا ﴾ (٤)	

﴿ ١٨ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

٨٦٠	مضمون	٨٦٠
٨٦	﴿ القتل بتدريء بالشبهات ﴾ (٤)	
١٠٩	﴿ مسائل قصاص المستامن والذي وغيرهما ﴾ (٤)	
١٤٦	﴿ في الاسيرين الذين اسلما في دار الحرب القتل موجب للکفارة (٤) اذا كان خطأ ﴾	
٢١٠	﴿ لو قال الحربى اصالحكم على ان تؤمنوني على ما اصيب فليس (٤) لا حدمن المسلمين ان يؤمنه بذلك ﴾	
٢٣٣	﴿ لو جرح المستامن رجلا عمدا او خطأ فعاله عن الجراحة (٤) وما يحدث منها ثم جاء وارثه من دار الحرب بمدمونه فلا سبيل له على القاتل ﴾	
٢٤٧	﴿ المسلم لو شرب سيرة على مسلم حل له شهور عليه سيفه قتله (٤) لادفع عن نفسه ﴾	
	﴿ كتاب النكاح ﴾	
٣٢٠	﴿ الزوجة او الجارية اذا استوصفها الامام الاسلام فامتحن (١) ان تصف فينبغي للامام ان يصف الاسلام بين يديها ﴾	
١٦٥	﴿ جواز الغزل ﴾ (١)	
٣٤٤	﴿ مسائل اسلام احد الزوجين وبقاء نكاحهما وعدم ثاقه ﴾ (١)	
٣٤٦	﴿ عقد الذمة اقوى من عقد الامان ﴾ (١)	
٣٥٦	﴿ المسلم تحته مسلمة لم يدخل بها اذا زعم انها ارتدت وجعلت (١) المرأة ذلك فانه يفرق بينهما باقراره ولها نصف الصداق ﴾	

٤٥٠	مضمون	٤٥٠
١٠٢	﴿ لا يحل ان يطا المجوسية بالنكاح كالأب يحل ان يطاها ﴾	(١)
	ملك البمين ﴿	
١٦٤	﴿ ينزل الحاكم بالجور وليس بمنهيب ﴾	(٢)
٨٠	﴿ حرية اسلمت في دار الحرب فلا تين في زوجها حتى تحيض ثلاث حيض او تخرج الى دار الاسلام ﴾	(٣)
٣١٣	﴿ اذا زوج الاب ابنة امرأة وضمن الصداق واداه من ماله فانه يرجع فيه على ولده في القياس وفي الاستحسان لا يرجع ﴾	(٣)
١٣	﴿ اذا قبل الاب للمعد على ولده الصغير فان الصداق يجب على الولد دون الاب ﴾	(٣)
١٠	﴿ المستامنة لو تزوجت فينا مسلما وذيما تصير من اهل دارنا ﴾	(٤)
١٣	﴿ لا يجوز وطئ نساء المرتدين بعد الاسترقاق الخ ﴾	(٤)
٣٧	﴿ النكاح على ثوب مجهول بوجوب مهر المثل ﴾	(٤)
٨٩	﴿ اسلام احد الزوجين في دار الحرب ﴾	(٤)
٩١	﴿ المهاجرة اذا كانت حاملا فليس لها ان تزوج ما لم تنضع حملها ﴾	(٤)
٩٢	﴿ بمجرد المقد الصحيح على الابنة تحرم الام ﴾	(٤)
٩٢	﴿ حرمة المصاهرة نظير حرمة الرضاخ والنسب ﴾	(٤)
٩٢	﴿ الدخول بالام بوجوب حرمة البنت ﴾	(٤)
٩٢	﴿ المقد الفاسد على الابنة لا بوجوب حرمة الام ﴾	(٤)

س.ج.	مضمون	س.ج.
٩٧	﴿ فساد نكاح الحرة التي نمت عبداً اشترت بمدماد خل بها ﴾ (٤)	
٩٨	﴿ اذا سلمت في دار الحرب ثم خرجت اليها مع زوجها لا تقع الفرقة بينهما حتى تحيض ثلاث حيض ﴾ (٤)	
٩٩	﴿ كراهة النكاح مع الكتابة في دار الحرب ﴾ (٤)	
١٠٤	﴿ ان الولد يتبع خيرا لابي بن دينافي حكم النكاح والذبيحة ﴾ (٤)	
١١٩	﴿ لو كان الزوجان مجوسيين فتتصرا احدهما كان الصغير نصرانيا ﴾ (٤)	
٢٦٨	﴿ رجل زوج ابته وسلمها الى الزوج مع جهاز هاتم مانت الابنة فقال الزوج كان المال صلة لها فلي منه الميراث وقال الاب لا بل كنت اعزها فاقول قول الاب ﴾ (٤)	
٣٣١	﴿ النكاح يثبت بالتصادق ﴾ (٤)	
٣٧٩	﴿ من تزوج امرأة واشترى جارية فاستوصفها الاسلام ولم تقدر على ذلك ووصف هو الاسلام بين يديها فقالت انا على هذا فاف يجوز له ان يطأها فاذا علم انها فهمت ما قال لها ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الرضاع ﴾	
٣٤٩	﴿ لو قال الرجل لامرأته هي اختي من الرضاع ثم قال بل هي امراتي كان مصداقاً ﴾ (١)	
٩٤	﴿ اذا تزوج رضيعتين ثم ارضعتها امرأة وقعت الفرقة بينه وبينهما ﴾ (٤)	
٩٤	﴿ لو كان زوج الحربي كبيرة ورضيعة ولا كبيرة لبن فارضعت ﴾ (٤)	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٢١ ﴾

الصفحة	المضمون	الصفحة
	الصغيرة ثم أسلموا ﴿	
٩٥	﴿ لو أسلم الزوج ثم أَرْضَتِ الكبيرة الصغيرة فقد فسد نكاحها ﴿ (٤)	
٩٥	﴿ لو تزوج رضيعة ثم طلقها ثم تزوج كبيرة فأَرْضَتِ الصغيرة (٤)	
	فإن الكبيرة تحرم عليه ﴿	
	﴿ كتاب الطلاق ﴾	
٣٦٢	﴿ سؤال طلاق المرأة ثلاثاً على الف درهم ﴿ (١)	
٥٠	﴿ مسئلة تعليق النكاح بدخول الدار ﴿ (٢)	
١٢٧	﴿ إذا قال لا رأيته أنت طالق البتة ومن رأيته إن ذلك تطليقة (٢)	
	بأثرة ففَضَى القاضي بأنهار جميعية بنفَذِ قضاؤه ﴿	
١٣٨	﴿ لو طلق رجل امرأة الصبي ثم بلغ الصبي فأجاز ذلك كانت (٢)	
	أجازته لغوا وإن كان هو مالك إنشاء الطلاق الآن	
٤٦	﴿ المرأة تستوجب على زوجها بمقدار النكاح النفقة لا الدواء ﴿ (٣)	
١١٨	﴿ نفقة المملوك عند عجزه عن الكسب على مولاه ﴿ (٣)	
١٨٦	﴿ الموجب للفرقة تبين الدارين حقيقة وحكما ﴿ (٣)	
٨٧	﴿ المسلم إذا طلق إحدى نسائه الأربع ثلاثاً بغير عينا ﴿ (٤)	
٩٧	﴿ المهاجرة إذا طلقها زوجها وهو في دار الحرب لم يقع طلاقه (٤)	
	عليها ﴿	
٩٧	﴿ المرند اللاحق بدار الحرب إذا طلق امرأته لم يقع طلاقها ﴿ (٤)	
٩٨	﴿ وقوع الفرقة بتبائن الدارين ﴿ (٤)	

٢٤	مضمون	باب
٢١٤	﴿ إيقاع الطلاق ﴾	(٤)
٢١٤	﴿ إذا قال كنت طلقها ثلاثا وأنا مجنون وهو لم يعرف جنونه في وقت قط لم يقبل قوله إلا بحجة ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ لو ادعت امرأة على زوجها أنه طلقها ثلاثا وقال الزوج أصابني برسام أو وجم اذهب عقلي أو جنون ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ طلاق النائم لا ينفذ ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ لو قال كنت طلقها قبل أن أخلق أو قبل أن أتزوجها كان القول قوله ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ ولو قال شربت حتى سكرت فذهب عقلي فطاعتها أو ارتدت عن الإسلام فني باب الطلاق هي بائنة منه ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ السكر لا يمنع وقوع الطلاق ﴾	(٤)
٢١٥	﴿ إذا شربت البنيخ حتى ذهب عقله لا يقع الطلاق ﴾	(٤)
٢١٦	﴿ السكر يمنع وقوع الفرقة بالردة ﴾	(٤)
٢١٦	﴿ لو طلق امرأته ونوى الاستثناء بقلبه كان الطلاق واقعاً ﴾	(٤)
٢١٦	﴿ لو قال كنت قات لها انت طالق ثلاثا إن شاء الله تعالى وكذبه في الاستثناء فهناك القول قول الزوج ﴾	(٤)
٢١٧	﴿ لو ادعى التكلم بالاستثناء في الخلع أو التكلم بالشرط أو الاستثناء في الطلاق ووصولا كان القول قوله ﴾	(٤)
٢١٨	﴿ لو ادعت عليه الارتداد أو الطلاق ثلاثا فقال عاودني جنون ﴾	(٤)

٢٠٠	مضجون	٢٠٠
	وكان جن مرة فالقول قوله ﴿	
٢١٨	﴿ لو ادعت انه طلقها وقت العصر ثلاثا فقال الزوج كنت نائما في تلك الحالة فالقول قوله ﴿	(٤)
٢٣٦	﴿ لو قال لامرأته طلقتهما واناصبي او نائم فانه يصدق ويكون انكارا للطلاق ﴿	(٤)
	﴿ باب المدة ﴾	
١٣٩	﴿ عدة الارتناد ثلاث حيض وعدة الموت اربعة اشهر وعشرا ﴿	(٤)
١٤٨	﴿ المدة في حق امرأة الفأر قائمة مقام اصل النكاح في حكم التوريث ﴿	(٤)
١٦٣	﴿ عدة امرأة المرتد ﴿	(٤)
	﴿ باب الظهار ﴾	
٢٩	﴿ التكفير يحصل بتحرير رقبة ذكر اكل او انثى ﴿	(٤)
	﴿ باب النسب والحضانة ﴾	
١٣٠	﴿ حق الحضانة لام الاب عند عدم ام الام ﴿	(١)
١٣٦	﴿ الجدة من قبل الام احق بالحضانة من الجدة من قبل الاب ﴿	(١)
١٠٥	﴿ ولد المفروع حرأبت النسب من ابيه ﴿	(٤)
١٠٧	﴿ لا يثبت نسب الولد من الزنا ويكون الولد تبعا للام ﴿	(٤)
٢٤٣	﴿ مسألة زيارة الابوين بتمهاني بيت زوجها ﴿	(٤)

٥٦	مضمون	٥٦
	﴿ باب النفقة ﴾	
١٣٢	﴿ لمن تجب النفقة ولمن لا تجب ﴾	(١)
٣٢٢	﴿ المرأة اذا كانت محبوسة عند الزوج لحقه استوجبت النفقة عليه ﴾	(١)
١٧٧	﴿ مسألة نفقة خادم المرأة على الزوج ﴾	(٢)
١٨٥	﴿ مسألة وجوب نفقة المريضة على الزوج وعدمها للصغيرة ﴾	(٢)
١٤١	﴿ انما تستوجب نفقة العدة على المرتد مادام في دار الاسلام ﴾	(٤)
	﴿ فاما بعد الاحاق بدار الحرب فلا ﴾	
	﴿ كتاب العتاق ﴾	
٢٦٧	﴿ مسألة اختلاط العبد بالعبء اذا اعتقه مولاه حيث لا يتميز ﴾	(١)
٣٢٦	﴿ لو اعتق عبده على ان يؤدى اليه الف درهم فقبل كان العتق واقعا وان لم يؤده ﴾	(١)
٣٣٢	﴿ مسألة تمايق عتق العبد على اداء المال ﴾	
٣٣٣	﴿ سقوط بدل الكتابة بالعتق عن المكاتب وموت المولى عن ام الولد ﴾	(١)
٤٠	﴿ مسائل عتق ذى رحم محرّم من بعض الغايبين اذا كان في الغنيمة قبل قسمة الغنائم وبعدها ﴾	(٢)
٤١	﴿ قول الرجل لبيده من شاء منك العتق فهو حر ﴾	(٢)
٤٩	﴿ تخيير المولى لبيده بعتق من يشاء ﴾	(٢)

رقم	مضمون	ع
٢٠٠	﴿ لا يثبت الاعتاق والاستيلاء بدون المالك في المحل ﴾ (٢)	١٧
١٤٨	﴿ لو ان مسلماً اعتق عبد الله بالف درهم ورطل من خمر فقبل العبد ذاك كان حراً ﴾ (٣)	
١٤٨	﴿ لو ان مسلماً اعتق عبده على ميتة او دم عتق مجاناً ﴾ (٣)	
١٤٨	﴿ لو اعتق الرجل عبده على خمر كان عليه قيمة نفسه ﴾ (٣)	
٢٩٨	﴿ للمولى ان يعتاض عن خدمة المدبرة وام الولد بطريق الاجارة ﴾ (٣)	
٣٠٥	﴿ المملوك اذا ملك نفسه على مولاه عتق ﴾ (٣)	
٣١١	﴿ المدبر وام الولد لا يملكان بالاسر ﴾ (٣)	
٣٢٣	﴿ ولد المدبرة مدبر ﴾ (٣)	
٣٣	﴿ ليس من حكم الاسلام استرقاق الحر ﴾ (٤)	
٤٠	﴿ الاعتاق والمكاتب فانهم باسطة طان يد المولى عن المملوك بحكم الاسلام ﴾ (٤)	
٤٠	﴿ المدبر لا يحتمل التملك ﴾ (٤)	
٤١	﴿ الاستيلاء تبع للنسب ﴾ (٤)	
٦٩	﴿ الرق والحرية لا يجتمعان في شخص واحد ﴾ (٤)	
١٠٢	﴿ المملوك المسلم للحرابي اذا احرز نفسه بمنعة الجيش كان حراً كالمرانم ﴾ (٤)	
١٠٤	﴿ الاولاد يتبعون الام في الرق والحرية ﴾ (٤)	

٢٦٠	مضمون	٢٦٠
١٥٣	﴿ الوارث لو اعتق العبد بمدرجوع المرتد قبل قضاء القاضى ﴾ (٤)	
	برد المال عليه نفذ عتقه ولم يكن ضامنا للمرتد ﴿	
١٥٣	﴿ المتق يستدعى حقيقة الملك ﴾ (٤)	
١٥٥	التدبير لا تحتل الانتقاض ﴿ (٤)	
١٦٠	﴿ مسائل تعليق عتق العبد المرتد يوم النحر ﴾ (٤)	
١٦٢	﴿ اذا قال رجل لامته ان دخلت الدار فانت حرة ثم اعتقها ﴾ (٤)	
	فارتدت بدار الحرب ثم سييت فملكها ودخلت الدار لا تمتق ﴿	
١٩٩	﴿ اعتاق الحربى عبده الحربى باطل اذا لم يخرج من يده ﴾ (٤)	
	فكذلك التدبير والكتابة والاستيلاد ﴿	
٢٠٠	﴿ اعتاق الحربى وتديره في عبده المسلم صحيح ﴾ (٤)	
٢٠٤	﴿ عبد الحربى اذا خرج مسلما او ذميا مراغما لمولاه كان حرا ﴾ (٤)	
٢٠٤	﴿ اذا خرج العبد الحربى بامان مراغما لمولاه فقد عتق بالمراغمة ﴾ (٤)	
	وهو ذمة لنا ﴿	
٢٨٦	﴿ اذا عتق الرجل عبدا كافرا في دار الاسلام يمتق بالاجماع ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الايمان ﴾	
١١٥	﴿ لا يجعل البين في جانب المدعى في الخصومات ﴾ (١)	
٢١٢	﴿ مسائل استعلاف المسلم واليهود والنصارى والمجوس ﴾ (١)	
٣٣٧	﴿ مسألة البين بالتكلم ﴾ (١)	
١٠٩	﴿ لوحاف الرجل لا يركب دابة يتناول الخيل والبغال والحمير ﴾ (٢)	

الرقم	المضمون	الرقم
٥٨	﴿الصحابه رضوا ان الله تعالى عليهم كانوا لا يعملون بخبر الواحد حتى يشهد به غيره معه او حتى يحلف﴾ (٣)	
٧٢	﴿نهى عن اليمين على امر في المستقبل﴾ (٤)	
٧٣	﴿مسئله نقض اليمين اذا رأى غيرها خير منها﴾ (٤)	
٢٢٣	﴿المديون اذا حلف ان لا يخرج من البلدة الا باذن صاحب الدين او المرأة اذا حلف ان لا يخرج الا باذن زوجها فانه يتوقت اليمين بحال قيام الدين وحال قيام النكاح﴾ (٤)	
٢٢٤	﴿اليمين قد بطلت حين عزل ذلك الملك وهي بمد ما بطلت لا تمردا لا بالتجديد﴾ (٤)	
٢٢٤	﴿لو قال الرجل لجاريته عبدي حر ان خرجت من هذه الدار الا باذني فباعها ثم اشتراها ثم خرجت او قال لزوجته فابانها ثم زوجها ثم خرجت لم تحنث﴾ (٤)	
٢٢٤	﴿ان كان حلف الاسير لهم ان لا يخرج الا باذن مالكهم ولم يصمد ملك بيمينه فعزل ذلك الملك وولى غيره ثم خرج الاسير كان حاشا﴾ (٤)	
٢٥١	﴿يجب في كفارة اليمين ان يعلم كل مسكين مقدار قوت يومه وذلك نصف صاع من الخنطة﴾ (٤)	
٣٣٦	﴿قول الذي في امر من امور الدين لا يقبل وان كان عدلا﴾ (٤)	
٣٣٧	﴿المسلم الفاسق اعلى حلالا من الذي العدل﴾ (٤)	

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
	﴿ كتاب الحدود ﴾	
٢٠٦	﴿ لا يستوجب الرجل القصاص بقتل أبيه الكافر ﴾	(١)
٢٠٦	﴿ قصاص المستامن وحد القذف عليه ﴾	(١)
٢٠٧	﴿ يقام الحدود على الذمي أسوأ حد الخمر ﴾	(١)
٢٠٧	﴿ عدم وجوب القصاص بقتل المستامن على المسلم والذي ﴾	(١)
٢٠٧	﴿ يوجع المستامن أن زنى أو سرق ولا يحد ﴾	(١)
٢٩٧	﴿ إذا خطأ القاضي في إقامة حد من رجم أو قطع كانت الدية على بيت المال ﴾	(١)
١٣	﴿ من استحق قتله قصاصا إذا لحق بدار الحرب ثم دخل إلينا بأمان قتل ﴾	(٤)
١٠٨	﴿ إذا هرب الرجل وقد قتل أو زنى أو سرق إلى العدو ثم أخذ أمانا على نفسه فإنه يقام عليه ما فر منه ﴾	(٤)
١٦٣	﴿ حكم الحد وديل الردة أو بمدھا ﴾	(٤)
١٦٣	﴿ الحربى إذا أصاب شيئا من الحدود ثم أسلم لا يؤخذ به ﴾	(٤)
٢٠٩	﴿ الحربى بمد الإسلام لا يؤخذ بمد كان أصابه حال كونه عماريا للمسلمين ﴾	(٤)
٢٠٩	﴿ ما أصاب المسلم من حد الله في زنا أو سرقة أو قطع طريق ثم ارتد أو أصابه بمد الردة ثم لحق بدار الحرب ثم جاء تابيا فذلك كله موضوع عنه إلا أنه يضمن المال في السرقة ﴾	(٤)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٢٩ ﴾

الصفحة	المضمون	الصفحة
٢١٠	﴿ الحدود شرعت زواجر عن ارتكاب اسبابها ﴾ (٤)	
٢١٠	﴿ القصاص محض حق الولي ليس لغيره ولا لابة الاسقاط فيه (٤) وفي حد القذف حق المقدوف ﴾	
٢١١	﴿ لا يجوز ترك اقامة الحد ولا تأخيرها بحال ﴾ (٤)	
٢١٢	﴿ لو اخذ المسلمون اسير ابدع اعداء الى دار الحرب فقد بطل عنه كل شيء اصابه الا القصاص في النفس ﴾	
	﴿ كتاب السرقة ﴾	
٥٦	﴿ من سرق مالا له فيه نصيب لم يلزمه قطع اليد للشبهة ﴾ (٣٠)	
	﴿ كتاب الجهاد ومساائله كثيرة ولا بوابه فهرس على حدة ﴾	
	﴿ باب المرتد ﴾	
٢٢٨	﴿ اختلاف اخ الميت المسلم وابنه المرتد في الارث ادلاستحقاق الميراث ﴾ (٢)	
٢٢٨	﴿ اختلاف اخ الميت وابنه النصراني في اسلامه في حيات ابيه وبمده ﴾ (٢)	
٢٣٠	﴿ مسألة دعوى الابن النصراني الاسلام في حيات ابيه وكذا المرتد ﴾ (٢)	
	﴿ كتاب اللقطة ﴾	
٢٥٧	﴿ الحكم في اللقطة ان كان الملقط محتاجا ان ياكلها وان كان غنيا تصدق بقيمته اذ لم يحبس صاحبها ﴾ (٢)	

﴿ ٣٠ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

م.م.	مضمون	ج.
٢٦٩	اللاقطه تصدق به على المساكين ﴿	
٢٨١	﴿ اللاقطه اداء السبيل فيه التعريف ﴿	(٢)
٢٨٣	﴿ مسئلة اخذ السوط الساقط وغيره ﴿	
٢٠	﴿ اللاقطه يعرفها الملتقط سنة ﴿	(٣)
٢١	﴿ اذا تصدق باللاقطه ثم جاء صاحبها فانه يتخير بين الاجازة والضمان ﴿	(٣)
٢٢	﴿ جواز التصديق بعد التعريف باللاقطه رخصة لا عزيمة ﴿	(٣)
٦٨	﴿ للملتقط ان يدفع اللاقطه الى الامام اذا طلب ذلك منه ﴿	(٣)
١٢٨	﴿ اذا باع القاضى اللاقطه ثم جاء صاحبها فابى ذلك لا يلزم القاضى شىء ﴿	(٣)
٢٦٧	﴿ من وجد لقطه فرفعه ثم وضعه في مكانه لم يكن عليه في ذلك شىء ولورمى فتلف كان ضامنا بديل نفسه ﴿	(٣)
٢٩٩	﴿ حكم لقطه دار الحرب اذا التقطه حر بي مسلم او اسير او مستامن ﴿	(٤)
٣٠٠	﴿ اللاقطه في دار الاسلام لا تصرف الى فقراء اهل الحرب ﴿	(٤)
٣٠٠	﴿ المسلم الملتقط في دار الاسلام اذا كان محتاجا فلا بأس باكلها ﴿	(٤)
٣٠٠	﴿ حكم لقطه دار الحرب اذا جاء صاحبها به ما تصدق بها الملتقط المستامن ﴿	(٤)
٣٣٢	﴿ المبدى المأذون له في التجارة اذا كان في يده صبي صغير فقال هذا لقيط التلقطه قبل قوله وكان حرا ﴿	(٤)

٢٥٥	مضمون	٢٥٥
	﴿ كتاب الآبق ﴾	
١١٠	﴿ المبدأ والامة اذا ابق الى اهل الحرب فاخذوه ثم ظهر المسلمون عليه فهو مردود على صاحبه قبل القسمة بنير شى ﴾	(٣)
١١٤	﴿ راد الآبق بحبسه بالجميل ﴾	(٣)
١١٤	﴿ راد الآبق اذا قتله قبل ان ياخذ بالجميل يضمن قيمته للمولى ﴾	(٣)
١٤٧	﴿ المبدأ الآبق اذا رده راد بيع في جملة ﴾	(٣)
١٩٥	﴿ من تمكن من رد الآبق على مولاه فعليه ان يفعل ﴾	(٣)
١٩٤	﴿ راد الآبق يستوجب الحبس بالجميل الواجب له ﴾	(٤)
١٩٣	﴿ لو اسلم عبد الحربى ان يرجع الينامر اغنا فهو حر ﴾	(٤)
١٩٩	﴿ لو ان مدبرا او مكاتبا او ام ولد للمسلم ابق الى دار الحرب مرتدا او مسلما فاعتقه عبده ثم ظهر المسلمون عليهم فهم رقيق لمولاهم على حالهم ﴾	(٤)
	﴿ كتاب المفقود ﴾	
١٩٤	﴿ المفقود كالميت فيما يستحقه ابتداء ﴾	(٢)
١٣٦	﴿ المفقود لا يرث احدا من اقاربه ما لم يعلم حياته بعينه بعد موت المورث ﴾	(٤)
١٤٠	﴿ القاضى يقضى لامرأة الاسير والمفقود بانفقة في ماله اذا كان النكاح معلوما بينهما ﴾	(٤)
١٤١	﴿ اذا كان للاسير ودية ودين ينفق من الدين على اولاده ﴾	(٤)

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
	وزوجته ﴿	
١٤٢	﴿ حكم ما لو اتفق القاضى على زوجة الاسير وكان الاسير جاء فأنكر اوقال اعطيتها او طلقها ﴿	
	﴿ كتاب الوقف ﴿	
١٣٢	﴿ اذا غرس شجرة في موضع لا ملك فيه لاحد اباح للناس الاصابة من ثمارها ﴿	
٢١٥	﴿ الامام محمد يميز الوقف في المنقولات ﴿	
٢١٦	﴿ التسليم الى المتولى شرط لتمام الوقف في قول محمد رحمه الله تعالى ﴿	
٨٥	﴿ المساجد بمنزلة الكعبة ﴿	
١٧٥	﴿ حكم الارض التى غلب عليها المشر كون اولاً ثم غاب عليها المسلمون فبنى فيها مسجد ثم جاء مالكا ﴿	
١٧٦	﴿ يجوز الوقف في المقار والمنقول فيما فيه المادة ﴿	
٢٤٨	﴿ وقف المنقول مطلقاً جائز عند محمد رحمه الله تعالى ﴿	
٢٤٩	﴿ التسليم شرط في الوقوف عند محمد رحمه الله تعالى فاما عند يوسف رحمه الله تعالى التسليم ليس بشرط لصحة الوقف ولكن الاشهاد كفى ﴿	
٢٦٢	﴿ الحبس باطل في المنقول وغير المنقول الا الفلّة ﴿	
٢٦٥	﴿ شرائط الوقف عند الصاحبين واختلافها فيها ﴿	

الرقم	المضمون	الصفحة
٢٦٦	﴿ ان مات القيم في حيات الذي حبس ذلك او بموته (٤) فالامر فيه الى من ولاء القيم ذلك ﴾	
٢٦٨	﴿ فان مات الوصي من غير تولية منه لأحد فالقاضي يجعل (٤) القيم في ذلك من أحب وليس للذي حبسه من ذلك شيء ﴾	
٢٦٧	﴿ شروط الواقف راعي ﴾ (٤)	
٢٧١	﴿ الواقف اذا جعله الواقف على اولاد فلان فان استغنوا فهو (٤) لفلان فان احتاج الاولاد دخلا في الوقف ﴾ (٤)	
٢٧١	﴿ الواقف اذا جعل وقفا على قوم باعياهم على ان استغنوا عنه (٤) فيصرف الى الفقراء جاز ﴾	
٢٧٢	﴿ عند محمد رحمه الله تعالى التأييد شرط لجواز الوقف وعند (٤) ابي يوسف رحمه الله تعالى يجوز الوقف موقتا ﴾	
٢٧٤	﴿ او جعل خانا نزول الناس فيه او مقبرة يقبر فيه موتى المسلمين (٤) يسكن خانه الغنى والفقير ويقبر في مقبرته الغنى والفقير ﴾	
٢٧٦	﴿ اذا جعل الرجل خانا وقفا لمارة الطريق فاحتاج الى المرمة (٤) لا بأس للقيم ان يواجر منازل الخان بمقدار ما يحتاج الى المرمة ﴾	
٢٨١	﴿ حكم مسجد صلى فيه الناس ثم خرب ما حوله ﴾ (٤) ﴿ كتاب البيع ﴾	
٢٤	﴿ كراهة البيع العينية ﴾ (١)	
٤٥	﴿ نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الخمر وغيرها ﴾ (١)	

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
(١)	﴿ يحجر الكافر ببيع العبد المسلم اذا ملكه ﴾	٩٠
(١)	﴿ مسائل بيع الالة طقة والانفاق عليها ﴾	١٨٦
(١)	﴿ بحث استحقاق المبيع مع بيعة البائع ﴾	١٤٧
(١)	﴿ المبيع في يد البائع اذا اسره العبد ونم اشتراه الرجل فللبائع ان يشتراه منه بالثمن وغير المشتري بين الاخذ بالثمن وبين الترك ﴾	٣٠٧
(١)	﴿ لا يتمكن الكافر من عليك العبد المسلم ﴾	٢٣١
(١)	﴿ المستامن انما يتمكن من اعادة ما اخرجته من داره ﴾	٣٥٥
(٢)	﴿ مسألة بيع الغنائم وغلبة المشر كين عليها وعلى الثمن قبل قسمته بينهم ثم غلبة المسلمين عليهم ﴾	٣٥
(٢)	﴿ شراء كل واحد من المفاوضين لنفسه وعياله يصير مستثنى ﴾	٣٧
(٢)	﴿ لو اشترى شخصا على انه عبد فاذا هي امة ينمقد البيع ﴾	٥٥
(٢)	﴿ من اشترى ثوبا يبرزون على انه احمر فاذا هو اخضر يكون اليهم صحيحا ﴾	٥٦
(٢)	﴿ وجوب التقابض في الفضة والذهب عند مبادلة البعض بالبعض وحرمة الفضل عند اتحاد الجنس باعتبار العين ﴾	٨٧
(٢)	﴿ لو حاف لا يشتري ذهبا او فضة فاشترى دراهم او دنانير لم يحنث ﴾	٨٧
(٢)	﴿ نفاذ البيع الفاسد بقضاء القاضي ﴾	١٣٨

رقم	مضمون	رقم
(٢)	﴿ لو قال اهل عبد مسلم اشترى به فهو خرافة شري نصرانيا ثم اشترى مسلما عتق المسام الخ ﴾	١٥٥
(٢)	﴿ اذا استهلك المشتري المشتري شرائه فاسدا يلزم عليه ضمان القيمة ﴾	١٧٤
(٢)	﴿ الماذون اذا اشترى شيئا بشرط الخيار ثم باعه مولاها فان المشتري يكون للبائع دون المشتري ﴾	١٩٣
(٢)	﴿ بيع الكلب وغيره ﴾	٢٧٩
(٢)	﴿ بيع الهرة و كلب الصيد جائز ﴾	٢٧٩
(٢)	﴿ اتلاف المبيع بعد تقرر الثمن وانها العقد لا يسقط الثمن ﴾	٢٩٢
(٢)	﴿ الابرأه لا يحتمل التعليل بالشرط كالعقد ﴾	٢٩٣
(٢)	﴿ احكام صحة الاقالة من الامير في الغنمة ﴾	٢٩٣
(٢)	﴿ الرد بالميب بعد القبض بغير قضاء يكون غزلة الاقالة ﴾	٢٩٤
(٢)	﴿ ايجاب البيع بطل بالتفرق قبل القبول فكذلك الاقالة ﴾	٢٩٤
(٢)	﴿ لو ادعوا قبول الاقالة في المجلس بعد الاقتراق والبائع منكر لذلك فلا يقبل قولهم الابحجة ﴾	٢٩٤
(٢)	﴿ اذا قال ان اديت الي كذا درهما عن هذا الثوب فقد بعته منك فادى الثمن في المجلس فانه يكون ذلك بيعا صحيحا ﴾	٢٩٤
(٢)	﴿ لو قال التاجر قد بعته عبيدي هذا من فلان بكذا فبانه من سماع ﴾	٢٩٥

﴿ ٣٦ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ريب الفقهاء ﴿

٤٠٧	مضمون	٤٠٨
	منه ذاك الكلام من غير ان يحمله رسول الله فقبل لم ينفع البيع به	
(٢)	﴿ الملك ثبت للمشتريين مع خيار الروية والعيب ﴾	٢٩٩
(٢)	﴿ الملك لا يثبت للمشتري مع خيار الشرط للبائع ﴾	٢٩٩
(٢)	﴿ الاب والوصى يملكان بيع مال الصغير بالغن اليسير ولا يملكان ذلك بالغن الفاحش ﴾	٣٠٤
(٢)	﴿ رجوع امير المؤمنين عثمان رضى الله تعالى عنه الى قول عبدالرحمن بن عوف رضى الله تعالى عنه ﴾	٣٠٦
(٢)	﴿ البيع لا يتم بالواحد مباشرة من الجانبين ﴾	٣٠٦
(٢)	﴿ واشترى احد الورثة نضيب سائر الورثة من التركة مع نفسه برضاهم لم يحجز ذلك ﴾	٣٠٦
(٢)	﴿ بيع الرمكة في خطيرة ومساائل قبضها وعدمه ﴾	٣٠٦
(٢)	﴿ انواع قبض المعقود عليه ﴾	٣٠٧
(٢)	﴿ تقرير الثمن على المشتري باعتبار اصل القبض ﴾	٣٠٨
(٢)	﴿ المستحق على البائع بالمقدن تسليم الى المشتري لا ابقاه يده فيها ﴾	٣٠٨
(٢)	﴿ اوهاكت الرمكة قبل النقل ثم جاء المستحق لم يكن له ان يضمن المشتري شيئا ﴾	٣٠٨
(٢)	﴿ حكم مالو وضع البائع بين يدي المشتري ثم هلك المبيع ﴾	٢٠٩
(٢)	﴿ لو كان البائع وضع الثوب بالبدن المشتري وناداه ﴾	٢٠٩

٢٠٠	مضمون	٢٠٠
(٢)	ان قد خليت بينك وبينه فاقبضه لم يصرف قبضه	(٢)
(٢)	﴿ استهلك المشتري الموقوف عليه منزلة القبض منه ﴾	٣٠٩
(٢)	﴿ لو باع طيرا يطير في بيت عظيم وخلي بينه وبين البيت فان كان	٣١٠
(٢)	المشتري هو الذي فتح الباب فطار كان عليه الثمن ﴾	(٢)
(٣)	﴿ ما حصل بسبب خبيث فالسبيل رده ﴾	٣
(٣)	﴿ فساد السبب شرعا لا يمنع ثبوت المالك بمداومه ﴾	٤
(٣)	﴿ المشتري شراء فاسدا اذا باعه من المشتري من غيره	٥
	بيما صحيحا فان المشتري الثاني لا يؤمر بالرد وان كان البائع	
	مأمورا بذلك	
(٣)	﴿ الا مام لو باع السبي في دار الحرب من تجار المسلمين جازييه	٣٦
	ولو باع كنائسهم قبل ان يصير الارض دار الاسلام لم يجز بيعه ﴾	
(٣)	﴿ احكام بيع من يزيد ﴾	٥٩
(٣)	مسائل بيع الغائبين للاطعمة فيما بينهم بعد الاصابة في دار	٦٥
	الحرب ﴾	
(٣)	﴿ حكم ما لو كان المشتري منهم الا بريق بالبحر نصرانيا او مسلما	١٤٢
	اشتراه ثوب ﴾	
(٣)	﴿ المسلم ممنوع من تملك الخمر ﴾	١١٤
(٣)	﴿ المشتري شراء فاسدا اذا اقرب به القبض ان العبد مدبر له لان	١١٧
	وصدقه المقر له فانه لا يكون للبائع حق الاسترداد لفساد	

٣٨٤	مضمون	٣٨٤
	البيع ﴿	
١٢٢	﴿ عند العجز عن تسليم الخمر مع وجوب السبب الموجب للتسليم (٣) يجب عليه قيمته ﴿	
١٤٣	﴿ الدين بمنزلة العيب ﴿	
١٤٧	﴿ مسائل استحقاق المبيع بعد الشراء ﴿	
١٤٨	﴿ ما يشتريه المسلم بالخمر يملكه بالقبض حتى يتفقد عتقه فيه بخلاف ما يشتريه بالميتة والدم ﴿	
١٥١	﴿ البيع الموقوف لا يوجب الملك ﴿	
١٥١	﴿ الرضاء شرط صحة البيع فعند انعدامه يكون البيع فاسدا ﴿	
١٥٥	﴿ لو اشترى عبدا من رجل بشئ لا عن له كالجحر او الميتة قبضه ومات في يده يصير مضمونا بالقبض ﴿	
١٥٥	﴿ المقبوض على - يوم الشراء وذلك مضمون بالقيمة ﴿	
١٧٦	﴿ الزيادة الحادثة بعد القبض تمنع الرد بالعيب ﴿	
٢٢٤	﴿ لا بأس بالاسير والمسلم من اهل الحرب ان يدلس لهم العيب ﴿	
	فما يبيعه منهم ﴿	
٢٢٤	﴿ حكم بيع الذمي الخمر من الذي اذا سلم احدهما قبل القبض ﴿	
٢٢٦	﴿ المقد اذا فسد من وجه واحد فذلك يكفي لافساده ﴿	
٢٦٨	﴿ من فرق بين والدته وولدته افرق الله بينهما وبين احبته ﴿	
	يوم القيامة ﴿	

الصفحة	المضمون	الرقم
٣٠٨	﴿ الحر لا يملك بالاسر ولا بالشراء ﴾	(٣)
٢١	﴿ لو دخل مسلم عسكريهم وباعهم الدرهم بالدرهمين جاز اذا كانوا اهل منعة ﴾	(٤)
٦٩	﴿ التراضى معتبر في البيع ﴾	(٤)
٧٧	﴿ لا قيمة للصنعة والجودة من الذهب والفضة عند المقابلة بالجنس ﴾	(٤)
١٣١	﴿ لو تبايعا بعد ابراطال من خمر وتبايعا ثم اسلم الحربى فالتقاضى لا ينقض شيئا من بيعه ﴾	(٤)
١٣٢	﴿ اذا جرى احكام الكفر في دار الاسلام يجوز فيه ما يجوز في دار الحرب من المعاملة ﴾	(٤)
١٤٨	﴿ ان الزيادة المنفصلة في المبيع بعد العقد قبل القبض تجمل كالموجود في وقت العقد في حكم انقسام الثمن ﴾	(٤)
١٥٣	﴿ البائع بشرط الخيار للمشتري اذا تصرف في المبيع ثم عاد الى ملكه لم يفسخ المشتري البيع لم ينفذ تصرفه ﴾	(٤)
١٧٤	﴿ مشتري الارض بشراء فاسد اذا بناها للبائع حق الاسترداد فيه بمذالك ﴾	(٤)
١٨٠	﴿ لو ان رجلا اشترى عبدا فلم يقبضه حتى اسره المدون ثم وقع في سهم مسلم فحضر البائع والمشتري فللبائع الحق به ان يأخذه القيمة ان شاء ﴾	(٤)

٤٠	مضمون	٤٠
١٨١	﴿ لو سلم المبيع الى المشتري ثم اراد ان يسترده ليجب له بالتمن ﴾ (٤)	
١٨٤	﴿ المبيع في بدله المشتري بمدفوع البيع مضمون بالتمن ﴾ (٤)	
١٨٤	﴿ خيار الروية يختص بالشراء المبتدأ ﴾ (٤)	
٢٤١	﴿ لا يحل لاحد ان يشتري المال المصوب من الغاصب ﴾ (٢)	
٢٧٧	﴿ رجل اشترى فرسا فوجده عيبا فركبه ليسع فيه او ليحمل طامه لم يمنع ذلك من الرد بالتمن ﴾ (٤)	
٣٧٨	﴿ الولد مع الوالدة اذا اجتمعا في ملك رجل مسلم ثم لحق احدهما دين فلا بأس بازياع فيه دون الآخر ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الربا ﴾	
١٤	﴿ لا يجوز معاملة الربا مع المسلم في دار الحرب ﴾ (٣)	
١١١	﴿ لا قسيمة ناجودة والقيمة في الاموال الروية عند المقابلة بخسها ﴾ (٣)	
١١٢	﴿ الربا لا يجري بين المسلم والحربي في دار الحرب ﴾ (٣)	
٢٢٨	﴿ جواز الربا مع المشركين في دار الاسلام اذا استولى عليه المشركون ﴾ (٢)	
	﴿ كتاب الكفالة ﴾	
٣٢٧	﴿ لو كفّل بنفسه رجل الى شهر لم يبرء بعض الشهر ما لم يسلم نفسه لخصمه اليه ﴾ (١)	
١٦٦	﴿ مسألة اختلاف المردع والمستودع ﴾ (٢)	

٤١	مضمون	٤٢
(٢)	﴿ يَدْمَنُ فِي عِيَالِ الْمُسْتَعِيرِ كَيْدَهُ فِي الْحِفْظِ ﴾	٢٤٣
(٢)	ليس للمستعير ان يودع وله ان يعير فيما لا يتفاوت الناس في الانتفاع به ﴿	٢٤٣
(٢)	﴿ الامام ان ياخذ مال الغير عند الضرورة بشرط الضمان ﴾	٢٤٥
(٣)	﴿ الامر حين اضاف المقدار والمال الى نفسه فقد جعل نفسه ضامنا لذلك المال ﴾	٣١٢
(٤)	﴿ الابراء عن الكفالة بالنفس والمفوع عن دم العبد صحيح عن المريض مع وارثه ﴾	١٧٢
﴿ كتاب القضاء ﴾		
(١)	﴿ النكول في باب الاموال بمنزلة الاقرار شرعا بعد قضاء القاضي ﴾	٣٢٩
(١)	﴿ بيان الفرق بين الزوجين اذا سلم احدهما وابى الآخر ﴾	٣٢٩
(١)	﴿ الخصم اذا سكنت عن الجواب في مجلس القاضي جعله منكرا واذا سكنت عن اليمين بعد ما طلب منه جعله ناكلا ﴾	٣٣٠
(١)	﴿ التوقيت نصايغ ان يكون لما بعد مضي المدة حكم ما قبله ﴾	٣٣١
(١)	﴿ ان من لزومه الدين اذا استعمل يوما او يومين امهله الحاكم ولم يحبس ﴾	٣٣٥
(١)	﴿ لا يحبس من عليه الدين المؤجل ﴾	٣٣٥
(٢)	﴿ قضاء القاضي في المجتهدات ﴾	١٦

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٨٠	﴿ الحكم اذا قضى في المجتهد بشئ فليس لمن بعده من الحكماء (٢) ان يبطل ذلك ﴾	
٢٥٠	﴿ ينفذ قضاء القاضي في حرمة الفرج باجتهاده ﴾ (٢)	
٢٧٤	﴿ القاضي لا يلتفت الى ابناء المنعت ﴾ (٢)	
٢٧٦	﴿ فتوى الامير بخلاف حكم الشريعة يكون باطلا ﴾ (٢)	
٣٠٥	﴿ الحيلة للقاضي فيما يريد ان يشتره من مال اليتيم ﴾ (٢)	
٣١١	﴿ لو ان قاضيا باع مال اليتيم ثم عزل فاستقضى آخر فضمن (٢) القاضي الاول للقاضي الثاني الثمن ﴾	
٣١١	﴿ امين القاضي عزلة القاضي ﴾ (٢)	
٦٢	﴿ ولاية الشهادة دون ولاية القضاء ﴾ (٣)	
١١١	﴿ الحكم فيمن استهلك اربقا على رجل فقضى عليه بقيمته من خلاف جنسه ثم افترقا قبل القبض انه لا يبطل القضاء ﴾ (٣)	
١٢٤	﴿ لو قضى بشهادة الفساق او على الغائب او بشهادة رجل (٣) وامرأتين بالنكاح على غائب فانه ينفذ قضاؤه ﴾	
١٢٥	﴿ مشكلة بيع القاضي عبد المديون بدموته ثم ظهر انه كان مديرا له ﴾ (٣)	
١٣٥	﴿ القاضي ناظر لكل من عجز عن النظر بنفسه ﴾ (٣)	
١٣٩	﴿ مسائل عبد المديون اذا السرتم وقع في يد المسلمين ﴾ (٣)	
١٣٩	﴿ الدين في رقبة العبد يدور معه حيثما دار ﴾ (٣)	

٢٧٠	مضمون	٤٧
١٤٣	﴿ مسائل بيع العبد في الدين اذ الحقه بعد الاسر بالاستهلاك ﴾ (٣)	
	او بالاذن في التجارة او قبله ﴿	
١٤٩	﴿ يبطل قضاء القاضى اذا علم ان الشهود لم يكونوا من اهل الشهادة ﴾ (٣)	
١٤٩	﴿ مسائل تصرفات المراء في شئ قضى له القاضى بيينة بهم ظر بطلان القضاء بعد التصرفات ﴾ (٣)	
٢٢٦	﴿ القاضى يبطل عقود الرابا التي تجرى بين اهل الذمة اذا اختصموا اليه فيها ﴾ (٣)	
٢٥١	﴿ اذا قضى القاضى باجتهاده ثم تحول رأيه فانه لا يقضى ذلك ﴾ (٣)	
٩٦	﴿ لا يقضى القاضى بين المستأمنين بحقوق جرت في دار الحرب ﴾ (٤)	
١١٧	﴿ المشتري للجارية اذا ادعى على البائع انها منكوحه لفلان الغائب واراد اقامة البينة ليقضى القاضى عليه باردا لم يسمع القاضى منه هذه البينة قبل حضور الزوج ﴾ (٤)	
١١٧	﴿ يفرق القاضى بين المرأة وبين الزوج الثاني اذا ثبت النكاح قبله بغيره ﴾ (٤)	
١٢٨	﴿ ثلاث خصال لا يواخذنهم مسلم اذا ارتكبن في دار الحرب ﴾ (٤)	
٢٠٦	﴿ لو شهد مسلمان على الاسير انه طلق امرأته ثلاثا لا يقضى القاضى بشهادتهما ﴾ (٤)	

الصفحة	المضمون	الصفحة
٢٠٦	﴿ لا يقضى القاضي على الغائب بالبينة باطلاق والعناق كما لا يقضى عليه بالمال ﴾	(٤)
٢٢٨	﴿ الكتاب محتمل والخط يشبه الخط ﴾	(٤)
٢٦٦	﴿ اذا فوض القضاء الى غير نتمات والامام حي فان الثاني لا يكون قاضيا ﴾	(٤)
١٩٦	﴿ جواز التحكيم بالسيما ﴾	(١)
	﴿ كتاب الشهادة ﴾	
١٧١	﴿ شهادة العبد روبة هلال رمضان ﴾	(١)
٢٨٦	﴿ لا تقبل شهادة الفاسق ﴾	(١)
٢٨٧	﴿ شهادة النساء مع الرجال حجة فيما ثبت مع الشبهات ﴾	(١)
٢٨٩	﴿ شهادة المسلمين حجةامة ﴾	(١)
٣٣٩	﴿ شهادة المستامن بالرق على الذمية لا تقبل ﴾	(١)
٣٣٩	﴿ شهادة المستامن على المستامنة بالرق مقبولة ﴾	(١)
٣٥٠	﴿ الشهادة على عتق الامة مقبولة من غير الدعوى بالاتفاق ﴾	(١)
٣٥١	﴿ شهادة اهل الذمة لا تكون حجة على المسلمين ﴾	(١)
٣٥٦	﴿ ابو حنيفة وحمه الله عليه لا يرى الاستحلاف في دعوى الرق ﴾	(١)
٢٢٦	﴿ مسئلة رجوع بمض الشهود قبل القضاء او بعده ولم يتقص رجوعهم نصاب الشهادة ﴾	(٢)
٢٣	﴿ اذا وجد قاتل من المسلمين فشهد منهم نفر على رجل انه قتله ﴾	(٣)

٤٥	مضمون	٤٦
	بالسيف عمدان شهادة لم تقبل لان الرقيق ليس من اهل الشهادة ﴿	
٢٤	﴿ العبد اذا شهد في حال رقه فردت شهادته ثم اعادها بعد الحرية وجب قبولها ﴾	(٣)
٦٢	﴿ ولاية الشهادة دون ولاية القضاء ﴾	(٣)
٦٢	﴿ شركة النساء لا تمنع الشهادة ﴾	(٣)
٦٢	﴿ شركة الملك كما تمنع قبول شهادة الشريك في المال المشترك تمنع قبول شهادة آباءه واولاده في ذلك ﴾	(٣)
٦٣	﴿ الشركة العامة لا تمنع قبول الشهادة ﴾	(٣)
١٢١	مسائل ترجيح بينة احد الخصمين ﴿	(٣)
٢٦٣	﴿ يكتفى بشهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال ﴾	(٣)
٣٢٧	﴿ الشهادة حجة حكيمية متعمدة الى الناس كافة ﴾	(٣)
١٤٠	﴿ جواز الشهادة على الشهادة في سائر الاحكام ﴾	(٤)
١٤٣	﴿ رجل مات فادعت امرأة انها امرأته واقامت البينة فرددتها القاضي ميراث النساء ثم قامت البينة ان الزوج كان طلقها ثلاثا في صحته فليس للورثة من تضمين الشهود شيئا ﴾	(٤)
١٩٤	﴿ المسلم لا تكون شهادة الذمي عليه حجة ﴾	(٤)
٢٠٧	﴿ القضاء بالشهادة على الموت ﴾	(٤)
٢٠٨	﴿ شهادة الرجال مع النساء حجة ذاتا ثبت مع التهمة ﴾	(٤)

٥٠	مضمون	٥١
٢١٧	﴿ للشهادة على النفي لا تقبل ﴾	(٤)
٢٦٩	﴿ من حلف على فعل الغير يحلف على المأمور ﴾	(٤)
٣٢٦	﴿ شهادة مسلم واحد على اسلام الاسير قبل الاسر لا تقبل ﴾	(٤)
٣٣٦	﴿ العبد المسلم اذا كان عبداً قبلت شهادته في امور الدين ﴾	(٤)
٣٤١	﴿ الشاهد اذا شهد ببعض ما ادعاه المدعى قبل شهادته بمقدار ما شهد ﴾	(٤)
	﴿ ما شهد ﴾	
	﴿ كتاب الوكالة ﴾	
٢٩٢	﴿ الرسول في البيع لا يملك الا براء من الثمن ﴾	(٢)
٣٠٤	﴿ الواحد لا يتولى المقدم من الجاهلين ﴾	(٢)
٣١٠	﴿ الوكيل بالبيع اذا ضمن الثمن للموكل عن المشتري لا يجوز ﴾	(٢)
٣١١	﴿ الوكيل في حقوق المقدم كالمقدم نفسه ﴾	(٢)
٣١١	﴿ اظهر الاستحقاق او العيب كانت الخصومة مع الوكيل ﴾	(٢)
٣١١	﴿ الرسول في ضمان الثمن عن المشتري غيره ﴾	(٢)
٣١١	﴿ الوكيل بالبيع اذا ابرأ المشتري عن الثمن صح ابرأؤه ﴾	(٢)
١١٠	﴿ لو امر الرجل الوكيل بان يقضى عنه ديناً كان له ان يرجع به عليه ولو قضى الدين بغير امره لم يرجع به عليه ﴾	(٣)
١٥٢	﴿ قبل الماسط على فعل التصرف كقبل الماسط ﴾	(٣)
١٦٤	﴿ حقوق المقدم بماق بالماقد والمماقد في اعم من حقوق المقدم منزلة المماقد لنفسه ﴾	(٣)

رقم	مضمون	رقم
(٣)	﴿ الوكيل بالبيع اذا قلص الحق من دعواه الدار التي في يد فلان كذا كان المال على الوكيل ﴾	١٦٥
(٣)	﴿ مسئلة خصومة الوكيل اذا رأى العيب بعد القبض ﴾	١٦٥
(٣)	﴿ مسئلة ابراء الوكيل ﴾	١٦٧
(٣)	﴿ الوكيل بحبس المشتري للثمن ﴾	١٧٢
(٣)	﴿ مسئلة وكيل رجل بشراء ارض فيها نخل بكر من عمر ﴾	١٧٦
(٣)	﴿ الوكيل بالشراء اذا خالف واشترى باكثر من قيمة المبيع بعين فاحش لا يرجع عليه بشئ ﴾	٣٠٨
(٣)	﴿ الوكيل بالخلع من جهة المرأة اذا ضمن المال فرجوع الزوج يكون على الوكيل خاصة دون المرأة واذا لم يضمن المال كان رجوعه على المرأة دون الوكيل ﴾	٣١٤
(٣)	﴿ مطابق الامر بالشراء ينصرف الى الشراء بالقيمة او زيادة بسيرة ﴾	٣١٦
(٣)	﴿ رجل قال لعمري ما اشتري عبد فلان ولم يقل لي ولا من مالي فان ذلك مشورة لا وكيل ﴾	٣١٧
(٣)	﴿ مسائل فداء العبد المأسور ﴾	٣٢٠
(٣)	﴿ في كل موضع كان شراؤه لأمروا دى القيمة من مال نفسه فله ان يجنبه حتى يستوفي الثمن ﴾	٣٢١
(٤)	﴿ مسائل وكيل المرء بعد اللحاق بدار الحرب ﴾	١٥٤

س	مضمون	ج
(٤)	﴿ موت الموكل مبطل للوكالة ﴾	١٥٤
(٤)	﴿ لو وكل بعتق عبده أو ييمه ثم وهبه لانسان وسأله ثم رجع في الهبة كان الوكيل على وكالته ﴾	١٥٤
(٤)	﴿ البطلان في الوكالة لا تنقلب صحيحة ابتداء ﴾	١٥٧
(٤)	﴿ جهة الوكالة بعد صحتها لا يبطل بزوال المالك ﴾	ايضا
(٤)	﴿ رجل وكل رجلا يبيع عبده أو بعتقه ثم باعه الموكل بنفسه ثم رده المشتري بخيار شرط أو ربه أو عيب فقد تصرفه ﴾	١٥٧
(٤)	﴿ الوصي أو الوكيل إذا اخذ بالشفعة يلزمها المهددة ويتوجه عليهما المطالبة بالتمن ثم يرجع ما بينهما ﴾	١٨١
(٤)	﴿ الوكيل بالشراء لا يحبس ما اشترى عن الموكل ﴾	١٧٠
(٤)	﴿ الوكيل بالشراء ما ملك الرديا لعيب مادام المشتري في يده ﴾	٣١٦
﴿ كتاب الدعوى ﴾		
(١)	﴿ مسائل ترجيح احدى اليدين عند الخصومة ﴾	٢٣٩
(١)	﴿ أي الخصومة يسمع القاضي وأيهما لا يسمع إذا اختصم اليه المسلم والمسلمان أو المستامن في دارنا ﴾	٢٤٠
(١)	﴿ لو ادعى القاتل المفوع على الولي وجحد الولي وحلف فانه يستوفي القصاص ولا يكون هذا قتلا باليمين ﴾	٢١٤
(٢)	﴿ لو ادعى على مجهول الحال وهو في يده أنه ملكه فقال أنا عبد لفلان لا يصدق والقول قول ذي اليد ولو قال أنا حر كان القول	١١

٤٩	مضمون	٥٠
	قوله ﴿	
٦٢	﴿ من كان في يدته - فالقول قوله فيما ادعى من الحرية ما لم يثبت	(٣)
	رقه بالحجة ﴿	
٦٣	﴿ لو شهد مـ امان على رجل انه بني داره هذا في طريق المسلمين	(٣)
	امره الامام بهدمها ﴿	
٩٥	﴿ لو فقار رجل عين رجل منهم او قتل رجلا منهم واستهلك مالا ثم	(٣)
	خرج هاربا الى دار الاسلام فجاء صاحب الحق وخصمه في	
	ذلك لم يقض القاضي له بشي ﴿	
١١٩	﴿ القول قول المتكر مع يمينه ﴿	(٣)
١٢٠	﴿ البينة العادلة احق بالعمل بها من اليمين القاجرة ﴿	(٣)
١٢٢	﴿ اذا لا يكون الخلاف بين الشفيع والمشتري في اصل الفعل	(٣)
	وانما الخلاف في المقدار فثبت للزيادة من البينتين فيه او لى ﴿	
١٥١	﴿ من ادعى امة في يد رجل انه كان وهبها منه وانه يرجع فيها الآن	(٣)
	واقام البينة قضى القاضي له بها فاعتقه او استولدها ثم ظهر ان	
	الشهود كانوا عبيدا فانهم امر دودة على المقضى عليه مع ولدها	
	وعقرها ولكن ثبت نسب الولد من المدعى استحقاقا ﴿	
١٩٥	﴿ الببدا اذا ادعى على مولاه العتق لا يصدق الا بحجة ﴿	(٣)
٣١٦	﴿ لو اختلف الموكل والوكيل في الثمن لا يصار الى التحالف	(٣)
	بينهما ﴿	

الصفحة	المضمون	العدد
٣١٦	﴿ لا يضر الى التحالف بمد تغير السلامة ﴾	(٣)
٣١٧	﴿ الآجر والمستاجر اذا اختلفا في مقدار الاجر بمد استيفاء المنفعة لا يضر الى التحالف ولكن يحمل القول قول المنكر للزيادة مع يمينه	(٣)
٣١٨	﴿ مسائل مخالفة المدعى والمدعى عليه ﴾	
٢٧	﴿ من لا بدري كيف كانت حاله فالقول قوله في دعوى الحرية لنفسه حتى تقوم عليه حجة الرق ﴾	(٤)
٢٧	﴿ دعوى السبب كدعوى الحكم الثابت بالسبب ﴾	(٤)
٢٨	﴿ مسألة اقرار الحق او الزق الثابت في دار الحرب على نفسه لاحد في دارنا ﴾	(٤)
٣٦	﴿ دعوى احد الرجلين على الصغير الذي لا يبر عن نفسه بانه ابنه والاخر بانه عبده او عكس ذلك ﴾	(٤)
٧٣	﴿ المتهم وان لم يكن امينا شرعا فالقول قوله مع اليمين فكذلك لذا صار امينا شرعا ﴾	(٤)
١٢٧	﴿ لو اقرض احد الحرين صاحبه مالا او دابة ثم خرج الى ايمان فان القاضى لا يسمع الخصومة بينهما في ذلك ﴾	(٤)
١٤١	﴿ المديون لو ادعى قضاء الدين لم يصدق الا بحجة ﴾	(٤)
٢٦٨	﴿ مسألة اختلاف المعطى والمعطى له اهي قرض او صدقة او صلة ﴾	(٤)
٣٣٠	﴿ اليد في بني آدم لا تدل على انه مملوك ﴾	(٤)

الصفحة	المضمون	الترتيب
٣٣٠	﴿ حكم الدعوى على الذى فى يده انه عبده وهو يدعى حرته ﴾ (٤)	
٣٣٠	﴿ كل شئ رأيت فى يد غيرك وسمعت ان تشهد بالملك له ما خلا العبد والامة ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الاقرار والمهد ﴾	
٩٢	﴿ المهد وفاء لا غدر فيه ﴾ (١)	
٣١٤	﴿ لو قال لاحدلى عليك الف درهم فيقول لا حر لك على الف درهم ما بعدك من ذلك لا يكون اقارارا ﴾ (١)	
٣٤٨	﴿ لو اقر ان ثلثان عليه الف درهم فرضا وقال المقر له هى غصب فان المال يلزمه ﴾ (١)	
٣٥٠	﴿ المقر اذا صار مكذبا فى اقراره بسقط حكم اقراره ﴾ (١)	
٣٥١	﴿ الاقرار بالمرأة بالرق مقبول بمنزلة للميط اذا كانت اثنتى فاقرت بالرق ﴾ (١)	
٣٥٢	﴿ لو اقرت على نفسها بما يلزمها حقيقة من قصاص او رجم وجب قبول قولها ﴾ (١)	
٢١٦	﴿ الثابت بالاقرار فى حق المقر مقبول ﴾ (١)	
٧٨	﴿ مسألة اقرار عين لانسان واقراره لا آخر ﴾ (٢)	
٩٠	﴿ من اقر بالملك لا آخر فى عين ثم ملكه بعد ذلك امر بالتسليم اليه ﴾ (٣)	
٦٠	﴿ الوفاء بالمهد من اخلاق المؤمنين وخالف الوعد من صفات المنافقين ﴾ (٣)	

٥٠	مضمون	٥١
١١٥	﴿ اقرار المشتري فيما يكون حقه صحيح فاما قبضها هو مستحق عليه للتغير فهو باطل ﴾	(٣)
١١٦	﴿ الاقرار لا يكون حجة الا في حق المقر ﴾	(٣)
١١٨	﴿ لو ان رجلا اشترى جارية ثراء فادّوا قبضها ثم اقرانها مدبرة لفلان فقال فلان هي جاريتي وليست بمدبرتي فانه ياخذها امة ﴾	(٣)
١٥٦	﴿ المقر له لو كذبه بطل به اقراره ﴾	(٣)
٣٢٦	﴿ اقرار المراء لا يكون حجة على غيره ﴾	(٣)
٣٢٦	﴿ اقرار مجبول الحال بالرق على نفسه صحيح ﴾	(٣)
٢٩	﴿ الاقرار بعد الانكار صحيح ﴾	(٤)
٢٩	﴿ اقرار المقر انما ثبت في حقه خاصة ﴾	(٤)
٣٢	﴿ من اقر لانسان بثوب كان بيان الجنس فيه الى المقر ﴾	(٤)
٣٣	﴿ الاقرار في حق المقر يلزم كقضاء القاض ﴾	(٤)
١٣٧	﴿ اقرار الرجل يصح باربعة نقر بالاب والابن والزوجة والمولى ﴾	(٤)
١٥٣	﴿ اقرار المرتبة اللاحق في عبد خلفه في دار الاسلام بانه حر الاصل او انه عبد له لان غصبته منه فذلك جائز اذا عاده مسلما ﴾	(٤)
٢٢٧	﴿ اقرار المكر باطل ﴾	(٤)
٢٣٦	﴿ اذا اقر بالجناية ثم ادعى سقوط حكمه بذلك فلا يصدق ﴾	(٤)

رقم	مضمون	رقم
٣٣٤	﴿ أقرار الرجل جائزاً بربع بالمرأة والاب والابن ومولى العتاقة ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الصلح ﴾	
١٧٥	﴿ جواز الصلح عن الحقوق المجهولة ﴾ (١)	
٢٩٨	﴿ الصلح من القصاص صحيح ﴾ (١)	
١١٥	﴿ يجب الوفاء بالشرط في الصلح ﴾ (٢)	
١٢٧	﴿ يجوز للمسلمين الصلح مع المشركين بإعطائه الفداء أذخاوا على نفوسهم وذرياتهم ﴾ (٣)	
٢٢٩	﴿ مسائل صلح المسلم مع الحربى من الدين وإسلامه قبل قبض البذل ﴾ (٣)	
٢٢٩	﴿ مسألة إبطال الصلح عن الدين بين المسلمين إذا مضى الاجل قبل إداة البذل ﴾ (٣)	
٢٦١	﴿ الشرط الباطلة في الصلح لا يبرئها ﴾ (٣)	
٣٠٨	﴿ أوامر من عليه القصاص رجلا أن يصالح أولياءه الدم على مال ويعطيه لجاز ﴾ (٣)	
٣٠٩	﴿ إذا صلح عن قصاص عليه على مال أو امر غيره به كان ما خذاه في الحال ﴾ (٣)	
١٨	﴿ بانضمام البيع الى المصالحة لا يتغير حكم المصالحة ﴾ (٤)	
٥٣	﴿ المالم الذى وقع الصلح عليه من القصاص فانه سالم المورثة المقتولين قل ذلك او اكثر ﴾ (٤)	

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	كتاب المضاربة	
٢١٣	﴿ المضارب في المضاربة الفاسدة اذا عمل استوجب اجر المثل حصل الربح اولم يحصل ﴾	(٢)
١٥٩	﴿ اذا تصرف المضارب بمد لحاق رب المال ثم رجع مسلمة قبل قضاء القاضى بلحاظه نفذ التصرف على المضاربة ﴾	(٤)
	كتاب الودیعة	
١٣	﴿ بد المودع كيد المودع ﴾	(٣)
٢٠	﴿ مودع المودع اذا تلف المال يكون للمودع ان يضمه قبل ان يحضر صاحبه . ﴾	(٣)
٥٤	﴿ اشتراط الضمان على الامين مخالف لحكم الشرع ﴾	(٣)
١٣٣	﴿ لو كان في يده وديعة او عارية لم يكن له ان ياخذها بمد القسمة اصلا ﴾	(٣)
١٤١	﴿ مسائل عبد كان وديعة او عارية في يده احدث امره المدون ثم اخذها المسلمون منهم ﴾	(٣)
١٦٢	﴿ مسألة ارتداد المودع ولحاظه ومنعه الودیعة من المودع ثم واسلام اهل تلك الدار بمد ذلك ﴾	(٣)
٢٠٢	﴿ من في يده ودائع للناس فلا بأس بان يوصي بها من يدفعها الى اهلها وينز و ﴾	(٣)
١٤١	﴿ يصدق الرجل فيما يدعى انه انفق من الودیعة مع عينه ﴾	(٤)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٢٧٣	﴿ ولو كانت البوديمة في يده فقتله غيره كان للمودع حق الخصومة واخذ القيمة ﴾	(٤)
	﴿ كتاب العارية ﴾	
٦٤	﴿ لصاحب الدين اذا ظفر بجنس الحق ان يأخذ به ﴾	(٣)
١١٩	﴿ ذوات الامثال كالمكيل والموزون مما يجوز استقراضه ﴾	(٣)
١١٩	﴿ الثياب والامتعة لا يجوز فيها الاستقراض وهي تكون مضمونة بالقيمة بحكم الاستقراض الفاسد ﴾	(٣)
٣٥	﴿ العارية موداة والمليحة مردودة والزعيم غارم ﴾	(٤)
٥٩	﴿ المستمار في يد المستمير ﴾	(٤)
٢٦٩	﴿ ان رجلا لو اعطى رجلا مالا فقال حج به او افقه على نفسك مع عيالك كان ذلك قرضا الا ان ينوى به الصلة ﴾	(٤)
٢٧٢	﴿ المستمير للدابة اذا لم يشترط ركوب نفسه كانه ان يميز غيره ﴾	(٤)
٢٧٢	﴿ المستمير يملك ان يميز ولا يملك الاجارة ﴾	(٤)
٢٧٥	﴿ المستمير اذا شرط ركوب نفسه ليس له ان يركب غيره ﴾	(٤)
٢٧٧	﴿ لو اعاد نفسه ليركبه في طريق كذلك له ان يركبه في طريق اخرى ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الهبة ﴾	
١٣١	﴿ الزيادة في عين الموهوب تمنع الواهب من الرجوع ﴾	(٢)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٢١٧	﴿ حق الواهب ثابت في الرجوع شرعا ما لم يصل اليه العوض ﴾ (٢)	
٣٠٤	﴿ ان المحاباة الفلحشة ممن لا يملك الهبة بـ نزلة الهبة ﴾ (٢)	
٤٠	﴿ لو هبت الربح على ثوب انسان واقفه في صبيغ غيره فانصبغ ثم ابى صاحب الثوب ان يفرم لصاحب الصبيغ قيمته ﴾ (٢)	
٧٢	﴿ الامير اذا طمع في اسلام المشركين فمندوب له ان يقبل هديتهم ﴾ (٣)	
٧٣	﴿ هدايا الامراء غلول ﴾ (٣)	
١٣٧	﴿ وان العبد الموهوب اسره العمد وفي القيمة خضر الواهب له قبل القسمة فان حق الاخذ للموهوب له ﴾ (٣)	
٢٧٩	﴿ الموهوب اذا ازداد بزيادة متصلة فانه لا يرجع الواهب في الاصل كما لا يرجع في الزيادة ﴾ (٣)	
١٧٤	﴿ اذا كان الموهوب له يبنى في الارض الموهوبة ثم يريد الواهب الرجوع فيها فهناك لا يتمكن من ذلك ﴾ (٤)	
٢٣٠	﴿ لو وهب المستامن في مرضه ماله كله لابنه الذي هو ماله وسلمه اليه ثم جاء ان آخر له من دار الحرب بمسء موت ابيه واراد نقض الهبة لم يكن له ذلك ﴾ (٤)	
٢٤٩	﴿ التبرع في المرض وصية ﴾ (٤)	
٢٥٢	﴿ اذا قل الرجل الي في الساكنين صدقه ازمه التصديق بمال الزكوة من السوائهم ومال التجارة ولا ينصرف الى ما سواه ﴾ (٤)	

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	من رقيقه وعقاره ﴿	
٢٥٤	﴿ لو قال جميع ما املك في المساكن صدقة يجب عليه ان يصدق (٤)	
	بجميع ما كان يملك من ماله ﴿	
٢٥٨	﴿ الصدقة على الفقراء دون الاغنياء فلا يصير الفنى محلاً لها باجازه (٤)	
	الورثة ﴿	
٢٦٩	﴿ اذا قال دارى لك تسكنها كان عليك الرقبة (٤)	
٢٦٩	﴿ المال المأخوذ لله لا يكون الا صدقة على عباده (٤)	
	﴿ كذب الاجارة ﴾	
٢٧٢	﴿ قول الاجير اعمل لك بدرم من مالى لم يكن ذلك اجارة (١)	
٣٦١	﴿ اجارة العبد المحجور نفسه (١)	
٣٦١	﴿ مسئلة فسخ الاجارة قبل المدة (١)	
٨١	﴿ الحكم في الاجارة الفاسدة وجوب اجر المثل عند اقامة العمل (٢)	
	ولا يجاوز به ماسى ﴿	
١٢٠	﴿ استحقاق الاجرة بعمل بمجرد القول (٢)	
١٢١	﴿ جهالة المفقود عليه يفسد المقدر (٢)	
١٦٠	﴿ استيجار المسلم على الجهاد باطل (٢)	
١٦٠	﴿ الاستيجار على اداء الفرض باطل كالا ستيجار على الصلوة (٢)	
١٦٢	﴿ الاستيجار على الحج وعلى الاذان والاقامة لا يجوز (٢)	
١٦٤	﴿ ولاية الاب والوصى في الاستيجار لليتيم بشرط النظر (٢)	

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٢٦٤	﴿ الوكيل بالاستيجار اذا باشر العقد باكثر من اجر المثل فذلك كله لازم عليه ﴾	(٢)
١٦٤	﴿ مسألة استيجار القاض رجل لا يعمل لليتيم ﴾	(٢)
١٦٥	﴿ ما تلف في يد الاجير المشترك بغير صنعه لم يكن عليه ضمانه وما تلف بجناية يده يكون ضامنا له ﴾	(٢)
١٦٨	﴿ اجير الواحد لا يضمن ما جنت يده اذا كان فله حاصله على الوجه المتبادر ﴾	(٢)
١٦٨	﴿ مسألة الاستيجار على القتل ﴾	(٢)
٢٠٦	﴿ الاجر للمقصور واخذ الاجر فانه يكون مملوكا له ﴾	(٢)
٢٤٧	﴿ لا بد من بيان مقدار المقود عليه في الاجارة ﴾	(٢)
٧١	﴿ الحكم في الاجارة القاسية وجوب اجر المثل بعد ايفاء المقود عليه ﴾	(٣)
٧٠	﴿ لو ان رجلا من اهل العسكرية استاجر رجلا ليتلف له ﴾	(٣)
١٣٧	﴿ مسائل اجارة عبد الغير وتسلط المشر كين عليه واستنقاذ المسلمين منهم بمذالك ﴾	(٣)
١٣٤	﴿ الاجارة في حكم عقود متعددة بحسب ما يحدث من المنفعة ﴾	(٣)
١٣٤	﴿ بفوات بعض المقود عليه لا يبطل العقد فيما بقي ﴾	(٣)
١٣٤	﴿ حكم مالوجني السبد جناية في يد المستاجر فقدها الموالجر بالارش ﴾	(٣)
٢٥٥	﴿ لا ينبغي لاحد من المسلمين ان ياجر م يتابشئ من الخمر ﴾	(٣)

٤٠	مضمون	٤١
	والخنازير ﴿	
١٣١	﴿ اذا استاجر احدهما صاحبه شهر العمل معلوم باجر معلوم (٤) او بخمر فان عمله له ذلك ثم اسلم الحربى قبعل ايضاه بالاجر فعلى المستاجر اجر المثل للمامل ﴿	
١٧٦	﴿ مسألة اجارة العبد الماسور ﴿ (٤)	
٢٧٤	﴿ مبادلة المنافع بالمنافع اجارة فاسدة كبيع السكنى بالسكنى ﴿ (٤)	
١٧٦	﴿ الاجارة تنقض بالا عذار ﴿ (٤)	
٣٥٩	﴿ مسألة اجارة الدار على الشرط ﴿ (٤)	
	﴿ باب المكاتب ﴾	
٢٤	﴿ المكاتب اذا قتل مكاتباً على وجه العمد لا يجب فيه القود ﴿ (٣)	
٢٦	﴿ مسألة ارث المكاتب اذا مات ﴿ (٣)	
٢٧	﴿ مكاتب مات عن وفاء وترك ابنا حر او ابناً مولوداً في الكتابة ثم مات ابنته الحر عن مال ثم مات المولود في الكتابة عن مال ثم ادبت كتابته فان ما بقي من كسب الاب يرثه الابنات جميعاً ولا يرث واحد من الابنين من صاحبه ﴿	
٢٧	﴿ مسألة المكاتب الذى كاتبه مولاه وهو ايرقادى بدل (٣) الكتابة وهو اسير ثم جمل ذمة ﴿	
٢٨	﴿ مسألة المكاتبين هم اخوة ومكاتبهم واحدة ولبعضهم ابن (٣) مكاتبته على حدة فبات الاب عن مال ثم ادى ابنته فمقت ثم ادبت	

﴿ ٦٠ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴿

٦٠	مضمون	٦٠
	مكاتب الميت فان اخوته يرون دون ابنه ﴿	
(٣)	﴿ المكاتب اذا اشترى زوجته مع اولاده منها فاعتق المولى	٦٠
	بعض اولاده بنفذ عتقه فيه ولو اعتق زوجته لم ينفذ عتقه فيها ﴿	
(٣)	﴿ المكاتب احق بكسبه فيما يرجع الى حاجته ويكون هو في ذلك	٣٠٩
	كالحر ﴿	
(٣)	﴿ مسألة اسر المكاتب وعجزه قبل اداء القداء ﴿	٣٠٩
(٣)	﴿ المكاتب والمأذون عنداني حنيفة رضى الله عنه في البيع والشراء	٣١٠
	بالقن الفا حش غزلة الحر ﴿	
(٣)	﴿ المكاتب لا يؤخذ بضمان الكفالة حتى يبتق ﴿	٣١٠
(٣)	﴿ مسائل فداء المكاتب الماسور ﴿	٣١٩
(٣)	﴿ لواقر المكاتب بجنابة خطا على نفسه ففرض عليه بقيته ثم	٣٢٠
	عجز قبل الاداء كان عليه قصاص فصالح عنه على مال ثم عجز	
	قبل الاداء فانه لا يؤخذ به حتى يبتق ﴿	
(٤)	﴿ البيع والشراء من حيث انه تصرف يستمد المرصاة ﴿	٣٢٩
(٤)	﴿ مسألة المكاتب يموت عن وفاء وله اولاد ﴿	١٤٨
(٤)	﴿ المكاتب احق بكسبه من مولاه ﴿	٣٠٢
	﴿ كتاب الولاء ﴿	
(٣)	﴿ بشراء العبد يكون استحقاق الولاء للمولى ﴿	٣١٥
(٣)	﴿ لا يجوز الزام الولاء احدا بغير رضاه ﴿	٣١٥

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٦١ ﴾

٦١	مضمون	٦١
(٤)	﴿ مسألة اسلام الحربي ووالاه مع رجل وتأسيس بركة ﴾	١٤٣
(٤)	﴿ استحقاق الولاء بالعتق والتدبير ﴾	١٥٥
(٤)	﴿ المرائع لا يكون عايه ولا احد فابا المسد برون امهات الاولاد ولا وؤم لمو اليهم ﴾	١٩٦
	﴿ الولاء كالنسب لا يحتمل الا بطلان بعد بوته ﴾	١٩٦
(٤)	﴿ العتاقة اقوى من ولأء الموالاة ﴾	١٩٨
(٤)	﴿ ولأء الولد اذا عتق الى مواليه اذا لم يكن على الولد ولأء عتاقة مقصودة ﴾	١٩٨
(٤)	﴿ الولاء لمن اعتق ﴾	٢٠٣
(٤)	﴿ الحربي اذا اعتق عبده الحربي في دار الحرب فذلك لا يكون موجبا للولأء له ﴾	٢٠٣
(٤)	﴿ اعانشت الولأء على المعتق لمن يكون عتقه على ملك غيره ﴾	٣٨٠
	﴿ باب الاستحسان ﴾	
(٣)	﴿ لو ان رجلا اخذ من ارض رجل كلاء او من يير ماء كان ذلك له ولو باعه كان الثمن طيبا له ﴾	٣٩
(٣)	﴿ عند تحقق الضرورة يجوز ان يستفعل ملك الغير ﴾	٤٧
(٣)	﴿ مسألة اختلاف الزوج والزوجة اذا بشت اليها شيئا قبل البناء اهدية او صداق ﴾	٦١

٨٧٤	مضمون	٨٧٤
٧٥	﴿ لا بأس بأن يبيع المسلمون من المشركين ما أبد لهم من الطعام (٣) والسيب وغير ذلك إلا السلاح والكراع والسي ﴾ ﴿ كتاب الاكراه ﴾	
٢٧٦	﴿ عند الاكراه ينهدم الفعل من المكروه . . بعد آلة ان كان الاكراه بالقتل ﴾	
٢٧٧	﴿ لو اكراه على الرضى بالعبص لم يحل يستقطبه حقه في الرد (٢) ﴾	
٢٩٢	﴿ المكروه بحق يكون محسناً (٢) ﴾	
٥	﴿ المشتري من المكروه اذا باعه من غيره فزال له الاسترداد (٣) من الثاني كما كان له ذلك قبل شرائه ﴾	
١٠٧	﴿ الاكراه ان كان بوعيد التلف لا يبقى له من اصله وان كان بتهديد دون ذلك لا يبقى رضاه به ﴾	
١٤٠	﴿ من اجبر على قضاء دين الغير بما له ثبت له حق الرجوع (٣) عليه ﴾	
١٤٩	﴿ مسألة ما لو اجبر سلطان رجلاً على بيع عبد من فلان ودفعه اليه ﴾	
١٥١	﴿ ما لا يحتمل النقص يتقدم المكروه اذا باشر على وجه لا يرد (٣) ﴾	
١٨٨	﴿ يرخص في اجراء كلمة الكفر على اللسان مع طمأنينة القلب (٣) بالاعان ﴾	
٢١٨	﴿ مسألة اكراه المشركين المسلم على عمل السلاح (٣) ﴾	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ريب الفقهاء ﴾ ﴿ ٦٣ ﴾

٢١٨	﴿ عند تحقق الضرورة يسع للمسلم اجراء كلمة الشرك على اللسان ﴾	٢١٨	﴿ القتل اولى من اجراء كلمة الشرك على اللسان ﴾
٢٢٠	﴿ مسألة الاكرام على دلالة عورات المسلمين ﴾	٢٢٠	﴿ المكره على القتل لا يحل له ان يقتل المقصود بالقتل وان كان ذلك شخصا واحدا ﴾
٢٢١	﴿ مسألة الاكرام على اتلاف مال مسلم ﴾	٢٢١	﴿ الاكرام على دلالة السلاح ﴾
٢٢٢	﴿ مسألة الاكرام على شرب الخمر ﴾	٢٣٤	﴿ ليس في القتل ثنية لانهم امروه بالمعصية ولا طاعة للمخاوق في معصية الخمر ﴾
٢٣٦	﴿ لو قيل لقتلتك او لم تكننا من فلانة نزيها وهم لا يقدرون عليها الا بدلالة انه لا يسمه ان يدل عليها ﴾	٢٣٧	﴿ مسائل التخيير بين الملاكين ﴾
٢٣٨	﴿ لو قال ظلم لانسان لقتلن نفسك او لاقتلتك لم يسمه ان يقتل نفسه ﴾	٢٤٠	﴿ او قدت نار و قيل له لنضر بك بالسياط حتى تقتلك او تلقى نفسك في النار حتى تحترق لم يسمه الله نفسه في النار ﴾
٢٤٢	﴿ لا باس بالاقدام على ما هو حلال عند تحقق الضرورة بسبب ﴾		

الصفحة	المضمون	الرقم
	الاكرام ودرء ما يجب ذلك كما يجب في تناول الميتة وشرب الخمر ﴿	(٣)
٢٤٢	﴿ ارهاب المسلمين والقاء الرعب والفشل فيهم وبدون تحقق الضرورة لا يسمع المسلم الاقدام على شيء منه ﴿	(٣)
٢٧٠	﴿ او هدم ملكهم اسير امن المسلمين بان يقتل صبيانا منهم او امرأة وقال ان لم يقتله قتلناك كان في سمة من ان يقتله وفي سمة من ان يمتنع منه حتى يقتل في دار الحرب ﴿	(٣)
٢٢١	﴿ لم يسمه ان يكفر بالله اذا خاف القتل على غيره وانما يسمه اجراء كلمة الكفر مع طمأنينة القلب بالاباء ان اذا خاف القتل على نفسه ﴿	(٤)
٢٢٢	﴿ لا مظلوم ان يدفع الظلم عن نفسه بما يقدر عليه ولكن ليس لا مظلوم ان يظلم غيره ﴿	(٤)
٢٦٥	﴿ رجل اكره رجلا على ان يهب ماله رجل لا آخر فوهب ثم ان الماكروه ضمن لصاحب المال فانه يرجع بالمال للموهوب على الموهوب له ﴿	(٤)
	﴿ كتاب الحجر ﴾	
٣٢٥	﴿ العبد المحجور عليه بواجب نفسه ويسلم من العمل ﴿	(١)
٢٧	﴿ كتابة الاسير الذي اسر من دار الحرب عبده موقوف فان جعله الامام ذمة ينفذ ﴿	(٣)
٢٨	﴿ لو اعتق الاسير العبد او دبر او تصدق به ثم جعله الامام ذميا ﴿	(٣)

٥٠	مضمون	٥٠
	يكون ماصنع باطلا ﴿	
(٣)	﴿ مسألة الحجر على المديون ﴾	٢٩٩
(٣)	﴿ امر الاب جائز على ابنته الصغير ﴾	٣١٣
(٤)	﴿ بيان حد البلوغ ﴾	٧٨
	﴿ كتاب الماذون ﴾	
(٣)	﴿ العبد الماذون اذا صنع طمأ مافدا اليه غيره بغير اذن مولاه	٤٤
	لم يكن باكل ذلك بأس ﴿	
(٣)	﴿ ان الماذون المديون لو كاتبه مولاه فادى فعتق كان للفر ما	١٥٧
	ان يضم نوه قيمته يوم عتق ﴿	
(٣)	﴿ يبطل الاذن بالخروج من يد المولى كما يبطل بالاباق ﴾	٣١١
(٤)	﴿ حكم العبد الماذون للمرتد بمد لحاقه ﴾	١٥٨
(٤)	﴿ الدين لا يجب في ذمة العبد الا شاغلا لمالية رقيقته ﴾	٢١٢
(٤)	﴿ العبد الماذون يملك التبرع بشي يعير ولا يملك التبرع بالشئ	٢٧٧
	الكثير ﴿	
(٤)	﴿ مال العبد يكون لمولاه ﴾	٣٠٢
	﴿ كتاب الفصب ﴾	
(٦)	﴿ مسائل ضمان الفصب وعدمه ﴾	١٤٤
(٢)	﴿ المستعير بالجود صار غاصبا ﴾	٢٠٩
(٢)	﴿ الفاصب يستوجب الاجر اذا استوفى المستاجر المنفعة بمقد	٢٦٦

١٠٠٠	مضمون	٢٠٠
٣٠٨	﴿ المصوب ما بقى بدالمالك عليها لا تدخل في ضمان (٢) الفاص ﴾	
١٣	﴿ المصوب من الحرب في المصوب من الذي اسلم في دار الحرب في ﴾	
١٤	﴿ يد الفاص لا تكون كيد المصوب منه في حكم الاحراز (٣) ﴾	
٤٠	﴿ لو غصب خشي باقمل منه قصا عا ونحوه يكون متملكا (٣) بالضم ﴾	
٤٩	﴿ من اتخذ كوزا من ثياب غيره يكون مملوكه (٣) ﴾	
٧٧	﴿ المصوب بالقسمة لا يصير ملكا للفاسين (٣) ﴾	
١٥٥	﴿ يضمن الفاص قيمة المصوب اذا مات من وقت القبض (٣) ﴾	
١٥٧	﴿ مسئلة كتابة الفاص العبد المصوب بغير العلم وتصادقه مع المصوب منه بعد اداء بدل الكتابة ﴾	
١٥٨	﴿ مسئلة غصب مسلم من مسلم عبدا وارثا داه ولحوقه دار الحرب (٣) بعد ذلك مع العبد وظهور المسلمين عليها ﴾	
١٥٩	﴿ لو ان حربا دخل الينا بامان فاغتصب مسلما او معاهدا مالا (٤) فادخله في دار الحرب ثم اسلم كان عليه ان يرد ﴾	
١٦٠	﴿ ضمان القيمة خلف عن رد العين عند تعذر رد (٣) ﴾	
١٦١	﴿ من حكم الا سلام مرد المصوب على المصوب منه (٣) ﴾	
٢٩٩	﴿ المكاتب لا تضمن بالغصب (٣) ﴾	

رقم	مضمون	رقم
٢١	﴿ المال يصير مملوكا لهم بالقبض اذا كانوا ظالمين فيه وان كان صاحبه اعطى بطيب نفسه بمنزلة الرشوة ﴾	(٤)
٣٤	﴿ لو غصب من مسلم خيرا امر بردها عليه اذا كانت قائمة بيمينها ولو كان استهلكها لم يضمن له شيئا من مثل او قيمة ﴾	(٤)
٣٨	﴿ الغصب ليس بواجب للملك بنفسه ﴾	(٤)
٤٩	﴿ رد القيمة عند تمذر رد المين كرد المين ﴾	(٤)
١٢٩	﴿ لو غصب احد هماما من صاحبه مالا ولم يستهلكه حتي خرجا اليها فان القاضي يقضى على الغاصب برد المصوب ﴾	(٤)
١٧٤	﴿ لو ظهر المشرقون على دار الاسلام ثم ظهر المسلمون فن حضر من اصحاب الارض قبل القسمة اخذها بفيرش وبمدها بالقيمة ﴾	(٤)
٢٦٤	﴿ المستير من الغاصب اذا ضمن لا يرجع به على احد ﴾	(٤)
٢٦١	﴿ الغاصب اذا هوب الغصب لرجل فاتفق الموهوب له ضمن الغاصب فانه لا يرجع على الموهوب له بشي ﴾	(٤)
٢٧٣	﴿ الغاصب لو اجر المصوب وسلم كان الاجر للغاصب ﴾	(٤)
٣٠٤	﴿ حكم من غصب بذرا انسان فبذره في ارض نفسه ﴾	(٤)
٣٥٩	﴿ اشهاد المصوب منه على الغاصب على ان لم يرد عليه الدار يكون عليه وكذا الاجراء كل شهر يستوجب الاجر المسمى ﴾	(٤)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
	كتاب الشفعة	
١١٣	﴿ اذا اشترى دارا لبد وفي الدار صفائح من فضة او لاسل (٣) من ذهب فاراد الشفع ان ياخذها بالقيمة فانه يثبت هناك بين الشفع والمشتري حكم الربا وحكم الصرف في حصة الصفائح ﴾	
١١٣	﴿ الشفع يتمكن من قرض تصرفات المشتري ﴾ (٣)	
١١٣	﴿ لو هدم المشتري بناء الدار التي فيها الشفعة فان للشفع ان ياخذ ما بقي بحصته من الثمن ﴾ (٣)	
١١٧	﴿ المشتري للدار اذا اقر بانها موقوفة على فلان فانه لا يبطل به حق الشفع في الاخذ بالشفعة ﴾ (٣)	
١٢١	﴿ الشفع والمشتري اذا اختلفا في الثمن واقاما اليئنة فان اليئنة بينة الشفع ﴾ (٣)	
١٥٢	﴿ اذا ادعى الرجل شفعة في دار فسلم اليه ذوا اليد على دعواه ثم ظهر انه لم يكن له فيها شفعة ﴾	
١٦٩	﴿ مدعي الوكالة من جهة الشفع بالاخذ بالشفعة اذا اخذه ثم انكر الشفع الوكالة فان الماخوذ يكون لاول كيل بذالك الثمن ﴾ (٣)	
١٧٥	﴿ ان قضى القاضي للشفع بالشفعة على البائع يتضمن قرض البيع فيما بين البائع والمشتري حتى لا يمود وان رده الشفع بالبائع ﴾ (٣)	
١٦٩	﴿ الشفع اذا مات لم يكن لورثته حق الاخذ بالشفعة ﴾ (٤)	
١٧٢	﴿ تسليم المريض شفعته بسبب من الاسباب يكون صحيحا ﴾ (٤)	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٦٩ ﴾

م	مضمون	م
١٧٣	﴿ الشفع اذ لم يطاب بعد ما علم بالبيع بطل شفيعته ﴾ (٤)	٤
١٧٩	﴿ تسليمة البض مطلقا كتسليم الكل في الشفعة ﴾ (٤)	٤
١٧٩	﴿ المشتري اذا هدم البناء ثم حضر الشفع فلا سبيل له على النقص وانما يأخذ الارض بحصة امن الثمن ﴾ (٤)	٤
١٨٠	﴿ الشفعة تخص بالمقار دون المنقول ﴾ (٤)	٤
١٨١	﴿ الاخذ بالشفعة نكاح طريق الشري اشتباها في حق الشفع ﴾ (٤)	٤
١٩١	﴿ من اشترى دارا بشرط الخيار ثم يمسك دار بجانب داره ثم اسقط خياره وعلم بالبيع فطالب بالشفعة كان له ذلك ﴾ (٤)	٤
١٩١	﴿ المكاتب لومات عن وفاء وله ورثة احرار ثم يمسك دارا الى جنب داره فلم يمسكها بالبيع حتى ادبت المكاتبه ثم علموا به كان لهم الشفعة ﴾ (١)	١
١٩٢	﴿ اذا يمسك دار بجانب دار الحربى المستامن في دار نافله ان يأخذها بالشفعة ﴾ (٤)	٤
١٩٢	﴿ لا شفعة للحربى في دار الاسلام ابتداء ولا بقاء ﴾ (٤)	٤
١٣	﴿ كتاب المزارعة ﴾	
٣٠٣	﴿ لا باس بتملك اراضى الخراجية ﴾ (١)	١
٣٥٤	﴿ حكم زرع المسلمين في ارض الحرب ﴾ (٤)	٤
	﴿ المسلم متى اتخذ داره مزرعة وجب عليه فيها المشر والذمي لو اتخذ داره يستأجر عليه الخراج ﴾ (٤)	٤

رقم	مضمون	رقم
٣٥٤	﴿ خراج الارض على صاحبها وليس على الزارع من الخراج شيء ﴾ (٤)	
٣٥٥	﴿ من استأجر ارضاً من ارض عشر وزرعها فان العشر على رب الارض ﴾ (٤)	
٣٥٨	﴿ اذا اصاب زرعها آفة فاصطلته من غرق او غيره لم يكن في الارض خراج تلك السنة ﴾	
	﴿ كتاب الذبائح ﴾	
٣٦	﴿ النبي عن ذبح الحيوان الا للاكل ﴾ (١)	
١٠٠	﴿ لا بأس بذبائح اهل الكتاب ﴾ (١)	
١٠٦	﴿ من استقبل قبلتنا واكل ذبيحتنا فله ما لنا وعليه ما علينا ﴾ (١)	
١٨٩	﴿ التسمية على الذبيحة بآي لسان كان اذا حصل به المقصود ﴾ (١)	
٧٥	﴿ مسائل اكل الشاة التي اخذها الذب و عدم اكلها ﴾ (٢)	
٧٥	﴿ المتيقن به لا يتبدل الا بمثله ﴾ (٢)	
٧٦	﴿ لم يحل للمسلمين اكل ذبيحة من يهود وتنصر من الارتدين ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الاضحية ﴾	
١٧٧	﴿ لو كان الذي وقع عليه الظهور باقة لمسلم فجعلها من وقعت في سهمه بدنة وقلدها واشمرها او جعلها اضحية ثم حضر المالك الاول فله ان ياخذها بالقيمة ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الاباحة والكرامية ﴾	
٦٥	﴿ كرامة اخذ الجرس و اباحتها ﴾ (١)	

﴿ فهرس مسائل شرح السعيد الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٧١ ﴾

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
٧١	﴿ بحث قبول هدايا المشركين وعدمه ﴾	(١)
٧٢	﴿ جواز التفتي في نفسه لدفع الوحشة ﴾	(١)
٧٣	﴿ سباب المسلم فديق و قتاله كفر ﴾	(١)
٨٠	﴿ قص الشارب سنة وللغازي ان يوفّر شاربه ﴾	(٨)
٢٢	﴿ لا بأس للسائل ان يكرر السؤال ولا ينبغي له جيب ان يضر من ذلك ﴾	(٧)
٤٩	﴿ يستحب الاستبكار اطلب العلم وغيره وان يختار الخيس والسبت ﴾	(٨)
٨٩	﴿ جواز الاشتغال بالمداواة للجراحات ﴾	(١)
٨٩	﴿ ان الله لم يخلق داء الا وخلق له دواء الا السام والهرم ﴾	(١)
٨٩	﴿ كراهة الملاج بمظلم الانسان او عظم الخنزير ﴾	(١)
٩٠	﴿ كسر عظم الميت ككسر عظم الحي ﴾	(٢)
٩٤	﴿ كراهة الخروج للنساء بغير اذن ازواجهن من البيوت ﴾	(١)
١٠١	﴿ كراهة تزويج نساء اهل الكتاب وجوازهم ﴾	(١)
٧٦	﴿ اباحة قتل غير الوالد بن والمولود بن من ذى الرحم المحرم ﴾	(١)
٤٥	﴿ النهي عن دخول الحمام الا بازار ﴾	(١)
٩١	﴿ حلق شعر الراس عند الاسلام ﴾	(١)
٩٣	﴿ ممانعة النساء عن دخول الحمام وجوازه للضرورة ﴾	(٧)
٩١	﴿ لا بأس بالتحاذ السن من ذهب او يضبب اسنانه من ذهب ﴾	(٧)

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
	وفضة ﴿	
٩٤	﴿ النهي عن الركوب على السروج للمسلمات وجوازه لضرورة (١)	
	شرعية ﴿	
٩٩	﴿ لا بأس بالاكل من آية المشركين (١)	
١٠٠	﴿ لا بأس بطعام النصارى ﴿	
١٠٠	﴿ لا بأس بطعام المجوس الا الذبيحة ﴿	
١٠٢	﴿ تعريف الصائين واكل ذبايحهم وزواج نساءهم ﴿	
٧٧	﴿ رخصة النياحة ونسائها ورخصة الزكوة من غير رفع الصوت ﴿ (١)	
٣٢٧	﴿ الوفاء بالشرط واجب ﴿ (١)	
١١١	﴿ النهي عن المنكر وان كان خوف القتل وغرته ﴿ (١)	
١٨	﴿ حرمة تشييع السيف على المسلمين ﴿ (١)	
١٨	﴿ حرمة نساء المجاهدين على القاعدین ﴿ (١)	
٢٦٠	﴿ حرمة النوح وتزيق الثياب وخمش الوجوه عند الجنائز ﴿ (١)	
١٢٥	﴿ لا بأس للمجائز ان يحضروا الحرب لمداواة الجرحى ﴿ (١)	
١٣٤	﴿ احكام خروج النساء لمداواة الجرحى وعدمه ﴿ (١)	
١٩٠	﴿ التحرز عن صورة العذر واجب ﴿ (١)	
٦١٩	﴿ الاواني من الامتعة في الاستحسان ﴿ (١)	
٢٥١	﴿ الوفاء بالامان والتحرز عن العذر واجب ﴿ (١)	
٦٣	﴿ مسائل جواز الشرط وعدم جوازه ﴿ (١)	

﴿	مضمون	﴾
(١)	﴿ المسلمون عند شروطهم ﴾	١٨٥
(١)	﴿ الوفاء بالشرط واجب ﴾	٣٢٧
(١)	﴿ لا يجوز القول بما يؤدى الى سد باب الاسترقاق على المسامین ﴾	٣٢٤
(١)	﴿ كان كاتب ابى موسى الاشعري رضى الله عنه نصرانيا فانكر عليه امير المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه ﴾	٢٩٢
(١)	﴿ النهى عن الشبه باهل الجاهلية ﴾	١٥٥
(٢)	﴿ لا يجوز ابطال الخمس وابطال تفضيل الفارس على الر اجل ﴾	٢٥
(٢)	﴿ يجب على انصرة اهل الذمة ان يهر واو قوتنا على نصرتهم ﴾	٦٤
(٢)	﴿ جواز نشر الدراهم والسكر وغيره في العرس ﴾	١٣٢
(٢)	﴿ اذا قل لا آكل لحم دجاج فاكل لحم ديك يحنت ﴾	١٤٢
(٢)	﴿ من قال لزوجه ان خرجت من هذا الباب فخرجت من جانب السطح لم يقع عليها شيء ﴾	١٤٨
(٢)	﴿ لا يحل مال امرء مسلم الا بطيبة نفس منه ﴾	٢٧٤
(٢)	﴿ ترك الاحسان لا يكون اساءة ﴾	١٧٥
(٢)	﴿ عدم جواز احراق المصاحف والكتب التي فيها اسماء الله وناويل ما نقل من ذلك عن عثمان رضى الله تعالى عنه ﴾	٢٧٧
(٢)	﴿ جواز دفن المصاحف في مكان طاهر وغسلها بالماء بعد الانقطاع ﴾	٢٧٨
(٢)	﴿ كسر المازف وبيعها وتقسيم خطبها ﴾	٢٧٩

رقم	مضمون	الفتاوى
٢٨٣	﴿ جواز حرق قبور المشركين لاستخراج ما دفن معهم من الأموال ﴾	(٢)
٥١	﴿ الامام ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه يكره لحم الخيل وعند الصاحبين ايضا يكره ذبحها واكلاها في الغنائم الا من ضرورة ﴾	(٣)
٦٦	﴿ يمنع الاضياف على المائدة ان عمدوا يدهم الى ما بين يدي النير بدون رضاه ﴾	(٣)
٨٣	﴿ كل من سبقت يده اليه فهو احق به بمنزلة الصيد ﴾	(٢)
٣٩	﴿ واواخذ عشا او حطباً من شجرة نابتة في ارض لم يثبت احد كان صاحب الارض احق به ﴾	(٣)
٢٠٧	﴿ بحث كراهة الجرس وعدمه ﴾	(٣)
٢٠٧	﴿ لا لباس بضربها في اعلان النكاح وان كره ذلك للهو ﴾	(٣)
٢٠٩	﴿ يكره لبس الحرير الرقيق في الحرب وغير الحرب ﴾	(٣)
٢٠٩	﴿ كراهة نماثيل الحيوان في تجفاف فرس الغازي وفي ترسه وسرجه وما يلبسه من الثياب ﴾	(٣)
٢٠٩	﴿ يرخص في التماثيل في البساط والوسادة ونحو ذلك بما ينال ويجلس عليه ﴾	(٣)
٢٠٩	﴿ يكره ان يكون في آنية البيت تماثيل ﴾	(٣)
٢١٠	﴿ لا لباس بلبس الثوب في غير الحرب اذا كان ازراعه ديباجا او ذهباً ﴾	(٣)

٥٠	مضمون	٥١
٢١٠	﴿ لا لباس بان يلبس خاتم فضة في فمه مسمار ذهب ﴾ (٣)	
٢١٠	﴿ ان كان التمثال مقطوع الراس او بمحو الوجه فهو ليس بتمثال ﴾ (٣)	
٢١٠	﴿ يكره ان يحمل على الكعبة ثوب فيه تمثال ذى روح ﴾ (٣)	
٢١٠	﴿ اتخاذ التمثال في سائر المساجد مكروه ﴾ (٣)	
٢١٠	﴿ لو كان التماثيل في بيت فاذهبت وجوها بالطين او الجص فان الكراهة تزول به ﴾ (٣)	
٢١١	﴿ يكره تماثيل ذى الروح في الرايات والالوية ﴾ (٣)	
٢١١	﴿ لا لباس بان يحمل فيها تماثيل شجر ونحو ذلك ﴾ (٣)	
٢١١	﴿ لا لباس بان يستر حيطان البيت باللبود ونحوها للبرداو بالحشيش للحر اذا لم يكن فيها تماثيل ﴾ (٣)	
٢١١	﴿ جواز بسط الحرير للجلوس والنوم والتوسد بالحرير ﴾ (٣)	
٢١٢	﴿ ان كان في خاتمه فص فيه صورة ذى روح فلا لباس بلبسه ﴾ (٣)	
٢١٢	﴿ لا لباس بان يكون في بيت الرجل سرير من ذهب لا يقعد عليه او اواني من ذهب او فضة لا يشرب فيها ولا ياكل ﴾ (٣)	
٢١٢	﴿ جواز الصلاة بحمل الدراهم فيها تماثيل ﴾ (٣)	
٤١	﴿ مسائل دنع جلد الغير بغير اذنه ﴾ (٣)	
٢٤٩	﴿ اخصاء بني آدم حرام بالنص ﴾ (٣)	

﴿ ٧٩ ﴾ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ريب الفقهاء ﴿

٢٨٢	مضمون	٢٨٣
﴿	المنع عن ضرب الناقوس خارج الكنائس ﴿	٢٨٢
﴿	لا يجوز تحويل الكنائس من موضع الى آخر ﴿	٢٨٣
﴿	ليس ينبغي ان يتزك في ارض العرب كنيسة ولا بيعة ولا بيت نار ﴿	٢٨٧
﴿	يمنع المسلم من اظهار بيع الزاير والطنود لاه والقناه ﴿	٢٦١
﴿	ان المسلم لا يحمل له ان يقر روحه روح من هو مثله في الحرمة ﴿	٢٦٩
﴿	لو ابتلى بمغصمة لم يحمل له ان يتولد احدا من اطفال المسلمين ﴿	٢٧٠
﴿	الدفع عن فرارى المايمين فرض عين على كل ممام عند التمكن منه ﴿	٢٧٢
﴿	المستامن في داره لا يمنع من ان يتجر في داره لاسلام في اى نواحيها شاء ﴿	٢٨٣
﴿	لا سبق الا في خوف او نضل او حافر ﴿	٢٨٣
﴿	ليس له ان يقتل نفسه ولا ان يمين على قتل نفسه ﴿	٢٣١
﴿	ارهاب المسلمين والقاء الرعب والفشل فيهم وبدون تحقق الضرورة لا يسع المسلم الاقدام على شئ منه ﴿	٢٤٢
﴿	لا باس بدفع بعض المال على سبيل الدفع عن البعض اذا خاف ذهاب الكل ﴿	٢٤٢

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٧٧ ﴾

م	مضمون	٤
٨٤	﴿ جواز تحريق الكنائس وقضاء الحاجة ووطي الجوارى فيها ﴾ (٤)	
١٢٦	﴿ يكره للمسلم شراء مال حصل بسبب جرم شرعي ﴾ (٤)	
١٦٢	﴿ اكل مسلم قتل الحربى الذى لا امان له ﴾ (٤)	
٢١١	﴿ لا ينبغي للمسلم ان يعتمد الكذب بحاله من الاحوال ﴾ (٤)	
٢٢٠	﴿ لا يجوز الاعانة على قتل نفسه ﴾ (٤)	
ايضا	﴿ اذا تحقق خوف الهلاك على احد المسلمين فكل منهما مأمور (٤)	
	بان يبدأ بدفع سبب الهلاك عن نفسه ﴾	
٢٢١	﴿ المستامن لا يحل له ان يقتل على احد منهم ولا ان ياخذ شيئا (٤)	
	من امواله ﴾	
٢٢٢	﴿ جواز اعطاء الرشوة لدفع الظلم عن نفسه ﴾ (٤)	
٢٣٩	﴿ لا يصح من المسلم الحكم بخلاف حكم المسلمين ﴾ (٤)	
٢٤٩	﴿ لا لباس يوسم الحيوان الحيس للامانة ﴾ (٤)	
٢٤٩	﴿ لا لباس باعلام الحيوان لمنفعة المسلمين خصوصا اذا كان امرا (٤)	
	من امور الدين ﴾	
٢٥٣	﴿ ليس للانسان ان يعرض نفسه للسؤال ﴾ (٤)	
	﴿ باب اللباس والزينة ﴾	
١٢	﴿ جواز خضاب اللحية ﴾ (١)	
١٢	﴿ الثوب الاحمر غير محمود ﴾ (١)	
٦٧	﴿ ارخاء ديب العمامة بين الكتفين ﴾ (١)	

٤٦	مضمون	٤٧
(١)	﴿ مقدار ذنب المأمة ﴾	٦٧
(١)	﴿ طريق لف المأمة ونشرها ﴾	٦٧
(١)	﴿ الذهب والخبر حر امان على ذكرور امتي وحل لانهم ﴾	٩٢
(٢)	﴿ مسئلة صبغ الثوب بصبغ النير بغير اذنه ﴾	٩١
(٢)	﴿ يجوز للرجال لبس قباء او جبة خشوه قز ﴾	٩١
(٢)	﴿ المعتبر هو اللحمة دون السدى ﴾	٩٢
(٢)	﴿ ما يكون لحمته اربسما لا يحل لبسه للرجال ﴾	٩٢
	﴿ كتاب الاشربة ﴾	
(٢)	﴿ جواز الشرب قائما ﴾	٢٩٨
(٤)	﴿ السقاية الموقوفة فانه يجوز للفقير ان يشرب من مائها كما يجوز للفقير ﴾	٢٥٨
(٤)	﴿ الماء الموضوع على الطريق يباح شربه للفقير والفقير جميعا وكذلك الفقير له ان يستقي الماء من نهر النير ومن حوض النير كالفقير سواء ﴾	٢٦٥
	﴿ كتاب الصيد ﴾	
(٢)	﴿ مسئلة الصيد بين الرامين ﴾	١٠
(٢)	﴿ المالك في الصيد يثبت بنفس الاصابة للواحد كان او للجماعة ﴾	٤٢
(٢)	﴿ الصيد اذا رماه انسان فأنخته ثم اخذه آخر ﴾	٢٦٢
(٤)	﴿ الصيد الذي يصطاده المستامن في دار الحرب ذلك الصيد ﴾	٢٩٨

رقم	مضمون	سجل
	يكون له	
	﴿ كتاب الرهن ﴾	
٣٠٦	﴿ مسألة عبد المهرن اذا اسره الكفار فاشتراه مسلم منهم ﴾ (١)	
	ثم ظفربه الراهن ﴿	
٣٤	﴿ مسألة المهرن الذي حرزه المشركون ثم وقع في القنينة ﴾ (٢)	
٢١٩	﴿ عقد الرهن يوجب ملك اليد للمرتهن ﴾ (٢)	
١٣٤	﴿ مسائل العبد المهرن اذا اسره المشركون ثم اخذه المسلمون ﴾ (٣)	
	منهم ﴿	
١٣٥	﴿ المرتهن والراهن غائب وفي قيمته فضل على الدين فان ﴿	
	المرتهن يكون متطوعا في الفضل ﴿	
١٣٧	﴿ الرهن باعتبار المسالية لا باعتبار العين فانه ضمان استيفاء ﴿	
	والاستيفاء انما يكون بالجنس لا بخلاف الجنس ﴿	
٥١	﴿ لومات رهنتا في دارهم فملينا ان رد عليهم رهنهم ﴿	
٥٩	﴿ من اعجب المسائل نفقة المهرن تكون على الراهن دون ﴿	
	المرتهن ﴿	
٦٠	﴿ تفسير قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يخلق الرهن ﴿	
٧٦	﴿ مسألة رهن العبد المأسور بعدما اخذ ﴿	
	﴿ كتاب الديات ﴾	
٧٥	﴿ وجوب الدية والكفارة اذا قتل مسلم في القتال يظن انه ﴿	

٥٠	مضون	٥٠
	مشر ك ﴿	
٣٠٠	﴿ وجوب الذبة على العاقلة في قتل الخطأ ﴾ (١)	
٥٣	﴿ لو قتل مسلم مسلماً خطأ مع غيره كان عليه نصف الدية ﴾ (٢)	
١٣٨	﴿ مسائل عبد الجاني اذا اسره العدو ثم اخذ المسلمون منهم ﴾ (٣)	
١٤١	﴿ العبد المدبون اذا جنى جناية ففداه المولى يباع في الدين على حاله ﴾ (٣)	
١٤٢	﴿ العبد الجاني اذا لحقه دين ثم دفع بالجناية يباع في الدين الا ان يقضيه ولي الجناية ﴾ (٣)	
١٨٢	﴿ البيسة اذا اصلت على انسان يباح قتلها دفناً اذا اخذت وان دفع قصد هالم بحل قتلها ﴾ (٣)	
١٩٧	﴿ البيسة اذا لم تقصد احد اولگنها تضرب كل من دنا منها لم يحل قتلها ﴾ (٣)	
٥٠	﴿ العبد اذا قتل قتيلاً خطأ يجب دفع نفسه الى ولي القتل الا ان يختار المولى الفداء ﴾ (٤)	
١٤٣	﴿ الشاهد بن بالقتل خطأ اذا قضى القاضي بالدية بشهادتهما واستوفى ثم جاء المشهود بقتله حياً كانا ضامين للمال ﴾ (٤)	
	﴿ كتاب الوصايا ﴾	
٢١٩	﴿ لو اوصى بثلث ماله لرجل دخل جميع ما في البيت ﴾ (١)	
٢١٩	﴿ الوصية اخت الميراث ﴾ (١)	
٣٠٦	﴿ العبد الموصى بخدمته لانسان مدة مطلومة وبرقبته لا خرفان ﴾ (١)	

مضمون	٤٠	٤١
الموصى له بالخدمة اذا اخذم بالثمن من المشتري من المدفوع		
احق به ﴿		
﴿ في الوصية يدخل مولى المولى اذا لم يكن له مولى ﴾	٢٢٣	(١)
﴿ الوصية لذوى قرابته لا يدخل فيه ولده ووالده ﴾	٢١١	(١)
﴿ من قال اوصيت لفلان بجارية من جوارى ذوات ولم يكن له جوارى لم يكن للموصى له شئ ﴾	١٤٧	(٢)
﴿ الوصية في اتركه يبدأ بها قبل قسمة الميراث ﴾	١٤٦	(٢)
﴿ لاشئ للتريم والموصى له ذلم توجد التركة اصلا ﴾	١٤٦	(٢)
﴿ لو اوصى الرجل ثلث ماله للمساكين فقسم القاضي واعطى اثنين للورثة ثم ضاع الثلث في يده فان القسمة تكون ماضية ﴾	٢٩٠	(٢)
﴿ لا يجوز لوصى اليتيم ان يشتري ماله لنفسه الا ان يكون فيه منفعة ظاهرة ﴾	٣٠٤	(٢)
﴿ وصية الرجل بخدمة عبده لاحد وبقلته لآخر او بظهور دابته لاحد وبرقبته لآخر ﴾	١٤٤	(٣)
﴿ لا وصية للوارث ﴾	٣١٣	(٣)
﴿ لو اوصى لانسان شوب كان بيان الجنس فيه الى الوارث القائم مقام المورث ﴾	٣٢	(٤)
﴿ بيان اهل بيت الرجل ﴾	٨٢	(٤)
﴿ حكم اهل الرجل ﴾	٨٢	(٤)

رقم	مضمون	رقم
(٤)	﴿ وصي الصغير وشر أوثله ﴾	١٨١
(٤)	﴿ لوجني المبدجناية ففداء الوصي من مال الصغير يباع في الدين ﴾	١٨٢
(٤)	﴿ في الموصم الذي يتحقق النظر فيه للصبي لا يكون الوصي منط. عاق الفداء ﴾	١٨٥
(٤)	﴿ "وصي لا يكون متطوعا فيما يؤدي من الفداء بأمر القاضي" ﴾	١٨٦
(٤)	﴿ وصية من يجمع ماله لم أهذى تكون صحيحة ﴾	٢٢٨
(٤)	﴿ وصية المأمم أو الذمي لحربي في دار الحرب لا تكون صحيحة وإن أجازها الورثة ﴾	٢٢٩
(٤)	﴿ الوصية الباطلة لا تنقأ صحيحة بالاسلام ﴾	٢٣٠
(٤)	﴿ لو لم يكن لأخيه ابن ثم ولد له قبل موت الموصي استحق ذلك الابن الوصية ﴾	٢٣٠
(٤)	﴿ الوصية للوارث إنما لا يجوز لحق سائر الورثة فإذا انعدم ذلك الحق عند موت الموصي تمت الوصيلة وليس لمن يحضر بعد ذلك أن يبطله ﴾	٢٣٠
(٤)	﴿ الوصية أنما تجب بالموت كالمراث ﴾	٢٣١
(٤)	﴿ الوصية للماتل كالوصية للوارث ﴾	٢٣٣
(٤)	﴿ تبين الدارين يمنع صحة الوصية ﴾	٢٣٤
(٤)	﴿ المسلم إذا وصى لحربي مستأمن بوصية جازت الوصية ثم الوصية تنفذ من الثالث ﴾	٢٣٥

﴿	مضمون	﴾
٢٤٠	﴿ المريض متى اعطى عياله بعض ورثته ليكون ذلك حقه من الميراث او اوصى بان يدفع ذلك اليه بحقه من الميراث فذلك باطل ﴾	(٤)
٢٤٥	﴿ رجل اوصى بثلث ماله لفقراء مكة يجوز ان يصرف ثلثه الى غير فقراء مكة ﴾	(٤)
٢٤٨	﴿ لا وصية للوارث ﴾	(٤)
٢٥١	﴿ الوصية في طاعة الله جائزة ﴾	(٤)
٢٥٢	﴿ لو اوصى بثلث ماله لفقراء فصرف الكل الى فقير واحد حذر عندنا في سفر رحمه الله وعندنا لا يجوز لغيره ان يصرف الى الاثنين ﴾	(٤)
٢٥٣	﴿ لو قال اوصيت بثلث مالي لفلان او لثلاثة من كل مال ﴾	(٤)
٢٥٦	﴿ الوصية للوارث انما لا يجوز لحق الورثة فاذا اجازوا فقد اطلوا حق انفسهم فيجوز الوصية ﴾	(٤)
٢٥٦	﴿ لو قال له ضمه حيث شئت كان له ان يضمه في نفسه في غيره ﴾	(٤)
٢٥٧	﴿ الوارث محجور النفع عن مورثه في مرض موته ﴾	(٤)
٢٦٠	﴿ مسائل وصية اذا قال فيراضه حيث شئت ﴾	(٤)
٢٦١	﴿ الوصية لا يجوز للوارث الا باجازة الورثة ﴾	(٤)
٢٦٣	﴿ الوصية للوارث اذا لم يجزها الورثة نصير ميراثا ﴾	(٤)

رقم	مضمون	باب
٢٦٣	﴿ العبد الموصى بخدمته كانت نفقته على الموصى له بالخدمة مادام الخدمة ﴾	(٤)
٢٦٤	﴿ الوصية بالمنفعة للواث لا يجوز إلا بإجازة الورثة ﴾	(٤)
٢٦٦	﴿ الوصى إذا مات وأوصى إلى رجل فإن الوصى الذاتي يكون هو أولى من غيره . ﴾	(٤)
٣٠٤	﴿ الأب والوصى يملكان زرع طعام الصبي في الأرض ﴾	(٤)
	﴿ كتاب الفرائض ﴾	
٢٢١	﴿ الذرية يطلق على الأولاد وأولاد الأولاد من الرجال ﴾	(١)
٢٢١	﴿ أولاد البنات لا تدخل في الذرية ﴾	(١)
٢٢٥	﴿ كلّه كل توجب الاحاطة على سبيل الانفراد ﴾	(١)
٢٦٤	﴿ أولاد البنات ينسبون إلى آبائهم ﴾	(١)
٢٩٩	﴿ مسألة قضاء بعض الورثة دين المورث من مال نفسه أو من التركة ﴾	(١)
٢٨٦	﴿ إذا استحق نصيب بعض الشركاء برجع المستحق عليه فإخذ منهم حصته ﴾	(٢)
٢٨٨	﴿ إذا قسم الميراث ثم استحق نصيب البعض لا يجوز للباقين التصرف فيما في أيديهم ﴾	(٢)
٢٨٨	﴿ رجل مات عن ثلاثة عبيد وثلاثة بنين ثم استحق نصيب أحدهم لم يأخذ مما في يده إلا قدر نصيبه ﴾	(٢)

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
٣٠٦	﴿ لو قسم التبركة برضاء - (أ) الورثة وقبض كل واحد منهم نصيبه بعد الاقتراع جاز ﴾	(٢)
٢٥	﴿ إذا سبى الكفار فسلم بعضهم في الأسر وفيمن أسلم رجل له أب مسلم من دار الإسلام مات أحدهما ثم رأى الإمام أن يجعل ذمة فإن كان الميت الأسير يرث الآخرون إلا فلا ﴾	(٣)
٢٨	﴿ مدائة قوريت أهل الدارين من أهل الحرب فيما بينهما إذا مات بعضهم وله وريثة في كلا الدارين ثم جعلهم الإمام ذمة ﴾	(٣)
٨١	﴿ ما يفضل من التركة عن الدين والوصية يثبت فيها حكم الأرض ﴾	(٣)
٨٢	﴿ إذا لم يبق شيء بعد اصحاب الفرائض فلا شيء للأصبات ﴾	(٤)
١٣٦	﴿ شرط التوريث بقاء الورث حياً بعد موت الورث ﴾	(٤)
١٣٨	﴿ إيا ميراث اقتسم في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية وما أدرك الإسلام فهو على قسمة الإسلام ﴾	(٤)
١٣٨	﴿ إذا اقتسم أهل الذمة موارثهم على غير قسمة المسلمين ثم اختصموا في ذلك فإن الإمام يبطل قسمتهم ويقسم الميراث بينهم على قسمة المسلمين ﴾	(٤)
١٣٨	﴿ لا يتوارث أهل ملتين فكذلك لا يتوارث أهل الدارين ﴾	(٤)
١٤٤	﴿ بيان ميراث القاتل من أهل الحرب وأهل الإسلام ﴾	(٤)
١٤٤	﴿ القتل بحق لا يوجب حرمان الميراث ﴾	(٤)
١٤٤	﴿ العادل إذا قتل مورثه الباغي لم يحرم الميراث بالاتفاق ﴾	(٤)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
١٤٥	﴿ وإذا أسلم الأب والابن في دار الحرب ثم قتل أحدهما صاحبه قبل الخروج إلى دار الإسلام فالقاتل لأبى من المقتول شيئاً ﴾ (٤)	
١٤٥	﴿ وإن قتل العادل موزنه من اللصوص فيرثه وإن قتل اللص موزنه من أهل العدل لم يرثه شيئاً ﴾ (٤)	
١٥٠	﴿ الكافر لأبى من المرتد شيئاً ﴾ (٤)	
١٥٠	﴿ إذا ارتد الزوجان معاً جاء ولد لأقل من ستة أشهر منذ ارتدا فهذا الولد من جلة وورثة المرتد ﴾ (٤)	
١٥٠	﴿ لو جاءت بولد أمته أشهر فصاعداً لم يكن وارثاً ﴾ (٤)	
١٥١	﴿ إن مات هذا الصغير عن مال فلا يرث لأبويه ﴾ (٤)	
١٥٩	﴿ المرتد لأبى من ميراثه لا خوته المسلمين ﴾ (٤)	
١٧٠	﴿ مسائل استحقاق أخذ الورثة والموصى له العبد المأسور بعد موت المولى ﴾ (٤)	
١٧٣	﴿ لو مات المأسور منه ولا وارث له فإيراثه لجماعة المسلمين والامام ﴾ (٤)	
	﴿ جناب عنهم ﴾	
١٨١	﴿ استغراق التركة بالدين يمنع مالك الوارث ﴾ (٤)	
١٨٥	﴿ لو وارث أن يستخلص التركة لنفسه بقضاء الدين من موضع آخر وليس لأحد الوارثين أن يستخلص المالك لنفسه بإدائه نصيب الشريك من موضع آخر ﴾ (٤)	
١٩٠	﴿ الشفعة لا تورث ﴾ (٤)	

مضمون	١	٢
﴿ من حكمم الاسلام الهداية بالدين قبل الهبة في الرض ﴾ (٤)	٢٣٢	
والوصية ﴿		
﴿ حكم مال المستامن الذي مات فينا وليس له وارث ﴾ (٤)	٢٣٣	
﴿ من ترك مالا فلورثته ﴾ (٤)	٢٤٣	
﴿ الخبز بر لا وورث ﴾ (٤)	٢٨٨	
﴿ شهادة الواحد غير مقبولة في حق التورث ﴾ (٤)	٣٢٧	
﴿ كتاب التفسير ﴾		
﴿ تفسير قوله تعالى ليس عليكم جناح ان يبتغوا فضلا من ربكم ﴾ (١)	٢٢	
﴿ تفسير قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم ﴾ (١)	٣٠	
﴿ تفسير قوله تعالى واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواه ﴾ (١)	٣٢	
﴿ تفسير قوله تعالى ولا تمسوا الآيات ﴾ (١)	٣٨	
﴿ تفسير قوله تعالى ما قطعت من لينة الآية ﴾ (١)	٤١	
﴿ سبب زول قوله تعالى اذ هم قوم ان يسطوا اليكم ايديهم ﴾ (١)	٤١	
﴿ سبب زول قوله تعالى ما قطعت من لينة ﴾ (١)	٤٢	
﴿ تفسير قوله تعالى واذ تقول للذي انعم الله عليه ﴾ (١)	٥٢	
﴿ تفسير قوله تعالى فاذا انساخ الا شهر الحرم ﴾ (١)	٦٨	
﴿ تفسير قوله تعالى واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ﴾ (١)	٧٨	

٨٧	مضمون	٨٨
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى ومن يؤلمهم يومئذ ذرهم ﴾	(١)
(١)	﴿ سبب نزول قوله تعالى وان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرر برقبته مؤمنة ﴾	(١)
(١)	﴿ سبب نزول قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول ﴾	(١)
(١)	﴿ سبب نزول قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ﴾	(١)
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم ﴾	(١)
(١)	﴿ سبب نزول قوله تعالى هذان خصمان اختصموا ﴾	(١)
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى ومن يؤت الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا ﴾	(١)
(١)	﴿ سبب نزول قوله تعالى نساءكم حرث لكم ﴾	(١)
(١)	﴿ سبب نزول قوله تعالى انا فتحنا لك فتحا مبينا ﴾	(١)
(١)	﴿ سبب نزول قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تخذلوا عدوي ﴾	(١)
	﴿ وعدوكم ﴾	
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى الا من سبق عليه القول ﴾	(١)
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى ورفع ابو به على الارش ﴾	(١)
(١)	﴿ تفسير قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم ﴾	(١)
(١)	﴿ سبب نزول قوله تعالى يا ايها النبي قل لمن في ايديكم من الاسرى ان يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا مما اخذ منكم ﴾	(١)

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
٢١٩	﴿ معنى قوله تعالى فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ﴾	(١)
٢٢٠	﴿ تفسير قوله تعالى أنهم لا إيمان لهم ﴾	(١)
٢	﴿ سبب نزول قوله تعالى يدعونك عن الميثاق ﴾	(٢)
١٣	﴿ سبب نزول قوله تعالى والذين تبرؤ من الدار ﴾	(٢)
٤٠	﴿ نزول قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان ﴾	(٣)
١٥	﴿ سبب نزول قوله تعالى ومن يتق الله يجعل له مخرجا ﴾	(٣)
٢٨٦	﴿ سبب نزول قوله تعالى ما كان لابي بكر أن يولي له امرئ حتى يفتن في الارض ﴾	(٣)
٢٨٦	﴿ تفسير قوله تعالى لولا كتاب من الله سبق ﴾	(٣)
٢٨٧	﴿ سورة براءة من آخر ما نزلت ﴾	(٣)
٢٨٧	﴿ سبب نزول قوله تعالى يا أيها النبي قل لمن في أيديكم من الاسرى ﴾	(٣)
١٤	﴿ سبب نزول قوله تعالى حتى يسطروا الجزية عن يدهم ﴾	(٤)
	﴿ صغر وزاد ﴾	
	﴿ كتاب الفضائل ﴾	
٦	﴿ فضيلة الرباط ﴾	(١)
٧	﴿ قول عليه السلام خير الناس من ينفع الناس ﴾	(١)
٣٧	﴿ بشارة النبي صلى الله عليه وآله وسلام بتملك أمته كوزا ﴾	(١)
	﴿ كسرى وقصر ﴾	

﴿ ٩٠ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ريب الفقهاء ﴾

٥٦	مضمون	٥٧
٣٨	﴿ اخبار ابي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه بقرب اجله ﴾	(١)
٦٧	﴿ فضيلة عبدالرحمن بن عوف رضى الله عنه ﴾	(١)
٧٧	﴿ فضيلة حمزة رضى الله تعالى عنه ﴾	(١)
٧٩	﴿ فضيلة سعد بن ابي وقاص رضى الله تعالى عنه ﴾	(١)
٨٢	﴿ شجاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجاهه ﴾	(١)
٩٧	﴿ فضيلة البداية بالسلام والاجر عليه ﴾	(١)
٩٧	﴿ رد السلام على المرسل والقاصد كليهما ﴾	(١)
١٠٧	﴿ الكف عن الصعابة الانخير ﴾	(١)
١٠٧	﴿ فضائل الخفاء الاربعة ﴾	(١)
١٠٨	﴿ محبة علي وعثمان رضى الله تعالى عنهما من مذهب اهل السنة ﴾	(١)
١٣٧	﴿ القرآن حبل الله المتين من اعتصم به نجا ﴾	(١)
١٣٨	﴿ خير الناس من تعلم القرآن وعلمه ﴾	(١)
١٥١	﴿ فضيلة خبيب رضى الله عنه ﴾	(١)
١٥٦	﴿ تقديم اكرام اخذ القرآن عند الدفن ﴾	(١)
١٥٧	﴿ كرامة ابي ايوب الانصارى بمد الدفن واسلام المشركين برؤيتهم ﴾	(١)
١٥٩	﴿ تعظيم القوم اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	(١)
١٧٩	﴿ فضيلة عبدالله بن ايس رضى الله عنه ﴾	(١)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٩١ ﴾

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
(١)	﴿ فضيلة الحسنين رضي الله تعالى عنهما ﴾	٢٢٢
(١)	﴿ خير المأمولين في الدنيا بعد الأنبياء والمرسلين المتخضرون ﴾	٣١٦
(٢)	﴿ عز الاسلام باسلام عمر رضي الله تعالى عنه ﴾	٤٣
(٢)	﴿ معجزة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في البدئات زلفن اليه ﴾	١٣٢
(٢)	﴿ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يمنع حائل شيئا إنه ﴾	٢٥٦
(٢)	﴿ جوابات المسائل للحسين بن علي رضي الله تعالى عنهما ﴾	٢٦٧
(٢)	﴿ اجابة دعاء سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه ﴾	٢٧١
(٣)	﴿ بعثت لأتمم مكارم الاخلاق ﴾	١٨١
(٣)	﴿ فضيلة نسبية بنت كعب رضي الله تعالى عنهما ﴾	٢٠٧
(٣)	﴿ الصلوة في حصون المسلمين ومدائنهم افضل الخرس ﴾	٢٠٨
(٣)	﴿ الجمع بين المبادئ افضل من اداء احدهما والاعراض عن الآخري كالجمع بين الصوم والاعتكاف وبين الطواف وقراءة القرآن ﴾	٢٠٨
(٣)	﴿ اظهار الصلابة في الدين وما يفيظ المشركين اعظم الاجر ﴾	٢٢١
(٣)	﴿ السعيد من وعظ بغيره ﴾	٢٢٢
(٣)	﴿ سئل عباس رضي الله تعالى عنه أنت اكبر ام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هو اكبر مني وأنا اسن منه ﴾	٢٣٣
(٣)	﴿ حرمة اطفال المسلمين كحرمة الكبار منهم ﴾	٢٦٩

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
(٣)	﴿الظلم حرام على المستامن والذمي والمسلم﴾	٣٠٠
(١)	﴿قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لبعض اصحابه اجعل	٤
	مالك دون نفسك ونفسك دون دينك﴾	
(٤)	﴿وليس للثور من ان يذل نفسه وقد اعزه الله تعالى﴾	٤
(٤)	﴿خير امراء العرب ابي زيد بن حارثة اقامه بالسوية واعده له	٦٨
	في الرعية﴾	
(٤)	﴿الرجل الواحد من المسلمين خير من مائة رجل من	٨٣
	المشركين﴾	
(٤)	﴿فضيلة اهل البيت من ان الله تعالى عليهم اجمعين﴾	٢٢٦
(٢)	﴿الفراف من الغنم افضل من الصلوة﴾	٢٦٠
(٤)	﴿اسلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد عمر رضي الله تعالى عنه﴾	٢٨٧
	عن كتاب القصص	
(١)	﴿نصيحة عمر رضي الله تعالى عنه ليدوي﴾	٣٠٠
(١)	﴿قصة ابي عبيد بن جراح لا مرأه الشام﴾	٣٩
(١)	﴿قصة فجع بني النضير﴾	٤٢
(١)	﴿وجه امرأه المسلمين يوم حنين﴾	٥٢
(١)	﴿قصة نذب حمزة رضي الله تعالى عنه﴾	٧٦
(١)	﴿قصة غزوه الحنين﴾	٨٢
(١)	﴿نداء ابيس يوم حنين﴾	٨٢

١٠٠	١٠١	١٠٢
٨٥	﴿ قصة بني قريظة ﴾	(١)
٨٩	﴿ دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قومه يوم ابدل ﴾	(١)
١٠٣	﴿ حكاية عاتكة رضي الله عنها وآله وسلم في يوم ابدل ﴾	(١)
	عند الموت ﴿	
١٠٩	﴿ قصة تكلم ابن بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما في القدر ﴾	(١)
١١٣	﴿ قصة قتل عثمان بن عفان رضي الله عنه في يوم فتح مكة ﴾	(١)
١١٧	﴿ قصة ما روي عن عائشة وشيبة بن زيد والوليد بن بكر ﴾	(١)
١٢٤	﴿ قصة وفاة بنت عمر بن الخطاب في يوم الخندق ﴾	(١)
١٣٥	﴿ الاختلاف في سن علي رضي الله تعالى عنه حين أسلم وحين استشهد ﴾	(١)
١٤٥	﴿ قصة رمح الزبير رضي الله تعالى عنه ﴾	(١)
١٤٩	﴿ قصة ذي النضر بن الحارث بالهذلي ﴾	(١)
١٥١	﴿ قصة قول خبيب وقصة سيد الشهداء ﴾	(١)
١٥٧	﴿ قصة وفاة ابن عباس رضي الله عنهما في الزلزال ﴾	(١)
١٥٧	﴿ قصة موت عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ﴾	(١)
	بالخبيشة ﴿	
١٦٨	﴿ كان الكسائي ابن خاتمة الامام محمد بن الحسن رحمه الله عليه ﴾	(١)
١٦٩	﴿ قصة امان ام هاني الذي قرأه لها وقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آجرنا ان آجرت ﴾	(١)

٩٥٨	مضمون	٩٥٩
١٧٥	﴿ قصة ابن الهيثم وبشارته بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل مبعثه ﴾	(١)
١٧٦	﴿ قصة تكليم هر مزان مع سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه ﴾	(١)
١٧٧	﴿ قصة معاوية مع عمر وبن عبسة السلمي في معاودة الروم ﴾	(١)
١٧٨	﴿ قصة يث عبد الله بن اذيس وقتل سفيان بن عبد الله بن سرج الهذلي ﴾	(١)
١٨٠	﴿ قصة قتل كعب بن الاشرف ﴾	(١)
١٨٥	﴿ قصة فتح خيبر ﴾	(١)
١٨٧	﴿ قصة زواج صفية ام المؤمنين رضي الله تعالى عنها ﴾	(١)
١٨٧	﴿ قصة رويارأت صفية في المنام ان القمر وقع في حجرها ﴾	(١)
٢٢٢	﴿ حكاية يحيى بن يمر والدليل الاطيف على ان الولد من ورة الام وابائها ﴾	(١)
٢٨٦	﴿ لم يقرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخير قال الله اكبر خربت خيبر ﴾	(١)
٣١٣	﴿ قصة اسلام عبد الله بن ابي السرح يوم فتح مكة ﴾	(١)
٣٢٨	﴿ قصة رجل من المشركين دخل المدينة بمذوقة احد ﴾	(١)
٣٦٤	﴿ قصة زول بن قريظة على حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه وحكمه فيهم وقصة نهاده ﴾	(١)

٩٥	مضمون	٩٥
٣٦٧	﴿ عدد من قتل من بني قريظة ﴾	(١)
٦	﴿ قصة قتل أبي جهل ﴾	(٢)
٦	﴿ أشهر الروايتين في قتل أبي جهل ﴾	(٢)
١٥	﴿ قصة سيف ذي النلة ارخلاف زعم الروافض ﴾	(٢)
١٥	﴿ مبنى مذهب الروافض على الكذب ﴾	(٣)
٢٥٦	﴿ مقدار اخذ سيدنا عمر رضي الله تعالى عنه عن بيت المال ﴾	(٢)
٢٦٢	﴿ قصة قتل بني قريظة وعتبة بن أبي معيط والنضر بن الحارث ومبيد بن وهب ﴾	(١)
٢٦٦	﴿ قصة رجل سل السيف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحفظ الله تعالى عنه ﴾	(٢)
١٨٣	﴿ قصة قتل امرأة تشتم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	(٣)
١٧٣	﴿ قصة قتل عمر بن عبدى عصماء بنت مروان ﴾	(٢)
١٨٤	﴿ قصة قتل ام قرفة ﴾	(٣)
١٨٥	﴿ قصة قتل ثمانية خلاد بن سويد ﴾	(٣)
١٨٥	﴿ قصة اهداء زبيب بنت اخ مر حب شاة مصلية يوم خير الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	(٣)
١٨٧	﴿ قصة قتال الزبير من النجاشي مع عدوه ﴾	(٣)
٢١٩	﴿ وجه تسمية عاصم حى الدبر ﴾	(٢)
٢٢٥	﴿ اختلاف الناس في وقت اسلام العباس رضى الله تعالى عنه ﴾	(٣)

ج	مضمون	ع
٢٣٣	﴿ حکمتہ رویا ہزارون الرشید ﴿	(٢)
٢٥٤	﴿ دوا غرور منی البقیہ علی غلہ علی بلال واصحابہ خطائہم الیہ ﴿	(٣)
	﴿ فی سبیل حلالہ زنا و لیسکونہ لیسہ ﴿	
٢٥٨	﴿ دوا من البزاس ﴿	(٢)
٢٨٧	﴿ قصۃ سعد بن ابی وقاص لما خرج معتمرا بدمشق بدر فحبسہ ﴿	(٣)
	ابو سفیان ﴿	
٢٨٧	﴿ قصۃ مفادۃ زینب ابنتہ الرسول بعد ازوجہا ﴿	(٣)
٢٨٨	﴿ ترویج النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم حیرۃ مدنیہ عندت ﴿	(١)
٢٣٢	﴿ مکالمۃ الامام المظہر رضی اللہ تعالیٰ عنہ مع منصور الدوانقی ﴿	(٣)
	الشیخ ﴿	
٣٣٨	﴿ قصۃ بی ہواذن ﴿	(٢)
٤	﴿ قصۃ غزوۃ القریظ و انتداد الخال علی المسلمین ﴿	(٤)
٦١	﴿ کتاب صلح رسول اللہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم مع اہل مکہ ﴿	(٤)
	یوم النبیہ ﴿	
٦٣	﴿ ابتداء غرور الشریع فی عمر امیر المؤمنین عمر بمشاوۃ الصحابہ ﴿	(٤)
	رضوان اللہ تعالیٰ علیہم من ہجرۃ النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم ﴿	
٩٠	﴿ ذکر اسلام ابی سفیان و زوجته رضی اللہ تعالیٰ عنہما ﴿	(٤)
٢٤٦	﴿ ان عمر رضی اللہ تعالیٰ عنہ حبس ثلاثین الف بمر و ثلاث ﴿	(٤)
	مائۃ فرس و سوا فی افتخارہن حبس فی سبیل اللہ ﴿	

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ٩٧ ﴾

٤٦	مضمون	٤٦
(٤)	﴿ قصة خروج الحجاج بن علاط الى مكة ورجوعه منها بماله ﴾	٣٨٤
	﴿ كتاب الامارة ﴾	
(١)	﴿ وجوب طاعة الامير ﴾	٤٧
(١)	﴿ تأمير المسافرين احدى امهم ﴾	٤٧
(١)	﴿ المعرفة هي الرياسة ﴾	٩٨
(١)	﴿ اذا عدل السلطان فملى الرعية الشكر وللسلطان الاجر ﴾	١٠٨
(١)	﴿ الاجتهاد لا يعارض النص ﴾	١١٣
(١)	﴿ حكم اطاعة الامراء ﴾	١١٤
(١)	﴿ قدام عذر من انذر ﴾	١١٤
(١)	﴿ طاعة الامام فرض بدليل تطوع ﴾	١١٦
(١)	﴿ الامير ولاية النظر لكن من عجز عن النظر لنفسه ﴾	١٤٥
(١)	﴿ ولاية الامير البيع والاتفاق ﴾	١٤٦
(١)	﴿ في موضع النظر للامام ولاية الاكرام ﴾	٣١١
(٣)	﴿ الذين لا منعة لهم يصيرون غزاة باذن الامام ﴾	٩٣
	﴿ كتاب بر الوالد بن ﴾	
(١)	﴿ مسائل بر الوالد بن ﴾	٧٥
(١)	﴿ الامر باحسان الوالد بن وان كانا مشركين ﴾	١٠٥
(١)	﴿ بر الوالد بن واجب والتعزز عن عقوبتها فرض عليه بمينه ﴾	١٢٣
(١)	﴿ من اصبح ووالده اراضيان عنه فله بابان مفتوحان الى الجنة ﴾	١٢٣

مضمون	٤٠	٤١
﴿ الجنة عند رجل الام ﴾	١٢٣	(١)
﴿ الاستيذان من الابوين ﴾	١٢٨	(١)
﴿ ترك ما يلحق العنبر والمشقة بهما فرض ﴾	١٢٨	(١)
﴿ لا يفز والرجل بغير اذن الوالد ﴾	٢٠٥	(٣)
﴿ باب البركة في الخيل ﴾		
﴿ البن في الخيل ﴾	٦١	(١)
﴿ تعريف الاقبح والادع والارتم والكفيت والارجل ﴾	٦١	(١)
﴿ مسابقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم مع ابى بكر وعمر رضى الله	٦٢	(١)
﴿ تعالى عنهما ﴾		
﴿ مسألة اخصاء الفرس ﴾	٦٢	(١)
﴿ لا يحضر الملائكة شيئا من الملاهي سوى النضال والرهان ﴾	٦٣	(١)
﴿ جواز المسابقة على الاقدام ﴾	٦٣	(١)
﴿ منع النخاسين عن الركض ﴾	٦٤	(١)
﴿ كتاب السفر ﴾		
﴿ يجوز السفر لتعلم والحج والتجارة وان كره والده ﴾	١٣١	(١)
﴿ القرعة بين النساء وقت السفر ﴾	١٣٦	(١)
﴿ النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يسافر بالقرآن	١٣٧	(١)
﴿ في ارض العدو ﴾		
﴿ حكم القرعة بين النساء عند صد السفر ﴾	١٧٨	(٢)

٤٠٠	مضمون	٤٠٠
٢٠٦	﴿ خروج النساء للتدأوى وغيره اذا كانت مع ذى رحم ﴾ (٣) ولانسافر المرأة فوق ثلاثة ايام ولياليها الا ومساهز وجهها وذو رحم محرم منها ﴿ ﴿ القواعد الكلية الاصلية ﴾	
٨٣	﴿ الحرب خدعة ﴾ (١)	
١٠٥	﴿ الحكم باسلام من صلى بالجماعة ﴾ (١)	
١١٢	﴿ اكثر ما يخاف لا يكون ﴾ (١)	
١١٣	﴿ الاجتهاد لا يمرض النص ﴾ (١)	
١٢٠	﴿ المفهوم ليس بحجة ومفهوم الصفة ومفهوم الشرط ﴾ (١) في ذلك سواء ﴿	
١٤٢	﴿ لا ينبغي الحكم على الموهوم خصوصاً فيما يكون الواجب فيه ﴾ (١) الاخذ بالاحتياط ﴿	
١٤٢	﴿ حرمة المالك باعتبار حرمة المالك ﴾ (١)	
١٤٧	﴿ الثابت بالبيئة كالثابت باتفاق الخصم ﴾ (١)	
١٩٤	﴿ الثابت بالمعرف كالثابت بالنص ﴾ (١)	
١٩٦	﴿ ان البناء على الظاهر فيما يمتدد الوقوف على حقيقة جائز ﴾ (١)	
١٩٧	﴿ عند تحقق المارضة وانعدام الترجيح يجب الاخذ بالاحتياط ﴾ (١)	
١٩٨	﴿ قول المتهم لا يكون حجة ﴾ (١)	
١٩٨	﴿ المادة تجمل حكماً اذا لم يوجد التصريح بخلافه ﴾ (١)	

رقم	مضمون	باب
٢٠٢	❦ البناء على الظاهر واجب ما لم يتبين خلافه ❦	(١)
٢٠٢	❦ بين الناس شركة عامة في الكلاء والماء ❦	(١)
٢٠٨	❦ مجرد الخير لا يصلح حجة ❦	(١)
٢٠٩	❦ قول المناقض لا يعتبر ❦	(١)
٢١٠	❦ الانسان من جنس قوم ابوه لا من جنس قوم امه ❦	(١)
٢١٧	❦ الثابت بالبيئة كالثابت بالمعينة ❦	(١)
٢٢٣	❦ الجمع بين الحقيقة والحجاز ❦	(١)
٢٢٣	❦ اسم الاخوة عند الاطلاق للذكور والاناث ❦	(١)
٢٢٥	❦ كلمة كل وجب الاجابة على سبيل الانفراد ❦	(١)
٢٥١	❦ ما اجتمع الحلال والحرام في شيء الاغلب الحرام الحلال ❦	(١)
٢٥٣	❦ تحكم المكان اصل في الشرع ❦	(١)
٢٥٣	❦ اذا تحقق المعارضة يرجع جانب الحرمة على الحل ❦	(١)
٢٦٦	❦ التعريف بالاسم كالتعريف بالاشارة ❦	(١)
٢٦٧	❦ للمعرف عبرة في معرفة المراد بالاسم ❦	(١)
٢٧٩	❦ الحكيم في المشترك ❦	(١)
٢٩٤	❦ خبر الواحد لا ينفك عن الشبهة ❦	(١)
٢٩٧	❦ خبر الواحد فيما يرجع الى امر الدين حجة ❦	(١)
٣٠٣	❦ مطلق الكلام يتقيد بدلالة الحال ❦	(١)
٣٠٤	❦ المطلق فيما يحتمل التأييد بمنزلة المصريح يذكر التأييد ❦	(١)

﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١٠١ ﴾

رقم	مضمون	رقم
(١)	﴿ مطلق الكلام يتقيد بالمقصود ﴾	٣٠٥
(١)	﴿ الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها ﴾	٣٢١
(١)	﴿ خبر الواحد في امر الدين حجة ﴾	٣٢٤
(١)	﴿ المحتمل لا يمارض المنصوص ﴾	٣٢٦
(١)	﴿ مفهوم الشرط كمفهوم الصفة ﴾	٣٢٦
(١)	﴿ مفهوم الشرط ليس بحجة ﴾	٣٢٦
(١)	﴿ انما يعمل المعارض بحسب الدليل ﴾	٣٢٧
(١)	﴿ المعلق بالشرط يثبت لوجود الشرط ﴾	٣٢٩
(١)	﴿ المعلق بالشرط معدوم قبل الشرط ﴾	٣٣٢
(١)	﴿ بسقط اعتبار دلالة الحال اذا جاء التصريح بخلافها ﴾	٣٣٤
(١)	﴿ الزيادة على النص في معنى النسخ ﴾	٣٣٥
(١)	﴿ القدرة على الاصل قبل حصول المقصود بالخلف تسقط	٣٤٤
	اعتبار الخلف ﴾	
(١)	﴿ لا يجوز ان يثبت في التابع حكم آخر سوى الثابت فيه	٣٤٧
	هو اصل ﴾	
(١)	﴿ الاتفاق على الحكم لا يعتبر عند الاختلاف في السبب ﴾	٣٤٨
(١)	﴿ الامان عقد محتمل للنسخ ﴾	٣٤٩
(١)	﴿ التناقض في الدعوى لا يمنع قبول البيعة ﴾	٣٥٠
(١)	﴿ ولالة الامان لكل مسلم نابعة شرعا كولاية الشهادة	٣٥٨

رقم	مضمون	رقم
	ولا تنعدم هذه الولاية بنهي الامام ﴿	
(١)	﴿ ان البلوغ باعتبار نبت المانة ﴿	٣٦٦
(١)	﴿ مدة بلوغ الغلام ﴿	٣٦٧
(٢)	﴿ المطلق لا يجعل على المقيد في حكمين مختلفين ﴿	٣٨١
(٢)	﴿ الشركة تقتضي المساواة ﴿	٣٨٦
(٢)	﴿ الشركة الخاصة لا تمنع المالك في المشترك بخلاف الشركة العامة ﴿	٤٣٣
(٢)	﴿ لا يثبت خطاب الشرع في حق المخاطبين ما لم يعلموا به ﴿	٤٦١
(٢)	﴿ ذو المدد اذا قوبل بذى عدد ينقسم الاحاد على الاحاد ﴿	٥٧١
(٢)	﴿ الفعل المضاف الى جماعة بمباراة الجمع يقتضي الانقسام على الافراد ﴿	٥٧٢
(٢)	﴿ الامام كالنص في اثبات الحكم في كل ما يتناول له ﴿	٥٨٩
(٢)	﴿ المارض قبل حصول المقصود بالشئ كالمتقرن باصل السبب ﴿	٦٢٢
(٢)	﴿ بمجرد الاسلام يصير ماله موصوما في الاثم دون الحكم ﴿	٨٣٣
(٢)	﴿ عند التمرير بالاشارة يسقط اعتبار النسبة ﴿	٩٥٠
(٢)	﴿ التمييز متى كان مفيد ايجب اعتباره ﴿	١٢٤٦
(٢)	﴿ المختلف فيه بامضاء الامام باجتهاده يصير كالمتفق عليه ﴿	١٣٢٢
(٢)	﴿ اسم البقر لا يتناول الجاموس ﴿	١٤٢٢

٤٠	مضمون	٤١
(٢)	﴿ اي كلمة جمع تناول كل واحد من المخاطبين على سبيل الانفراد ﴾	١٥١
	﴿ لا يجوز مخالفة الاجماع ﴾	١٨٢
(٢)	﴿ مال المسلمين لا يصير غنيمة للمسلمين بحال ﴾	٢٦٨
(٢)	﴿ العادة معتبرة في تقييد مطلق الكلام ﴾	٢٩٦
(٢)	﴿ المطلق بالشرط معدوم قبل وجود للشرط ﴾	٢٩٩
(٣)	﴿ تاخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز ﴾	٥٧
(٣)	﴿ ما عرف قيامه فالاصل بقاؤه ما لم يعلم الهلاك ﴾	٦٩
(٣)	﴿ الاسلام يمنع ابتداء الاسترقاق ولا يمنع الرق الثابت ﴾	٧٨
(٣)	﴿ ببعض العلة لا يثبت شيء من الحكم ﴾	٨٠
(٣)	﴿ وان ما كان ثابتا فانه يبقى بقاء بعض آثاره ولا يرتفع الا باعتراض معنى هو مثله او فوقه ﴾	٨١
(٣)	﴿ مطلق الفعل يكون محمولا على الصواب ما لم يتبين فيه الخطاء وما يفعل عن اجتهاد ونظر يكون محمولا على الصواب ما لم يمكن ﴾	١٢٥
(٣)	﴿ انما لا يثبت ابتداء بغير سبب ﴾	١٥٠
(٣)	﴿ الاستهلاك موجب للضمان بعد القبض ﴾	١٥٦
(٣)	﴿ الحرية يتأكد بنفس الاسلام ﴾	١٦٢
(٣)	﴿ السكران في الحكم كالصاحي ﴾	١٩٩

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
٢٠٢	﴿ عند اجتماع الحقوق يبدأ بالاعم ﴾	(٣)
٢٠٩	﴿ لا بأس بان يقلد الخيل في اغناقها في الحرب وغير الحرب ﴾	(٣)
٢١٧	﴿ ان الفمل متى كان مباحا مطاعا لا يصير ذلك سببا موجبا للبدية والكفارة ﴾	(٣)
٢٣٨	﴿ الاستدانة فيما يستدام كالانشاء ﴾	(٣)
٢٣٩	﴿ الخيار للمرء بين الشئين اذا كان مفيدا لفائدة ﴾	(٣)
٢٦٣	﴿ تنقل النقات الاخبار حجة شرعية في وجوب العمل بها ﴾	(٣)
٢٦٣	﴿ خير الو احد حجة للعمل في باب الدين ﴾	(٣)
٢٩٦	﴿ الشرط لما صح به وبسبب الوفاءه شرعا ﴾	(٠)
٣٠٨	﴿ قيمة الحر قد ردت ﴾	(٣)
٣١٨	﴿ المختبر في باب الحر في الفداءه وفي المكاتب قيمته ﴾	(٣)
٣٢٢	﴿ الكسب يملك عاك الاصل ﴾	(٣)
٣٢٧	﴿ اعطاء الامان على التقرير على الظلم لا يجوز ﴾	(٣)
٣٢٨	﴿ لا يجوز ترك الواجب الاستعجاب ﴾	(٣)
٣٣٢	﴿ من ابتلى ببلتين فله ان يختار اموهما ﴾	(٣)
٧	﴿ السفينة اذا لم يته مامور ﴾	(٤)
١٦	﴿ المطلق من الكلام بتقيد بدلالة العرف ﴾	(٤)
١٧	﴿ التصريح بوجوب العقد كالنصريح بافظ العقد ﴾	(٤)
١٧	﴿ الحرمات تحتل التوقيت ﴾	(٤)

٥٨٧٠	مضمون	٤
١٧	﴿ المير الى البدل عند فوات الاصل لانمق قيامه ﴾	(٤)
٢٣	﴿ المعروف بالعرف كالمشروط بالنص ﴾	(٤)
٢٣	﴿ انما يثبتني الحكم على المقصود دلا على ظاهر اللفظ ﴾	(٤)
٢٥	﴿ مطلق التسمية ينصرف الى ما هو المعروف بالعرف ﴾	(٤)
٢٥	﴿ العرف يسقط اثره عند وجود التسمية بخلافه ﴾	(٤)
٢٩	﴿ تقييد المطلق لا يجوز الابدال ﴾	(٤)
٣١	﴿ مع جهالة الجنس لا يصح التسمية في شيء من العقود ﴾	(٤)
٣١	﴿ الجهالة في الصفة لا تمنع صحة التسمية فيما بني امره ﴾	(٤)
	على التوسع كالنكاح ﴾	
٣٤	﴿ المباح يملك بالاحراز ﴾	(٤)
٣٤	﴿ وجوب الضمان باعتبار العصمة والتقوم في المحل فاما	(٤)
	وجوب رد المين لا يستدعي العصمة والتقوم في المحل ﴾	
٣٨	﴿ الشيء ينسخ بما هو مثله ﴾	(٤)
٥٠	﴿ المفو انما يسهط ما كان مستحقا لاما في خاصة ﴾	(٤)
٧١	﴿ الاصل في الناس الحرية ﴾	(٤)
٧٤	﴿ عند اجتماع الحظر والاباحة يغلب الحظر ﴾	(٤)
٧٥	﴿ الحلي غير المتناع ﴾	(٤)
٧٥	﴿ العلاج كل ما يماثل به ما خلا السكين ﴾	(٤)
٧٥	﴿ اعتبار العرف في اطلاق الاسم ﴾	(٤)

م.م.	مضمون	ع.ب.
٨٤	﴿ بيان من يشمله اسم الذرية واسم النساء والبنين والولد ﴾	(٤)
٨٤	﴿ النسل بمنزلة الذرية ﴾	(٤)
٨٤	﴿ بحسب العمل بالجواز اذا تمذر العمل بالحقيقة ﴾	(٤)
٨٥	﴿ المساجد لله بمنزلة الكعبة ﴾	(٤)
٨٥	﴿ ادنى الجمع المتفق عليه ثلاثة ﴾	(٤)
٨٦	﴿ الشرط يقابل المشروط جملة ﴾	(٤)
٩٥	﴿ المرأة في المقام تابعة لزوجها ﴾	(٤)
٩٦	﴿ الزوج في المقام لا يتبع امرأته ﴾	(٤)
٩٧	﴿ يجوز الحكم بالعصمة بين المسلمين وان كان احدهما في دار الحرب ﴾	(٤)
١٠٠	﴿ الكتاب ممن تأمى كالخطاب ممن دنا ﴾	(٤)
١١٦	﴿ المستامن لا يطالب بموجب المعاملة الموجودة منه في دار الحرب وهو مطالب بموجب المعاملة الموجودة منه في دار الاسلام ﴾	(٤)
١١٨	﴿ نبوت التيم بثبوت الاصل ﴾	(٤)
١١٩	﴿ المالك لا يكون سبالا لملوك في المقام ﴾	(٤)
١١٩	﴿ معنى التيمية يتبى بالبلوغ ﴾	(٤)
١٢٠	﴿ يفارق الجد الاب في ظاهر الرواية في اربعة احكام ﴾	(٤)
١٢٠	﴿ استدلال لطيف على الفرق بين الجد والاب ﴾	(٤)

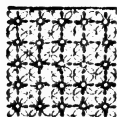
﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾ ﴿ ١٠٧ ﴾

٥٠٠	مضمون	٥٠٠
١٢٣	﴿ الشيء إنما يقدر حكماً إذا كان يتصور حقيقة ﴾	(٤)
١٢٥	﴿ الاستدامة فيما يستدام كالإنشاء ﴾	(٤)
١٤٤	﴿ التأويل الباطل ملحق بالتأويل الصحيح في الحكم وإن كان مخالفاً له في اللفظ ﴾	(٤)
١٥٥	﴿ التدبير لا يحتمل الانتقاض ﴾	(٤)
١٥٥	﴿ البيع والهبة قاطع للملك ﴾	(٤)
١٦٥	﴿ دار الحرب دار سبي واسترقاق ﴾	(٤)
١٦٨	﴿ الراضى بالمقام في دار الحرب من أهل دار الحرب ﴾	(٤)
١٧٧	﴿ حكم الموضع حكم الموضع ﴾	(٤)
١٧٧	﴿ الملك الثابت لا وارث هو الملك الذي كان للمورث ﴾	(٤)
١٧٧	﴿ أما الموصى له فأنما يملك العين بسبب جديد ﴾	(٤)
١٧٨	﴿ الأخذ بالبدل إنما يكون ممن يملك العين ﴾	(٤)
١٧٩	﴿ الفداء يكون بمقابلة الأصل ﴾	(٤)
١٩٧	﴿ الولد يتبع خير الأبوين ديناً ويتبع الأم في الحرب ﴾	(٤)
٢٠٠	﴿ الحرية المتأكدة بالاسلام أو بدار الاسلام لا ينقض بالاسترقاق ﴾	(٤)
٢٠٨	﴿ ما لا ينافي الكفر وجوبه ابتداء لا ينافي بقاء بطريق الأولى ﴾	(٤)
٢٠٩	﴿ التأويل الباطل في حق أهل الحرب يلحق بالتأويل الصحيح في الأحكام ﴾	(٤)

﴿ ١٠٨ ﴾ ﴿ فهرس مسائل شرح السير الكبير على ترتيب الفقهاء ﴾

رقم	مضمون	صفحة
(٤)	﴿ ارتكاب حرام لا يطرُق الى ارتكاب حرام آخر شرعا ﴾	٢١١
(٢)	﴿ الشيء لا ينسخه الا ما هو مثله او فوقه ﴾	٢١٦
(٤)	﴿ الجنون اذا وجمت مرة فهو لازم ابدا ﴾	٢١٨
(٤)	﴿ لا يفا من المنصوص على المنصوص ﴾	٢٢٥
(٤)	﴿ في حق المسلمين يستعمل لفظ التزير لا العقوبة ﴾	٢٢٥
(٤)	﴿ من في دار الحرب في حق من هو في دار الاسلام كالميت ﴾	٢٢٩
(٤)	﴿ الاجازة انما تلحق الموقوف لا الا اطل ﴾	٢٣٠
(٤)	﴿ للمستامن غير طالب عوجب معاملة كانت في دار الحرب ﴾	٢٣٢
(٤)	﴿ عند اجتماع الحقين يبدأ بمراعاة ﴾	٢٣٢
(٤)	﴿ الباطل لا يباحه الاجازة ﴾	٢٣٤
(٤)	﴿ شرط صفة الصدقة التذليل ﴾	٢٤٤
(٤)	﴿ الصدقة تملك بالتبض ﴾	٢٤٤
(٤)	﴿ ان سبيل الله اذا اطلق يراد به الفوز والجهاد دون غيره ﴾	٢٤٥
(٤)	﴿ تبرعت للصحيح يعتبر من جميع المال ﴾	٢٤٩
(٤)	﴿ التبرع في المرض وصية ﴾	٢٤٩
(٤)	﴿ ما كان على وجه الاباحة يستوي فيه الغني والفقير ﴾	٢٥٨
(٤)	﴿ خير الامور واساؤها ﴾	٢٥٩
(٤)	﴿ المفرور يرجع على الغار بما غره ﴾	٢٧٣
(٤)	﴿ كل قرية كانت على سبيل الاباحة استوي فيها الغني والفقير ﴾	٢٧٤

م	مضمون	ج
	والفقير	
٢٧٦	﴿ الصريح اقوى من الدلالة ﴾	(٤)
٤٧٩	﴿ الضرورات تبيح المحظورات ﴾	(٤)
٢٩٢	﴿ الحق متى ثبت لا يبطل بالتأخير ولا بالكتمان ﴾	(٤)
٢٩٥	﴿ وجوب الحق لا يفوت بالتأخير ﴾	(٤)
٣١٤	﴿ لا قوام للدلالة مع النص ﴾	(٤)
٣٢٢	﴿ الاسلام يحرم عن القتل ولا يحرمهم عن الاسترقاق ﴾	(٤)
٣٢٥	﴿ الاسلام عاصم ﴾	(٤)
٣٢٦	﴿ قول الواحد المدل في امور الدين مقبول كما يقبل في الاخبار عن طهارة الماء ونجاسته وكما يقبل في هلال رمضان وكما يقبل في رواية الاخبار عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾	(٤)
٣٣٥	﴿ قول المسلم الواحد في امور الدين مقبول ﴾	(٤)
٣٥٠	﴿ فرض المين لا يترك بالنافلة او بما هو من فروض الكفاية ﴾	(٤)
٣٥٠	﴿ القلب حكم فيما ليس فيه دليل ظاهر ﴾	(٤)
٣٧٨	﴿ ان الذي في حق المستامن بمنزلة المسلم في حق الذي في احكام الدنيا ﴾	(٤)
٣٨٠	﴿ لا يبقى الانسان المالك على نفسه ﴾	(٤)



ثم بحمد الله ها هنا فهرس مسائل شرح السير الكبير
الذي رتبته المطبعة لتسهيل افادة الناس على نهج
ترتيب الفقهاء رضوان الله عليهم
اجمعين وآخر دعوانا ان الحمد لله
رب العالمين

